شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	حاشیه بر مطول		
	درجه نفاست	نفیس ۱		خطی ✓ / چاپ سنگی ○
	تعداد اوراق	۳۴۰	اندازه	۲۵×۱۴
	قطع	وزیری	شماره اموالی	۴۰۴۹
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف	دارد ○ ندارد ✓
	نیاز به جعبه	دارد ○ ندارد ✓	نوع آفت ○	شیمیایی ○ زیستی ○ فیزیکی ○
	نیاز به جلد سازی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به مرمت جلد	دارد ✓ ندارد ○
	نیاز به مرمت اوراق	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به دوخت عطف	دارد ✓ ندارد ○
	نیاز به لکه گیری	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به گردگیری	دارد ○ ندارد ✓
	نیاز به آفت زدایی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به اسیدزدایی	دارد ○ ندارد ✓

بررسی کنندگان: ۱. افروخته - فرهمند ۲. ۳.
تاریخ بررسی: ۸۹/۱/۴

اقدامات انجام شده:

تاریخ اقدام:

میکروفیلم تهیه شد
[illegible]
۱۹ /۱۲/ ۱۳۸۲

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب حاشیه بر مطول — عربی

~~مصنف~~ مؤلف محشی حسن چلبی

خطی ~~چاپی~~ نسخ ۲۱ و ۲۳ سطری

سال ~~طبع~~ تحریر ۱۰۷۳ قمری عدد اوراق ۳۴۰

جزء کتب معانی بیان خطی شماره

شماره عمومی ۴۰۴۹ شماره قبض

واقف میرزا رضاخان نائینی تاریخ وقف مرداد ۱۳۱۱

طول ۲۵ عرض ۱۴ سانتیمتر قفسه

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

ان يرسل سهما فضيعا يهتك الحصار قاسيا
وسعلت رحالة في مكان لم ير فيه ناصرا ولو مطيعا
ودرى راسه على راس رمح وتراه لكل امر شنيعا

من تملكات الأقل [redacted]

حاسه بن [redacted]

[redacted]

سنة ١٢٢٤

بسم الله الكريم

هذا الكتاب المستطاب من جملة امتلكات سامي الاوصاف والالقاب اخي ابي الليل وخليلي النبيل الشاب التقي والاسعد الرضي الشيخ [redacted] بن [illegible] غفر الله له ولوالديه

حرر سنة ١٢٦٦

حررت بتاريخ سنة ١٢ ... كتبه الفقير الى الله تعالى

الحاج ... بن محمد بن حسين

المسطول

محمد رسول الله

في ملك الاقل القاضي [redacted] بن عبد الله بن ... بن علي بن محمد بن ...

٨٦

بازبینی شد
١٢٥٣
١٣٤٨/١١/... خورشیدی
بازبینی شد

كتابخانهٔ آستان قدس

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي شرح صدور ارباب الاذهان لايضاح معاني الكلم ببديع
البيان ونور قلوب اصحاب التحقيق والتبيان لتنوير مباني الحكم بالهوى
البرهان الطيب نسيم هبت على مشام قلوب العالمين نسيم توحيده ولعذب
تسنيم صب على عطاش عقول العالمين تسنيم تمجيده فسبحان من حكيم
دبر امور عباده على طبق مقتضى الحال وتلا لنبيه صلى الله عليه واله احصا الآية
لسان التفصيل والاجمال والصلوة والسلام الاتمان الاكملان
الامجدان على السيد المنتخب من سلالة عدنان المبعوث بكتاب
اعجز ببلاغته مصاقع خطباء قحطان محمد سيد النجبا بفاطنة
ومظهر الكمال من الطاف الرحمن لولا جنابه حبيب الله ما بدت
في الكون سلالة حفت بامكان عليه سلام الله ما سنح وابر وحث
ريح شوق عذبة البيان وعلى آله واصحابه رماة حدقة الفصاحة
والبيان وحماة طريق الدراية والتبيان الذين هم بدور معالم
الدين وشموس عوالم الايمان ما خلطت حدود رياض الحزن
بالتهتان واعلموا معاشر طلاب اليقين سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين

ان اقصى معارج كمالات نوع الانسان على ما انطبق عليه انباء كل زمان هو التحلي
باصناف العلوم وانواع العرفان والاحاطة بما فيهما من النكت والدقائق
فانهما اشرف ما يتشرف به الامم وارفع ما يرفع الامام على العجم ولا فن
البلاغة من بينها محتوٍ على اسباب النجاح ومنطوٍ على قواعد الفلاح اذ غاية
الفوز بالسعادة العظمى من التصديق باعجاز كلام الله ونهاية الوصول
الدرجة الكبرى في الاذعان بنبوة رسول الله وقد صنف فيه كتب ترتاح
لمطالعتها الارواح ولا كالشرح المشهور للخطيب المفتاح فانه كتاب
اعترف بسمو منزلته الحاسدون واذعن لعلو رتبته المعاندون وكيف
لا وقد انطوى على زبدة نتائج انظار المتقدمين واحتوى على خلاصة
ابكار افكار المتأخرين وهو كالشمس لا يخفى قدره في كل مكان ولذا سار ذكره
الركبان ولله در من قال وخير المقال ما صنف الناس في علم وما جمعوا
مثل المطول في ضبط وايجاز لو ادعى قصبات السبق صاحبه كفى بآية دلت
باعجاز واني مذ حييت النغمة بالعروج اقصى مدارج الفضائل على ارتضاع
اخلاف تحقيقات الاواخر والاوائل كنت حركت الهمة الى استقصاء خوابيه
فلق الرغبة في ان وافي كيل من غرائبه تابعا الى استطلاع مطلع بدائع رموزه
اتوقا الغليل الى ما صداء شوقا الى استكشاف كنه ودائع كنوزه مشوق
العليل الى العافية والشفاء متفوقا الاسباب حقائقه افادني الجهود وتخطيا
في دركه واتقيد كل صدٍ من الحدب تهود جود حماه من فطنتها الى ان
قذت من مادنيه بقطها فوقفته على غثه وسمينه وعرفت ما يتلقف الحق
من يمينه وقد كنت قدما علقت على بعض ابحاث الفصاحة والبلاغة انموذجا
مما استفدته من الافاضل والتقطته من كلام الاوائل او سمح به الخاطر

سال ۱۲۴۸ خورشیدی
بازدید شد

العاثر وسنح للناظر القاصر فاماض متصفوا اخواننا في الاستغراب
وقالوا ان هذا الشيء عجاب وصنعوا ما كنته على الراس والعين و
راوا تمامه على فرض العين لكن لم احد نفسي لذلك حركة نشيط بل جرده منشط
لا العجز في شانه او قصور في بيانه كيف والبيان انا الوعذره وقتضب
بجلوه ومره بما راى عليه طباع ابناء الزمان من الميل الى العناد
وظهور البغي بينهم والفساد ولان هذا العلم قد نضب ماؤه وانقض
رواؤه واتخذ ظهريا وصار طلبه نسيا فربما لم يبق من اوطانه الا من
لم يتكلم من ام اوفى دمنة لا يرى من مكانه الا صدى يلدع يخجل ابن الذين
عهدتهم من معادة الموعود ابن اولئك الاقوام عفت الديار وذهل
عنهم فكانها وكانهم احلام وكلمات كررت الدافعة مرة بعد اخرى
لاشتغالي بما هو الاهم واحتج بتواتر منهم الالتماس والسؤال علم يبق
للمطل والمدافعة متسع ومجال فاجبتهم الى سؤالهم وتتابع الحظوظ
بنقض الاحجام واخذت في تحرير ما سنح لي وتوزع القلب لمنع الاقدام و
لا سيما من الاذكياء بل بميل ولا من الاصحاب من يمنع ويرد دفعا
بما جمعت في قالب الحسن والكمال بوجها مقاصد الكتاب التوجيه الذي
هو السحر الحلال في علم العقل والفال مستفيدا من روحانية الاسلاف
الكرام نور الله مرقدهم نادار السلام مقتبسا بانوارهم مستضيئا
بشعشعة اقمارهم كالبحر يسقيه السحاب وماله فضل عليه لانه من مائه و
ظني ان هذا لا يعد عيبا بين الادام فانه ليس اول قارورة كسرت
في الاسلام ولا اعتراض على ما ملك القلم والمراد في تحرير ما يصد به الصلاح
لا الفساد على ان خلق الزمان عن نهرين سوابق الاعلام هو الذي

حرا على هذا المرام ومحمد الفايض في الحجة والسائل في سحر ما اودعه من فرايد
الفوايد فيه من موايد الفوايد وان كان ذو عيب في ريب ملفات
بحدوث شي او لست بغيطة في جهله فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله
ذو الفضل العظيم والمامول من الاذكياء المنخلين بحلى الانصاف المتخلين
عن رذيلتي البغي والاعتساف اذا عثروا على شيء زلت فيه القدم او طغى
به القلم ان يستحسنوا ان لكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة وان من صنف
فيه فقد استهدف ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا ان تعد
معايبه على اني اقول ان الناس خطوي نغطية عنهم وان تحتوا عني
ففهم ملحف والمسئول من جانب الجلال الفايض لارفع النوال ان
ينتفع به المحصلين ويجعله ذخر اليوم الدين انه ولي الحسنات ومفيض
الخيرات وهو حسبي ونعم الوكيل **قوله** الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان
الا قرب ان الفهم لكن المراد بالالهام في هذا المقام معناه اللغوي وهو الاعلام
مطلقا فحينئذ ارادة معناه العرفي اعني القاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة
فكرية منه لا تخلو عن تكلف وحقائق المعاني مسائل الفن الاول بحمل الحقيقة على
المعنى اللغوي الذي سنذكره وانما تحملها على ما به الشيء هو هو بناء على ما تقرر
من ان حقيقة كل علم مسائله مختلفة الموضوع وساير المبادي جزءا منه مسامحة جدا
فالاضافة على الوجهين بيانية تحجج الحقائق لا بد عن لان
حقيقة العلم جميع مسائله للجمع منها والبناء على جواز تبدل علم المعاني
بحسب الازمان في تعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسائل
اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني
على ان المعنى عبارة عن الكل فاذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم

بالمعاني اذ علم تعدد حقيقته باعتبار المحال تعسف ظاهر وبدقايق البيان
مسايل الفن الثاني من دق الشيء صار دقيقا اي غامضا واصل الدقة
ضد الغلظ وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني
الا انه يحمل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما في رمضان مع ان العلم
هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان مع ان في مفتاح الفن الاول جزء لما
في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه منه بمنزلة المركب من المفرد
فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره الفنين
الاولين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد به فانه يكون خارجا عن
افادة البلاغة على انه سيجي ان بعضهم سمى البيان والبديع علم البيان فيجوز
ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا واشار الدقايق بالنسبة الى البديع اما
لجنب التغليب لان وجه تحسين الكلام المذكور فيه انما تعد محسنة بعد رعاية
المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست في المعاني
ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة او المتعينة التي هي الصور
الذهنية مطلقا من حق الشيء اذا حققه وبالبيان ما به يظهر تلك الصور لغير
المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان
الشيء اذا ظهر ولهذا افرده مع انه اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل
اسما لما به يتبين كاللفظ لما به يتلفظ فعلى هذا يكون الالهام حقايق المعاني
اشارة الى استفاضتها من الله تعالى والهام دقايق البيان الى افاضتها للطالبين
فيناسب فتح التاليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص الى الاشعار بان
جعل الله صنعة كلام الخلق لوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها
على معانيها المهمة جعلها صنعة للصور الذهنية من حيث هي دون حجاز

هو ايضا وذلك واضح وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان
الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور
عليه اعني ماله الخاصة فيقال خصصت المال بزيد اذا لم يعطه غيره لكن الشايع
في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد ههنا كما في قوله تعالى
يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التمييز والافراد او
على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والفرق بينهما ان اللفظ
في التوجيه الثاني لم يرد الا المعنى الواحد واما في صورة التضمين فهو مستعمل في
معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما
هو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور
اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر
مدلولا عليه بلفظ محذوف ولم يكن في ضمن المذكور فكيف يقال انه متضمن
اياه قلت لما كان ملابسة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة
على اعتباره كان كانه حصل في ضمنه والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة
والايادي جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا
مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية
على المعلول كما سيجيء في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل من ان اليد
بمعنى الجارحة تجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان
اصل ايد ايدي وما كان على وزن افعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع
استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع الجوهري
العلا وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي صار
حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروايع

کتابخانه آستان قدس
[illegible]

اماجمع رابية من الربع بمعنى العجاب يقال لا اعنى الشيء اى اعجبنى ومن الربع وهو النماء والزيادة فكانه مبنى على تأويل الاحسان بالعطية كما لا يخفى من قرائن فيه بيانية واما جمع رابع اجراء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء في ايضاح المفصل وشرح الحماسة للامام المرزوقي ان فاعل صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل الا انه احرف جاءت نوادر وهي فارس وفوارس وهالك وهوالك وناكس ونواكس فانها للعقلاء وجعت هذا الجمع والاضافة بيانية في الصنفين بمعنى كما في خرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير اتقن بحكمة نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق القول والبناء للسببية والنظام في الاصل ما ينتظم به اللؤلؤ والمراد به ههنا ما ينتظم به امور العالم والوفق من الموافقة يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر والشان او الحاضر من الزمان واللام فيه بعوض عن الاضافة اي حال العالم او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرأيين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمة اما استيناف جوابا عن سؤال نشأ من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا حقايق المعاني وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بالحكمة وذلك الاتقان يقتضي الهام حقايق المعاني ودقائق البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا بدل الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط كما سيأتي ان شاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها فصلت فصل الجواب عن السؤال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانت لا تحتاج الى العاطف لاقتضاء المغايرة المفتقرة الى الربط لكن يخدش هذا الوجه ما سنذكره في اواخر احوال متعلقات الفعل من ان الاصل عند

عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف بالحروف نعم يمكن ان يجعل بدلا من المعطوف اعني خصصنا هذا ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صفة بعد صفة وترك العطف لئلا يشعر بالتبعية المخلة بالمعنى اعني كون كل واحد من الامرين محمودا عليه بالاستقلال كما في ذلك سيأتي ان شاء الله تعالى واورد برافة فرق الانام فرط الانعام والافضال الايراد الادخال يقال اورده فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخله او لم يدخله والرأفة الرحمة كذا في المجمل وفي الصحاح الرأفة اشد الرحمة واستعملت الرؤوف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القران المجيد مع اطراد تقديم الاول على الثاني بعدهما فالاولى لنظم القران ما نقله الرازي عن القفال من ان الرأفة مبالغة في رحمة مخصوصة وهي دفع المكروه وازالة الضرر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الناس قال الامام الزبيدي الانام الخلق وتجوز الانيم وقال الامام الواحدي قال الليث الانام ما على وجه الارض من جميع الخلق والافضال الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء او لامية تشبيها له بالفضاء المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد سالك طريق الجلال ثم التوضيح ولم يقدم اسم الذات كما في الحمد لله رمزا الى ان الانعام مخصوصة به تعالى النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه نبئاء كعلماء كما في قوله يا خاتم النبئاء انك مرسل ويجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبيئ على وزن نبيع ذكره الجوهري ونبي افضل عليه سيبويه واخففته الفاعدة او بمعنى مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه يقال تنبى فلان اي ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق قوله محمد عطف لنبيه لا صفة له لتصريحهم بان العلم

ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشف في سورة الملائكة ذلكم الله ربكم من انه
يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا
انما يصح بناء على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا فتجويز نعت اسم
الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو
ايضا بامتناع كل من الامرين في المفصل والمفصح في اوايل الكشف في باب هذا الاسم
لا يوصف به واستدل بذلك على علميته واما ذكره في تفسير سورة ص حيث قال في توجيه
قراءة النصب في تخاصم في قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة لذلك فمخالف
للاجماع قطعا وانما هو تجويز قياس باب تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه عند
الجمهور في رفع الابهام كما يرفعه ذو اللام مع ان القياس مع الفارق لان الاليق
بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف الذي
يكتسب التعريف من معرف وغيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستفاد فاقتصر على المعرف باللام
والموصول الحق به بشهادة النقل والاستعمال لانه مع صلته بمعناه على ان فيما ذكره
الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة وصفته وقد صرحوا بامتناعه بخصوصها بين صفة
المبهم وموصوفه لشدة الاتصال وشبه الاتحاد بغير البدلية ولا جوزوه في قوله تعالى ذكر رحمة ربك
عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصد الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير
النسبة نبع والبدلية تستدعي العكس خير من نبع صفة لحجر لا للنبع والا
لقدم على عطف البيان كما هو القانون والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع
الماء ينبع بالحركات الثلث في عين المضارع نبوعا اي خرج والينبوع عين
الماء والضيئ الاصل وكذا الضوء ضوء والبوء بوء وعن بعضهم ضيئ
على وزن قنديل ذكره في باب الهمزة مع الضاد من القاموس والكرم ايثار
الغير بالخير والسماحة الجود النبوغ بالغين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة

العظمة

٦

العظمة من اي شجرة كانت والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن
بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الانباري اللسن
الفصاحة في النثر ولا يقال ذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في ضيفي الكرم
ودوحة اللسن لامية لان المراد بالمضافين آدم وابراهيم واسمعيل عم
وبيانية لان قصد المبالغة تلالا اي لمع والغرة في الاصل بياض
في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه
صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق على ذلك
ايضا لكن اذا نسب الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار
هو ان الواقع امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه
فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء لجعله اصلا في التحقق فكان
اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية
الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور
اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق وهو الانباء
عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام
انما هو من حضرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لكن كماله ووضوحه انما هو
بروايات الآل والاصحاب وآرائهم واجتهاداتهم ثم لا يخفى ما في
هذا الكلام من الاستعارات المكنية والتخييلية والترشيح حيث
شبه دين الاسلام بمطية توصل راكبها الى المرام واثبت له لازم المشبه به
اعني الغرة واثبت للغرة ما يلايم معناها الحقيقي اعني التلألؤ
والاشراق الاضاءة والدين وضع الهي سائق لذوي العقول
باختيارهم المحمود الى الخير بالذات ويضاف الى الله تعالى لصدوره عنه تعالى

والى النص لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح
في شرح تلخيص الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف والدجى جمع دجية وهي الظلمة
والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور
كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف
الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما
بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عارضي وفي التحقيق ينبغي ان يكون
النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الاية وانت
خبير بان هذا انما يتجه اذا لم يكن معنى النور في الاية الكريمة المنور وقد حمله
اهل التفسير على ذلك واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري
تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه
بالاستدلال وفيه بحث اذ يشكل بقوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة
المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف
المذكورة في الاولى فتامل واستخرج وبعد ظرف من الظروف الزمانية المقطوعة
عن المضاف اليه منويا اضيف منه اما داخل الواو وكانه نوعا للاختصار مع الربط
الصوري ولذا لزم الفاء بعده والعامل في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم
اما والعامل فيه ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم والحق بمعنى الثبوت
والاستيجاب الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد بالعلوم
والمعارف التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات
او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفسيري والتصدي التعرض
للشيء بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتبعه اعني
تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام كما ظن لانه

مولانا خسرو

7

ولئن كان قصيرة بالنسبة الى الاحجام الان ادعاء وكونه اسبق الفضائل
في استيجاب التعظيم مع ان المراد السبق بالشرف بعيد جدا الا ان يحمل على كمال المبالغة
فان قلت كيف جاز عطف والتصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وهو اغنى
واستبقها على القلبي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني احق القائل قلت بل كل
من الجزئين المتعاطفين خبر عن كل من الذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف
ان مآل المعنى ولئن كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر الى مثل الاتيان
الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف
هو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد
وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتاخير ورده الشريف
بانه اذا اعتبر تقديم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف [قبل تمام]
وجه وحينئذ لتاكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك
الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر
الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه
فلا بحث بالمرة والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل
العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل البتة ام لا
والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وقد يقال كل علم مارسه الرجل
حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة والنكت جمع النكتة وهي الرقيقة سميت
بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب ونحوه
او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت ومقارنة له غالبا ويقال لها اللطيفة
اذا كان تاثيرها في النفس يورث نوعا من الانبساط لا سيما علم البيان
لا النفي الجنس وسي تثنية سوء ومعنى لا سيما عند الجمهور واصل سي سوي

والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بين مما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء كالسباق لما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت ما موصوفة والمراد اولى من هذا الوجه المقتضى صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى على انه يقع في اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم باكونه في الوجهين حركة بني اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز لكن كان نكرة لان ما تعذر التنوين وهي كافة عن الاضافة فهو والفتحة نيابة منه مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين نقد تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف وتقدير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان النحاة لحقايقه احق بالتقديم من النحاة لحقائق غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض وقيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة ولكن الجواب باحتمال ان يكون قد رجع يقول سيبويه في لا رجل قائم من لنا من تقارح الخبر عما كان مرتفعا به قبل لا النافية فلا يعود فيما نحن فيه كالاخفش وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا ينفاد المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ لكن ذكر الدماميني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بدون لا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يؤتى لاستعمالها باسيما او بالواو التي يدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوم ما بدارة جلجل

اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عند ما حمل كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والاظهر انه حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعدها للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب

وعدم

والبيان

وعدم المجيء او فيه تحير كثير الا ان المجيء اكثر ثم ان المراد بعلم البيان المعاني والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القرآن على ما سبق تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات حسب ما تقتضيه العقل فانه كشاف اي يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا ويعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة فكانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولكن تكالة واجيب بانه للقطع مرجح باعتبار الصفة والاستدلال بها فالحاصل ان علم البيان المطلع حسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو حسن لتلك الصفة رائق معجب وبوصفه الكشاف وكونه خبر المبتدأ على تقدير كونه قوله فانه كشاف تعليلا لما قبله بعيد جدا من جهة المعنى اذ الاظهر كون قولنا فانه رائق عند ما قيل والتأويل في اللغة من الاول وهو الرجوع فالتضعيف للتعدية او من الايالة وهي الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد به هنا صرف اللفظ الى ما له واما التفسير فهو مقلوب من السفر وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي او عن الصحابة وهو التفسير واما بحسب القواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات الثلاث بالادلة العقلية خارج عن القسمة اذ لا يكون ذلك بالنقل ولا بحسب القواعد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال الكواشي التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه كلام الرازي والشارح في شرحهما للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير قد يكون اخر الذي الرواية غالبا بالآحاد والتأويل بالصرف الى المحكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب

بانه لما كانت الروايتين حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تفسيرا لانها طريق
كشف للعلوم وسببه وان لم يحصل العلم بالمروى له اما القصر عن الفهم عليه
حيث هو طريق للعلم كذا في تفسير الفاتحة للجد وحاصله ان التسمية بالتفسير والتاويل
باعتبار الى تاويل الى النفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير منزلا عن التاويل
وفي المظهر قيل التاويل بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول
يتعلق بالدراية ولهذا اضاف اليه التعاليق والثاني بالرواية وقيل التفسير بيان
ما يحتمله اللفظ احتمال الظاهر او التاويل بيان ما يحتمله احتمالا يا لمنا مثاله قوله
تعالى يخرج الحي من الميت من الحي معناه يخرج الانسان من النطفة ويخرج النطفة
من الانسان وقيل يخرج البيض من الطير ويخرج الطير من البيض وهذا هو التفسير لان
معنى الحي في الانسان والطير ومعنى الميت في النطفة والبيض ظاهر وقيل معناه
يخرج المؤمن من الكافر ويخرج الكافر من المؤمن هذا هو التاويل فوجه اضافته
الدقايق الى التاويل على هذا الظاهر ولعترض عليه وعلى التوجيه بان اللفظ الذي
له معنى واحد وهو المراد والموضوع ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب
ان المتقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل
للحاصل وذلك منحصر في القسمين ما تيسر عال تبيان مصدر مبني على التذو
اذ القياس فتح التاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه
وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وقريب
منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء
لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي اذ هو فيما بين لفظين من جنس واحد
فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية
مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى اسم الفاعل

تكليفي

الى المبين وكذا نظايره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى الاسماء الكتب المصنفة
في العربية اي تعريب يضا في ذو تبيان وكذا نظايره من باب فتح على المصدرية مبالغة كما في
رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك
بين القرائن لجميعها على نهج التعديد المراد بدلايل الاعجاز وهو اسرار البلاغة النكات الواقعة
الموجودة في نظم القران والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح
وقيل هو الموضع الذي منصبه فيه العلامة على شيء وكونه انفعلها المعالم الاعجاز بيانه النكت
الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة واشارة المراد
باثار الفصاحة الاطناب والمساواة او ما يعمهما وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام
وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص والخيص لغوامض مشكل كتاب الله
تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية تلخصت القول اذا اقتصرت فيه واختصرت منه
على ما يحتاج اليه وقيل هذا التفسير احسن كذا في الرموز فلو قال تبيان الغوامض لكان اوقع
ولاضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله تعالى المشكل
واضاف الغوامض اليه مع اتحادهما في المودى وهو عدم الوضوح او نحو هذه الاضافة
تنبيها على المبالغة في الاشكال كان في امثال من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة
في الخيارية ومعضل من اعضل الامر اذا كان مشكلا لا يهتدي بوجهه او اعضلني
فلان اي اعيا امره متعدي ولا متعدي والغوص النزول تحت الماء يقال غاص
فلان في الماء وانما عداه هاهنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع والفرايد جمع فريدة وهي
الدرة الكبيرة وفي نسخة الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقايق بما
يستخرجه الدر من قعر البحر يتصعل له ولا يخلو لفظ التقريب عن الاشارة
الى ذلك قوله كافية تاكيد لما يتولد استتابه والضوء الضياء وكذا الضوء
بالضم ضيات النار ضوء وضوء واضاءت مثله واضاءته متعد ولا متعدي

والمصباح في الاصل السراج والمراد به ههنا القوة العاقلة والحركات الفكرية المشبهة بالمصباح وقوله
الى انوار التناوين متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بمقدر اي المصباح الموصل
اذ جوز تعلق الوصول مع بعض صلته كما قيل او موصل وجه طريق الوصول الى انوار التناوين مظلما محتاجا الى
مصباح مضيء يهتدى به اليها وناسب اضافة الرقائق اليه فيما سبق لاشعار الدقة والخفاء والموارد
جمع مورد وهو موضع الورود الى الماء والالتهاب التوقد والاكباد جمع الكبد او الكبد كالكذب
والكذب فيه وقيل كبد بالتخفيف كفخذ والاسرار متعلق بالالتهاب لتضمنه معنى الاشتياق واللباب
جمع اللب وهو خالص كل شيء وصفي اي كثر وتمم والاظهر ان المراد باثار تراكيب التنزيل ما يتناول
خواصها ومزاياها لا المعاني الوضعية فقط وهي في الاصل بقايا من رسم الشيء كثرتها بهذا العلم
بالنظر اليها عذب اي طاب العباب بالضم معظم الماء وعباب البحر سطوه اساليب
التنزيل انواعه كالمحكم والمعنى والنص والظاهر والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها من الخاص
والعام والمطلق والمقيد ومجاز الاساليب كالحبب الماء والصفا بالمد حلافي المذكور
والحصر المستفاد من تقديم الظرف في الفقرتين اضافي بالقياس الى سائر العلوم وقوله
لا يدرك الواصف المطري البيت اعتذار عن الاقتصار في مدح الفن على هذا القدر والمطري
اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح وقصد من الاطراء للممدوح يهتز لمدح المادح فيظهر
فيه طراوة والخصائص جمع خصيصة وهي فضيلة السبق التقدم وما في ما وصفا مصدرية
وما زعم السهيلي من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فنقول العجب مما يفعل ولا نقول اعجبني
ما يخرج غلط بشهادة قوله تعالى عزيز عليه ما عنتم وضاقت عليهم الارض بما رحبت فذوقوا بما نسيتم
ليجزيك اجر ما سقيت لنا الى غير ذلك يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة بتقدير به ولا تقدير
في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابن السكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجويز
صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجع الضمير المجرور
اليها كما زعمه ابن هشام ولنعرض له عليه بل هو مبني على اسناد الى الظلم المفهوم من ظلموا او في

للصلاحية

للصلاحية مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اتراقهم مع ظلمهم والالف في وصفا
للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضائله وان كان مترقيا عن كل وصف الى احسن وان وصفه
الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القراين ايضا من المحسنات البديعية من التجنيس والطباق والايهام وغيرها
من اللطائف البيانية ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف قدم لاستبعاد مضمون الجملة
الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايدي هذه الجماعة من مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل
والشرف كما في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا اخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق على ما هو الظاهر
المعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجمل المسبوقة لمدح الفن
من قوله لا سيما الخ وذكر لا يدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسرى جمع اسير كالعظام جمع عظيم على
الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وشذ قتلا وهو اسراء صرح به
في المفصل والاسير من الاسار وهو القد سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد كما في
اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا الكلام اسره اي بقده
ثم يستعمل في معنى كله والطفول المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء
وكسره من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش طفوقا وقد جاء طفق
يطفق كجلس يجلس كذا في شرح الرضي والتعاطي التناول لغة الاخذ باليد فهو مناسب لقوله
في ايدي جماعة وفيه تأكيد لاهتمامهم والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة
والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث الوقوع في ايدي اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء
لانه موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الاية يحرفون اي يردون
وترك العطف لانه لا يصح جعله عطفا او صفة للجماعة او تأكيدا لما سبق او استئنافا كانه قيل كيف
يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به فان الاستئناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة
كما سيتضح في بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل
شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استئنافا جوابا عن سؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ

الكرا

منهم فالملائم لصاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف البياني بناء على ان سائل لو سال لم يخط من
من الشيطان فاجيب بانهم لا يستمعون لمستقيم غير سديد والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى
بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وصنفا ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال
اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا
استعمال الاسماء وتركا على ما كانا عليه من معنى البناء ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا
اى كثرة الكلمات ومعنى دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق المرام
والمقام والحال اصطلاحان لاهل هذا الفن وكان هذه الجماعة لا يعرفون تلك الاصطلاحات منهم
يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم والله اعلم بما يكتمون وستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة
على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما
من الكتب اللغوية ان الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق
وارباق ورباق واسم الحبل المذكور هو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء استعارة مكنية
وتخييلية بان شبه التقليد المستحق لربقة تشبيها بهيمة يسرح اى يرعى وتفسير السرح ههنا بالاسامة
والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اى رعت واسمتها
انا اى اخرجتها الى المرعى نعم قد يجي السرح متعديا لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة
وهي موضع فيه البقل والعشب واصله رواض فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر
السرح ترشيح اد مكنية وتخييلية وجعلها مكنية وتخييلية لا يخلو عن بعد والحداق جمع حدقة وهي السواد الاعظم
للعين وفي اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر
الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقائق فناسب المقصود وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله
بعد هذا حتى ينطلق عقال التعقل في ضمايرهم آب عنه الا ان يركب التعمل اذ لا يخفى ان عقال الخروج عن
ربقة التقليد وان تقلع غشاوة التعصب ولعل في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم
واشتغالهم بالتدبر والتفكر يعلمون الحقائق علم اليقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون

هذا ادخل في الذم مما ذكرنا القائل فتامل والغشاوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة الغطاء وبفتح العين المهملة
من العشاء بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار في الليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية
والتعصب من العصبة بمعنى المحامات وغشاوة التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصاير جمع البصيرة
وهي في القلب بمنزلة البصر في الراس شبه بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حايل فاثبت له
الغشاوة والانطباع الانتقاش والضمير الاصل ما يخفيه الشخص في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب
كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طائفة من مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومة بالكسر
وفتح اللجيم بالكسر اللجاجة ولجاجا والعناد المكابرة في الصحاح عانده معاندة وعنادا اى عارضه بالخلاف وتكاد هى التي
معظم والصناعة الحرفة والاكراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي
فهيهات اى اذا كان حالهم ما ذكر بعد منهم وهو اسم فعل يجوز في آخره الفتح والكسر والضم
كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا وجمعهما قوله فهيهات هيهات العقيق
واهله وهيهات خل بالعقيق مواصل وما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا
مكررا فمنقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا عبرة بما فات الجواد قد يكبو والصارم
قد ينبو قالوا المفتوحة الاخر مفردة وتاؤها للتانيث كغرفة ولذلك يقلبها الواقف هاء
فيقول هيهاه والفها مقلوبة عن الياء لان اصلها هيهية في المضاعف كزلزلة
واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهيات فحذف اللام والوقوف عليها
بالتاء كمسلمات والرمزة في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وصفه
بالدقة والشان في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شانت شانه اذا قصدت
قصده سمي به الامر الذي هو لهذا الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب
كما ان تسميته بالامر كذلك فانه مما يؤمر به والتفطن والتلمح الابصار بنظر خفيف
من غير امعان والمراد بها التفهم النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفائها نفسها
لاستلزامه اياه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في آخر حم السجدة في قوله تعالى ونأى

بجا بنه ان مكان البيت وجهته وقد ينزل منزلة نفسه ومنه قوله الكتاب الى حضرة فلان ومجلسه
وكتب الى جهته والى جانبه العزيز ثم الى اثار او على الواو في قوله او التقطن لمفيد عموم النفي
كا ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا وانى بعد ما قضيت شروع في سبب تصنيف الفن
وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية
لمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه ولحبت من الاجالة وهي الادارة واستعدته
ودعته اذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله
وايثاره على السهام مناسب لما سلف من فضائل الفن لاشعاره بان التمام بهذا الفن
او محمول على التواضع وتشبيه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به او شبهه بدى فاثبتها له والاجالة
كناية وتخييل وترشيحا فالنية اسم لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم والنفع لغة فيه وهي في الاصل
من همت الشيء اهم همّا اذا قصدته وفي الارتفاع متعلق بها والمدارج جمع مدرجة وهي المذهب
والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتفاع والفرط التجاوز عن الحد والشعف
من شعفه الحب اي احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل
هذا يدل على ان العبارة الشعف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون
والفعول لحكم الاستقراء لكن المشهور بفتح العين ثم المراد به ههنا شدة الحرص والرحل
الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم في الاصل بلدة معروفة على جيحون فيها مدن
كثيرة وجيوق ونحوهما والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها مدن كثيرة بقي لها الكنج
وهي التي قد اشتهرت الان بخوارزم في خراسان بلدة انيقة اسمه جرجان بناه يزيد بن
مهلب بن ابي صفرة فاضاف الجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ورفع الا
الاشتباه والمحط المنزل عن الحط وهو الالقاء والرحال جمع وهي مسكن الرجل
وما يستصحبه من الالات ولا يخفى ما في الرحل والرحال من صنعة يشبه الاشتقاق
والمخيم موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والبوائق جمع بائقة وهي الداهية

والحراسة الحفظ والطوارق البوائق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خص
الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما يحدث بالليل والتحرز منها فيها اصعب ولهذا
قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس تثنية الحدث بمعنى الليل و
النهار كما توهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين ثم بعد ما يطلق عليها فشمرت معطوف
مقدر اي نزلت بها فشمرت من شمر ازاره اي رفع والجد الاجتهاد في الامور يقال منه
جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها او الجد منه وساق مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح
وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى الافنا متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل اي شمرت
عن ساق الجد مائلا الى الافنا او ملتبسا مشمرا عن ساق الجد الى افناه وتعلقه بالحجا يأبى تضمين
الميل والاقتناء الاكتساب والذخائر جمع ذخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية
والاقتلاد الاقتطاع والاناسي جمع الانسان والانسان المعين وهو المثال الذي
في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس وصرفت اي بذلت
والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله صلى الله عليه وآله في الحائض تقعد شطر عمرها على تسمية البعض
شطرا توسعا في الكلام كذا في القاموس وفي ارجع اشارة الى ان الرجوع من الطرفين
وقصره عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين
السفياني وبهاء الدين الحلوائي والحوز الجمع والقصب جمع القصبة والسبق التقدم
والمضمار الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة في آخر
الميدان فمن اخذه بيده وفرسه يعد سابقا وكان له الفضل والنفل ما استعمل كناية
عن الكمال في فن من الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته وكثيرا ما نصب
على الظرف وما التاكيد معنى للكثرة والعامل فيها يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او
على المصدرية اي يختلج حينا كثيرا واختلاجة كثيرة ويختلج سفلته بمعنى الفعل كسافرت من
خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان الاطلاع على حقائق المختصر مع احتياجه الى

الشرح بصيرة بحيث لا يقدر على امساك نفسه او باق على معناه اي بنا زمع كان ما ذكره
بحركه وما عاناه من شدايد الزمان ينبسط في الرمز خالج قلبي اي ان تعنى منه
فكر فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل يخالج وقلبي مفعول وقد يفسر المخالجة
بالتحرك والاضطراب في قلبي وان اشرح ظرف بتقدير في او بالعكس اذ احتيج
حذف في الظرف المجازي او يكون احدهما مفعول يخالج بطريق حذف في
وايصال الفعل توسعا والمنصوب صفة الكتاب وصفة تلخيص والامام
الذي يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره هجان فعلم
بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين
اماما تحمل لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على ايمة على وزن فعلة والعمدة ما يعتمد
عليه والقدرة بضم القاف وكسرها من يقتدى به والتبحر في العلم وعين التعمق
فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام
وقد يكسر الميم ايضا قال البكري بناها شاق بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي
بناها وقيل بناها غلام ابرهيم الخليل ع وكان عبدا حبشيا وهبه له نمرود بن
كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك
والله اعلم والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران
والمغفرة التغطية والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس العذاب
فكانه تعالى اعطاه حفظا له عنه والفراديس جمع فردوس وهي الحديقة وقيل
الفردوس في الاصل البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد هنا اعلى
درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنات والعرب
يسمي النخيل جنة وقيل المراد بالاصول الدلائل بمعنى ان الاصل ما يبتنى عليه
الشيء وبالقواعد المسائل والترادف تتابعا ويجامعا والعوائد جمع عائدة

دنى

دنى المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله ويعدى بعلى للتضمين
معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته
كتعدية الاحتواء ثم المنصوبات بعد قول المختصر اما اوصاف متوالية او احوال
مترادفة او متداخلة والخبايا جمع مخبية وهي ما يوقع في الخبا يعني به الامارات
والسحر الاحذ وكلما لطف ودق ماخذه سحر والبيت لطوالع له كتابك
صيد الذين يحكي حديقة مكللة الاطراف باللطف والبر والروض جمع روضة
وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد بالكسر القلادة والدرر
جمع الدرة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات وكان يعوقني معطوف على
كان يخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ان اشرح والتعطيل التوزيع والمشاهد
جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع المعهد وهو الذي كنت تعهد شيئا اي تعرف
والمراد بها العلماء والمدارس والكتب والصادر جمع المصدر من الصدر بفتحتين
وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر والموارد العلماء ومراسم الشيء محال آثاره
وعفت اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار لعفت اي انمحت
ودرست وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي
كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والتحول ضد النهر والتلهف
على الشيء التحسر والاندراس الانمحاء والتاسف اظهار الحزن والاذكياء جمع ذكي
من الذكاء وهو حدة الفؤاد وهكذا يذهب الزمان يريد ان ما ذكر من انعكاس
احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر بطرق
ودروس الاثر انمحاؤه وانمحاؤه يقال درس الرسم ودرسته الريح يتعدى
ولا يتعدى وفي اكثر النسخ على العين بعد قوله تذهب الزمان وهو بفتح العين
جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسره جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى

لكن الظاهر انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان الاكثر
بيت من الابيات من الحماسة من قصيدة لرجل من بني اسد يرثي بها اخاه مطلعها
ابعد بني يوسف الزوار فاجاوزت حيث اشتهى بك العقل وبعدي لو كان ينجي
من الردى حذر نجاك مما اصابك الحذر رحمك الله من اخي ثقة لم يك في صفو
وده كدر فهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر انتهى ان الشارح
يفيد التغيير لكن لما راينا استدراكه مما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح
واورد عليه انه مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد
والجواب بتعين عز البيان والتوقر التمام والتكثر والرغبة الارادة المقارنة للتقاضي
من رغب في الشيء بالكسر اراده وارتقبه فيه لامن رغب عن الشيء اذا لم يرده و
زهد فيه وكان تعديته بعلى بملاحظة معنى الاستعلاء والامتداد لغتا فهم
تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل
من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع الجملة من الاجمال الذي هو ضد التفصيل
وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض
لا بتفصيلها وهو قال الجملة وتفصيله اشتغلوا وتحصيله جمع مثل على البناء للمفعول
اي منعوا التوفيق تهيئة اسباب الخير وتخبئة اسباب الشر والاهتداء وجدان
ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم واراد بالرموز والاسرار المطوية سر النكات المطوية
فيا ذا لم يقع ستر للبرهان والخرايد جمع الخريدة وهي الحيية من النساء وفي الاساس انها
العذراء ولولو خريدة لم تثقب شبه بها المسائل المشكلة في الاستتار والتركيب
احتماله للوجهين مثل قوله لما فيما بعد من وجوه الاعجاز استتاره وسيجي
في الشرح بيانه ترى استيناف وجمع الفعل المسند الى الضمير العائد بعضه الموضع
سيل الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال والحال

والحالة واحدة احوال الشيء ومالاته الطرايق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها هنا
بمعنى المذهب ولو قال الطرق حتى جمع طريق وهي السبيل يذكر ويونث لكان اظهر كالخفي
والجلي فالمراد بطرايقه الفاظه وعباراته الموصلة الى المعاني وسلوكها احوالها والدليل المرشد
فاضلوا كثيرا وضلوا الاظهر ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض في
قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست اي
استلبت حوايلها والاثناء جمع ثني واثناء الشيء تضاعيفه ومثني الحبل والوادي منقطعهما
وبنقول الفضلة هذا في ثني كتابي اي في طيه والفرص جمع فرصة وهي النوبة وما فيها
التجرع مصدريه وتجرع الماء مثلا اشربه شيئا فشيئا وكذا التفهم والتعلم مما جاء
من باب التفعل للعمل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد مرة بغيره في كل منها
التدرج وفي الصاد التجرع فرو خوردن حشم وبه جه بدان ماند والغصص جمع
غصة وهي الشجى اعني كل شيء يتوقف في الحلق ولا يتخلل والاقتحام الدخول والرمي
الادنى ويوضع النوم ويوارد النحو هو الموضع ينبغي ان يشبه الطالب فيها الوفود
بالمقصد ولجة الماء بالضم معظمه ولجج الافكار كلجج الماء والالتقاط اخذ الملقى
من الارض وفرايد اللالي من الارض وغرايب الفكر نتايجها التشبيه باللالي الكبيرة
والمطارح جمع مطرح وهو المرمى والنظر في المشهور هو ادراك الفكر وقيل الفكر حركة من
الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة
في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء الجهد
بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان
اطراف الاصابع واحدها بنانة والمحاسبة المناولة واللام في فلقد تناهيت
موطئة للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية تجرده عن الجزء معناه اعني البلوغ
مجاز بقرينة غاية الوسع او الكلام من باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التاكيد

الملقى

كما في قولهم الهرة بعينى واصغت اليه باذنى وامثالهما والنصفة النظر في الصفحات والعاية
مدى البنى والجع غاى والطاقة الوسع ثم جعت عطف على الخلت وثم لاستبعاد جمع مثل
هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال الى الفراغ عن اختلاس العرض وتحرج الفصن ويجوز ان
يكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثل الفاء نظرا الى التعقيب او الجزائية كقوله تعالى الم تر
ان الله انزل من السماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدى بنزول المطر لكنه يتم في
مدة فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم مابذلك اى يلبس من الذل
بالكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو نقيض الذلول والعويصات جمع عويصة وهى ما يعصب
والابية فعيلة من الاباء بمعنى ممتنع والاضافة في دخاير لتقوية بيانية الكنز المال المدفون
والخفية صفة كاشفة والمراد بدخاير كنوز معانيه كان المراد بطريق وصول الفاظه شي
نفيس اى يرغب فيه ونفس نفاسا ونفسا مادة مرغوبا فيه كما نطر في والتوشيح في الاصل الباس
الوشاح وهو شي يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر يجعله المرأة بين عاتقيها وكشحيها
يستعمل في التزيين مطلقا سمحا جاد والفقر جمع فقرة بالكسر وهى خرزات الظهر المرتبة الملصقة
بها الضلوع من الجانبين ويسواضحا في تصلح على هيئة خرزات الظهر ويطلق على اجود بيت
في القصيدة والجود قرينة في الخطب تشبيها بها بفقرة الظهر في حسن الانتظام ومن عين
التحقيق اى نفس التحقيق لا من الظن والتخمين او من حيا التحقيق ومحضه او من منبعه
فهو خاطر الوقار السبال او من ذهب التحقيق فسكت اعتصمت والعدل خلاف
الظلم كذا الانصاف وحقيقة الانصاف كانه التسوية واعطاء النصف التجنب
التباعد ومفعوله مذهب والبغي التعدي والاعتساف المشي على غير الطريق
والايماء الاشارة الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب نزل في الطين اى
دلق لا فضين اى الشارعين والتاسى الاقتداء خطروا على بناء المفعول
اى منعوا وحقوق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اى من حقوقها او

على البناء

على البناء للفاعل اى حرموا الحقوق الواجبات على انفسهم وما فرضت اى ما اوجبت
والسنة الطريقة والمضاف محذوف اى سلوك ملتهم والمراد من عدم فرض
سلوك سنتهم على نفسه تحريمه بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا
اى يبغضه ولا اعلم في البلد من فلان اى هو اعلم من كل من فيه ثم في الجمع بين
الرفض والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظر صنعة مراعاة النظير
مع الايهام وحين ظرف مضاف الى ما بعده عامله زماني والجملة عطف
على جعت فان قلت اين العائد الحين في الجملة المضاف اليها فلنتهى
لا يحتاج الى الرابطة لكونها ما قولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي ولما قوله
مضت سنة العام والمجني يوم وللتسعة وعشر بعد ذلك وحجان
فنادر فهذا الحكم خفي على اكثر النحاة فالصواب في شرح ذلك المجنى يوم ولدت
فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف منه في باب
التاكيد فانه يجب تجريده عن ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو
بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاؤا
بجماعتهم كذا في مغني اللبيب والزمان الدهر مجازا عقلي والانه اى تقديم
الرواء لله تدجع درى بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعنى بالاندراء
لغو متعلق بزمانى وجعله حالا من ضمير المتكلم كما زعم الخطائى وهم والعناء
الغطاء وكذا العشق بالحركات الثلث في العين المعجمة مع سكون الشين
والنبال جمع نبل وهو السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد
يجمع على النبال والنابل عاملها والنبال صاحبها وانما قال ولا زماني ونانيا
حوادى ايماء الى ان المرمى بالحوادث ظاهرا هو التهمى لكن المصاب حقيقة هو القلب
فيه لخفاء لذا في اذا اصابتني اى ان يتحقق وقوع المصيبة ولخفاء سهام

على بهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع
نصل وهو حديد السهم والسيف والسكين والرمح وبعد البيتين المذكورين
وها فلما ابالي بالدنايا لانى انتفعت بان ابالى وذلك الرمى المذكور والتوارد
التعاقب وتفاقم الامر عظم وعشاير جمع عشيرة وهى القبيلة واللام بدل من المضاف اليه
عشايرى ولحوانى وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضا والتميمة التعويذ التى
يجعل فى عنق الصبى لئلا يخاف وحلها فى تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت
الشباب فيها والاول نقيض الاخر واصله اوول على وزن افعل مهموز العين
فقلبت الهمزة واوا على غير القياس وادغم بدليل على هذا قولهم هذا اول منك
وجمعه على اوائل اواخر وقيل اصله ول من وال فقلبت همزة واوا وادغمت وقال قوم اصله
ووول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم
الواوين بينهما الف الجمع والجلد والارض معطوف على الديار وجلدى مفعول
مس قدم للوزن وترابها فاعله وعكسها باه العرف على ان الظاهر ان المراد
تضمين ما انشده ابو نصر الاسدى وهو لجبيل بلاد الله ما بين صادرة
الى نعوان ان سح سحابها بلاد بها نيطت على تمائمى واول ارض مس جلدى
ترابها وغاية حركة ما قبل حرف الروى وان كان فى قبيل التزام ما لا يلزم الا
انه لا يراع فى حقها ولذلك عد من الصنايع البديعية والباد فيهم فوت حذرا
عن الاقواء لا نهام فوق لا غير ثم مس التراب جلدى كناية عن تولده هناك
فلقد جرت فى موضع التعليل لما سبق واللام لتوطية القسم وتجريد السيف شهاره
والاهالى كالاهلات جمع اهل بمعنى الاهل زادوا الياء فيها على خلاف القياس
فكانها جمع اهلاة كذلك للوصل والعدوان الظلم والابادة الاهلاك لم يترك
اى لم يترك من ونخ تبليغ وما تخشى الادباء من ان العرب اما قولها ماضيه مصدره

نحوا

نحوا على قلة الاستعمال والا فالنبى عليه السلام افصح العرب فقد روى عنه عليه السلام ابن
العباس رضى الله عنه انه عليه السلام انه قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات
او ليختمن على قلوبهم اى عن تركهم اياه وقال الشاعر ليت شعرى عن اميرى ما الذى
غاله فى الحب حتى ودعه وعن عروة ومجاهد رضى انهما قرا ما ودعك بالتخفيف
فى الاساس الدمنة هى البقعة التى سودها اهلها وبالتدويت مواشيهم فيها او
فى الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوا وام اوفى اسم الحبيبة وهذه
الفقرة تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن ابى سلمى وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم
بحومانة الدراج فالمتثلم اى امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها
بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرها ومن اثارها
ويحدثنا الناس تكلم قياسا لما تحرك الميم فللوزن والخبت الطائف يليح
اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث على تاويل البقعة او لانه منقول عن
الفعل من قولهم يليح اذا اخلف فى الوعد عجفى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف
بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل وفعلاء لا يجمع
على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبنى الشى على ضده كما قالوا عدوة بناء على
صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم فى التحرك
على الاقارب لكن بسلاح قوم عجفى واول من تكلم بها بيهس الملقب بنعامة لما راى
قوما فى خصب واهله فى شدة كان لم يكن آه تضمين اول البيت لعمرو بن الحارث
الجرهمى قاله لما تحزن بعد ما نفى مع عشيرته من مكة شرفها الله الى اليمن كما اشار اليه
فى قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت نطوف بذاك البيت والخير ظاهر فاخرجنا
منها المليك بقدرة كذلك يا للناس تجرى المقادر بلى نحن كنا اهلها فابادنا
صروف الليالى والجدود العواثر والحجون بفتح الحاء جبل بمكة فى حضيضها مقبرتها

والصفا معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الحجون منتهية الى الصفا انيس و
لم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان من عادة العرب السمر اى الحديث بالليل ولذا خص
السامر بالذكر والهجران ضد الوصل يقال هجره هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت من نسج الثوب
ينسجه نسجا من بابى ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت بحذف التاء كما هو القاعدة
فى جمع الخماسى على فعاليل كما يقال فى جمع الفرزدق فرازد على راى وقوله نسجت على صيغة المبنى
للفاعل لان العنكبوت ناسجة او للمفعول كما قال الشارح فى اواخر مباحث التشبيه لا
منسوجة على العناكب وذلك بتقدير المضاف اى بيوت العناكب او على الحمل على المبالغة
ثم نسج العناكب على الشى كناية عن المحجوب حجابا مستورا اى اذا ستر كما يقال سيل مفعم اى ذو افعام
ويجوز ان يراد مبالغة من دونه حجاب او حجب فهو مستور بغيره او حجاب يستر ان يبصر
فكيف يبصر المحجب به والمشتكى الشكاية وتقديم الى الله للحصر ولحنان فى جانب الا ساءة
واذا فى جانب الاحسان ان ايماء الى ان الاول مقطوع به والثانى مشكوك فيه ثم
الجانى عطف على رمانى او على طرحت وثم للتراخى والالجاء الاضطراب فرط البلابل
كثرة السامة والبال القلب وضيعة كناية عن سوء الحال واللفظ الرمى رفع
اى مكان مرتفع الى حضيض اى مكان منخفض مطمئن وفى الكلام ايماء الى ان انقاذه
من الارض الى الارض لصطراب عيشه ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض
لحت من لحت الجل فاستباح اى ابر كته فبرك فالمفعول الملحد لحوف او متروك
مراد به مجرد الاقامة والمحروسة المحفوظة وهراة بفتح الهاء مدينة مشهورة بخراسان
حماها اى حفظها والافات جمع افة وهى الداهية عينى على لفظ المفرد والمثنى ومن
فى منها التجريدية كما فى رايت من زيد اسدا والمراد من حميتها او فيها وفى الكلام استعارة
وبلدة عطف بيان لحبذا النعجى به للمدح لا لايضاح المتبوع ان لم يشترط
فى عطف البيان التعريف كما فهم من كلام الزمخشرى فى قوله تعالى من ماء صديد وقوله

تعالى كفارة طعام مساكين بدل منها ان اشترط فيه ذلك عند البصرية كما نص عليه ابن هشام
وضعف قول الزمخشرى فى الايتين والحق انه ليس بشرط صرح به الثقاة والطيب خلاف
الخبث وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم وهو نقيض اللوم ووصف المقام
به اى كريم اهله كما فى الكلام الكتاب الحكيم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والصفة المشبهة
يجى ابدا من اللازم اذا اريد اشتقاقها من المتعدى يحول لازما بالنقل الى فعل بالضم
كما فى رحمن ورحيم والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمن البركة
سطعت اى ارتفعت حدقات النار من باب فتح ودخن سكن لهبها ولم يطفأ جمرها
والنيران جمع نار كانور ونور ولصله نوران لان النار واوية بدليل تصغيرها
على نويرة والقوابس سالك طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجهل كالجين الماء ووجه الشبه لا
الاهداء والظل معروف والملك بالضم المملكة وقيل السلطنة وهى الاستيلاء مع ضبط و
تمكن من التصرف شبه الملك بشجرة واثبت له الظل والظل الامتداد مكنية وتخيلا وترشيحا
واللواء الراية والشرع فى اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان
النبى صلى الله عليه وآله وبالغر اى بالغلبة امامال عن الواو ومتعلق بمعقود اى مربوطا
محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم الخشب وجمعه عيدان واعواد
والعود اليضا الذى يتبخر به ويقال له القطر والذى يضرب به والعظم فى اصل اللسان و
والرواء بالضم المنظر الحسن وفاض اى عاد ومنه ايضا ونظم على البناء للمفعول اى جمع
والنثر ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنييه
جايز الارادة لكن الثانى اظهر كما لا يخفى والنبات التفرقة ووصل من الوصل لا
من الوصول والنبات القطع دارتعوا بالعين المهملة اى لحذوا ربعهم اى منزلهم
ودارهم او اكلوا الربيع واقاموا فى الربيع ويروى ارتعوا بتاءين من فوق اى
اكلوا ما شاؤا من قولهم رتعت الماشية اى اكلت ما شاءت قال النابغة حلتنى

ذنب امره وتركه كذا الف يكون عزه وهو رابع ويروى تلك العبارة في النسخة المقروة
على المصنف او يتبعوا بالعين المعجمة من اربع فلان ابله اذا تركها الماء كيف تشاوت
والميامن جمع يمن والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة
لذاك والسلطان الوالي من السلطة وهي القهر ظل الله قيل وجه التشبيه ان ظل الشي ما
يناسبه في الحذو ويحكي عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم الوجود حكمه كما ينتظم سلسلة الممكنات
بوجود الحق سبحانه وتعالى ولان الظل ينتعم به ويلتجا اليه عند اقتدام الحر كذلك
السلطان ينتعم ويلتجا اليه عند اضطرام شرر الشر والرقاب جمع رقبة وهي
مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقاب وارقب وقد يطلق الرقبة على ذات
المملوك ونفسه والامم جمع امة وهي الجماعة من دلفظا جمع معنى وكل جنس من
الحيوان امة الحامي ومعر بقيره والماحي المزيل ولا يخفى ما فيه من حسن اللقب
والقويمة بمعنى المستقيمة والباسط من البسط وهو التمهيد والتوطية والمهاد الفرش
وجمعه امهدة ومهد بضمتين والاساس اصل البناء والجور الميل عن الحق
والوالي المالك من باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليته وبالفتح مصدر
والافاق جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية والنصب الاقامة والسرادق
واحد السرادقات وهي التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق
وامتثل امره اقتداه وعمل على مثاله ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه
من الاحكام وقد يطلق على نقل النظم والاضافة على الاول لامية وعلى الثاني بيانية
والطوية والكلمة مشتق من الكلم وهو التاثير سمي اللفظ بها لانه يؤثر في النفس
فرحا وانبساطا ان كان طيبا وهما وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس و
جرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل نظم جراحات السنان لها التيام ولا يلتام
ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع

سكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة والقرآن كله
على ما كان عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح
اللب واعلاء كلمة الله تنفيذ احكامهما والرسول هو الذي انزل عليه الكتاب وامر
بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب بل نزل عليه جبرئيل وامره بالتبليغ والنبي اعم
وغيرهما بالقدر المشترك بينهما والرسل من عند الله لدعوة عباده كان صاحب
الشريعة ام لا قيل وعليه يرد قوله عليه السلم الايمان بالانبياء عليهم السلم مطلقا ويحتمل ان
يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرائعهم فكان الايمان
بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم خليفة خبر مبتدأ محذوف اي هو خليفة و
الخليفة في الاصل كل من يخلف غيره في امر من الامور اي قام مقامه ويستعمل
بخلفه عنه في الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وللتانيث بتقدير الموصوف
معنا اي نفس خليفة في القاموس الخليفة الخلافة وفي الصحاح الخليفة السلطان الاعظم
وجمعها جاء يباء على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط التاء
بناء على انه لا يقع الا على المذكر اذ الفعلية بالتاء لا يجمع على فعلاء وملك اي تصرف السطوة
المرة من سطا به سطوا اي قهره بالبطش والجمع سطوات وايثار المرة على الجمع ايذان
بان السطوة الواحدة منه كافية في تلك الافادة واسناد ملك الى السطوة مجاز عقلي
من قبيل الاسناد الى السبب لما دل الحق خلاف الباطل والله تعالى وتقدس وهو منصوب
خبر لكان قدم على اسمه وهو تعداد للاهتمام او مرفوع مبتدأ واسم كان مستتر راجع اليه
وعداه خبره والمدى الغاية والتنوين اي والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى ايته
طريق سلكا اي ذهب كان غايته سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف في
سلكا للاشباع والذرى بالفتح كل ما استتر به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اي في
كنفه وستره والرواية في العالمون كسر اللام لا فتحها كما نرى الجمع في موقع المصدر اي

حوما ناس ما نرى فان قلت لا يمنع ظاهرها تشبيه حومان العاملين بدخول نون الخلفية
بتعبية الحجيج معتركا العدم الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به
لا يلزم ان يلي الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في حيزها فالمعنى هنا مثل حومان
الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من
يتاتى منه الرؤية كما ذكر في قوله تعالى فاذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع
الحاج كالحج بالضم والحجاج والحج في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك
معتركا اي مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم وحال من مفعوله
الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة او معتركين لاسناده
الى ضمير الحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف اي قوما معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لا
تنام ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من البيت للتقيد والرؤية بمعنى
الابصار او مصدرا اي معتركا اعتراكا لم يحتج الى ما ذكر والنسيم الريح الطيبة
يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم الرضى كلجين الماء
وضمير منه راجع الى الخليفة لانه مذكور في المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء نضارة
بافاضة الخيرات الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء
وخبره هلك والكافح في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه لعيني دونه في من والمراد
به المعارض واللظى النار والباء سببية ومتعلقه بهلك ومن سخط اي عدم
رضاه مستقر في موقع الصفة للظى لا لغو متعلق بها والالف في هلك كما في مثل
والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله ويهلك
الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرئ الحرث ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم
قال وهي لغة نحو ابي يابي وذكر في الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم الفاسقون
بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك يهلك وهلك من الهاء العصفور من الجزع

وفي المصادر الاطارة برانيدن والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد شديد
كذا في الصحاح وفي الكشاف الصاعقة رعد ينقض معها شقة من نار لا تمر
من شيء الا اهلكته والاول هو المناسب ههنا والسماك اسم لكوكبين احدهما
من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والاخر ليس من منازل ويسمى سماك الرامح
والظرف متعلق بسمك اي ارتفع وقد يجيء بمعنى رفع كما في قوله ان الذي سمك
السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول فقيل فعلى الاول سمكا مبنيا للفاعل
وعلى الثاني مبنيا للمفعول او للفاعل بان يكون لواء الشرع منصوبا
على المفعولية وصوفة الوشد اي وجد الطريق المستقيم ولا تخى خلاف الرشد
والانهماك الجد واللجاج في الامر والجلبة في محل الجر صفة لمعتق لنصر العين
اي ذات قرة والقرة بالضم ما انهار وبدونها البرودة تقول منه قرت به
عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه
تقر وتقر بالفتح والكسر نقيض سخنت قيل وهي كناية عن الراحة عند العرب
لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان اضافة
القرة الى العين على هذا الوجه برودة جدا والاظهر انه كناية عن السرور
فان دمع السرور باردة ودمع الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين
وسخنها للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله
تعالى وقري عينا وقيل معناه صارت عينه ذات قرار اي مستقرة لا يضطرب
بالنظر الى الجوانب حياء من محبته وتنعيم شعائره كما ينبغي والابتسام التبسم
او اول مراتب الضحك وقد تبسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر دندان واقبل
نقيض ادبر والاقبال الدولة والعز والظرف متعلق بمتمسكا اي متشبثا والضمير
في علاه راجع الى الخليفة اي ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاعه الى الدين

بفكيك لتعيين رجوع الضمير في المعطوف لغني فاصبح الخليفة وهو هنا ليس
من العدلانة في المكان بل العداء وهو في الشرف قال الخليفة يمدح عيينة بن حصين حيث
غزا ابن عامر فادرك ثار ابنه مالك الذي قتلوه وباع هند بعضهم بخناذة
واعتبل البيان العداء بمالك اي اشرفت لقومك الشرف بابنك والمضارع
من الثاني يعلي كانه من الاول يعلو لكن القياس والشايع في الماضي علي بالكسر
وكان علي يعلي من التداخل او على لغة من يقول بقي يبقي بنغوة الوري حين
اصبح ان جعل بمعنى صار لو كان وحالا ان كان بمعنى دخل في الصباح وهما
فتحى ابن بيطر في لعوعما مصدرية اي ساعة فتحمم في المعرب اما مهملة ربما
فعل كذا اي ساعة فعل وقد يستعمل بدون ما كقوله لا تصعب الامر الا ريث يركبه
وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد
عين الفعل من ملك والملك مفعل من الاكولة وهي الرسالة واصله مالك على انه
اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول فقدم اللام على الهمزة فصار ملاك ثم ترك
الهمزة لكثرة الاستعمال وردت في الجمع سمي الملك به لانه واسطة بين الله
تعالى وبين عباده فايراد الجوهري اياه في فصل الميم من باب الكاف ليس كما
ينبغي والحق ايراده في الفصل الالف من ذلك الباب والجماعة اورده فيه مع
زيادة الميم واورد الكانة في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها
اصلية ولو كان تمسكون على تمفعل كتمسكن على ما توهمه لقيل تمسكون وهو
ظاو المجاهد الذي بذل الجهد والدنيا تانيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت
الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله دنو والاصوب في تصريفه
ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين
وذكر الجوهري انه حذفت لالتقاء الساكنين فتامل الغيات اسم من اغاثه واصله

غوان

غوان في المصادر الاغاثة فرياد خواستن وفرياد رسيدن وكرب بفتح الكاف
وسكون الراء والتاء الفوقانية لقيد الاعلى التعظيم وغرقهم والاقطار جمع
وهو الناحية والجانب والمشرقة من اشرقت الشمس اضاءت ويقال الشرق اذا
دخل في شروق الشمس والاغصان جمع غصن وكذا الغصون والغضنة بكسر
العين وفتح الباقي والمورق من المورق جعله جعا وراقه والعناية القصد
وفي الكلام مكنية وتخييل وترشيح والتشبيد الاحكام وهو الجص بكسر الجيم كذا
في التلخيص لابن هشام وفي الصحاح الشيد كل ما طلي به الحائط من جص او بلاط
والنبيان الحائط اثر ما اشرف فقيما ذهب في المصادر الانهدام ويران
شدن الامطار افعال من المطر يقال امطرت السماء من باب نصر مطرا
بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى والسحائب والسحب
والسحب جمع السحابة والاشبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما
استدار بشيء فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبكسرها الموت والمراد
نعمة سعيه في رقاب الناس كان الاطواق في الاعناق كذلك المراد به الآية كناية
عن المهانة والحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء
ضد السرور كما قال القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف
المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى حكاية اني ليحزنني ان تذهبوا
به ويمكن ان يقال المعنى قصد ان تذهبوا به والقصد حاصل في الحال و
بهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول الجمهور النحاة وان الحدى غالبا في لام
الابتداء تخصيص المضارع للحال لان الذهاب في الآية الكريمة مستقبل فلو كان
يحزنني حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه وسمت على البناء للمفعول
اي صرت ذا اسم وهي العلامة غيم لطفه اي لفظ العام واللطف في العمل الرفق

وقيل في قوله تعالى الله لطيف بعباده اى يحسن اليهم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل
حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد محظوظا اى ذا حظ ونصيب من الرزق
شد ذلك اى قوى انصافى بما ذكر العضد الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست
لغات عضد بفتح العين مع ضم الضاد وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد وعضد
ككتف وعنق ذكرها صاحب القاموس هز من عطفي اى حرك بعض جانبي على ان من تبعيضية
وهو كناية عن حصول بعض الارتياح فيه وقد يقال هز العطف كناية عن ازالة الفتور لان
الفاتر ينبغى تحريك جانبيه الاول الاسنى ثم هداني عطف على نم الجاني والهدى الارشاد
والدلالة يذكر ويؤنث وقد يقال هداه الله الدين يهديه هدى وهديا وهداية
بكسرها فهدى واهتدى وهداه الى سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم تقول هديته
الى الطريق والى الدار وقد هدى في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه متعد بنفسه
نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذى هدانا لهذا وبالى نحو
اهدنا الى سواء الصراط والفرق الذى ذكره الشارح والفاضل المحشى فيما بينهما
للكشاف وبين المتعدى بنفسه والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب
الى المقصد والايصال ولهذا يسند الا الى الله تعالى خاصة كقوله لنهدينهم سبلنا
ومعنى الثاني الدلالة وارائة الطريق فيسند الى النبي عليه السلام مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم
والى القران مثل ان هذا القران يهدى للتي هي اقوم معنى مع انه لا يساعده كتب اللغة
منقوض بقوله تعالى حكاية ابرهيم عليه السلام يا ابت انى قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني
اهدك صراطا سويا وعن موسى من آل فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد
وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لا تقبل سجايا
علم للتسبيح مصدر سبح بمعنى نزهت تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك
ابعدته من سبحه على نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته

فانها

فارغا عنه ولما قصد ان يكون تنزيه الله تعالى لفظا باسم مخصوص به جعل علم التنزيه البليغ
من جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى للتعجب لا ينقطع عنها في اللغة الفصيحة وقد يستعمل
سبحان الله عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب بعد ما نزهته
لا عنه من المنزه فكانه قيل وما ابعد من هذا فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة
والتعجب تبعا وتارة بعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمر متروك
اظهاره تقديره اسبح الله سبحانا ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده ودل على التنزيه البليغ
من جميع القبائح التي تضيفها الى الله تعالى اعداؤه سبحانه كذا في الكشاف وهو
ههنا جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل ولا محل لها من الاعراب وقعت في اثناء
الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح في آخر الباب الثامن السوالع
الوسط السجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين وهو الدلو
اذا كان فيها ماء التهيؤ الاستنهاض لشيء الامر بالنهوض اى الامر بالنهوض اى
القيام لذلك الشيء والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان
اعنى الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل حاله في استعانة لرفقة
الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه بحال من استعان بجنده من الخيالة
والرجالة على العداة في مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى الرجوع وكونه
اشارة الى طرح الاوراق باباء السياق كما لا يخفى على المصنف الفاتر المنكر من فتق
نفثة صدر او السوخ الطمس بحمد الله اى اني باجمعت عقيب رجعتي واضافتي
اليه ما ذكرته ملتبسا بحمد الله كنزا منصوب بجاء بتضمينه معنى الصيرورة
مدفونا صفة كاشفة لكنز لان الكنز المال المدفون ومن في جواهر الفوائد
بيانية وليست في مثل هذا المقام زائدة للتوكيد كما توهم الجوهري اذ لا يجوز
اسقاطها لاخلالها في ما جاء في من احد والظرف مستقر متعلق بالكون

التام لا الناقص لينسلسل به التقديرات وهو صفة كاشفة لكن والمنحوت الممل والتحفة
ما اتحفت به الرجل من البر واللطف والجمع تحف حضر الرجل قربه وفناءه وهو كناية عن نفس
الرجل والعلية فعيلة من العلو وهو الارتفاع والخدمة مصدر من خدمته بخدمه بالضم
والكسر وحمله على الكتابة يجيز والسدة باب الدار وجمعه سدد والسنية فعيلة من
السناء بالمد وهو الرفعة والملجاء والملاذ واحد وهو المعاد حصن حصين
بين الحصانة والباء في بالنبي للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة
بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة
بكسر الهمزة وضمها والنسبة الى الاخ اخوي بفتح الهمزة والى الاخت اخوي بضمها واكثر ما
يستعمل الاخوان للخلص الذين خلا ودهم عن شوب النفاق وسنقولي اي يجعلوني
مصاحبا من الاشاعة يقال اشاعكم السلام اي جعله مصاحبا لكم وبالدعا فالباء
في الصالح الدعا نائية او على تضمين الاشاعة معنى الذكر والشكر والثناء على المحسن
بما اعطى من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى
الى المفعول الثاني البتة صرح به النحاة ملاء مستعملة بالجوهر الشارح والمحشي
شرحيهما للمفتاح في قول الشاعر سانشكر عمران تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان
هي جلت من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة هذا
والباء في بما عانيت على ما بعض النسخ للمقابلة اي لمقابلة ما عانيت والكل الشدة
في العمر العنا بالمد التعب ومعنى المعاناة رنج كشيدن فمعاناة العنا على ما هو
مآل المعنى مثل تناهت غاية الوسع في احتماله للجهين ولو قرئ عانيت من المعاناة لكان
اظهر لكن الرواية لا تساعده وتضرع الى الله اذا اشتكاه وتذلل اليه طلبا للمعروف وكذا
تعرض وفي المصادر التضرع زاري كردن والناكب من نكب عن الطريق اي عدل كطرب
ودخل والمبين من الابانة وهو الظاهر وهذا اي المحصلون الموصوفون بالصفات

الذكورة لعمري اللام للابتداء وعمري مبتدأ خبره محذوف وجوبا لسد جواب
القسم مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم
الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي لواهب عمري وكذا امثاله مما اقسم
فيه بغير الله كقوله والشمس والقمر والليل ونظائرها اي ورب الشمس ويمكن ان يكون
المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه
فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى
لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله به للتعظيم حتى يرد عليه ان الحلف
بغير اسمه تعالى وصفاته مكروه كما صرح به النووي في شرح المسلم بل الظاهر من كلام
مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه
كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عليه السلام ان الله ينهاكم من ان تحلفوا با
بالله بابائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله وليصمت وعن ابن عباس رضي الله
عنه لان احلف بالله تعالى فآثم خير من ان احلف بغيره فابر وعن ابن مسعود
مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور ولا باس به وبهذا شاع بين العلماء
كيف وقد قاله [illegible] قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون
فهذا جار على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف الذل
والمراد به الغلبة لان العزة تقتضي الغلبة غالبا والمرام مصدر ميمي من رام يروم
روما وهذا ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل
مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب
ضرورة انه لو كان للحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا كان في الطالب ايضا كثيرا
ففيه نفي الملزوم بنفي لازمه وقد يجعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام
بمعنى الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب

او مغالطة لان الحق يعلو ولا يعلى ولو ابقى المصدر على معناه الحقيقي لكان اظهر
اي الحق المبين فليلد طالبه طالبه والطبايع والطبيعة والطبع السجية التي جبل عليه
الانسان واللدد شدة الخصومة فالاضافة في قوله تعالى وهو الد الخصام
الد للمبالغة وما نقله القاضي من ان الاية نزلت في الاخنس بن شريف الثقفي
مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال
اسلامه بعد نزول الاية يدفعه قوله تعالى في حقه فحسبه جهنم والجدال الخصومة
ولئن فاتني اه فان قلت المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة الشرط
للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثمة تسمى اللام
الموذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها وطئت الجواب للقسم اي مهدته له والشارح جعل
الجواب ههنا للشرط بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب
الفراء قلت ان اللام ههنا زائدة لا موطئة للقسم كما في قوله لئن كانت الدنيا
على ما ترى تباريح من ليلى فللموت اروح والثناء الذكر بالخير والمراد بالعاجل
الدنيا والحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك من رجل بوصف النكرة
لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية كذا في الكشاف ويقال احسبه الشي
اذا كفاه في الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله
الزهري ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح
من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية
والجزيل العظيم والاجل الاخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع قوله
افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يجوز ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله
مستقرا في موقع الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس
بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت بين التحميد والتسمية في التعلق با

بالافتتاح

بالافتتاح سوى انه ورد لفظ بعد التيمن فيهما بين الحال بان بسم الله ه
للابتداء ظرف مستقر حال من فاعل عامله المقدر وان جهة التلبس هو التيمن
بذكره ودلالة على الترتيب علمه الله والمناسب لما ذكره الشارح وهو في حيز الشي
التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن
لكن الحق الحقيق بالقبول وعليه الفحول انه الفعل المخصوص اعني الفعل ههنا وبا
بالجملة خصوصية كل فعل شرع في مداوله منبر كابها ولذا التزم حذفه في كلام الحكيم
تعالى تقدس ليكون متلفظا كل من شرع في فعل منبه كما بالتسمية عين ما في القرآن
او لو اتى بلفظ انه تسمية من شرع في غير القرآن او للاشعار بانه موضع ينبغي
ان لا يتلفظ فيه بغير ذكر الله تعالى اذ لو ذكر الفعل المستدل للفاعل فسلكنا تلك
الطريقة لفات ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم التقدير باسم الله تعالى
ابتداء او تقدير الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل الشروع فيه ابتدائه في
انتهائه بالتسمية امس بالمقام واوفى بتادية المرام من تقدير ابتدائه
اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه
الشارع لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طريقه كون المشروع
فيه متلصقا كما في النية حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحقيقا في جميعها
تقديرا ولذا ذكر الابتداء في حديث البداءة لا لان المقدر فعل البدء وقد يتشبه
على تقدير الفعل الخاص بقوله عليه السلام في خطبة يوم النحر ومن لم يذبح باسم الله
فليذبح م
وقوله عليه السلام باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عليه السلام باسمك
احيي وباسمك اموت فانها تدل على وجهية تقدير الافعال الخاصة وفيه انه
مبني على تقدير تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع فليتامل
هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا للتسمية الافتتاح ح الى الحمد فقط

مع تاخره عن التسمية اشعار بافادة الحقي والعراض عن ذكر الجلي وتلويح الى ان تاخر الحمد
عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية
والابتداء بالتحميد حقيقة لان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي
الاستعانة بآخر اذ لو حمل بالتسمية على الاستعانة لا يليق بحسن التادب لانه يفضي الى جعل
اسم الله تعالى آلة والآلة لا تكون مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليها
يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا
من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل ولان الاول محمول على الحقيقي
والثاني على الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياطا
في العمل المال في التسمية حمد التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا
يقال له الحامد عرفا وبهذا اثبت التعارض الظاهري بين الحديثين وحمل احدهما
الى التوفيق ولان المناسب بمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعالى قوله
اداء بعدما لوح الى تعليل الافتتاح بهما بعمل بموجب الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح
بالحمد بوجه آخر فقوله اداء معول له للافتتاح بهما واورد عليه ان اداء الشكر يحصل
بمجرد الحمد ولو في آخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت
الحمد لله تعالى والاخبار عن ثبوت الشيء ليس به اجيب عن الاول بان الغرض الاصلي
من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط القيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد الذي
هو التاليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدهما ولهذا
قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد ايماء الى قوله لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى ان اذا كان
القصد لذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التاليف واجبا
فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور ايماء الى هذا النكتة على انه يسمح بهذا الاطراد
والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالحمد بالاداء لا يقتضي

رجح

فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل الافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه
من التحميد لانه تحميد مخصوص ويرده الفرق الظاهر بين تقديم الحمد على الحمد القديم وبانه
تعليل بحمد الله لا الافتتاح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد فابقاؤه
بلا علة وجعل العلة باباه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه
لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب حق شكر نعمائه
ممنوع جدا نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب لاجلهما لا لاجل كونه
حق الشكر على معنى ان الحق ههنا منه فيما مشكر بالحق شكرك كما سنذكره الا ان
وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كان قول القائل الله
واحد عين التوحيد وبان القول المذكور واشاله اخبار واقع موقع الانشاء اي
مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس قصده الاخبار والاعلام لان
المخاطب به هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك
يا رب فمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه تعالى بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ
والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ
المذكورة اخبارات في اللغة نقلها الشارع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات
النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا قوله لحق شيء مما يجب
عليه في شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية بناء
على ان يراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله اليه ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي
فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار
تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس والمعنى لشيء ما هو واجب عليه من بعض
شكر نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب بهذين الوجهين
التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانية في الموضعين

ثم الاولى بيان بنفي والثانية بيان لما يجيء والمراد بالشكر الشكر اللغوي الذي يتضمن
الحمد ههنا لا انهما متحدان كما ستطلع عليه والمقصود من التقادير ان المصنف
يريد ان يشاء بع الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلوص الطوية فهو المراد
بحق الشكر وفيه رعاية لحالة فوق الحامد تقتضي بحق شيء من الشكر وان لم يقدر على
ان يشكره حق شكره قوله هو الثناء باللسان او ورد عليه ان قيد باللسان مستدرك
لان الثناء لا يكون الا به واما قوله عليه السلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة والجواب انه بيان للواقع وتوطئة
للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله سواء كان ذكرا له وبانه لدفع احتمال التجوز
اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز من
الذي قبله هو المسمى في اصطلاح الاصوليين بيان التقرير فلا يرد صرف اللفظ الى حقيقته
لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم بهذا المفهوم من
الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو
الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم
اختصاص الكلام باللفظي فلا يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يختص الحمد
اللغوي باللسان وقد قال تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا
لسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل من الثقات من ارباب اللغات
تحمل امثال ما ذكرتم على المجاز قوله على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه
دون المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه الا انه في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق
بالنعمة وترك ههنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكرنا من دلالة الثناء عليه فان قلت
اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على
قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا انه ذم هذا الحامد لانه حمد في غير محله مع انه

ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظ
ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا ويتصوره بصورته فان
قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه في الحمد اختياريا وان اعم المحمود به
على الاسم ووجه اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة
العظمى في امر اصول الدين دون المدح بانه يشتمل لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ
على صفائها فالتعريف المذكور خال عن التقييد به فليس بمطرد قلت اجاب
الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف بعد اى الفعل الجميل والظ المتبادر من
الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء
على الصفات القديمة حمدا اذ اسناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار
والا لزم حدوثها على ما هو المشهور المعتبر في علم الكلام ولو سلم فليست
من قبيل الافعال اللهم الا ان يصرف الحمد عليها على ايجادها قلت لما كانت
الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل
بها فاعلها ولان تلك الصفات مبدأ الافعال الاختيارية والحمد عليها
باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في التحقيق والمال او
قد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من تجويز اسناد
القديم الى المختار وتجويز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار
كما زعمه الخطائي فمما لا يقبل في هذا المقام اذ لا يقبله العقلية كما عرفت على انه
لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والارادة
لتقدم الشيء على نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون
الفعل على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتامل قوله

سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر
ومنه قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر الفعل ابدءا اعنى يتعلق آه في
تاويل المصدر مبتدا كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل
سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال
بلا واو او اعتراض بقى ههنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعدد والتسوية
انما يكون بين المتعدد لا بين احد فالصواب الواو بدل ام ولفظة او بمعنى
الواو شمس وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضى الى تصحيح التركيب
بما حاصله ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف اى الامران سواء ثم الجملة الاسمية
دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا والهمزة
وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان بمعنى ان واو ولعلاقة ان ان
والهمزة تستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وام واو لاحد الشيئين
او الاشياء والتقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او الفواضل فالامران
سواء والشبهة انما تزداد اجعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتداء
ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء واشارة الى عموم الجميل المتعلق و
الرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الجسم
جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد
والفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية
المتعدية والمراد بالتعدي ههنا التعلق بالغير في تحققه وجريانه كا
لانعام اعنى اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر
اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا

قوله

قوله والشكر فعل آه فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد
مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره
كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هذا هو هذا فقرره
وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد
في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح
صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الا
ستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية المستفادة من التعليق
باسم الله والآخر من التعلق بالانعام ويعتبر كل منهما على حياله
ويجعل الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله
ينبئ عن تعظيم المنعم اى يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علمه
تعظيم ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه
الجهل بالمنبئ كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع
وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار
الغير وبالالهام او باخبار المعتقد بنفسه او بفعله ويكون المنبئ
بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو
الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم
تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر
فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ بقوله يقصد به تعظيمه قوله بسبب الانعام
متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالفعل
الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اى
انعامه قوله او اعتقادا او محبة بالجنان عطف على سابقه وعطف لاحق

عليهما بما يدل على ان مجرد الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا ينافيه
ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني والعمل الاركاني لا يكون
شكرا ما لم يطابق الاعتقاد ويخالفه افعال الجوارح في الاول لان نفي المطابقة
وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما او راجحا
ثابتا او لا وقيل بل المراد به الجزم ولعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد
اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه اولى
النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان لم يستر
فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من توارد الشكر اللسان لكونه
اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد والذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير
الامور اوسطها قوله اوعملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل
تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة
فلا قوله وحده حال من اللسان على تاويله بالنكرة عند سيبويه اي متفردا
وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظايره للعهد الذهني لا الخارجي
والمعهود الذهني نكرة في المعنى وبهذا يعامل معامله بها كما سيجي منه تحقيقه
الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة
اي متوحد اللسان بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة الحصرية
المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصبه على الظرفية
بمعنى في حال وحدته لا مع غيره قوله يعم النعم اي الانعام بها اذ الفواضل
هي المزايا القائمة بالشخص المتعدية الى غيره قوله على الوصف بالعلم والشجاعة
ليس الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف
بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق بعدم صدق الشكر في هذه الصورة

بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية
غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق
فيه قلت الشجاعة قد تطلق على اثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك
والاقدام في المعارك وهي المرادة ههنا قوله والله اسم للذات المراد بالاسم
ههنا ما يقابل الصفة او اللقب والكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته
تعالى فرع تعقله وحين لم يعلم حقيقته تعالى فلم يتصور ذلك قلت لا نزاع
في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على وجه
ساطع منهما بالفيض الالهي وانما المنفي تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم
في وضع العلم كما في وضع العام للمعنى الخاص على انه يتم ذلك اذا لم يكن الوضع
مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى فقط واما اذا كان وضعه فعلم غيره
بالالهام والوحي فلا وذات الشيء قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته
الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني وهو مستعمل
استعمال النفس واستعمال الشيء ولذا يجوز تذكيره وتانيثه وخص بالذكر
في تعيين الذات من صفاته العلى الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه المطلق
الوجوب لاختصاصه به ولانطوائه على سائر صفاته لانه مستعد لكل
كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل
كمال وكل نوال لجنابه تعالى توطية لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم
والمحامد جمع محمدة بكسر الميم الثاني بمعنى الحمد قوله ولذا لم يقل الحمد للخالق
الاستحقاقين اي لكون لفظ الله تعالى علما للذات من حيث هو اي من غير
ملاحظة خصوصية وصف ولا يعترض عليه بان الاشعار في الكلام بالاستحقاق
الذاتي اذ لم يفهم اصلا من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل

على منشائية مدلوله على انه لو سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان حمده لاستحقاق عين الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لا من ان تعليق امر باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محوداً عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا تغير على ان لفظ الله تعالى لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض لها يعني المقدر كان سائلاً سئل بان هذا الايهام لا يضر اذ الاختصاص بصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض له وههنا بحث آخر وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر والجواب ان ذلك كالتصريح بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلاً وشرعاً فتامل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهر فذكر الانعام تصريحاً بالاستحقاق الوصفي وايماء الى ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن الذات كان مستحقاً لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان استحقاق المعبودية وصف يقتضي ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل والفضائل لا يقتضي ان لا يستحق المعبودية لذاته لجواز ان يكون الفاعل مستحقاً لذاته ان يعظم على نحو فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سيأتي

في بحث تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسنداً اليه وتؤخره اخرى فتجعله فاعلاً وكل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه متوخى في الاصل او متقدم فسواء اعتبر الحمد متوخى في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمداً او يكون مقدماً بان يكون احمد حمد الله يستقيم بيان النكتة فلا وجه لاستصواب بيان النكتة انما هي لبيان العدول عن موضعه لا لتقارر والحمد ههنا فانه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضاء تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح التاليف يقتضي اهتماماً بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الراجع على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه ينتقض بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الآية وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الآيات مع ان المقام مقام الحمد والجواب منع ان المقام في الآيات المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشار اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشاف اختار ان نحو هيهات للجار والمجرور خبر مبتداء محذوف اي والتحقيق على ان الخ قال وقد دل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها ثم انه اشار الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص

فما ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض لفوات الحصر المطلوب وحاصل الدفع ان
صاحب الكشاف صرح بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم
مع وجود المقتضي لعناية المقام ان قلت فما وجه ما ذكره في سورة التغابن قلت عبارته
هناك ليدل بتقديمهما وسنعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فان
قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه كما سيجيء من ان المخاطب بالجملة القصرية
يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء والمخاطب ههنا هو الله تعالى
كما ذكرنا فيما سبق قلت الوجوب المذكور في قصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن
فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد قوله فتصح بانه يفيد اي في الحمد لله تقديم
الحمد ايضا اي كما يفيده تأخيره وهذا اعني ارجاع الضمير الى ما ذكره هو المناسب لكلام
العلامة حيث قال اجرى صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم ودقائقها والملك
على الله تعالى بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه بحقيقة قوله الحمد لله دليل على ان
من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله قوله وبهذا ظهر اي
بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى ظهر انه
ليس نفي الاستغراق مبنيا على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه كثير من شراحه اذ
اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب الظاهر
قاعدة خلق الاعمال وكل منهما تقبل تأويله يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي
فلا متوجه لاختيار احدهما على الآخر من جهة الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافات
اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافات اختصاص الجنس بواسطة استلزامه
لاختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكايات الآخر
وهم كما لا يخفى على العاقل فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين علّلوا اختيار الجنس و
نفي الاستغراق بما ذكره حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي

هو من فروعه كما هو الظاهر المشبه به اعني العراك في ارسلها العراك وما ذكره من
ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي
قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني
فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما
لله تعالى وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان العهد
الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة
الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق
معنى اللام يمنع كونه مرادا في المقام واما المنع الاول فلظاهر كلامه فيرجع الى الوهم
الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به في شرح الكشاف ويدل ايضا على ذلك لانه حصر
في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني
فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما تستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس علّلوا
بما ذكروا كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار معنى
الضمني او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله
على معنى ما التعريف اللامي في الحمد لا طلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره
قوله في اولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين
هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الآخرة او على انهم الذين ان حصلت
صفة المفلحين الخ فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صوره حيث ردده بين
العهد وغيره وسيجيء تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره
من فروع التعريف الجنس وحمل كلام الكشاف على ما ذكروا وان كان مخالفا لما ذكره
الشارح والفاضل المحشي في حاشيتهما الا لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام
لا بيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر ان هذا الخ اذ لو حمل على انهم علّلوا به

كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق لم يفهم حمل كلام الكشاف على الاستغراق
على اثبات اللغة بالرأي وهو مستبعد تلك الغفلة على ان كون الاستغراق مدلول اللام
بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق
اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد الخ ولا يشك ان وضع
اللفظ لمعنى لا يقتضي ذلك منه في كل مقام واذا ثبت ان التفصيل الذي ذكره كثير
من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق
ظهر ان باقي الوجوه المذكورة ههنا حقها ان تساق ايضا لذلك لئلا يلزم تنافر الكلام
ولا يخفى على ان الشارح رد في شرح الكشاف على الوجهين الاولين باستبعادهما كون
اللام للاستغراق في الحمد عند الزمخشري مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث
هنا ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى
مع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان
الكلام ههنا مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق
كما ينبئ عنه ظاهر قوله من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا
لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره
وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا ينبغي ان يحمل كلامه ويرد على الشارح
ما اورده فان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولا في المقام
على الجنس دون الاستغراق قلت قيل من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق
الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد
على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هي
هي وصاحب الكشاف جرى ههنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق ههنا
في مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو المذكور في التلويح

دفي بحث تعريف المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي
من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ففيه
ايضا تعسف اما الاول فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق
اصلا مع انه لم يجعله دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان
الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام
الاستغراق ولا لكونه يشيع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية فلتا دعاء كون
قرينة الاستغراق كناية على علم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من
القرينة المدعى كونها كناية على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الآية
الكريمة قرينة موجبة له فالفرق ظ واما الثاني فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض
لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره في تعريف الحمد على الجنس من حيث هو
اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من
حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اختصاص الحمد دون تقول
الحامد ثم ههنا ذكر صاحبنا شمس الملة والدين الفناري في تفسير الفاتحة حاصله
ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق
فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من
لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات كما عرف لا الثبوت وانتفاء
الجنس المذكور لا العين لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي
وقد يكون للجنس نظام النسبة والمراد تخصيصه بمعين نحو جاءني زيد وعمرو
ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء منها
بغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص
الثبوتي في سورة التغابن وغيرها بل الظاهر ان مداره بالاختصاص في قوله ههنا

يعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه بحقيق الثبوتي فلا ينفي الاستغراق على الثبوتي او
الاثباتي لمنافاته مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص الثبوتي مبني على التاويل
ولا مانع ههنا مع ان اظهار مذهبه وارادة التصيص فيه مناسب لاوايل كتابه
الا يرى انه صدر فيما نقل عنه بقوله الحمد لله خالق القران ثم غيره الى احد الوجوه
ذكرها الفاضل الحشي في شرحه والله اعلم **قوله** يدل على ان الحمد اه كلمة على متعلقة بحيى
مبتدا بحذف واى بر هو مبني على كذا والجملة عطف على حال وهذا ينظم وبهذا اندفع
ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف يدل على ان الخ على قوله يدل على ان افعال العباد دليل
على ان هذا ايضا نظم مما اشير اليه بهذا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص
في الحمد لله لا مدخل له في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احد العقد
جهة الذاهب الى ان تعريف الحمد للجنس اما مسئلة خلق الاعمال واما انه سادا مسد الفعل
فلما قال بالتخصيص علم ان الجهة الاولى منتفية وان الجهة هي الثانية **قوله** والعدول
الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات او دخلها ان الجملة الاسمية وان دلت على
الدوام الا ان التي خبرها ظرف فغير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل
فظاهر لتصريحهم بدلالة اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى يستهزئ بهم على الاستمرار
التجددي واما ان قدر باسم الفاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف
فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا الثبات هو الاسمية بقرينة
العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى
الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه
للحدوث ونقول يكفي في عمله في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت
ايضا وقد نص الشارح في اواخر باب الثالث على ان زيدا في الدار يحتمل الثبوت
والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة التصريح فيما ذكرته هذا وتقاير

ان يقول

ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى التجددي يوما فيوما ان يقال
احمد الله ليفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة
بمعونة المقام على ان قيد الانعام التجددي دون الثبوتي لانها اذا اعتادت النفس
الفتور الاستكانت افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار
طريقة الحمد وترجيحها جانب المبالغة بما هو حظ المحمود عليه فان من الاحوال
الثابتة فالمناسب اختيار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية
مثله صفة ثابتة للذات فلذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض
الافاضل **قوله** والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب
منا به اى لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النايب على المنوب
عنه في الدلالة وان جاز قصوره عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر
على النسبة والزمان وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه قد يقصد
في المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي الاستغراق كما سيجيء
في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر
من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم اعني الذي
لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح
وهو ظاهر **قوله** ففيه نظر لان النايب مناب الفعل انما يريد ان المصدر المنكر
كان في منابه الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى وهو الاستغراق
ففي العبارة مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل
حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب
عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية قائلة بان اللام وضع
للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره وانه خبر

بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال فاتمام ينبغي
الدليل وضمه مقدمة اخرى تسليم لاعتراض في التحقيق قوله وعند خفائها فرائن
الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا
لكان المتعين الجنس هو الشايع في الاستعمال مطلقا اى سواء وجد القرينة
المرجحة للاستغراق او انتفت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم
استقامته فالفاضل المحشى انما يدعى تحقق القرينة المجوزة وكونها كما ان
على تم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح
بصدد توجيه كلامه وقد صرح في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف
في العهد والجنس فلا ينافى ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس
عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس
في ذا الا اتزوج النساء مبنى على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق
قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الانتصاف من ان اللام
ظاهر في العموم بدليل استحالها فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها
قوله او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف الخ هذا نص ان الاستغراق لا
يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة
بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشى بقوله والسبب
في اختيار الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله تعالى
ثابت لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا وجه لاختيار احدهما
ورد الاخر فان قلت قد ضم فاضل المحشى الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص
الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد الخ وكلام الشارح خلو عن ذلك فهذا
رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الخ الى هذا المقام فلعله اكتفى

الكنز

عن ذكره ههنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة يعتد بها في ذكر قوله على اختصاصه
بالله تعالى لان المفيد لذلك الاختصاص على ما صرح به نفسه في احوال المسند
هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الافادة لا تفاوت حالها في الجنس و
الاستغراق ويتجه ههنا بحثان الاول ان الدليل المروى عن صاحب الكشاف
الذى نقله الشارح بقوله او على ان اللام الخ يستقيم اجمالا ان يختلف الحكم عنه في صورة
العهد الخارجى مع انه من معانى اللام عنده كما صرح به في المفصل ويقال اللام
لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة والفرد المنتشر
فاذا لا يكون ثمة عهد خارجى لا يقال هناك وضع اخر للمجموع بازاء المعهود
لانا نقول فلا يجرى في الدليل المذكور وجه عدم كون اللام للجنس بل ينبغى
ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج
الى البيان قلت وكذا المقدمة المطوية في التعليل الثانى التى اشرت اليها هناك
البحث الثانى ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في
مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن
حصة من الحقيقة معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من
حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق
او العهد الذهنى فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن المقام
مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون من هذا المقام
فلم يتم الحمل على الجنس لاجل هذا او يكون امرا مختارا على الاستغراق وان كان
قد وجد لقصد الجنس فضلا عن ان يرجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة
ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من
حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس لاجله في مقتضى الظاهر من الى ان

الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لا انه وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص
جميع الافراد قوله على ما انعم الظاهر انه ظرف مستقر حين بعد خبر لمبتدأ محذوف يحقق الاستحقا[ق]
لا لغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين تمامه تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي قدم من الوصفي
كما قيل فتدبر قوله فقد تعسف حيث التعسف بارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان
جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبتدا لعنه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور
كما صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعني التوطئة والتمهيد واما ارتكاب ما لا
يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في نفسهما
لكنه لا لطف فيهما ان ما علم بما لم نعلم سعى ههنا وجه الاول ان تنزل الفعل اعني
علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان فقد يجرد
في بعض المواضع لاحدهما لولية مجاز الثاني ان يكون ما لم نعلم تفسير الضمير المبهم المحذوف
الثالث ان يكون من قبيل وضع المظهر موضع المضمر العائد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلعدم
نديه وايضا الاصل الحقيقة فما امكن لا يصار الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير
المبهم مثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبتدا لعنه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع
عدم اشتماله على نكتة سرية قوله امكن من تمكن بالفهم كانه لما كان يريد ان
الحمد على صفة للنعم مشتركا في القيد وفيه لا عنده كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس
النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة قوله لقصور العبارة عن الاحاطة
به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء لمجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول
الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول اجمالا او تفصيلا واما بطريق
التعرض للبعض والجزء الاول من احتمالها طرا الى الاول والثاني الى الثاني ثم ان قصور
العبارة عن الاحاطة بالنعم يمكن اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا
نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في الاجمال وانما اقحم في المختصر لفظ الابهام المراد

١٠٢١

به الاشعار بان الوهم احد اقسام مطلق الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد
في الخصوص والمنا بالعلى ما اشتهر عندهم فيؤدي بما في المذهبين ولصدق تقسيم المخالف فوائد
ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اى اختصاص الانعام بشيء دون شيء آخر واختصاص الحمد
على انعام دون آخر لا يقدح في تحقق الوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق
بجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا آخر وسيجيء
تحقيقه في بحث القصر قوله ولتذهب نفس السامع كل مذهب عكس النظر ان يكون هذه
العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون
هي ايضا علة لعدم التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع
الى ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصاص
هذا ولك ان تقول نزل النعم منزلة اللازم ثم يقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة
ليفيد بواسطة خطابية المقام انتساب نفس الانعام الى الله تعالى على وجه العموم في
افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح
هذا فتدبر قوله ثم انه صرح ببعض النعم اه شروع في شرح قول المص وعلم الى قوله وفصل الخطاب
فبين اولا على الاجمال ثم نزل اجزائه على التفصيل حيث قال فقوله علم الخ وثم للترتيب في الاخبار
كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس ابدا ثم اخبرك ان الذي صنعت امس
اعجب او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال
مطلقا وسيجيء في مباحث الفصل والوصل زيادة تحقيق لهذا ثم ان المراد بالتصريح
التعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم التعرض بالنعم به وبعطف الاشارة في
الوصفين فيما بعد وببعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة
بعث الرسول المعتنى بها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هي
الاصول فلا يرد على هذا الوجه ان التصريح لم يبق في غير البيان والمراد بالآ[ل]

الى الاصول الاسماء اليهما من حيث انها اصول او يقال الاسماء الى مجموع النعم المذكورة ولا يقتضي الا
الى كل واحد منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه صدق الى
على المجموع من حيث هو مجموع على انه مومى اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز
ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التكلف في كون التصريح
به وصف ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان تبيين الشارح اصالة تلك
النعم ثم تنزيل الكلام المشتمل على واحد بعد واحد منها الى الدعاء المعاد في الرسول
عليه السلام ثم تغيير الاسلوب تنبيها على ان اصل معاونتهم ليس كاصالة النعم صريح
في خلافه قوله يتعاونون استيناف جوابا لسوال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون
في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتمعت مع بني نوعه والاول اقرب
قوله وفي الكتابة مشقة يعني يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد
بحيث يعلم دلالة كل لفظ على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان تلك الكتابة مشقة
لاحتياجها الى الادوات وتعسر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد
انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يريد المعلم اطلاعه عليه قوله وهو
المنطق الفصيح المعرب كما في الصحاح الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له واما بمعنى المظهر
فالمعرب مغن عنه او بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا
ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى
المظهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم انه لهذا الاجتماع شروع في بيان اصلية نعمة القوا
ونعمة البعثة ونعمة المعجزات المنزلة عليه وليتبين المناسبة بين ما ذكر في الصلوة
وبين ما ذكر في الحمد قوله ينفق الجميع عليه قيل ضمير عليه يرجع الى المعاملة والعدل باعتبار
ما ذكر او العدل فقط قوله لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة انما قال لا يتناول
بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد

وكذا الكلام في قوله بل لا بدلها حيث لم يقل بهما وقيل في الافراد ملاحظة تقييد المعاملة
بالعدل ثم ان النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان
نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير
قوله بل لا بد لها من قوانين كلية اى لا فراق منها من قولهم بدد بين بددا اى فرقوا والتبديد
اى التفرقة وتبدد اى تفرق ولا عوض عنها فان البد يجيء بمعنى العوض ايضا ثم الجار والمجرور
اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد على قول السعد ابن حيث جاز والا لطال وصار به وترك
تنوين الاسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك
قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين
الاسم لكونه مشابها للمضاف معنى باشتراط الخبرية من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما
بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدأ اى لا بد ثابت لها وقوله
من قوانين خبر مبتدأ محذوف اى البد المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية
التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها مستأنفة ويجوز ان يكون من قوانين
متعلقا بما دل عليه لا بد اى لا بد من قوانين وقد اشار الشريف في اواخر المفتاح
الى ان الظرف فيه خبر للا حيث قال في قوله لا تلتقي لا لسانه وان لا سادته
ليس معمولا لا نكرة لا تلتقي والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتأمل
وقس على ما ذكرنا نظائر هذا التركيب قوله وهي المعجزات المعجزة امر خارق للعادة
اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار
اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق المدعى قوله واعلى معجزات
نبينا هو القران اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه
مفتاح ينفتح به الشريعة المشتملة على السعادة في النشأتين ولانه باق على وجه
كل زمان دائر بين الكتبة على كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات

النبي صلى الله عليه وآله على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق بين
الحق والباطل ايماء الى قوله وفصل الخطاب اشارة الى العجز قوله من عطف الخاص على
العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر
برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شئ
فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتدا
مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمي باسم المسبب تنبيها
على كماله في السببية ثم البراعة هٰهنا اما باعتبار ان الفنون الشروع فيها تتعلق
بالبيان المذكور هٰهنا في الاسم كما سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى وهذا
المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين
افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمتنبه على جلالة
نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكره الشارح في وسط الباب الثامن من ان
ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومرتبته اذا كان ذلك الذكر
بطريق العطف دون الوصف والابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا
بجلالة نعمة البيان باعتبار انه يلوح الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال
الى حيث يمتنع عن الدخول تحت العام قوله كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان
علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه
وايضا ذكره في اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن و
خلق الانسان وهما نعمتان جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة
باعتبار انه بمعنى الشرف او بانه ماول بان مع الفعل قوله ما لم نعلم مفعول
ثان لعلم والاول محذوف اي علمنا ولا ضير في ذلك اذ ليس علم من افعال
القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار

في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب
لكان مفعوله الاول عين الثاني اذ هي من داخل المبتدا والخبر
فظهر ان القول بالاقتصار عليه وقع على كلا المفعولين اولان علم
منزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل
البعض من الكل تكلف مستغنى عنه ثم ان تصريح بما لم نعلم وان كان العلم
لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل
الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي
نحو ما كما سبق مثله وعن الشارح ان المراد بما لم نعلم باجتهادنا وقوانا
قوله رعاية للسجع من عليه يحصل رعايته بان يقال وما لم نعلم من البيان
علم ورد بانه تركيب اخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي
قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظ وهو تقديم المفعول
قوله خير من نطق انما اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة عليه السلم
ليناسب ما ذكر في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا
يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله وفيه ايماء الى قوله
تعالى وما ينطق عن الهوى قوله للشارع المقتفي للقوانين اشار بتوصيف
الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء وايضا لما كان عليه السلم واسطة في وصول
نعمة الاسلام ليناسب ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء له
هو الثناء على الله تعالى قوله على ما فسر في الكشاف ايماء الى ان هٰهنا معنى اخر وقد
مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء
عليهم السلام وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم
اجمعين فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا لاحاطة

معنى الانباء عن الله تعالى واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بدعوة الخلق
الرسالة اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبنى على
اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وذكر صاحب الكشاف وان
رد عليه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتاب فتامل قوله ولفظ اوتي الخ اما
دلالته على انه ليس من عند نفسه فظ واما دلالته على انه من عند بشر فبملاحظة
ان ايتاء الحكمة لا يصلح الا من الله تعالى مكان قوله وترك الفاعل لان هذا
الفعل لا يصلح الا من الله تعالى استغنى عنه اللهم الا ان يجعل نوضيحا السابقه
قوله اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة
اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب
عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا
اما الكتب المنزلة على الرسل فالامر ظ والقول بالاعجاز في غير القرآن غير ظ لتصريحهم
بان باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز ولما وما يعمها او شبهها فالامر اظهر قوله
ففصل الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما قاله في المختصر الخطاب
المفصول بعنى الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية قوله يتبينه
من يخاطب به ولا يلتبس عليه اي يعلم لانه دوعي فيه جميع ما لا بد في الافهام فالتبيين
ههنا بمعنى العلم والفهم ولذا عدى لنفسه ولما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض
عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى يتناول القرآن وفيه من المتشابهات
ما لا يتبينها من يخاطب بها ويلتبس عليه واجيب بان معناه ان خطابه خالص
عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المراد مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب
ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتأخرين من ان الراسخين في العلم يعلمون
تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب بتوجيه الكلام نحو الغير للافهام

فالقرآن مخاطب الباري تعالى يجب ان يفهم ما خوطب به وهم يسمونها
ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول صلعم ويتبينها والله اعلم
قوله اي تمعنى فاصل فيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز والتمييز
ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في جعل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني
على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله وانما هي اقبال وادبار وفيه بحث
لان الفصل اذا بقي على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله الذي هو له
فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما سيتقل من الشيخ من نسبته
المصدر الى ما تقدم مما هو له لا فيما اضيف اليه الا ترى انه لو قلت انجاني
عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان منسوبا
الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو
نسبة الانجاء اليه واما اذا قلت انجاني سلطان عدل فاعتبار التجوز
الفعل في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة اعني اللطف نعم ابقاء
الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس بعيدا فتدبر قوله اصله
اهل فابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء
ابتداء الفا لم يجئ في موضع آخر حتى يقاس عليها اما قلبها همزة فمتحقق كما
اصل ماء بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا فشايع قوله بدليل اهيل وجه
استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع
في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على وفق
ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم استعماله بالتشريف فيجوز قصد
تحقير من له خطر او تقليل على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة
الى الادنى الخطر العظيم واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم

في الصحيحين كما صرح به قوله خص استعماله في الاشراف ومن له خطر بين ان فيه تخصيصين
الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر وامثالهما
والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر فقيل لما ارتكبوا في الآل التغيير
اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص لا قلة تعقيبا للدلالة على ترتيب اللفظ والمعنى
ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونها من اقصى الحلق نظرا الى الكلمة بسبب قلبها
الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص توى ان يكون التخصيص الثاني خبرا بهذا
النقص قوله الاطهار جمع طهر كصاحب واصحاب لعدد عليه انه صرح في شرح الكشاف
بان الاطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الخفاجي جمع فاعل على
افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحبة وصحاب
جمع صحيب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانمار واما المثل المشهور اخنى احباؤها ابناؤها
اي الذين حنوا على هذه الديار هم بنوها فقد قال الجوهري اظن ان المثل حنا نباتها
بناتها الا ان يكون هذا من قبيل النوادر على ما يجيء في الامثال وقد يقال مراده
كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغي له فلا مخالفة بين كلاميه قوله
وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق
على اصحاب خير الانام عليه وعليهم الصلوة والسلام ولكنها اخص من الاصحاب
لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وعليهم السلام
كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور
اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وقيل
وطالت صحبته وقيل وروى عنه او روى الرسول صلى الله عليه
وآله والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكر والعرف يجب
العرف والظاهر ان المراد منها كل مسلم ممن صحب النبي ولو ساعة واما

الملازمة

الملازمة المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فيعرف ويحدد هذا قيل كان اهل
الرواية عند وفاته عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا قوله جمع خير بالتشديد اي صورة
او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف صورة مشددة تقديرا كاموات جمع ميت وهو احتراز
عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف
اخير من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب الغير
المتصرف فيه كما قرر في النحو قوله اصله مهما يكن من شيء مهما مبتدا قال في مغني
اللبيب ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط
وحده او الجواب وحده او المجموع على الخلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله
ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان له وفائدته زيادة البيان والتعميم لان
من زائدة وشيء فاعل يكن لبقاء المبتدا بلا عائد اذ التقدير مع الاستغناء
تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه ناقصة وشيء اسمه ومن زائدة
لان الشرط غير موجب عند البعض والاول هو الاوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان
ما ذكر من ان اصل اما مهما يكن الخ مبني على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد
فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض
الافاضل مراد سيبويه بيان لمعنى البحث وتفسير له اما تفيد لزوم ما بعد
فائها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا
شيء فحذف الشرط وزيد ما وادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف
الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد
بالثناء الثناء على الرسول بذكر الصفات المادحة في ضمن الصدق والاكمل المناسب
ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر قوله مع اسمها هو المبتدا من بينهما والدليل
على اسمية عود الضمير اليها كما صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وقال

يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن
مسعود انها ثنائي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب النحو واعلم ان ظاهر
ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدا وفعل الشرط مخالف لما ذكره في احوال
متعلقات الفعل تحقيق في قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الاية حيث قال فقد اصل اما زيد
فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم
مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع ادات الشرط ويمكن
دفعه بيناء كلامه على المذهبين بقي ههنا بحث آخر وهو انه يفهم من كلامه ههنا
ان كلمة بعد تتمة الشرط ويدل عليه ايضا قوله في المختصر والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل
والاوجه تعلقه في الجزاء لان المقصود الاصلي من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام
واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التاليف بعد الحمد لازم لو وقع
شيء لا ما ان التاليف لازم لوقوع شيء ما بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود المذكور
انما يلائم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده **قوله** لزمتها الفاء اللازمة
للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لاما كلي لا يحذف عن جوابها الا لضرورة الشعر
كقوله فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما
كان لزومها لاما كليا وان كان للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط في
الشرط الصحيح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلي في اما تحقق فرعيتها
لان في الشرط ولا يستلزم مزيتها على الاصل وقد يقال لزومها لاما ايضا
اكثري **قوله** لزمها الصوق الذي للمبتدا اي اللازم متعلق بالالزام اي الاسم
الزمها الصوق الاسم اذ لو بقي على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول
له اعني قضا ولان اللزوم صفة اللصوق والقضاء من قضيت حقه اي اديته
صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشرط

تحققها في المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدا لزوم
العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلائم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر
الامكان فان اللازم للمبتدا لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم
لما نابه ايضا ذلك ولما لم يكن ذلك لتعين حرفيته اما جعل لصوق الاسم اي وقوعها
بعدها بلا فصل بدلا عنه ادما لا يدرك كله لا يترك كله ويروى مرفوعا صفة
للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكره وثانيهما الصوق
مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني
على طريقة الاستخدام واعترض على الصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان
ان كان المقربين فروح وريحان وحينئذ يعلم ولجاب الشارح في الحواشي
بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاحق بها تقديره واما الفاضل الرضي
فلم يلتزم به وقال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما
او لا **قوله** لما ظرف بمعنى اذا الاظهر ان يقول بمعنى اذا كما قال ابن مالك لانهما
مختصان بالماضي وبالاضافة الى الجملة **قوله** يليه فعل ماض ان قلت فاين
ذلك الفعل في قول الشاعر **شعر** اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي
عبد شمس وهاشم قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف تقديره وهى بمعنى سقط
والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق
اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شم **قوله** والوجه
ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم
كان هو ايضا فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض
ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني اكرمتك اليوم لانه اذا كان
ظرفا كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان

المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته

فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان تثبت اني كنت قلته **قوله**

وعلم توابعها المراد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعني

علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا بافا مته مقام المضاف في الاعراب كما

هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاؤه على اعرابه لان توحيد الضمير

في تعرفها لا يلايمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه اعني البلاغة

بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية

وكالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص

كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة

في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح

في اخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالي عن شايبة **ما**

ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو علم المعاني والبيان

علم كما يفهم من قول الشارح في اخر المقدمة وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة لمكان

مزيد اختصاص لهما ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم

المضاف اليها يكفي في افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب

في كتابه المسمى بقسطاس العروض في اثني عشر قسما على ما اشار اليه السيد في مفتتح

شرح المفتاح ولم يعد البديع قسما براسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة وكذا السكاكي

فلم عده المصنف براسه وجعل مع الفنين اللذين هما الغاية القصوى من العلوم

الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلثة من اجل العلوم

معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل العلم توابع

البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القران لكونه

في اخر

في اعلى طبقات البلاغة وايضا لا دخل البديع في معرفة دقايق اللغة العربية بل النحو اقرب منه

في ذلك اذ به يعرف ما لا بد منه في الافادة والجواب عن الاول بان الحق في بيان المراد

ان النحو ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في

موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم

الادبية اوجه وعن الاخيرين ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا

عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليلان على ذلك لانه لم يجعله اجل

جميع العلوم اذ التعليل يحط الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا الحكم بمعرفة دقايق

العربية في هذا الفن يقتضي بالاجلية من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم

من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة **قوله** بل جعل طايفة من العلوم

اجل سواها انكات افعل التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة

المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فان قلت يشترط في

هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في النحو مع ان اضافته سوى الى

ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على

مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي والجرجاني حيث ذهبوا الى ان الاضافة

لفظية بمعنى الابتداء اذ لم يفرقوا فيه فرقا بين افضل القوم وافضل من القوم وانما

وجهه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول

المتفق على كون الاضافة محضة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف من المضاف

اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف وان ابيت الا ان تجعل الاضافة

من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فالاولى الطايفة بالجمع حتى لا تفوت المطابقة

لمن هو له الواجبة في هذا المعنى **قوله** وجعله من هذه الطايفة وفي بعض النسخ

وجعلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونها عبارة عن العلوم الثلثة اذ به يعرف

دقايق العربية اي اللغة العربية وانما ذكر الموصوف ليتوهم ان دقايق الفنون الادبية باسرها
يعرف بهذا العلم فيفيد هذا الايهام تفخيم الشان قوله واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقايق
لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر
المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا واسرار الدقايق بمعنى دقايق الدقايق
كخبايا الخبايا وعيون العيون ولانه دقايق الدقايق عبارة عما هو ادق واخفى
فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق
ولما كانت اوقية العلوم مستلزمة لاوقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعه
من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة هي مناط التفريع
وتصحيحه وهي ان دقايق العربية ادق الدقايق قوله وبه يكشف تقدمت اشارة الى رجوع
الضمير الى العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف
المذكور على المذهب المنصور ثم ان المص قدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على
بيان اوقيتها لكونه ادخل في مدحها واخر في النشر دليل هذه المقدمة اعني قوله
وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقايق العربية
واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه في الوجود قوله في نظم القران حال عن وجوه
الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف
عن الاعجاز في نظم القران استارها فيكون من قبيل قوله تعالى فاتبعوا ملة ابرهيم
حنيفا به قال الشارح في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الآية حنيفا حال
من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف
اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابرهيم ملة واتبعوا
رايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا
في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل الشرعي حرف

الجر كانه قيل ثبت لابرهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من
الاتحاد بالوجه المذكور ولما امتنع جاءني ضرب زيد راكبا امتنع ضرب زيد راكبا فلا كلام
في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الخ
الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص
الجواز بما اذا المضاف جزءا وكجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه
وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلث التي ذكرها ابن مالك في الفية حيث قال ولا
تجز حالا من المضاف اليه الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه
فلا تحيفا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب
واعلم ان الدليل قسمان اني يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه ولم يفد مع التصديق المذكور سببية نسبة المحمول للموضوع بالثبوت او
السلب في نفس الامر كالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي
اولى وافيد ومعرفة اعجاز القران باللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه
في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة وان كانت
المعرفة المذكورة بالبرهان الاني حاصلة من علم الكلام فلا اشكال في حصر كشف الاستار
عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة
متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة
يعجز الخلق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف
الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى
ليقتفي اثره اي يتبع النبي عليه السلم في طريقه او يتبع طريقة النبي ع فقوله فيعان نصب
على ليقتفي او رفع اي فهو يعان قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل
المعلومات او دليله الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز

لا يكون الا بهذا العلم وذا الا يستدعي كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات
اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القران بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما ثبت ان يكون موضوعات
القران من جزئيات موضوعات مسائله هذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة
تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات
مشكل جدا فلو اكتفى ببيان الغاية لحسن ولو ادعي ان معلوماته في نفسها من اجل المعلومات
لكان تكلفا اذ لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله
بما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان
العلم بحال القران اعني اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم
عند فقد الذوق الفطري الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا
اشرف فقوله هذا لا يستدعي كون معلومه الخ ممنوع والحصر المستفاد من قوله وهذا انما
يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة موضوع المسائل اما بوجه دلائلها او
بتعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشياء والثاني موجود ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة له
الشرح ما يعلم من هذا العلم الا المسائل كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام ح ايضا قوله وله
وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغاية الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح
به الشارح في قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافي بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول
جلالة العلم بوثاقة الدليل كما صرحوا به على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وسيجيء الكلام
ان شاء الله تعالى قوله فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ههنا من ان كلام المص مخالف كلام قوله
المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المص حصر السبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان
المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القران معرفة انه معجز كما صرح به الشارح
والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز
هو الذوق ليس الا اسناد الى السبب كما سيشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق

بلى

المكتسبة منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص انما كشف
القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني و
ادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة
الثانية اظهر من الاولى فان المص حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي
حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا يرى انه لو حصر مدرك
الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين
وانما يظهر المخالفة بعد ما خطر ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب
كما اشرنا اليه قوله ولو بالذوق والمكتسبة منه الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح
قوة ادراكية بها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت
قد صرح الشارح في ترتيب الباب السابع بان لو ههنا يفيد كون ضد الشرط المذكور
اولى بالمذكور من الكلام السابق الذي هو كالعوض من الجزاء كقولك نعطيه ولو كان
غنيا كيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها مضمون
الكلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار
الاولى على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا
بلا توسط الذوق فتامل كما لا يخفى قوله وقد اشير الى هذا اى الى ان وجه الاعجاز يدرك قوله
بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين
الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضاء
والا طول بدل من محل اسم لا لانه مبتداء في الاصل وخبر لا محذوف اى لا طريق
موجودا وخبرا وبدل من الخبر المحذوف على راي من جوز حذف المبدل منه في
باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدلا من اسم او صفة
لاسم لا والا طول على ما ذكر من الوجوه قوله لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز

من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف والكلام بناء على انه
لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهي عمدة الكبرى في معرفة
معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحهما للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية
اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبة شرفية ثم ان قوله الكشف
يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق ويعترض على الشارح بان
في تفسير قوله لا علم بعد علم الاصول احد الا وفي المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة
المفتاح هكذا لا اعلم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرأ منهما على المرء لمراد الله تعالى
من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف نكته
واسراره ولا اكشف للقناع من وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني في
باب التفسير وبعد علم الاصول وجهين وان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا اعلم
واذا تعلقا باقرأ لا يكون قوله الكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما
لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك
واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه الكشف
منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف بل كل منهما سابق في حصر الكشف في العلمين
وليس المدعى النفي العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبني في قولنا هذا وان
المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو حمل الكلام
على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية بهذين العلمين اصلا اذ انتفاء اعلم
من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد الكشف
عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن في عبارة الشارح وان لم يكن كذلك
في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح الكشاف عند
الكلام على قوله تعالى ومالي لا اتقى ... يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى

لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فيما اذا عطف مفرد على
مفرد فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم
من الكلام سواه والشيخ ايضا قريب القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله
تعالى الله يستهزئ بهم والعطف في قوله تعالى الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم
ضعفا ليس من عطف المفرد ولو سلم فالتقييد به لا خطر تعلق العلم دون نفسه
فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان والحدوث وعن الثاني ان افعل
التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى
تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل المعنى بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل
الفعل متزايد الى كماله فيه على وجه الاختصاص فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاصح
في الافاعل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها اعني يقصد التفضيل نحو
قولنا الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف
عليه السلام رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي عليه السلام لان اصوم
يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان
يحصى واعظم من ان يضبط العلم بمعنى الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين
العلمين متباعدان في الكشف من علم متزايدان فيه الى كماله قوله نعم لا يمكن الى نعم
تصديق للخبر السابق وهو انه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استثناء جواب
عن سؤال انشاء من الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن
وجه الاعجاز ثابت بهذا العلم كان مظنة ان يقال هل يمكن لواحد من
العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز القرآن بكمال حقيقته لما ثبت
في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته
واسراره ما دون هذا هاهنا مما لم يتعين سواء كانت تلك الاحاطة بطريق

الكبرا لا فلا يدخل كنه بلاغة القران تحت علم عالم بقواعد الفن الا تحت علم الله
تعالى الشامل فاتجه فى قوله الا تحت علمه الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين
لا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تقريب لرواني
المتقدم دخوله تحت علمهم ايضا ذلك ان يجعل منشاء السوال المقدر مجموع ما ذكر من
الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب يعرف ذلك بالسليقة فتقريره
هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء بالكسب او دونه ان يدرك وجه الاعجاز حقيقة لمهارته
فى علم البلاغة او بسليقته ويحمل الجواب بنفى الامكان العادى مطلقا والتعليل بقوله
لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة فى ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد
المتعارفة المذكورة فى هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم فى موارد الكلام وان لم يعلموا
هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل الحلبى فى شرح قول صاحب المفتاح
واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعانى مطبقون على ان المجاز ابلغ
من الحقيقة وان قدرت فى قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا الى بلطايف هذا
العلم اى اللطايف والخواص المستفادة منه المهرة فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل
كنه بلاغة القران الخ حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هلا زعمت
فيما سبق عدم الوجه فى التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير
ان يجعل منشاء السوال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون بقى ههنا
بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لمن يعلم
الغيوب لدخل كنه بلاغة القران تحت علمه وفيه منع لان الذى يعرف بهذا
العلم هو ان الحال الفلانى يقتضى الاعتبار الفلانى وبمجرد ذلك لا يعرف
ان القران معجز بل مع ذلك لا بد ان يعرف ما لا بد منه فى تحقق الاعجاز محقق فى
القران والامور التى يجب رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف

على معرفة كنه حال المخاطبين وكيفيتها واشتمال القران على الاعتبار مناسبة لها
على ما ينبغى وهى مما لا يعرف بهذا العلم والثانى انه اذا اعتبر فى الخواص لافادة كما اشار
اليه فى المفتاح ينبغى ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القران
الا تحت علمه الشامل محل تامل **قوله** وتشبيه وجوه الاعجاز فى النفس الخ الاستعارة بالكناية
عند المص ان يشبه شى فى النفس فسكت عن اركان التشبيه وهى المشبه والمشبه به ووجه
الشبه واداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان تثبت للمشبه شى من لوازم المشبه به
يدل على ذلك التشبيه المضمر فى النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
ويراد البعيد كما ان للوجوه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق
المرادة بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شى يلايم المشبه به ان كان فى
الكلام تشبيه والمستعار منه كان فيه استعارة او المعنى الحقيقى ان كان مجازا مرسل
كما فى قوله عم اسرعكن لحوقا بى اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز
عن النعمة قيل ذكر الاستار على الوجه الثانى من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على
هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز عقلى لا استعارة
تخييلية كذلك عند المص وفيه تامل اذ الظاهر من شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح
انما يكون للمجاز اللغوى لا العقلى هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفى ههنا
واما تفصيل المذاهب لاخر المشار اليها بقوله وقد جرينا فى هذا على اصطلاح المص
وما تفرع على ذلك من الابحاث فينبغى فى البيان ان ساعدنا التوفيق الالهى
قوله القران فعلان بمعنى مفعول الخ واثبات الاستار لها استعارة تخييلية و
ذكر الكشف ترشيح ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر اعنى القران جعل اولا بمعنى المفعول
اى المقرو ثم ثانيا الى المجموع المتلو اعنى الكلام المنزل على نبينا عليه السلم ويمكن
ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدرى ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام

يقال قراه الشئ قرانا جمعه وقراه الكتاب قراة وقرانا تلويح ص

المنزل على النبي صلى الله عليه وآله بيان التشخص الذي جعل لفظ القرآن علما لما ذكر
ما يعينه ويكفي في تعيينه العهد في لامي الكلام والنبي لكونهما معهودين عند
المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول
عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف **قوله** ونظمه تاليف كلماته
اه النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة
المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة
دلالاتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولذا اختاره الشارح وقد يطلق
على يطلق التركيب المقيد لاجل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف فقد يستعمل بمعنى اللفظ
قوله على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح يكون تمده بحسب ذلك اى على قدره وعدده
وكلمة حسب اذا كان بمعنى الحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن
في صورة الشعر الوجه الاول **قوله** فلهذا اختار النظم على اللفظ اى يكون جانبي اللفظ
والمعنى ملحوظين في النظم ودلالة الاعجاز ايضا وقد يقال انما اختاره عليه لحسن الا ان
سوء الادب اذ المعنى الاصلي اللفظ هو الرمي والاسقاط وتاليف الشعر ليس معنى اصليا
للنظم حتى يوجب فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه كمعنى التكلم للفظ **قوله** ولان فيه استعارة
لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر يحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه
الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه
ووجه اللطافة اما اشتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا مفيدا
او ما في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه من المشبه به
على ان يكون وصفا مادحا وتضمنها انشبه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون
قوله واشارة الى بيانا لوجه اللطافة لا اشارة الى فايدة زايدة كما في الوجهين الا
يكون الوصف المذكور مقيدا كما في الاول **قوله** تغمده الله تعالى بغفرانه يقال اغمد السيف

اى جعله في غمده اى في غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ
السيف بالغمد **قوله** من الكتب المشهورة بيان لما فات وكون القسم الثالث ليس بكتاب
بل بعض منه فاذا كان من الكتب المشهورة بيانا للثالث لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل
التفضيل ههنا اعني اعظم من جنس ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث من
الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض المصنف ويشتمل اليه تمام الكتاب
الاول في الممكنات الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل
عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم معنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي
اعني البعض **قوله** يعني من اعظم الاسفار المشهورة وان كان فيه دلالة على ان يقع
القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا
يكون نقصانا في المقصود وهو الاعظمية باعتبار النفع الجلي اذ ان يكون بلغا
آخر **قوله** من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التميز والجهة قد
يستعمل بمعنى الحد والسبب وهو المراد ههنا وقد تستعمل بمعنى الطريقة كما سياتي
قوله فلكل مسئلة مراتب الى دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبته
وان كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعني احسن لم يتصور
ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال
الثالث على المهمة الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز
ان يقع المسئلة موقعها اللايق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا
اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى كتب اخر **قوله** فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى تمسك
لان الباء زائدة في المفعول تقوية لعمله كما ظنه الرضي ثم كون كتب الشيخ مفصلا
لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان شئت ان يعرف هذا المقال

اشارة الى الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر الى كون القسم الثالث احسن الكتب
المشهورة من تنبّاس فيه تبيين الشي بضده كما فيه وبضدها تتبين الاشياء لتصريحه
بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت لاليه قوله وهو تهذيب
الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيان بالعبارة وليس
ههنا كثير معنى اذ لم يلتفت اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره
من المعايب والزوايد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو و
التطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى ما في الكتب المشهورة قوله متعلق
بمحذوف يفسره قوله جميعا الفايدة العامة في حذف الشي ثم تفسيره زيادة تمكين
في القلب لان الشي الوارد بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها قوله بما دل بان
مع الفعل فان قلت لم اشتهر المصدر بتقدير ان للمصدرية مع الفعل دون ما المصدرية
مع ان قلت لان حرف عريق في المصدرية لعريق في ذلك من ما اذ الاخفش ذهب الى انه
اسم يقتضي عايدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل
الذي يتفرع المصدر في العمل عليه وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو
موصول اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد كالذي واخواته وصلته جملة خبرية
وحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجملة بمصدر كان وما المصدريتين و اختلف
في لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا مثل ما قال
الرضي والامتحن عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل
في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصولين بان المصدرية
انما يؤولان بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم
اه او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما فات الدلالة بالصيغة
فقط على ان فوات الامر به في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال

وهو ما اول مع ما يليه من الجملة بالمصدر ن خ

في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان مصدرية ان المخففة
من الثقيلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو قوله تعالى والخامسة ان غضب الله
عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا ثم هذا
ان هذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه لحرفيته كما سبق ثم كون الصلة
مبينة للموصول ومتممة له كان حينئذ الكلام لانهما يقتضيان كونهما كالشي الواحد مرتب
الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل
الصلة عليه ولا جزء ولا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى
الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلذلك لا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت لانه مع ما
بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيت
درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على
الشي متقدم على ذلك الشي قوله كتقدم جزء من الشي المرتب الاجزاء قيل فيه
تسامح لان الجزء لم يتقدم في المعروض على الشي المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء
المرتبة على البعض الاخر فالجواب ان يقال على ما قيل وانت خبير بانه اذا تقدم في الذكر
جزء اللفظ الذي حقه بعد طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما
يتقدمه فيلزم تقدم ذلك الجزء نفسه على ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على
اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما حققه ونظيره
المستلزم لتقدم الشي على نفسه فتوصيف الشي بالمرتب الاجزاء بيان للواقع و
اشارة الى منشا لزوم الفساد وبهذا التوجيه تبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا
قوله اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور
لانه محتاج الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه لان الظرف في الحقيقة الجار والمجرور

اشارة الى التي يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر الى كون القسم الثالث احسن الكتب
المشهورة من تبيين الشيء بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء
بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت لاليه قوله وهو تهذيب
الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيان بالعبارة وليس
ههنا كثير معنى اذ لم يلتفت اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره
من المعايب والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو و
التطويل والتعقيد والجواب انه بالقياس الى باقي الكتب المشهورة قوله متعلق
بمحذوف يفسره قوله جمعا الفائدة العامة في حذف الشيء ثم تفسيره زيادة تمكينه
في القلب لان الشيء اذا ابهم بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها قوله بما دل بان
مع الفعل فان قلت لم اشتهر المصدرية بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية
مع قلت لان حرفيتها في المصدرية لعرف في ذلك من ما اذ الاخفش ذهب الى انه
اسم يقتضي عايدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل
الذي يتفرع المصدر في العمل عليه وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو
موصول اسمي وهو ما الاسم جزء الاسمية وعايد كالذي واخواته وصلته جملة خبرية
وحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجملة بمصدر كان وما المصدرية بين واختلف
في لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا او نهيا مثل قال الفاضل
الرضي والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل
في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصولين بان للمصدرية
انما يؤولان بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم
او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما فاتت الدلالة بالصيغة
فقط على ان فوات الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال

وهو ما اول مع ما يليه من الجملة بالمصدر

[illegible] بعض الاكابر كلام السجدتين [illegible] الجواب عن اشكال مشهور وهو انهم ذكروا ان الركن ما سقط
[illegible] السجود او بعده [illegible] في ركنية السجود [illegible] ان الركن مجموع السجدتين كما هو المشهور لزم بطلان
[illegible] الواحدة لانتفاء المركب بانتفاء جزئه وان كان طبيعة السجود [illegible] بطلانها [illegible]
[illegible] بعدم البطلان في الصورتين معا والجواب انا نختار الشق الاول [illegible]
الواحدة [illegible] باختيار الشق الثاني بارادة [illegible]
[illegible] السجدتين المامور بهما والواحدة المزيدة ليست منهما [illegible] ان المراد البطلان بزيادة صورة الركن
بتحقق زيادة [illegible]
[illegible] الشق الاول [illegible]
بعد الموت [illegible] الواحدة [illegible]
[illegible] اختار الشق الثاني [illegible] بطلان الصلوة [illegible]
[illegible] قبل الامام [illegible]
عدم الاحتياج [illegible] زيادة ركعة بعد الجلوس
[illegible] التشهد [illegible]
[illegible] الوقت [illegible] ما ذكره هذا القايل [illegible]
[illegible] ذلك الاشكال [illegible]
دام [illegible]

[illegible]
درهما زيدا وكما لا يجوز تقديم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقديم معمولها عليه لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على
الشيء متقدم على ذلك الشيء قوله كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء قيل فيه
تسامح لان الجزء لم يتقدم في المعروض على الشيء المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء
المرتبة على البعض الاخر فالجواب ان يقال على ما قبله وان تجيب بانه اذا تقدم في الذكر
جزء اللفظ الذي جزء من بعض طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما
يتقدمه فيلزم تقدم ذلك الجزء نفسه على ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على
اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما حققته ونظيره الدور
المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيف الشيء بالمرتب الاجزاء بيان للواقع و
اشارة الى منشا لزوم الفساد وبهذا التوجيه تبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا
قوله اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور
لانه يحتاج الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه لان الظرف في الحقيقة الجار والمجرور

فى الموصول بالماضى والموصول بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان مصدرية ان المخففة
من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها اى فى نحو قوله تعالى والخامسة ان غضب الله
عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا ثم هذا
ان هذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه حرفية كما سبق ثم كون الصلة
مبينة للموصول متمم لمعناه حتى يتم الكلام الا بها يقتضيان كونهما كالشى الواحد مرتب
الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل
الصلة عليه ولا جزء ولا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى
الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفى فلذلك لا يجوز اعجبنى ان زيدا ضربت لانه مع ما
بعده فى تاويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر ويجوز اعجبنى ان اعطيت
درهما زيدا وكذا لا يجوز تقدم معمول الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على
الشى متقدم على ذلك الشى قوله كتقدم جزء من الشى المرتب الاجزاء قيل فيه
تسامح لان الجزء لم يتقدم فى المعروض على الشى المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء
المرتبة على البعض الاخر فالجواب ان يقال على ما قبله وانتحب بانه اذا تقدم فى الذكر
جزء اللفظ الذى حقه بعد طائفة من اجزائه على باقى الاجزاء لزم تقدمه على ما
يتقدمه فيلزم تقدم ذلك الجزء نفسه على ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على
اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما حققته ونظيره الدور
المستلزم لتقدم الشى على نفسه فتوصيف الشى بالمرتب الاجزاء بيان للواقع و
استار الى منشا لزوم الفساد وبهذا التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا
قوله اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور
لانه محتاج الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه لان الظرف فى الحقيقة الجار والمجرور

اشارة الى الترتيب تنفاو [illegible]

[illegible]

اسـ [illegible]

الذ [illegible] الاستغراق قوله وهو
موصول اسمى وهو ما لا يتم جزء الا بصلة وعايد كالذى واخواته وصلته جملة خبرية وهو ماول مع مايليه من الجملة المصدر
وحرفى وهو ما اول مع ما يليه من الجملة بمصدر كان وما المصدريتين واختلف
فى لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا او نهيا قال الفاضل
الرضى والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل
فى تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهى الموصولين بان المصدرية
انما يؤولان بمصدر ماخوذ من المادة التى تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم
او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهى عنه وانما فاتت الدلالة بالصيغة
فقط على ان فوات الامر به فى الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال

لكونه مبنيًا ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا او لان كثيرا من المجرورات ظروف زمانيه
او مكانية فالمراد الظرف على الجمع المجرورات المراد الاسم لا يمنع على الجمع او على المجرور
مطلقا المراد اسم الاخص على الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما
رأفة وجه الاستدلال بالآية الثانية ان المقصود بالنهي عن اخذ الرحمة بالزانية والزاني
لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرأفة مقدما عليها واما
وجه الاستدلال بالآية الاولى فلان الظرف لغو معلق اذ لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون
جوابا لسؤال كانه قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل عليه السلام الحد الذي قدر فيه على السعي
قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر منشاء السؤال مما
لا وجه له واما ان يكون حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره صاحب الفوائد اي بلغ السعي كائنا
معه وفيه ان المعنى لا يلائمه اذ المراد انه بلغ حدا ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه
بحيث كان الصحبة بينهما في السعي لانه بلغ سعيا يصاحب اباه اي سعي ابيه على
تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم واما ما اورد على هذا القائل من ان
الحال المتوسط بين الفاعل والفعل انما هو عين المقدم عند عدم القرينة المعينة
فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة عن الحالية عن فاعل
بلغ اذ لا فائدة يعتد بها في قوله معه كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا
معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد معا بنسبة السعي معا والقول بان
المراد بالسعي السوء وهو الحد المقصود اليه بالشيء فلا محذور في اللغوية تكلف لا يصار اليه
ثم في الاستدلال على تقدم معمول المصدر بقوله تعالى فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في
تقدم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان من جعل جواز التقديم
على ما ذكره هو تاويل المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرر
في النحو فلا تقريب لما ذكره قوله والتقدير بتكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية

المذكوره بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون
المذكور مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصالح مع ابيه في حداثة سنه
مقصود في الحذف ثم في التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا
لبلغ بان يراد به على ما ذكر في مغني اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مرادا عند بلاغة
المتعلق في الدخول نحو فلان يستغني مع السلطان اي يستغني عنده ولم يرد
ان التغني صادر عن السلطان ايضا اذ حينئذ لا يرد ذلك المحذور الذي ذكر في اللغوية بل
يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متحملا خصاله بلا مفارقة من اول وجوده الى
ان حد السعي بحيث كان مستكملا في لحداثته وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء
الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم عليه معمولا مطلقا ويجوز مرجوحا في الظرف
لخفاء صورة ان والتوسع فيه مع ان الفراجة يتقدم صلة ان المصدرية
عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه يقدم في علم البلاغة
لان هذه تكلفات البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوا وجه
ساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر
وان راينا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معمولا والا جعلناه الى
وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المص ان يجعل الظرف
متعلقا بمحذوف يفسره جمعا اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى السجع قوله
وليس كل ما اول الخ دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر ما اول
بان مع الفعل وان كانت مصرحة بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند
الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بان ليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء الا
ان الماول به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك
وفيه نظر اذ المناسب ان يكون الماول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول

بلا اجل فتاويل المصدر عند العمل لاجل لان حقه ان لا يعمل لفقدان مشابهة الفعل عن
مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو قوله مع ان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل
ولذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كمدلول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك
يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل
انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان و
المكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف
اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رايحة الفعل في العمل في الظرف ففي شبهه المعمول
بواسطة الحرف اولى ولذا اجمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولذا اتسع
في الظرف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه من الاتساع
في شبه الظرف حمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمة
ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك المجنون ومدلول الضمير كقوله
الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المترجم
اي ما حديثي عنها ثم المراد في قوله مع ان الظرف يكفيه رايحة من الفعل
عدم لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل كما سبق الاشارة
اليه من ان ذلك التاويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظرف جاز
ان يعمل فيه المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل
المذكور فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان
حاصله منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه وقد يحمل قوله مع ان الظرف
الى اشارة الجواز تقدير معمول الظرف على ان للصدقية اذا كانت مصرحة
بها وليس بشيء اذ لا تقريب لقوله ما يكفيه رايحة من الفعل لان عدم
تجويز تقديم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل

يج

٤٧

حتى يصار للجواز في الظرف لكفاية رايحة الفعل بمبناه لتوهم تقدم جزء من الشيء
المرتب لاجزائه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا
رايحته قوله وبهذا اتسع في الظرف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون ما لم
يتسع قايما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدي اي اعتبر فيها
ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر له اي اتسع فيها اتساعا
لم يعتبر في غيرها قوله وهو الزايد المستغنى عنه في العبارة مسامحة اذ
قد ذكر في الباب الثالث ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزايد
متعينا كما في قوله فاورثني بكل صداع الراس والقلق فان الراس زايدة
اذ الصداع مغني عنه والتطويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا
لفائدة فلا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله والفى قولها كذبا ومينا
فان الكذب والمين بمعنى واحد واحدهما لا على التعيين زايد فتفسيرهما
بالزايد ليس مبنيا على ظاهر ما سيأتي اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سيأتي
بمعنى الزايد كما يشعر به تمثيل المصنف للحشو المفسد بالندى في قوله ولا فضل فيها
للشجاعة والندى كما هو الظاهر وان كان في عبارة الشارح هناك بعض
تنبيه عنه وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد
الفرق الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الا ان
ما ذكره ههنا فيه انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق فان المؤدى
واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكره ههنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر
في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام لا في محله
حشو ليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله وحصوله لا فيه
وانت خبير بان المراد بالزايد في الحشو ايضا هو الزايد على اصل المراد وهو

المعتبرة في الفن فتأمل قوله ستوعى اى يعيب وفي تغيير التعقيل يكون الكلام اه
تنبيه على ان المصدر اعنى التعقيد من المبنى للمفعول قوله بابد للاخطار لمانه
من التطويل مفتقرا الى الايضاح والتحديد قوله فلابد يحتمل ان يكون حالا
من اسم كان او خبره وكذا مفتقرا فيكونان حالين مترادفين ويحتمل
ان يكون مفتقرا حالا من ضمير فابد فيكون من الاحوال المتداخلة ثم انه اختار
في الاول لفظ القابل وفي الاخيرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخيرين
اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الايجاز
والاطناب مع المساواة ثم انه قدم في الملف الحشو على التطويل لكونه اهم عنه في مقام
بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس لظيرهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان
مؤلفه مختصره وتلخيصه وقدم نظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع قوله
الفت مختصرا انما اختار الفت على اختصرت مع ان مؤلفه اختصاره اشعارا
بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكي بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه
تنقيح ما فيه جعل القسم الثالث طرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني
والتضمن باعتباره ايضا او باعتبار اشتماله على الامثلة والشواهد ايضا
ثم المراد بتضمن باقي القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا
يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلم العروض
والقوافي ودفع المطاعن عن القران لان هذه المباحث لواحق لعلمي
المعاني والبيان كما نبه عليه كلام السكاكي عند شروعه فيها قوله وهي حكم
كلي ينطبق على جزئياته والمراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي
يدور عليه الكل وجودا وعدما عليه وبالانطباق والاشتمال وفي قوله على جزئياته
حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله لتستفاد

احكامها

احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المآل في التعريف
قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها لتستفاد تلك الاحكام منها
ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام
منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد
من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتايج وفروعها وتلك القضية تسمى اصلا او قاعدة والاستخراج
تعريفا والمثال لما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس
في الكلام حذف بل في ضمير ينطبق على جزئياته استخدام لانه يرجع الى الحكم
بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالنظر المثال الا ان قول الشارح
فانه ينطبق على ان زيدا قائم يلائم الوجه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام
حذف ولا استخدام اصلا بان شبه الفروع التي هي النتايج بجزئيات الكلي في
اندراجه تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها
الجزئيات مضافا الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها
الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم القته الى المنكر يجب توكيده
قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غريبة مولدة
واعترض عليه بان عبارة الديوان اللغة هكذا وكده واكده بمعنى ونقال هذه
غريبة مولدة الخ وانظر ان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان
لغة ولذلك انه بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر
لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول في المعربات الوكادة بمعنى التوكيد
ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح قوله
بان يقال هذا القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم وصدقه فهو موضوع عليه

قوله بان يقال هذا كلام فان قلت الكلام مع المنكر اى الملقى اليه ان كان مجردا عن
التاكيد فالصغرى ممنوع وان كان مؤكدا يلزم صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل
الحاصل قلت تحسان الثانى ونمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء على ان معنى الكبرى
وكل كلام القى الى منكر يجب ان يجعل مؤكدا اى مشتملا على التوكيد حين الالقاء قبله فيدل
وجوب لحوق التاكيد الى الملقى حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل فى المثال
المذكور فتامل قوله فهى اخص من الاستدلال تفريع على ما فهم من توجيه الشواهد وهو وجوب
كونها من التنزيل او كلام البلغاء كما صرح بقوله لكونها من التنزيل ثم نقل من الشارح
انه قال الاخصية بالنظر الى ما يلزم فى الشواهد انه من كلام من يوثق به دون الاستدلال
اما كون الاستدلال للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرفى لو اعتبر ذلك فربما
يكونان متباينين بين بيان الاخصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا
يصلح مثالا بلا عكس كلى لجواز ان لا يكون المثال المذكور من كلام من يوثق به
وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط فى كل منهما ان
لا يقصد به الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلى فى الصدق
ايضا لكن يكون الجزئى الذى قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما
هو الظاهر يتحقق التباين الجزئى وهو العموم من وجه لا التباين الكلى قوله يذكر المصلح
يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما يكون لكن ترك الارادة بعيدة يبقى
فى قوله واما كون الاستدلال للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد
انه خارج عن مفهوم الاشارة مثلا والشواهد فلا دخل له فى الاخصية فنسلم وان اراد
الخروج عما صدق عليه فلا نعتقد فى عدم دخولها فى الاخصية لان هذين المفهومين
انما يقولان بالعرض على ما تحتهما الا ترى انه لو قيل الماشى الضاحك اخص من

الماشى اذ لو اعتبر فى الاول قيد ما زايدا هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه
فلا دخل له فى الخصوص فتدبر قوله فلم ار عطفا على الفت ويجوز ان يكون حالا من
فاعله قوله من الامر لعمرى وهو التقصير يجوز ان يكون لم ار فى كلام المص على معناه الحقيقى اعنى
لم ار فضلا من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما فى المتعدى الى المفعولين حتى
يصار الى حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى
مجتهدا او مصدرا للحال المقدرة اى لم ار مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم
منها عدم التقصير فى الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما فى تحقيقه والعامل هو
الاول او يكون متعلقا بالاولى لو حذف الجار اى لم اقصر فى جهدى فى تحقيقه او
الاسناد ولا يجوز ان يكون تمييزا لانه يجب ان يكون فى المعنى فاعلا او مفعولا
وهو لا يصلح لشىء منهما وفيه نظر لانهم صرحوا التمييز عن النسبة الى الفاعل وتكون
جهدا فاعلا فى المعنى اى لم يقصر الاجتهاد فى تحقيقه بناء على انهم صرحوا
بان الفعل المسند الى المميز فى الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما
يلاقيه فى الاشتقاق مخالفا له فى التعدى كما اشار اليه السكاكى فى قوله معنى
طاب عمرو فرحا طيب الفرح عمرا ومثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا فاعل التفجر لا التفجير اذ الفعل المذكور لعنى لم يقصر انما يلاقى فى
الاشتقاق المقتصر الذى بمعنى لا لو لنفسه لالو وهو مقتضى تلك الفاتحة
المهملة هذا ويجوز ان يضمن لالو معنى الترك فيكون جهدا مفعولا اى
لم اترك جهدا او نقل عن ابى البقاء وان لم ال من الافعال الناقصة بمعنى
لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا الى اعلم محل الشارح
عبارة المص على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه
معنى المنع فى غاية الشيوع فكانه بلغ الحال المشهور قوله وحذفه ههنا

المفعول وهو اما كاف الخطاب اى لا اسمعك او الامر العام اى لا اسمع احدا مثله

قوله في تحقيقه اى الحتم يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل قوله

اضافة المصدر الى الفاعل او الى المفعول رفع على انه خبر مبتداء محذوف او نصب

على المصدرية او الحالية من الفاعل او المفعول اى هذه اضافة المصدر او اضافة

التي ينبغي لما ذكر اضافة المصدر واراد المص بترتيب السكاكي الخ مضيفا الى الفاعل

او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب

النحو من ان الاول اكثر واولى قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لما الخ ذكر فعلين

اعني لما بالغ ورتبته ثم ذكر منصوبين اعنى تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له

للفعل الثاني كما هو الظ لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا التعاطيه تسهيل

اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثاني فلا وجه بجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين

على نشر اللف كما لا يخفى قوله ولو لم يأول الفعل المنفي الى قوله بل الامر آخر فيه في العبارة

ادنى مسامحة اذ الفعل المنفي لم بالغ وهو ليس مما اول بل ما اول هو ما اول المجموع كما صرح

به في شرح المفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يأول لم يبالغ ولحسب بان الاصطلاح

على تسميته لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة

الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يأول الخ خفي حتى ان

الاستاد لم يطلع عليه فاعترض على الشارح بان اللزوم المستفاد من الشرطية ممنوع اذ قد

ذكر الشارح نفسه في شرح المفتاح وغير ذلك من كتبه الشريفة ان القيد في مثله

قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التأويل بالمثبت كما في لم

اشتم عرا لم احبه عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينصب اذا كان

فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فيفهم منه ان فاعل الفعل وفاعل المفعول يجب

ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل المنفي ههنا بالمثبت كتركت وانتفيت اوما يؤدي

سؤديهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريب لانه

فعل المقرب والانتفاء ليس فعلا له فتعين اعتبار كون منهم قيد المبالغة اولا ثم دخول النفي

عليه ثانيا وللزم المحذور المذكور لا بمعزل عن التحقيق لانا نبنا على كون القيد مفعولا له منفيا

وقد اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذه التأويل جار

في كل مقام توجه القيد فيه الى النفي فالتحقيق كما يحيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون صالحا

لان يقيد بشيء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد

صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا يصلح للموصوفية جميع ائمة النحو صرحوا

بذلك على ان حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في الظروف عند الجمهور والنحاة

الا ان أول بالفعل صرح به ابن هشام في مغني اللبيب فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه

وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التأويل بتركت لا يجدي نفعا لاقتضائه

ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزايد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند

اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى الزايد وعكسه امران مفوضان الى

المقام غير ان لم يأول بالفعل المثبت يتعين توجه النفي الى القيد لما عرفت من عدم

قابلية معنى الحرف للتقييد واذا اول الجمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد

المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح بالنظر الى المتبادر الشايع والا فالنفي

قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع

يطاع اى لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار

تقييد النفي واثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اى لم يصروا

عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم و

عدمه فظهر لك مما قررته ان القيد ان لم يكن قيد النفي يستعمل على معان

ثلثة وهذا ما ذكره الشريف في شرح الكشاف قوله اذا دخل على كلام فيه تقييد الخ هذه

العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولو اعتبر النفي
اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان يقع له خصوصا يحتمل ان يكون الظرف
اعني لم يخص اليقع محلا ان يكون من الافعال الناقصة بتضمينه معنى الصيرورة كما ذكره الفاضل
الرضي في امثاله وخصوصا معنى خاصا الا من ضمير يقع الراجع الى حكم النفي اي ثابتا
للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصب على المصدرية
باقباله على معناه اي يحصل حكم النفي بالقيد خصوصا قوله مثلا اذا قيل لم يأتك القوم
اجمعون كان نفيا للاجماع الظاهر ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين
اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رأينا لكان تاكيدا له فلا يدل على الاجتماع
في زمان كما سيصرح به الشارح في بحث تاكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع
في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى الماخوذ
من القيد الحاصل من نفس المقيد والا لكان اجمعون تاسيسا لا تاكيدا فلا تفاوت
ح في المودى سواء رجع الى القيد ام الى المقيد فتنبه قوله لقد افرط الملم الافراط المجاوزة
عن الحد ويقابله التفريط وفي المثل الجاهل اما مفرط او مفرط قوله وتلويحا ثانيا
وتعريضا ثالثا ذكر الشارح في البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان
يذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكر كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك
فكانه امالة الكلام الى عرض يدل به على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فذكر
التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال وانه للاختصار
مفتقر الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح هناك قوله الى ذلك المذكور من القواعد
وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع
افراده وتذكيره قوله ولفظ العجيب الى ما يعجب حسن وجه الاستحسان ما فيه
من خفض الجناح حيث نسب الزيادة الى خصائصه وشاهد الزوايد الى تحقيقه قوله

قوله

وتسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه قوله اذ لا مقتضى للتخصيص قال بعض العلماء
يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسال الله تعالى لا غيري
لان ما الفته لا يصلح ان يلتفت اليه غيري فضلا عن ان يسال النفع به فيكون
المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا اي انا اسال الله تعالى لا معارضي
ولا حاسدي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلان استحقار مؤلفه
بحيث يقتضي عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غيره مناسب لما اسلفه من مدح مختصره
وترجيحه على المفتاح الا بتكلف واما الثاني فلانه ليس ههنا من يعتقد شركة معارضيه
وحساده لهذا السوال حتى يحتاج الى التخصيص ويتوجه جهة الحسن وذلك ايضا ظ
ولا التقوي قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوي اشارة الى انه على رجاء الاجابة
من الله تعالى اذ من يرجو ان يثمر علمه ولا يخيب سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه مع
ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل يسال الله تعالى الانتفاع
به قوله فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيدا
جميع الافعال من التاليف وما عطف عليه قوله فاتى بالجملة الاسمية ولو اتى بالفعلية
لكان العطف اظهر ولان اختلف الجملتان في المعنى وللمضارعة لقصد الاستمرار التجددي
في المعطوف الغير المناسب في المعطوف عليه واعترض عليه بان ما جعل الواو للحال جعل
الجملة حالية ح لا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال اسال الله
تعالى والجواب ان قصد الاستيناف ح اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك
لو تم العطف في العدول الى الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض
لانا نقول وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء
مقتضى التخصيص والتقوي انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون للادبان
موضوعه المسند اليه مضمون الخبر دون صفته الخبر كما قيل في الفرق بين الزاهد

يثرب الزاهد قلت قوله انا اسأل الله تعالى انشاء لفظا لا اخبار عن انقسامه به ولو سلم فاى وبعض نسخ بـ
داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام فى بيان حال اللفظ بل فى بيان افعال المصنف الترتيب والتأليف
والتسمية والسؤال قوله حال من ان ينفع اى مع الجموع والتقدير اسأل الله تعالى الانتفاع
به كائنا من فضله والحال مبين هيئة المفعول والعامل فيها اسأل الله وليس فيه تقديم
ما فى خبران المصدرية عليه قوله اى محسبى وكافى من بدل الحسب بمعنى المحسب وقد سبق
بيانه فى آخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبى اما الكفاية فى جميع المهمات حتى
فى اجابة هذا السؤال او فيهما الغير او الكفاية فى ذلك وفيه نظام الجمل كما ذكره العلامة
وايا ما يتعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على اداء العبادة
ليلائم الكلام قوله فعلى هذا كان الانسب الى آخره لتناسب التعليل الذى يتضمنه هو حسبى
بسبب عطفه على الجملة المستانفة المؤكدة بان المعلل الذى هو سؤال النفع منه تعالى قوله
كما صرح به صاحب المفتاح وغيره اى فى قسم النحو ثم المحوج الى النقل مخالفة ما ذكره المشهور من
ان المخصوص اما مبتدأ والاسنانية خبر له مقدم عليه او مبتدأ محذوف قوله ومن
عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار الحق قوله لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
تقديره ثم الكلام على ما اشير اليه الشريف فى اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال
ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لا يصح ههنا او لا يحسن وانما يصح او يحسن
اذا لم يكن فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه فى الحقيقة الخ ومثل هذا التركيب
كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالاولى لكن
ليس الخبر بل هما للاستدراك لكنهما اوقعا موقع الخبر فالخبر مقدر حسب ما يقتضيه
المقام وان لم يكن المقدر عين المذكور كما يقال فى المثال المذكور زيد وان كان غنيا
الا انه لا غناء عنده وانما يكون عنده غناء لو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وفرع على هذا ثم قد يجاب
عن الاعتراض بلزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة بدون ملاحظة على المعترض

الاخبارية به والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح فى مباحث الفصل والوصل لا يعلم
ان السكاكى والمصنف لا يسلمان ما ذكره هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب
الكشاف فى قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين
امنوا وعملوا الصالحات ونقيده معطوفا عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض
الشارح من طرف المصنف بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق نفى صحة هذا
التركيب مطلقا كيف وقد اشار فى شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء
باقتضاء المقام وفى مباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة
واستحسنه ونقل فى اول احوال المسند على جواز ليت زيدا قائم وعمرو منطلق
بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا
وانما مقصوده الاعتراض على المصنف وبهذا التوجيه اندفع ما اورد على الشارح
من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره فى القرآن
حيث قال الله تعالى ومأويهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل
المحشى عن قول الشارح لكنه فى الحقيقة الخ بان ذلك فى الجمل التى لا محل لها فى
الاعراب قال وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
فان هذا الواو من الحكاية لا من المحكى اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل
فليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من له مسكة
فى حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه
بحث اما اولا فلجواز ان تقديره فى المعطوف بقرينة ذكره فى المعطوف عليه
اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اى قالوا حسبنا الله وهو
نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكره حجة

قالمعترض على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الآن نقال التقدير حذاوى الذاكر كون
الحجة قطعية بهذا المعنى محل تامل او نقال هذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت
الشارح والخطاب فى ونك وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين
المذكورين اذ نقال الماحوذ التقديرين فى الاية فلم يجوز فى كلام المص مثله وجه
للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهبه لما كانت وجوب تقدير القول فى الانشائية
الواقعة خبر المبتدأ يمكن عطفها الجودو ما افسوس عطف الانشاء على الاخبار
ايضا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبى بل عطف الجملة التى لها محل من الاعراب
على المفرد بل من عطف المفرد الذى متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الآن يقال
مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبار نظاهر الكفاية فى توجيه التركيب
الذى استصعبه الشارح فتامل ورد على المحشى ايضا باحتمال ان يكون الواو من
الحكى وما نقل عنه من ان وقوله من انه لا مجال للعطف الانشاء وبعيد لا يلتفت
اليه وهو لان نقال تقديره وقولنا نعم الوكيل مع لجواز العطف على الخبر المقدم يعنى
حسبنا وفيه نظر لان السكاكى الذى لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظ
قولنا بل مجرد ان فيتقدير ابد مضمونه دلعيه فلو عطف المذكورة على حسبنا و
لا يخفى ان كون الانشائية تقتضى التقدير عنده لكان تكلفا مستلزم الاحتمالات
الموجودة فى توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على الاعتراض وادعاء ان قوله وهو
حسبى انشاء كقولنا الحمد لله على راى وان المعطوف عليه بقوله نعم الوكيل قوله
وانا اسال الله وهو جملة التى لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشاء عليه
وامثال هذا كثير فهكذا نالخطائى وغيره مؤنتها واذ ليس فى ذكره فائدة
زايده فبالحرى ان لا يستعمل تفصيلها وقد ينقل عن الشارح ان هذا التحقيق
بوجه العطف عينى بطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة

الثمن نوع قدح فى التركيب قوله على راى اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا
حال بتقدير قد او عطف على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح
قوله اوان الشروع فى المقصود فى الصحاح الاوان الحين والجمع اونة كزمان
وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب وبهذا الاعتبار دخل المقدمة فيها
مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا والمراد من المختصر قوله مبتدأ المختصر المقصود
فلا تبديع فيه الخطبة ومن الفن فى قوله هذا الفن اما البلاغة فاندراج البديع
بطريق التغليب واما فن البلاغة مع توابعها فاندراج الاظهر قوله الثانى
المقصد اخره فى التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه فى البيان للبساطة
بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام قوله عن الخطاء تادية المراد لم يذكر
قيد الجمع الاحتراز عن التعقيد المعنوى اعتمادا على المقابلة او على الشهرة
اولان ذلك الخطاء فى كيفية التادية لا فيها قوله فهو ما يعرف به وجوه التحسين
غير الاسلوب تنبيها على فائدة البديع قوله وعليه منع ظاهر يدفع الاعتراض
تقرير المنع ان قوله فهو ما يعرف به وجوه التحسين ثم لم لا يجوز ان يكون شيئا
آخر وتقرير الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجده غير المقدمة والفنون
الثلثة واعلم ان الشارح جوز فى بعض مصنفاته كون الاستقراء فى مثل هذا الموضع
محمولا على معناه الاصطلاحى وهو اثبات حكم كلى لثبوته فى جزئياته ورده
الشريف روح الله روحه بان الاستقراء العرفى استدلال باحكام الجزئيات
على حكم الكلى والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها الى المقسم
اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا
لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل
اصلا كما هو معترف به بل نجعله دليل انحصار المقسم فى الاقسام وهو من قبيل

التصديق المنقسم الى البديهى والنظرى وكانت معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى القسم لا يتاتى
الا بعد حصول الاقسام كذلك فصره فيهما قوله والحق ان الخاتمة انما هى من الفن الثالث و
ذلك لان للمقال فى آخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لى باذن الله تعالى جمعه
وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها فى البديع بعض المصنفين منها
ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله فى فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ
واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل فى الاطناب ومن حسن
البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق فهو بيان
فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة
فى الفن الثالث لانه جعل ما ذكر فى الخاتمة قسيما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين
منه ان ما ذكره فى الخاتمة داخل فى الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام
البليغ والاستغناء اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية فهو من البديع
قوله صار كل منها اسمعودا فوقه لا يخفى ان اللام فى الفن الاول مثله لا يكون اشارة الى
علم المعانى والبيان والاشبه المحرر ان الفنون كلها اشارة الى ما يحترز به فى تادية المراد عن الخطا
مثلا ولما كان الحمل مفيدا فى الفن الثانى والثالث بعد العهد اجرى الفن الاول مجراهما
سوقا للفنون الثلثة على نسق واحد ولو لم يذكر الفن فى الاول لعرف العهد كما فعل صاحب
المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد بالذات فى العهد والا فالذكر فيما سبق
لاحد الامرين لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على اتحاد وكفاية الذكر التقديرى فى
العهد الخارجى لما انطوى كلامه فى آخر المقدمة الى انحصار المقصود فى العلوم الثلثة فهم التابع
اجمالا لقرينة التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلثة او ما يجرى مجراها
ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع
اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعانى او غيره اذا التقديم الذكرى

فى بيان الذكرى لا يفيد التقديم فى الترتيب الا ان الشارح قدم فى بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد
على المقدمة مع تاخره فى الترتيب فافاد للمتن بذلك بقوله الفن الاول علم المعانى اعلم بهذا التقدير
ان كل من طرفى الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما فى زيد اخوك فان قلت فالتعبير
لا زمة فى الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت نعم والسند بعد
العهد قوله فى بيان معنى الفصاحة اشارة ان المراد بمقدمة الكتاب هى الالفاظ كما صرح
به فى شرح المفتاح قوله والفصاحة علم البلاغة اى المسمى بعلم البلاغة اذ العلم الذى له
زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة
والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد بيان النسبة بين المعنيين وبيان مرجع البلاغة
ما ذا وغيرهما قوله ماخوذة من مقدمة الجيش اى منقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون
كل منهما منقولا من قدم والتاء على ما عرف فى لفظ الحقيقة من الوجهين فههنا ثلثة احتمالات
وظاهر كلام الزمخشرى فى الفائق يشعر بالثالث حيث قال المقدمة الجماعة التى تتقدم الجيش
من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شئ فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف
وكلام المغرب يشعر بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة
الكتاب بالكسر وكلام الشارح محتمل على احد الاحتمالين الاولين قطعا ثم للمقدمة قد يحمل
قدم للتعدى لان هذه الطائفة لاشتمالها على سبب التقديم كانها تقدم نفسها او لافادتها
البصيرة تقدم من عرفها على من يجهلها قوله ما يتوقف عليه مسائله اى شروعا كما صرح به فى المختصر
والا البطل طرده بالمبادى قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق
الادراك الاعم من التصور والتصديق فيكون فى الحد اى فى التعريف بمعنى التصور وفى الغاية
والموضوع بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على راى القوم فانهم جعلوها مقدمة
العلم بالتفسير المذكور لذلك حمل هذه الامور فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة
العلم ونفى التوقف عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا النفس بوجه ما والتصديق

نجابته ما وهذا المعنى الشريف فيه بل هو ظاهر بعينه وهو الاحتياج في توجيه قوله المقدمة في كذا

وكذا الى كذا فقد ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من

انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قوله المقدمة في كذا وكذا والا فلا

وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه

الشروع مطلقا قوله لطائفة من كلامه الخ قال صاحب الكشاف في اول سورة النور

الطائفة الفرقة التي يمكن ان يكون جماعة واقلها ثلثة او اربعة وهي صفة غالبة

كانها الجماعة الطائفة حول الشيء وذكر في اواخر سورة البراءة ان الطائفة اسم الجماعة

يطوف بالشيء ويحيط به واقلها اثنان او ثلثة وعن مجاهد الواحد فما فوقه

وبهذا افسر ابن عباس رضه في قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة

من الشيء واحدا كان او اكثر وقيل لانه نفس دافعت الجماعة اعنى الشارع فرعي

المعنيان فالمنتقل الواحد على ما فوقه وهذا المعنى الثاني هو الانسب بالارادة ههنا والمراد

من الكلام اللفظي لا العقلي على ما عرفت واما قوله في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلثة

كما في النسخ فاما بتقدير مضاف اي ذوات امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ بعينه

على المعنى تجوزا لكمال العلاقة بينهما مع ان سبب الغرض هناك دفع اشكال التوقف

فقط لا الظرفية وما ذكره كاف في دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعنى اطلق

الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة في الكل ما سبق من اشارته ههنا و

تصريحه في المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة

عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباط له بها اي بمعانيها اذ المقاصد انما ترتبط

بمعاني تلك الطائفة لا بها انفسها وفي قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك

الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع

واحد اعني قوله لطائفة اي لمعاني طائفة اولى قلت نعم لما عرفت ان الشارح نفى

على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وطريق الافادة والاستفاده

لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في الموضع المذكور هذا

ثم اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد

لعدم توقفه على ما قصده من دفع الاشكال عما يقع في اوائل الكتب على

ذلك ولا الى ما نقل عن بعض كلامهم لما لا يحتاج الى اطلاق لفظ على

جزء من الكتاب لم لهما مع وجوده على ما نبهت عليه من نقل الكتابين

والله اعلم والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا

كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول

مما يمنع بانه يشتغل مولانا عضد الملة والدين الموقف الاول في المقدمات

واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل فاذا جاز اطلاق

المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب

على ذواتها هذا واعترض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب

يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصد

مقدمة الكتاب ولك ان تقول بعد تسليم بطلان اللازم على تقدير

تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطائفة من

مقاصد الفن فلا يصدق قوله ولعدم فرق العلماء قلت في تحصيل

الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق

مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام المقصود لما له نفع وارتباط

فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان

مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة

العلم كلا وبعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف الخ ثم وجه

الامنه فلع الاشكالين بالفرق واما اندفاع الثاني فلان النظر في بيان المعاني والظروف
الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان للمقدمة المذكورة مقدمة الكتاب
فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه الشروع فيجوز تاخيرها فان قلت هذا الدفع اذا
لم يكن معرفة الغاية مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم
الثلثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة مخصوصة يترتب عليه الشروع
دائما واما الاعتقاد بما هو غايته وفائدته في الواقع فلا كما صرح به المحشي في حاشية
الصغرى اي فتنفذ التكلف الذي احتاجوا اليه في التفصي عن الاشكالين قلت
اما التكلف في دفع اشكال التوقف فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة وهو تكلف
على عمد وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان يحصل بانه عما ذكر في اوائل الكتب
وبما نقص منه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف
الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة على وجه يحصل
به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد
الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد
حاصل الاثنين قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا نم الحصول الموقوف
عليه والا فلا نم الحصول فتامل واما في دفع اشكال الظرفية فلعله اراد به ما ذكره [illegible]
في شرح المفتاح من ان في تجريد المعاني ان هذه مقدمة يجمع منها هذه الثلثة
ويستنبط منها او اراد به بعض ما اراده الشريف ولدفع اشكال الظرفية في علم المقدمة
في كذا وجه آخر وهو تقدير المضاف اي وضع المقدمة في كذا فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه
قوله لا فائدة في ذكرها الا الاطناب المراد من الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل
والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا
الموتة الاولى قوله ينبئ عن الابانة والظهور العطف تفسيري وفي العبارة

اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور كما ذكر صاحب الكشاف في المفصل واما كون معناها
نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث فصح العجمي بالضم
فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة
اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح
الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل عن كذا اذا خرج منه كلامه
وقول الشارح وافصح به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور
وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان
واخر العدمي الا انه لم يورد الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى
اللغوي امر عدمي محل نظر الا ان يجعل وخلصت عطفا تفسيريا لذلك بطلاق
بقرينة المعنى اللغوي لامر العدمي السابق وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان
معناه الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم فصح العجمي اذا خلصت
لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذ منه رغوته وذهب
لباؤها قوله يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام
وفيه تامل لان المصرح به ان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف
المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشي بعد رد التاويل في جانب
يلزم الاحتياج في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر ويحترز بدونها واختار
التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز
اشتمالها على تنافر الكلمات كامرء القيس اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق
ويمكن ان يقال الاعلام ان امرء القيس اذا سمي به كان كل من جزئيه كلمة
حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني عند المحققين
اذ لا يصدق به في هذا الموضع معنى اصلا قوله وفصيحة في النظم

القصيدة ماخوذة من المقصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتا للنقل من عرف
في نظائره من الوجيز او من القصيدة وهو المخ معز السمين الذي ينقصد اى ينكر اذا خرج
من قصبته تسمية فسمها به كاستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردى منه
والتا للوحدة وقيل القصيدة من اقتصدت الكلام اى اقتطعت وقيل لا تسمى الابيات
قصيدة حتى يكون عشرة فما فوقها وقيل حتى يتجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة
قوله كاتب فصيح الكتابة تقال في العرف لانشاء النثر والشعر للنظم قوله ولم يسمع
كلمة فصيحة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم
وصف المركب التقييدى واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازا
بقرينة السياق فيتناول المركبات التقييدية قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة الخ
توطئة لدفع الاعتراض الذى ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض الآن الانسب ان
يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان من الفصاحة والبلاغة الخ في حيز
الشرط قرينا للشرط الاول ويقول في الجواب جزم المص بان الفصيح كذا والبليغ كذا كما
لا يخفى ثم هذه المقدمة هى التى بنى عليها الشارح الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو
المناسب للمعنى اللغوى الذى ذكره الشارح فان تم تم الدست ثم المراد بالقوانين القوانين
اللغوية او الصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها
افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو اريد الجريان
على القوانين في كثرة الاستعمال لكان انسب بقوله وقد علم حيث اختصر فيه
على كثرة الاستعمال قوله وقد علموا ان الالفاظ الخ ولا بد ان يضم الى قوله
قد علموا وعلم المص ايضا الا ان علمهم لا يكون سببا لجزم المص ولا احتياج الى ذلك
لدخول المص في الجماعة قوله وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه ره ان
وجهه كون الخلوص لانه غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا

فلا يتوهم

فلا يتوهم ان يقال الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استعمل
في الحد لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه
يقتضى عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى
المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات ولجواز صدق العدميات على الوجوديات
كما في قولك البياض لا سواد ومنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص
انسب بالمعنى اللغوى واجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريفات بالمباين
لاغراض منها تعريف علم المعانى بالتتبع كما في المفتاح والمعترض ايضا من المتفقين
على جوازه وعن الثانى بان مراد الشارح بهو نفى الحمل التفسيرى ولا شك في عدم
جواز حمل العدمى على الوجودى بطريق التفسير وبان للشارح ان يقول ان اردت بالوجودى الموجود
فالعدمى المعدوم لا ما جعل السلب جزء من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود
لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد بلا سواد
عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فرد العدم وان اريد به معنى ثبوتى
ليس بعدمى قطعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا
وصف بالفصاحة يراد فيه انه سلاسة وجزالة وما يؤدى معناه لا مجرد انه ليس فيه نقيصة كيف
كيف ولو كان الثانى لازما للاول وعبر عنه بالاول لكان المجاز لم ما ايضا يجب في التعريفات
لعتماد على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشى في الموضع المذكور من شرحيهما للمفتاح والامر
فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ما ذا حتى ينبغى على ذلك مسامحة في التفسير بالخلوص
كيف والمدعى انها غير الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم الجواز لمثل هذا المجاز لاخلاله
بما قصد من التعريف وعلى الثانى ان قوله وان صح ان الفصيح هو الخالص ويأتى عن
الحمل ما ذكر كما لا يخفى وعلى قوله وبان للشارح لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى
المذكور على الوجوديات ولذا اختار وا في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما

مقتضين ذاتا بمعنى ان ما قصد عليه ذات واحدة وجوز صدق المفهومات العدميات على الموجودات الخارجية ما لا شبهة فيه لكونه لا نما تعليل للتفسير قوله تسهيل اللاول تعليلا للتسامح والثانية لنفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة تحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس تحصل بمطالعة مختصر من مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدور بين العرب العرباء فيحتاج الى تتبع تراكيب احاد الاعراب الخلص المنتشرة حينئذ لا يخفى ان الثاني اسبق قوله ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة المراد بالعرض قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر ويحتمل ان يراد برجعها الى اللغة رجعها الى القياس المستنبط من استقراء مفردات اللغة المذكورة في علم الصرف كما سيذكره فيما بعد وانما لم يتعرض لجمع التنافر لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الحس قوله كانهما حقيقتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزوما به وهو الكون المذكور كما هو الظاهر من ههنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا في قوله لتعذر جمع الحقائق المختلفة لا ينافي ما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقائق المختلفة متعذر فكذا ما هو في حكمها او لان الكلام هناك في فصاحتي المفرد وفصاحة الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلثة والبلاغة بقسميها قوله لمعان محصولها قبل الفاظ ان تقول لمعان محصولة اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان ويفسر بتفسيرات ان يكون محصول الكل جوهرا شيئا واحدا قوله ولا يوجد قدر مشترك لهذا اعتذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار الطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان الاشتراك لفظيا الا ويوجد

بين معنيين قدر مشترك كالجسمية والجوهرية في العين مثلا قوله لان اطلاق الفصاحة آه تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع توهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى توضيح لتعذر تعريف المطلق في المشترك اللفظي مثال جزئي لا استدلال على الدعوى الكلية اذ لا احتياج الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فتامل قوله نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعلم انه يتعذر جميع الحقائق المختلفة في تعريف واحد على ان يعرف الشيء على وجه يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي الحقائق المندرجة تحته لا انه يتعذر تعريفه بوجه يندرج تحته مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والشارح اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يناسبه قوله على وجه يحصره ويليق به لكان الظاهر فتامل قوله مطلق العين في اطلاق المطلق على المشترك اللفظي بالنسبة الى معانيه لا يخلو عن تسامح قوله ولو روح اعتراض لا يتوجه الا على قوله فنقول لكل واحد منهما يقع صفة آه بملاحظة قوله لرعاية الحال على هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب اليمني على المصنف في حال حياته والجواب للمصنف نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيها ما يعني منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بينه وبين كون الموصوف بهما الكلام وبين كون الموصوف بهما المتكلم هذا كلامه ويقتضي هذه العبارة كان بين تعريف اقسامهما هذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى جواب المصنف من ان المراد من الناس المعهودون قلت المستفاد من عبارة الايضاح

كتابخانه آستانه قدس

ان الاقوال التى ذكرها الناس فى تعريفهما وبعث المصـ لا يصلح لتعريفهما ولا يشير الى
الفرق بين يكون للموصوف الخ ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم
واستفادة الفرق من اعتباراتهم وان لم يفده عباراتهم المذكورة فى صدد التعريف
فلا اشكال قوله فالفصاحة الكائنة فى المفردات اشارة الى ان الظرف اعنى فى المفرد
مستقر صفة للفصاحة او انما لم يقيد المتعلق نكرة مع تصريحهم فى شرح المفتاح بان
المعرف بلام الحقيقة كالعهد الذهنى فى حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك
لكن الاستعمال الايساعده بخلاف العهد الذهنى ثم ان تقيد المعرفة ناش من
المقام كما نظيره كلام الفاضل المحشى لا من دلالة الظرف وقد نبهتم فى مباحث
الحمد على ان اسم الفاعل فى مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم
موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان
لم يكن لمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحى هو الخلوص فليكن فى
المفرد ظرفا لغوا متعلقا بها بتلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا
بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق
الظرف به كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشى من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها
معنى الحصول والكون كما جوز عمل النباء فى قوله تطاهل اينك بنو الحصم اذ تسوروا
المحراب والحديث فى قوله تعالى هل اتيك حديث ضيف ابرهيم المكرمين اذ دخلوا عليه
ففيه ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو فى نفس الامر
لم يكف فى العمل والاخبار لعامل ذنيب وتحية الظرف وان كان انضمامه باعتبار نسبته
الى محله وموصوفه فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه وبحاله واما باعتبار
نفس الامر فقط وكفاية الثانى ممنوعة كما نبهت عليه والاول مسلم كما فى الامثلة المذكورة
حيث نسب النباء الى الخصم والحديث الى ضيف ابرهيم بالاضافة لكن الفصاحة اليه

عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة
الى الامثلة المذكورة فليتامل قوله ومخالفة القياس اللغوى اى انما لم يقل ومخالفة القواعد التصريفية
وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشاء القياس الصرفى استقراء اللغة قوله حتى
لو وجد فى الكلمة شئ اشارة الى ان المعنى على السلب الكلى لا على دفع الايجاب الكلى ولهذا
نقل عن الشارح انه لو اعاد من قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن قوله
يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثاء وتحريك العين ضد الخفة وهو مصدر
وبتسكينه الحاصل بالمصدر والاول هو المراد ههنا قوله الهعخع بكسر الهاء وفتح
الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفى تكملة الصحاح ان الرواية تركتها ترعى الهعخع
بضم العينين المهملتين بينهما هاء وبالخاء المعجمة وانما هى الخعخع بخاءين معجمتين
مضمومتين وعينين مهملتين وانما لم يذكر المصـ فى مثال الثنافر ما هو فى النهاية
لانه اذا ذكر الادنى للاحتراز عنه فما هو فى النهاية ينبغى ان يحترز عنه بالطريق الاولى
بخلاف ما لو عكس وهكذا فى الغرابة قوله جمع غديرة فى التلخيص الغديرة اللغفة
من الشعر وبقال الشعر الذى يقع على وجه المراة من مقدم راسها غديرة لانها
عوذيت اى تركت فطالت قوله والضمير عائد الى الفرع فى البيت السابق وهو
قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة والضمير المتعثكل وقد
يروى غدايرها فالضمير راجع الى المحبوبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر
واسود صفة الفرع وكذا فاحم وهو شديد السواد كالفحم والاثيث الطويل
الكثير الاصول كذا فى التلخيص من اث النبات يأث اثاثة اى كثر والتف
القنو كناسة النخل وهى فيها بمنزلة العنقود فى الكرم والمتعثكل بمعنى كثير
العثكال بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو
ما عليه البسر من عيدان القنو يقال الداكن شمراخه قوله الى العلى جمع العليا بضم العين

المعتمل

والقصر بانيث الاعلى قوله جمع عقيصة يحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف
كرهمة ورهام صرح في الصحاح وقد يروى بدل العقاص المداري وهي جمع مدرى
وهي خشبة ذات اطراف يذرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد بها في البيت
المشط وفي التعبير بالمداري مبالغة لا يخفى قوله وهي الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة
بالضم لفيفة وفي اساس البلاغة ومجمل اللغة ان العقيصة ضفيرة تاخذها المرأة
من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواؤها ثم ترسلها ثم سكون العين
وفتحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود كذا في التلخيص قوله يعني ان ذوائبه مشدودة
على الراس بخيوط فان قلت من اين يفهم هذا المعنى من البيت قلت يفهم في الجملة
من مستشزرات خصوصا اذا قرأ على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص
لان العقيصة شعر ذات عقاص وهو الخيط الذي يعقص به اطراف الذوائب كذا في
مجمل اللغة وقول الشارح المجموعة دون المجموع تشعر بما ذكرنا والحمل العقاص على
تفسير الشارح هي الذوائب بعد ان شدت لا غير وظهر ان مراد الشاعر ان شعره
ممدوحة ينقسم الى ثلثة اقسام لا الى الاربعة كما توهم قوله والغرض بيان كثرة الشعر
ولهذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص مع كثرتها كانها
تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتها قوله وزعم بعضهم الى قوله
لان ذلك النقل الزائم وهو الخلل الى غم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف
ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها يجمعها قولك ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع والشديدة
حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وحروف لم يروعنا وهذه الحروف تسمى
المعتدلة بين الرخوة والشديدة ولهذا نص صاحب المفتاح ان المجهورة هي الحروف
المجموعة في قولنا قد لك اتجم ونظائرها ووجه الضبط مذكور في اول البحث الثاني
في شرح المفتاح للشريف قوله وهو سهو لان الراء المهملة التي معنى لو كان منشاء

النفل

النفل ما ذكرت لكان مستشزر ايضا ثقيلا مع انك تعترف بعدم ثقله ولو منع
عدم الشاعر من مستشزرات لكان ما ذكره الشارح ابطالا لا مرزايهم هذا وفي شرح
الايضاح للشمس الدين الكسائي انما لا يوجد الثقل في مستشزر لان الراء المهملة وان كانت
من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التي هي من حروف الذلاقة ان الذي الثقل الحاصل من
توسط الشين مع التاء والزاء يمعنى ان منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك اليه ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الزاعم الحروف المذكورة
ببيان انواعها العنصرية كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد منه ما
ذكره الشيخ المحقق قوله ومن البعيدة ما هو مخل وفي اضافة البعيد الى الضمير
الراجع الى المخل لفظية ولهذا ادخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على
معمول عامل واحد لا على الطريقة الشائعة كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي السوق
عمروا لان قوله ومن البعيدة عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو مخل في
على قوله غير متنافر ومثله سائغ شائع ثم ان الضمير في قوله مخل فيه راجع الى غير المتنافر
لا الى المتنافر وهو ليس لان قوله يبلغ مثال المتنافر لكن لا يكون هذا دليلا على الجزء الاول
من المدعى وهو ان ليس المتنافر بسبب بعد المخارج بل يكون دليلا على الجزء الثاني
وهو ان ليس بذلك بسبب قرب المخارج بل دليل الاول يستفاد من قوله مخل وحيث
وجد فيه بلا تنافر وهذا لكن القول بان الى الراء عهد مع فصاحة غير متنافر وقوله
ملع متنافرها لا تحلو عن اشكال كمالع اي اسرع في السير قوله لا يجب انتفاء الكل
هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر
ان لفظ الوصف سقط في النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ
للنسخة التي وقعت في نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المعيد على ما ذكر

بتقدير المضاف اذ لا يلزم من كون فصاحة الكلمة وصف الجزء فصاحة الكلام وان قلت قوله
في الرد لا وصف لجزئها يبدل النسخة الاولى وان الشارح حمل كلام المؤيد على ما بيّنا ولهذا
ادلّ ليس في كلام المؤيد ان فصاحة الكلمات وصف الجزء فصاحة الكلام بل انها وصف جزء الكلام
وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيها بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام
في انه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجب ان يبين الكل تلك الفصاحة
ليتم التقريب قلت معنى قوله لا وصف لجزئها ان ما ذكره السايل انما يتم اذا كانت
فصاحة الكلمة وصف الجزء وفصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليس كذلك لان
المؤيد ادعاه وبنى عليه السايل فتامل لانه تم اي وقوع معرّب غير عربي في الكلام
العربي واما ما نقلهم من ان الاستبرق فارسي والقسطاس رومي والمشكوة هندية
مع وقوع هذه الكلمات في القران فمحمول على توافق اللغتين كالصابون والتنور لما لم يصح
هذا النوع عن ضعف لما صح النقل من نحو الصحابة والتابعين بوقوع العجمي واتفق النحاة
على وجود العجمة في ابراهيم ونوح مانعا الى السلم واشار الى ان عدم خروج الكلام
المشتمل على غير العربي عن العربية تم وان معنى قوله انا انزلناه قرانا عربيا عربي الاسلوب
والنظم على ان الضمير في انا انزلناه يرجع الى السورة باعتبار كونها قرانا واطلاق
القران على بعضه شايع لم تنزل وسلم ان معنى الاية عربي المتن لا الاسلوب والنظم
فقط لكن لا دعى ان ذلك باعتبار اكثر الاجزاء فانه يجوز ان يوصف الكلام من حيث
هو كل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه ولما كان مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة
حقيقة بذلك الاعتبار ايضا دفعه بان العرف ظ لان فصاحة الكلمات كلها اشترط في فصاحة
الكلام دون عربيتها في عربيته ولما استشعر ان يقال لما اشترطوا فصاحة الكلمات في
فصاحة الكلام بمعنى المركب التام والمركب مطلقا واما اشتراط فصاحتها في فصاحة
عدة من الفاظ الكلام مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير

تسليم

تسليمه آه وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة
باشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا
في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام يشمل السورة بتمامها بل القران
فقوله في توجيه منع الاخير واما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت تم لكن الشارح اجاب على
سبيل التنزل مما يقود الى نسبة الجهل والعجز لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة
ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح
لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو تنبيه الجهل فنفي الجهل على
التقديرين واعترض عليه التوفي بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز
ان نختار غير الفصيح لحكمة ككون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير
ذلك مما لا يطلع عليه قال وعرضته على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القران
انما اتى معجزة وتصديقا للرسول والاعجاز انما بالبلاغة المشروطة بالفصاحة
ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار بالاتفاق الموجب
لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب وليس بتام لانه مبني على ان فصاحة
الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال الخ مع ان الكلام
على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها غير ظاهرة المعنى
تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح وغير بمعنى لا ولهذا ادخلت طاهرة ولا مانوسة
الاستعمال العاد النفي المستفاد من غير كما في قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها
على ان النفي متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو فعدم ظهور المعنى وعدم
مانوسية الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص سكان البوادي لا بالنظر
الى المولدين ذي جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به جنة والجنة الجن ايضا
كما في قوله تعالى من الجنة والناس اجمعين وكلا المعنيين محتمل لا الاولى ههنا وفي بعض النسخ

دحية وهو المحفوظ في نسخ الصحاح مصححا والمعنى اجمعتم على احياكم على من لا دعنه الحيد

قوله هاجت به من في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجا وهيجانا اي ثار وهاج غيره يتعدى

ولا يتعدى فالظرف على الاول لما الغو والباء للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل هاجت

وهي على الثاني في المفعول ثم ان المراد بهيجان الملة كونه مغشى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب قوله

نوب عليه الونوب الطفرة وتعلق عليه بتضمن معنى الاطلاع قوله فاتلت من الاملاة وهو الحروج

ومغلة وحاجبا مزججا عطف على واقعا في البيت السابق وهو زمان ابيت واضحا

مغلحا العين براقا وطرفا ابرجا قيل زمان اسم امراة والفلج تباعد بين الثنايا والرباعيات

الاغر الابيض والبريق اللمعان والطرف العين والابرج من البرج بالتحريك وهو عظم

العين وحسنها من باطن والمقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة قوله

تدعما سطولا اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس

في تفسير الزجج الاستقواس ايضا ومما يؤيد ذلك بما قال حسان بن ثابت في مدح رسول الله

صلى الله عليه واله نعيني وحواجب من تحت حاجب ازج كمشق النون من خط كاتب

قال التشبيه بالنون الممشوقة اي المكتوبة انما يحسن باعتبار الاستقواس وانت خبير بان

هذا التاييد انما يتم اذا جعل كمشق النون صفة كاشفة لا مقيدة لازج ولا صفة للحاجب

وبالجملة قوله فان التشبيه بالنون الممشوقة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم

الا ان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره في الازج كما لا يخفى قوله اي كالسيف

السريجي او السراج بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة

ان يجيء فعيل وقد يجيء للنسبة الشيء الى اصله نحو تمّمه اي نسبه الى تميم فسرج بمعنى منسوب

الى السريجي او السراج اي بالمشابهة فوجه التخريج هذا وجه البعد ان مجرد النسبة

لا يدل على التشبيه فالحمل منهما بعيد وقد يخرج على ان فعّل قد يجيء بمعنى صيرورة

فاعله كاصله كقوس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة اصله نحو تحجرت المراة اي صارت

عجوزة او بمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق فسرج على الوجه

الاول بمعنى الصائر مثل السريجي او السراج وعلى الثاني الصائر احدهما على معنى التشبيه

اي مثل احدهما وعلى الثالث الصائر ذا سراج فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على

الوجوه الثلثة انه ينبغي ان يكون العبارة مسرجا على صيغة اسم الفاعل لان سرج على

هذه الثلثة لازم لا يشتق منه اسم المفعول قوله وهذا التخريج فمعنى سرج وجهه اه

الاشارة الى المعنى الثاني في قوله كالسراج في البريق وجه القرب والغموض قوله واعلم انه جعل

اسم مفعول صنعة الى حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه لئلا

يكون مما احتاج الى تخريج وجه بعيد له حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا

على استعمال سرج بمعنى بهج في الاصل لكونه متولدا مستحدثا من السراج ولم يعثروا لانهم

انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم يغيروا او قوله وان يكون

هذا مولدا وجه واحد والثاني في موقع التعليل للاول ويؤيده انه لا يبعد ان سرج الله

وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني ما احتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون

معناه جعله كالسراج فلا يفيد حمل مسرج منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه

البعيد وقوله واما صاحب تحمل اللغة اه رد على الجواب الثاني هكذا ان نوهم المقام لا يناسب

الغرابة حاصل الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة والجواب ان يجد لفظا عند المعنى

ولا يشتمل على تركيب تنفر الطبع عنه فتعريف الغرابة بها تعريف بالاخص وهو غير حسن

وان جوزه بعضهم وانما اشتغل به في قوله فالغريب يجوز ان يكون تنبيها لكون الغريب

غيابة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب بالتاويل المشهور

واما قوله يحسب قوم وقوم فهو على الحذف اي بحسب قوم دون قوم وجه ذكر تحقيق

ان الغرابة تخص الوحشية لانه قد يكون لفظا بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى

قوم اخر كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى منزله ذوق سليم قوله

وفي بعض النسخ لاحتمال انهم لم يغيروا او حاصل
الجواب الثاني ان المعنى حاصل ... صح

بل الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد تقرير وتاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور
وقوله لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبيا
زايدا على الغرابة اى ليس عينها ولا داخلا فيها فلا يحسن تفسيرها بغاية انه لا يلزم
من سلبها سلبه وليس المراد انه ان يزاد فى تعريف فصاحة المفرد قيد آخر وهو
الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص
فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف فى الجواب بانه مبنى على الاعتراض عن الخصوص
وادعاء المباينة وبان مراد المعترض انه كان هذا القيد غير داخل فى القيود
الثلثة ولا عليها والخلوص عنه معتبر فى مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره فى تعريفها
حتى يرد عليه مع اعتباره فيه وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف
جدا تاما او بانه لا يلزم مما ذكر الخلوص المطلق لجواز ان يكون الخلوص من جهة
بقى ههنا بحث وهو ان قوله بل الوحشية آه يدل على ان الغرابة اذا لم يكن بمعنى
الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله وان اريد آه يدل على خلافه
ذلك فليتامل قوله لانا نقول الحاصل الجواب اختيار الشق الثانى وهو ان
المراد بالوحشى غير ما ذكره المعترض وابطال الادعاء بعدم كونه مخلا بالفصاحة
والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالى عن الماء والكلاء قوله استعيرت للالفاظ
التى لم يونس استعمالها التعليق بالوصف وما فى حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم
فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشى لتلك الالفاظ بملاحظة الحيثية
فيتم المقصود ثم العبارة فى النسخ التى رايناها استعيرت والاظهر استعير بلفظ
التذكير كما يدل عليه قوله منسوب فههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح
ليس الا اعتبار عدم الانس فى الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا
كيف يصح جعله جزءا لتفسير الوحشية ولا يفيد لزومه عدم الظهور بعدم الانس

لان اعتبار اللزوم فى شىء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان اعتبار عدم ظهور المعنى فيه ايضا
مستفاد من هذا الكلام المنقول بعينه لا انهم فى موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره
ههنا كاف فيما قصد من ان الوحشى يطلق على غير ما ذكره المعترض قوله والوحشى
قسمان آه هذا التقسيم يدل على ان الوحشى يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا
الغريب الحسن قسما من الوحشى ولو كان المراد به ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه
لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم فى الاقسام فلم تدخل
القسمين وان يعاب استعماله ايضا على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال آه اما على حذف المضاف اى ذو ان يكون او قوله ان يكون ما قل
بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اى الكاين كذا كما صرحوا به فى قوله تعالى وما كان
هذا القرآن ان يفترى وقد نص بعضهم على هذه القاعدة فالحق ان المعنى الذى
ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال هو الوحشى بالمعنى الذى ذكره
المعترض لان كلا من هذين القسمين مخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين
فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشى قسمان ولم يقل وهو قسمان
لئلا يتوهم ان مورد القسمة للمعنى الذى ذكر سابقا وهذا المعنى اعم ما يكون غير
ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الى
غير الخلص فهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذى ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا
وهو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر
حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة مما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه
مع تصريحه بانه ليس بوحشى عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على الاطلاق
بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر فى التفصيل الذى نقله الشارح من القوم وهو
القبيح فى السمع والثانى هو المعنى الذى ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشى

فمان الحصر فتدبر قوله مثل ترنبت الترنبت الغليظ البدين والرجلين وبه وصف
الاسد به وكذلك الترنبت بضم التاين قال سيبويه الالف والنون يتعاوران الاسم في معنى
نحو ترنبت وترنبة واشمخر اى ارتفع واقمطر يوما اى اشتد وعبس للقمطر المجتمع
واقمطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها قوله وهي في النظم احسن منها
في النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث الضمير
فلا يرد انه يلزم ان يكون غريب القران والحديث احسن في الشعر اطلخم الليل اى اظلم
حنفت اى نحرت وكتبت قوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير
للوحشي هذا شروع في المقصود وهو رد قوله وان سبب الوحشية هذا اه وماذكره شارحا
كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فما فائدة توسطها في
البين قلت فائدته التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية قوله ظاهر الفساد لان الفصاحة
انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا تجتمع مع عدم
الانس في الاستعمال قوله اوما هو في حكمها اى في حكم المفردات وهذا القيد لادراج
نحو مسلمي بفك الادغام في تعريف المخالفة اذ لولم يزد هذا القيد لزم ان يكون مسلمي
فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولا جاري مجرى المفرد
مضافة قوله كوجوب الاعلال في نحو قام اه تمثيل للقانون على خلاف المنافى اى كقانون
وجوب الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير نحو غزو
والعور من العور بفتحتين وهو ذهاب احدى العينين والاستحواذ والطرق والاستدار
وفي الصحاح استحوذ عليهم الشيطان اى غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به
على الاصل كاستصاب واستصوب واشباههما وهو قياس مطرد عندهم وقطط اى شديد
شعره من باب علم وضرب قطط اى شديد الجعودة ورجل قطط الشعر وقطط الشعر بمعنى قطط
شدد في قوله تعالى اشدد به ازري وشرك في قوله تعالى واشركه في امري ففك الادغام فيها لا يخل

بالفصحا

بالفصاحة والضابطة ان يقع مخالفة القياس ان كانت لعلة كرفع الالتباس كما في فك
الادغام من ملل وسرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة وان كان لمجرد الشذوذ
عن الواضع كما في ابى يابى وكذلك والآتي مخالفة كما في اجلل ومثله قوله وماء
يعني ان اصلهما اهل وماه بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس
قوله وما اشبه ذلك من الشواذ فيه ان كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ مما
يخالف القياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار لا ينافي جعلها منبهة
تحت القانون المتاخر فتدبر قوله المخالفة ما لا يكون مصدرية وهذا اوفق تفسيرا
للمخالفة وانما اضرب عن التفسير الاول لانه يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة في اللغة قوله
الحمد لله العلي الاجلل البيت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول وقيل يعني غير
ذلك قوله والقياس الاجل عدم الادغام وقيل لم لا يجوز ان يكون لضرورة
الشعر واجيب عنه بان اقصى ما ثبت بالجواز وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء
يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على السنة العرب العرباء لا من عدم جوازها لكنه
الشاعر الآن من ان استعمال الحوشي جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال الاجلل
جائز في الشعر كما ذكره سيبويه في الكتاب الا ان الاعراب الخلص يتحاشون من استعمال
امثاله كما يتحاشون من استعمال نحو كاتم وافرنقعوا قوله فيلزم ان تحقق الفصاحة للمفرد خارجه
عما ذكر من الكراهة في السمع فيه اشكال وهو انه كلام ذكره المص بعينه في الايضاح
وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه
مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجئ ففيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام
بما ذكر وجد في كلام الناس ويبطل ما ذكره الش في دفع اعتراض الخطيب
اليمني في تعيين جواب الشهاب ان المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف
على الوجه المذكور لم يوجد في كلام الناس لوجود سمع فيه مستدرك يقال

لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى وقد نفاه ايضا والجواب انه لا يتضح من هنا
الكلام ان المصحح تعريفهما فى كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذ من اطلاقاتهم و
اعتباراتهم ثم عرضه على العلماء ثمانماو على الاذن فيه وبين انه ملاحظ وهو قول الفصحاء
عندهم يكون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر فيما سبق فاورد عليه انه ينبغى ان يزاد قيد اخر
فى التعريف وهو الخلوص عن الكراهة فى السمع وعن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة
الدور فيما بينهم فنقل ايرادهم فى كتابه ورده تتميما للفائدة على انه ربما يقال المراد
الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المص فى دفع اعتراض خطيب اليمنى كما يشهد به السوق
لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا قوله لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين عليه السلام الاظهر فى
العبارة ان يق لموافقته لان المضمر موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه
فائدة يعتد بها ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب
علم يشعر بمدح او ذم والكنية ما صدر باب او ام ونحوه والاسم اعم منهما قوله
لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة
انه لم يذكر فى تفسير الوحشية ما يدل عليها بل اراد صدق الغريب على الكريه فى السمع لان
البلغاء يتحاشون من استعماله فتصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال فيخرج
عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لا يق فكذا المنافر داخل تحت الغريب
فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا فى مفهوم فصاحة
المفرد وذاتيا له لا خلاء فالخلوص عن الكراهة فى السمع وتحقيق لو سلم ان
الخلوص عنها معتبر فى مفهومها فانما يلزم ذكره فى التعريف اذا كان حدا تاما
واما اذا كان رسما فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض انه قد ينبغى ان
يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب فكانه لاحظ لهو فساد ارادة
الدخول فى مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض

عينه عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهما فى ماهية فصاحة المفرد دون الاخر
مشكل جدا قوله لظهور ان الجرشى من قبيل كما تم الخ يريد ان الذوق السليم حاكم
بان مثل جرشى وهو الذى يدعى اشتماله على الكراهة فى السمع من احد القبيلين اى اما
مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة
على الذوق ثم المقصود من الترديد ههنا توكيد الدخول وافادة امتناع الخلو وان جزم
فيما سياتى بكون الجرشى مثلا من قبيل الثانى وكيف لا وهو بصدد بيان دخول
الكراهة فى السمع تحت الغريب وتسليم دخول الجرشى فى القسم الاول لا يلائمه فان قلت
كلام الشارح يدل على ان الكراهة فى السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها
فى كل من القبيلين والحال ان مقابلة تكاثم للمحيش يدل على ان تكاثم
ليس من قبيل الوحشى ثلثة اقسام قسمان منها ما يعاب استعماله وان ليس
المراد حصر الوحشى فى القسمين قوله الاول انهما ان ادت الى الثقل فقد ينا قش
فيه بان الكراهة فى السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق العبارة
ان يقول انهما ان نشأت عن الثقل وضعف هذين الوجهين ظ اما الاول
فلان عدم التادى الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون
لاجل امر اخر بان يكون الفصحاء احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان حتى عدوا
من الالفاظ الكريهة على السمع فهذا معنى هنا سبب للاخلال واما الثانى فلانه قد
اورد النظر فى المتن فينبغى ان يكون على ما ذكر فى المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ
من قبيل الاصوات ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج
الحروف مشهور بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفى قوله راجع الى النغم
النغم بفتحتين جمع النغمة وهى الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن
الصوت فى القراءة كذا فى الصحاح قوله فكم من لفظ فصيح اه فيلزم من لعبارة العبد

المذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله كلفظ
صنيري من بغيره صنيرا اي فتله واصله صنيري كطوبى الا انه كسر القاف لتسلم اليا كالفعل
في سعيد فان فعلى بالكسر ليست وصفا كما في تفسير القاضي قوله ودسر وهي خيوط تشد
بها الواح السفينة وقيل هي المسامير واحدها دسار والامر الدفع وانما سميت المسامير
دسرا لانه يدفع بها منافذ السفينة وفيه بحث لانه قد يعرض ايضا هذا
القايل بصدد الفرار من اشتمال القران على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه
القران عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكريه في السمع كما لا يخفى على المصنف او
قد نقل استبعاد من البحث الذي اورده الشارح اعتراض على المصنف ايضا ويلزم ان لا
يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا من الغرابة مثلا لكن عرض
له ما يمنع اخلال الغرابة لفصاحته فصيح مع ان عدم صدق تعريف الفصيح عليه
اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي يكون سببا للقبح وعلى هذا
سائر القيود في نبذ فيع الاعتراض هذا وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق
ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر لو قوعه في القران وفيما سيأتي ان مجرد الجمع
بين الحاء والهاء في امدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة
لوقوعهما في القران مثل فسبحه ونحو ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها
ومثل داب قوم نوح فيتجه عليه ان الوقوع في القران لا ينافي كون هذه الامور من
اسباب الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى قوله كما سيجي في الخاتمة من
ان لكل مقام مقاما لا يحسن فيه غيره ومصداقه ما ذكره الشيخ ابن حاجب
في امالي الكافية من ان الشي قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقوله
تعالى كما بدأكم تعودون لكن فصيح ببدا ههنا لما حسنه من التناسب مع قوله
يعيده قوله حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيد النفي

عن الخلوص فههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير
في خلوصه يكون العامل في الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا
مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت لطلاق الحال على متعلق الظرف مسامحة
من قبيل اطلاق الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقه قوله والحق انه غني عن تحرير
احيل اه لعله اشارة الى صدقه على مثل القسمة ضيزى فهذه دسر ويكيف يبدا الله الخلق
انه خالص عن الامور الثلثة حال كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلثة كلام له
حالان حال فصاحة الكلمات كما اذا فرض ما يمنع التشبيه مثلا واذا ضم الى الاخير ثم يعيده و
حال عدم فصاحتها كما اذا يعرض فان ذات الكلام واحدة في حالتين فيصدق
عليها التعريف فصاحة الكلام على نمط قول الكريم مستحق حال كونه فانه صادق على الفقير
الذي لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخى وجوابه ان مبنى توجيه الشارح على رجوع القيد
الى النفي كما اشار اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرح المفتاح ان يعتبر النفي اولا ثم يقيد
فههنا يعتبر خلوص الكلام من الامور المذكورة اولا ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى
فصاحة الكلام ان ينتفي الامور الثلثة والحال ان فصاحة كلماته يقارن ذلك الانتفاء
ويخص ذلك الانتفاء بها البتة وهذا لا يصدق على قولك كيف يبدا الله الخلق
ثم يعيده قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته البتة لانتفاء الامور الثلثة لتحقق
القيد الثاني دون الاول بالجملة منشا الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك
الكريم من يسخو مع ومنشاء الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح المحقق في شرح المفتاح
بان التعويل في ذلك على القراين قوله ولا يجد ان يكون حالا من متناولي الكلمات
الاظهر ان الوجه ان يقال القيد اعني فصاحة قيد المنفي وهو التنافر لانه العامل في
ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي
الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة فلم ارتكب الشارح تقريبا ويكون المعتبر في فصاحة

الكلام انتفاء فصاحة كلماته مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو
عكس كلي للمقصود ولمن ينزل عن ذلك لزوم ذلك فلا اقل من ان تفصل التعريف على صورة
وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام
المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبني على التنزل او على ثبوت
اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت عليه في بحث اذا لم يالغ ثم ما يقال من انه
لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات يخل بفصاحة الكلام علم اخلال التنافر مع
عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة مردود بما ذكره الشارح
في الحواشي من ان الاولوية محل الملاحظة ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد
شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا ههنا وقد يجعل قوله مع فصاحتها
صفة لمصدر محذوف بدليل الخلوص اي ان فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلاثة خلوصا
كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول المختار والله اعلم قوله المشتهر فيما بين
معظم اصحابه الاشتهار مجيء لازما ومتعديا في الصحاح والديوان فلان فضيلة
اشتهرها الناس فالمشتهر على وزن الفاعل والمفعول قوله لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما
يقابل اللفظ والحكم ومن ثم قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما قوله اعني ما اتصل بالفعل
المراد بالفعل ما هو المتقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جني بسكون الياء
وتخفيفها كنية للامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه ان ابن جني معرب كني
وليس الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر
قد نص مذهب الاخفش في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن ههنا ذهب
بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قد جوزه فهذا لفظ
وهو المرجع في الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا قوله جزاء بمعنى عن ههنا
للبدل كما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس

شيئا والعاديات جمع عاد من عوى الكلب يعوي عواء اي صاح وقد يروى العاديات
وهي الجمع العادي وهو العدو قوله وقد فعل اي فعل الله ذلك والجواب مسألتين
قيل المقصود منه لطهارة الرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته في حصول امر يكثر تصوره
اياه فربما يخيل اليه حاصلا قوله اذى اليه الكيل صاعا بصاع قيل الضمير في اذى راجع
الى شخص تذكر فيما سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير في اذى راجع الى مصعب وفي اليه
الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم كما حققه في شرح اللباب ونظيره قوله تعالى وان لكم
في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام او تقول
لمشابهته لفظ الافعال للمفرد وهذا يجيء في اكثر المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار
وثوب اسمال ونطفة امشاج ويقبل التكثير نحو اناعيم والتصغير نحو انيعام هذا وقوله
صاعا بصاع حال من ضمير اذى والاصل مقابلا صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم
صاعا مقامه ثم الحال ليس هي صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لان معنى المقصود عنه
يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد في كلمة فاه الى في وفي مجمع الامثال جزاه
كيل الصاع بالصاع لمن كان احسانه بمثله واساءته بمثلها قوله اي بيت الجزاء ليس
المرد مبنيا على تقديم المصدر في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح اللب بل على ان المصدر
موجود في ضمن الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات
عند السكاكي كما في قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد قوله عن كبر عن ههنا تفيد كون
ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد
كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه اباه العيلان بعد كبره والغرض
ذم ابن عيلان لعدم رعايتهم حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان
يكون المعنى نبو الحق كما يقال ابن الوقت وابو الفضل وامثالهما بمعنى ملازمه وملابسه
وما في قوله كما يجزى مصدرية وسنمار رجل رومي بنى الخورنق التي بظهر الكوفة

لنعمان ابن امرء القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر ميتا فالسلاطين مثلها بغير وفي مجمع الامثال
هو الذي بنى اطم الاحيحة بن الجلاح فلما اتمه قال له احيحة لقد احكمته فقال اني لاعرف فيه موضعا
لو انتقض الكل فسأله عن الحجر فاراه فدفعه احيحة من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة
المضارع في كان يجزى لاستحضار تلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة
ويجي انه من قبيل المجاز قوله الا ليت شعري حتى ليت محذوف وجبا لوجود شرطه
الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية التي سدت مسد مفعولي شعري مقامه كما قال
ابن الحاجب والتفتازاني على حاصل الجواب هذا السوال واما الجملة في قولك شككت هذا زيد
قائم فقيل انه منصوب بنزع الخافض اي شككت فيه اي في جواب هذا السوال قوله قوله
على ما جو بالجيم والواو المهملة قيل هو من الجوبة وهي الجناية ويحتمل ان يكون من الجرح
وغيرها بالحاء المهملة والزاء المعجمة من الحز وهو القطع قوله فشاذه لا يعيب عليه وانما
لم يجز ههنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم او الى الشاعر على سنن الالتفات
لان معظم الشعر قوم ذهبوا فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت نص اقربا
على اللوم ولو بهم على ترك اللوم ولعل قوم ذهبوا بهم قوم الشاعر والله اعلم قوله
وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجايب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف
صاح واحد منهم على حرب ابن امية فمات فقال ذلك الجن هذا البيت والواو في
وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى القاية والاضافة
اللفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه المصدري او نقول
قرب ظرف بمعنى لدى اي هي بنو كاينا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح
به السكاكي في قوله يكون مزاجها عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم
وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعنى جنب ليس معرفة لاضافته الى المضاف
الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعنى اسمه نكرة ثم ظاهر البيت في معناه ضعف وكسر

على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله قرب قبر مع ان المظهر ان نقول قبره
لزيادة التمكين قوله مثل قوله اي ابي تمام من قصيدة بعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو
المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قدامه جماعة بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال
ابو تمام القصيدة معتذرا ومتبرا مما نسب اليه وما قبل البيت المذكور اعيذك
بالرحمن ان نظروا الكري بعينيك عن طرف امرء صادق الود اليس يهجو القولين
لو هجيته اذن لهجاني عنه معروفه عندي والواو للحال الظاهر ان الاولى بجعل للعطف
على المسكن في مدحه الثاني لوجود الفصل على غط قوله تعالى اسكن انت وزوجك
الجنة وذلك لانه حالية قوله مجدي وان اقتضى في الحلة ان يكون مقابلة كذلك
الا ان الدلالة على مشاركة الورى في المدح مفقودة في المعنى والحالية لا نفهم منها ذلك
قطعا كما لا يخفى ومنه دوانه بنهاية الاتحاد جعابدل معنى فان قلت العطف
يقتضي ان يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وفيه على تقدير تسليم
صحة البيت من القصور في شان المدح ما لا يخفى قلت المراد من السبب في باب
الشرطية عند النحاة الافضاء في الجملة بان يشرع في هذه الاوصاف الجميلة ويواظب
في ذلك الى حضار المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدح الشاعر
فيكون مفضيا الى مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون
لشي اسباب متكثرة كما سياتي في بحث لو وقد يلزم محذور فان قلت فما فائدة
معنى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم ترك مدحهم عن مدحه وانه معنى
مقصود في المقام فان قلت لان يودي العطف الى اتحاد الشرط والجزاء بناء على
لزوم كون كل من المعطوفين جزاء على حياله قلت نعم العطف ولا يلزم التعليق
بالشرط قوله وفي استعمال الواو اه رد على الزوزني حيث رجح ان الدلالة على الشك
ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الايهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب

المدح ثم في الغبار ثم في جانب المدح وهو سور للاتصال الكلي والغبار اذا المفيد
للاتصال الجزئي في جانب اللوم لطافة لا يخفى قوله عاعا به الصاحب هو اسمعيل
بن عباد صحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب
بالصاحب الكافي ويقال كان هو استاد الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل
عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة
قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر وبين ادوبين الحالتين بون
بعيد وقد اجيب عن تعيينه بانه انما جاز استعمال اذا في موضع ان للتعريض بالذكر فلم
لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو ولا يستحقه
قطعا حتى اذا ترك مدحه فغايته ما يتصور في شانه اللوم واذا ما لمته لا نبا ركني
لاحد في لومه فغيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى قوله لما بين الحاء والهاء
من التنافر اي بين خصوص هذين الحرفين والمتبادر فيما سبق حصول التنافر
من نفس قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج حتى لا تنافي كلامان كيف وقد صرح
هناك بان ما عده الذوق السليم ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان
من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وصرح بان الهعخع من التنافر مع ان فيه قرب فيه
المخرج فليس له مستلزمة له لا عدم دخله فيه فافهم قوله وليس ذاك مجرد امدحه
غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يعتبر هناك ما يمنع البينة
كما سبق منه قلت هذا اعتراف بان العز المستلزمة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الحاء
والهاء مع عدم ما يمنع البينة لا مجرد الجمع بينهما وهو الذي استدل الشارح على انه
غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح ان يحصل
علم الفصاحة تكرير لجواز حصوله من نفس امدحه مع انعدام ما يمنع البينة
قلت لم يدع الشارح اللزوم المذكور بل ان الامر كذلك في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق

قوله تنافر كل شاذ اورد عليه ان مثال الماهو دون المتناهي في التنافر على ما سبق فكيف يقال انه
تنافر كل التنافر واجيب بانه كلام واقع في المجاورة فيحمل على المبالغة بان المراد به التنافر
الكامل كما في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد
بالتنافر ههنا النفرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير عنها للدلالة على الكمال لان
الفعل اذا تنافر فيه لا يفعلان يجي كاملا قوله وفي الثاني حروف منها الا انه لم
يحصل التنافر الحاصل من حروف كلمة واحدة وهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف
مجموع الحاءين والهائين وفي عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب قوله يجمع يستدل
قيل هذا شرط التنافر الالفاظ بتباينها بتبلك اخر المعاني وتباينها لا تمثيل ولا يخفى
بعده قوله انما يخل بالبلاغة ليس المراد انه يخل بالبلاغة البتة وكيف يجب ذلك
الامر في مقام تقتضيه لم يكن مخلا بها قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها
واليه اشار او لا نقول بالنسبة الى الحامي اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد على
المص من ان التعريف المذكور يعويف للتعقيد لا للتعقيد وهذا الدفع اقرب من القول بان للتعقيد لازم
الاطلاق اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام
بحيث لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد قوله على ان المصدر من المبني
للمفعول ههنا بحث شريف ذكره جدي المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي ان تنبه له وهو
ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة وتسمى مصدرا واما في الهيئة
الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة
وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط وذلك في اللازم كالمتحركية والقائمية
من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم
وباعتباره تسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدر المعلوم
وقد يكون مصدر المجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر

والا لكان كل مصدر متعد مشتركا ولا قايل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل
بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه قوله تقديم وتاخير قيل المراد
تقديم اللفظ عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره عن
ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الاخر بناء
على ان التاخير من لوازم التقديم قوله فان سبب التعقيد يجوز ان يكون
اه ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوع
كل منها واطلاق الخلل على شرهتين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل
قوله الخلل خارجا عن التعريف بيانا للسبب الغالب توجيها لكلام المصنف فيه
توطئة لما سيجيء من قوله فهذا التقديم شايع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة
في التعقيد وفيه رد لاعتراض الخلخالي حيث قال الاصل في تقديم المستثنى منه اه
اذ جوزه النحويون بلا اختلاف منهم ووجه الرد ظاهر قوله ويجوز ان يكون التعقيد
اه معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا
من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف
اه دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد الامرين ضعف التاليف والتعقيد
اللفظي مغن عن الاخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع وانما لم يتعرض
لعدم الغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لوضوح فساده وضوحا
اغنى عن التعرض له فان قولك جاءني احد الثوبين مشتمل على الثاني دون
الاول قوله والا فالمختار اه لا لما ذكره ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب
على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال
والاختلاف في عامله لنا لا للعرب ونحن نقرر كلامهم بقصد التطابق بينه
وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه ولان

حق العبارة الواو بان
التاخير من لوازم التقديم
لا قسيمه واجيب بان او
لمنع الخلو لا الجمع وفيه
بل الصواب انها او لمنع
الجمع وان ص
وليس المراد تقديم لفظ عن لفظ
آخر وتاخير ذلك اللفظ الآخر
عن هذا اللفظ حتى يصار الى
ما ذكره ومما يويد ذلك ان
مجرد اللفظ المتقدم على لفظ
لا يكون سببا للتعقيد الا
بملاحظة ما ذكرت على انه لو سلم
ما ذكره فالاظهر ان يكون
اشارة الى عدم الفرق بين
التعبيرين بل استقلال كل من
المتلازمين في افادة التعقيد
مع قطع النظر عن الآخر وان
ثبت التلازم بينهما في الو
جود فتامل ص

لمنع م

البدل

البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة قوله يوجب تلفا
في المعنى اي اضطرابا نشا من انه قال لان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه
وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في النظ استدراك
لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء
على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا مناقضا كلامه وهذا مبني على ان المقاربة بمعنى
المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه
لا ما يكون مثله فلا تلوق في التوجيه لصحة نفي المقاربة عن المماثل وعكسه
ويجاب بان الاستثناء لا يصح لاقتضائه ان يكون المملك حال وماثلا مقاربا
غير مماثل علا انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل عن الممدوح ونفي المماثل عن المقارب
وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة
بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول ههنا اعني الحي المقارب يستلزم لانتفاء الموضوع
وهو المماثل ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه وهو ابلغ كما اشير اليه في قوله تعالى ليس كمثله
شيء فكيف يعد تلفا فانه من باب المبالغة فتدبر قوله تعقيد فصل بين البدل
والمبدل منه يعني ان فيه سببا اخر للتعقيد غير ما ذكر قوله الخلل في انتقال الذهن
الاظهر ان يراد ذهن المتكلم لينا سب قوله الخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك
الخلل لا يراد اللوازم اه مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك
الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة
به مع ان الامر ايضا بالعكس باعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما
ولك ان تجعل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف اي في طريق انتقال
ذهن السامع واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل في كلامه
مبنيا على خلل في ذهنه وهذا لم يجز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية

مع التقدم على التاليف على وجه لا يعتقد فيه ولا حلل بل الاغراض يتعلق بذلك كامتحان الاذهان والتعمية في المرام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية والاغلاق في الكلام الموضوع للافادة يعد خللا في تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا صرحوا بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا في تعريف البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل قوله لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب اليه الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا العهد فلا يلزم تعدد اللازم والوسايط في كل مادة ووصف الوسايط بالكثيرة بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد مقابلة الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد فان جوز لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه ان يكون كل منهم باع ماله من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا لزم ان يوجد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم يجز فكذلك لا نرى بحذفه بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد في ايراد لازم واحد يفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد الكثير بالطريق الاولى تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم فيحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له لندرة مثله بقي في قوله وذلك لايراد اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا الايراد يلايم مذهبه لما ان الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاول دون الثاني فالاشبه بمذهبه ان نفي الايراد

للزومات البعيدة فليتامل قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا في الحسان العبارة للدلالة على الاستقبال وضعا لغني ليس دالة على ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصد الاقصى للمشتاق والمطلب الاعلى للمشتاق الا انه من حيث انه بعيد في نفسه خليق بان يسوء طلبه ولذا هذه النكتة اضاف البعد الى الدار والقرب الى ذات المخاطب قوله وهو الرواية الصحيحة لسوقها بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى اللبيب هو الصحيح عنده وهو مبني على الوقوع قوله من الكآبة والحزن والكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكاب كعلم يعلم كآبة مثل رافة ورافة قوله البكاني في الدهر بيان لمعنى اللبيب البكاني الدهر بما سيعطي وبيام فلما سرني بما ترضى والبيان في قوله بما ترضى من نفس الكلم لا بان والمتكلم بان فيها دون الرواية بدليل مطلع القصيدة وهو ان لبني الدهر على كلمة من شانح عال الخفض قوله ولكنه اخطا في الكناية بحقيقة ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز منها الى المعنى دائما كالعين الجمود الى بخلها بالدموع او ان اردت البكاء فالانتقال الى عينه وان كان مع علاقة صحيحة كالعين الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور محتمل ليس بمقبول لانه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في احاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لمثل هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه الى المجاز فيه التجوز المعتبر ايا ما كان كذا في حصول البدايع ولهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشاعر وان حمله من استعمال المقيد في المطلق لا يفيد قوله حال ارادة البكاء هذا القيد مفهوم من عبارة البخل والمذكور في الصحاح ان العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا قوله الحماسي نسبة الى الحماسة منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد هنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم

فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب واذا اطلق الحماسي يراد احد
الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطاء السندي يرثي ابن هبيرة
وهو الذي طلب الامام ابا حنيفة على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج
شيء من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال له تعرفني حتى
استشير اخواننا فقام بتخليته فركب مطيه وهرب الى مكة قوله بجاري دمعها اي بدمعها
الجاري واضافة اليوم الى واسط وهو بلد وهو للتوضيح وباقي المعنى ظاهر قوله من استعمال
المقيد في المطلق قيل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد وارادة
الملزوم لان مرتبة الاولى ايراد الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق
وقد يجاب بجعل اللوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال مطلق الحذف والانتقال
من اللازم الى الملزوم قوله ثم كنى بخفوف السرة اورد عليه ان الصواب تبديل السرة
بالسرور لان السرة مصدر متعد الثه يقال سره مسرة واما السرور فهو
لازم ايضا كما يشهد به ما تتبع كتب اللغة وقد يجاب بان السرة ههنا مصدر
من سره مبنيا للمفعول كما ذكره الشارح في التعقيد بان المعنى ان الجمود كناية
عن سرة بشيء من قام به هذا الجمود وبان المراد بالسرة اثرها مجازا اعني الفرح
والسرور قوله لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بعد الايهام
الذي يعد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد مستحسنا عند وضوح
القرينة على المراد وهو مفقود ههنا في البيت لان المصراع الاول وان دل على ان
المراد بالجمود السعة لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق تحقيقه و
الاعتراض بان سهولة الانتقال التي يشترط في قبول الكنايات والا لزم خروج
اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار
لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان افضى الى التعقيد فلا نم اعتباره

تتميم

عندهم كيف وقد صرحوا بان التعمية والالغاز مما لا يعتبر عندهم لاشتمالها على التعقيد ولهذا
لم يذكرهما السكاكي والمص قوله حتى يخيل الى السامع انه فهم من حاق اللفظ اي يقع في خيال
السامع انه فهم المعنى الثاني من وسط اللفظ والمراد انه فهم قبل تمام الكلام
لغاية ظهوره على رغمه واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة
ظاهرا وسيذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهم غير الخاص يسمى مبتذلة ويشترطون في قبولها
ان يكون الجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب بان غموض الاستعارة
ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوي او عرفي
قوله واما الكلام الذي ليس له جواب فما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان الكلام
سبب بان واما اذا لم يكن فلا قوله فبعد هذا الطلب البعد اه اورد عليه ان البعد
والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا
حاصلين فالوصال حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصول اللازم وهو طلب الحاصل واجيب
بالخبار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن لما استمر انه لم يستمر الوصال على
ان طلب البعد يجب ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب لكن
زمان الاستقبال مبهم لا يدري انه زمان القرب او البعد فطلب فيه ما هو خير ووسيلة
الى النجاة عنده قوله وان رفعته كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب خطا
وقد بينا وجهه ووجه الاستاد بان سكب الدموع يدخل تحت الطلب في الاستقبال
ويكون المعنى اني لست اطلب البكاء الآن وانما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى ان البكاء
والحزن ينبغي ان يكونا شعار العاشق المهجور غير منفك عنه في حال من الاحوال
فلا يليق بحال العدم طلبه في الحال فيكون خطاء في نظر البلغاء وانت خبير بانه
لا معنى لطلب الحزن في الحال اللازم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه قوله تكبد
اكب عليه اي اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه هذا الاكباب والذي

على الكتب مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المقام قوله ولا يخفى
ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب في الواقع لا الاتيان
بنقيض ما يظهر الى انه مطلوبه وقد بان من تصرفات الشعراء انهم يظهرون طلب ما
يكون من ادهم مرهم بناء على ذلك التخييل فلا معنى للاعتراض عليه وقد الى مثلك ابو الحسن
الباخرزي فكم تمنيت الفراق مغالطا واحتلت في استعار غير ودادي وطمعت
منها في الوصال لانها تبني الامور على خلاف مرادي وقيل لان البين الاستقبالية
معترضة في تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال
من لتجمدا مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من تسكب
تقتضي الرفع كما صرح به الشارح ويجوز ان يكون العطف على مجموع ما المبتدأ به الحال
من تسكب واما ارادة الاستقبال من لتجمدا فيما لحظة اقتضاه تسكب الدموع اليوم
الا انصاف ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان الكناية في
جلية الحال يتوقف على الكناية فحال الشارح كما صرح به الفاضل المحشي وتحقيق مراد
الشاعر ترك مراد نفسه بمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يليه ومراد
المحبوب الجافي الفصال وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجري فاترك ما
اريد لما يريد والقصد من ذلك الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال
وبهذا يظهر معنى قوله لتقربوا والله اعلم قوله ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتعدد بذكر
الشيء ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار وجه
الدفع ان التكرار هو الذكر الاخير لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل
الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلث
مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناه العرفي بناء على ان

ذكر الثاني

ذكر الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في
ذكر الاول والثالث وبيان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة السبب الى المسبب
اي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين
بتثليث الذكر قطعا قوله ويسعدني اه الاسعاد الاعانة ويؤنث الفعل لان المراد
بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعي كما اومى اليه الشارح بقوله يستوي فيه اي في السبوح
المذكر والمؤنث قيل المراد بقوله يسعدني اسعدتني لان المراد الاخبار عما حصل
منها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الاسعاد والاقرب
ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله والمراد السابحة من قبيل ذكر
الملزوم وارادة اللازم قوله وهو شدة عدو الفرس قيل هذا تفسير لمفهوم
اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من اسباح
في الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس
سابح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله كانها تجري في الماء وفيه تامل لان المفهوم
من كلامه ان الاتيان بالسبح في هذا المقام حسن الجري لا شدة العدو والحق ان كلامه ههنا
لا يخلو عن تكلف ولو اكتفى بقوله والمراد به اه ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى قوله
وعليها لسعلو نبهان اي شواهد لكن لتضمنها معنى الدلالة تعدى بعلى وان الشهادة المعداة
بعلى لم ترد الا في الضرر قوله فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتدا والظرف خبره مقدما
عليه قوله حمامة جرعى بنصب حمامة لانها منادى مضاف قوله وهي ارض ذات رمل
كذا في الاساس واما في الصحاح فالجرعاء نفس الرمل المستوية التي لا تنبت
شيئا قوله قصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والا فاصل جرعاء كحمراء وبيضاء
قوله وهي ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون وفتح الدال نفس الحجارة
كما صرح به في الصحاح واما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون وكسر الدال

كما لو حمل الجرعاء على نفس الارض باسباب يراد من الجند لنفس الارض بعضه بطريق الاطلاق
اسم الحال على المحل وانتفيه بالنظر الى المراد اطلاق قوله كذا في الصحاح اشارة الى الرد على
الزوزني حيث قال معناه فانت تجيب بين سعاد وتسمعين كلامها وتقدح في
المختصر بانه مخالف للعقل ايضا وجهه كما قيل انه لا يطلب (من المتكلم) التكلم لكونه بحيث يرى المخاطب معنى م
ويسمع كلامه واجيب بان الاولى ان يراد بالامر بالتجمع اظهار النشاط كالبلابل
تترنم عند مشاهدة الاوراد فالمعنى ح ما ذكره الزوزني وما ذكره الشارح انما يتجه
اذا كان الغرض من الامر بالتجمع اسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصحاح
فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناها اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر
الى المقام وهو المعنى الكنائي لان جعل فلان كامنا الحلل بغيته فلان كناية عن كونه
ما نياله قوله لان كلا من كثرة التكرار الى قوله مخل بالفصاحة اعترض عليه بانه
استضعف قول من وجه نظر المصنف لمن يشترط في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في
السمع بمثل هذا الكلام فهذا ذلك مع قبول هذا هنا لا وجه له واجيب بان الكراهة في السمع
معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون
عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان من م
عدم اخلالها بالفصاحة جدا وتتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما لا يوجب
لاخلالهما بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل
الكراهة في السمع فكما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء
عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار
الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه
كما يشهد به امثلته بل المراد منه صورة التكرار بعد ما يليه الفصيح ولا يخل فصاحة الكلام
في السمع تقي فيه بحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار مؤديا الى الكراهة في السمع لا الى الثقل

على اللسان فيخل بالفصاحة وبه يندفع قول الشارح لكن اذا سلم من الاستكراه الخ فليتأمل قوله
ان الكريم بن الكريم الخ قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل
ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والعدل ورياسة الدنيا والدين
قوله قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله
فما اورده المص في الايضاح قوله يا علي بن حمزة البيت الخ عمارة بضم العين المهملة
علم الشخص والحيا بالقصر الغيث وليس بمعنى اصلي ثم الاظهر ان المعنى على القلب اي انتحيا
في نحره والقصد وصفه بالبرودة لان الحيا بارد بالطبع واذا وسط الثلج تضاعف
البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الحيارة حتى لا يحل على القلب
تقديرها الا ان يجعل في بمعنى مع وفي بعض النسخ حبارة بالحاء المعجمة المفتوحة والباء
الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض
اللينة اسرع في الاضمحلال هكذا يجب ان يفهم معنى البيت قوله ثم قال الاستاذ اي
المعرم الشيخ لا الصاحب صرح به في الايضاح قوله كقوله وظلنا الخ البيت لابن الفتى من قصيدة
مطلعها ذهبنا الى الخمار والنجم غائر بغلالة ليل طرزت بصباح غاب اي غائب والغلالة
ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت هاهنا لبقية الليل واضافته
على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجم قد صار غائبا وكان ذهابنا
في وقت بقي من الليل بقية رقيقة كالغلالة لا حتى فيها تبلج الصبح كالطروق قلت
تامة اي دامت وهو مع تثنى وتناولنا في ايدي جاذرة والجاذر جمع جاذر بفتح
الذال المعجمة وضمها وهو ولد البقر الوحشية والعتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجيد
واضافة جاذر الحوذ من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به اي حوذ كالجاذر في الصفاء و
اللمعان والاستدارة ومدام جمع سلبية صفة بعد صفة للجاذر لا العتاق لان الصفة
المشبهة لا تقع موصوفة كما مر جوابه في قوله شجاع باسل جواد فياض ومنه الاطراد كما هو

السبك
ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى ابائه واجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم من غير تكلف في
حتى يكون الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه اي سيلانه نحو الجانب
المنخفض كذا في الايضاح والبيت لربيعة بن ابي ذؤاب قاله لعتيبة المذكور والان يقتلوك
فقد ثللت عروشهم اي هدمت في الصحاح ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم و ثللت
بصيغة الحكاية او الخطاب قوله وما اورده المص في الايضاح الخ ما ذكره الش
ههنا من قوله فيه نظر الى قوله صلاح هو الذي اورده المص في الايضاح والفقير في بانه
جعل ونظائره للمص وجه الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه
وقد جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة البيت من تتابع الاضافات مع عدم التنبيه
فيه لان الابن الاول صفة لعلي والثاني صفة لحمزة ووجه الاشعار الثاني انه
تناول بتتابع الاضافات الغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به فلما
علم بايراده ذلك التناول علم ان المص انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار
وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل قوله يا علي بن حمزة
البيت وقوله فظلت تدير الكاس الخ من قبيل تتابع الاضافات مع انها فيهما م
منتفية هذا وقد يتوهم ان ضرورة ملجئة الى حمل كلام المص على انه اراد بتتابع الاضافة
ما ذكر بل اراد به تتابع صورة الاضافات سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في
البيت اولا كما في الحديث فانه في صورة خمس اضافات مترتبة اذ لا فرق بين كون
الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه له في الهيئة والصورة اذ
لو كان كذلك لم يتعرض حاله عما هو عليه الا ان نفي الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار
جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات اذ الاضافة الصورية فيه
منتفية كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله خناق دنا بني الصوت سلاح منه فان صورة
الاضافة ايضا منتفية اذ لو اضيف الوصف الى سلاح لسقط اللام منه كما في الكريم

١٧٨

في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحادث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل
فتامل لا يقال ان من اشترط ذلك اراد الفائز هو الخلي الى وذلك اشارة الى الخلوص
عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات
بما يلزمه من توالي الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل في الوصفية كما نبهت عليه
فالفرق بين المرتبة وغيرها في الاخلال بالفصاحة تحكم قوله وبشاعة شيء تنبو اي
الطبع قوله والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل يعني ان الذوق
شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما تخلان بالفصاحة لاجل ما
يؤديان اليه من الثقل لا لاجل شيء آخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه لاعتبار كونهما
علة تامة للاخلال ولا لما وقعا في التنزيل وفيه نظر قوله ورسم القدماء الكيف
بانها هيئة اراد به الرسم الناقص لانه الغاية في الاجناس العالية وانها لبساطتها
على القول بامتناع تركيبها من امور متساوية لا يحد اصلا ولا يرسم رسما تاما
ثم تانيث الضمير في بانها مع رجعها الى الكيف باعتبار الخبر او باعتبار انه له
والهيئة في اللغة الشارة كذا في الصحاح وهي الصورة ولما كان شان الصورة ان تكون
حاصلة لذي الصورة لغير الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض قوله ولا تقتضي لذاته
لماهية فلا ينافي اقتضاؤها اياها بواسطة الغير فما من عرض الا وهو يقتضي
النسبة لوجوده وهو الحصول في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض النسبية فانها
مقتضية للنسبة من حيث ماهياتها سواء كانت النسبة داخلة او خارجة لازمة
لماهياتها قوله الا ان العرض اه الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله الا
ان لان لانه علة للتقابل او يقول بدل قوله متقابلا بالمفهوم متحد المفهوم حتى يظهر
وجه الاستثناء قوله قارة فيه ان يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات
عن التعريف قوله والفعل والانفعال الا ان العرض عبارة عن تأثير الفاعل ما دام

مثيرا او الانفعال عن تاثير المثبت مادام متاثرا وهما السابقان بين كما ذكر في الكتب الكلامية قوله
باقي الاعراض اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهياتها لان منها فظاهر واما ان كانت داخلة
فيها فلان كلا منها نسبة خاصة والخاص مستلزم للعام ونقيضه قوله ليدخل فيه الكيفيات
المقتضية للقسمة فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات تنقسم
بواسطة محالها وجوابه ظ اذ اصل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتامل قوله والاحسن
ماذكره المتاخرون تعريف الشكل ان جعل الحسن ما في لفظ الحسنة والقابح من الخفاء وان النقطة
والوحدة والدان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها
وان جعلت من الاين فقد خرجت بقوله لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج
الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم تم كلامه والاحسن ان يجرد افعل التفضيل
اعني احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد
الامور الثلثة قوله انه عرض لا يتوقف تصوره يدخل فيه الاعراض النسبية على المذهب المشهور
وهو ان النسب لازمة لا لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ تعقل حقيقة تلك الاعراض يوجب
تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فتدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب
الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا ان تفسر الغير بالخارج
وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكالان الاولان مقام التعريف يابى عن مثله ويمكن
ان يجاب عن الاخير بان توقف النظري على النظر ليس في حد ذاته والا لما جاز انفكاكه
مع انه ليس كذلك الا يرى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص اخر قوله واللاقسمة لصدق
عن الوحدة والنقطة على راي من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيف بل من المقولات
التسع فايدته اما المحيط للاعراض فيتناول الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما
قوله اقتضاء اوليا هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء اللاقسمة ليخرج الكيفيات
التي اقتضت اللاقسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل فايدته

في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات او في
محالها فانها تقتضي القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات ورده
الشريف بانه لا اقتضاء هنا اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا قوله ان اختص بذوات
الانفس قيل المراد بنفس الحيوانية والاختصاص اضافي اي بالنسبة الى الجماد والنبات
فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على القايل
بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد ما يشمل
النفوس النباتية ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية قوله ان كانت راسخة مستحكمة فيه بحيث
لا يزول عنه اصلا او يعسر زوالها قوله اشعار بان الفصاحة يعني لو لم يقل ملكة لم يوجد
في اللفظ اشعار باعتبار الرسوخ في تعريفها مع انه معتبر فلا يندفع فيه ان يستفاد من اللام
الاستغراقية الكاينة في المقسم على تقدير تسليمه قوله حالتي النطق وعدمها هذه عبارة
الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال بغير لزم عدم تسمية المتكلم
فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده فسرها بقوله اي سواء الخ دفعا لذلك الوهم
ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة انما تحصل بكثرة الملازمة ولعلم ان قوله اذ لا
ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان قط انما تستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته
اي قطعته ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال
والاستقبال فاستعماله في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد
في كتاب المسائل نعم ملازمته للنفي ليس امرا مستمرا وذلك هو الغالب قال في التسهيل
وربما استعمل دونه لفظا ومعنى بدون النفي ومنه قول بعض الصحابة رضي الله عنهم قصرنا
مع رسول الله صلى الله عليه وآله اكثر ما كنا قط وامنه ولما ملازمته للماضي
فلم اطلع على خلاف فيه قوله وذلك لان اللام في المقسم للاستغراق اي كل ما
وقع عليه قصد المتكلم قيل اما الاستغراق الحقيقي ان يعتبر او لا تقييد المقسم

يقصد من له تلك الملكة اي جاء بقصد في زمان من الازمنة اي وفي الزمان الماضي بالنسبة الى حال التعبير
واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر التقييد المذكور تامل فان قلت لا حاجة الى حمل اللام على
الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغني لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده
بلفظ فصيح قلت الاستلزام تم لو جاز ان يجعل الشخص ملكته بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح
والذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير
عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا بالفقط قوله فلو قيل بكلام فصيح
الانسب للسياق ان يقول بمركب فصيح وكذا الانسب له ان يقول فيما سياتي دون مركب فصيح
قوله ان يلقى على الحاسب اجناسا مختلفة اه فانه لا يمكن ح الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل
مثل الاول دار والثاني غلام او قيل الكبد الم يكن للملقي نفس الاجناس فقطعا لا يخفى
على المصنف ثم الحسبان في قوله حسابه اما مصدر حسبته بالضم حسبا وحسابا
وحسبانا وحسابة اي عددته ويقع اما على صيغ الخطاب اي لان تقع ايها الملقي
وتبلغ عدد تلك الاجناس اليه اي على الحاسب نحو قولك دفع فلان على العامر فنعبر
وما يرفع من قضيته بسلونها او صيغة الغايب اي يقع ويبلغ ذلك الحاسب عددها الى
ملاحظة المثال قوله سمونا كرجه فيما انفرد عنه بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو
مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا ويخرج كذا لانا
لو فرضنا عدم الشمول لما صح ان يقال ليفصح بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس
بشرط في الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك البعض بانه يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعددة
ويقصد الى ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون
لما ذكره الشارح في الجواب عن قصد بنفع بان الذوق والعرف يقتضيان ان العدول عن قيد
في التعريف الى اخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه تفوت فايدة الشمول
قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع اه انما انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان

دفع عدم جواز اراده الاستغراق الحقيقي اذا لم يعتبر بعد المذكور صح

بلفظ صح

ثم

صدقه على الادراك ونحو مما يتوقف عليه الاقتدار ثم الحق وجوب تقييد الملكة اذ لا شيء من الذي كعدات
ملكة وان ارادة تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود كما شهد وقعت
في موقع التفسير للملكة فلا يصح اصلا بل هو صفة مقيدة للملكة البتة وهو ظاهر جدا قوله
قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر
قوله مطابقة للمقتضى الحال والمراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة
التامة قوله كالحال الداعي معرفة المركب الاضافي يحتاج الى معرفة الاضافة لانها
لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة
للعلم بان اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى
المضاف الذي هو النعت وكذا معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على المضاف وعدّه
مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضيها ويقصدون تعريف المضاف اليه من حيث
انه كذلك يتوقف على المضاف فلم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف
لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب
مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا اقترن بالقصد والاعتبار
حتى لو اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال
واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية انفتح اذ ح يكون الخصوص صفة ولما كان على الصيغة الحق
ياء النسبة لذلك والتاء للمبالغة كما في علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان
يجعل المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في احمري والتاء للمبالغة
فافهم قوله وهو مقتضى الحال الى جزء من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تفسير للمضاف
بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد
مقتضاها الى نفس الاعتبار مبالغة قوله مع فصاحته قيل لو قال الا اذا اقتضى الحال خلاف
ذلك لكان احسن لان الحال مقتضى ما ينافي الفصاحة كالتعقيد في المعميات فى رعاية

للمطابقة اولى من رعاية الفصحاء اذا تقلع شان الكلام بالطباق لكن مبنى الكلام على
الكثير الشايع وطعيتهما بالنادر القليل والجواب منع بلاغة الكلام للذكور قوله الحال والمقام
متقاربا المفهوم اه الغرض من هذا الكلام ربط الدليل لتنى قوله فان مقامات الكلام متفاوتة
بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال فان قلت قوله متقاربا المفهوم يدل على التغاير
الذاتي وقوله والفرق اعتباري على عدمه فبينهما تناف قلت المقدمة الاولى ممنوعة
بل انما يدل على انهما ليسا متحدين المفهوم من جميع الوجوه بل المفهوم ماهية اشتراك وهي
ذلك الامر الداعي وجهة اختلاف وهي الحيثية المذكورة لكن العمدة هي الجزء المشترك وما به
الامتياز حيثية صرفة فلا جرم جعل الفرق اعتباريا ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق
المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه
فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل رواجها او على يستحسن التاكيد في مقام
التوسل باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه او لانه
كان من عادتهم القيام في مباشرة الاشعار وامثاله فاطلق المقام على الامر الداعي لانهم
يلاحظونه في محل قيامهم عبارة الشارح ههنا خلوص عن افادة هذا المهم كما لا يخفى
قوله واينما المقام يعتبر اضافته الى المقتضى حكم الكثير والا فقد يضاف الى المقتضى بالكسر
بجعله مثاسيأتي فيضا المقام مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى
بالفتح لامية واضافة الحال الى المقتضى بالكسر بيانية قوله فعند تفاوت المقامات
يختلف مقتضيات المقام اه تيرهذا ايضا حكم الكثير اذ قد يتفاوت المقام ويتحد
المقتضى كان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وتحقيق التنكير ان
يختلفان بالاعتبار فان معنى الاول ارتفاع الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف
ومعنى الثاني عكسه فتامل والمراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار له المعنى
المصدري فيكون تعليله للاختلاف المعنى باختلاف الاعتبار فلا دور

فتامل قوله ثم شرع يعطف على متوهم اي قال كذا ثم شرع ومثله سايغ شايع قوله
باجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وهي التي تعتبر
في انعقاد اصل الجملة يخرج منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لم ينحصر في الاسناد
والمسند اليه كما ذكر قوله اما الى نفس الاسناد اه قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد
لكونه جزءا صوريا به يحصل الجملة وعقبه الاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة
الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يحسن ان
يعد الاسناد من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه من اللفظ
لفظا اللهم الا ان يقال عدهم من اقسام اللفظ باعتبار الكثر اجزائها اذ التغليب
باب واسع قوله تاكيدا واحدا تفصيل لقوله وجوبا قوله لكونه محذوفا او ثابتا
فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء الجملة بل يجري في غيرها وان لوحظ
في الحكم بالاختصاص المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند اليه فلم يستقم بل ههنا
المعنى يستفاد من نفس الكاف فتامل قوله وغير مخصوص كالمبتدا في قولك
في الدار رجل والفاعل في جاءني رجل وما ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل
مخصوص بالحكم المتقدم فمردود بان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم كان الحكم
على غير المختص فان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوز تنكير الاول
بلا تخصيص دون الثاني مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان
التنكير في المبتدا اخلال بالغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان متكلما
مجهولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل
لانه لما سمع الفاعل المقتضي لفاعل ام وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان
السامع لا يصغي الى كلام المتكلم قوله على المسند اليه اي الذي اسند اليه وهو المسند
فالصفة مسندا الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذي بعده حتى يلزم

هو مراد المصنف ويمكن ان يقال انه حذف المضاف اي مثل ما ذكرتم

قصر الشيء على نفسه قوله مع زيادة كونه مفردا افعلا او غيره آه اورد عليه ان الكون
مفردا غير فعل موجود في المسند اليه ايضا فلا معنى لجعله زيادة على اعتبارات
واجيب بانه لم يذكر فيما سبق فصح جعله زيادة وان وجد في المسند اليه ايضا
وفيه نظر لانه وان لم يذكر صريحا لكنه ذكر ضمنا بقوله اعني فلان على ان للعموم
من السوق الى الاختصاص لا يقال الضمير في كونه راجع الى المسند لا الى مطلق اللفظ
فلا شبهة في الزيادة والاختصاص لانا نقول هو ح من باب لغو الحديث لا يقال به عاقل
بل الصواب في اصل الجواب ان المعتبر في الزيادة والاختصاص هو الكون مفردا امو صوفا
بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا قيل اي كونه مفردا امو صوفا
بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل زائدا
على اعتبارات فلا يرد ان كونه مفردا غير فعل موجود في المسند اليه وقد اشير
اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته وفيه بحث اذ لا معنى لعدم
الانقسام المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه المساق بل المقتضى هو الانقسام والاقرب
في الجواب ان الكون مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات
المناسبة للمقام ولهذا لم يتعرض له في المتن قوله مقيدا بمعمول المراد بالمعمول ما يسمى
في هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات على الاطلاق والآتية كما ستذكره
في موضعه انشاء الله ولا يرد انه تعالى قد يكون للمسند اليه متعلقات نحو الضارب
زيدا في الدار بالسوط ضربا شديدا لعمرو لان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي
تضمنه الصفة وهو مسند لا مسند اليه فمال ذلك الى احوال المسند ولو سلم
فادرنه بناء على الاعم الاغلب قوله على الوجه المذكور في بابه الظاهر انه قيد
للايجاز والاطناب لا للمساوات ايضا اذ لا اقسام لها قوله فمقام آه هذا اشارة
الى القسم الثاني وهو الحيض بجليتين قصا صدا وقوله ومقام الايجاز اشارة

الى القسم

الى القسم الثالث وهو ما لا يكون مختصا بشيء مما ذكره ثم المفهوم من قول الشارح
ثم شرع آه ان الفاء في قوله فمقام للتفصيل ويجوز ان يكون للتعليل قوله الى خلاف
كل منها ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافه راجع الى كل المذكور سابقا الا انه
يشعر بكون المقام التنكير مباينا لمقام خلاف التقديم وفساده ظ فالصواب
ان يقال بخلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف
كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل
وملاحظة الخصوصية واعتمد فيه على ظهور المراد قوله وقد اشار في المفتاح
آه الغرض من نقل كلام المفتاح التنبيه على مراده فانه قد خفي على بعض شراحه قيل
الضمير في قوله لكونهما التنبيه راجع الى اللفظ كل من قوله فان لكل من الايجاز والاطناب
قوله وكذا والضمير في قوله لكن لكونهما راجع الى الايجاز والاطناب لا الى لفظ كل
لا الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون قوله وكذا خطاب الذكي وصل عما
قبله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد من الخطاب
ما خوطب به لا المعنى المصدري ليكون مقتضى ومناسبا للامور المذكورة التي هي
مقتضى الحال فالاضافة لادنى التلبس اي للخطاب الذي له تعلق بالذكي مقيسا
الى الخطاب الذي له تعلق بالغبي بتنبيه الاسم المذكور في ان مقام الاول يباين
مقام الثاني قوله وكان الانسب آه انما لم يقل وكان الصواب لان الذكاء
على ما ذكره الشارح اخص من الفطانة فجاز ان يريد به تلك الملاقاة الاسم
الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل ان يذكر مع الذكي البليد لان الفطنة
انسب بالمقام لخطاب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يجاب
بما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء في
الفطانة يقال له فلان ذكي وفلان من الاذكياء يريدون فطانته مع انه

بالطرف المتقدم الواقع جزءا عن كلام ...

فيما اختاره المص رعاية حسن السجع ثم هذا اليمين مبدعاته لم يتبع فيه صاحب المفتاح
قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق بمضاف محذوف اى بوضع كل كلمة كذا فى
شرحه للمفتاح او حال من كل كلمة او صفتها قوله اى معنى كلمة اخرى الاظهر ان يقول او
فى حكمها وانما ترك اعتمادا على كلام اللاحق بناء على الاكثر قوله صوحبت معها
اورد عليه ان حق العبارة صوحبت معها او صوحبت بدون معها الا ان صوحبت
ان جعلت من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هى الاولى على ان يكون الفعل
مسندا الى الظرف كما فى قولك هند ممرور بها وان جعلت من صاحب زيد عمرا
فالثانية واجيب بان الضمير الحقيقى صوحبت بمعنى الجعل والتصيير اى جعلت مصاحبة
مع تلك الكلمة او بان صوحبت مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اى اوقعت المصاحبة
معها ثم للقصر التنبيه على ان المراد بالمصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة
الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره قوله ليس لها مع ما يشاركها اه
تفاوت المقامات فهذا القسم يدل على تفاوتها فيما لا اشتراك فيه بالطريق
الاولى ولهذا لم يتعرض له قوله اقترانه بالشرط اى باداته وقد يقال المراد بالفعل
هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق موتيا الاول قوله اذ المراد
بالمصاحبة اه دفع لما يتوهم من ان التمثيل بالجزاء غير مطابق للقصد لان الكلام
فى الكلمة مع صاحبتها والظ ان المصاحبة ايضا هى كلمة قوله هكذا ينبغى ان
يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة
مع صاحبتها اه اعادة لما سبق اذ ليس حاصله ما سبق الا ان المقام المقتضى
لهذا المسند مع المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضى له مع المسند اليه المنكر
وعلى هذا ولما كان الافادة خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول
المذكور اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق

والمقابلة

والمقابلة والتجنيس وغيرها انما يأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل قوله وكذا الخطاب
المذكور اه اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالة من حيث
الوضوح والخفاء فى ذلك باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى ان قوله لمقام التنكير
الى قوله وكذا الخطاب للذكى ايماء الى مسائل المعانى فيحصل الاشارة الى الفنون الثلثة
على الترتيب لانا نقول هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات
البديعية داخلا فى البلاغة موجبا للحسن الذاتى وهو خلاف المشهور فيما بين
علماء المعانى لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
سواء كان المقتضى المحسنات البديعية وغيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث
ايجابها الحسن العرضى الزايد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن
الذاتى باعتبار تحققها مطابقة بمقتضى الحال من المعانى نعم لما كان اقتضاء الاحوال
اياها لا يخلو من ندرة لا يشتهر منهم القول بايجابها الحسن الذاتى اسقاطا للنادر
عن درجة الاعتبار مع انهم تنبهوا بذكرهم فى المقامات من المحسنات ما يكثر اقتضاء
الحال اياه كالالتفات والاعراض والتجاهل على ان ساير المحسنات ايضا يجرى دخولها
فى البلاغة اجيب بان ذكره ليتناول ما لا ينتظم النظم السابق مثل ان لان مقاما
مقاما ليس لها مع الماضى وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس لمع اذا الى غير
ذلك مما لا يخفى وفيه تعميم ولا يسمى فى عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع
لا يخلو عن بعد لعدم ظهور المراد فى كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة
ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتامل قوله فارتفاع شان الكلام اه اعترض
على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتى وقبول
المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية
بان انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن المستلزم لثبوت اصله ولذا قال السكاكى واذا

[illegible]

ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه واجيب بان
اصل الحسن الذاتي يحصل عند اللص بالفصاحة فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها
وتعقب بان المراد بقوله في الحسن من جهته وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في
الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط وفي اداء هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب
منه في الجواب عن الاول عن عيسى الحذف المضاف في قوله بمطابقته اي بحسب مطابقته فكلما
المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن في الاول مرتبة المطابقة وعن الثاني
ان المراد باضافة العدم الى المطابقة الجنس اذ ياتي الاضافة في المعاني التي ياتي بها اللام
كما سياتي فيكون الانحطاط حينئذ عدم المطابقة لا عدم جنس المطابقة وهذا الجنس
يتحقق بتحقق فرد منها بان يترك مطابقة واحدة فتامل قوله اولا وبالذات اولا
منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو ح منصرف لا وصفية فيه ولذا دخله التنوين مع انه
افعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى قال في
الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته
عاما اولا معناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والثاني في بالذات
بمعنى في وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة قوله لكونه اشارة الى ما سبق
المراد بالسبق لفظا ان مراده بما سبق هو الكلام المذكور في قوله والبلاغة في الكلام
ففيه انه لا دليل على تقييد ذلك الكلام بالفصيح بل هو حين مطلق والاشارة بالمعرف
اليه بنفسه اللهم الا ان يعتبر الاشارة اليه بعد التقييد بالفصاحة المستفادة من قوله مع
فصاحته فيكون المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالفصاحة والدليل على ان الاشارة
بعد التقييد انه لا ارتفاع بغير الفصيح فان مناطه هو الكلام المقيد بالفصاحة في قوله
والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان الاشارة بعد التقييد
ان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتفاع بغير الفصيح فان قلت

لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله والانحطاط بعدمها يمنعه اذ لا معنى لان
يقال الانحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر قوله الحسن الذاتي الداخل
في البلاغة اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي منشاؤه ذات البلاغة لان الحسن داخل في ماهية
البلاغة وانما وصفه بالدخول في البلاغة مجازا بمعنى ان منشاه لا يخرج عن حد
البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار منشاه اعني المطابقة داخل فيها لان البلاغة
هي المطابقة مع الفصاحة قوله ولم يصرح لفظ المفتاح اي يكون مقتضى الحال التاكيد والاطلاق
مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسيجيء البحث في تحقيقه في علم المعاني قوله لان اضافة المصدر
تفيد الحصر كما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه
فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان
جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد
الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا لتلك المطابقة
فلم يصح تلك الكلية واعترض عليه بعض اصحاب الحواشي بان افادة الحصر مبنية على الحمل
على الاستغراق المبني على انتفاء قرينة البعض كما دل عليه كلام الرضي فههنا لم لا يجوز ان
يجعل احدى المقدمتين قرينة للاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي
والبطلان والجواب عنه ظاهر فان احدى المقدمتين انما يكون قرينة للاخرى على ما ذكره
لو كان ما يلزم من حملهما على ظاهرهما وكون كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا
وليس كذلك قوله فيجب فان قلت لم لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم ارادة
الاستغراق في الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي والبطلان قلت لانه لم يكن
ما يلزم من حملهما على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا قوله
فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا المتبادر من الكلام والمنقول
عنه في الحواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب المفهوم لا بحسب الذات فيكون قول المصنف

فتقضي بما هو الاعتبار المناسب من قبيل هو البطل الحامي وسيجي كما سيفصله الشارح في بحث تعقيب
المسند اليه بضمير الفصل وضمير الفصل آه وسيجي تفصيله وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة
على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتاكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا تساويهما
المساواة قوله والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا فاما ان يكذب
احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ لا يبطل الحصر في الاخص
وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر الذي يستلزم وجود المحصور في جميع افراده وانتفائه في غيرها
ولذا اورد عليه النظر بانا سلمنا ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا لم لا يجوز ان احد الحصرين
ليس لولا على الآخر في الصدق والا لم يلزم بطلانهما على تقديري الاولين ايضا فعلم انه لا فرق بين
التقادير الثلث في كون اللازم بطلان احد الحصرين او كلاهما ويمكن ان يجاب بانه لا شك ان
بطلان الحصر في العام باعتبار جزئه الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار جزئه السلبي
ثم نقول اذا ابطل الجزء الايجابي من الحصر في العام لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص بواسطة لان
بطلان الحصر في الخاص ههنا انما بواسطة ثبوت الحكم في غيره وح لم يتحقق ذلك واذا ابطل الجزء السلبي
في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في العام بواسطته بخلاف من وجه فان بطلان
كل من الحصرين فيه باعتبار الجزء السلبي وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السلبي
للحصر الاخر بواسطة تحقق جزئه الايجابي حالا والله اعلم قوله وفيه نظر وجهه على تقدير ان المراد بكونهما
واحدا انهما متساويان في المساواة ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تناول جميع افراده
حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه
على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة ومع
احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة
الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي
بينهما او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناهما ان سببية مطابقة الاعتبار

ومن

ومن حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضي من حيث مطابقة المقتضي فيلزم
اتحادهما في المفهوم وهذا الجواب يتم من سياق الخصم على ان المعنى المذكور يفهم من
الحصرين واجاب الاستاذ في حاشيته عن النظر بمنع سبط يتوقف صحته على ان
المتبادر من الباء السببية في قول المص مطابقته للاعتبار المناسب كون المطابقة
عله اخيره مستلزمة للمعلول يعني الارتفاع وهذا الجواب في الحقيقة تفصيل الجواب
الذي اشار اليه الخطابي قوله هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر حيث يقول الحاصل
الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا
يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق وكذا المراد بالتوخي ايضا
فان قلت التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام
المسبب كما في تعريف علم المعاني ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه
علم النحو ان يكون ذلك بسبب الاغراض الذي يصاغ بها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم
ليس هذه المذكورات الامور آه ويدل عليه ايضا تصريحه بذلك في التفسير الاخير وايضا
لما كان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان كما ذكره الشريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن
ان يقال اراد الشيخ علم النحو تماما ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا تتوقف على
معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم ما ذكر من عدا تركيب البلغاء السليقيين
عن حلية النظم فهذا ظ قوله فما تبجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظ
ان بين ظرف لغو متعلق بتبجح بمعنى تردد ولو يجاز كما نقل عن الش وجعله
ظرفا مستقرا اي دائرا بين بين كما قيل يحتاج الى تقديره لا في تبجح والا لاستقام
اذ استعماله في الشكوك لا الراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل يتبجح ثم لا يخفى
ان بين الثاني مجبر اذ لا دور بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما قوله
وباذا انما يعلم عدا اذا من الحروف على سبيل التغليب ثم وقع في كلام فخر الاسلام

فظهر ان المراد من النظم النحو بعينه التطبيق

وغيره وهما منهم ان اذا استعمل في امر على ظن الوجه كقوله واذ انقضت خصاصة
فيحتمل ان يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق على ان استعمال الحروف
في معنى الكلمة شايع في عبارات المتقدمين قوله في الجبال التي بسرد اى بنسج ويساق بنظم بعضها
على بعض فقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله سرد الدرع
بنسجها قوله بل هذا اللفظ الخ بل عطف على قوله وهو في لفظ اخر في غاية الفقه وانما اثبت الواو
بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام الشايع اذ يليها جملة وما ذكره بعض اصحاب
الحواشي من انه معطوف على مقدر والتنكير في لفظ اخر قبيح بل وهذه اللفظ ايضا يعيبها
مع ذلك الوصف قبحة والاضراب بالنسبة الى مجموع وهم فاحش قوله وهذه اللفظ
الخ بل على قوله وهو في لفظ اخر في غاية القبح وانما اثبت الواو بعد بل الخ قوله والى هذا
اشار المص اى الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل بعرض
لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام قوله بالتركيب ذهب السكاكي الى ان
الافادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تاكيد المعنى الافادة قوله
وذلك لما مر اه بيان لوجه رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني
تعريفها الاعلى تعريفها السابق قوله او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما من شانه
ذلك وهو المفهوم في عرفهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو حمل بمعنى السلب مطلقا
للزم ارتفاع النقيضين اعني المطابقة وسلبها قوله على ما ذكر في الكشاف من بسط
يكون ما للتاكيد بمعنى الكثرة وكون العامل ما يليه لا بالانتصاب على الظرفية
فان صاحب الكشاف احتمل قليلا في الآية المذكورة صفة لمصدر محذوف اى
شكرا قليلا ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال هاهنا مع ان وصف التسمية بالكثرة على
الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا شايع الاحتياج تنكيل الوصف لعنى كثيرا لم نقل تسمية
كثيرة الى تاويل بلا ضرورة ولهذا لحقه فيما سياتي من قول المص وكثيرا ما يحج

الكلام

الكلام على خلاف كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية فيه معروف لا يحتاج
الى التعرض فلهذا اشار الى وجه اخر من الاعراب قوله وفي هذا اشارة الخ اى في قوله فا
فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة
ايضا قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى العجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب
والمراد بالعربي خلافه وفي شرح الكشاف للطيبي ان العرب سكان المدن والقرى
والاعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل
للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة وظاهر انه ليس بجمع والا لكان المفرد
اعم من جمعه ولذا قيل في النسبة اليه عربي والنسبة اليها اعرابي لانه لا واحد له فلو اسقط
الواو العاطفة من القرى لكان احسن كما لا يخفى قوله وح لا تناقض التعاين بحمل النفي على
والاثبات حاصل توفيق المص على ما ذكر في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام
للفظ لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادته المعاني عند التركيب
لا صفة لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسان وصف اللفظ بها باعتبار
افادتها المعاني عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا
ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الالفاظ واثباته وبين نفي كونها من صفات
المعنى واثباته فان كلام الشيخ يوهم التناقض من وجهين والشارح انما تعرض لدفع
الوجه الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة
على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى السابق
المشهور واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانه تخير ان
قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة الخ يابى عن حمل
الفصاحة على المعنى المشهور فتامل قوله ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بهما لفظ فاهو
فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما يصرح به فكيف يوصف بها

اللفظ فانه قد يوصف اللفظ بها كوصف الرجل بحيث يحسن عنده ما لا يقال فلعل كلام الشيخ على هذا
المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنطوقة لانا نقول هذا وان صح في نفسه لكن لا يصح توفيقا
لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة **قوله** والشيخ ينكر على كلا الفريقين اي ينكر
على الاول كلامهما وتفصيل **قوله** على معناه اللغوي فيرد عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال
البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب
بان مبنى التقييد باللغوي على ان هذا القسم الاعم اكثر وقوعا مثلا في وقوع المجازات والكنايات
في المعاني الشرعية والعرفية معان اول **قوله** دلالة ثانية اي واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة
الى دلالة اللفظ على المعاني الاول الا للمعنى الاول دلالتين وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله
وبواسطته فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول ووصف هذه
الدلالة بالثانوية ظاهر ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام في
نهاية الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية
وقد يكون عقلية كما نبهت عليه الان ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضع
ما للوضع مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود وهو الذي يريد المتكلم اثباتا
او نفيا ويستوي في قصد البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا **قوله** على ترتيبها ثم ترتب
الالفاظ في النطق على حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال
او المقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم
مع انه اي الترتيب الثاني ارشادا الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي المقصود
والاعتبار دون التلفظ والاجزاء كما يطلقون مقتضى الحال على الاعتبار المخصوصة
المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلم حيث دل على كونه
من عوارض اللفظ كما قاله الاستاذ **قوله** والخواص والمزايا والكيفيات المشهورات
الخواص عبارات عن الامور المستفادة من التركيب لا بمجرد الوضع وان المزايا والكيفيات

عبارة

عبارة عن الخصوصيات للمفيد بتلك الخواص فالملاقوة هذه الامور على المعنى الاول من قبيل المجاز او الاصطلاح
للشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق آه فافهم **قوله** من الاوصاف الراجعة اليها قيل فلم يكن الفصاحة حينئذ
والبلاغة والبراعة ونحوها من الاوصاف الراجعة الى المعاني اللغوية ولا فضيلة لها اصلا اجيب بعد تسليم
ان المعاني الاول هي اللغوية بان المعاني الاول هي محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ
في النطق على حذوها على وجه ينتقل الذهن منها بتوسطها الى الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد
هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشاء الفضيلة ومناط البراعة بلا شك
قوله لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف مبني على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج
الحروف والمختار انه كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية يحدث في الهواء من تموجه ولا يلزم قيام العرض
بالعرض الممنوع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف اعراضا موجودة **قوله** حيث ثبت انها
من صفات الالفاظ والمعاني آه ولا وجه لحمل تضعيف المصنف على هذا بان يريد باللفظ في قوله البلاغة
صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا يحمل قوله باعتبار افادته المعنى الاول
حتى يكون المعنى ان البلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته ... فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار
افادة المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال هو المعنى الثاني كالدفع لشك
ورد الانكار **قوله** المعاني الثواني التي جعلت محط نظر في الطرفين توضيحه ان المخاطب اذا كان
منكرا فالبليغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يخاطبه بما له رد انكاره لكن البليغ يعرف
كيفية ترتيب المعاني الاول هو التنبيه للمعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير
البليغ فترتيب المعاني الاول هو المنشاء للفضيلة بلا ريب **قوله** والسبب انهم لو جعلوها نعني
ان السبب في ارتكاب المجاز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا
للمعاني لفهم انها صفات للمعاني الاول لا جمال الاديب دلالة المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ
واراد وا بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما يحتمل الثواني عند الملاقها كذلك
الالفاظ يحتمل عند الملاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فذلك سبب الترجيح لا يقال المعنى

مشترك بين المعنى الاول والثانى واللفظ مجاز فى المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من
الاشتراك فظهر فايدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل فى معنى اذا كان
داير بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا فى ذلك المعنى حقيقة فى غيره كان
الحمل على كونه مجازا اولى لان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير بلفظ
يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد فى كلا الاستعمالين ويمكن ان يق
مراده انهم لو جعلوها صفات للمعانى لم يفهم انها ما ظاهرا انها صفات المعانى
الاول لان الثوانى دخلا تاما فى البلاغة حتى ان الكلام الذى ليس له معنى ثان
ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء لما سبق فيتردد الذهن بين المعانى
الاول والثوانى بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ اذ علم كون اللفظ المنطوق
منشاء اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كانت العلاقة بين
اللفظ والمعانى الاول وما يحلت فيها اقوى واظهر يتبادر الذهن اليها وهذا القدر
يكفى للترجيح قوله تجعلوا كالاوصنعة الى قوله والخاصية التى تجددت فيه قيل عليه المفهوم
مما سبق استعمال الالفاظ فى نفس المعانى الاول والمفهوم من هذا استعمالها فى الصورة
الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يصير هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به
الفاء ومن ثم حملوها الجيب بان الشيخ يطلق على المعانى الاول الخصوصيات والصور
ونظايرها مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على تلك المعانى يصفون
الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الى ان مدار توصيفها على ما فى تلك المعانى من الصور
والخواص فكان المعانى الاول نفس الخصوصيات وبهذا صح التفريع وفيه نظر لان هذا
الجواب مشعر بان المراد هنا بالصورة الخاصة نفس المعانى الاول وقوله حدثت فى المعنى
ويحدث فيهما نبع من الحمل على ذلك والاظهر فى الجواب المصير الى حذف المضاف
اى بمحل الصورة والخاصية قوله وقولنا صورة اه دفع لما يتوهم من ان المعنى

ليس له صورة فكيف يصح قولكم وهم يريدون الصورة التى حدثت فى المعنى قوله هذا بناء ما ذكره
اى قبل واعلم ان الكلام الذى نقله الشارح عن دلائل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه
مذكور فى اوائله وبعضه فى اواخره وهذا حكم البعض بان فى نقل الشارح اختلالا ولا ينبغى
ان يظن هذا بمثله قوله مذاقة الحروف وسلاستها مذاقتها ملايمتها للطبع وسلاستها
سهولة النطق بها دا الفصاحة عبارة عن كون اللفظ اه وهذا هو الاعتبار الذى حدث
من المعنى الثانى للفصاحة فهو من علاوة والا فان جعل معنى ثانيا للفصاحة بطل الحصر الذى
يتبادر من كلام الشيخ فتأمل قوله كما يمتنع ان يوصف بانه دال ارادة امتناع الوصف
بالدلالة على تلك القضية كما دل عليه السياق واراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن بالمعنى المتنهى
الذى اثبت للفظ الفصيح اعنى الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافى ما سبق
من قوله ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المقصود قوله اى والبلاغة فى الكلام انما حمل
البلاغة على البلاغة فى الكلام لان المذكور سابقا هو البلاغة فى الكلام فليرجع
الضمير فى قوله وطالاملك البلاغة المذكورة وايضا الطرفان المذكوران انما يلايم
البلاغة الكلامية قوله اليه ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح بنسبة الى الايضاح نوطئة
لدفع ما يوهمه قول المص من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما سيأتى
قوله هو ان يترقى الكلام فى بلاغته اه يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى بارتفاعه
فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الراى الصحيح لا باخباره عن المغيبات
ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة وافراد البشر بالذكر بناء على
ان المتهم بالبلاغة والتصدى للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق
جميع المخلوقات من الجن والانس والملك قوله فان قيل ليست البلاغة اه كان فيه
ان حمل السوال على منع تحقق الاعجاز فى كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لم يحسن اه
يكون الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد

اصلا وان حمل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى يعارض قلت اشتهار
دليل تحقق فيه اغنى عن ذكره فهو ملحوظ كيف ولو لم يلاحظ الدليل لم يتجه تقرير السوال
بطريق المنع ايضا كما لا يخفى واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة
كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل نقول الكلام
بعد الحمل على المعنى العام تغليبي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة
مع حسن السالم كما سياتي ان شاء الله تعالى قوله وكثير من مهرة آه الظاهر انه متعلق
بالجواب الاول الذي هو منع كون العلم البلاغة كافلا باتمام البلاغة فالاولى
تقديمه على قوله ولو سلم ولو جعلنا المهارة اعم من الاحاطة فلا باس به في تعلقه بالجواب
الثاني قوله فشيء لا نفهم من اللفظ فيه بحث وهو انه ان اراد به عدم كونه مفهوما من
اللفظ لاستفادته منه صريحا فمسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمله فمم قوله واما الثاني
فلا يدفع الفساد اما ان الحد الاعلى حقيقيا فقط واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب
من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الادنى بل لا يتناول الا المراتب القريبة التي بعد المرتبة الاولى
الوسطى لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على العاقل
وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو في الاحكام
التي لا تخص طبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر الى اخر افراد الانسان نوع و
الكون طرفا اعلى حقيقيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة ماخوذة في
مفهومه كما سبق وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى نهايته يتجاوز عنه فرد اخر واما
ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده انما يصح بجميعها لا ببعضها ومن هاهنا ظهر ان
قوله ان الحق آه وجه اخر لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان للفساد المذكور مبني
بناء على ان الحق آه على ما ظنه الاستاد قوله ويؤيده قول صاحب الكشاف آه وجه التاييد

ان القياس رجع الضمير الى المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه في قوله وبعضه قاصر عنه
راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة
حتى يتحقق اقتضاء مراتب الاختلاف وقد اتضح بوجود المقصر عن حد الاعجاز
امكان المعارضة لا يستقيم الا ان يحمل الحد على المرتبة نهجا في الجملة ارجاع الضمير
الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة وهذا لم يجوز قول صاحب الكشاف دليلا على
المدعي بل مؤيدا له هذا واعترض الشارح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا
بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير
ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل لا معنى لتخصيصه بالكثير منه قوله
وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيجب اما اولا فلان الا
يكون البعض والعيا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا
فان مقدار آية او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل با
انتفائه على انه ليس من عند الله تعالى على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان
قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله تعالى على الكلام
المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي واقله
ثلث آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل
من القرآن غير معجز مشهور كيف شهرته مؤنة تقييد البعض بالزايد عليه وعن
الثاني بانه مبني على التنزل وارخاء العنان على نمط قوله تعالى وان يك صادقا
يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل وبان المقصود نفي كون القرآن عند غير الله كلا او بعضا
والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف
المذكور اي يكون بعضه الذي من الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله
قاصرا عنه قوله وما المعتبر آه لا يخفى ان المراد بالاعلى بعد الحمل على النسبي الاعلى الحقيقي

وبحد الاعجاز مرتبة والاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدا محذوف الخبر اى وما يقرب
منه كذلك اى هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا اولى مما ذكره
الشارح بحسب اللفظ وان الحد المؤدى لسلامته عن العطف عن المبتدا بعد مضى الخبر
والعطف على البعيد الكثير بين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشيع من هذا وقد
يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان سوق كلام المص يدل على ان مراده
بقوله وهو حد الاعجاز بيان طرف الاعلى كما ان قوله فى الطرف الاسفل وهو ما
اذا غير الى بيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود بتعين
حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت فى البلاغة
القرانية وسره ان الله علم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه
المشتمل عليها فى اعلى المراتب الا ان بعضها منه لعدمه يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع
فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الايات فى البلاغة كما اشار اليه من قال قول در بيان
در فصاحت كى بود يكسان سخن گرچه گوينده بود چون حافظ چون اصمعى را كلام
اين بچون كه وحى منزل است كى بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعى قلت التفاوت
الحاصل فى الايات بالنظر الى الاحوال المقتضية للاعتبارات فى بعضها اكثر فالمقتضيات
المرعية فيها اوفر من المقتضيات المرعية فى الاخر وذلك لا يقدح فى ان يكون كل منهما
فى الطرف الاعلى اى فى مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الايات لوجوب
اشتمال كل اية على جميع مقتضيات الاحوال التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله
بجميعها فتامل وفى بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز
المراد بحد الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة وبما يقرب منه البلاغة فى مقدار
اية او ايتين ثم انه قال وها طرفان اعلى وهو البلاغة القرانية فعلى هذا يتعين
الطرف الاعلى بانه البلاغة كما هو المقصود قوله ولا يخفى ان بعض الايات تاييد لما ذكر

من ان

٨٧

من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الايات واقعة فى مرتبة الاعجاز
مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الايات التى يحكم فيها بامتناع المعارضة ما يكون بمقدار
اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه فيما سبق قوله اى طرف البلاغة نقل
من الشارح انه صرح بذلك تنبيها على ان طرف الاسفل ليس من البلاغة من شئ هذه عبارته
لا انه الطرف الذى بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه لانا نقول الطرف الاعلى
داخل فى البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المص اذا غير الى ما دونه
التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح فى الدخول لدلالته على ان الكلام
الواقع فى الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق
بها هو عند البلغاء بليغ ثم ان المراد بقوله الى ما دونه الى كل مرتبة كانت من المراتب
التى دونه او مرتبة بلا واسطة فان المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين
لا يصدق ما ذكر فى تفسير الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة قوله
باصوات الحيوانات تعرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد
وقع فى عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير
او التحقير ولعل الاقرب ما ذكره الشريف من ان النكرة للقصد الى غير معين وقوله
يصدر عن محالها حال من الاصوات لا يقال يلزم اختلاف العامل فى الحال وذيها
لان العامل فى الاول هو الفعل وفى الثانى الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل
لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى المجرور والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل
ولهذا الاعتبار وقع ذا حال وما يقال فى امثاله من ان الجار والمجرور فى محل النصب
مساهلة فى العبارة اتكالا على ما تقرر فى القواعد كذا فى شرح الكشاف للشريف وما فى
بحسب ما يتفق لما مصدرية اى بحسب اتفاق الاصوات وحصولها لا تبعة مقتضية
لها قاصدة اياها او موصولة اى بحسب ما يتفق معها من الامور التى لا يقتضيها قوله

سوى المطابقة والفصاحة هي متصرفة بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اشارة الى ان
اخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة المراد منها اخرية تغايرهما فلا يلزم كون
كل منهما تابعا للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر تقييد
تلك الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس قوله وفيه اشارة صح في المختصر بان
الاشارة بأمر اخر واسنادها الى توصف الوجوه بأخريتها والاشعار المذكورين بلفظ
يتبعها ويوقف كلامه ههنا يشعر بان الاشارة بأمر اخر واسنادها الى توصف الوجوه
بأخريتها لا يلتفت اليه فتأمل قوله لانها ليست مما يجعل موصوفا بصفة نفرعنه
ان المراد انه لا يجعل وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة لا يسمى بسببها باسم في العرف
كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد
ان وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح وقد يقال الغرض من هذا الكلام ان
هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة منها ان تجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع
انه ليس كذلك لان هذه الوجوه اوصاف الكلام فلا محالة يكون تابعا لبلاغة الكلام
لا لبلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز بعد المانع
من جعلها تابعة لبلاغة المتكلم فتأمل قوله ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ اى في
اى نوع اريد من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم لان
ملاحظته يكشف عن المقصود ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت عناية في التعريف
لكن لا بد من المصير اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تأليف كلام بليغ في نوع
من المعاني مثل المدح لا يجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو
الكامل منها وهو ما ذكرنا والتعريف يحمل على المتبادر ولعل اعتبار العموم في الكلام البليغ
بناء على ان النكرة قد يعم في الاثبات بقرينة المقام او في التأليف على ان الاضافة
المصدر بقيد العموم منظور فيه لانه يستلزم انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان

من الكلام

من الكلام البليغ ما هو واقع في الطبقات الاعجازية والاقتدار على تأليفه خارج
عن طوق البشر ولئن قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلما بليغا الا ان يكون
فوقه بليغ لان الابلغ يقتدر على كلام بليغ لا يقتدر عليه من هو دونه في البلاغة
وفساده بين قوله المختصار علم البلاغة في المعاني والبيان اى علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة كما مر اذ لولا ذلك لم يسم به اسم هذين العلمين لم يكن للاختصاص
المذكور معنى فليتأمل قوله والمختصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة
لان البلاغة لما علم انها لا يتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابعا علم ان
مقصود الكتاب هو في علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن فنون الثلاثة قوله
وفيه تعريض بصاحب المفتاح اه وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على
وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا يتوقف
البلاغة على الفصاحة وما ذكره الشارح ماخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر
لكن يتجه قول صاحب المفتاح بان البلاغة كالمتبوع للبديع به بما يعني به
ويحصل الا بما يختص به ورعاية الفصاحة ليست كالمتبوع للبديع بل هو امر
مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اذ غايته في الباب ان يكون الفصاحة للبديع
كالحيوان للانسان قوله ان كل بليغ كلاما او متكلما فصيح هذا من نعم المتنازع
متناول لان كل مسمى بليغ قوله اى ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس
اللغوي لا الاصطلاحي اذ الموجبة الكلية لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحي الا الى
موجبة جزئية قوله ومما يجب ان يحصل اه هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع
ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير الذي ذكره انما
هو للمرجع بالمعنى الثاني فيه يكشف تفسير المرجع الاول ثم المراد بالامكان الامكان

الوقوع المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يتجه ان
امكان التمكن لا يتوقف على شيء قوله الى انطباق الحكم للواقع ولا انطباقه فيرد هاهنا عين
الصدق والكذب فكيف يكون مرجعا له بالمعنى المذكور اجيب بان الصدق
والكذب يفسران بمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة الحكم له او عدمها
يحصل مرجعا لهما قوله عن الخطاء في تادية المعنى المراد اللام في الخطاء للعهد والمراد
ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ
في التادية علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي على انه قد يقال الخطاء بسبب التعقيد
ليس في التادية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان
اظهر قوله والا لربما ادى اه اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطاء عدمه
فعلى تقدير ذلك الانتفاء اعني وجود الخطاء يتعين تادية المعنى المراد بكلام غير
مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما هاهنا سواء حملت على التقليل او
التكثير الا ان يحمل على التزام الاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة
الى الاحتراز عن الخطاء المذكور فلا اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى
الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة الجواب ان ذلك التادية على تقدير ذلك
الانتفاء اما ان يتعين او لا فان كان الثاني فالامر ظ وان كان الاول فليحمل
على التحقيق فانها قد تستفاد منه كما نقل الشارح في مباحث الشرطية عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد بكون
مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز لازم فالنفي المستفاد من قوله والا هو نفي اللازم اي
ان لم يكن الاحتراز لازما لربما كان معدوما وكان الخطاء متحققا وقد يجاب بان المراد
بالاحتراز عن الخطاء المذكور محافظة النفس عن الجامعة لانتفائه اذ لا عبرة بمجرد الخطاء
اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتادية بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة
البتة بل قد يوجد معه بلفظ بيان في محيزه ويكون للتكثير قوله والى تمييز اه الاسباب

تعود الى الاحتراز عن الخطاء ان تجعل المرجع هاهنا الاحتراز عن اسباب الاخلال
بالفصاحة قوله ويدخل في تمييز الكلام ان قيل لم قدر الموصوف للفصيح الكلام حتى
يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام
انما يتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة
بواسطة توقف تمييز كلام عليه فلهذا قدر الكلام وايضا قد يستعمل فصاحة اللفظ
والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر اللفظ لما تناول الكلام والمفرد
لكان لفظ الفصيح كالجمع بين معنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا
لم يسبق وصف مطلق باللفظ الفصاحة حتى يحصل قرينة على تقديره قوله على ما صرح
به في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى هذين الامرين فلا وجه
لتخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه هو
الايماء الى ان مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام
ويمكن ان يقال وجهه ان الخطاء في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى
البشرية في بعض الاحيان للبليغ ولا يدل على انتفاء بلاغته اعني الملكة
المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز
عن هذا الخطاء ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا منافيا في وجود الخطاء المذكور اياها
بل انما ينافي بلاغة المتكلم الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا ترى ان ابن القيس
بليغ بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات الى
العلى البيت قوله وفساده واصلاح الغرض من الشيء ما يتاخر عنه ويترتب
عليه وانتفاء الخطاء المذكور وتمييز الفصيح من غيره مما يتوقف عليه بلاغة الكلام
متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم تاخره وترتبه عليه لم يستقم
الغرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة للاحتراز عن الخطاء وتمييز الفصيح من غيره

وهو ظاهر بل الغرض من جعل الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع شأنه على ان البلاغة
وصف الكلام وتعيين وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن سماجة كما لا يخفى على الفطن ::
قوله لان غاية ما علم مما تقدم آه يعني ان المعلوم من تعريف البلاغة للمتكلم افادة
بلاغة المتكلم هذين ان اريد الاحتراز والتمييز نفس الفعلين او توقفهما عليهما
ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم عرضيه عنهما فتفسير المرجع بالعلة الغائية
لا يناسب التفريع بقوله فعلم قوله على الاتصاف بهذين الوصفين لم يرد به الاتصاف
بالفعل حينئذ الاتصاف اذ الاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا
تتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز فافهم قوله فهي
انه مركب الضمير الاول يرجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة اعني لجزئي تمييز
السالم صفة لمركب هذا او ما يقال من ان تمييز الفصيح من غيره كلي لا كل وان هذه
الامور جزئياته لا اجزائه بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه الامور
والجزء لا يحمل عليه كله فليس كلاما معتدا به لان المراد تمييز الفصيح من حيث انه
فصيح لا تمييز ذاته من حيث هي ولا نم صدقه على كل واحد منهما ولو سلم فليكن
محمولا على التشبيه قوله وكالسراج معطوف على الحجمة اي ولحلاوة لفظ كالسراج
وهو ناظر الى مسرجا كما الحجمة ناظر الى تجا كما تم قوله منه ما يبين العبارة
توهم ان بعضا واحدا يتبين في احد هذه الاشياء مع ان المبين في كل
واحد منها بعض اخر فيه هو من قبيل اللف والنشر بكلية او كما في قوله تعالى وقالوا
كونوا هودا او نصارى فيكون كلمة ما كناية عن جميع التمييزات الحاصلة بهذه
الاشياء اذ يحصل بكل منها بعض من تلك التمييزات واعترض عليه بان التبيين
الاعلام ولا معنى لاعلام التمييز الذي فسر بالمعرفة اذ ليس لمعنى العلم بالعلم و
اجيب بان المراد اظهار وجوده العيني وهو في المعنى عبارة عن الاتحاد الا

ان هذا لا يستقيم في قوله اذ يدرك بالحس فينبغي ان يراد تخصيص الحس على سبيل
التجوز قوله لان من تتبع الكتب المتداولة آه رد لما اورده عليه الزوزني من
انه لم يذكر في متن اللغة ان من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عن المطولات
فكيف يقال ان تمييز السالم من غيره يتبين في متن اللغة ووجه الرد ظاهر لكن المناسب
بهذا التقرير ان يقول المصنف ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ التبيين
عبارة عن التمييز وليس لقولنا التمييز يتبين في علم كذا كثير معنى على انه لو قال
ما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك بل كان فيه يكفي ان يقال ومن الحسن
قوله قد يطلق على جميع اقسام العربية فلو قال فعلم اللغة لتناول جميع اقسام
العربية ولم يتعين المراد قوله او في علم التصريف اعترض عليه بان المخل بالفصاحة
هو مخالفة ما ثبت من الواضع واذا لا يعلم من علم الصرف حيث بانهم يذكرون الالفاظ
الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ
خلاف ما ثبت من الواضع قوله والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي
قد يكون بسبب اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق
واذا لم يجب ان يكون المخالفة القانون النحوي فكيف يتبين في علم النحو وغاية
ما يقال ان النحو باحث عن الوضع الاصلي لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شيء
في موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى
قوله والغرض من هذا الكلام آه اي من قوله والثاني منه ما يبين آه وقوله
يحترز عطف على يتبين والضمير في بها راجع الى ما والمقدمات لكونه عبارة
عن العلوم والحس ولا بد من اعتبار امر وهو معلوم منه كمية الامور التي يجب
ان يحترز عنها المترتب على ما ذكر قوله ليعلم آه اذ يمكن تعيين ما ذكر من
غير اعتبار الامر المذكور ولا يعلم ان الباقي اي شيء قوله لما كان مرجع اختصاص

اما مصدر ميمي بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم الغيب
عنه مقام الذئب **قوله** بعلى الخطاء في المادية الاقرب في توجيه عبارة
المتن المصير الى حذف المضاف اى ما يحترز به عن متعلق الاول **قوله**
ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني فلانه يبحث عن افادة
التراكيب وخواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية اشارة متعلقة
بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد
وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه يتعلق
بامور بديعة واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع
بعلم البيان متعلقة بالبيان اعنى المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وبه يتبين وجه
تسمية الاخيرين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة
الى اعتبار التغليب والله اعلم **الفن الاول علم المعاني** ان اريد بالفن الاول الالفاظ
والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلثة فنون
احتيج الى تقدير المضاف اما في الاول او في الثاني اى معاني الفن الاول علم المعاني
او الفن الاول الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني لا الالفاظ تسمية للمدلول باسم
الدال او بالعكس فالامر ظاهر وباقي البحث سبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة
قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلامى في الموضعين استدلالية لان الابتداء
باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني في حال كونه ناشيا من البيان متصلا به
بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به فلا يخفى ان اتصال المعاني
بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه **قوله** بعد رعاية المطابقة
لمقتضى الحال زيادة هذا القيد تنبيها على ان البيان لا يعتد به اذا لم يراع المطابقة لمقتضى
الحال لان علم البيان يتوقف على علم المعاني فان من لم يتمكن به لم يقدر على ايراد المعنى الواحد

بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المؤدى مطابقا لمقتضى الحال
غايته ان لا يكون بليغا **قوله** طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف ويقدر
باء السببية اى تقدما طبعيا ومثله شايع وحمله تمييز الاثر يخلو عن تكلف
قوله وقبل الشروع اه لم يقل قبل الشروع في مقاصد العلم والتنبيه الانى مع ان
الاشارة متقدمة على الشروع فيهما لان التنبيه الاتي من تتمة ضبط الابواب كما
سيظهر ثم الاشارة اذا لم تقابل بالتصريح كثيرا ما تستعمل في المعنى الاعم الشامل للتصريح
فلا يرد ان التعريف وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار **قوله** فهي مسائل
كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر مطلقا وان اريد
تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اى كل علم يفرد بالتدوين
فيكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعل فيجوز دخول الفاء في خبره **قوله** تعليله
ان يعرفها بتلك الجهة اه اراد بمعرفتها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها بها
وبالوجوب العرفي الذي ماله الى الحسن الاولى والاليق اذ لا مانع عقلا من ان يتصورها بامر يعمها وغيرها او بتوجه الطلب ابها
ينجر الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها بخصوصهما فيما اذا كانت الكثرة محصورة من حيث انه جزئي لذلك المفهوم وقيل طلبها
ثم انتفاء معرفة الكثرة المحاول تحصيلها بجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفاء بجهة الوحدة او
معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ يمتنع طلبها حينئذ ولذا لم يتعرض له واما
بانتفاء معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل يتناولها ويتصور كل واحد من
احادها بالتفصيل وعلى التقديرين لا بأس بفوات ما يعنيه وتضييع وقته فيما
لا يعنيه اما على التقدير الاول فلعدم تسليم امكان الشروع به فقط واما على تقدير
الثاني فلان الكثرة ان لم يكن محصورة فلانه يصرف الاوقات الى
تحصيل شرط الطلب فيها الاسيما في الوقت تحصيل المط او مع بعد تحصيل
الشرط فيتفاعد عن الطلب ويلزم الاملال لانتقال الطالب اذ تصور الكثرة

اعني تصور المطلوب ولا يفرغ من الامر المطلوب فيتوقف ويصلح غير المطلق ورسما واما كانت محصورة

بما يوهما وغيرها واندفع على الطها س حيث انها جزئي لذلك العام فادى بالطلب
الى غيرها كيف يقال فات مطلوبه يعني تلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذا تصورها
الطالب بخصوصها والمفروض تصورها بوجه عام فليلحظ الا ما جعلها هذا المفهوم
العام مرادا لملاحظة لا نا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل ما يعصم ذهنه عن الخطأ
في الفكر فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر هو المنطق فان اعتقد انه هذه العصمة
العصمة تحصل باي علم كان من المعقولات فشرع في الهندسة باعتبار انها علم من
المعقولات فلا شك ان مطلوبه في الماآل وهو العصمة المذكورة قد فات وهو ط
قوله ملكة يقتدر بها على ادراكات الجزئية حمل العلم هنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام
في قوله وينحصر في ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما
الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك و
لو تسامحا جزئي باعتبار ان متعلقه جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب لقوله
الاتي بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها واما ادراكات جزئية متعلقة
بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار
الاصول وتلك الادراكات مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات
الجزئية لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي ان من علم مسائل المعاني بدون تلك
الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول على تقدير ثبات عالمية بالمعاني
بمعنى حصول مسائله لا ينافي نفيها بالمعنى الاخر اعني الملكة ولعترض على تعريف
علم المعاني بانه صادق على البلاغة المكتسبة الا ان يعتبر قيد الحيثية اي حيث
يعرف بها تلك الاحوال فيخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية
بل هي ملكة من حيث يقتدر بها على تاليف كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون
علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحدين بالذات مختلفين بالحيثية

قوله

93

قوله بيان ذلك واضع الفن المفهوم من كلام الشارح حيث حمل المذكورة على ملكة الاستحضار مع
الاستحضار ان لا يحصل لاحد علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد تحصيل
جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه لظانه يكفي ان يحصل كيفية للنفس
يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا لديه من المسائل واستحضار
ما كان مجهولا له منها كما الغيبة الثمني التام في الفقاهة هذا وان قلت
يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما لزم ان
واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحضار او وضع الاصول واستنباطها
يحتاج في تحصيل ملكة الاستحضار الى تجشم كسب جديد وقبل حصول الملكة
له لا يسمى عالما بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر واي محذور في ذلك
قوله كونها جنسيا ادراك اذا حمل العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالجنس ايضا لانها طرق سقيضة
الى الادراكات الجزئية فلحظ المستفاد من تقديم لذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك
اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جنسا للادراك المطلق نعم الادراك المخصوص قد يكون
جنسا لادراك مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل جنس للعلم بالمدلول فلما مل لكن شبه الحيوة العلم
من حيث هو هو باعتبار كونه جهة الادراك من حيث هو هو كما يتبادر
من العبارة قوله فلان يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو هنا
هو الملكة وان كان النحو عبارة عن المسائل قوله لانه لمحاله بسيطه اجمالية
يمكن ان يقال مراده التنبيه على ان الملكة المذكورة بها يحصل وبسببها
من العلم الاجمالي لا التمثيل بها فلا يرد ما ذكره الفاضل المحشي قوله ويجوز
ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد كان يمكن ان يقال سكت
عن حمل العلم على الادراك لان الادراك معناه الحقيقي فلا احتياج
الى بيان ارادته منه ولا اشارة في اول علم البيان الى نفي حمله عليه

منها على انه يحتاج الى تقييد المتعلق اى علم باسمه ثم العلم في الملكة او الاصول
ان سلم انه مجاز فلا شك انه مجاز مشهور كما اشار اليه بقوله لانه كثيرا ما
يطلق من غير قرينة على الاصناف قوله والعلم الكلي والمركب بهما ان كان باعتبار
ماهيتهما او التصديق باحوالهما وكذا الكلام في المعرفة قوله دون علمته منقوض
بقوله عليه السلم علم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم
ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وآله او من علي عليه السلم ان العلماء
بمعنى اللام مجازا لاصالة العلم اى العلماء المخلصون كما اشار بقوله عليه السلم من اخلص
لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم قوله
ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قيل المراد ذهول يفضي الى نسيان المحوج الى كسب جديد
والا فلا حاصل بعد الذهول الالتفات لا ادراك الا مجازا والحق ان الذهول
زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب
جديد نعم ذكره الشارح في اوائل الباب ان الالتفات الذهني الى ما هو مخزون
عنده واستحضاره اياها لا يسمى علما الا انه امر عرفي والتحقيق ما ذكرناه وهذا
بادر الشارح هناك الى التنبيه عليه قوله والمقصود جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات
بعلم قوله في الايضاح الذي هو كالشرح بهذا الكتاب فقيل يعرفه دون يعلمه تاما
لما اشتهر بعض المقصود من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاء
في فقال يعرفه للتفريع لا للتعليل حتى يورد عليه ان مجرد استعمالها في الجزئي
لا يوجب اختصاصها به صح على تقدير الترادف ولا استبعاد في هذا الاختصاص
معنى في ذلك الاصطلاح وقد يجاب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعي
نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة له قوله ادراكات جزئية هي
معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم

جزئية الادراك واشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك لجزئية المدركات
والا فمقتضى الاصطلاح السابق بحسب اللفظ كون متعلق المعرفة جزئيا لا نفس
الادراك ثم الادراكات قوله فرد من قبيل التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل
وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال والمراد كل فرد منفرد عن الآخر وحاصله
معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاجتماع وقد ترك لفظ كل
في مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد
من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم كما سيجيء ان شاء الله ويحتمل
ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة قوله بمعنى ان اى فرد الى قيل
فيه اشارة الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل
قوله او البعض الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر
لا البعض المطلق اذ لا وجه له فيه بل وجه الفساد فيه لزوم حصول هذا العلم لمن عرف
مسئلة منه كما صرح به وبالبعض المعين الحذق والاضمار ونحو ذلك او الثلثة والاربعة
ونحوهما من عدم الدلالة الموجود في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى قوله لكل من عرف
مسئلة منه قيل المراد مسئلة متضمنة لثلثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ
بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة
مطلقا قوله وكذا المحسنات البديعية هذا مبني على المشهور واما على تحقيقه
فيما سبق من ان المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا وضوح لما ذكر
وعلم البديع انما يخرج من التعريف بالحيثية المرادة كعلم البيان بعينه
قوله وهو قرينة خفية يعني وصف الاحوال بما ذكر ايما كونه قرينة فلان
تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا
قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علية الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال

من المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية للذكر للحذف وللتعريف للتنكير
الى غير ذلك محمل في ان المقتضى نفس الحال والمحتمل يحمل على الحكم سيما ان كان اغلب
على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام
المكيف قلت اما ذكر من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان المقتضيات
واداة التعريف ما يذكر فيجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال
والتفصيل والقول بان المقتضى نفس التاكيد والتعريف لا اداتهما هي مدفوع
بان مرجع اقتضاء اداتهما بانه كما يجعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع
جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي
لا الكلي الذي جعله مقتضى الحال فلما احتيج الى التاويل على التقديرين كان
اختيار التاويل الموافق للتصريح في معظم المواضع اولى وان وجه التفاوت
بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه في
التحقيق وفي الاخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول
بعد تسليم ان المقتضى ذاتهما انه ينبغي ان يكون التغليب مخصوصا بوجهين الاول منع
كون المقتضى نفس المؤكد واداة التعريف باللام اشار الجواب في حاشيته على شرحه
بان اقتضاء التاكيد يوجب ايضا المؤكد فالوقوع عليه اقتضاء التعريف الثاني انه
ينبغي ان يكون التغليب مخصوصا بزيادة كخفة او كثرة او نحوهما وليس بظاهر
ههنا والاظهر حمله على تقدير المضاف او التجوز في النسبة الا يقاعيته اوجعل
الذكر مجازا عن الايراد من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكره
في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني انه منقوض بالحذف والطي وظني يجي
ذلك اذ لا يصح انه متعلق بالمذكور فجعله مذكورا اللهم الا ان يحمل على الحذف
مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا في هذه الحالة

يكون اللفظ مطابق بها مقتضى الحال فيتسابق الذهن الى اعتبار الحيثية والحقا
فوضح **قوله** عبارة من هذه الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة
هذه الاحوال ولو قال اللازم ان يكون معرفة هذه ثمرة على المعاني لم يحتج الى ذلك
قوله وهذا واضح لزوما وفسادا قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة
احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانتخب بانه لا
الا باعتبار قيد الحيثية المذكورة بان علم المعاني عبارة عن معرفة تلك الاحكام
من حيث هي بين الحيثية المذكورة والاحتياج الى قيد الحيثية باق فتامل **قوله**
فيه تنقيضها الحال الاحسن ان يقول قد يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليس
مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السوال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق
به وقد يجاب بان المراد احوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص
في ان زيدا قائم ومقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتاكيد الكلام مطلقا واما الموكد
بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة
في زيدا عرفت من تقديم المفعول به فيما لم يذهب اليه المحشي **قوله** وقد تشا محنا
الخ حاصل الجواب ان لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية
مخصوصة لا نفس الاحوال وبالمطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق
بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلي مطابق للجزئي بمعنى
صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاح
في المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون منه جزئيات الكلام
الذي هو جزئي مقتضى الحال **قوله** لا ان مقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد استدل
عليه في شرح المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة
هو الكلام لا الحذف او التقديم او التاخير ونحوها وبيان قوامه انكار المخاطب
وتردده وخلو ذهنه يقتضي تاكيد الكلام وجوبا او استحسانا وتجريده

ح

ولا يخفى بعده قوله انه كلام مؤكد اراد انه كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام

لزيد الا انه اقتصر في العبارة اعتمادا على السياق الذهني وقيل انما اقتصر

اشارة الى ان الحال انما تقتضي خصوصيته الا انه اغالب بقول كلام مؤكد حكم فيه بثبوت

القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما تقتضي خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم

الذي يقتضيه شيء آخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل المقتضي

المذكور لا نفس التاكيد لامر دعاه اليه على ما سبق قوله ولاحوال الاسناد ايضا

جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد يغني عنه لدخوله فيما سبق لعدم كونه لفظا

مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير اليها راجع الى احوال اللفظ قوله تتبع

خواص تراكيب الكلام لا بد من تلخيص معنى التعريف تخليصا للناظر عن مؤنة الرجوع

الى شروح المفتاح فنقول التتبع الاستقراء شيئا فشيئا والخواص اسم جمع خاصية

بمعنى الاثر وجمع خاصة وفي الافادة صفة للخواص بتقدير المتعلق معرفة

تجعلها حالا وان كان اقرب لفظا ابعد معنى اذ لا حسن في تقييد

تتبع الخواص بحال كونها في الافادة ثم فائدة هذا القيد تخصيص الخواص بالمعاني

الذي يفيدها التراكيب احترازا عن الصفات المختصة بها الراجعة الى

هيأتها التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها وجعل الافادة ظرفا للخواص

لانها متبعها فكانها محيطة بها واختيرت الافادة على الدلالة الا على ان

المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف

على الخواص وضمير بها للتراكيب وعن الاستحسان بيان لما وقع والمراد بالاستحسان

على ما شرح الشريف للمفتاح معناه الحقيقي ومن غيره عدم الاستحسان وفائدة

ذكره ان التركيب المفيد لخاصيته وقد يقصد من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا

يستحسن من اخر في ذلك المقام ويؤخذ به فلا يحمل على قصدها بل على سهو وبهذا من

البافي

يعرفها

من الباقي وكذا حال المخاطب فلا بد لصاحب المعاني من معرفة الخواص من معرفة

كون التراكيب مستحسنة او غير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما سافيها

لاجلها ومن حمل كل تركيب معنى عليه على ما يليق بحال المتكلم وقوله ليحترز

متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض ويحتمل جعله جزءا من الحد لزيادة الايضاح

وان لم يكن لاخراج شيء والمراد ان هذا الاحتراز غاية دون هذا العلم لا حاجتها

فينبغي ان يقصد المتتبع فلو قصد بتحصيل غرض اخر لم يخرج بذلك عن كونه

علم المعاني كذا في شرح الشريف للمفتاح ولك ان تجعل اللام في ليحترز للعاقبة

في كما في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يعني ان غاية التتبع المذكور وعاقبته هو الاحتراز فح لا اعتبار

اصلا واما قوله المقدمة لبيان الحد والغرض فاما بالنسبة الى واضع الفن

او الغرض بمعنى الفائدة ثم ذكر الوقوف بعد المعرفة المفهومة من التتبع تنبيه على

ان شأن الاحتراز حضور الخواص في الذهن لا مجرد المعرفة ولو مخزونة كما في

حال الذهول وانما لم يتعرض للرعاية لكونها لازمة للوقوف عادة ومعنى تطبيق

الكلام على المقتضى يفهم من الشرح قوله بوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي

اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم فيجب صيانة الحدود عن الالفاظ

المبهمة لان المص لم يذكره استقلالا بل يؤديه الوجهين السابقين حيث قال على

ان قوله وغيره مبهم لم يتبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق الشريف في

شرح المفتاح ان المراد بغيره عدم الاستحسان قوله والثاني انه فسر التركيب حاصله

لزوم تعريف البليغ بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها يتوقف على

معرفة البلاغة الماخوذة في تعريفها التراكيب فان اراد بها تراكيب البلغاء فقد

جاء الدور في تعريف البلاغة ويصير مجهولا لان التعريف الدوري لا يفيد

معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغاء الماخوذة في تعريف

المعاني لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان اراد معناها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها
وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم الدور ولو ذكر المجهول في تعريف البلاغة
لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكره ولا احتياج الى بيان لزوم الدور
في تعريف المعاني ثم يرد عليه ان يقال قوله وقد عرفها في كتابه آه يشير الى ان لزوم
المحذور الذي هو مبني على تعريف السكاكي البلاغة بما ذكره فلا يصح سببا للعدول
الصحيح تعريف المعاني بما ذكره لعدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد يوجه بانه
لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني مبنيا على تقدير معتد به وهو تقدير تعريف البلاغة
بما ذكره صاحب المفتاح جعل في التعريض عن الدور وفيه لغنه واعلم ان السكاكي لم يرد
من تعقيد الخواص حقيقتها وبايراد تلك الانواع على وجهها توفية الحقوق
باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة انه توفية الحقوق
الوجوه **قوله** كما صرح به في كتابه حيث قال في اخر القسم الثالث وان تحققت
ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعات
بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التي لا تخل بالمقصود لاشتهار
ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة المذكورة
ليس شيئا منها والغرض ان المعاني المعرفة المذكورة من قبيل المساهلات
التي لا تخل بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد
او ادراكها والمعرفة المذكورة ليس شيئا والغرض ان المعاني ملكة مفيدة
لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية
عليه لكان اظهر **قوله** تنبيها على انه معرفتها اصله آه مبني على ان لمد المذهب
وهو انه اذا استعمل السبب في المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص والسبب
المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد بالغيث النبات الحاصل

بالغيث

بالغيث لا مطلق النبات **قوله** حتى ان معرفة العرب آه وكذا علم الله وعلم ملائكته
ثم هذه العلوم وان كانت تخرج عن التعريف بقوله المتتبع اذ اجمل جزءا منه الا ان المراد
الى الخروج من امثال الامر على ان في الذكر التتبع فوائد اخر مثل الاشعار بصعوبة المط
والتنبيه على طريق العلم **قوله** بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشارة الى منع ذلك بان
يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس جزءا من التفسير بل التفسير قد تم الصادرة عمن
له فضل تمييز وهذا اجمله تعرض لبيان ان هذه التراكيب في الواقع تراكيب
البلغاء والا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب **قوله** واقول لا نفهم من خواص
تراكيب [illegible] الحاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور
ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان
المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ثم فان المفهوم من التادية وكذا المراد
حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل
مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعنى حدا له اختصاص بحمل كلامه
على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا اللهم الا
ان يحمل التادية على تقديرها وكشفها على الغير سواء كانت مقاصده ام لا
على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المص فيكفي له تبادر تراكيب المتكلم من التراكيب
المذكورة في التعريف ولا حاجة الى ان ينفي انفهام غيرها مطلقا فقوله لا
نفهم الخ محمول على المبالغة في مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة في العبارة
بعد وضوح المقصد ليس من دأب المحصلين **قوله** ان يكون لنفي شك الاظهر
في العبارة ان يقول نفي شك او تردد ان يكون لكن ما ذكره ملائم لما في
المفتاح حيث قال من ان يكون مقصودا به نفي الشك **قوله** معنى تطبيق الكلام
لمقتضى الحال اراد به معنى تطبيق كلامه له والا فقد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام

على ما يقتضي الحال ذكر ان الكلام اعم من الذي يؤلفه ونطبقه ان يورده
على ما ينبغي فكيف يكون مطبق الكلام على الطلاقة معنى التوفيه وقد صرح
بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه فتامل قوله تراكيب ذلك المتكلم قال
الشريف في شرح المفتاح وليس بشيء اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها
وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل
في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجيء في احوال المسند من هذا الكتاب قوله
وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء قيل لا محذور في هذا المعنى اصلا
اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظاهر واما اذا اريد اشخاصها
فلان المعنى كون ايراد امثال التشبيهات والمجاوزات وامثال هذا كثيرة
مستعمل يقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشتبه المراد منها
على من له مسكة من الادراك فيجوز ارادته في التعريف وكذا الحال في توفية
خواص التراكيب فانها معنى توفية انواعها وامثالها نعم تراكيب المتكلم مفهوم
من قوله تادية المعنى بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص
بتوفية التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها قوله والكيفية تطبيق اي كيف
يؤلف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال قوله وينحصر المقصود لا يخفى
ان ضمير ينحصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المص في الايضاح
الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وينحصر المقصود اه اورده الشارح بلفظ المقصود
تاسيا به وتنبيها على ان المنحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا
ظهر خروج الاشياء الثلثة وان عدت مندرجة في علم المعاني اشارة الى اتصالها
بمباحث دون تتمة فلفظ من بيانية في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون

الكلام

الكلام من قبيل انحصار الكلي في الاجزاء وارتباط قوله والا فعلم المعاني
حيث لم يقل انحصر المقصود من علم المعاني بما قبله واندفع ما يقال ان المنحصر
هو المقصود من علم المعاني وصدقه على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات
لا غير وان الاشياء الثلثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا
خارج عنه فلا احتياج الى انضمام المقصود لاخراجها وان اجزاء العلوم ثلثة
كما تقرر الموضوعات والمسائل والمبادي فلا يكون الكل اعني علم المعاني
منحصرا في الاجزاء الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصود على جميعه بدليل
المقام والمعنى جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المتناول والكتب بالتغليب
والمتناول له ولغيره من الاشياء الثلثة المسائل والمبادي والموضوعات
لاستقام الكلام ايضا قوله وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات
في الابواب الثمانية اصوله وقواعده واورد لفظ الى اشارة الى صحة حمل العلم
على الكل والحصر على حصر المسبب في السبب كما قيل مع بعده فتامل قوله لا محالة
مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا من حال الحكم اذا تحول اليه وخبر لا
محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مقررة
تاكيد الحكم قوله قائمة بنفس المتكلم لا شك ان تلك النسبة في الخبر على الايقاع النسبة
او انتزاعها وفي الانشاء مثلا هو طلب الضرب بمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها
صفة له موجودة فيها وجودا متاصلا كساير صفات النفس لا انها معقولة
له حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور
الايقاع والانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب هو طلب الضرب
وايجابه لا مجرد تصوره كذا نقل من الشيخ وفي قولها هو يتعلق لاحد جزئي الكلام
بالاخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى لعلي يتعلق لاحد جزئي الكلام بالاخر قائم

باحد الطرفين لا غير وقد ينا قش فيه بان قال زيد قائم عند عالم بمعناه فهو متكلم
بالكلام لجعلها مع انه لم يقم النسبة بنفسه قطعا ويجاب بان اطلاق المتكلم بالكلام على
ما ذكر لو سلم فاما باعتبار المعنى اللغوى او باعتبار ان ما قراه كلام فى نفس الامر
اى مشتمل على نسبة يصح السكوت عليها اذا صدر عمن هو عالم بالوضع لا بحسب صدوره
عنه والحق ان لا تعتبر قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب بحسب الظاهر والمراد
قيامها بها لولا المانع او انها من شانها القيام بها والقرينة ما سيصرح من ان
قول الشاك والمجنون والنائم والساهى كلام اذ من البين ان لا قيام نسبة على المعنى
المذكور بنفس شيء منها قوله لا تدل لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة
احد انها فى الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد التكلم باضرب اوجد النسبة به
المشتمل هو عليه لا يرد ذكر الانتزاع لغوا لمقصد اللغوى مع انه مخالف الاستعمال ولو ارجع الفام
النفى فى قوله والا فانشاء الى القيد والمقيد جميعا مع استحالة فالظ كتفى ان يقال ان كان
له نسبة فخبر والا فانشاء فتامل قوله سواء كان ايجابا او سلبا الصادق بحسب التعلق اى
ايجابا او سلبا والا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى قوله لاحد
الازمنة الثلثة فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية مثلا ينبغى ان يكون
كاذبة كلها والسلبيات صادقة كلها اذ لا نسبة خارجية ثمة فيصدق السلب ويكذب الايجاب
وفيه بحث لان الكذب عدم مطابقة النسبة الكلية للنسبة الايجابية المحققة لا
انتفاء المطابقة مطلقا ولو بانتفاء المطابق فعلى تقدير انتفاء النسبة الحالية كيف يلزم
الكذب بالنظر اليها فالصواب ان يقال قوله فى احد الازمنة الثلثة اشارة الى الاخبار
لا انه لا نسبة اصلا فيفهم فيه الى دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم
زيد يلزم ان يكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجية فى الحال تطابقها قوله تطابقه او
لا تطابقه بكثرة الفائدة وتمهيد المباحث المذكورة فى التنبيه الاتى لا انه مطهر العرف
مدار

بين الخبر والانشاء كما لا يخفى قوله فالكلام خبر اى من حيث احتماله للصدق
والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه يشتمل على الحكم
ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك
المقصود ارجاع النفى الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر ان لا خارج للانشاء
متعلقان بكسر اللام على المختار كما حققه فيما سبق قوله كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
الى المشهور فى كتب النحو ان معنى الفعل اصطلاحا ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف
التنبيه واسماء الاشارة ونظائرها او شبه الفعل وهو ما يستفاد منه معنى الفعل بصيغته
وقد يطلق معنى الفعل على ما يتناول القسمين وكذا شبه الفعل وكلام الشارح مبنى عليه
على ان المراد بالفعل معناه الاصطلاحى لا ما يعمه والحقيقى وان كان كلام للايضاح
يشعر بحمله الى الكلام للمبادرة قوله اذا كان فعلا او فى معناه اراد بالفعل الاصطلاحى
ومعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة
ونظائرها وشبه الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته قوله ولا وجه لتخصيصه
بالخبر اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق فى الاعتبار او اوفر فى الاشتمال
على اللطائف كما سيصرح به نفسه فى اول احوال الاسناد قوله ولا حاجة اليه
بعد تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد مما خرج
فى مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها الفائدة لم يفهم لعبارتها
فى مفهومه وان كان كذلك فى نفس الامر قوله فالذى يهم الخ قيل بيان السبب
والتعليل وظيفة الشرح ولا على المصنف الا الاشارة الى المسائل اجمالا ولذا قال
فالاقرب دون فالصواب قوله ومن رام الخ قوله فمنشاد كلامه اكثر والظاهر
رد على الخلخالى واشار الخ كلام المص ايض فاسد فى نظر ارباب الفن
لقصوره عن افادة ما يهم قوله فجعل ما ساد مساهذا بالنظر الى تقسيم الخ

واما بالنظر الى ترتيب المص فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده
على ما فهم من الترتيب السابق المذكور بعده في المتن ولا يخلو الكلام عن
الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هذا الذي ذكرنا لا ما ذكره المص قوله ولذا
لم يقل احوال القصر اي لكون القصر والوصل والفصل لا احوالا في انفسهما اقول
واما الانشاء فلما وسطه بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه فصله فيه
المشاكلة بطرفيه ولظهوره لم يتعرض له قوله وسم هذا البحث بالتنبيه اي
علم من وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكي والهاء عوض عن الواو وفي
قوله لانه قد يسبق منه ما ذكرنا اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فيما يتعلق
به ضرب من العلم سابقا وكان في حكم كالبديهيات او انه يستعمل فيما
لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما يتعلق به علم سابق في حكمه قوله فلا دور
كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب
بان الصدق معرف بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على
معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعترض عليه الشارح في شرح المفتاح
بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا فساد تعريف
الخبر على التعيين كما هو المدعي وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر
واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن
فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه مفسر بالخبر فاخذه في تفسيره
يكون دورا وكذا القول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ
في تفسيره فاخذه في تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور
ما الكشف ولذا لم يعد بعن لا الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور فان
الشيء على ما اختاره في شرح المفتاح النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه

الاثبات

الاثباتا وعلى وجه النفي فالاخبار والكشف منها على ما هو عليه صدق
وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى يفيد بحسب اللفظ لان المتعارف
في الاستعمال الخبر عن زيد دون الخبر عن نسبة القيام اليه قوله
واتصف الصدق والكذب اه ظاهر هذا الكلام يوهم ان اعتبار اختلاف
الصدقين كاف في الجواب مع اتحاد الخبرين ذوعين متصعد والا لزم
تعريف الشيء بمباينه فالمراد اختلافهما كاف بلا اعتبار الخبرين و
بالعكس وان استلزم اختلاف الاخر اياها قوله تعريف لما هو صفة المتكلم
اورد عليه ان معنى صدق المتكلم كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض
في هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله والجيب منع اتحاد الصدقين
وقد اجاب الفاضل المحشي بان الصدق والكذب وان اتحدا في التعريفين
على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور وفيه بحث
اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين على ما ذكر يستلزم وحدة
الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو صفة الكلام
لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب اللفظ فيصح التعريف بحسبه لانا نقول
تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا فلان غرض المعترض
من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتخصيصه الوجه
الثاني المبني على اختلاف الصدقين ولا يصلح دافعا للدور مع تسليم
اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان المعرف
بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا بما
لا يهم وتركا لما يهم فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزءا من
اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم فتنبه هذا

لو سلم لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق المتكلم اذ اشتهر هذا التعريف منه فصدق بيان اجزاء معرف الخبر منتبا بل قوله اى مطابقة حكمه قبل الفصل بهذا التفسير هو الاحتراز عن الدور فى تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيلزم الدور قلت ذكر الضمير تسامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا فى الخبر والا لتعريف فى الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والعنوان للفصل هو الايماء الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطته يتصف الخبر بها قوله وهو الخارج الذى له اراد بخارج ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان كما سيأتى وقد اشار اليه فى شرح المقاصد قوله بيان ذلك انه المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية لا المعنى المشهور المقابل للا وقوع والا لم ينطبق التقسيم على القسمين وخفى ان يحتمل ان يكون ثم الظاهر ان خبر ان قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار التثنية اللذين ارجع اليهما ضميرين بينهما اعتبار نفس طرفى الكلام فالفاء فى قوله فمع قطع النظر داخل عليه حكما لكن لما قدم عليه معموله وهو الطرف الذكور وقع موقعه دخل عليه الفاء واستمر عمل ما بعدها فيما قبلها على ما هو القاعدة فهى فى الحقيقة زائدة فى الخبر على مذهب الاخفش وقوله اما بالثبوت فى موقع الصفة للمقدر والمعنى دال على وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك ويحتمل ان يكون المعنى اما بالثبوت والمعنى ان الكلام الذى دل على وقوع نسبة كاين اما بالثبوت فالفاء المذكورة تفريع على ما تقدم والتوجيه الاول هو الاولى واما الواو فى لا بد وان يكون فهى داخلة بين اسم لا وخبرها التاكيد اللصوقها والعطف على مقدر مناسب للمقام قوله فمطابقة هذه النسبة الخ الظاهر انها هى النسبة التى يدل عليها الخبر وكلامه فى كتبه يدل على انها وقوع النسبة اولا وقوعها والتعريف

والوقوع م

قوله كان ... فى الصحيح ... عند الكلام ... فتأمل

جزم فى شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال وصرحوا ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقع هو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور مطابقتهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه فى الواقع مع قطع النظر عن الكلام فلاجل الاعتبار بين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع وتدل عليه فيه التعريف ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتأمل قوله الفرق الظاهر قيل الخارج فى المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفى الثانى ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج فى قولنا النسبة خارجية خارج النسبة الذهنية التى دل عليها الكلام بدليل السياق لا ما يرادف الاعيان فقوله للفرق الظاهر لانتفاء القدح وقوله فانا لو قطعنا لبيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثانى مع ان الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج فى الموضعين وان كان هو الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة غير جائز فيما بينهم ولو اريد بالخارج فى قولنا النسبة الخارجية ما يرادف الاعيان لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم بالامور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شى من طرفى الحكم موجودا فيها فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الآخر فى الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس مطابقة الخارج المذكور والشى لانه متصف بالامكان سواء وجد فى الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج فى عبارة الشرح على ما يرادف الاعيان حتى يرد خروج امثال

والوقوع م

هذه القضايا يحتاج الى الجواب بان المعتبر في اللغة المتعارف الواقع
في المحاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا يضر في خروج غيره
عن الضابط تامل قوله وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر قيل ولا يرد على
النظام ان يقال قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا
او كاذبا فان الاول ثبت المطلوب وان كان الثاني بطل قولك صدق
الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد كذبته جوابه
انه يختار الاول ونقول صدق وهذه القضية المخصوصة بمطابقتها الا
لاعتقادي ولا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها
للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه
بمطابقة الواقع فتامل قوله اللهم الا ان يقال قد جرت العادة باستعمال
هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف كانه يستعان في اثباته بالله تعالى
ووجه الضعف هٰهنا انه خلاف المتبادر وانه يوهم وجود الاعتقاد في
المشكوك وهو وهم وهو مخالف للاجماع فليتامل قوله وكلامه خبر لصدق تعريفه
عليه وهو كلام لشبه جايح اذ لم يشترط كون تلك النسبة كاينة في اعتقاد القايل
به قوله وتمسك النظام آه لا يقال ليس بين المعرف حكم والتمسك اقامة
البرهان فكيف يصح ما ذكره لانا نقول التحديد نفسه مثلا وان كان من قبيل
التصورات المذكور في موضع الجنس جنس وفي موضع الفصل فصل الى غير
ذلك وعلى هذا الرسم فهذه الدعاوي الضمنية الصادرة عن الحاد قابلة
للمنع كما صرح به في شرح المواقف فيحتاج الى التمسك فالتمسك المذكور بالنظر
الى الدعوى الضمني فلا اشكال الى التعريفات وان كانت من قبيل التصورات
وهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر في العقل الا انها تتضمن دعوى ان هذا

ح

حد لذلك الشيء او رسم مثلا والتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر
الى الدعوى الضمني فلا اشكال قوله فلو كان الصدق عبارة آه فيه ايماء الى
ان الاية وان اثبت مذهب المستدل في جانب الكذب بحيث جعل مناطه عدم
مطابقة الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم لا
في جانب الصدق اثباتا ظاهرا الا النفي مذهب الخصم ولا يثبت مذهب
المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع
جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القايل بالفصل بين كون الكذب بانتفاء
مطابقة الاعتقاد وكون الصدق بمطابقته لا يستقام في الحد قوله
وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب يريد ان يكون هذه الشهادة من
صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون
تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح
الاستدلال بالاية لاحد الفريقين وقوله نشهد ان والدام والجملة
الاسمية اشارة الى ما سياتي من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فايدته
اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال
التواكيد انما تؤكد الحكم الذي دخلت هي عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانها
لم يدخل في نشهد بل في انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن الذي
اشعرت به التواكيد هو ان اخبارهم بان رسول الله عن صميم القلب كما ذكره
في شرح المفتاح ويجاب بان التواكيد وان دخلت في المشهود به لكنها
تشعر بان الشهادة بمعنى صميم القلب فلا منافاة بينهما قوله وليس بشيء
لظهور انه ليس بخبر بل انشاء لما صرح فيما سياتي بان محصل الجواب منع
كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله بعينه حمل قوله ليس بشيء

تم المراد فليفهم لحه

على ان الذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله لكن يرد ان يقال يجوز ان يكون
يشهد للعيان بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكر في شرح المفتاح لا
انشائها ولعل الشارح بنى حكمه بالانشائية هاهنا على ما ذكر في الكشاف في
تفسير قوله تعالى اتخذوا ايمانهم جنة من انه يجوز ان يراد ان قولهم نشهد
انك لرسول الله يمين من ايمانهم الكاذبة لان الشهادة تجري مجرى الحلف
فيما به التاكيد بقول الرجل اشهد واشهد بالله واعزم واعزم بالله في
موضع اقسم واولى وبه يشهد البوح رح على ان اشهد يمين انتهى فعلى هذا
يكون نشهد انشاء يمين لكن لك ان تقول ولو سلم كونها انشاء لجاز
رجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارها بصدورها عنهم كما جوز
في شرح الكشاف مثله في قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون الى قولهم امنا
بالله وباليوم الآخر وان سلم كونه انشاء باعتبار تضمنه اخبارا بصدوره
عنهم قوله وفيه نظر لان مثل هذا لا يكون خطا اه اجيب بان تسميتهم هذا
الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة متضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة اي هو
خبر يسمى بها كما يقال الانسان والفرس كلاهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية
الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفي وهو ان صدورها عن علم ومواطاة
ولذا قال في الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة اللسان بالشهادة مجاز
وهذا مراد القائل بان المعنى لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة في
العبارة ليست من دأب المحققين فاندفع النظر تماما وقد يقال لا معنى
لرجوع التكذيب من الله تعالى الى كون الاخبار مسمى بالشهادة نظرا الى
مدلوله فكيف يكون هذا ردا آخر بل يرجع الى الوجه الاول كما لا يخفى على ما ذكرنا
فساد ما قيل اه اذ معنى لا نسلم لا تم رجوع الكذب الى قولهم انك رسول الله

انه لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق
للواقع فهو واقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف
على رجوع الكذب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع
فحاصل الجواب انا لا نسلم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر بل لا
يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا
كلام لا غبار عليه غايته ما في الباب ان المجيب القائل المذكور لم يصرح
بقيد في نفس الامر لاعتماده على انه المتبادر كما لا يخفى على المصنف وبهذا
القيد بلا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الصلاح قوله
واعلم ان هاهنا وجها آخر لم يذكره القوم هذا الوجه ماخوذ مما ذكره
الامام في التفسير الكبير حيث قال ان قوما قالوا في توجيه التكذيب لم
يكذبهم الله تعالى في قولهم نشهد انك لرسول الله وانما كذبهم بغير
هذا من الاكاذيب الصادرة عنهم في قوله تعالى يحلفون بالله ما قالوا
الآية وذكر في تفسير هذه الآية وجها ثانيا انها نزلت في عبد الله بن
ابي قال لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل واراد الرسول
صلى الله عليه وآله فسمع زيد بن ارقم وبلغه الى الرسول ثم هم بقتل عبد الله
بن ابي فجاء عبد الله وحلف انه لم يقل فنزلت هذه الآية انتهى كلامه والحلف
كما يشهد به النظر فيه والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والرحم
بالحركات الثلث في اللغة يجيء بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن
استعماله في الباطل اكثر وقد يجيء بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد
رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والاختصاص التفرق وسلول اسم
ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث قوله ما اردت الى ان كذبك

معناه اي شيء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلى الله عليه وآله والمقت
البغض هذا وقد يقال معنى الآية الكريمة ان المنافقين فيهم عادتهم الكذب فكذبهم
عليهم بالجحد يجيء ان تصدر منهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب
قد يصدق الحافظ انكر بيان الحاصل المعنى لما صح التركيب ان فاعل حذف فعله
اي قال الجاحظ لان حذف الفعل واسم من حذف الجملة قوله فهي ستة اقسام لانه
لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب
الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد
او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما
ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كل من الثاني والرابع يشتمل على قسمين لان
عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة
وتعلقه بعدم المطابقة فالاقسام المذكورة في الايضاح ايضا ستة قوله
مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق اشار الى ان ضمير مطابقته للخبر
لا للواقع لئلا ينفك نظم الكلام لان ضمير مطابقته في تقرير المذهبين السابقين
راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك
الضمير والمعنى موافق لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع مقرونا
ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته لان الضمير في معه راجع الى المطابق الاعتقاد
المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب
عدم مطابقته معلوم بمعونة المقام قوله وكذا في الاول الى قوله ضرورة
توافق الواقع والاعتقاد جواب سؤال مقدر تقديره ان الصدق عند
الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شيء منهما
ولم يثبت هذا بما ذكرته لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته

في الثاني

في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة
مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود في مذهب الجاحظ وهو الشرط في ا
المطابقة للواقع ومحصله لزوم مطابقة المجموع فوجه التعليل في قوله
ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ اذ لو لم يطابق لم يلزم
مطابقته للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب
الكذب ولا يرد ان تعليل اللزوم بالتوافق يا رد لان اعتقاد المطابقة
يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا
اعتقد مطابقة السماء تحتنا للواقع مما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق
في القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل ما اذا رأيت زيدا واعتقدت
بلغ انه عمرو وقلت رأيت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق
الواقع والاعتقاد قوله فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى
ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع
واعتقد المخبر ذلك المطابقة فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدمه فكذب وان طابقه واعتقد عدم اولم يطابق واعتقده
المطابقة فواسطة فوجه الخبط ترك قسمين من اقسام الواسطة وهما
المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه قوله وفي تقرير
مذهب النظام رد على الخلخالي حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل
الواسطة واما الخبط باعتبار توهم ان الشك ليس بخبر فخرج به
عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة فليس خبطا في نفس
الامر تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة فتأمل قوله وتدفع
في شرح المفتاح اه عبارة المفتاح في باب بيان مرجع الصدق والكذب
هكذا وعند بعض انطباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والا مطابقة

لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطاء او صوابا ثم ذكر ما يدل
على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك
هذا البعض فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكر من مذهب الجاحظ
ان المراد بالحكم هو المعهود يعني المطابق للواقع والضمير في قوله لمطابقه
راجع الى الحكم اعني المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان الاعتقاد
خطاء او صوابا لا يلايمه اذ على تقدير كونه خطاء كيف يكون الحكم
المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الاية المذكورة
لا يكون متمسكا له مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجع قوله يقضي
منه العجب اي يبلغ الى نهايته او يؤدي منه العجب ويحكم به قوله واستدل
الجاحظ بدليل قوله افترى الاية هذا حاصل المعنى والا فالاقرب ان قوله
المص بدليل متعلق بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل
قوله تعالى افترى بفتح الهمزة اي اصله أافترى حذفت الهمزة الثانية وبقيت
الاولى لانها علامة وقد يعكس قوله بالحشر والنشر خلا عما في الابقا
حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام الرسالة لما في ظاهره من
الاشكال الذي الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى
حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
افترى على الله كذبا الاية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى
الرسالة واحد عند الكفار فترديد احدهما بين الامرين يستدعي
ترديد الآخر فافهم قوله على سبيل منع الخلو اراد به المعنى الاعم الشامل
للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يحمل على سبيل الانفصال
الحقيقي وان كانت النقيضين فيه في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي

المرجوع

حصروا اخبار النبي

بلغ

زعم

اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم الى منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال
بان الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة اخرى فليتامل قوله لكان اظهر
مما ذكره المص ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا
ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما
الثاني فلان مراد المص كما اشار اليه الش ان الصدق بعيد غاية البعد عن اعتقادهم
بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شقي الترديد لانه يستلزم التجويز
نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفاء قوله وايضا لا دلالة لقوله
ام به جنة على معنى فيبحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقوله ام به جنة ام صدق
ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان للمعتذر المستدل
هو هذا فليتامل قوله فان قلت الافتراء الخ يحتمل ان يكون اعتراضا
على التسليم السابق وعلى قوله لانه الكذب عن عمد فعلى الاول كان قوله
هو الكذب مطلقا سنده مسلم لا على الثاني قوله فيكون مرادهم
حصر في كونه خبرا كاذبا وليس بخبر قيل الاولى الواو مكان او لان
المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل يحتمل الصدق
او الكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر معنى الترديد واما اذا كان
المراد هو معنى حصر اخبارهم بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فلا
لفظا واذ القضية منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره
عليه السلام عندهم الا باحدهما على انه قد سبق في بحث الجملة ان او يجيء
بمعنى الواو قوله وفيه بحث قال الفاضل المحشي وذلك لان الانحصار
في الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس
بكلام حقيقة على زعم هذا القائل وان الانحصار فيهما باطل عند من يجعل

اشكالا بلغ

بلغ

كلام الجنون وواسطة بينهما انتهى كلامه وفي الوجهين بحث اما في الاول فلان الكلام
عند ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم
المذكور والموهوم خبر على ما هو مصرح به لهم ولا سبيل الى جعل الجنون
كذلك فلا معنى لجعله قابلا لها واما في الثاني فلان الحصر فيها حصر عقلي
لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان لنسبته مدلول خارج
فخبر والا فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح فلا مشاحة قوله ان عبر
عنها بكلام تام يسمى خبرا لا يذهب عليك ان مقصود هذا البعض نفي الفرق
بين النسبة الخبرية وبين النسبة التقييدية في احتمال الصدق والكذب لا
نفيه بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة
ما يتوهم كونها مورد الاثبات والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية
من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه الى قوله ان عبر عنها
بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة في هذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا
وفيه بحث لجواز علم المخاطب لها بتعبير النظر الى ان الظاهر من عبارة
ذلك البعض حيث اورد الا للنفي الخبر والاستثناء المقتضي لعموم
المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والكفاية في
اثبات المقصود الذي هو دفع شبهة المقابلة بالتمحض نفي فرق يختلفان
به في الاحتمال وعدمه فاشار الى الجواب الاول بقوله لوجوب علم المخاطب الخ
والجواب الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما ما يوجد
في بعض النسخ من قوله فظهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا
تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا تخرجه
عن عدم الاحتمال من حيث هو هو فقيل ضرب القلم عليه الخط لعدم استقامته

فيها بلغ

نظر

والمفهوم

١٠٨

لان الذي احتمال النسبة التقييدية لهما من حيث ذواتها وماهياتها ومعلوميتها للمخاطب
وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح في ذلك لاحتمال كون الاخبار
البديهية محتملة لهما مع كونها معلومة لكل احد وان كانت تلك المعلومية مستفادة من
خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع
خارج عن الخبرية مقدم لاحتمالها ليس لاعتبار امر خارج عن ماهيتها الوضعية بخلاف
الاخبار البديهية فان النسبة التقييدية من حيث هي اي من حيث معلوميتها الوضعية
ماهيتها لا تحتملهما والخبرية من حيث هي تحتملهما للخروج المانع المذكور عن المعنى
عن ماهياتها بحسب الوضع فتامل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار وفيه بحث
من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بعض كتبه باعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
ان المثل المشهور اعني التعليل بقيد انا خرشة من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم ان الاوصاف
قبل العلم بها قد تكون اوصافا لان قوله انا خرشة صفة مميزة لقيس فلو كانت
معلومة للمخاطب لم يتصور ان يتوهم ان غيره منفرد بالصيد او مشارك
فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيليا بان ينزل المخاطب العالم
منزلة الجاهل لوجود مخايل الجهل الثاني ان صاحب الكشاف اشار في قوله
تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على المعنى
الشرعي فان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا
كانت كاشفة اللهم الا ان تحمل الاوصاف في غير فهم تعبير الكاشفة وجوابه فيفهم منه
ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل قوله كما ان الاخبار
بعد العلم اوصاف وفيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اخبارا
اوصافا لا انها كذلك دائما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب
العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب الجهل والقول
كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر بخلاف حافظ التورية ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم تكون

يحتملها

وقد صرح به الشريف في حاشيته فالمفهوم منه الاوصاف قبل العلم اوصاف

كما فهم

١٠٦

الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر
الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية
فالمعنى فيهما انهما
اخبار البتة
لا اوصاف
م

بلغ

[illegible] وهو ضم كلمة اه الضم مصدر من المبني للمفعول
بمعنى الانضمام فيكون صفة للفظ بلا مرتبة والمراد بما يجري مجرى الكلمة المركبات
التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى اللغوي
المصدري لا الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا تقييد اه
يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظايرها وبالمفهوم من قوله المفهوم اه
ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو
الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت
في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظان التعريف
مبني على ما سيذكره الشارح التحقيق من ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي
الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فا
لخبر عندهم منحصر في الجملة قوله للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ المحلي ص
هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر
الى الغرض الاصلي والمقصود الاولى مما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا
تعتبر اولا وبالذات في المعاني وتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم يتبعها
المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني نعم اعتبارات الاسناد
تجري في كل معينة واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها
في الالفاظ وهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة قوله هو الذي يتصور
على البناء للفاعل من تصور الشيء اي صار ذا صورة قوله مع ان النسبة متا
اخرة عن الطرفين هذه القضية مشهورة فيما بينهم بكونها كلية وفيه بحث بدعوى كونها الكلية
لان لمجموع النسب نسبة الى كل منها بالكلية والجزئية وهذه النسبة ليست
متاخرة عن طرفيها ضرورة دخولها في مجموع النسب وتقديم الجزء على الكل
ويمكن ان يجاب بان مجموع النسب من حيث هو امر اعتباري لا يوجد
الا في الذهن فلا يعرض له نسبة الى واحدة منها الا فيه ولا خفاء في ان
العقل ما لم يلاحظ المجموع لم يعتبر نسبة الى شيء فهذه النسبة من حيث
انها متعلقة بالمنتسبين داخلة في المجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع

فقد

فقد لاحظ افراده من حيث انها نسبة لا من حيث خصوصيات المنتسبات بل لا
يمكنه ذلك واذا عرفت هذا المعنى الكلية التي ادعوها ان كل نسبة فهي من
حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متاخرة عنهما وذلك لا ينافي
تقدمها على احدهما بوجه آخر قوله اظهار التحسر او استعمال الكلام المذكور
في اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز المرسل وتحقيقه ان الهيئة التركيبية
في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان
كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والاية المذكورة
من قبيل الثاني لان التحسر اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه
يلزمه اظهار التحزن والتحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وان
هذا المثال الذي بحسب الاستعارة التمثيلية ثم قوله اظهار تعليل المقدر اي قالت
كذا اظهار وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون
هذه الاية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما للرسول صلعم وللمؤمنين
والتأنف الاستنكاف والباني بنفسه المتعدية اي برفع نفسه قوله
ومثله هل يستوي الذين يعلمون اشار بالتنصيص على التسلية الى ان الا
ستفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السلك المذكور
قوله وامثال هذا اكثر من ان تحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان
يكون منفصلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة و
اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل تضمنه اسم التفضيل اي متباعدة
في الكثرة من ان لا تحصى ورده الفاضل المحشي بان من اذا لم يكن تفضيلية
فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل
مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بانه المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى
الا انه سوغ في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب
الشارح ايضا بانه من التفضيلية بحذف ونه كقوله تعالى يعلم السر واخفى والمعنى
اكثر من خلافها تامل قوله قومي هم قتلوا المصراع لحارث بن وعلة الذهلي
اخره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا البيت فلئن عفوت لاعفون

جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي امیمة اسم امراة كانت تلومه على ترك
الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف الندا محذوف اى يا اميمة وا
مفعول قتلوا ورميت مع يصيبني تنازعا في سهمي واللام الاولى في كلا من
مصراعي البيت الثاني موطئة للقسم والاخرى فيه داخلة على جواب القسم
والجلل من الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والثاني هو المراد في البيت
الثاني موطئة للقسم والاخرى فيه داخلة على جواب القسم والجلل
من الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والثاني هو المراد في البيت
والسطو الاخذ بعنف كما هو وحاصل المعنى ظاهر قوله اما الحكم او كونه عالما به
او مرد عليه ان افادة الحكم تلزم افادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق
الانفصال الا بينها الا حقيقيا ولا منع جمع وهو ظ ولا منع خلو لانهم
صرحوا بان نقيض كل شي من الطرفين يجب ان يستلزم عين الاخر
ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الا
نفصال داخلة على نفس القصد كان يق الثابت في الخبر اما قصد افادة
الحكم او قصد افادة الحكم لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز
انتفاهما عمن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب بان
ما ذكرتم من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية والقصد
فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ اشار في النهج الثالث من منطق الاشارات
الى ان المنفصلة غير الحقيقي اقساما غيرها مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك
رايت اما زيدا واما عمرا والعالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن
ما نحن فيه من هذا القبيل قوله لامتناع ان يق انه لم يوقع النسبة فيه بحث
لانه ان اراد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد
لان المخبر ليس في افادته ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد بايقاع
النسبة ما هو حقيقة الايقاع اعني ادراك النسبة واقعة او ليست
بواقعة فلا نسلم امتناع القول بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع
دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان يتخلف مدلولها عنها والجواب حمل الادراك

يعني المعنى الاعم فتامل قوله قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر لا يخفى ان
المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ
عن معناه الذي وضع له في ترتيب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد
بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال
فان القائل بكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع
الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف في شرح المفتاح
فليفهم قوله والا لما وقع ادخال اللام الفاصلة تتر جواب ما يتمحض للشرط وما تضمن
معناه على جواب ان الشرط المتمحضة له بناء على شبهها بلو شائع في عبارات المصنفين
قوله عن معناه الذي وضع له الاولى ان يق عن معناه الذي دل عليه دلالة تحقق
في الاول مطلقا كما في المجاز قوله وح لا يتحقق الكذب الظاهر انه بيان لبطلان الثاني
اعني قوله ولما صح ضرب زيدا لا وقت وجارية الضرب لا يق هذا منقوض بانه
لو صح لم يكن الايقاع والانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا
مدلوله لم يصح ضرب زيدا لا وقت وحينئذ التكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء
اللفظ عن الموضوع له وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا
نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلا
بانتفائه في الواقع بل بانتفاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه
فلا محذور قوله وللزوم التناقض في الواقع الظ من العبارة انه معطوف
على قوله لما صح فيكون من تلك الوجوه التي استدل بها على ان مدلول الخبر حكم
المخبر بالثبوت او الانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفا
على قوله لا يتحقق الكذب المتفرع على قوله لما صح اه لان لزوم التناقض ناش
من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى
وههنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات
او النفي اذ لما لم يجز اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي لزم تحقق النفي والاثبات
عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصلح سببا للعدول لا يق لا تناقض
بين النفي والاثبات الحكميين لانهما يرتفعان عند الجهل البسيط والمتناقضان

لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا حفا في وجود الثاني بينهما واجتماعهما في المنافين
كاجتماع المتناقضين بل مستلزمة اللهم الا ان يمنع الشارح استلزامه لمجرد اطلاق على
نحو النفي والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم تلبيسا امل ثم في قوله للزم التناقض
مسامحة لان التناقض لازم البتة والاظهر ان يقول للزم اجتماع النقيضين
ولا يدفع المسامحة قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد
لزومه بين الامور المتحققة المجتمعة في الواقع لكن العبارة لا تساعده كما لا
يخفى ولو حمل على حذف المضاف اي وجود التناقض في الواقع على ان المصدر بمعنى
التناقض بمعنى الفاعل اي المتناقض لكان تعسفا قوله قلت ظاهر ان العلم
آه فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخلو عن نوع قصور لان من جملة
ما يهم المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت
المعنى او انتفاءه وليس معنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء
ثبوته في الواقع حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام
العلم بثبوت الشيء الجزم بالتفاوت نفيضه وان لم ينتف في نفسه لا مر كان
عدم جواز الشك بحاله فالاظهر في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر
ثبوت المعنى وانتفاءه لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي
الشك لجواز تخلف ووقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم
الجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشيء او انتفاء نقيضه عند
فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الا عدم جواز
تخلف المدلول عن الدليل وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته ففيه
تصحيح جواز الشك وهو ظاهر الا ان الشارح نظر الى حذف المضاف اعني لفظ
الجزم والمعنى انه العلم بثبوت الشيء اللازم عند سماع الخبر لكون مدلوله ذلك
الثبوت مثلا لا يستلزم جزم ثبوته في الواقع حتى ينافي الشك لان ذلك
العلم بالمعنى الاعم قوله فكانهم ارادوا آه هذا انما يفيد توجيه فهم كون مدلول
الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع انه مذكور
في سؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال نفي هذا الاتفاق انما

العلم

استفيد من اتفاقهم على ذلك النفي لعدم القائل بالواسطة لا من تصريحهم به فلما رجح
مرادهم من النفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الذي تدبر قوله فلم يصح توهم
بين مفهومي زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق التناقض هذا
مبني على ما ذكرنا سابقا من انه يمتنع ان يتكلم بوقوع النسبة وقد عرفت ما فيه
على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت
ان الصدق والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الخبر الايقاع او الانتزاع
تحقق النسبة التي يشعر بها احدهما لا تحقق نفسه فلا يلزم فيما ذكر صدق
المتناقضين قوله بل المراد انه يحتمل من حيث هو هو الاحتمال المعنى موجود
بالنظر الى الصدق وايض غايته ان لا تساوي بين الاحتمالين فلا محذور في
تعريفه بالمحتمل للصدق او الكذب ويسمى الاول فائدة الخبر اسنادا بلفظ
التسمية الى انه اصطلاح لاهل هذا الفن فلا يرد عليه ان فائدة الشيء ما يترتب
عليه والحكم الحاصل ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا يخلو عن شيء
قوله وهي بدون الاولى لا يمتنع ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادي اذ لم
يذكر في المعلل لجهة اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد
اللزوم بينهما وقد يثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع
نعم ليس باستطرادي في كلام المفتاح لانها لم يذكر في صورة التعليل قوله
اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد اراد ان فيه كناية باللازم عن
الملزوم فان نحو لية المساواة لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة فيه
فلا وانما حمله على ذلك لان اللازم الذي يحتمل ان يكون اعم بحسب الواقع
معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاص الحكم
بالاعم الواقعي المتبادر من تلك العبارة مع انه ليس كذلك بل يعم الاعتقادي
فان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر وقد بين ان الممتنع والا الممتنع بمعنى حكم
العقل بالامتناع وعدم حكمه بالامتناع فاللازم المجهول المساواة محمول
على عمومه الظاهر مثلا والانقسام على المساوي والاعم وفي هذا الحمل تنبيه
على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفسه الامر اذ لا

يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود الخبر فضلا عن كونه عالما
بقي ان يتوهم حكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم
العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة
الى نفس الملزوم اللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفايدة هي الحكم من حيث وجوده
في ذهن المخاطب ولازمها كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيه لصح معنى
اللزوم بلا كلفة قوله وهو بدون الملزوم لا يمتنع فان قلت حكم اللا الاعم صح
وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقق
معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب قلت وجوب الموجود يستلزم
عدم الامتناع وكل منهما حكم اللازم الاعم وليس المراد بحكم الشيء ههنا
الا ما يتفرع عليه قوله وزعم العلامة اه لما كان اللزوم بين الامرين
المذكورين باعتبار العلمين كان اللازم والملزوم في الحقيقة نفس
العلمين ولهذا فسر العلامة اللازم والملزوم بالاستفادتين بمعنى
العلمين ثم ما نقله الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهر في ان
المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به ولا
حاجة لنا الى صرف الكلام عن ظاهره وهكذا قال الشارح في شرح المفتاح
كون فايدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فايدة الشيء انما
يطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما
ذكره العلامة موافق لما اورده المص هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
ثم اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المص بالنظر الى الظاهر الكافي
في المقامات الخطابية فان الظاهر منه لما انحمل امتناع الاولى والثانية
على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العلمين لا بطريق
القطع لجواز ان يكون تعرضه في التفسير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما
وان كان اللازم والملزوم نفس المعلومين فافهم قوله بذلك الحكم من
الخبر نفسه وفيه لان علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود الخبر
فضلا عن علم المخاطب بكون الخبر عالما به قوله لان العلم بكون الخبر عالما

١١٠

بالحكم اه اي بالحكم المخصوص من حيث خصوصه فلا يرد ان الله تع اذا اخبرنا
لشيء علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك
لعلمنا بان الله تع قد احاط بكل شيء علما قوله ولا يخطر بالبال اه فلا يصح كون
ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يثبت امتناع عدم حصول
العلم الثاني عند حصول الاول قوله وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة
تامة لما ذكر بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة
الى حال الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر في علم المعاني
المقصودة من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من المخبر علم بالحكم اي اعتقاد به قطعي او ظني
فانه يسمى علما في العرف وكان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه
قوله ويمكن ان يقال اه الظاهر ان مراده جعل الفايدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايض
موافقا لما في المفتاح واعتبار اللزوم بحسب تحقق الفايدة على هذا التقدير بهما وتحقق
لازمها بنفسه ولما اورد لفظ الامكان لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه نوع
تكلف لكنه دون التكلف الذي ذكره الفاضل المحشي في تصحيح الاحتمال الاخير
لان فيه فوات التناسب ايض ولعل هذا المحمل الكلام الشارح اقرب مما ذكره ذلك
الفاضل لان في ذلك فوات التناسب ومخالفة كلام المفتاح ولا شيء منهما في
هذا واما مخالفة تفسير المص لتفسيره فكونها فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح
لان احدى المخالفتين توصل الى الاخرى كما لا يخفى فليتامل قوله مستحضر للخبر
اي لمضمونه على حذف المضاف قوله منزلة الجاهل ذكر الفاضل المحشي ان هذا
لا يتناول بحسب مفهومه اقساما لما له الا ان الظاهر ان المراد تنزيله منزلة خالي
الذهن كما صرح به في المفتاح وفيه بحث لان الخالي في عبارة المفتاح بمعنى
الخالي عن العلم بالفايدة فيتناول الخالي من الحكم والتردد والانكار وليس فيه
تصريح بما ذكره ولا تصريح بغيره ايضا فعلى هذا فعد وله عن عبارة المفتاح
لما يوضح قصده الى التعميم ثم الظاهر انه يتفق هنا على عمومه ويعتبر تخصيص غير
المنكر بما يسوى العالم لا بالعكس لئلا يكون كتنزيل المنكر قبل الوصول الى
الحكم كما هو دأبهم في مسلمي الله علم قوله ولان كان عالما بالفايدة نقل عنه رحمه الله

بالحكم

ان المراد بالفايدة ما يعم لازم فايدة الخبر لانها فايدة ايضا فلا يتوجه ان تجرد العلم
بها لا يتوقف يقتضى عدم الفاء الخبر لجواز ان يكون المقصد لازمها ولا يحتاج الى
الجواب بان مبنى التخصيص على انها هى العمدة وفى بعض النسخ بالفايدتين فالامر
اظهر قوله ومثله هى عصاى خبرا لاسلوب ايماء الى انه ليس من تنزيل العالم
منزلة الجاهل بل مثله فى ان كلا منهما سوق المعلوم مساق غيره ومع هذا لا
عن سوء الادب والاظهر ان يقال المراد من السؤال استحضار ماهية العصا ليصفها
لتظهر المباينة البعيدة بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار
والاعلام بل بصدد جوابه قوله ولقد علموا لمن اشتراه اللام فى لقد علموا جواب
قسم محذوف وفى لمن اشتراه للابتداء كما فى علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدا
خبره ما له فى الاخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام فى لبئس جواب قسم
محذوف وجواب الشرط محذوف كما اشار اليه اى لو كانوا يعلمون لامتنعوا
ويحتمل ان يكون لو فى الاية للتمنى مثلها فى قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
الاية ففيه ايضا نفى العلم بطريق آخر وكيف جعل ما حال عن ضمير عليك او من كلام
رب العزة اى مقولا فى حقك او مقولا فى حقه واما حال من ضمير تجد وهو
استيناف فى موقع الامر وحاصل معنى الاية والله اعلم لقد علم اليهود ان من
اشترى كتاب السحر والشعوذة اى استبدله واختاره على كتاب الله تعالى ما له
فى الاخرة نصيب من الثواب والله لبئس ما باعوا به انفسهم اى حظوظها
لو كانوا يعلمون بذلك الشراء اى ثمرته وما يترتب عليه من انه لا خلاق فى الاخرة
لامتنعوا عنه واعلم ان مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضى تعلق يعلمون بما تعلق
به علموا ان معنى الاية على ما اشير اليه من ان اشترى كتاب السحر ما له فى الاخرة
نصيب اصلا لانه ليس نصيب واجر على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية
المذمومية فيجد متعلق العلم المثبت والعلم المنفى واندفع ما يقال ان متعلق
العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة من كلمة
لبئس الموضوعة للذم العام فلا تخالف بينهما لوجود الاول بدون الثانى
فى المباحات قوله يعنى انه نبه على ان العرف انه لما كان غرابة تنزيل العالم

بفايده

بفايدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشى منزلة الجهل به مع قطع النظر
عن خصوصية التعلق بل باعتبار جعل وجود الشى منزلة عدمه مع قطع النظر
عن خصوصية العلم اورد اينين لاثبات هذا الامر الغريب والمراد بالعموم
مجرد عدم الاختصاص بالفايدة وعلى هذا القياس زيادة التعميم فى الاية الثانية
قوله لاعتبارات خطابية اى اقناعية يفيد ظنا بكونه غير عالم قوله لان هذا
كلام يلوح عليه اثر الاهمال تعليل للنفى كما ان قوله بناء تعليل للمنفى ووجه
الاهمال ان هذا الخبر ليس يلقى اليهم بل الى الرسول واصحابه عم وايضا سلب علمهم
بردائة الشراء ينافى اثباته فى صدر الاية على انه لا وجه لتنزيل علمهم بردائة
الشراء منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء ليس لهذا العلم من مقابله اعنى
جهلهم بذلك الجهل وايضا اعتبار الغاء هذا الخبر المتضمن اليهم تعسف
قوله لان هذا الخطاب لمحمد عم وبذكر صحيح بان هذا التعليل ايض فى الاول
قوله لا يوافق ما يرى فى المفتاح لانه صريح فى ان العلم المنفى هو العلم المتعلق
بقوله لمن اشتراه ما له فى الاخرة من خلاق على خلاف الوجهين ان الاستشهاد
معنوى قوله وما رميت اذ رميت روى انه عم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة
من الحصى فى وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل
بعينه فانهزموا فنزل وما رميت اذ رميت ووجه تنزيل الرمى الصادر عنه
عم منزلة عدمه ان اثر ذلك الرمى لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل الرمى
الصادر عنه عم صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفى باعتبار الحقيقة و
الاثبات باعتبار الصورة وهو ظاهر مراد من قال اى ما رميت حقيقة
اذ رميت صورة يعنى ان الضربين للنفى والاثبات لا ذلك النفى والاثبات لا للمنفى والمثبت
حتى يرد توهم عدم توارد النفى والاثبات على شى واحد وهما من قال فمعناه
وما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا فمبنى مراده التوجيه على مذهب المعتزلة
بان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان
خصوص هذه الرمية معجزة بخلق الله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده
بيان سبب التنزيل الا انما يتوارد عليه النفى والاثبات لظهوره ثم الراجح

من الاية والله اعلم تنبيه المومنين على انه لا ينبغي لهم الذهول عن الله تعالى
والابتهاج بمثل هذا الفعل البديع الذي يطلس بفعله ولو كسبا او لولا
حلام بمقتضى الحلية فيظهر نكتة التخصيص بفعله ولا يرد جريانه في جميع الافعال
تامل قوله واذا كان قصد المخبر بذكره ينبغي للتفريع فقوله حذرا عن اللغو
اشارة الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب
احد الامرين ينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا
انقص منه حذرا عن الاخلال ولا ازيد منه حذرا عن اللغو وانما لم
يذكر علة المنع عن النقصان وان كان المراد بالاقتصار على قدر الحاجة
ان يكون على قدر اقتضاء المقام لا ازيد ولا انقص لظهورها ويحتمل
ان يريد بالاقتصار على قدر الحاجة منع الارتكاب للزيادة عليه وترك
منع النقصان لظهوره هذا والمفهوم من شرح المفتاح ان الحذر عن
اللغو علة للصور كلها حيث قال فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا
محضا وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا
عليها كان مشتملا على اللغو وبالجملة فقد ظهر بهذا التقرير تفريع هذا الكلام
على ما قبله ولم يحتج الى ان يتكلف في توجيهه بان ما ذكره من الاقتصار حكم مجمل
قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ ولا شك في تفريع هذا على ما ذكره من ان
قصد المخبر الخ واما التوسيط قوله وقد ينزل العالم الخ بين الاصل والفرع
فلانه لدفع ما يرد على الاصل من ان قصد المخبر لو كان ما ذكر لما جاز القاء
الخبر الى العالم بها فقرر الاصل اولا ودفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع
اعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو والتردد
والانكار بالظاهر بالقياس الى فايدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى لازمها
فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد ومن اعتبار التردد والانكار
وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد باعتبار الخلو
انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها
حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل

المحشي اخرج تلك الجملة عن الحلية بالقياس الى لازم الفايدة فكيف يمكن اعتبار الخلو
والتجريد بالنسبة اليه فتدبر قوله هل هو واقع ام لا وقد تقرر في كتب النحو امتناع ان
يؤتى لهل بمعادل وصرح المص في اوايل الباب السادس امتناع قولك هل زيد قائم
ام عمرو وبين الشارح هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء على ما ذكر
ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل مستدلا بقوله عم هل
تزوجت بكرا ام ثيبا واجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث منقطعة بمعنى بل
او لانه ماض بمعنى قال بل ثيبا واما من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم في
في تراكيبهم كاستعمالهم قط في المضارع المنفي بتفسير صاحب المتكلم وفي قوله
ههنا لا يجتمعان قطعا مع انها انما يستعمل في الماضي المنفي قوله بل ليس شيء لا يخفى ان
توجيه الشارح مبني على ان مراد المص من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست
بواقعة ومن ضمير فيه راجع الى الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على سبيل الا
ستخدام اذ لا معنى للتردد في التصديق ومراد الوهم انه لا ضرورة الى ذلك لو اريد
بالحكم المعنى الثاني او الاعم وليستغنى عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو
الذهن عنه يتناول بالاطلاق عدم التصديق وعدم تصوره اياه ولا يخفى
ان ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط
للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى احدهما
ولم يلتفت الى شيء وراءها كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر
بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلي الذهن عن تصورها ايضا وليس
بصحيح قوله على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدره بالتاويل
المشهور اي حصل الاستغناء وقد مر منا في اوايل الكتاب اشارة الى ما يتعلق بتفصيل
لي فلا تغفل ثم الحكم المذكور من الشارح مبني على انه الرواية وانه المناسب بقوله
فيما بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للمتكلم او المخاطب والا فالبناء للفاعل
فيه وكذا في ان يقتصر جايز ايضا سواء رجع الضمير فيه الى المتكلم او المخاطب
قوله واسمية الجملة اي صيرورتها اسمية وهي مقام العدول عن الفعلية فلا
ينافي عد المص في الايضاح الجملة الاسمية من نظاير الجملة الابتدائية وقد يقال

بينها العبارات اعتبار افادتها اصل الحكم الدوامى الثبوت واعتبار تاكيد
الحكم بواسطة تلك الافادة والقاؤها الى الخالى الذهن انما هو موقع النظر
عن الاعتبار الثانى بل الضرورة اداء الحكم الدوامى الذى هو مقتضى الحال
وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثانى فلا منافات قوله وحروف
الصلة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة اى الحروف الواصلة معانى
الافعال الى معمولاتها من وصلت الشى وصلا وصلة كذا قيل والاشبه ان
يواصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مشهورة فيما بينهم مثل ان
وان الباء مثل وكفى بالله شهيدا وتظيرها بحروف الصلة لافادتها تاكيد
الاتصال وبحروف الزيادة لانها تزاد فى الكلام فان قلت يجب ان يكون
زايدة اذا افادت فايدة معنوية هى التاكيد قلنا انما سميت زايدة لانها لا
تغير اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم
يفد شيئا ولما لم يلزم الاطراد فى وجه التسمية لم يتجه ظاهر اعتراض الفاضل
الرضى انه يلزم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التواكيد اسما
كانت ام لا زوايد قوله مترددا فيما ليسا لا فيه استخدام لان المراد بضميره الحكم
بمعنى الوقوع وبضمير الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع وههنا بحث وهو ان
المخاطب اذا تردد فى انك اذا تصورت قيام زيد وانكرت فقلت تصورت
قيام زيد او قيام زيد منصوري لم يتصور من السامع بعده تردد او
انكار فى ذلك فاى حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان تخصص
القاعدة بغير نظايره او يعتبر الدلالة على حال السامع فتامل قوله
طرح على خلاف ما انت بخيبته قيل اراد بالظن ان يسلك ما الى الجانب الاخر
من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب فى المنكر ثم هذا
الاشتراط مخصوص بان يكون علما فى التاكيد ودليل المسئلة الاستقراء
فلا يرد على الشيخ اطلاق من بعده حسن التاكيد فى الجملة الملقاة الى السائل
المتردد مطلقا لكن اعتبار هذا الفرض من التفاوت فى التردد حتى
تفرق فى مقابلته بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا فى مقابلة الانكار

المتفاوت بين اداة واداة لا يخ عن استبعاد قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب
اصلا فيها اراد جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا للايراد بطريق الوجوب
بقرينة قوله لانه يؤدى اه فاندفع ما قيل من ان كون مطلق الجواب اصلا فى
ان لا يقتضى عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا ترى انه
توهم الاصل فى المبتدا التعريف معناه ان المبتدا لا يتصور بدون التعريف
لا ان التعريف لا يوجب بدون المبتدا هذا واعلم ان قول الشيخ لا يستقيم
يشير الى ان المستحسن فى حكم الواجب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة
فتامل قوله مؤكدا بان واسمية الجملة فان قلت قلة التاكيد يكون بقدر
الانكار والكافرون انكروا فى ولا الامر انكارا واحدا فما وجه التوكيد بين قلت
يجوز ان يكون المرسل علموا منهم بما جرى بهم مع الرسولين الاولين تماديهم فى
الضلال لان انكارهم متجاوز عن الادنى الى المرتبة القوى فى نفسه فاكد بما لا كثر
قوله مؤكدا بالقسم وان واللام والجملة الاسمية لم يعد المص فى الايضاح القسم
فى الاية من مؤكدات فلعله قصد ذكر المؤكدات التى من جملة اجزاء الكلام الملقى
وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة قوله فالبشرية فى اعتقادهم انما ينافى الرسالة اه
لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانسان والرتب الخاية ترتبه وتعلق
الانسان ولا ينفون المناسبة بين الملك والانسان الكامل فيجوزون
ان يكون الملك رسولا من الله تع ومرسلا الى انسان كامل وبهذا سقط
ما يقال البشرية كما ينافى الرسالة من الله تع تنافى الرسالة من رسول
الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغى ان يكون رسول
المرسل من جنس المرسل ايض لان مجانس المجانس مجانس قوله مبنى على انه
تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر هذا التاويل انما يحتاج اليه على ما هو
الظ من العبارة وهو تعلق الظرف الثانى اعنى فى المرة الاولى بقوله
اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر وهو فى موقع المفعول حكاية اى حكاية
عن رسل عيسى عم توهم اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر وهو فى موقع
المفعول حكاية اى فى المقاولة الاولى واما اذا تعلق بقال كما دل عليه

في المقاومة الاولى واما اذا تعلق يقال كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية
فلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع في المرة
الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا مرسلون
وانا اليكم لمرسلون والتفريق في اللفظ بين المرتين لا ينافي ارادة هذا قوله
لاتحاد الرسول والمرسل به قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب
الثلثة اتحاد المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سواء تعدد المخبر او المرسل
او لا اذ لا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه
لم يتحد الخبر واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر عن رجل مخصوص قد يقابل
بالانكار بسوء الاعتقاد في ذلك الرجل واذا بلغ الخبر ممن تقبل كلامه يرتفع
الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا اليكم لمرسلون لم يكن
بد لهم من ملاحظة وحدة المرسل فتامل قوله فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال
فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال الا مقتضاه حقيقة
الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى
الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها
فان هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا شك
ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على
المتبادر وما ذكره هيهنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب
مطلق مفهومه المتبادر المراد في التعريف قوله على انه لا معنى لجعل الانكار الخ قيل
عليه لو اريد بجعل الانكار كعدمه ملاحظة انه مع المنكر ما ان تامله ارتدع
عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة
انكاره يقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الا بالتاكيد لا
ينافي ذلك على ان ملاحظة واعتباره يجوز ان يعلم باخباره قوله فيجعل غير
السائل كالسائل اي يجعل الخالي كالسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس
اليه فيذكر التاكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب في السائل
ابتدا واما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل

المحشي

المحشي في الضابطة التي ذكرها الان ترك التاكيد يجوز في السائل فلا يخل بالبلاغة
فلا نعلم به تنزيله منزلة الخالي قوله اي للخبر فعلى هذا يكون اللام زائدة كما في قوله
تعم ردف لكم او على تضمين الاستشراف معنى التهيؤ اذ لا يجوز ادخال اللام التقوية
في المفعول اذا قدم عليه الفعل ولو رجع ضميره الى الملوح لم يحتج الى هذا التاويل
قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصية الظاهر هذا النفي بالنسبة الى
الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى
خصوصية الخبر والظاهر ان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك
بعد دعاء نوح عم بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا من شانه
ان يجعل المخاطب مترددا في خصوصية الاغراق قيل ان لقائل ان يقول قوله
تعم لن يؤمن من قومك الا من قد امن مع قوله تعم واصنع الفلك باعيننا
وقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعاء نوح عم بقوله رب لا تذر
على الارض من الكافرين ديارا يدل على انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون الخالي
كالسائل فان قلت المذكورات لا تدل على سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب
لانها يجوز ان تكون على سبيل التهديد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار به فا
لاولى ان يرجع فايدة ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظم سخطه عليهم فتامل
قوله وقال الشيخ عبد القاهر الخ قوله يغني غناء الفا تعلم ان ما ذكره الشريف
في اواخر الفن الاول من شرح المفتاح من ان الدلالة ها على السببية
الا عند قوم الاصوليين نقلا الشيخ عليهم المكسورة الدالة على التحقيق
فقط بالمفتوحة المقدرة اللام الدالة على التعليل محل بحث فتامل
من عرض العود على الاناء وقد يجعل من عرض الجارية على البيع فيكون الغرض
على هذا بحثه ووجه التاكيد انه وان عرض بالرمح متهيا للحرب الا ان
معه رمحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني عمه رمحا واحدا وانكر تعدد رماحهم
حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصفة وينقل هذا الوجه عن يوسف الاوبهي
ولا شك انه موافق للغرابة لكن الفضل للمتقدم كما لا يخفى قوله امارة
انه يعتقد ان لا رمح فيهم اعترض عليه بانه دلالة على الانكار غير متعينة

لجواز ان يكون امارة خلو ذهنه بل هو انسب بفراغ باله واوفق بظاهر حاله ومثل
هذا يورد على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من
امارات الانكار والجواب انه عرض الريح كما يكون اثرا للانكار يكون اثرا لما هو المقام
خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الريح مثلا منزلة الخالي يجوز
تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزيادة تعييره فلهذا حمل البيت عليها
وكذا الكلام في الانبيا لكرهية لعني ثم انكم بعد ذلك لميتون ويحمل الاية على
تنزيل غير المنكر منزلته توجه اخر ظاهر وهو تعدد المؤكد فان قلت لم تعد
اسمية الجملة في الاية من المؤكدات قلت لما عقبت من ان مؤكديتها في
مقام العدول عن الفعلية ولا ضرورة في حمل الاية عليه قوله ويجعل المنكر
كغير المنكر لا شك في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك
التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيله منزلة السايل فان التاكيد معه
غير واجب نعم على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السايل منزلة الخالي فانه لا حكم
فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة
السايل يجب توكيد الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصيته وفيه
ان اللطيف كون الكلام خارجا على مقتضى الظاهر الذي هو التاكيد مع الخالي
المنكر ويحمل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه فليتامل قوله ان يكون معلوما
له اه اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى
مطلوب خبري لا مصطلح المعقول فهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فلظهور
وجه توقفه الارتداع التامل ويجوز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في
بوجوده معتبر في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم يكن معلومة للمنكر ولو
كانت بحيث لو تاملها لارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل
انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلوميته
او لم يتحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى وتحقق الشرطية اعني ان
تامل ارتدع عن انكاره ولا يقتضي تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر
ليس بحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى قوله مما لا يصلح

الحكم بلا يخفى ان في هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا
فان قيل كيف يصح التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهرا لكثرة المرتابين قوله
فيكون نظير التنزيل وجود الشيء عدمه اللام في التنزيل ليس صلة لنظير حتى
يرد ان الاية مثال لذلك التنزيل لا نظير له ويحتاج الى ان يراد بالنظير المثال
مسامحة مع ان المقام يتبوعنه بل لام الاجل فالمعنى ليكون نظيرا لما نحن بصدده
لانه نزل وجود الشيء منزلة عدمه فتامل قوله احدهما ما ذكر في السؤال اه ذكر
هذا الوجه استطرادي قصد به بيان وجه الحكم في الاية ولم يقصد به دفع اصل
السؤال فان فيه اعترافا بعدم كون الاية تمثيلا وهو مراد المعترض سيما اذا
حمل على المنع والسند قوله ح لا يكون مثالا لما نحن فيه اي لمجرد الاعتبار
المذكور وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما اذا ضم اليه اعتبار
آخر مثلا ان يقال جعل وجود الريب منزلة عدمه لوجود ما يزيله وجعل
لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود
المزيل فيكون مثالا لما نحن فيه وقد يقال انه اذا نزل وجود ريبهم منزلة العدم صار
معدوما اعتبارا بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من
الانكار قوله وهو انه ما نفي الريب بمعنى انه اه عبارة الكشاف هكذا اي
ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للريب ومظنة له ولما كان
المفهوم منه ظاهرا نفي عدم الارتياب والمقصود نفي الارتياب اشار الى توجيهه
بان فاعل نفي مستتر فيه عايد الى الريب والباعث وقد مر اليه كما هو الشايع و
المعنى ربما نفي الريب بان احدا لا يرتاب فيه فيول المعنى الى ما ذكره وقد
توجه بان المحذوف هي اللام الجارة والمعنى ما نفي الريب لان احدا لا يرتاب فيه
ورد الفاضل المحشي في حاشية الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف
على الوجهين بان عبارة الكشاف آب عنه وذلك لان النفي ح يتوجه الى القيد و
العلة فلا يقابله قوله وانما المنفي كونه اه بل الواجب ان يقول وانما نفي بكذا او يجيء
كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي اه وحكم بان المقابلة
تصح ح الا ان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى وفيه بحث لان النفي في قوله

انما المنوّاه لبس بذلك المعنى فلا نضح المقابلة ظاهرا وا التكلف في تصحيح الاولين
اقل من التكلف في التصحيح الاولين اقل من التكلف وهذا فتامل قوله لكن ينكره
كثير من الاستقيا قيل الظان الاية ليست مثالا لما نحن فيه اصلا لان
مقالة ان يار الفن صريحة في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى المخاطب
لا السامع مطلقا والظان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو المبني
ثم بقرينة سياق الاية حيث قال عز من قايل والذين يومنون بما انزل
اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب لاول كل من يتلقى الكلام لا حمل
تغليب غير المرتابين وهم المومنون على المرتابين قوله لكن ترك تاكيده لانهم
جعلوا الغير المنكر لا يرد ان لا التي لنفي الجنس واسمية الجملة يفيدان التاكيد
كما صرح به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان لا المذكورة تفيد تاكيد
استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج شي من افراده
ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انها انما تكون موكدة
في مقام التعدد ولا جزم بذلك في الاية فحكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيدها
ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك موكدا
اخر جعل اسمية الجملة من الموكدات والا فلا وبان انكارهم تقتضي زيادة
التاكيد ولو جعل كلا انكار ينبغي ان يوكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد
السايل وهذا لا ينافي جعل الانكار كلا انكار فتامل قوله وهو ان كلامه
معجز فبلغ الصغر لغيب براجع الى ما يفهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلام الشارح
حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر
بل راجع الى مصدر ما وهاى تاملها والنظر فيها وترتيبها بهذه الطريق
قوله انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني ان التمثيل صحيح لان التاكيد المعنوي لا
يوكد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو او التجوز وقد رده بانقله
عن الشيخ واشار الى انه يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي بعينه فما ذكره بعض
اصحاب الحواشي من انه هذا الجواب لا يدفع اصل السؤال اذ التاكيد المعنوي
كاللفظي في الامرين فالاشكال باق بحاله ليس امرا واردا ما ذكره الشارح تامل قوله

دفع التوهم السهو او التجوز قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا
يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفعه ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك و
الجواب انا لا نم تصريح الشارح بذلك على الاطلاق بل انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه
بان التاكيد في مثل جاءني زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان الجائي عمرو
وانما ذكر زيد على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير
التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد
بنفسه وكذا بالكل والجميع لا يدفع التوهم المذكور لا انه لا يدفع توهم السهو مطلقا
كيف وقد صرح هناك بان كلاهما في قولك جاءني الرجلان كلاهما ليدفع توهم ان
يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح في مباحث
الفصل والوصل بان لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من
غيره وفيه مع تصريحه هناك ايضا بانه وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني
زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غيره فيه هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى
ان الصدور من غيره فيه هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب اذا كان
ممن يستبعد صدوره مثل من زيد بنفسه لتعجب المتكلم ويتوهم ان مثل هذا
الفعل ان صدر ممن زيد لم يصدر لا بنفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد بطريق
السهو لم يستبعد دفع المتكلم بقوله جاءني زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة
المقام فتامل قوله لكن المذكور في دلايل الاعجاز في الجواب الحاسم لمادة
السوال ان التمثيل على قوله من يجعل لا ريب فيه جزء ذلك الكتاب كما ذكره
صاحب الكشاف وما في الوصل والوصل مبني على اختياره ولا يخفى ان ظاهر عبارة
المص ابعد عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لا ريب فيه فان
المناسب لهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب
عن اصل السوال بانه لا شك في تغاير صريح مفهومي ذلك الكتاب ولا ريب
فيه لكن ثبوت احدهما يستلزم ثبوت الاخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله
الشارح من قبيل الاعادة للتثبيت والقوم للتعدد وان من الموكدات الاعادة
الصريحة فلا اشكال فتامل قوله قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام اه يمكن

ان يقال هذا توجيه لكلام السكاكي على مقتضى تعريفه الكناية وهو ان يذكر
اللازم ويريد الملزوم ولذا حمل الكناية على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام الدال
على اللازم مرادا به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان تجعل الكناية عبارة عن
نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار
المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف البلغا
هو عدم انكاره فاذا استعمل في هذا المقام لا يقصد به هذا المعنى بل يستلزمه
وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا ولو ادعا
وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب فنفس
الكلام المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره
كما عرفها السكاكي ثم قوله يلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المورد
وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام المسوق مع
المنكر يعني هذا الايراد لا يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال
على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال من نفس اللازم
اعني الايراد المذكور الى الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يبين
بالكناية على ما هو المقصد الاصلي المنكر وكان نصب الغرض من ايراد لفظ يدل
على عدم انكار المخاطب مثلا التنبيه على ان معه ما ان تامله يزيل انكاره لان
المنكر نزل منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع
ان في تقرير الشارح نوع قصور كما حققه لم يلتفت اليه الفاضل المحشي فقال
مشيرا الى ان كلام الشارح لا يخلو عن توجيه والاوجه ان يقال الخبر المجرد
عن المؤكد مثلا يدل في عرف البلغا دلالة واضحة على عدم انكار المخاطب
فاذا القي الى المنكر واريد ان معه ما ان تامله يستلزم ذلك العدم ولو ادعا فقد
اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تامل وعلى
هذا القياس وهذا غاية توجيه الكلام الفاضل المحشي وفيه ابحاث الاول
ان عدم الانكار والمطلق لازم لما هو مدلول عرفي للخبر المجرد لا لنفسه والا
لكان القاؤه الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي له

خلو ذهن

خلو الذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم
لعلومية ما ان تامله ارتدع عن انكاره بشرط التامل بل منافر لها فلا يتحقق الكناية
الاصطلاحية لانها انما يتحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد بها
ما يستلزمه وكذا الكلام في القا المجرد الى المتردد على انه ربما يدعى ان ما ذكره من
قبيل مستتبعات التراكيب لا الكناية ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي
مدلولا مطابقيا الثاني انه يجب في الكناية على مذهب السكاكي ان يكون
الانتقال من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المكنى بها على تقدير متبوعا
لملزوماتها الا يرى ان اللزوم المكنى عنه في صورة القا الخبر الى العالم هو عدم
جريه على موجب علمه والمكنى به اللازم خلو ذهنه عنه فالاول تابع والثاني
متبوع لان عدم العمل يتبع عدم العلم وان الملزوم في القا المؤكد الى العالم في
ما لا يستلزم امارات الانكار الظاهرة واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثاني
متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شرح المفتاح من ان اللازم في
الكناية ان يعتبر كونه مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى
الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا لا يتاتى في القاء
المجرد الى العالم مرادا به عدم العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعني خلو الذهن
اخص من عدم العمل فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعا للخلو فتامل الثالث ان
جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية وما ذلك الا بانتفاء القرينة المانعة
عن ارادته والقرينة المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب
مثلا قرينة على انه لم يرد بالقا الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون كناية
اصطلاحية والجواب عن هذا ان الانكار بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب
التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي
هو شرط في الكناية وايضا العالم الذي يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي
الذهن في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كانت ممتنعة بشرط اتصافه بالعلم
على ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر
باستعماله ولا يضر عدم جواز ارادته في المحل الذي استعمل فيه كما في قوله تعالى

الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود
على السرير قيل لم يلزم ان لا يكون ما اشتمل على قرينة لفظية كناية بالطريق المذكور
مثل ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة فجوابه المنع لان الحمل الاخر لصلوة
واجبة بدون ايها العالم قوله في المهذب نطق البيت ولعله ان الهلال اذا رأيت
نموه ايقنت منه بدرا اسنى في اللمعان . الجد بفتح الجيم البخت والنجابة الكرم وساطع
البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضح من سطع
الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة مبتدأ خبره قوله المشرئب اه
في الصحاح اشرأب للشيء اشرئبابا مد عنقه لينظر اليه قوله دفعا لتوهم التخصيص
فان قلت صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظاير ولذلك صح
استثناؤه وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهة قلت دفع
التوهم جزما بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه
من الامثلة وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لا نص
فيه فتوهم التخصيص باق بلا شبهة هذا وقوله وهكذا العبارات التي معطوف
على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل اعتبارات الاثبات وهكذا العبارات التي
قوله وكذا التجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب
غير منكر ولا متردد قوله كان من التكلم الى الذي كان انه لا يكون الظاهر ان
كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون بتقدير الباء او بتقديره وان جعل الظن
بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها وخبرها خبران
والاخريان تامتان وقد جعل الاولى ايضا تامة وقد جعل زائدة بقوله انه لا
يكون خبر ان قوله الا يصح بدونها معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل لا
يحسن ضمير الشان بدونها الا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية والمصاحبة
المنفي كما اشار اليه ولا يلزم الاعجاز فوقه لعليه الاستقرا فلا يرد عليه قوله نعم قل
هو الله احد على راي من جعله ضمير الشان كما توهم قوله لان يصح مبتدأ كقوله
ان شواء البيت اراد بالمبتدأ المحدث عنه بطريق ذكر الخاص وارادة العام
بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس بمبتدأ اصطلاحي والبيت لسالم بن

ربيعة

ربيعة والسرى اسم من شويت اللحم شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو
البازل ههنا البعير الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة
وربما كان في الثامنة والجمع بزل كحمر وبزل ككمل والامون الموثقة الخلق التي
امنت من ان يكون ضعيفة وخبر ان قوله بعد ابيات من لذة العيش و
الفتى للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كلها ذكر وان كان يلتذ به العائش
لكن الفتى هدف للدهر والدهر ذو ضروب في الآفات كما يهب يرجع وكما يسلم
يقتل وكما يصح يكبر قوله ان دهرا يلف اه الشمل المتفرق المنتشر ولفه جمعه
وسعدى ام الحبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على الاول سببية متعلقة
بلف اي بسبب وصالها والشمل اي بسبب قربها وعلى الثاني بمعنى في والتعليق
بحال اي يجمع في هذا الموضع المتفرقة الكائنة فيه قوله وقد يترك تاكيد الحكم
المنكر اه لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة السابقة
فان قولهم مع المؤمنين امنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل
الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر ينبغي ان لا يشك فيه لثبوته
بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب
جعل غير المنكر كالمنكر لاستمال الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجالستهم
والتزام احكام الشرع النبوي فكانه مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم
قوله ليس جديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف هكذا فان
قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة
بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين اه وفيه نظر لان السؤال يدل على ان
ما خاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل
على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذي خاطبوا به المؤمنين مع انه لا تاكيد
فيه قطعا ويجيء ان افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي انما يكون في المشهور اذا
لم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل ههنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس
المراد بالوكادة هو التوكيد الاصطلاحي بل معناه اللغوي ولا شك ان الكلام
الصادر عن العاقل غير اللاغي قوة وكادة في الجملة قوله اوحدنوه جمع او حكم

علي

بالحاق ياء النسبة للتاكيد كاحمري كانه منسوب الى وحدة فيها غرابة في معنى الوحدة
واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه قوله والا لان انفسهم اما تعليل
لمقدر اى تركها التاكيد اما لكذا واما لكذا والمنفى المستفاد من قوله لانى ادعا
اه والاول اظهر بحسب المعنى والثانى هو الذى من لفظ الكشاف حيث قال وذلك
لان انفسهم اسارة الى انهم لسيوا فى دعائهم اوحديون قوله منه للتاكيد اى
موضعه التى يحقق ثبوته فيه مفعله من معنى التوكيد به لامن لفظها لان الحرف
لايجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد انه لمئنة من ذلك اى مخلقة ومجدرة وفى الاساس
فلان مائنة للخير ومعناه اى موضع لان يقال انه خير وعسى ان يفعل خيرا
قوله لانه لدفع الايهام اى ايهام رجوع التكذيب الى كونه عم رسول الله لكن
فيه بحث وهو ان هذا الايهام انما يندفع بما ذكره لو كان فى الاية الكريمة
ما يشعر بكون قوله تعم والله يعلم انك لرسوله من يقول الله لا بطريق
الحكاية ولا مشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المنافقين بان
يكون جاريا مجرى القسم كما قيل فى ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ويكون فايدته
بالنظر الى لازم فايدة الخبر كما فى باقى المؤكدات فى الاية نعم هو من كلام الله تعالى
فى نفس الامر لكن الكلام فى انفهامه من الاية حتى يندفع بها الايهام والجواب انه
اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله كان لغوا من الحديث
غير مستعمل فى العرف اصلا واما اذا قيل ارسل عبده الى فلان وعمرو يعلم ايضا انه
ارسله اليه كان مقبولا مستعملا فى مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله تعالى والله يعلم
انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا
يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثانى لان المعنى مرسلون من رسوله
والفرق ظاهر فلا تغفل قوله ولذا ذكره بالاسم يريد ان وضع الظاهر
موضع المضمر يقتضى نكتة وهى هاهنا التنبيه على ان مورد القسمة هو الاسناد ولا
وقد سلك هذه الوتيرة فى عنوان بحث التشبيه ايضا حيث قال التشبيه الدلالة
على المشاركة الخ وهو صرح الشارح هناك بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحى
وبالثانى اللغوى فلذا اعاد اسمه المظهر وبان ما يقال المعرفة اذا اعيدت

كان

كان تعيين الاولى ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل فى المعرفة المعادة
ان يكون عين الاولى كما ان الاصل فى الضمير ان يعود الى تعيين ما سبق ثم ان الاصل
الثانى يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما فى ضمن المذكور من المطلق
فلا رجحان الاختيار المظهر على المضمر لا يقال قول المص فيما بعد وهو يعنى المجاز
غير مختص بالخبر يدل على ان مورد القسمة هيهنا هو الاسناد والا لما وقع الا
حتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو ازالة لما عسى ان يتوهم من
كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى غفلة لانهما استمر عليه اداب المص فى مثله
قوله فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ما اختاره فى شرح الكشاف
عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله الاية من ان مضمون
بالجار والمجرور فى مثله مبتدا وما بعده خبره وقد سبق ذكره هناك فلا
يرد ان الحط الفايدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت فى هذا المحل ثم الاسناد
الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلى منه لكان كلاما مجّه الذوق ولا يفيد معنى
مقصودا من مثل هذا التراكيب كما لا يخفى قوله كما جعله عبد القاهر حيث قال فى
دلايل الاعجاز فى حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعها على ان الحكم المفاد بها على
ما هو عليه فى العقل وواقع موقعه وفى حد المجاز العقلى كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها
عن موضعه فى العقل لضرب من التاويل قوله وفيه نظر لان علم المعانى حاصلة ان
مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه الحال لا يقتضى دخولهما فى تعريف
علم المعانى والا لكان اللغويان ايضا داخلين فيه اذ قد يقتضيهما الحال بل يجب
فيه ان يكون البحث عنهما من حيث انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك
وقد يوجه النظر بمنع كونه من الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة
سيما عند المص وليس كساير احوال الاسناد مثلا التاكيد والتجريد حتى يرجع
الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم الاسناد فاذا كان الاسناد
من احوال اللفظ كان ما هو له من احوالها ايضا واليه نظر المص واما اللغويان
فهما نفس اللفظ لا من احواله وكان هذا مناط الفرق عند المص فتامل قوله
او معناه قد سبق ان معنى الفعل قد يطلق على ما يتم شبه الفعل ايضا وهو المراد

ههنا ولذا عد منه ما يفهم منه معنى الفعل بصيغته قوله متعلق بالظرف لنيابته
عن عامله وقد يعتبرون العامل في مثله عامل الظرف والمآل واحد قوله
نكتة بقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام ذكر الفاضل
المحشى ان نسبته بقا الخروج الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب
الايطابق شيئا منهما عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو حتى
يكون بانيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم كذا ذكر الفاضل المحشى وقيل
لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل بقى ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق
فاعل خارجا اى بقى التعريف على هذه الحال وهى ان ما طابق الاعتقاد خارج
عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصة
ثبوت تلك الحالة في نهاية عن قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس
الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب
لازم كما لا يخفى قوله وذلك بان لا ينصب قرينة اه كانه اراد بنصب القرينة
ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم قوله سواء
كان مخلوقا لله تعالى او لغيره الظاهر انه مبنى على مذهب المعتزلة من ان افعال
العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدق ههنا الظهور منه فتحقق الصدق بهذا
المعنى في الموت ونظيره مثال كون المسند مصدرا العجبى ضرب اللص الجلاد
برفع الجلاد قوله كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع
البقل ينبغى ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب
لئلا يحمل على المجاز فتامل قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه لا يخفى
ان القيد الثانى يكفى في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلى اذا اخفى
حاله من المخاطب وقال خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم
ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم
ام لا ولو كان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في نفس
الامر بقى ههنا تامل وهو ان المعتزلى اذا القى قوله خلق الله الافعال
كلها الى العالم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا

في حال الوحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين قوله والاول لا
يكون اسنادا الى ما هو له فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس حقيقة
قطعا وليس كذلك لان التعبير السابق بقوله عند المتكلم في الظاهر قد يتناول
هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغى
ان يكون حقيقة قوله بل يثبت فابدالى ما يكره اى الحماقة والجنون قوله بناء على
سهو ونسيان والفرق بينهما ان السهو ما تنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال
الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة
معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم كما سياتى في كلام العلامة من توجيه كلام
السكاكى عن شوب تجوز وسهو ونسيان ان السهو يطلق الجهل الابتدائى بان
يعتقد على ما لا ينبغى وبهذا يجاب عما نسبه الفاضل المحشى بالنسبة الى
السهو وكان في كلام المحشى في المشهور اشارة اليه فتامل قوله اعتمادا على انه يفهم
ما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف الحقيقة
لتقابلهما واذا لم يكن فيه تاول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم
ضمنا ان ما ذكره على وفق اعتقاده قوله على نحو ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هى اقبال وادبار المصراع
للخنساء من قصيدة ترثى اخاها صخرا حيث تقول فما عجول بو تطيف به لها حنان
اصغار واكبار لاعيان الدهر كلما ذكرت فانما هى اقبال وادبار يوما باجزن
منى حين فارقنى صخر والدهر احلاء وامرار وان صخرا لتاتم الهداة به كانه علم
في راسه نار العجول الناقة الوالهة التى فقدت ولدها والبو جلد فصيل
يحشى تبنا ليدر الناقة عليه تسليا منها به وتطيف من الاطافة في الصحاح
اطاف به اى الم به وضمير تطيف راجع الى العجول والجرور في به الى البو والاصغار
والاكبار جعل الشئ صغيرا وكبيرا اعنى بها المفعول بيان للحنين واحلاء الشئ
جعله حلوا وامراره جعله مرا والا ايتمام الاقتداء قوله الى شئ معسول اى خال
عن المزايا والخصوصيات كالشئ المنقوش الذى غسل فذهب نقوشه المستحسنة
والنسابة العالم بالانساب والتاء للمبالغة قوله وجوابه ان لفظه ما في التعريف
كناية عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى ملابس

الفاعل والمفعول به آه فانه اشارة الى تقسيم التعريفين كما يدل عليه قوله بعده
فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له اه **قوله** والاسناد الى الملابس
عنه ليس بحقيقة ولا مجاز آه فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد بالملابس
الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولذا قوله في الواقع عيشه
راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع انه ضمير العيشة
فاعل اللفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه اسند الى
الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب وانها مكان وزمان وسبب
بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل هي فاعل بحسبه ولا اشتان الناقة فاعل حقيقة
للاقبال فيدخل قولها هي اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة
عن الملابس المذكور فالاولى ان يصار في اخراجه الى ما ذكره الفاضل المحشى
وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع اعتراض المص على السكاكي
وكذلك قول الشيخ عبد القاهر ان كلامه حجة على المص ويعترض عليه بجا
بكون الاسناد الى المبتدا خارجا عن القسمين عند المص لا بد في الاعتراض
لتفريع الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول بان المراد
بالفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي
والمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي والاسناد الى
المبتدا ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف وعن الثاني بان قول الشيخ
لا يكون حجة على المص والما ذكر فيما سبق سند المنع ان قولنا الانسان جسم
لا يسمى حقيقة في الاصطلاح **قوله** فنمت وما ليل المطي بنائم وصدره لقد لمتني
يا ام غيلان في السرى والسرى هو السير في الليل ومعنى البيت ظاهر **قوله**
وجوابه ان معناه يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار بل الانسان
فيجاز الا انه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد
الى غير ما هو له قطعا مع انه حقيقة قطعا فالصواب في الجواب ما نقل عنه
ده ان في اختيار الشق الثاني من السؤال وقوله فقد دخل في التعريف من
من المجاز العقلي ممنوع اذ لو اريد بما صام نهاري فطر نهاري لم يكن اسنا ده

الى ما هو فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم عن النهار حقيقة
فهو داخل في تعريفها ولا ضير واما انهارك صايم فان اريد به الاستفهام عن
ثبوت الصوم للمخاطب في النهار فمجاز قطعا وان اريد به الاستفهام عن ثبوته لنفس
النهار فحقيقة كما في قولك انهارك صايم ام انت وكون الصوم المسند الى
النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بقادح في المقصود **قوله** وتسمى مجازا
حكميا اه اما تسميته مجازا حكميا وان كان المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقه
بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم اشرف واما تسميته مجازا في الاثبات وان
كان المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما
ذكره الشارح ولان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا عقليا لما نقل عنه ره
واما تسميته اسنادا مجازيا اما باعتبار الاشرف او لان الاسناد بمعنى مطلق النسبة
ثم ان المجاز تخصيص بذكر هذه الاسماء وان امكن اعتبار امثالها في الحقيقة اعتنا شانه
لكثرة فوايده **قوله** اي غير الملابس الذي آه تقييد ما هو له بالملابس بيان
للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو سواء والملابس غيره الملابس هو له وانما
لم يقل الى ملابس لا يكون له لما ان لا بد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول
به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجي ولو قال اسناده الى ملابس لا
يكون له لا يفهم هذا المعنى **قوله** بتاول لا يخفى ان قيد التاول يغني عن قيد
غير ما هو له فكانه انما لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية مهجورة
في التعاريف **قوله** تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤل اليه
من العقل يريد ان التاول طلب المال والمال اما مصدر ميمي بمعنى المفعول
اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في
من الحقيقة بيانية ومن العقل حال اي تطلب الموضع كاينا من جهة العقل
محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة
ان كانت موجودة او الموضع العقلي اي ان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان
يكون حتى يكون على ما هو له في العقل ان لم يكن موجودة على ما جوزه الشيخ
وسيأتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز

حقيقة في نفس الامر لان طلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان تطلب
ولا تظهر بها فالحاجة الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه
على ان المال قد يكون عقليا صرفا لا تحقق في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما
غفل السامع عنه قوله وحاصله ان ينصب قرينة اشارة الى ان نصب القرينة
ليس بمعنى التاول ولظاهر لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس بعين بعضها
لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له ليس الا النصب قرينة
مانعة عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت
اثبات الجري له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له متاولا على ما
حقيقة
حقيقة لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه
وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التاول على نصب القرينة لم يكن
لقوله فيما سياتي ولابد في المجاز من قرينة فائدة يعتد بها فلابد ان يجعل
ومناسبة
حاصل التاول ملاحظة ملابسة ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبة
اليه كما يشعر به قوله فيما بعد كقول المعتزلي خلق الله الافعال كلها بالتاويل
والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان
للتاويل وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما
ثالثا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة فهم المخاطب لئلا يلتبس المعنى
بين
بالكلام عليه والتاويل انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على العوا
فكيف يكون احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان
المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مفقود في المثال
لنظيره
المذكور وعن الثاني بان ذلك القول اذكره توطئة لتقسيم القرينة الى
ومن
وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء من
مفهوم المجاز اللغوي وان كان عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في شرطاصه (?)
المجاز العقلي فيجوز ان يحمل التاول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكره
ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب قوله اي للفعل الا ان المراد
بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به معنى الفعل ومراده التمثيل لعيشة

راضية واخواته لا يناسبه ان المراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا ويكون المراد
اي للفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله
ملابسا بالنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا
يلابسان المفعول به اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان نختار الثاني اذ لا يلزم من القول
بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منها لكل منها بل التفصيل
فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس
لجواز ان يكونا متغايرين وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قيل الضرب فليفهم
قوله لان الفعل لا يسند اليها وذلك لان المفعول معه هو الواقع بعد
الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول
به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا
يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس بماخوذ في مفهومه ولو
سلم انه ماخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد ههنا ليس الا النصب واما في المفعول
معه فيتغير نصبه باسناد الفعل اليه فيتغير شيء آخر معتبر في مفهومه فكذا
القياس في البواقي وهذا القدر يكفي في جهة تجويز الاسناد الى احدهما دون
الآخر قوله فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة المراد بالفاعل ما يقوم
به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الله البقل مجاز مع
انه اسناد الفعل المبني للفاعل اليه قوله وغير المفعول به في المبني للمفعول
قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتاديب حقيقة مع انه اسناد
الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به فيشكل التعريفان الى غير المفعول به
فيشكل التعريفان طردا وعكسا قلت بل اسناد الفعل المذكور الى المفعول به
بواسطة قوله واسناده الى غيرهما مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي
الدار وللتاديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد الى غيرهما ويمكن
ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق وفرق
بينها وبين ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور التي اسند اليها الفعل فيما
ذكرت على ان قيد الملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد

بيماذكرليس لاجل المشابهة واستخبر بان هذا الوجه يدفع دخوله في المجاز
ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله واسناده الى الفاعل اه
على التمثيل وبنائه على الاعم الاغلب قوله لاجل ان ذلك الغير يشابه اه انما فسر
الملابسة بمشابهة ذلك للغير بما هو له ولم يفسرها بملابسة الفعل الغير ما هو
له مع انها يكفي لاسناده اليه لان المص اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا
المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده الى غيرها لمضاهاته
بما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة
ولعل الباعث على اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة قوله ولذا العرض
تشبيه اه لان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل في غير الموضوع
له لعلاقة يكون بمعنى مرضية فهو بطريق المرولابن وهو يشكل بدخول التاء لان
هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة
لا للتانيث كعلامة قوله فهو بمعنى المفعول اى بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى
الفهم وان جاز ان يكون بمعنى التاليف وهذا لم ينقل والصواب ان يمثل اه قوله
وداهية دهياء الداهية الامر العظيم ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من
عظيم نوبة قال ابن السكيت دهته داهية دهياء ودهواء وهو تاكيد لها
قوله احدهما وصف الفاعل اما السؤال الاول مع جوابه فقد اشير اليهما فيما سبق
وانما اعادهما ان الغرض الاصلي فيما سبق كان لبيان عدم اطراد تعريف الحقيقة
والمقصود هنهنا اصالة بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما قوله
والاليم هو المعذب فوصفه به فعله الالم الوجع قال جعل الاليم بمعنى الالم
على صيغة الفاعل اى الموجع فالمعذب على صيغة المفعول والطلاق فعله
المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل بملابسة وقوعه
عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اى الموجع مثل
السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل لكن صاحب
الكشاف اشار في تفسير قوله تعالى بديع السموات والارض الى احتمال ان الفعيل
بمعنى المفعل ليس بثبت قوله واسناده الى المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه

لو جعل المفعول الذي ذكره المص في الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لاندرج
فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة وملابسة الفعل بواسطة
الحرف فاي حاجة الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة في التصريح
ازالة الغفلة والاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي
وغيره قوله المعتبر عند صاحب الكشاف اه يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس
الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا ما ذكره في توجيه الضلال البعيد
والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه وبهذا الطريق ظهر ان الاقرب من الاحتمالين
اللذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى قوله يا سارق الليلة اهل الدار
الظاهر ان انتصاب اهل الدار بعقد اي اخذه اهل الدار وقد يجعل مفعولا
اولا لسارق فيقال سرقته المال قوله والمطلقة باعتبار ان الاسناد المذكور اه حاصل
هذا الوجه ان المجاز العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية
الا ان التعريف المذكور يتناولها ايضا اعتبارا لتعميم الاسناد المذكور فيه بحيث
يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام والمستلزم له والمخصص منع اطلاق
المجاز العقلي على ما يشمله هذا التعريف وعلى هذا التوجيه يضمحل ما اورده عليه
المحشي من ان تعميم الاسناد للصريح واللازم ينافي كون التعريف للمطلق لانه
يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصة نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده اه
راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال
ومن الاسناد مجاز عقلي الا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد
معناه المتبادر لا مطلق النسبة وان التعميم صار للتقسيم فليتامل فان قلت
كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلي
عند الشارح قلت باعتبار ما يفهم من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسب
خبرية فالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك
الكوكب للخرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في
الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف
بانه للمضاف اليه قوله وقد يكون كما نراه لا يخفى ان قوله سرى الهموم من قبيل

يطيعوا امر المسرفين ونحوه فوق الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله باعتبار جعل
الامر مطاعا وجعله آمرا فالاول صريح ايقاعي والثاني حكمي اسنادي وربما يدعى
ان ليس فيه الا مجاز واحد وهو الحكمي الاسنادي لان الايقاع التسليمي على العموم
مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونها محزونة قوله على ما يفهم من ظ كلام السكاكي و
المص من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد واما انفهامه من ظ كلام المص فظاهر
واما انفهامه من ظ كلام السكاكي فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به والظ حمل الكلام
على المصطلح دون اللغوي قوله افادة للخلاف لا بواسطة وضع لنا اعادة لفظ الخلاف
ليظهر تعلق بالواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق
به اللام في للخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما هو عند المتكلم بواسطة
العقل لا بواسطة الوضع قوله ولقايل ان يقول آه اعترض عليه بانه مخالف
لكلام السكاكي لان نحو قول الدهري انبت الربيع البقل يندرج فيما عند
العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به ولو قال خلاف
ما عند العقل كان زعم خروجه بلفظ الخلاف لا يقتضى جواز ان يندرج قول الدهري
فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان
المخاطب ههنا الكلام هو الموحد وفي عقله انبت الله البقل لانا نقول اعتبار
المخاطب هو الموحد لا يثبت له على ان نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج في خلاف
ما عند العقل بلا الاعتبار المذكور فان الظ بالنظر الى المتعارف كونه حاصلا في
ذهن المخاطب كما ينبه مع ان السكاكي جعلها لا يندرج فيه فكذا حكم بطلان العكس ا
وتصوير الكلام في صورة تصور السامع مجرد كسا الخليفة من غير ان يخطر بباله
كسا رسله تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف ويجاب عن اصل الاعتراض بان
المراد بقوله لئلا يمتنع ترده وعكسه ان وجه العد ولعن خلاف ما عند العقل
الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه ها ان الفايدتان معا اعني عدم امتناع
الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذلك العد ول عنه اعني قوله خلاف ما
عند العقل فانه وان حصل منه احدهما لا يحصل منه الاخرى قوله وعلى هذا
كان الاسناد آه فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ابين لانه عرضنا نسبة

وذلك بان يكون المراد عدم امتناعهما في الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف
الظ كان الانسب بسياق الكلام ان يقول يخرج نحو قول الجاهل ويقول بدله
وعكسه ولئلا يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقول يخرج نحو قول الجاهل وعكسه والنائم
بتعرض الشارح لظهوره مع تعلق عدم الاعتراض به كما لا يخفى قوله ما ذكره من
تقرير قول المص مشعرا به عبادته صريحة في ان المشعر بما ذكره ما ذكره الش من تقرير
كلام المص نفسه فالمشعر قول الش في اثناء تقرير كلامه بل يخرج نحو قول الجاهل
ايض فلا يبطل طرده تعريفه بنحو قول الجاهل فتامل قوله وان اراد عند المتكلم
في الظ بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان المعتبر في تعريف المجاز نوامع موقعه ما
هو له في تعريف الحقيقة وتقييد ما هو له في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم
في الظ قرينة على تقييد غير ما هو له في تعريف المجاز بذلك التقييد هذا الظ عند من له
ذوق سليم قوله فعلى هذا يخرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل
اليه فاسد فيه بحث لان قول الفلسفي المنكر لحاله للعالم حادثة وصنع الكل
يصدق على الاسناد النفسي فليس اسناده الى ما هو له عنده قطعا عند المتكلم في
الظ مع انه ليس بمجاز فلا يضيع قيد التاويل ويصح اسناد اخراج قول الجاهل
اليه لاشتراكهما في اخراجهم مع انفراد كل منهما بغاية خاصة فاية ما في الباب انه
اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى وبهذا القدر لا يتاتى الحكم بضياع
القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الا
المعتبرة ومثل ما ذكره غير معتد به قوله فعلت اراد بالاسناد آه قال الفاضل المحشي
رد عليه ان قولنا ما هو اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما يتبادر
اليه لا ما هو اعم منه ومثل للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح
ان يراد في التعريف غير الحق انه غير وارد لان غير ما هو له غير ما هو له لا انه لعله
ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير
الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان الش لم يحمل الغير
على معنى النفي كما في قولك ضربني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء
هو له فظهر التنبيه بان غير ما هو له ونقيضه نقيضه بما لا يرتضيه المصنف نعم كان

الظ ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله يعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظ فكانه اراد كما ان المتبادر ما هو له ما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر قوله وح يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند الاطلاق وهو انبت الربيع البقل قوله مالم يعلم ولم يظن لم يعد المص حرف النفي في يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي العلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا او لو اعاد ح ربما توهم ان المجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على الحل النفيين ولعل اعادها الشارح اشارة الى ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على المجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الى كما في قولك لالزمنك او تعطيني حقي او الا كما في قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان الحمل منتف ما دام انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل ح يصح ايض قوله يعني لم يعلم ولم يستند فيه بحث لان قولهم لعبد عدة ابيات المتن لقن اوصى بنيه واو عمرا ونعم الوصي يدل على ان الصلتان العبدي موحد لم يقصد باسناد الافناء والافناء الى كرة الغداة ومر العشي ظاهره بل دلالته اظهر من دلالة قول ابي النجم افناه قيل الله الخ على ان ابا النجم لم يرد ظاهره ما ذكره اذ قد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الافناد الى قيل الله بالمجاز بناء على انه السبب يجذب البالي وان كان منتفعا بما سنذكره الان قوله وانه المبدئ والمعيد وجه الدلالة ان من قابل امر الله وارادته وان طلوع الشمس وغيره وبها في كل يوم بامره تعالى يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله فان قلت لم يعكس بان يحمل قوله قيل الله على المجاز قلت حمل كلام العاقل على الصلاح وما يقتضي النظر الصحيح ما امكن قوله وضعيان نبه به الامثلة التي ذكرها المص من هذا القبيل والا فيجوز ان يكونا حقيقتين عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو احيى الارض اطاعة امر فلان ومختلفين

١٣٥

نحو احيى النهار اطاعة فلان واحيى الماء اطاعة امره قوله وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية قيل شباب الزمان وما يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح الادعاء منع الحيث المصير الى حذف المضاف اي وقت ازدياد قوة الارض وليس بشيء اذ الوقت ايض لا يقوم بالزمان بل نفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدي فانه قد يجئ متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان القوى بقي في كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتهييج القوى النامية في الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها النامية فيها بل ذلك الازدياد بعينه هذا التهييج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبه مما يصح اثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور قوله وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص فيه بحث لجواز ان يكون طرفي المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عند المص قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كان في عداد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المص واقسامه اربعة على قصد الحصر فانه قلت حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فح لا اشكال على مذهب السكاكي ايض ولا يدفع حمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل في غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال المبني على السكاكي ايضا فتامل قوله واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة من حيث هي جملة لا يكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفها بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده في الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ بعيد عن مقام التعريف اذ يحمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انها اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي من ان تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوي الى

الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو
مركب فقطعا اشل ارا الث تقدم بعد ونو جزاخرى والقول بجواز كون القسم
اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز
ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف المجاز باعتبار الاستعمال في غير
الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب
ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز هو اسناده صام الى الهاء واسم الفاعل
الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية والاسمية الى زيد فافهم قوله يصبح على انه
مفعول به لمتقون او لكفرتم على تاويل جحدتم او على الظرفية اي فكيف لكم بالتقوى
في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب
بالاية هو الكفرة فالمعنى على ابقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان بدل من
يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وذكره تاسيا للتعظيم شان ذلك اليوم وهوله
قوله ومنه اجرى النهر وفصل هذه الامثلة مما قبلها لان الموجود في الاولين
ايقاع امر ونهي على غير ما حقهما ان يوقعا عليه لا اسنادهما كما في السوابق و
الاخيرين انشا مغاير للامر والنهي اي من جهة العقل او من جهة العادة
اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التميز من نسبة الاستحالة الى القيا
وقد سبق مناقشة تحقيق قوله ولم الجهد انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المبني في
الاصل قد يكون ما يلي الفعل المذكور في الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه من
هذا القبيل فان العقل والعادة هو الحيل ولهذا يندفع كلام الفاضل المحشي
ولك ان تقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشي هو الحكم بكونه محالا او عدم كذلك
ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو
السامع بقرينة ان قرينة المجاز عند السامع ظاهر الكلام محالا في قوله عقلا
وعادة تميز من هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عند عقله
او عادته تامل لان العقل اذا خلي ونفسه بعده محالا وقد يكون بحيث يجيء عينه
جماعة فلا يصح مسند قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى
قوله لا يتحمل لعنت ما يستحيله العقل اي البديهة على ما هو معنى الاستحالة

العقلية تقصير ههنا وان كان قول الدهري مما يستحيله العقل بالنظر الصحيح
لجواز ان لا يستحيل وقوعه قطعا فيحمل عليه ويلزم خلو الوضع عن الفائدة وكان به
عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة في الاستعمال لجواز ما كانت صحة
التجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث ما لا يقصد به فائدة عن
لازم وما لا يترتب عليه غير محال قوله بمعرفة فاعله او مفعوله اما اوله معرفة الحقيقة
بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي اشارة الى انه ليس المراد معرفة نفس الحقيقة
اعني الاسناد الى ما هو له لان معناه امرط فلانا يناسبه وصفها بالظهور و
الخفا وقيل انه لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر
كذلك في الوضعين ورد بان الكلام في المعرفة لا في الوجود ومعرفة الشي على
وجوده قوله اي قول ابن المعتز اشارة الى انه ما في الايضاح من انه قول ابي
نواس ليس كما ينبغي وقيل ابو نواس كتبه لابن المعتز فلا تخالف قوله اي يزيدك الله
لعمر حسنا في وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى لايقاع زيادة الله
على الحسن الكائن في وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اي يزيدك الله اعلم حسنه
قوله سوى الحق قيل ضرب الحق يخطئ بناء على ان المراد بفاعل الفعل الحقيقي
بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحق منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع مما له
مساغ قوله فالاعتبار انه اي قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل الفعل
المسند في الكلام كالاقدام وبالمعنى لازمه الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند
بالنظر الى المقصد كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ
فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ لظهور ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع لكن
لا لانه مناط النفي والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم الذي هو المقصد الاصلي فح
لا يكون الاقدام مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار
اليه السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان
في التصريح وعدمه وبهذا التقرير يسقط ما قيل لان اراد معنى اللفظ في اقدمني
جعله قادما فلا نسلم انه موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فلا
اعتبار لان اه سلمنا وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان

الموجود المعنى الحقيقى للاقدام والحوادث قول الشر واذا كان معنى اللفظ
موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه بل لعل المراد به المعنى الذى
يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله فان المقدم موجود حقيقة لا
يطابق المعلل الا اذا صير الى ما نقل عن الشر من ان الاقدام المسند الى الحق
مجاز حاصل معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم هاهنا معنى حقيقى للاقدام
المسند اليه الحق مجازا ولا يخفى ما فيه من التعسف والاوضح ان يقال المراد بمعنى
اللفظ المعنى الذى يرجع اليه اللفظ اعنى اقدمنى وهو القدوم بقرينة ما سبق
فتامل قوله اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء قيل لا نم ذلك لجواز
ان يراد خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اجيب ان هذا
المعنى وان كان صحيحا فى نفسه الا ان هاهنا ما يمنع من الحمل عليه وهو وصف الماء
بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا
هو مراد الشر من قوله اذ لا معنى لقولنا آه اى لا معنى لذلك القول فى الاية
المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور قوله ولقد مثل
بقوله فنام لئلا آه اوله اريت قد فرجت عنى غمى والشعب بتسكين العين
المعجمة بعج ولا يقال شعب بفتحها قوله كالاستخدام اى كما هو حكم الاستخدام
وهو فى الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم الاخر او يراد باحد
ضميريه احدهما ثم بالاخر الاخر قيل لما لم يكن للنهار معنيان لان النهار الذى
ادعى كونه صائما ليس شيئا غير النهار جعله شبيها بالاستخدام لا منه وقيل
الكاف فيه ليست للتشبيه بل هى كما فى قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما الاول
فلان سوق الكلام على ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضمير صاحبه
وهذا عين الاستخدام واما الثانى فلان الكاف فى الاسم كزيد للتشبيه
وهو بالحقيقة تعريف المشابهة التى بين ذلك المعرف وبين المثال كما ذكر فى
المواقف فالاقرب فى الجواب الحمل على حذف المضاف اى كسائر انواع الا
ستخدام على ان صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئيها يستلزم صحة العكس فلا محذور
ثم المشهور فى العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه

جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز ان يكون بالذال المعجمة
مع الخاء المعجمة والمهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع
الى المذكور قوله وانما لم يكن الامر بالبناء لهامان كان يمكن ان يجيب السكاكى
عنه وعن نظائره بحمل المسند على المجاز اى بامان مرئى بالبناء مثلا فصح الندا له
والخطاب معه لولا ما يفهم من كلامه من تعميم الاستعارة بالكناية الى هذه
الصور فتامل وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات آه كون مذهب السكاكى
ما ذكره الشر المحقق ظاهر لمن له ادنى نظر فى المفتاح وبه يندفع اعتراضات المصنف نعم
يرد على السكاكى ان الاسناد الحقيقى يمتنع فيلزمه بالقادر الى دعائى حقيقة
فيضطر الى القول بالمجاز العقلى الاخرة ونقض سعيه فى نفى المجاز العقلى بنظمه
فى سلك الاستعارة بالكناية ضائعا قوله اعتراض قوى هو انه قسم المجاز الى
المجاز المرسل والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع
ان المنية فى قول الهذلى واذا المنية انشبت اظفارها مستعمل فى الموت بادعاء
السبعية فيكون مستعملة فيما وضع له بالتحقيق وفى غير ما وضع له بالتاويل
والمجاز عنده ما استعمل فى غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان
ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه
دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له وفيه نظر لان المنية
جعلت فردا من السبع لا انها اخذت مع السبعية حتى يكون مركبة وههنا بحث
وهو انه يمكن تقرير نظر المصنف على وجه يغنى عن على الاعتراض القوى المذكور
فى علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية
يستلزم عند السكاكى ان يراد بالمذكور المشبه به لا ما ذكر انه لما يلزم
كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور فى علم البيان لكنه قال انها من المجاز
فلا يراد المشبه بل المشبه به فصح ما ذكره المصنف هاهنا فعلم ان مبنى النظر المذكور
فى هذا المقام على الاعتراض القوى الموعود بيانه فى علم البيان قوله او لا يخفى
لم يرد انما وجه ابتنائه على التشبيه اذ لا معنى لاعتبار السعادة فيه قطعا
ان المقصود التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فانه لا يدفع ايقاع من ان يقارع

ملايم ملحين لما كلاهما مشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر طرفي التشبيه
غاية الامر ان الاول من اضافة المشبه الى المشبه به والثاني عكسه فالفرق باعتبار
احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكم قوله قد زر ازراره على القمر وله لا تعجبوا من
بلا غلالته البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى اي صار خلقا وانفتحت
بالصحة ثلاثة ابيات الحجاج والمراسيلية بلا السربال كر الليالي واختلاف
الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا
وله معنى شديد من زررت القميص ازره بالضم زرا اذا شددت ازراره عليه
والازرار جمع زر بالفتح كاثواب جمع ثوب وجمع زر بالضم كاقراء جمع قرء
وزر القميص مشهور معروف يمنع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا رجع ضمير ازراره
الى الممدوح فظ واما اذا رجع الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته
راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره قوله انما هي في ضمير راضيه فيه
بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها لم يصح جعلها صفة لعيشة الا بعد
جعل العيشة بمعنى الصاحب اذ التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل
فيعود المحذور قوله في اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول
بان المضاف اليه ضمير والضمير لا يرجع الى الاسم وعلى الثاني بان الصوم يمتنع
ان يسند الى اللفظ قوله لو صح ذلك لوجب عند القائلين به منع اطلاقه
بجواز ان يقولوا بصحته لاحتماله وجها آخر غيره كالمجاز العقلي واجيب بان مبنى
الكلام على انكاره السكاكي المجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء
يرى من المجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس
معنى انكاره المجاز العقلي انه احد لم يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من مثله
من قبيل المجاز العقلي لان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان
حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي فمراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف
صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقف على السمع لادعائهم كونه من
المجاز العقلي وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكي تامل قوله لعني
الامور حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق

العارضة له من

اللفظ

اللفظ مقتضى الحال اي يكون سببا لان بها الثلاث المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق في
تعريف المعاني فلا يرد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند
اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب اصلا قوله لذاته اي الحاصلة للمسند اليه من حيث
انه مسند اليه بقرينة السياق وقوله لا بواسطة توضيح وتبيين لانه قيد الحيثية
احترازا عن الامور العارضة له بالواسطة المذكورة قوله معرفا ومنكرا فيه ان هذا
منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون المسند اليه معرفة فان
التعريف فيها عارض للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه للمسند اليه لا
لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب الثاني من
هذا الكتاب ما ذكرته من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح
ان المراد المص بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها واوردها
فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك ثم يرد هذا على ما اشار اليه في شرح
المفتاح من ان الفن الثالث يبحث فيه عن الاعتبار الراجع الى المسند لذاته اي لا
بواسطة كونه مسندا الى المسند اليه معرفا او منكرا ونحو ذلك على قياس ما ذكره هاهنا مع ان
السكاكي في الفن الثالث من مقتضيات تنكير المسند اليه كون المسند نكرة فقد بحث
عن الاعتبار الراجع الى المسند لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا للمسند اليه منكر اللهم
الا ان يحمل على الاستطراد قوله لتأخر وجود الحادث عن عدمه اراد به عدمه السابق
ولما لم يعتبر عدمه اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فناسبه العدم
اللاحق اقوى لان الواقع هيهنا في نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق
انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم اسقط نعم في لفظ الحذف اشعار
بذلك كانه باتي يكن في اختيار هذا اللفظ بالآن المسند اليه لكونه الركن
الاعظم كانه اتى به ثم حذف لا انه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى
تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر
في اعتبارهم قوله وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن بل ضميره هو راجع
الى قابلية المقام باعتبار انه حال للمخاطب او باعتبار انه عبارة عن كون المقام
قابلا وضميره راجع الى الحذف فعلى هذا الاحاجة الى ان يؤول اقتضاء الحذف الى

هب

فابلية المقام بالمعنى المذكور اكثر لهاذ فكم يترك القرينة الدالة على الحذف وفيلين
تصل السامع الى السهولة ولا الى ان يعرف ارادته بحذف ما سوى الفاعل في المبنى
للمفعول لما سيذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعي فقط وذلك لان
قرينة الحذف متحققة في الصورتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين
المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد ما في اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف في العلوم
بالقواعد من الركاكة ان تلك القرينة لا يكفي بالنسبة الى عامة المواضع بل لا
بد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فالوجه المسكوت عنها قوله مع اشارة
ضمنية الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة وفيه ان
الاشارة الضمنية انما تظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعني الاحتراز عن العبث
ولهذا ادرج في الايضاح عبارة المحذوف حيث قال اما حذفه واما المحذوف للاختصار
والاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف
اليه ولكن ان عموم النكتة المذكورة وغيرها كما سنشير اليه وان تحقق اشارة
ما يكفيه تحققها في اعلا النكت فقط فتامل قوله والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم
فكيف يكون ذكره عبثا فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون
ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج
اليه نفسه والجواب ظاهر للمتامل قوله وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة
اي لفظا الذي هو القرينة والفرق بين التوجيهين ان نفي العبث في التوجيه
الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفي الثاني على جواز تعلق الغرض به وان
في التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى انه الركن الاعظم وفي الثاني
جواز انتفائه نظرا الى جواز تعلق الغرض به قوله واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق
به غرض ما فيه بحث لان الكلام في مقام الحذف وعلى ما ذكره من تعلق غرض
المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط
وبالعبث ما لا يترتب عليه فائدة قوله من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر
لان المعول بحسب الحقيقة يكون عبث الذكر ايضا على شهادة العقل اذ لا
ليس للالفاظ التي نصبها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع لا الشهادة فهاهنا

نفسها

نفسها بلا دلالة لها بحسب ذواتها كذا في شرح المفتاح وانما لم يذكر هذا القيد
اعني من حيث الظاهر في قوله وعند الحذف على دلالة العقل نظرا الى كثرة مدخل العقل
فكانه مستقل قوله لا استقلال له بالدلالة اي في الجملة كما في العقليات الصرفة وان
لم يكن مستقلا هاهنا فلا ينافيه قوله فيما سيأتي ولا عند الحذف على العقل قوله
لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن الحصر المستفاد
من ضمير الفصل اضافي اي ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي هذا الحصر
ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر عدم استقلال اللفظ بالدلالة
فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع
النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكرنا بناء
على ما استمر في العادة من ان فهم المعاني لا ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان
المفكر يناجي بالفاظ متخيلة فالقرائن انما تدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه
وبواسطته على ذاته فافهم قوله بالاخرة على وزن الثمرة بمعنى الاخير يقال ما عرفه
الا باخرة اي اخيرا كذا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الآخر بضمتين قوله قال
لي كيف انت قلت عليل اخره سهر دائم وحزن طويل اي حالي سهر دائم للاحتراز
والتخيل المذكورين او للمحافظة على الوزن او للتنبيه على ان شدائد الزمان ومضا
الهوى جعلته بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض قوله هل تسلم لا
ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه
وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة على ان حروف الجواب تحذف
الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل هاهنا مذكورة
بوجود المغني عنها كذا في مغني اللبيب واما حذف ايان المعادل لام المتصلة
فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده قوله او لايهام صونه عن لسانك قال الشريف
في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة لا
ان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية ويمكن ان يقال اراد بقوله
لايهام ان الصورة المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى
اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت في الجملة ومما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان

يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ابهام صونه عن لسانك وعكسه يجوز ان
يعتبر ابهام صونه عن سمع المخاطب وعكسه قوله او تعينه فان قلت اذا تعين
المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت كلا سلمنا ان
القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل
منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك ساير النكت التي
يمكن اجتماعها قوله ومن غير السامع من الحاضرين لا خفاء ان الظاهر
ان يقول من غير المخاطب قوله رمية من غير رام في مستقصى الامثال لجار الله
ان اول من قاله الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه
نذر ليذبحن مهاة على الغبغب هو اسم جبل فرام صيدها اياما فلم يمكنه وكان
يرجع خفيا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فتبعه ابن مطعم فرجعا الى الصيد
فرمى الحكم مهاتين فاخطاهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها
قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله شنشنة
اعرفها من اخزم المصراع لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو
اخزم جد حاتم الطائي او جد جده وكان له ابن يقال له اخزم مات وترك بنين
فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان بني زملوني بالدم شنشنة
اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا والمزمل الملفف بالثياب
قوله او على ترك نظايره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند
اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظايره ان الاول لا يتصور من تكلم
بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول مبني على القياس وعدمه فانك
اذا سمعت من العرب كلاما فيه حذف المسند اليه في احدها قياسا في الاخر
من غير قياس وتمثلت بهما فانما على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد
على تركه واما الثاني فيختص بالقياس قوله فانهم لا يكادون يذكرون
فيه المبتدا وجهه ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع
بالمدح والذم مثلا وصف لما قبله في المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان
والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة

ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام بالمذكور انما يكون
لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال
التزموا حذف المبتدا ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا
الحذف تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام قوله اي الملة التي اه
اعترض عليه الاستاد بان الموصول لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف
... هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول دون
الحذف وتحقيقه ان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ
والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول مثلا وقوله يهدي
للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكت كثير في الموارد قوله ولا
مقتضي للعدول عنه فان قلت سياق ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر مقتض للعدول قلت المقتضي قصد الاحتراز بالفعل
لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم قوله ومنه واولئك هم المفلحون
اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعم واولئك هم المفلحون
حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاعلا هم المفلحون خبرا عن
اسم الاشارة الاولى وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا
سواء كان لمسنده محل خلافه مسند اليه آخر ام لا قوله كابيت لهم الاثرة قال الشريف في
شرح الكشاف كابيت في موضع المصدر لقوله ثابتة والفاء فهي زايدة و
الاثرة بفتح الهمزة والثاء المثلثة التقدم والاستبداد من استاثر فلان بالشيء
استبد به وقوله في غيرهم متعلق بجعلت وبالظرف الواقع موقع المفعول اعني
بالمثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى
ويقال للمنزل مثابة لان اهله يتصرفون في امرهم ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها
على انفرادها واستقلالها واصله حوال بمعنى حول الشيء وقعدت حياله او حياله
اي بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدا اعني هم لرجوعه
الى الاثرة التي يصلح ان يكون عاملا ولك ان تقول الاقرب ان يتعلق با
لضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا لئلا يلزم الفصل

بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسر
المقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تكرير اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد
منهما على حده فيكون كل واحد منهما مميزا لهم عمن عداهم ولو لم يكرر لربما فهم
اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد قوله حيث الاصغا مطلوب لو
بدل الاصغا بالسماع لكان احسن لان الاصغاء لا يستعمل في حق الباري ولا يلايم
التمثيل بقوله هي عصاي كما هو الظاهر قوله هذا كله مع قيام القرينة اذ لو فقدت
في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف
لا لتلك النكتة كما سنذكره قبيل الآن قوله ان يكون الخبر عام النسبة الى كل
مسند اليه آه المراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في
ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض
القراين واما حمله على ظاهره ففيه ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص
كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا
ان يقال ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم
لبعض ما يصلح له من المتعدد وارادة التخصيص بعين من هذا البعض حالة
مقتضية اخرى لم يذكرها نحو خالق كل شيء وقد عرفت ان المراد بعموم النسبة
عمومها في المقام الذي ذكرها وقد لعبارته في شرح المفتاح على ذلك و
اما ما اشعر به تمثيله ههنا لما لا يكون عام النسبة بقوله خالقنا نبينا(?) من
ان المراد بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص
الخبر في نفسه فالمناسب للاحتراز عن الخصوص في نفسه هو العموم بنفسه
فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص النسبة
في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصح ما
ذكره الشارح من الجواب واندفع ايراد الفاضل المحشي قوله والجواب ان المقتضي
آه اورد عليه ان ذكر المسند اليه حينئذ يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زائد
عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزائدة على اصل
المراد وسيجيء لهذا مزيد بحث قوله وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى

خارج قد يقيد الخارج بالمختص ويجعل فايدته الاحتراز عن الضماير العايدة الى ما لم
يختص بشيء قبله نحو ارجل قايم ابوه كان الملك ام حمار وعزيز به رجلا ونعم رجلا وبالها
قصة وربه رجلا واخيه فان هذه الضماير نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه
بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة
لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضي على ما نقله الفاضل
المحشي وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة
الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا
المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثاني انه لما لم
يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد
جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحت اذا
لا اعتبار بالتخصيص اللفظي الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة
الغير الخارجية ومعنى الخصوص فيها تكلف الرابع انه كثيرا ما يغتفر في الثواني
ما لا يغتفر في الاوايل من ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها
ولا يجوز كل سخلتها ولا اي جارها اي لا يضاف كل واي الى معرفة مفردة كما ان اسم
كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة الثامنة من الباب السادس من كتاب المغني
فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة على ما يشير اليه سوق الكلام على انا
لا نسلم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان
المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني
وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين وفي البسيط انه مذهب
البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف
واما الثاني فلما اشير اليه منا لقاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال اسناد(?)
وصفية قيد هذا احتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو قولك جاءني
رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى المختص وفيه نظر
لان الاشارة فيما ذكر بالوصف اعني تعرفه او هو اخوك والكلام في الاشارة
باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في تلك الاشارة

قوله فمعرفة لافادة المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول
تعريف المسند اليه قوله وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا
انما نسب البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا في العبارة و
اعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز
ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون بعيد الحكم كقولنا
الاثنان هو الزوج الاول ان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا ما يشمل لازم
فايدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي بين ذلك المسند اليه والمسند
فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند والمسند اليه كما يفيد
بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فايدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال تحقق
الحكم الذي هو فايدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال تحقق لازمها فيوجب كون
افادته اتم فان لازم الفايدة في قولنا زيد حافظ للتورية ابعد في احتمال التحقق
بالنسبة الى لازم الفايدة في قولنا شيء ما موجود والفايدة في افادة اللازم في الاول
اتم منها في الثاني قوله لانه وصفي بخلاف تخصيص النكرة يريد ان التخصيص و
التعيين في المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف
النكرة قوله فان مدلولها وان كان معينا في نفسه الا ان التعيين ليس بمعتبر
في وضعها قوله وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اشارة الى ان ضمير يترك
راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اي يترك الاصل ذاهبا الى غيره
ثم حول العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح الذي هو لمعين الذي خاطبته و
هذا الكتاب له ولا يقال خاطبته اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كاينا
مع معين او الكاين معه فينبغي ان يجعل الكاين بمعنى ما من شانه ان لا يكون
كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اي حالا او موجها الى غيره على سبيل
البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فكون العموم على سبيل
البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين
على سبيل الشمول لكنه تبدل لم يوجد في القران ولا في كلام العرب العرباء
الخطاب بشعاير بصيغة الجمع وفيه نظر المخاطب موضوع بالوضع العام للكل

معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعين كلي لكن
شرط استعماله في جزئياته المعينة فالمخاطب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على
كلا التقديرين قوله تناهت حالهم القطيعة في الظهور اي القطيعة الشنيعة
الشديدة من قطع الامير بالضم قطاعة فهو قطيع اي شنيع شديد جاوز المقدار
ومراد المص من الحال في قوله تناهت حالهم قطاعتهم وقباحة شانهم ووصف
الشر اياها بالقطاعة تنبيها على ما نقل المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز العقلي من ان
العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعونه به تاكيدا
وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر وامثاله ويجوز ان يعتبر حذف المضاف وحينئذ
اي قطاعة حالهم القطيعة او حالهم القطيعة من حيث قطاعتها وعلى كل من
التوجيهات لا يرد ان نفي صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق
قوله ولو ترى مع جواب المحذوف اعني لرايت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضي وقوع مدلولها
وهو روية كل احد ليدل على غاية ظهور حالهم بل المايل له كان القصد بخطاب
الى العموم كالظهور شناعة حالهم لدلالتها على انقطاعه حالهم لا يخص برويته
احد دون احد بل كل من يراها قطيعة قوله لفساد المعنى اذ العموم في المعدول
عنه اعني اكرم او احسن اليه اظهر فان الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان
يحمل على خلاف الظ وتعليل العدول عن الظ بتقليل الظهور المعدول عنه
الظهور من افادة المعنى وراليه الذي هو خلاف الظ فاسد محض كما ترى هذا
وقد يوجه تعلق الظرفين بالاخراج في صورة الخطاب من غير تحقق معناه
الحقيقي فكانه قيل اكتفي بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد
العموم يعني انما عربنا هذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليتاتى لنا قصد
العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تاتى لنا هذا قوله لتشعر بذلك
لفظ المفتاح حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن
اليه وصل الى التسوية معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله
فقد انما نزلته فعل اللهم كيفيدا العموم والاحتمال لعامة بغير لا تريد قوله
باوضع المنى مع جميع مشخصاته وذلك بانهم لا حظوا المشخصات لما يمنع به بصورة

بان المتبادر منه تحقق صورة
الخطاب

الشخص عن وقوع الشركة مثلا فرضنا العلم الذاتي الشخصي تلك المشخصات التي
جعل هذا المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها فلا يضر تفاوت المشخصات زيادة
ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية
الموضوع له كما توهم بعض اصحاب الحواشي قوله لاحضاره قد سبق ان المسند و
المسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان الحضور هو المعنى فقولنا احضاره
محمول على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه
ما يكون سببا للالتفات اليه في الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعته اللفظ
تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها صرح كما في حاشية المطالع فلا يرد انه
اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد به احضار
ولا في المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهنه
فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا لا فايدة في الاتيان بالضمير ولو قال بدل
الاحضاره للاحضار بعينه باسم مختص به لكان اظهر قوله بعينه حال من
مفعول المصدر اي ملتبسا بتعينه وتشخصه قوله فانه يمكن احضاره بعينه
ابتداء بكل واحد منها كالمعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول
والمعرف بالاضافة اذا اريد بها المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان
سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر فالاحضار في هذه الثلثة يكون ثانيا لا ابتداء
كما زعمه واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار
ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة قوله هذا القيد مغن عن الاولين فيه بحث
لانه اذا ترك القيدان الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلمية لاحضار
المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اي المسند اليه فلا نم ان قوله باسم
مختص به يغني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار المعنى الرجل في قولنا رجل
جاءني لا رجلان باسم مختص له لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان
لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين
من افراده من حيث هو معين وح يكون مجازا لا مختصا في الحقيقة وكذا المعرف بلام
الجنس في قولك الرجل خير من المراة مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب

وضع

الوضع فلا يخرج هذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه واما ما اجاب به الشريف
في حواشيه على شرح المفتاح من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على
التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كسائر المعارف والنكرات
ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس
الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القراين الخارجية على ما سيأتي في
تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا وبالعلمية لاحضار
المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين اي المشخص المانع تصوره عن وقوع
الشركة فيندفع البحث لانا نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان ما ذكره من قيد
التعريف على الوجه الذي ذكره فيه مغنيا عن قيد اخر منه كونه بعينه اذا امكن
ان يعتبر على وجه يندفع الاحتياج الى قيد اخر على انك قد تحققت من كلام الشارح
ان الضمير في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعنى من حيث هو معين
على انه لو صح الصورة المذكورة ايضا باعتبار قيد التعيين يتحقق قيد الاغناء اصلا وبهذا
التقرير ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال لانا لاسم المختص بشيء معين لا يكون الا العلم
فيه مسامحة اذ انما يقتضي السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه قلنا
بعد التسليم انه ذكر القيدين لما هو موجب الجواب لنا لا نم احضار الاسم المختص في العلم
فانه المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرحمن مختص به تعالى بطريق الغلبة
والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا للذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع
انه ليس بعلم لوقوعه صفة فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه
ان نظر الى ان مفهومه كلي في الاصل او بقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض
بحسب الاستعمال كما هو المعول ولو سلم ان الاسم المختص بشيء ليس الا العلم بناء على
ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلي من ذكر
القيدين السابقين تحقيق مقام العلمية كما هو اي الباب ههنا بعدها ذكر الغرض
الشارح اليهما لكنه ما استيفيتها في الذكر لاخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس
بمحذور وبهذا التقرير الذي ذكرنا في توجيه الجواب المثنى اندفع لزوم استدراك احد القيدين
الاولين اعني بعينه وابتداء خلافا لما جوزه الفاضل المحشي فانه لا يندفع

كونه
ابتداء اصلا كما لا يخفى قوله لانا نقول هذا موقوف آه اى خروج الامور المذكورة
بعيد الابتدا موقوف آه وفيه ايماء الى بعد التفسير المذكور لانه لا بد من
اعتبار الاولية فى معنى الابتدا وقد يقال لكن هذا موقوف على ان المراد
بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فالاختصاص الرحمن اختصاص الاسم
بخصوصه وليس بنفس لفظه لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال وقد
توقف خروج الامور المذكورة على تفسير الابتداء بما ذكره انه لو فسر باول
كما ذكر الشارح لم تخرج لما تحققته فى الاعتذار السابق قوله وبعد اللتيا والتى
اللتيا تصغير التى على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اوله والمصغر
وهذا التى على فتحة الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف فى آخره
كما فى اخواتها كما فعلوا ذلك فى نظائرها من اللذيا وذيا والمعنى بعد الخطة الصغيرة
والكبيرة التى من فضاعة شانها كيت وكيت حذف الصلة ايهاما ان القصور
العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذى كنى بها عنه وفى ذلك من تفخيم امره
ما لا يخفى قوله وما سواه انما وضع ليستعمل فى شئ بعينه فان قلت يعرف مطلق
المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله
ههنا وما سواه انما وضع آه يدل على خروج العلم عنه فيتناقض كلامه قلت
المراد من التعريف السابق ان المعرف ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع
به كليا او جزئيا وما ذكره ههنا ان ما سواه انما وضع لمفهوم كلى ليستعمل آه بقرينة
المقام فلا تناقض نعم كلامه مبنى على مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع عام
والموضوع له خاص وهو المعينات التى جعل المفهوم الكلى مرآة لملاحظتها عند
الوضع فليفهم قوله ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا اه اولا وذلك لان
مبدأ الاستدلال على ما ذكره هذا القائل عدم سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم
مختص فايده سوى تحقيق المقام والمعنى على ما ذكره الشارح الاسم المختص وان كان نحو
لها لكن يكون لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام مقابل يستدل به
اخراجه لتقدمه فى الذكر على ان الاحضار فى العلم ليس باول زمان ذكره بل يعتد
تذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به ولئن اغمض عن ذلك فالاحضار اول

الاولية بيان

مرآة لم
ان المستوى

زمان الذكر متحقق فى ضميرى المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما فيه الا المتعين فليتأمل
قوله تحقيق قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله خبره واحد خبرا ثانيا
او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد
منها ما لم يكن يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى ويحتمل ان يكون ضمير
الشان والجملة خبره وتفسير الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد فى وصفه
مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما او بحسب الذات اى لا تركيب
فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فائدة حمل الاحد عليه نعم ولا يكون مثل زيد احد
قوله فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف قيل عليه
لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة
لاجتماعهما معها فى الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض
عنه ان حرف التعريف فى الاله من قولهم اصله الاله من الحكاية لا من الملكى وماده
الف الله اصله الاله منكرا كما ذكر فى تفسير القاضى وانما ادخل التعريف فى خبر المبتدأ
افادة للحصر كما فى زيد الامير الاشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز
ان يكون اصله لاها ولاه بمعنى استتر واحتجب ووجه عدم الارتضاء
ما ذكره فى شرح الكشاف من ان كثرة دورانه فى الكلام واستعمال الاله فى المعبود
واطلاقه على الله يرجح جانب الاشتقاق من اله ولو سلم فحرف التعريف فى
المحكى فنقول المضاف محذوف وقد عوضت منها الالف منه حرف التعريف اذ لا بقاء
لا كما صرح به العطف فى شرح اللهم الا على سبيل السند وذلك لان الظاهر وفى
هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير القياس اذ قياس حذف الهمزة
نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة موقوف على وجود اللام المتوقف على حذف
الهمزة لانه العوض لا يؤتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد
نقل حركته الى اللام لزم الدور قوله ثم جعل علما اى بعد حذف الهمزة وما قبله
فقيل الاله معرفا بذا اللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو
الاسم علم بالغلبة لكن لا الى حد العلمية فقيل هو ايضا علم بالغلبة لكن اريد
تأكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله بحذف الهمزة مختصا

بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعده علم الغلبة للذات المعينة لا انه
قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فيكون العلمية تحقيقية
وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة تقديرية قوله لما افاد النفي
اى بحسب لا اله اللفظ قوله فيجب ان يكون الله بمعنى المعبود بالحق اى بقرينة
المقام فان المراد بالجلال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود
فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكشاف من ان الاله
بالتنكير بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع
قوله في الوجود او موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من
محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن الهة سوى الله
نعم لا على نفي مغايرة لله عن كل اله وهو الذي يفيده الاستثناء المفرغ
الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان رد
خطأ المشركين في اعتقادهم تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو ابلغ وهو سلوك
الطريقة البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان
المقصود بالكلمة التوحيد وهو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن اله غيره
واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لا ينفي الامكان
عن غيره تعالى قلت ذلك النفي مستفاد عليه بدليل اخر وليس بمقصود بالبيان
ههنا على ان المرددين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود قوله كما في
الالقاب الصالحة للمدح او ذم توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل
للكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما
الكنية فهو علم صدر باب او ام وما سواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق
بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل
وابي جهل لا يضر قوله وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب غير الاسلوب لان العلم
ههنا مضاف اليه في الظاهر والتمييز بمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ
بيا مقحم فالعلم مسند اليه في الحقيقة وتنكيره جهنمي في يدي جهنمي للتهويل كانه
قيل اي جهنمي قوله انتقالا من الملزوم الى اللازم اه لكن المنتقل عنه يعني

مجازي يعني اذ الشهرة بمعنى الملتهب بحسب الوضع ملابسة بل والقرينة ويسمى في فن البيان
انشاء الله ثم ان الكناية قد يكون مبنية على المجاز وبالعكس قوله انما هو بحسب
الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي قال الشارح في شرح المفتاح
في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب لم نطلق الاسم العلمي على الشخص المسمى بابي لهب
لكن لينتقل منه الى ملازمه اللهب لينتقل منه الى انه جهنمي هذه عبارته في ذلك
الشرح فظاهرها لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع
الاول دون الثاني فان اللزوم على ما ذكره هناك بحسب الوضع الثاني لكن
بتوسط الوضع الاول فينبغي ان يحمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع الثاني
لا ولا على الحصر الاضافي لتبلا كلاماه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي فقط
بل يجب ان يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر ان منشاء
اشتهار ابي لهب بكونه جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي
واما اذا جوز الاشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في سائر
ما على ما قرره الفاضل المحشي فلا احتياج الى توسيط الوضع الاضافي
قوله ويجب ان يعلم ان ابا لهب لما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى
الجهنمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما حققته مما ذكره في شرح
المفتاح فلا ينافي قص قوله سابقا الا ان هذا اللزوم اه واعترض عليه بانهم
شرطوا في الكناية ان يكون المقصود هو المعنى الكنائي والمعنى الاصلي وسيلة
اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه جهنميا هو المقصود
الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب بان توهم البعد انما
ينشأ من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان
نفي فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب و
اطلاق الكناية على سبيل التشبيه او استعمال الكناية في مجرد معنى الخفاء
فتامل بقي ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم اه مناقض لما صرح به
في البيان في اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة من ان
القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له

والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان
ان لهم في تقرير الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع
له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له
لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود
ذكره الشارح في البيان مبني على مذهب الاول بناء على ان المصنف مال اليه كما
اشار اليه الشارح في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله وما يجيء
مبني على المذهب الثاني قوله او ايهام استلذاذه ذكر الشارح في شرح المفتاح
ان الاحسن ترك الايهام في الاعلام ونحوه وعليه اطبق شراحه وفيه
بحث اذ في لفظ الايهام نكتة سرية مفقودة في لفظ الاعلام وهي الايماء
الى ان الترك والاستلذاذ في كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر و
الاحوال المقتضية له بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ايهامهما حتى يتعين الحكم
في الاعلام ونحوه بطريق الاولى ولو بدل لفظ الايهام بالاعلام لفات
هذا الايهام قوله او غير ذلك مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة
المخاطب انه لا يتعين عنده المسند اليه بالاسمية الذي يختص به قوله لان المخاطب
يعرف مدلوله بالقلب والعين اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب
معرفة المخاطب ولذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه مخاطبك قوله ثم الموصول
وذو اللام سواء خلافا لابن كيسان وابن السراج فانهما ذو اللام اعرف من
الموصول عندهما والكوفيين فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام قوله
ولذا صح جعل الذي يوسوس الى آخره هذا انما يدل على ان الموصول ليس
باعرف من ذي اللام بناء على ما تقرر من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف
من الصفة او مساويا لها ولا يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان
وابن السراج وكانه بنى الكلام على ان انتفاء اعرفية ذي اللام من الموصول
ظ ولذا لم يقل بها غيرهما بخلاف العكس فالاستدلال بالاية ناظر اليه
قوله وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد فان تعريف المضاف
المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف

الى المضمر ولا يوصف المضمر قوله فانه وان تخصص بكونه منه وبالك اشارة
الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بعض الشيوع
لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصيص وان
جاز ان يتخصص بسبب العارض كما في الصورة المذكورة قوله لعدم علم المخاطب
بالاحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند
اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث
فلا يرد انه يجوز ان تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم
الرجحان في الجملة كاف في المقتضي فلا يتوجه ان ما ذكر لا يقتضي كون المسند
اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجري عليه الموصول خبرا نحو الرجل الذي قدم
عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادته للمقصود
ارجح على ان اجراء الموصول لا بد له لما يكون على قسم من اقسام المفرد غير الموصول
فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى
فتدبر قوله الذي كان معنا امس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا امس
رجل عالم فلا بد من امر آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي اما
موجب او مرجح ولا يكفي مجرد الملائمة والمناسبة قوله الذين في ديار الشرق
لا نعرفهم او لا نعرفهم هذا المثال نظر في عدم علمهما معا وانه جاز ان يلاحظ فيه
تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبئ عنه الجزء الاول وان يمثل لعدم
علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم قوله لقلة جدوى اه انما لم
يعلل عدم البعض لما ذكر بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا يتأتى منه الحكم على
الموصول بشيء والا لكان الشيء معلوما له لثبوت له لان المراد بالاحوال التي
فرض انتفاء علم المتكلم بها هي الخصوصية التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه
لتعينه عند افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع
والا لغى الحمل فتدبر قوله او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض
ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها وفائدة
تترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن كهذا وههنا بحث وهو ان مجرد استهجان

سهو ن

التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق اخر لا
فيه فلا بد من انضمام شي الى الاستهجان ليترجح اختيار الموصولية على ما سواها
من الطرف نعم قد ذكر في شرح المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملايمة والمناسبة
فلا تزاحم في المقتضي والمقتضي لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق الاقتضا
الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة كما ينبي عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه
ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفي بالرجحان فكلما كان المناسب
اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر قوله اي تقرير الغرض آه وجه تقديمه على الغرض
الاخرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند
والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره اولى قوله واورد
حكاية شريح وهي ان رجلا اقر عند شريح بشي ثم انكر فقال له شريح شهد
عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحمق
الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب فهذه
الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الاية مثالا لزيادة التقرير
والاستهجان معا كان نظم الكلام وصينا وان خصصت بزيادة التقرير كما توهم
وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل اجنبي ان قلت لبس في لفظ زليخا استهجانا
فكيف يصح جعل الاية مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المراة في الحكم بالمراودة
والاحتيال في طلب المواقعة قوله ولقد تهوي مع الغواة بدلو اي ضربت بها
الماء في البئر وحركتها التمثيل والغواة جمع غاو وهو الضلال والاسالة اخراج
الماشية الى المرعى فالمراد المال السائم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة
الى الموصوف وقيل شرح اللحظ بعفو النظر السريع الذي لا يقع القصد عليه
من قولهم امر سريح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح سرحة وسريحة
اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصر العنب
ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان
وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى ما جمع العواة وسعيت
في تحصيل الذات هوى النفس حتى بلغنا مقصى ما يبلغ الانسان في شبابه وفقامة

ووقف

١٣٧

ووقفت ان حاصل ما سبق كان اثما وضلالا وذنبا وبالا قوله ان الذين ترونهم
البيت ترونهم بضم تاء الخطاب من الارادة التي تتعدى الى ثلثة مفاعيل وهو
الرواية وهو الانسب برواية ايضا وان جاز الفتح بان يكون من الرؤية بمعنى الا
عتقاد والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع
في اللغة الايقاع على الوجه للاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي و
عبارة عن هلاك الاموال او عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار
الى الاول بقوله اي تهلكوا والى الثاني بقوله او تصابوا قوله وجوابه ان
العرف والذوق آه قد اجيب ايضا ان التنبيه على الخطا الذي ذكره هو ما ان يحصل
من ذكر لفظ المشعر بالخطا او يفهم في العرف خطاء المخاطب في هذا الظن
من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفاء في لزوم تحقق الايماء فيه
وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل من مجموع الكلام
يرد عليه ان الكلام في معاني الموصولية ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي
فيه الموصول قوله الى وجه بناء الخبر ظاهر قوله فيما سياتي فان فيه ايماء الى ان الخبر
المبني على امر من جنس العقاب ونظايره يدل على ان المراد بها الى وجه الخبر المبني
وانما قدم البناء اشارة الى ان الايماء الموصول الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبناء
اياه عليه كما يدل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشي قوله كالارصاد في
علم البديع وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف
الروي نحو قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون قوله الى التعريض
بالتعظيم آه اعترض عليه الفاضل المحشي بان حصول هذه المعاني التي جعل
الايماء ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن
نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغني عن اعتبار الايماء واما الثاني
فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا مثلا التعظيم لشعيب عليه السلم على وجه التعريض
يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة الخسران الى مكذبيه فلا حاجة في
ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا بان يعبر ايماء الى ان الخبر من
جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر

يحصل بلا ايماء المعنى المذكور كما اذا اتى الموصول وبدل الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جوابه نعم البتة

هذا الايماء لم يمكن للشاة ان تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان
الكلام في معاني الموصولية لا لمجموع الكلام الذي يكون الموصول من جملته فا
ندفع الاعتراض قوله فاشكل عليه الامر في بحوان الذي سماه اجاب
عنه الفاضل المحشي بان مراده منه لعله علة اسناد الخبر الى المبتدا وبنائه عليه
لا علة ثبوته فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد الايماء
الى ذات العلة ففيه انها مصرح بها فلا يحسن الايماء وان اريد الايماء الى
عليتها من جهة ان ترتب الحكم على المشتق ومثله حكمه يعين علية المأخذ
ففيه ان ذلك الترتب انما يدل على علية المأخذ لثبوت الخبر لا لبنائه
واسناده على انه يفوت ح جعل الايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لان التعظيم
انما يتوسل بذكر العلة كما اعترف به نفسه سواء اومى الى عليته ام لا
واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر على ربط الخبر في قوله تعالى
ان الذين يستكبرون الآية بيان سوء عاقبة المستكبرين وفي قول الشاعر
ان الذي سمك السماء البيت بيان رفعة شان الشاعر وهكذا في البواقي الا
انه لما لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعثه مجرد ذلك على ربط دخول
جهنم بهم ولاحظ سمك السماء حمله مجرد ذلك على بناء بيت الشرف له فان
هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف فتأمل قوله ومن الناس من اتبع اثره
اه اراد به العلامة الزمخشري وقد نبهناك في اوائل تقسيم الاسناد الى
الحقيقة والمجاز ان الشيخ المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار
والمجرور مبتدأ وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى
يرد انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة ويمكن ان يجاب في هذا الحل بوجه
آخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام ان يختص بعض من الناس
باتباع غيره في مثل هذا الكلام فانه ينافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا
يعد من يتصف به من جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد
في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذي ذكره الشارح قوله وسوق
الكلام ينادي على فساد هذا الرأي اذ ابتدأ لفظة واسم الاشارة القريبة

ق

في قوله ثم يتفرع على هذا البعد الاشارة البعيدة في قوله او ان يومي بذلك الى جعل المسند
اليه موصولا لا يكاد يصرح بالاشارة الى الايماء قوله الى المحسوس غير مشاهد فيه اشارة
الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في العكس حيث
قالوا المشاهد محسوس وقد يوجه تقديم المشاهد على انه يكون وجه لاشتماله
على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا لتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم يقينا
لكثرة استعماله فيه ولو مجازا قوله واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار
اورد عليه ان كل ما اشار اليه المص غرض مرجح لا موجب نعم قد اشار الشيخ في نفسه
آخر البحث حيث قال او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض
الموجب ويمكن ان يوجه قصدا لكمال التمييز غرض موجب فتأمل قوله من نسل شيبان
شيبان بن ثعلبة وبن ذهل قبيلتان كما في القاموس والذي في الصحاح وشيبان
حيان من بكر وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن
جني في التنبيه على شكل الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب يشيب
وان يكون فيعالا من شاب يشوب فحذف الواو لعد قبلها ياء كما في ميت وميت
اصله ميوت ثم قوله من نسل شيبان اما حيزان او حال على سبيل التداخل
والترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفرد اي ممتاز منهم فليس بحسن لان
مقام المدح يقتضي ان يثبت للممدوح الفردية في المحاسن بالقياس الى
كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام على
ادعا اشتهار ان نسل شيبان ممتازون عمن سواهم بالمحاسن فتبصر قوله ومهما
شجرتان بالبادية يمكن ان يوجه انما لم يقل شجرتان مع ان الضال بتخفيف اللام
والسلم نوعان من الشجر والمفرد الضالة والسلمة ايماء الى ان المراد بالضال
والسلم الذين حكم على نسل شيبان بانهم مقيمون بينهما فردان من ذينك النوعين
يعني انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما تقول رأيت رجلا اذا رأيت
زيدا قوله نظر علم المعاني انما الحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت
داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا البحث لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه
من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة

الالفاظ في قلة الحروف بكثرة والمتوسطة كان من علم المعاني قوله وعلم المعاني من حيث انه
آه قيل هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان ذلك حال في الالفاظ كلها
بحسب الالتزام ولا يصير الاشياء انه يبحث عن علية المسند اليه وتعريفه بعضها و
تنكيره وجميع ذلك يدل على معانيها بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكره من
الاعتبار حصل امر زائد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتامل قوله عقيب المشار
اليه هو الذين يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على
الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب
ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظتها
بمضمون الصلة بقرينة علة الايمان من جملة الاوصاف التي تعقب بها
المشار اليه وانما لم يعبر عن تلك الذات بنفس الموصول الذي ذكره بدون
الصلة ولما علم جملة المشار اليه هو المتقين فبنا على ان الذين يؤمنون
يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء
مخبرا عنه باولئك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف وعلى
التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر من غير
تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس
بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى
لفظها كما ينبئ عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى
الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع ذاتا فليتامل قوله او
نحو ذلك مثل ان نقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة
غير بينة العقول هذه المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التي يجب
فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح
وما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذا المقام من الايات والابيات امثلة لا شواهد
حتى يتهم باحتمال الغير وانه لا امتناع في جميع مثال واحد بين كثير من اللطائف و
الاغراض فان مبنى تلك الاقتضاءات وكون التراكيب لما يذكر من الاغراض
على مجرد المناسبات واوهم ابن المبشر ان مقصود المتكلم المسند اليه من لا اعتبار له

بلحاظ على هذه النكتة تلها مواضع تقع قوله واحدا كان او اثنين انما المراد
فرد ما او احد او فردين او افراد كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة
معينة من الحقيقة مفردا او فردين او اكثر نفيه مسامحة اذ الفرد هو المركب من
الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المعروضة له الا ان
يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل
اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض المشخصة كما في
في قوله واحدا كان آه قوله كناية هذا من احد اقسام الكناية المصطلحة وهو
المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوسل بها الى الموصوف فان التحرير من
الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير لما كان المذكور
يعني لما كان المذكور يعني لما كان التحرير مختصا بالذكور علم ان مطلوبها كان
هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه وهو التحرير قوله او للاشارة
الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس
الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا فقد يفيد اشارة
الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا بالتعريف قوله يعني يطلق المعرف باللام او دفع
لما يتبادر من ظاهر قوله الخ وقد يأتي الحداة من ان المعرف بلام الحقيقة في
العهد الذهني مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام
قوله وارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه والمتحد اما على صيغة اسم الفاعل من
الاتحاد بالحاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله لجار المعتد باعتبار الوجود او
صيغة المفعول من الاتخاذ بالمعجمتين والمعنى واضح في هما بحث وهو ان مدلول
الاسم لما كان هو الفرد المنتشر لهذا الاسم كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو
الاشارة الى مدخولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر والطلاق المعرف
باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره من القرينة فتامل قوله بحاء
المعتد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي

يصح ان يكون هذا وذلك لا المعنى المتحصل فتامل قوله حتى يتكلفوا حيث قالوا
الحضور الذهني معتبر في التعريف دون التنكير وقيل حيث اولوا المعارف وادع
صفة بين الجمل قوله كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام قد
ياتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان التعريف باللام باما
الاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما الارادة نفس الحقيقة قوله
يعامل معاملة النكرة كثيرا ولعل المصادر التي ليس فيها شائبة
الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى
الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار الاشارة في المعرف
الحضور بها دون النكرة على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف
بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر
معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يكون ذلك في هذه المصادر الا
ان وروده في الاستعمال غير محقق بخلاف الاول فانه مشهور قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني الخ فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ثم حرف عطف دخ
لحقها علامة التانيث تختص بعطف الجمل وقوله لا يعنيني بمعنى لا يريدني
بل اريد غيري من عناه اي قصده وارادة او لا يهمني الاشتغال به والانتقام
منه من عناني الامر اي اهمني وفائدة قوله في البيت بيان تفاضل الامرين في
المرور والاغضاء كان الثاني اعظم من الاول لتشبيهما لتباعد ما بين الحالتين في
الوقت قوله لا توقيت فيه اي لا تعيين بوقت وقيل اذا جرد وعرى قال تعيين الحوادث
بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم فصح له
يقع صفة مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد يجعل
نعوتا معينا وعلى الاشتهار المنعم عليه بمغايرة للمغضوب عليهم فيعرف فصح
كما في قولك عليك بالحركة غير السكون فعلى هذا الوجه انه يصح جعله وصفا
للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا قوله قلت بل حقيقة حتى يصدق محل
والجملة عطف على مقدر اي ليس هو مجازا كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه
بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك

ما بينهما في المفصل تباعدا ما

حقيقة مع

في تعابير مما ينبغي ان يكون مجازا او اجيب بان الموضوع له هو الماهية المخلوطة
فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط الا الماهية لا بشرط شيء والفرد المنتشر
انما يفهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة ملت
فهذه بهذا الاعتبار سمي معهودا ذهنيا هذا قوله ومثله كل مضاف الى نكرة
مضافا للحال من كل لانه فاعل في المعنى اما مثله كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا
جوز الحال من خبر المبتدا فالاظهر وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة
كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد كما سيأتي انشاء الله تعالى قوله وجوابه
انا لا نم آه كان الاظهر ان يقول في جواب السكاكي ان اردت بعدم التمييز بحسب
تعريف العهد عدم الاشارة مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه
في احدهما هو الحقيقة وفي الآخر الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى
التعريف لانتفاء التام وكيف الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف
الا التعيين والاشارة الى ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن
الترديد اعتمادا على ظهوره انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاصناف حيث
قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد ويتميز الحصر فيهما بان
المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة
فكانه جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني ظاهرا مغنيا عنه ولذا لم
يتعرض له ولهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بعرى تامل قوله وهذا
المعنى غير معتبر آه اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق
بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الحضور
الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز
ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم
اعتبار الحضور ليس اعتبار العدم وانما التنافي بين اعتبار الحضور
واعتبار عدمه لا غير قوله واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح بان اسما
المصدر يفيد الحصر وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف من صيغ
العموم بهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض

الا انه عبارة المفتاح مشعرة بجزئية الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون
اشمل كما حققه الشارح هناك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال
قوله بدليل صحة لا رجال في الدار اه اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانه مما
حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل وقد صغت قلوبكما
بخلاف العكس قوله يا اهل ذا المعنى وقيتم شر الخ وبه لا لقيتم ما بقيتم ضرا المعنى
النزل ووقيتم على صيغة المجهول اي حفظتم والمعنى يا اهل ذا النزل وقاكم الله من
جميع الشرور وعموم الشر بناء على تاويله وقيتم بالنفي اي لا اصابكم والقرينة
المشعرة بذلك اعادة النفي في قوله ولا لقيتم قوله او مقدرة نحو لا رجل واما
اشارة الى ما ذكره النحاة في توجيه بنا اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه
متضمن للحرف اعني من وبهذا ظهر ان لا المشبه بليس نص في الاستغراق
كما نقله في الكشاف وان تقييده بالتي لنفي الجنس في قوله وانما اورد
البيان اه للاحتراز عنها قوله ولقايل ان يقول لو سلم اه قد تحقق ان
القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله
ولو سلم اشارة الى منع كفانا الفاضل المحشي مؤنة تقريره وقد يقرر المنع
المشار اليه بوجه آخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان
بحسب ظاهر الفساد اذ لو كان لا رجل ولا رجال النفي العام وان اريد ان نفي رجل
ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا
يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع وهو لا يستلزم لما كان جوابه
ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد
اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه بادر الى التسليم
ولم يصرح بالنفي قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم الى قوله مع امتناع قولك
جاءني كل جماعة اه فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له علي عشرة
الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا رجله داخلا من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا
انه لا يشترط بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى
منه بل يكفي كونه من اجزائه ولا بد لصحة استثناء الواحد عن الجمع المعرف بلام الاستغراق

الاولى

من العلماء الا زيد

على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور وما لا فلا بد من
وجه الفرق بينه وبين المثالين الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان
المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال في وجه الفرق
ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل
في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزءا وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقوله
له علي عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل و
قولك جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل
لانه جزء في الجماعة جماعة فليتامل قوله قلنا لو سلم اه اشارة الى منع اسبوح من
ان الجمع لا يقتضي الاستيعاب المجموع حتى ان معنى جاءني الرجال جاءني كل جمع و
لعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم
الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة
والخمسة وما فوقها فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة
فيكون معتبرا في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد واحد منها ايضا لكان تكرارا
محضا ولذلك ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما
بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشي وغير خفي ان مثل هذا
واقع في التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القي فيها فوج وكلما دخلت امة
لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول الى التفصيل ان يقال ان اريد بلزوم
التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاصل في الذهن الحاكم على معنى
انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فممنوع
وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر للثلاثة مرارا متعددة بحسب مقتضى
اللفظ مع انه ليس كذلك فممنوع ايضا لم وان اراد لنا ان نعتبر دخول الثلاثة
في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله في الا
ستغراق على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط عدم تداخل الجماعات
واجزائها كيلا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق
كل جماعة جماعة لما صح ان يقال جاءني الرجال عند فرض انحصار الافراد في الثلاثة

قلت لو سلم تأتي حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكره
مناقشة في العبارة تندفع بان يقول المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما
صرحوا به في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز
كونها بسيطة وبهذا القدر لا يبعد لعن الظالم حتى يصح جائني جمع من الرجال قوله
او بعضه يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد
قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح الخ قد يجاب بان مراده انه لم يقل
وهن العظام لئلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على
نحو قولهم فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور ونوع
شايع والاظهر في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل
في الكل من حيث هو كل ثم وهن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك
انه يكون بزوال قوة البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق شمول الوهن لكل
عظيم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهن الا الشمول
الحقيقي القطعي قوله غير مناسب المقام لان السامع هو الله تعالى
انه جمع ليتناول الكل حسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول
موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا لما في
صيغة الجمع من الاشارة الى العموم قوله لا احد من خلقه اي من اجناس خلقه اذ
لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المعنى انما استفيد من خصوص الموضع
لا لان العالم اطلق على كل فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم
لشيء من احاده قوله وبالجملة فالقول بان الجمع الخ قيل عليه ان اراد ان كل جمع
كذلك ثم كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم
لها ثبوته لكل واحد من احاد مفردها وان اراد الجزئية نسلم لكنها عين مدعى
صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي الا استيعاب الجموع
ولا ينافيه خروج الواحد او الاثنين قوله نعم فرق بين المفرد الخ لا يخفى ان الكلام
كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه
في جانب القلة ليس بينهما فان اللام في المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح الا

فانه لا يدعي الالحرزية والحاوي انه المختار انما في نعول العراك به ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح م الذريعه

الواحد من المفرد المستغرق فكان التقريب بمجرد اطلاق كلام الجنس على كلام الاستغراق
والعهد فتامل قوله مجردا عن الدلالة الخ اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة
معناه بحسب الوضع ظاهرا اذا قيل بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى
الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن الدلالة
على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولا خفاء
في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة ولا
استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه
مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها قوله
للمحافظة على التشاكل اللفظي الراد من التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصورة
المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة ولا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم
والرهط بالجمع الصيغي قوله وهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اي يكون المفرد للمستغرق
بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى ظاهره وما يستفاد من اللفظ
واما بالنظر الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع
ميلا الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى كل في فلك يسبحون اللهم الا ان يفرق بين
الصفة والخبر فتامل قوله والدينار الاصفر نحو الدينار الصفر الدينار اصله
الدنار بالتضعيف بدليل جمعه دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولذا يجمع على ديابيج
فقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفي التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها
ووقع في بناء ممدود وبهذا ظهر ان السينات في قول عمر بن عبد العزيز الكاتبة وقد
حكاه صاحب الكشاف طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنة السين
بناء على القواعد المهدة لما لم يتنبه شارحوه لهذه النكتة الدقيقة تصادوا الى المجاز
وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة ولا ان يقع الوثوق
فلا لا التوبة الاسماء الجمع سمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا
الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم البيض الخ فان كل دينار منها مشتمل
على اجزاء وجوانب كل منها اصفر قوله لانها احضر طريق لما ان يكون السامع عارفا
باسمه العلم او يكون طريق الاضافة احضر بالنسبة اليه ايضا فان الجوهري هو الذي

عبوس

اخضر من الله ونحوه مثلا قوله نحو قول جعفر بن علبة اى اثاثه هو من شعراء الحماسة قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله هواى بتشديد الياء لان اصله هوى فبعد القلب والادغام بناء على القاعدة المعروفة اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمنى جنبت احدى اليائين عوض عنه الالف المتوسطة وقد بقى الهوى على معناه الحقيقى ولا باول بالمهوى ويراد به ان الغرض سابرا بالعرض حيث يصير محله القائم هو به وهو القلب يسير بمتعلقه وهو الحبيب فكانه قال روحى مع الركب اليمانين ذاهب وجسمى بمكة موثق قوله قال لسان المضاف اليه او المضاف وقدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما فى الاعتبار وان كان متأخرا فى الذكر ثم لا يخفى ان هذا لا يتصور فى تنكير عبد حتى يتضمن الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عندى وكذلك فى نحوه فالوجدان لا يرجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه ولهذا اقتصر المص فى جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه يفهم ماسبق حينئذ مثال تحقير المضاف اليه وغيرها او لان الاكثر التحقير ولم يقيده بشىء منها فتامل قوله ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها اه فصله عما قبله لان المضاف ليس مسندا اليه ثم قوله تضار ان كان فى الاصل تضارر على البناء للفاعل بمعنى تضر بها البائس صلته اى لا تضر الوالدة بالولد بان تفرط فى تعهدها وتقصر فيما ينبغى له فوقه قوله فانه لما بعد المراءة اه ظاهر وان كان البناء للسببية او يكون تضار مذنبه زوجها بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضار زوج زوجته بسبب ولدها بان يمنعها شيئا مما يجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبا تضح المعنى على كون البناء للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد قوله نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون فالاستهزاء حصل من الاضافة لعدم قول القايل بالكلام المذكور برسالته وجعله للموصول مع صلته موكدا كما لا يخفى قوله نحو كوكب الخرقاء تلويح الى الاهون الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها فى الغرائب قوله الخرقاء المراة التى فى عقلها خفة دينها

على البناء للمفعول اي لا تضار ح

حاملة

حاملة وكانت هذه الخرقاء امراة تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب لقطب الجنوبى يطلع عند ابتداء البرد تنبهت بحق الشتاء وفرقت قطنها الذى يصيرها كلا فيما يوال اليمن تواليها استعدادا له السحرة بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب او عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت قوله ولانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة وقال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عنده فى ذلك الوقت سواه ولا نم ان حصول طريق الاضافة يستلزم حصول طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض الموخذ فى شرح المفتاح وهو الذى نقله الفاضل المحشى ههنا واتبعه بان البحث فى تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يتضح قوله وليس له عن طالب العرف حاجب يمكن انقياده على معناها الظاهر فالمضاف محذوف اى عن احسان طالب العرف اذ لا معنى لمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى اى فى شان طالب المعروف لم وجه حمل التنكير فى الثانى على الحصر سلوك طريق البرهان فى اداء بعض المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض الفهوم النمو من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الطيع انتفاء الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة فى سياق النفى قوله او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التنكير فى رضوان للتعظيم فهو مبتدا واكبر صفته والخبر محذوف اى لهم بدليل ما قبله ورضوان من الله اكبر والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات اه وذلك لانه يفيد دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما اذا جعل مسندا اليه ولان المقام مقام تعداد النعم وبيان تعظيم نعيم اهل الجنة وجودة اماكنها وترجيح شىء من الحسنات عليها بطريق تعميمه لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله فى نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية فليتامل قوله ويجىء للتحقير والتقليل اى التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطانى شيئا مع ان التنكر ليس مسندا اليه قوله لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم

علم المتكلم بها فى كونه جهة للتنكير بتخصيص المتكلم لسيل كثير فايدة قوله احترازا عن
التصريح بنسبة السامة الى عين الممدوح هذا التصريح كما يوجد فى صورة
الاضافة يوجد فى غيرها من طرق التعريف اذ منشأ بتعيين اليمين التى نسبت
اليها السآمة المهندى السيف منسوب الى الهند وقوله لم يقل يمينه ذكره احد
اقسام المعرف بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام فى وجود المانع عن مطلق التعريف
وما ذكر انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة قوله من بناء المرة
ونفس الكلمة اى من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام الآخر
فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا ينافى التعظيم لجواز اتصاف
الواحد بالعظمة فكيف يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت على
التحقير حملنا الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه ايضا على ان مجرد الاحتمال
واقتضاء المقام كاف فى الحمل قوله وجوابه انه ان اراد ان بناء المرة اه الغرض
عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يكن حمله على التعظيم فى موضع ما بل
شرط افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا اوفى فى المقام حقه بسبب الكلمة او
الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط فينتفى المشروط وجوابه ان المقام يكلا
المبالغة فى التحقير كما لا يخفى وايفاء حقه انما يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا
هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عنه فتامل قوله اى كل فرد من
افراد الدواب اه قيل آدم عم وحوا وعيسى عم وكذا الغراب والفارة والعقرب
والقنفس على ما صرح به فى حكم المستثنى سكت عن الاستثناء لشهرة امرهم
وقيل المراد بالدابة معناها العرفى والضمير فى فمنهم من يمشى لجميع الدواب
بالمعنى على طريقة الاستخدام وقيل بنى الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل
قوله اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء فيه ان المتبادر من كلام السكاكى
اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد فى المسند اليه نفسه وفى هذا التقدير
انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاعتداد
الذى بين المضاف والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف قوله بل قصد صاحب
المفتاح اه بنى على ما ذهب اليه المصنف من توجيه كلام السكاكى واتباع له والا

نقد صرح

نقد صرح فى شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصى لا يلايم التقسيم بقوله فمنهم من يمشى
على بطنه اه وان عبارة المفتاح ظاهر فى اعتبار النوعية وما ينبغى ان يتنبه له ان
مبنى اعتبار الافراد او النوعية فى الطرفين هو الملايمة بينهما والا فيجوز اعتبار
الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى جانب الماء بمعنى ان كل فرد من افراد الدواب
مخلوق من نوع من الماء اى مختص بنوع تلك الفرد قوله يحمل من حيث توهم الحال
اه قيل ان الاستثناء يقتضى الشمول المحقق ولا يكفى فيه الاحتمال المحقق فضلا
عن التوهم قوله للتقليل قوله فيوما بخيل اه لا يخفى ان فى حمل تنوين الخيل
على التقليل مدحا له بالشجاعة وهو امدح للملوك من المدح ببسط الملك
وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التكثير الذى ربما لا يكون مناسبا للمقام
كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود على التقليل فهو املح من حمله على التعظيم بلا
شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس
حمامها هذا عجز بيت للبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اى انى تراك
امكنة وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم قوله نظرا الى ان
ضمير الفصل اه كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور
وهو المذهب المنصور واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين
تبعيته للمسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة فى مغنى اللبيب وغيره واراد
بالاكثر من اعتبارات التوابع مثل كون الوصف للمدح والذم على ما اعترف
المصنف والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفيين
بشرطها ان يكون محدودا قوله نكرة وقوعه واعتباراته قيل عليه العطف
بالحروف كذا واعتباراته اوفق فلا ينتهض ما ذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على
ذكره يناسب قوله واما بيانه فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدرى
واما التابع المخصوص فالشايع فيه عطف البيان لا عين قوله كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح فى شرح المفتاح المراد بالطويل
اى الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض الامتداد المفروض
ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريف الطول والعرض

ينبغي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلث جسما فتامل
قال الفاضل المحشي هذا المثال على راي المتكلمين والحكما فان ذلك الوصف حد
للجسم اي تعريف له على رايهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ
يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم اذا
جوز التعريف بالاعم او يراد بالطويل وما بعده الجوهري لان الوصف
المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص الجزء يدل على ان الموصوف هو
الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمي عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون الوصف
المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكما قطعا واما على مذهب
المعتزلة فتمشيتها غير ظاهر لانهم قائلون بالجوهر الفرد وتحيزه وكون الجزء
وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان تضاف
الى تعدد العلل ويقال المسافة الية هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق
الفراغ فافهم قوله الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا قيل
مفعول الظن محذوف اي يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم
وقوله بك لبيان موضع الظن وكان قد راى وقد سمعا حال من فاعل يظن
اي يظن الظن مشبها بالرائي والسامع وهو اوضح جعله حالا من الظن
اي يظن الظن مشبها بالمرئي والمسموع كما لا يخفى قوله اودى فلا ينفع الاشاحة
له اودى اي هلك والاشاحة الحذر من امر كائن لا محالة قوله وعند
النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه قوله والموضع
عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي منشأ احتمال
النكرات هو المعنى لان رجلا يصح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر
على اختلاف الرايين وذلك المعنى محتمل ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد
او خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فانما نشأ من اللفظ فوضع هذا
الاطلاق نظرا الى الاشتراك في الاعلام الجنسية والمعرفات بلام الجنس
بل سائر المعرفات عند قصد الجنس انما نشأ عن المعنى كما صورنا في النكرات
واعلم ان الفاضل المحشي حقق في اثناء البحث معنى كون الوضع عاما والموضوع

له خاصا واخواته الثلث ولا خفاء في شيء من الاقسام التي ذكرها الا في قسم
واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين
اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظاهر ان يكون الوضع
العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة وفيما اذا كان الموضوع له
امرا كليا يكون الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع فكون
الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية
باعتبار نوع اعم منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشي امر
راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان عاما يسمى
الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شيء آخر
او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليفهم قوله لئلا يصير الوصف مخصصا
قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما
اذ الظاهر ان لا مانع في امثال هذه الا اعتبارات بل اراد انه اذا لم يكن الوصف
مخصصا اتضح ان المراد في الكلام المذكور قوله لبيان القصد فيه الى الجنس دون
الفرد لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس بمحتمل ههنا
اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق
ان النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقابل
الاستغراق العرفي يؤيده ما سيذكره الشارح في بحث عطف البيان من ان الوصف
في الآية لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره
صاحب المفتاح في هذه الآية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد تنافي الاستغراق
كذلك ارادة الجنس دون العدد تنافيه اذ الاستغراق المصطلح لا يتأتى الا با
لقصد الى العدد قلت الاستغراق يتحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى
وما الله يريد ظلما للعالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد
الى الاحاد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او نقول المراد بكونها
نصا في الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها
في الآية وان اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق

بذلك المعنى ومن هٰهنا قيل باتحاد مؤدى كلامي الشيخين وان الغرض من
ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم
الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عنه للسهولة ظهوره فلخص الكلام
ان زيادة التعميم والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية من اعتبار الجنسية
وهي ناشية من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشي من الجنسية
اعني عموم الارض والجو وبه ظهر وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم
واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف وتامل
بحيث صحة وقوع المفرد موقعها نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن
فان الهائي الامر ليس مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان
المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب تمام المعنى وتامل
قلنا من اجله ان الصلة آه وللثاني ان نقول مراده ان المجموع صلة بتقدير
القول اي وان منكم لمن يقول في حقه والله ليبطئن قوله كما ان الشرطية
خبرية اراد بها جملة الجزاء فانها تصدق عليها انها جملة منسوبة الى
الشرط وقد تطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الاية في سورة
التحريم نزلت اولا بمكة آه اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بمنافي
ما سبق لان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شيء نزل فيها يا ايها
الناس مكي ويا ايها الذين آمنوا مدني اجيب عن الاول بجواز ان يكون
تلك الاية من سورة التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية
بناء على التغليب وعن الثاني بان ما سبق الكلام نقله عن ابراهيم بن علقمة
لا انه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول
بتجويز نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من
المفسرين ولما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب
نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب نزل
فيه يا ايها الذين آمنوا فهو مدني اي متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة
سواء نزلت الاية بمكة او بالمدينة ما فيه قوله قلنا علي ان نوقه امر

عليه

عليه الفاضل المحشي بانه يفوت غرض العلامة وقد فصله واجيبه
بالامرين عليه لكن وقد يجاب عنه بان المراد صاحب الكشاف بيان
توجيه تعريف الثاني في سورة البقرة مع انها نكرة في الاية الاخرى كانه قال
انما لم تنكر هٰهنا مثل نكرت في التحريم لقصد الاشارة الى المعهودة واما
وجه التنكير في التحريم فلك ان تقول القصد التهويل والحاصل ان مراد صاحب
الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الآيتين واما بيان وجه
التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه الاعتراض الفاضل
المحشي على الشيخ وانت خبير بان ظاهر العبارة لا يساعده كما يشهد به الذوق
السليم فتدبر قوله والمشركون لما سمعوا الاية آه قلت الظاهر انه المشركين لم
يعتقدوا بكون الاية من الله تعالى ولذا بعثوا على الاشتراك لعدم تروها
فكيف علموا ذلك بسبب سماع الاية قلت ليس المراد انهم جزموا بان هنا
نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة
الى الموصوف المذكور وموصوفيته بها سواء طابق الواقع ام لا قوله ولم يسم
ان اي الموضع آه وقد يجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان
المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شايع لا يحتاج الى النقل وسماع
في احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال السكاكي نفسه في والفن
الثاني البرهان بمعنى ما برهن عليه والنضال بمعنى ما يناضل عليه فليفهم
قوله بل واخر بحث تاخير المسند المتبادر منه ان يحقق تقوى الحكم مذكور في
آخر بحث الحالة المقتضية لتاخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح
بل هو مذكور في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد ببحث تاخير المسند
المعنى اللغوي اي البحث المتعلق بتاخير الفعل في نحو قولهم انا سعيت في حاجتك
قوله والاظهر ان قول السكاكي آه وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله ربما
كان القصد الى مجرد التقرير كما توهم العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان اعتراض
بينهما كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان يقتضي تاكيد المسند
اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سعيت انا في

حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان قوله وهذا يبطل
ما يتوهم من ان معنى كلامه اى كلام المص كما يدل عليه كلامه فى المختصر لا كلام
السكاكى قوله او دفع توهم التجوز آه فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره
مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير فى هذه الصورة مع ان التاكيد
تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة والشمول قلت التقرير وان كان لازما فى التاكيد
الا ان القصد لا لمجرد التقرير فارق للقصد فى الامور المذكورة فالمراد
بقوله فللتقرير اى للقصد الى مجرد التقرير كما سبق من الشرح اشارة اليه فلا
اشكال قوله ولا يدفع هذا التوهم آه اشارة الى التوهم الخصوص السابق وهو
توهم السهو فى الوصف مثل الاثنينية فى الرجلان والعينية فى زيد نفسه
كما اشار اليه فى الشرح قوله وههنا بحث آه اجيب بان كونه مجازا مختلف
فيه لان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم
وليس بشئ لان الحقيقة بهذا المعنى لا تقابل المجاز المطلق كما ذكره فى التلويح
ولما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز فاستعمل بعينه
ايضا لان التعرض لدفع المجاز العقلى مع بعض المجاز اللغوى وعدم التعرض
للبعض الآخر [illegible] مستبعد جدا هذا ثم ان الحصر المستفاد
من قوله [illegible] انما يكون تاكيدا [illegible] كان المتبوع آه ممنوع لجواز ان يكون
احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره فى جاءنى الرجلان
كلاهما ثم بين الموضعين فرق بان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على غيره
لا حقيقة ولا مجازا باتفاق القوم وغيره يمكن هذا الفرق انما يفيد تعين دفع
السهو فى كلاهما الا بمعنى دفع المجاز فى كلهم وقد اشار الفاضل المحشى
الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقع فى هذا آه فلا تغفل قوله لان المثنى
نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر
فجعل مدفع عاقلين اماما وجعل امعز امتين سما لا حين اطلق عاقلين
وامتين على جبل عاقل وامعز وجعل الفراد وقوله نعم لمن يخاطبهم قام ربه جنتان
من هذا القبيل وبقوله عم اذا سافرتما فاصما طيبوه كما اكرها فانه منكما

للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالمأموم واحد وقد يستأنس
له بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح وقوله
تعالى القيا فى جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين كما فى التفاسير و
سيجئ ما تحقيقهما ان شاء الله تعالى وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار
وان كان فوق الاثنين كما صرحوا به فى قوله تعالى فارجع البصر كرتين قوله
فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند فيه بحث اذ التجوز فى مثله قد يكون فى الهيئة
التركيبية لا المسند كما اشار اليه الفاضل المحشى فالحصر المستفاد من قوله فانما
يدفع قوله وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه آه قال الفاضل المحشى
وذلك لان عادا اسم علم مخصوص بهم فليس هنا لك ابهام محقق حتى يحتاج فى
دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف فى تفسير سورة الفجر هكذا
قيل العقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عم عاد كما يقال لبنى هاشم هاشم
ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة
فارم فى قوله تعالى بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة
انتهى كلامه ومثله فى التفسير الكبير يظهر من هذا ان المصير الى كون عاد اسم علم لهم
مخصوص بهم تعسف وان تحمل قول صاحب الكشاف فى تفسير سورة هود فى
كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الآية حيث قال عز من
قائل والى عاد اخاهم هودا لاية فاوجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف
فى تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة فى هذا البيان والبيان حاصل
بدونه قلت الفائدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امر المحقق
لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة التى هى قوم
هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا
بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن الجواب الثانى جوابا عن
السؤال لان مدعى السائل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ
عاد فى نفسه وهذا مبنى السؤال على اختصاص لفظ عاد والجواب الاول على
التنزل فتامل بقى فى كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره فى سورة الفجر

لما ذكره في سورة هود وفي سورة النجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد
الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة الفجر ان ارم هو عاد الاولى وما
ذكره في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اختلاف الروايتين قوله وما
يدل على ان عطف البيان آه ان اراد به الاعتراض على المص حيث يوهم كلامه
لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص
يحمل الاطلاق انه بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من
ان قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام
وازالة لما عسى يتوهم من ظاهر كلام المصنف فله وجه قوله والمؤمن العائذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند الواو في والمؤمن للقسم
والمؤمن من اسماء الله تعالى ماخوذ من الامن والعائذات جمع عائذة من
العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف البيان او بدل ان جعل العائذات
منصوبة بانها مفعول المؤمن ومجرور على احد الوجهين ان جاز جرها
على انها مضاف اليها والغيل والسند موضعان قوله قلت ليس في كلام السكاكي
آه كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا
على بعض احواله بل اياه لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول واحدا
واثنين في هذين المثالين قوله على الجنسية والعدد لخصوص ان فسر العدد
بما يقع في العد او بما يساويه فالامر ان فيه نصف مجموع حمله شبهة فالكلام
مبني على التغليب اذ الاسم الحامل المعنى للافراد غير دال على العدد بالمعنى
المذكور قوله مثالا للوصف المؤكد جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار
صلاحيته له في المقام الصالح الا انه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا
موضحا كما قرره الشارح في آله واحد قوله لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض
المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الآلهة وفي الثاني اثبات
الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة
فلو قلت لا تتخذ اثنين وانما هو واحد لاختلت بذلك الغرض كما لا
يخفى قوله وفيه نظر لا يلائم آه اشارة الى المقدمة المشهورة القائلة

بان المبدل منه في حكم السقوط ليست كلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي
فلا كلام في ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في
بدل البعض والاشتمال وايضا بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني
ولهذا يتبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعم ما قلت لهم الا ما
امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون
بدلا من الضمير المجرور في به لظاهر انه المبدل منه في حكم السقوط فتبقى الصلة
بلا عائد على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا
فلا مانع والعجب انه قال في المفصل وقولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم
باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه
لا ان اهدار الاول واطراحه واجب الا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا
صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك قوله بل لا يبعد ان يقال الاولى
انه بدل آه هذا بناء على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه حيث قال ولهذا الاحظ المبدل منه
عن اتخاذ الاثنين من الآلهة فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره بالكلية
ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا يوسف
الابهري انه ما لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل المقصود الذي
هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الآلهة وان قيد فليقيد الجن في قوله تعالى و
جعلوا لله الجن بمنزلة من الشركاء حتى يظهر به معنى فليتامل قوله نحو جاءني
اخوك زيد في بدل الكل الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل المطابق كما
سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى
صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من الكل التبعيض و
التجزي وذلك ممتنع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسب الادب ولا بد
حمل الكل على معنى اخر قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح
الكلام الاضافة في بدل الغلط كاذا لمتلبس فان الغلط هو المبدل منه
وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه لتدارك الغلط وقد
ينافش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه

لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو ونعم لا يقع في
كلام الله تعالى الا انه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط
عليه سبحانه قوله قلت قد اخذ هذا آه يمكن ان يجاب لظهورها بان في البدل
تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العامل
واما في التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد كما عرفت ففي البدل زيادة تقرير
ليس في التاكيد قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح
كما وقع في المفتاح قال الفاضل المحشي واحسن منه ان يبنا ذلك الى ما
يتفرع على الاختلاف العبارة وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح
ابتدا في التمثيل ببدل الاشتمال واورد فيه بدل البعض واخرجها بدل الكل
بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل
البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه والتخصيص
في الاولين اظهر والمصنف لما اقتصر على التقرير ابتداء في التمثيل ببدل الكل لظهوره
فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه وذلك من بدل الاشتمال واعترض
عليه بان هذا الاحسن انما يتم لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح و
اما اذا جمع بينهما فلا اذ لا يترجح ترجيح الايضاح على التقرير والجواب ان وقوع
مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في الغالب
بشهادته مع فلا يعارض الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم
قوله للجمع المطلق الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه
لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل في توهم المهية من حيث هي وللمفعول المطلق
فلا يرد ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب من ان قول بعضهم بمعنى الواو الجمع
المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد قوله ثم
اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع آه هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد
على المفرد واما في عطف الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل
التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال الشارح في شرحه للمفتاح وقد تقرر في
علم الحروف الواو والفاء وثم وحتى تشترك في افادة الجمع في ثبوت مثل قام

وبعد تسليم انه في حكم مثل جاءني زيد وعمرو في الوجود مثل جاءني زيد وذهب
عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع
في الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل
احد الفعلين مضمر وان قيل انه جعل من قبيل الاشتراك في الذات من جهة
المعنى قلنا يلزم ان يجعل اكل زيد وشرب زيد من قبيل الاشتراك في الذات
لا في الوجود وهو خلاف ما صرح به المحققون قوله من غير تعرض لتقدم او
تاخر ومعية فيه اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند
وما ذكره الفاضل المحشي واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان العطف هو البعد
والتعقيب بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب او التراخي يدل على ان
الوقوع بالمعية ليس من التفصيل والثاني ان نقول بعد تسليم ان ذكر المعية
ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان المعتبر من التفصيل في باب العطف هو
التعقيب بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين بالنظر الى الواقع بناء على
ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان المستلزم لتعدد
السند الا انها لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر في شيء نعم
قول الشريف المعتبر في باب العطف آه منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر
فيها اصلا على ما حققه الشارح واما ان يقال قصد المحشي بيان الامتياز بحسب الخارج
فيقاس عليه ما بحسب الذهن الذي هو المعتبر في حتى او يقال ان الحق تفصيل
المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن وللاعتبار
حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى في بعض موارده بحسب
المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل قوله واحترز بقوله مع اختصاره آه قال
في شرح المفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل
المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اتم وابعد من الا
شتباه وقد اشار الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك الشرح من ان
المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب يلزم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه
الخصوصية فلا ان يحصر المقتضي لها فيما يذكره من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا

للاصل فلا ينتقض الحال الاعتراض بان المقتضى قد يكون امرا آخر سوى ما ذكر
وان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى قوله واحترز به عن نحو جاءني
زيد وعمرو بعده بيوم او سنة بزيادة فيه تفصيل المسند مع ان منشأه
ليس العطف على المسند اليه ليكون منشأ التفصيل المسند على ما هو حاصل
المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف منشأ له فلا
يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف لحصوله بدون ذلك و
لذا نقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابط الثانية ضابطة للعطف
بغير الواو كما لا يخفى ما لا المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم
يذكر قيد الاختصاص لتوهم وروده ان يتوهم ان ذلك التفصيل حاصل في المثال
المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما في فائدة الاختصاص الاول ولو قال
واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعده بيوم او سنة كما في المختصر لكان
اظهر قوله ترتيبا لاجزاء ما قبلها اذ هذا التعرض للاجزاء بطريق العطف الا
الحطر المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب وعين ان يكون معطوفها بعضا
من جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها
او كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها ذا اجزاء
في الجملة حتى يتحقق فيه تقيض د فيه لو اسقط الجزئية بخصوصها لاحتيج
الى تاويل المثال المذكور لعدم ... كما بحث آدم بان المراد ... حتى آدم
قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يرجع الى القيد
المراد من الدخول المذكور التاخير في الاعتبار والملاحظة لا انه وجد
القيد اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم تأتيه في مثل
جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم جيء
قوله من غير تفصيل للمسند لا يقال اسما الفاعل مسندة الى الضماير المستترة
العائدة الى اسم الموصول ففيه تفصيل المسند لانا نقول معنى تفصيل المسند
ان يشير الى تعدد المسند الواحد بحسب افراده لا الى تعدد ما صدقات
افراد المسند اليه في معنى الذي ياكل ويشرب وينام فيكون من عطف الجملة

لا من عطف المسند اليه قوله ولو سلم فلا دلالة فيما ذكره على نفي تعينه في هذه
هذه ضابط والظاهر انها مساوية لسابقتها في القيود والاحترازات واللزوم
في مثله واضح كما ذكره في تفسير القاضي اذ نقول قد اشار الشيخ فيما نقلت عنه في
فائدة قيد الاختصاص الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك
واعترض ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم
يكن لتفصيل المسند بحاله يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان
المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند وجب التزامه
انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه هنا واحد لا يقبل التفصيل و
اجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام العطف هنا لتفصيل المسند اليه
بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر في مثله قوله
او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر
التعيين لان المخاطب فيه شاك في الحكم لا حتى يرد عن الخطأ فيه الى الصواب
كما سيظهر انشاء الله تعالى نعم ثم ان جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد دون لا يلد
الاعيان انها تستعمل للقلب فقط قوله لمن اعتقد ان المجيء امتنع عنهما جميعا لم
يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم
الفاسد قوله لا لمن اعتقد انه ما جاء احد منهما وهذا ما وقع في المفتاح
فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد الشارح من الاعتقاد المذكور و
اعتقاد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد صاحب المفتاح اعتقاد مجيء
زيد دون عمرو في صدر الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما
قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب المذكور انتسابه الى المتعاطفين بحيث يتوهم
من انتفاء المجيء عن احدهما انتفاؤه عن الآخر فاما ان يعتقد مجيئهما او عدم
مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى قوله لم يقل به احد اي لم يذهب
اليه ذاهب لانه لم يظفر به في الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول بان ذكر
بلزوم استدراك للاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب بما ذكره
الفاضل المحشي من انه منقوض بقولنا جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد مع

بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون
لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغوا او ما صحته
ان يؤتى من الاول الامر جاءني عمرو وقد لا يضر لانه تعيين الطريق في ادائه المعنى
المراد الرام استدراك الآخر من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئه الآخر ولعل المتكلم
المانع عن تلك الطريق لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي او بغيره من الاعتبارات
المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد الملابسة بين المتعاطفين ونفى المتكلم
الحكم عن احدهما توهم المخاطب عموم النفي للايجاب الذي بعد لكن دفع
ذلك التوهم وظهر له فائدة معتد بها قلت عرض الشيخ نفي القول بقصر
الافراد بالنظر الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب
الملابسة بين المتعاطفين ام لا قوله ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع في حكم
المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولكن
فلا يرد كما توهم الرضي لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان
كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي قوله في كلام ابن الحاجب آه قال بعض الفضلاء
اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي والله اعلم قوله والمتعلق مذهب الجمهور
نفيا اشكال آه وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع
على مذهبهم ويمكن ان يراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع كما
الوقوع مثلا فالنفي على مذهب الجمهور صرفت حكمك من الاول الى الثاني
وجعلت الاول مسكوتا عنه قوله او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه في الآية التبيين خ د
ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم ولعل المراد
فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو ظاهر المذكور في معنى التشكيك
ان الشك هنا اوفق الاولى ووجه التخصيص ظاهر وههنا بحث وهو ان السكاكي
جعل هذه الآية من قبيل استدراج المخاطبين الحق على وجه لا يزيد لاغضبهم
وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى واخرى بالضلال ليتفكروا في انفسهم

فيؤديهم

يعرفوا انهم خ د فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا بانهم هم الكائنون في ضلال مبين فالمناسب
لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر
كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك
من شرائط النظر فلما اراد الشيخ انجاءهم عن ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق
الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق قوله والفرق بينهما ان التخيير
يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط فان قلت قد مثل بعض العلماء للتخيير بآيتي الكفارة
والفدية مع امكان الجمع قلت لا يجتمع الاطعام والكسوة والتحرير الا لا كل منها
كفارة بل يقع واحد منها كفارة والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك وكذا
الكلام في آية الفدية قوله عطف بيان لما قبلها وقيل بدل قوله كانه جزئيه
او لا فيتبع دخول لام الابتداء عليه كما في قولك ان زيدا لهو القائم يدل على انه
من احوال المسند قائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر كانه
انه قائم مقامه قوله مختصا بالذكر لفظ مختصا ههنا وفي قوله مختصا بان يثبت
له المسند ليس بصحيح في المقصود وهو دخول الباء على المقصود والاولى تبديله
بان يثبت له المسند آه لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة
المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات
والقوة وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال كانه قيل واما
الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليه بانه
المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج تصحيحه الى
تكلف بعيد والصواب بثبوت المسند له فتأمل قوله بل صرح في هذه الآية
بان فائدة الفصل آه ههنا بحث وهو ان الفصل في مثل هذا المقام وان لم
يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز ان يفيده بحسب ملاحظة
العينية مثلا اذا اعتقد السامع ان المحدث عنه البطل الحامي هو عمرو لا زيد
فقلت زيد هو البطل الحامي يكون قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا قياس
هم المفلحون والمتبادر من كلام الفاضل المحشي وغيره ان ضمير الفصل في مثله لا
يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر فتأمل قوله وقد يكون

لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام يدل على ان المراد
بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه
لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت
خبير بانه لا مانع من كونه للتاكيد وان لم يوجد في الكلام التخصيص اصلا
اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد التاكيد في صورة يوجد فيها التخصيص بعد
اذا كان التخصيص حاصلا بدونه او يحمل التاكيد على تاكيد التخصيص بعينه
قوله او قصر المسند اليه على المسند سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل
من غير الفصل لامكن جعل الفصل له مع انه قد انكره سابقا زعم من يدعي
ذلك واجيب بان مبنى الانكار فيما سبق تعليله بكلام الكشاف لافادة
اصله الا ان في حمله قول المص للتخصيص بالمسند على قصر المسند على المسند
اليه ثم رده على من زعم ان الفصل يجيء للعكس بحث يعرف عنه وبالجملة حمل
الفصل في مثل الكريم هو التقوى على التاكيد ليس بمعنى لجواز حمله على افادة
القصر على المسند اليه اذ لا مانع من حصول الاختصاصين فيما يستقيم فيه ذلك
قوله اي تقديم المسند اليه يريد به ايراده مقدما على المسند على ما هو اه
كاني ضيق فسم الركب اي اجعله من الاولياء الامر ضيقا لا واسعا لانه
يكون واسعا لم يضيق قوله ويراد صاحب الكشاف مذكر حيث قال انما
يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار قوله ويعرف فيه معنى اي يعرف في
ذلك الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لا بد من اسناد
العناية الى شيء يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة له بحسب المناسبة
قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التي
في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة ان الغرض اثبات الاصالة التي بمعنى
الرجحان ووجه الاولوية ان المراد بقوله لا بد الاولوية في حكم الواجب
في نظر البلغاء بقرينة ان الغرض اثبات ما يشعر به العبارة لان المسند اليه
لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله في الحكم
في الموضعين بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشي

فتامل قوله يعني عرب البرية آه اعترض عليه بان البعض قايل البعث والبعض
منكر له وكل من الفريقين جازم في مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة في كيفيته
كما دل عليه قوله دو ان ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات على ان الا
ختلاف في الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اشعرية وان كان كل من الفريقين
جازما في مذهبه فليتامل قوله من الرفات على وزن الفرات الحطام وهو ما
تكسر من اليبس قوله كذا في ضرام السقط السقط في الاصل ما يسقط من الزند
عند الاقتداح سمي ديوان المعري به والضرام بالكسر في الاصل اشتعال النار
ودقاق الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمي به شرح الديوان
المذكور لصدر الافاضل قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به
لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف
والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر الداعي الى الضلال هو القايل بالمعاد
بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر للحشر ويومي اليه
بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو في قوله يد بخمس مئين عسجد فديت
ما بالها قطعت في ربع دينار ولله دره من رد عليه بقوله عز الامانة
اغلاها وارخصها ذل الخيانة فافهم حكمة الباري قوله ولا القفنس هو
على ما قيل طاير في بلاد الهند يضرب المثل في البياض منقاره طويل وهو حسن
الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه
على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشعل الحطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى من
رماده بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام مثله قوله لا يناسب السياق السياق بالباء
الموحدة ما قبل الشيء والسياق بالياء المثناة التحتية اعم وهو العبارة ههنا
قوله واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير يحتمل ان يكون قوله للتفاؤل
والتطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما ليسا عن التفاؤل والتطير
بحسب نفس الامر واما تعجيلها فلا تعلق له باصل التفاؤل والتطير على زعمه وحاصل
الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلها متضمنا
لتعجيل سببها لم يتعرض له المص ويحتمل ان يكون علة للتعجيل نفسه وايما كان

في المقام لفظ التعجيل ايما الى قصور العبارة المفتاح حيث قال واما الان اسم
المسند اليه يصلح للتفأل فتقدمه الى السامع سر او تسوء وتوجيه القصور على
الاحتمال الاول ان التفأل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده قول
المعري قوله سالنى نعلت مقصدنا سعيد فكان اسم الامير لهن فالا حيث
جعل اسم السعيد تفأولا للتوقع مع تاخره نكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضى
لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا والجواب ان التفاؤل
يكون باللفظ المسموع فى مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذى
يقتضى تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما فى سعد فى داره
فانه يتفأل بكون سعد فى داره وتفسير هذا التفاؤل حاصل سواء قدم
المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على المسند والمص اشتبه عليه الفرق
بين التفأل وعلى الاحتمالين فى ان المسرة مثلا تنفك عن التفأل اذ قد
يحصل بذكر الاسم فى اثناء الكلام فالمقتضى للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من
التفأل لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم فى اثناء الكلام
ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتامل قوله والسفاح
فى داره صديقك السفاح فى الاصل السفاك ثم هو لقب اول خليفة من آل عباس
رضى الله عنه مثل الهما بتعظيمه بناء على ان التقديم فى الذكر اللسانى يشعر بالتقديم
فى الشرف والرتبة العقلية ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب
وصفه فاذا قدم لينبئ تقديمه بحسب المقام عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة
تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم
من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله او تحقيره نحو رجل جاهل
فى الدار فيه بحث لانا لا نم ان التحقير فى رجل جاهل مستفاد من التقديم بل من
الوصف حتى لو اخر المسند اليه حصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد
التحقير اصلا ويمكن ان يق اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا
المسند اليه اى مقام الاهانة يفيد زيادة تحقيره قوله وهذا معنى قول
صاحب المفتاح وكان كونه متصفا آه يعنى بكونه متصفا مسلما عليه بحيث

يعد من التصغير المسلمين قوله نعم لو قيل على المفتاح آه هذا انما يرد ان
كان مراد السكاكى ما ذكروا اما اذا كان مراده او لان موصوفية المسند اليه
بمضمون الخبر هو المط دون وصفية الخبر له وهما اعتباران متلازمان لكنه
قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام فى الزاهد وانه هل يتصف الشرب فيق الزاهد
يشرب وقد يقصد الثانى كما اذا كان الكلام فى الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد
فيقال يشرب الزاهد لم يرد قوله متى تهزز بنى قطن آه الهز التحريك والبعث وبنو
قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب وزان
جمع زين كالكرام جمع كريم من رزن الرجل بالضم فهو رزين اى وقور والامام
الزود وصفهم بالمضى فى الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا
السلاح وبالسكون والوقار فى المجالس وبالاسراع فى انفسهم فى خدمة الاضياف
وقراهم قوله اى محل الاستشهاد هو قوله لهم خفوف لا قوله جلوس لا
حتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيف آه لان ضيف فاعل فعل
يفسره ما بعده قوله واجيب بمنع الاشتراط قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون
المناظرة فلا يفيد اصلا لانه فى الحقيقة منع سند المنع وذلك لان حاصل
الاعتراض انا لا نم ان التقديم فى البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان
الخبر فعليا وهو ممنوع والاولى الاستدلال بقول ائمة التفسير دون التعرض للمنع
قوله وما انت علينا بعزيز صرح فى المفتاح بوجود الحصر فيه وان المعنى
بان العزيز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لا انت يا شعيب والدليل على
ارادة هذا المعنى مبسوط فى شروح المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص
عند السكاكى ان يعتبر ان المقدم كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوى
وان تدعو الى هذا الاعتبار ضرورة فى الجملة ولذا لم يقل بالحصر فى زيد عرف
كما سياتى والظاهر ان انت على تقدير تاخيره بان يق ما عزيز انت فاعل الصفة ولا
ضرورة فى ارتكاب الوجه البعيد اعنى ان يعتبر ان انت تاكيد للمستتر فى عارف وهذا
ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار اعنى الباء زائدة فيجوز تقديم ما فى حيزها
عليه وانه ايت فقدم بغيره بعزيز قوله وما انت عليهم بوكيل اى بكفيل يحفظ

اعمالهم غير مناسب للمقام بل المناسب له التقوى والتقرير وتحقيق الهم
خفوف اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه بان الاتم عدم مناسبة الحصر
للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا يكلونه الى خدمهم
كما هو الداب فى اكرام الضيف وتعظيمه اقول لعل وجه عدم المناسبة ان
كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم وبخدمهم لا ان يترك خدمهم
ويباشروا بانفسهم مع ان العادة تابى عنه كما لا يخفى على المنصف على انه يفوت
ح حسن التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه
مقدما تنبيها على كمال رفعتهم فمع انه تكلف لا يستقيم فى نزلت كما لا يخفى
. بل التخصيص بالذكر فيه انه لا تعرض كلام المفتاح للتخصيص الحصرى كما فى مثل
انا سعيت كما ذكره فى مقتضيات تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا
على القصر مع عدم الظهور فى المثال اقل تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون
الخبر فعليا لا شاهد لها بل هى مردودة بتصريح ائمة التفسير تخصيصه بالخبر
الفعلى اى بنفى الخبر الفعلى على حذف المضاف لان المقصود على المسند اليه
المقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول كما فى انا ما قلت لكن هذا الكلام من المص مبنى
على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح فى اثناء البحث ثم المراد به بالخبر الفعلى الخبر الذى اوله
فعل وفاعله ضمير المبتدا لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة فى قوله
تعم وما انت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا وصاحب المفتاح آه قال الفاضل
المحشى هذا هو الحق وذلك لان التقديم آه وانت خبير بان ما ذكره يقتضى جواز
التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما ظاهرا على نحو جوازه فى غيره والسكاكى لا
يقول به على ما سيجى لان التخصيص انما هو بالنسبة اه القصر المستفاد من قوله
انما هو اضافى كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من فى العالم فلا يقدح فيه جواز
ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد فى القائل كما فى قصر التعيين نعم لم يتعرض له
ههنا وفيما سياتى لقلته بالنسبة الى مقابلته وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما
نبهت عليه فى بحث العطف على المسند اليه ولا ما انا رايت احدا اى لا يصح هذا
المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى وان امكن تصحيح بحمل

النكرة

النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى ولذا ذكره فى المفتاح بلفظ
الاستهجان لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم لفظه على مستعلمه بنفى الا
بالرؤية يدل عليه قول الشارح فيما سبق فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته
لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص وفيه نظر لانا لا نسلم اه اجيب
بان كلام المص بيان لحاصل المعنى ان يكون مراده ان المنفى هو الرؤية الواقعة على
كل احد بعد تسليط النفى وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفى لا نفى العموم و
ان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفى هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة
على عمرو وهكذا فتامل اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو بان يكون همزة اصلية وهذا
احتراز عن احد فى قوله تعالى هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد
ولذا استعمل فى الايجاب بدونه وقد يقع ما همزته اصلية لا يستعمل فى الايجاب
اصلا كلفظ ايم وارم ببعض المستعمل فيه ما همزته منقلبة ردا على من زعم انك
رايت كل احد واذا كان ردا عليه وينبغى ان يعتبر فى المثال المذكور لفظ كل
ليطابق الرد المردود فيصح قول المص ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا
توجيه ما ذكره ذلك المعتذر وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت ان مراد المصنف
تخصيص نفى الخبر الفعلى والا لم يستقم كلامه اصلا فينبغى ان يكون المثال المذكور
على ما زعمه ردا على من اعتقد ان غيرك وحده ما راى احدا او شاركك فى عدم
رؤيته احدا اذ لا يخفى ان خطا المخاطب فى مقام التخصيص فى فاعل الفعل المخصص
نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشى فكانه لم يفرق بين ما انا قلت هذا نعم لو قيل
لفظ احد فى المثال المذكور وان جلب دون كل الا انه فى الاثبات للعموم تحقيقا
لمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور غيرك راى كل
احد لم يبعد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضى ان يكون الزاعم قد تلفظ
بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد فى كلامه بلا كل غير صحيح لانم وجود
التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رايت شخصا ما فقال لك ما انا رايت احدا
يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى التطابق الصورى فتامل لان هذا
الامتناع جار آه هذا رد على الوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه الاول

دوقوله وان لايكون بالوجه الثاني بقي ههنا مناقشة وهي ان جريان الامتناع
في غير الصورة المذكورة لايكون وجها للفساد اذا اجري الوجه المذكور في
صورة ولم يوجد فيها الفساد كما لايخفى وقد يجاب بان المص ههنا بصدد نقل
الى ح د نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما انا قلت شيئا مع قوله ما انا رايت احدا
في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجميع على كون النفي عاما كما سيجيء فيكون
المصنف ا ا التخصيص في الدليل على الخاص فاعند المص فليتامل لا على جميع الناس وان
بني الامر على كون جميع نكرة في سياق النفي يكون بتوسط كون احد بمعنى الجمع لغوا
كما لايخفى ان تلك لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لم لم يكن
الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح
بل يكفينا ان يكون اي احد هذا الكلام مردود عند الشيخ كما سيحققه
وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدائرة
في هذا المقام على الشيخ وهي متقاربة لما نقله من بعض المحققين معترضا
على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال وه
قولنا اما انا رايت احدا او رجلا يفيد عموم المعنى او مستحيلا لان في المثال
وهو انه لاوجه لفساد المثال المذكور مختلفان في التقدير متقاربان فيه
كما لايخفى فزعم انه غيرك وانت مشاركه الغير المتبادر من المشاركة شركة
المعية فليس في الكلام اذن اشارة الى حصر التعيين ومثله سياتي في كلام المص
ايض ووجهه ما سبقت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من
شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع الحصر لكنه تكلف كما لايخفى
فزعم انه انت وحدك او انت مشاركه الغير يريد انه اما قصر قلب او قصر افراد
ثم انفهام التخصيص من التقديم يتبينه من الفوي ذوطبع مستقيم ويومئ الى ان
تقديم المسند اليه يومي الى ان المخاطب اصاب في الحكم واخطا في هذا القيد كان
اهم عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفي لانفي التخصيص من قولك ما انا
سعيت كانفهام استمرار الانتفاع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخلة
عليه لو وانفهام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخلة

عليها

عليها لو كما حققه الشيخ في بحث لو وهي هذا اشارة الى الرد آه اي في قول المص
ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ هذا يفيد الحصر يعني ان علة
الامتناع ما ذكرته لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالفحوى
لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه
الاشارة عدم التصريح بالشيخين فافهم وجوابه انه قد سبق ان مثل آه رده
شارح الايضاح بان الفعل للشائع فيه باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب على
كل احد غير زيد واما زيد فمسكوت عنه لان الا لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم
صحة الاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات
كما عرف في النحو فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان
زيدا ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا انما يحمل
على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد صرح
به في كتب النحو والموصوف ههنا غير مذكور كما يفهم ايض من كلامه فلا يجوز حمله عليه
واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء لم يتعين عموم المقدم فلا يتم ما ذكره المص
ايض في وجه فساد المثال فيتم كلام الشيخ الزاما عليه هو نفي الضرب الذي وقعت
المناظرة في فاعله هذا هو مبنى التناقض فان ثم الدست ولذا فرض الشريف
في شرح المفتاح وحدة الضرب فبنى التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر كلامهم
يدل على ان الامتناع الكلي ومطلق والفرض المذكور ينافيه وعندي ان
قولهم ان نقض النفي بالا آه ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه عليه انه زاد
في كر القارورة كما ذكره الفاضل المحشي بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها
المص من مقدمتي دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة فظانه فاع ما اورد
عليها واما هذه المقدمة فمنعها موجه ظاهر بحيث يحتاج في دفعه الى اعمال روية
ولو سلم فمبنى تصلفه فيما سبق الاطلاع على مراد الشيخ وعدم الاطلاع غيره لعدم
تصحيحهم كتبه لا لحقية كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتامل فالاستثناء انما هو
من الاثبات الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم يجز فيما لا يستقيم فيه المعنى
الا مرادا الشيخ لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفي لرجوعها الى الفاعلية الا الفعل

بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف
فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء
مفرغ على المظهرية الانية وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر
بالمعنى فتقديره اي كذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا وليس اذا قلت
سعيت اه اسم ليس من ضمير الشان وجزء الجملة الشرطية وقوله يجب واذا ظرف لغو
متعلق بليس وفاعل ان يكون وفاعل يكون وهي تامة ان مع اسمه وهو وجود
السعي وحين وعند السامع وقد وقع في موقع الجر صفة سعي والواو في وقد
وقع على ما في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح فيفصل
بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاكي انما نفى الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه
فيما اذا قدم لا لتحقق الجواز غير مشوب حال من السعي وقد فيه سماجة لان
كلا نفيا الشوب بهذه الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كذا
في شرح المفتاح للشريف وذلك ان تجعله حالا من كاف ضلت اي مفيدا وجود
سعي مثلك حال كونك غير مشوب في افادته واداية بتجوز آه فيدخل عدم الشوب
تحت الافادة والشارح العلامة قد اورده آه نقل عن الشيخ انه قال الاشبه
ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه ردده بين التجوز والسهو والنسيان
باعتبار مشاكلة سوق البيان انما يستعمل لرد الخطا في الفاعل هذا الحصر
اضافي كما يشعر به قوله لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما يا
للتخصيص ياتي للتقوى فلا وجه للتخصيص كما زعمه بعض اصحاب الحواشي وجعله
من وجه التعجب والتحير في كلام العلامة فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه
والضمير في انه راجع الى وجود السعي الاول لا لافادة ولذا ذكره والمراد من معنى
انا سعيت قصر السعي على المتكلم وباستعماله فيه على رد الخطا وهذا ظاهر فا
للزوم انما هو بين وجود السعي وبين قصر السعي على المتكلم الا بين رد الخطا
في الفاعل وافادة وجود السعي لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم
بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان لزوم رد الخطا في الفاعل لافادة
وجود السعي غير ظاهر وعكسه كان ظاهر محل بحث ومحتاج الى التوجيه على ان اللزوم

بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطا واما
عكسه فلا وجه له في اعتبار قصد الافراد اصلا لا لاثبات الحكم لاحد الشريكين
في اعتقاد المخاطب كما لا ينفيه عن الآخر فليتدبر واعلم ان الشارح العلامة قال
في شرحه ويجب ان تعلم مع ما قد علمت ان الاستعمال الاولين يعني سعيت وسعيت
انما لم يجب ان يكون في صورة علم السامع به كاستعمال الثالث يعني انا سعيت
بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون استعمالهما في صورة علمه
فيكون حكمهما حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مشوبا بتجوز او سهو او
نسيان هذا كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سعيت
او محل بحث لانا لا نسلم انه لم يتعرض لحال المثالين لا في الابتداء بل وقد تعرض لهما آخر
بقوله ويجب ان يكون تعلم آه فيكون مجازا او وذيا فيه بان المجاز انما
يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له الى ما هو المعنى عند ارباب المعاني
اذا لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما مر جوابه والجواب
ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من علم البيان
بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للالفاظ بالقياس
الى الاغراض الاصلية في عرف البلغا ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا
اشكال او باعتبار انه معناه فيكون سهوا آه الظاهر ان السهو هو ان
يعرف معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطاري استعماله
على المعرفة كما ذكره العلامة من معناها فانكان قد نسبه الى الغير المساهلة
كان تجوزا يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير باعتبار مجازي
فنسبه الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا كان نسب
الفعل الى الغير لمساهلة لم يكن مخطيا ان لا خطا في المجاز وقد ذكر اولا ان هذا
التركيب انما يستعمل عند خطا المخاطب في الفاعل وهل هذا الا تهافت وبالجملة
هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطا في الفاعل واما اذا
اعتقد انه نسب الى الغير مساهلة فلا اذا بني الفعل على معرف اشارة الى تعيين
المعطوف عليه بقوله وان بني منكر ولما سبق امثلة البناء على المعرف دون البنا

على المنكر الحثا في الاول لفظة اذا الدالة على التحقق والثبوت وفي الثاني ان
ثم في لفظة البنا اشارة الى تقدم المسند اليه لان البنا يقتضى تقدم المبنى عليه
الذى هو كالاساس   تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو
معنى الكلى الطبيعى سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كا
لرجل والمراة فاذا قيد بكلى آخر خصصه كما فى رجل طويل صار نوعا ثم الظاهر ان
المراد بقوله والواحد منع الخلو لا الجمع ولما كان موجه تخصيص الواحد من
بين ظاهرا حينئذ كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط نبه بما
نقله عن الشيخ لكن قوله فيما سياتى وقد ياتى للتقوى لكن يشترط ان لا يقصد به الجنس
او الواحد كما فى التخصيص يقدح فى هذه الارادة فليتامل فيه   رجل جاء
الحبوز لوقوع النكرة مبتدا كونها فاعلا فى المعنى لان المعنى ما جانى الا رجل
كما بين فى كتب النحو   هذا الكلام الجار على معناه الظ ومتعلق بالمخاطب اى
الذى خوطب بهذا الكلام   اذا اعتقد انه امراة ان اراد انه امراة
فقط كما هو الظ كان لا يكون فى الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه
امراة سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففى الكلام اشارة الى
القصر بانواعه الثلث وهو الاوجه وان كان الاول اظهر ثم تاتى قصر الافراد
لا يظهر فى صورة وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجاني رجلان
لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتما
حتى يمكن اعتقاد المخاطب به   ولقلنا نورد كانه لما كان للانسان غرض كل
على غير شبه حاله بحال من يرجى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل فى المستقبل
فاورد صيغة الترجى الدالة على ترجيه من نصبه على سبيل التجريد   فلا
يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا
وقد اشار فى شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان فى عبارة المفتاح
اشارة الى ذلك وقد اشرنا فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التى ذكرها
جار فى المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجانى هو الحق الحقيق بالقبول
بين الصور الثلث يعنى هو عرف وزيد عرف المراد بافتراق الحكم
ورجل عرف

اعتقادهم

هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعنى التخصيص والتقوى على وحق الثانى الحمل
التقوى والواجب فى الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ
هو فى المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدا على اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير
فلا يفيد حينئذ الا التقوى وان يكون فى الاصل مؤخرا بان يكون الاصل
عرف هو على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تاكيد
للفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد التخصيص واما زيد
عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر فى الفعل وابدال
الاسم المظهر منه قليل جدا فى كلام العرب فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا
يفيد التخصيص بل التقوى واما رجل عرف فلا يحتمل الابتدا لفوت شرط الابتدا
اعنى التخصيص وان اعتبر ان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير
فلا ضرورة فى ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يتحقق قول السكاكى بالحصر فيه
عند كونه مبتدا الا فى كل تقدير تامل   واستثنى المنكر اى من عدم جواز تقديم
كونه مؤخرا كما فى زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم
المستتر فى الفعل ان سلم وجوده فهو قليل جدا فى كلام العرب كما سبق فلا وجه
لحمل الكلام الشايع الكثير النظاير عليه فيما ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز
واما فيما فيه ضرورة فيجوز التقدير ويحمل عليه   اى على القول بالابدال وقيل الذين
ظلموا مبتدا وقدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على
كون الفاعل جمعا كما فى اكلونى البراغيث   على ان رجل بدل من الضمير فان قيل
القول بان رجل عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان
يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به استعمال الشايع فضلا عن الوجوب
قلنا ليس المراد ان المرفوع فى مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف فعله بعرف رجل
على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون بعرف بعرفا رجلان نعود اليه فى التقدير
دون التحقيق كذا فى شرحه للمفتاح وقد نبهناك على ان الكلام فى ابدال الاسم المظهر
من الضمير المستتر فى الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد فى التنزيل وان قل فلم لا
يجوز الحمل عليه   اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اعترض بل صاحب المفتاح

تابل القصر الفردى فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجا
والجواب ان قوله بذلك مبنى على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق
الكلام فى المفتاح ويشعر به قول الشم فيما بعد لان الهمزة لا يكون الا سرا
ظاهر ان الامتناع مبنى على ان الاهراد يختص فى نفسه بالشر لا يتجاوزه
الى غيره واعترض عليه بان السكاكى اسا فى مباحث القصر الى انه يجوز مع عدم
م التقديم الدال على القصر مع كون الصفة فى نفسها مما له اختصاص بالموصوف
من ان امر الاختصاص لا يمنع القصر فكيف منع ههنا ان يراد ان الله
شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على
مجرد الاختصاص فى نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل
عليه كلام الفاضل المحشى واذا قد صح معلوم بجد وقد اى كرم طلب وجد
له والفاعل فى الوجه تفريع عليه وربما يجوز ذلك كون المتفاعلين الا ان يشبهها
لكنها فى الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة بل امتناع
تقديم التابع الاولى لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه
على المتبوع والثانى لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل
واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحد واقيم مقامه
ضمير اى مقارن لاعتبار الفتح فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ التابع
وللفاعل علم بان فى الاول لا يحتاج الى عمل اخر بخلاف الثانى فانه يحتاج فيه الا
الا الاتيان بالضمير الذى هو اجنبى لا يجدى فى هذا المقام يبيت بها فبل
المحاق بليلة قبل البين للثعالبى من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها لما زاها محلاه
ثم انكشف سوءتها بعد التزوج واول القصيدة عجوز تمنت ان تكون فتية و
قد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى العطار تبغى شبابها وهل يصلح
العطار ما افسد الدهر وما غرنى الا خضاب بكفها وكحل بعينيها واثوابها
الصفر يبيت بها البيت العجوز المراة الكبيرة السن ولا تقل عجوزة والعامة
تقولها وجمعها عجز بضمتين والاحدب من اعوجاج الظهر والضمير فى بها
راجع الى العجوز وفى الصحاح بنى فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو

خطا وكان الاصل فيه ان الداخل كان يضرب عليه خيمة ليلة دخوله بها فقيل لكل
داخل باهله بنى هذا كلامه فظهر ان الحق ان يقول يبيت عليها والمحاق ثلثة
ايام من اخر الشهر يمحاق القمر خلو وجهه المواجه لنا من النور الواقع عليه من
الشمس بسبب وقوعه فى ظل الارض والشهر واحد الشهور وهو ماخوذ من
الشهرة سمى به لشهرة امر حاجات الناس اليه فى عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها
والمراد من قوله فكان محاقا كله ان الظلام الشهر كله عليه من كمال النفرة عليك و
رحمة الله السلام اوله الا يا نخلة من ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه اى
الى وجه آخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا على المستكن فى عليك قيل وفيه
بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوف
وفى اواخر الباب السادس من مغنى اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف
عليه لو رفعه فى التذكرة شيرحل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه
ولما ما ذكره الايغالى من انا لا نسلم عدم الفصل فان عليك فصل فى الحقيقة
لان الضمير مقدم رتبته من الظرف فالظرف فصل يجوز للعطف فلا يخفى انه
تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام بعد
قوله عليك بان يكون السلام الثانى مفسرا له وان يكون اشارة الى كون
ورحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر اى عليك ورحمة الله عليك السلام
والوجه الاول من الوجوه هو الذى ذكره فى شرحه للمفتاح لو كان يشكى الى
الاموات اسم كان ضمير الشان وخبره الجملة التى بعدها والى متعلق بيشكى يقال اشكو الى
فلان وفى التنزيل انما اشكو بثى وحزنى الى الله وما فى ما الى موصولة قائمة
مقام فاعل يشكى ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم ثم اشكيت عطف على كان
لا شكانى جواب لو والهمزة للسلب اى ازال شكايتى ومغنى اشار وهند اسمان لمعنى
واعلم ان كون قوله والساكنة عطفا على مرمبنى على ما هو الظاهر المتبادر ويمكن
ان يقال انه فاعل بفعل محذوف يدل عليه المذكور فهو من عطف الجمل والتقدير
واشكانى ساكنة او يكون وساكنة بالجر على الجر والضمير للقبر فانهم وكذا رجل
جاءنى بدل اصطلاحى فالسكاكى خالف اجماع النحاة فى تجويز تقديم التابع فى السعة

كما خالف علماء البيان في انكار المجاز العقلي ويرد على هذا القايل ان السكاكي
صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاني لفوات شرط الابتداء
فكيف يقول انه بدل اصطلاحي عنده وكذا الكلام في غيره حيث بني الكلام فيه
على ان الاول مبتدا ومسند اليه على ان كلام السكاكي في اوايل الفن الرابع حيث
قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظر وان لا
يسوغه الا نية التقديم والتاخير يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة
ويدل كلامه ايضا في اوايل الحالة المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لا
يجوز تقديمه ولذلك تعين الظرف في مثل قولك في الدار رجل للخبرية وتعين
نصب راكبا في قولك جاني رجل راكبا   ثم لا نم انتفاء التخصيص معطوف
على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا نم جواز تقديم الفاعل المعنوي
ثم لا نسلم انتفاء آه   لا في التنكير آه جواب عن منع للمص اعني قوله ثم لا نم
قيل انه كلام على السند قلنا هو مساو للمنع في زعمه   لانا نقول قد ذكرناه
يعني ان تقدير التاخير على الوجه المستبعد في المظهر ليحصل الحصر انما يجوز
عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه
مبتدا كالمظهر المعرف والحصر فيها يستفاد من الوصف كما سبق فالاعتراض
بانه يقتضي ان يمتنع تقدير التاخير في انا قلت ايضا لصحة وقوعه مبتدا كلام
وهم محض   والا فلا توجيه لكلامه اي وان لم يجب ان يكون الحصر المستفاد
من الوصف بل يكون من تقدير التاخير فلا توجيه لقول السكاكي وذلك
الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة ولا ضرورة في صورة المنكر
لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف   اذا لم يقصد به التخصيص
النوعي آه قد سبق ان قصد التخصيص الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار التاخير
فلا تغفل   ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر لا جرهذا اجاب الفاضل المحشي
بقوله اذا قيل آه لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة
الحصر بنا على ما قرره انما هو اذا اجري الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق
التنزيل والاعتبارات خطابية فلا خفا في امكان اعتبار الحصر وحسنه كالا

يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند سماعه بان سببية الشر فالقاء ما
يفيده اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل والاعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف
في تصحيح كلام السكاكي   ثم قال ويقرب آه قد اشرنا في اوايل الكتاب الى ان ثم اذا
دخلت على الجملة تجي للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى بعد ما اخبر
عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبر عن قوله ويقرب
من هو قام آه فلا يراد ان حديث القرب في كلام المفتاح مقدم على حديث
الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم   لم يتفاوت في الخطاب آه لعل السر في عدم
التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل قايم وانت رجل قايم وهو
رجل قايم   ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف ان المفعول معه مقصور
على السماع عند سيبويه وهو الجاير في نظاير السبق في نظار العربية خلافا
للاخفش وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق
حملا على الاصل ففي جعله مفعولا معه مطلقا المرجوح المختلف فيه وترك الراجح
المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان ايمة النحو صرحوا بان المفعول معه
هو المقصود بالنسبة في جملته قال الشيخ في شرح اللباب واعلم ان تحقيق معنى المفعول
معه على حرفين معيدين احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملته
مقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع
له فيها مثلا اذا قلت جيت وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا في المجي اصل
وانا تابع له فيه واذا اريد استواهما في المجي قلت انا وزيد بالرفع هذا كلامه
اذا تقرر هذا فنقول الاصل في المعلول فيما نحن فيه وهو القرب في المقوي
ثبوت التقوي وعدم الكمال تتمة له والاصل في العلة هو تضمن الضمير وشبهه
بالخالي تتمة له كما صرح بذلك الفاضل المحشي فاذا جعل وشبهه مفعولا معه يستفاد
منه ان الاصل في العلة هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف و
اندفع توجيه الفاضل المحشي   لكونه فيها بفعل لا بعد الصورة الاسم فان
قلت اسم الفاعل مع صلة ولا اعراب للصلة بل الجامع الموصول فما وجه الا
عراب الجاري عليه قلت لما كان الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام

نسخ اللب

نخ

فى صورة الحرف اجرى الاعراب على الاسم المركب ولا عومل معاملتها
فى البناحيث اعرب فى نحو رجل قايم اورد عليه انه ان اراد بالذى لم يحكم عليه
بالجملة ولم يعامل معاملتها فى البناء قايم مع الهمزة كما صرح به الشارح فالاعراب
فى مثل رجل قايم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقايم الذى هو اسم
لا للمركب الذى هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح فى نحو مررت برجل
قايم ابوه فان المجرور بالوصفية هو قايم فقط وان اراد مجرد قايم بدون
الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة
وترك الحكم واجيب بانا نعلم قطعا ان الخبر فى مثل زيد قايم هو قايم مع الضمير
وان الاعراب الجارى على قايم هو الذى استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن
لما امتنع اجراؤه على الجزء الثانى اجرى على الاول ولا شك ان ما اجرى عليه
اعرابه الذى استحقه لا يكون مبنيا وليس بقايم وحده استحقاق الاعراب
الذى اجرى عليه حتى لا يبنى لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا
والوصف فى رجل قايم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجرى
الاعراب على الجزء الاول لما ذكر واما الثانية فبان لم يجعل جملة ورد عليه
الش فى شرح المفتاح بان ابتنا عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالى عن الضمير
من غير ان يبين معنى يخرجه عن الكلام خارج عن القانون فالتحقيق ان
بين الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة
اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع صلة للام فانه
ح مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع مبتدا فى مثل اقايم الزيدان
فانه مع كونه جملة كلام واما ما عداها فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه
بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد بانه لا حجر فى التصرفات فانه يجوز ان
يعلل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب مسوغة وفيه ما فيه وابتعه فى حكم
الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعوله ابتعا على الضمير البارز راجع الى العارف
المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف
ابوه بايراد المبتدا ثم ان القطع يكون المفعول الاول للاتباع تابعا انما هو من خصوصية
المقام

المقام وقد يكون الامر بالعكس كما فى قوله تعالى واتبعوا فى هذه الدنيا لعنة فان
اللعنة وهى المفعول الثانى تابعة هذا وفى قوله اى جعل تابعا العارف المسند
الى ضمير العارف المسند الى الظاهر مسامحة اذ المراد على قياس ما سبق لعارف
المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر كما لا يخفى ولعله سهو اذ ا
لكلام فى ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره مفرد لشبهه بالخالى
عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف اذا اسند
اليه بحث اخر لم يقع فيه الكلام ولا يساعده المقام ان كان صحيحا فى نفسه على
ان العارف اذا اسند الى الظاهر فلا امتناع لتثنيه او جمعه كالفعل فلا معنى
لجعل افراده بطريق التبعية لفظ مثل وغير واما لفظ نظير وشبه ونظايرها
فقليل الاستعمال فى المعنى المذكور ولذا لم يذكرها ثم المجوز لوقوع مثل وغير
مبتدا تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما فى الابهام على ما ذكر فى
كتب النحو واعلم ان الفاضل المحشى فصل استعمالات مثل وغيرها لامزيد عليه الا
ان قوله فى اخر المبحث وايضا لا معنى للتعريض بنفى الغيرية ولا باثباتها محل بحث اذ قد
يكون للتعريض بها معنى مقبول اذا اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى
معتزلى يعنى انه غير قدرى هربا من الاندراج تحت قوله عم القدرية مجوس
هذه الامة فقلت غير القدرى لا يقول بتعدد الخالق مريدا بالغير مطلقه حصل
التعريض لذلك المدعى بنفى الغيرية وحصل الكناية فى ثبات القول بتعدد الخالق
مريدا بالغير مطلقه حصل التعريض لذلك المدعى بنفى الغيرية وحصل الكناية فى
اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى غير سنى مع بغضه ابا
بكر حصل التعريض له باثبات الغيرية والكناية فى اثبات عدم البغض لمن اضيف
اليه غير وهذا القدر يكفى لتصحيح اصل كلام الزاعم فتدبر لزم الثبوت لذاته او
النفى عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد من كان على الصفة التى هو عليها
كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى غايته التساوى
قلت المراد بالكون على الصفة التى هو عليها هو الاشتراك فى اصل الصفة وان
كانت فيمن اضيف اليه لشل اقوى فى معنى الاولوية ظاهرة لما ثبت الفعل

نعلته غير السنى مبغض ابا بكر

مثلا لمن شاركه فى اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى
بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظه
مثل حينئذ كان المتبادر كون وجه التشبيه فى المشبه اقوى وللثانى نفوك
وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه فيهم بطريق البرهان كما هو
حكم الكنايات من غير قصد الى انسان اه هذا القيد معتبر فى جميع
صور الكناية بغير فانك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجود سلب الاتصاف
بالجود عن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب مماثله او غيره مماثل يعنى يوجد
فى هذه الارادة التعريض للمعنى اللغوى اعنى ان يكون فى الكلام نوع خفاء اما
اذا اريد به انسان معين فظ لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا او عمرا
واما اذا اريد الطلق فيوجد التعريض فى مثلك باعتبار ان ما صدق عليه
مفهوم المثل غير معلوم من هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء واما فى المعنى
فغير ظاهر اى لم ينشاء الارادة التعريض حاصلا انه لم يقصد بغير ههنا
امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى ولم يرد يكون ذلك القول ناشيا
من عدم ارادة التعريض على سبيل الكناية كما فى ضربنى من غير ذنب وتوجيه الكناية
فيه ان يق هذا القول ليس متلبسا من كل ما فى الوجود بل البعض لا شيئا ما ليس
بنشاء له فلما جعل عن ارادة التعريض متشاله لعنى ان ارادته ليس متلبسا
له على هذا القياس توجيه الكناية فى قولك ضربنى من غير ذنب لانها من الكنايات
المصرح بها نفس الحكم سيجئ ان الكناية ثلثة اقسام ما يطلب صفة من الصفات
كقولك طويل النجاد فان المطلوب به طول القامة وما يطلب بها نسبة اى اثبات
امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل فى غيرك لا يجود
ومثلك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما فى قولك حى مستوى القامة
عريض الاظفار فى الكناية عن الانسان قيل وقل لعدم المسند اليه المسور
بكل آه قوله وقد يقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد يقدم
ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى وما توسطهما من الابحاث فهو من تتمة المعطوف
عليه فان قلت المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول

ابن الله ومن يتبعه فكيف يعطف احدهما على الآخر قلت هو من قبيل عطف
التلقين كما فى قوله تعالى ساكن مكة فتقول وزيدا اى قل وزيدا اشار اليه العلامة
فى تفسير قوله تعالى انى جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتى ثم ان الضمير فى قوله
وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق
الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه
مطلقا الا ان لفظ وقد لما افادت جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه
لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا لما فى الواقع فالتقديم
يفيد عموم السلب لم يذكر ههنا افادة الحصر كما ذكر فى مفاد التاخير لان عموم
السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس يكون معناه نفى القيام
عن جملة الافراد بظاهر العبارة ان يقول ليكون معناه ثبوت انتفاء القيام
لكنه لاعن المص حيث قال المستلزم نفى الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم
فحكم بنفى القيام اى بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبنى للمفعول او
نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفى والاثبات فليس
مدخول الباء محكوما به المستلزم نفى الحكم عن الجملة بمعنى رفع الايجاب
الكلى كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض
بعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس يحمل البعض فالحاصل
ان التقديم قبل كلا آه فيه بحث وهو ان قولك انسان لم يقم نفى العموم والقيام
بطريق الاحتمال فلو حمل على نفى العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد دخول
كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس على ما ذكره الشارح فالدليل السابق لا يتجه
به الحمل على عموم النفى وان قولك لم يقم انسان نفى عام فلو حمل على نفى العموم
بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيتجه عدم الحمل على عموم النفى
ولا يتجه الحمل على نفى العموم بطريق الاحتمال ويمكن ان يجاب بان المحتمل بحسب
اللغة اعتباران احدهما جعل كل داخلة على القضية المنفية والثانى جعلها
مدخولة للنفى والمدلول الصريح فى الاول عموم النفى وفى الثانى نفى العموم بطريق
الاحتمال اذ لا دلالة فى اللفظ على الخصوص بالبعض فى الاثبات فلما انتفى احدها

تعين الآخر فليتامل   انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا كما سيصرح
به بناء على الاعم الاغلب والا فقد يتوجه القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي
وان شئت فاعتبر ان الله لا يحب كل مختال فخور ونظايره   وقد اهمل فيهما بيان
كمية افراد الموضوع قيد لما قبله واشارة الى ان الحكم في المهملة على الافراد
اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد ولم يبين كميتها فتخرج القضية الطبيعية
وهي التي حكم فيها على نفس الامر كقولك الانسان نوع   وههنا يجوز ان
يكون هيئة القضية اه قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم
لو لم يصح للجزئية وهو ممنوع لما مر من الفرق بين لا رجل بالفتح وبينه بالرفع فانه
يحتمل عدم العموم ايض بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق
النفي محمول على الاغلب واجيب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية
سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف
القايل المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم يثبت كلية القضية
ولا يضر عدم افادته ذلك في صورة اخرى   كما انه في الموجبة سور الجزئية
هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة قد تعم في الاثبات كقولهم
تمرة خير من جرادة وقوله علمت نفس ما قدمت واخرت   على ما قال
في الاشارات اي عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون التنوين سور
الجزئية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشارح وان لم يجزم بوقوع مقدم
الشرطية كيف وقد قال ايض في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب قد
يدل الالف واللام على العموم فانه يدل على نفس الطبيعة ايض فههنا لا يكون
موقع الالف واللام موقع كل لكن تم مقصود الشارح حيث فهم منه ان الالف
واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية
على تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل لايجاب التعميم والتخصيص على جميع
الاحوال في نفس السورية بل في نفي الاهمال مطلقا على ما لا يخفى   ان كانت
كلمة كل اشار بالحاق لفظ كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت كل داخلة
باعتبارها دبل كل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع

اليه وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس
ذايقة الموت وامثالهما   ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
والمروي رفع كل وجوز ابن جني نصبها باضمار فعل يفسره
ما بعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال في الصحاح السفينة معروفة والسفان
صاحبها وفي القاموس سفنه يسفنه اي قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء والجمع
سفاين وسفن وسفين وصاحبها سفان وحرفته السفانة وبهذا ظهر ان ما لو
توهم بعض الطلبة من ان العبارة في البيت السفن بفتح السين وكسر الفاء وهو صاحب
السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة ليس بشيء لان صاحبها السفان كما عرفت على
انه مخالف للرواية ثم ان المجاز ابلغ من الحقيقة   كما اذا قدمتها على الفعل المنفي هذا
مبني على ما وقع في الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة
نظرا الى ان المراد تقديمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الثاني فقط
فالاقرب ان يجعل اه فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما انا اخذت كل الدراهم لانه معمول للفعل
المنفي مع انه داخل في الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي
يدخل عليه حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك   وقدم التاكيد لان كل الاصل
فيه الظاهر الاصالة في التاكيدية سيلزم ذكره كثرة الاستعمال فيها وقد منع في
دلايل الاعجاز حيث قال فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه اولى لتمام
حرف النفي والفعل الداخل هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه
ثم الوجه في عدم جوازنا التقديم المذكور اقتضاء ما النافية صدر الكلام بسبب
مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كما في بعضها بخلاف
لم ولن فانها لاختصاصها بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم ما في حيزها عليها
نحو انه تقديم معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانها وان كانت كما في الدخول على القبيلين
الا انها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا ذنب وقولك
غضبت عليك بلا شي يعمل ما بعدها فيما قبلها ايضا ان الوجه الذي ذكره الشارح
انما يتمشى وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد
مثل ما كل الدراهم اخذت كما نبهناك عليه وذلك لان الفرق في النحو امتناع الاول

لان الثانى ثم الظاهر ان المثال المذكور من القسم الثانى لا الاول لان حرف النفى
داخلة حكما على الفعل العامل فى كل فتامل وفيه نظر لانا نجد لاحيث لا يصلح
آه النظر مبنى على ان قوله لا يصح الا حيث يراد تفيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم
والحق ما ذكره فى مغنى اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفى العموم و
ثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهى انما تعتبر عند عدم المعارض وهو
موجود فى الصور المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال اى التكبر
والفخر على الناس بغير الحق تكبرا وعلى ان الله تعالى لا يحب مطلق الكفار الاثيم اى
الجاحد بتحريم الربا وينهى عن اطاعة مطلق الحلاف المهين اى الذى هو
كثير الحلف فى الحق والباطل قليل فى الراى والتميز او حقير عند الناس لاجل
كذبه من المهانة وهى القلة والحقارة فمراد الشيخ اذا تاملنا فى نفس الكلام حيث
يخلو عن الدلايل الخارجية وجدنا الامر على ما ذكره وهذا المعنى بعينه ولفظه
الدالة على تبعيض التقادير المفيدة لجزئية الحكم فى بعض الصور على قياس لفظ
قد فتامل بان تقدمت على النفى لفظا اشارة الى ان النفى المستفاد من لفظة والا
متوجها الى القصد اعنى الدخول فى حيز النفى فيفيد وجود النفى فى الكلام مع
تقدم كل عليه ولا يرد ان انتفاء الدخول فى حيز النفى قد يكون بانتفائه فى
الكلام اصلا فلا يصح قوله ثم النفى على اطلاقه لما قاله ذو اليدين هو
عمر بن عبد ود وسمى بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه ودو
ابو هريرة ان رسول الله صلى احدى العشائين فى الحضر وسلم فى ركعتين فقام
ذو اليدين فقال اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم
يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبى على القوم وفيهم ابو بكر
وعمر فقال احق ما يقول ذو اليدين فقالا نعم فقام م واتم الصلوة ثم سجد
سجدتى السهو واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله عم كل ذلك لم
يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه م والثانى ان الكلام مبطل للصلوة
فلم لم يستانفها والجواب عن الاول ان قوله عم كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله
لم اشعر بشئ منهما لان عدم كون الشئ عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر

الملزوم

الملزوم وارادة اللازم كذا ذكره الشيخ اكمل الدين فى شرح المشارق وفيه بحث
ذكره بعض اساتيذنا وهو ان جواب ذى اليدين عنه بقوله بعض ذلك قد
كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقى فانه من اهل اللسان
عارف بمراد الرسول عم فلو كان مراده عم المعنى المجازى لما اجاب بما هو جواب
عن المعنى الحقيقى لا يق لعله قصد بكلامه المعنى المجازى ايض لانا نقول يدفعه
سؤال النبى عم عن الصحابة بقوله اصدق ذو اليدين اذ لا معنى له لانه يق
اشعرت والحق هو الجواب الذى ذكره الشريف فى شرح المفتاح وهو ان المراد
كل ذلك لم يكن فى ظنى ولا كذب فى هذا ويمكن ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذى
اليدين انك وان كنت ما شعرت بشئ منها لكن بعض ذلك قد كان قطعا ومثله
متعارف كما لا يخفى على المنصف وعن الثانى انه كان قبل نسخ الكلام فى الصلوة
توفيقا بين الدلايل نعم احتج بالحديث مالك والشافعى واحمد على ان الكلام
العمدى فى الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تاويله عند الحنفية
ما ذكرنا وان كان هذا التاويل بحث واشكال لان تحريم الكلام فى الصلوة كان بمكة
وحدوث هذا الامر انما كان بمدينة لان رواية ابو هريرة وهو متاخر الا
سلام وقد رواه عمر بن حصين بطريق اخر وهجرته متاخرة بل ذكر النووى
فى التهذيب انه اسلم فى عام اسلم ابو هريرة على مثل الذنوب اشارة الى ان المراد
من الذنب فى قوله ندعى على ذنب ما هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان ذنبا
اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره اليمانى قال المص المعتمد فى اثبات
المط الحديث وشعر ابى النجم فيه نظر لان المط هو القاعدة الكلية كما لا يخفى والمثال
الجزئى لا يثبته فتامل والشايع فيما اذا لم يكن الفعل آه لفظ الشايع يدل
على جواز الرفع فى مثله والمذكور فى مغنى اللبيب وغيره اشاع زيد ضربت بالرفع
لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جايز عندهم الا ان ما نقل
الشيخ عن سيبويه فى قوله ثلث كلهن قتلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور
فلو كان النصب مفيدا لزال العموم والرفع غير مفيد اشارة الى ان الا
حتجاج بشعر ابى النجم على كلا جزئى المدعى اعنى افادة كل نفى الشمول اذا دخلت

فى حيز النفى وشمول النفى ان لم يكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى
الثانى خاصة وفيه بحث اذ لقايل ان يقول يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم
على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعدول الشاعر لافادة القطع
بالمقصود او لا يفيد النصب اصلا ويفيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شى من
جزئى المدعى لان المعتبر فيهما الكلية والقطع كما لا يخفى ولقايل ان يقول
انه مضطر الى الرفع اجيب بان ما ذكره محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلى الا بدليل
قول على عم فلما بلغنا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتقى لاحتمال
ان يكون كان شانية والجملة هى الخبر بدليل قوله فيصد عنه كلها وهو ناهل كما
صرح به فى مغنى اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا جاز كونه معمولا لعامل
لفظى ايضا ولو لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشاعر من شمول النفى كما يدل عليه
سياق كلامه لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء الثانى من المدعى لا على
الاول لجواز ان يكون النصب مفيدا لشمول النفى والعدول الى الرفع لغاية
ندرة وقوعه معمولا لعامل لفظى واعترض عليه ابن الحاجب اجيب عنه بان
سيبويه انما منع الضرورة الشعرية لا مطلقا فلا يتوجه عليه ورود الضرورة
من وجه آخر وليس بشى لان قوله وحذف الضمير الجرجانى على السعة
يدل على نفى الضرورة المطلقة ههنا الا تاكيدا اى لمعرفة عند البصريين ولهذا
جعل سيبويه كلهن فى البيت المذكور مبتدأ لا تاكيدا وجوز الاخفش والكوفيون
كونها تاكيد النكرة محدودة فى اجزاء ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير حيث
لم يقل اضيف هى اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له لما تقرر فى النحو من
عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس فى الافعال وان لزم فى الصفات
مطلقا كان الجملة اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا يوكد بكل الا
ما اشتمل على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به فى كتب النحو او فى
حكم المتقدم كما اذا حذف المؤكد وبقى التاكيد على ما جوزه سيبويه الخليل
او بحكم التاكيد على المؤكد ان جوز فى ضرورة الشعر كما سبق فان فى كلتا الصورتين
لم يتقدم ذكرها لا لفظا لانها لم يذكرا وذكرت متاخرة لكن فى حكم المتقدم

عما هى عليه وهو كونها غير معمولة لعامل لفظى ظاهر هو الذى ذكره تنبيه على ان لفظ
هذا اشارة الى الحالات المقتضية على تاويل ما ذكر كل مقتضى الظاهر مبنى على
اى التغليب والاة تراك الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر فى مباحث الاسما
من خلاف مقتضى الظاهر كهم اى قول العرب ابتداء من غير جرى ذكر لفظا او
تقديرا فيه ايضا وضع المضمر موضع المظهر بناء على وضوح الامر والكاف اسم بمعنى
المثل فى موقع المصدر اى وضعا مثل الوضع فى قولهم وقد تقرر عندهم ان الممثل
به لا يلزم ان يكون مدخول الكاف بل يكفى ان يستفاد مما فى حيزها ليحصل به الابهام
ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب اه جاء ثم لتراخى التفسير وتباعده فى
الرتبة عن الابهام هذا وجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم
العامين فى هذا الباب هو المبالغة فيهما الا دون زيادة المبالغة والتفخيم ابهام
الفاعل اولا لتشوق النفس اليه وترغب فى طلبه والتزم تفسيره نكرة اه فان
قلت فى صحيح مسلم من حديث جابر رض ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه و
ساق الحديث الى ان قال ثم يجى احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين
امراته فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز الملزوم واين المخصوص قلت
يخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا مبهما مميزا بنكرة محذوفة يدل
عليها السياق اى نعم فاتنا او نعم شيطانا وانت فاعل هو المخصوص بالمدح ونظيره
فى التمييز قوله من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اى فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة
لكن ذكر فى مغنى اللبيب ان حذف التمييز شاذ فى باب نعم نعم رجلا السلطان
فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة السلطان بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية
وهو التعريف الذى يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين معه مصوغا لفظه
فى الثقة على وجه لا ينكر وان اول الامر ان تخصص غير منكور من الاشخاص وذمه فيه فلا
فان قلت هذا الالتباس فى قوله نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص
بالمدح قلت لا لان الاستدلال على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عم فى مثله
يجوز حذفه كما مر جوابه خبر مبتدأ محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل
بهما قدر سؤال عنه من هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن

ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدا خبره محذوف اى زيد ممدوح
ولعل وجهه ان الحذف اخر الجملة انسب لكن المناسب للتغيير هو الاول لا
هذا اذ لغرض تخصيص الممدوح باسمه فى جواب السؤال عنه مع انه معارض
بان الخبر محط الفايدة فلا يناسبه الحذف وايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا
سد شى مسده صرح به ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب
لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص انما ذكره الاحتمال لان الضمير ايضا
عايدا الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به فى شرحه للفتاح فيكون مما نحن
فيه ذرعها سبعون ذراعا اى ذراعها سبعون اذ المصدر لا يخبر عنه بانه
سبعون ذراعا ومنع سيبويه التمييز للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام
وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى بذروعها يعنى طولها سبعون
ذراعا وقولهم هو او هى زيد عالم فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع
انه لا عايد فى الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة فى حكم المفرد اى
الشان هذا الحكم او لان فايدة العايد ان يربط الخبر بالمبتدا لان الجملة من
حيث هى جملة مستقلة بالافادة فما لم يوجد فيها ما يطلب يربط الخبر بالمبتدا
وضمير الشان المبتدا اعنى مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج
الى الضمير فى كل جملة تكون عبارة عن المبتدا نحو قولى زيد منطلق وقوله
ع افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله فكان الشان يرد
الى ان يذكر الضمير باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة وتحقيق
تانيث هذا الضمير انه نقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر فى قوله تعالى
انه تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة ليس كما ينبغى ولم يسمع
هى زيد عالم تعريض للمصنف حيث قال او هى زيد عالم وقد يجاب عن هذا بان
التذكير والتانيث لم يقاس سوى ما استثنى من السماع وقوله ليس بجرى
على حقيقته فتامل فقضيهن سبع سموات اى خلقهن خلقا ابداعيا
اتقن امرهن او حصر والضمير فى قضاهن مبهم يفسره سبع سموات
وقيل الضمير للسما السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل السما

جمع سماة والوجه الاول هو العربى الفصيح ليتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع ان
قلت هذا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان فى قولك الشان زيد عالم
من غير التزام خلاف الظ قلت لا لان السامع يفهم من المظهر مفهومه المطلق
بخلاف الضمير الغايب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا فى ذهن المتكلم واما ان
ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون
ابهم منا ولا من الشان وابهم منه واذا كان ابهم منه فضل تمكن لا يحصل من الشان
ابو موسى فجدك البيت ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه
وقوله فجدك بدل منه والفا زايدة والاقرب ان ابو موسى مبتدا فجدك
خبره والفا زايدة فى الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكى احوك فوجد
اما جواز زيادتها فى البدل فلم اطلع على شاهده والمخصوص بالمدح محذوف
على نمط قوله نعم العبد اى نعم جلا هو وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم
المخصوص مع التردد فى موقع الفا لما يقع فى ضمير الشان سيما اذا لم يكن
فى مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشان يفهم الرجوع الى مقام
حقيقة او تقديرا لا ينتظرها لعقيب الضمير واعلم ان قوله ولا يخفى انه يرد
اذا جعل التعليل اعنى ليتمكن تعليلا لوضع الضمير موضع المظهر على ما ذكره
وهذا هو الظ لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل
تعليلا لقوله وقولهم هو او هى زيد عالم فلا يرد وهذا الظ اذ السامع
ما لم يسمع المفسر قبل كلام ذلك لجواز ان يعقبه تعريفها اخرى والفرض فيها علم
انه ضمير اه يعلم انه لا ينبغى لاشتهاره ووضوح امره حقيقة او ادعاء
كقوله فى المطلع زارت صدره حيث عجزه ومن البحوم قلائد ونطاق وعليه والدق
من لبس الحمام عمامة وطيبا وجرها الطواق ومن العجايب ان حليك
مثقل وعليك من سرق الحرير لفاق ولهذا اشار بقوله فى المطلع الى تحقق
كونه من قبيل وضع المضمر موضع المظهر والرواق ستر يمد دون السقف وهو مبتدا
عليها خبره كقولك فى الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام حادس
الرواق وقلائد يجمع قلادة وهى معروفة والنطاق شقة تلبسها الحرة ولا يتفق

ولاسلفا ان ناتزر المراة بان تشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى
الركبة والاسفل يجر على الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة
وهي السبائك المرصعة تكون الشقة البلق بالمراة شبه اي غلائلها ونطاقها من
اللآلي بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة وسحبت برداها والحال ان عليها ادواتا
كائنا من الظلام اي كانت مستترة بالظلام عن الانام وقلايد ونطاق من
النجوم والبرق شقة من الحرير والفلق ثوب ملفوف من ثوبين   كم عاقل كم
الخبرية المضافة الى مميزها المفرد في موضع الرفع على الابتداء والجملة اعني
اعيت خبره   زنديقا اي الزنديق للزندي والزند اسم كتاب مزدك الذي
ظهر في زمان قباد طالب الفروج فقتله انوشيروان   كافرا اي الصانع
ادعا بالهين خالق الشر وخالق الخير ونسبت هذه الامور الى خالق الشر   مثلا
ولقد رد على ابن الراوندي من قال وحير نسبي هو المغايرة بين الشيئين
على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع هو المخترع
لا على مثال قال الجوهري بدعت الشيء اخترعته لا على مثال والله بديع السموات
والارض اي مخترعهما كذلك وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا كثير الجريان
والنظاير في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان ضدها
يلتفي امرا لا   عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا على الاختصاص
ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح
حيث قال وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان
واما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التهكم
لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية
بالتمييز لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور
ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة الاشارة يفيد لكمال تمييز ولا شك ان
التهكم يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم اعتنى بالتمييز فقصد الكمال التمييز واورد
اسم الاشارة   تعالى الله كما انشي البيت وما قبل هذا البيت قوله فقيل كد
شك البين يا ابنة مالك   ولا عرضني نظرة من حالك وما بعده   فانه

سانى ذكراك لي بساءة لقد سرني اني خطرت ببالك   قوله فقوام الخطبة من
الوقوف وشك البين قرب البعد والواو في وما بك علة حالية وبيتين
فليس في موقع الحال او الاستيناف او البدل وقد ظهرت استيناف جواب هل
ظهرت بهذا المراد   قل هو الله احد لم يورد واو العاطفة بين الجملتين لكمال
الاندراج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير
احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته   اي ما انزلنا القران الا بالحكمة
المقتضية لانزاله الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم الجرور في الموضعين
اعني الحق يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا
فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرفة معرفا واما اذا فسر الاوامر و
النواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان الكلام في الحقين لمعنى على حدة كذا
في شرحه للمفتاح قيل الحق انه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف
معناهما كان القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام فاذ
جيء بانه مرد وكان الاستخدام خلاف الظ فلا يكون الموضع موضع الضمير
في الظ والكلام فيه   فمن يحم هو بالجزم مع ان من استفهامية اجراء للوصل
مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح   انا العاصي ابيتك اورد عليه ان حق العبارة
ان يقول انا العاصي انا لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة
فيكون هو مرجعا للضمير اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي
عبارة عن المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى   على ان يكون العاصي
بدلا هذا مذهب الاخفش والجمهور يابون ابدال الظاهر من ضميري المتكلم
والمخاطب مستدلين بلزوم انقصية البدل عن المبدل منه كما حققه الفاضل
المحشي لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف باللام من ضمير الغائب
وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا مما تقرر   وعند ايضا تمكن ومفهوم
قد يناقش فيه بان المقصود في هذا المقام الوصف لا النعت لا المنعت النحوي
ففي قولك انا العاصي ايضا تمكن من الوصف المقصود ثم لا يظهر ان يقول وفيه تمكن
صفة ايضا   كائنا من كان انا او غيري كائنا حال عن الرسول حين وصفه

فى محل النصب خبر الكاين والعايد محذوف اى كانه واعترض بامتناع حذف
الخبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه هذا
سماعى ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الى من لم يحتج الى
ماذكر وانا خبر مبتدا محذوف اى هو انا او غيرى او بدل من كان على الكون
من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير المجرور فى ما انا كانت واصفة
اسمه من الاتصاف   هذا على نقل الكلام آه هذا التفسير صرح به فى كلام
السكاكى ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح
فى العبارة ادنى تسامح لان معناه الظاهر ان النقل من الحكاية الى الغيبة
لا يختص بهذا القدر اعنى النقل من الحكاية الى الغيبة وفساده بين   من
يمينه الى شماله وقيل ماخوذ من التفات الانسان منه وابن قرة هو الا نسب
والفرق ظاهر   وبهذا اشعر كلام الايضاح اى بالشرط المذكور فقد صرح
الاشعار انه قال فى جواب سؤال اورده لانا نمنع انحصار الالتفات
عنده فى خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند
الجمهور كما سيصرح به فيما بعد   نظرية لنشاط السامع بالهمزة الايراد
والاحداث سواء عليه اذا ورد والبا التجديد من طريت الثوب اذا جعلت
سيا يجعل طريا كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور   منها انا زيد
وانت عمرو ونحن حال قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط فى التعبير
لانه اخبار عن شئ بشئ لا تعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتامل
عن اللذون صبحوا الصباحا اخر يوم النخيل غارة ملحاحا البيت للعقيلى
قال ابن مالك فى شرح التسهيل اعراب الذين فى لغة طى مشهور يقولون
نصر اللذون امنوا على الذين كفروا وهى لغة هذيل ايضا قال تلت ما السر فى
ان اللذون على هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه فى لغة من التزم اليا فى
جميع الحالات قلت قيل السر فيه هو انه حالة بنائه شبيهه بالحرف فى اللام
للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذى فى
الصلة فاثروا عدم ظهورها خطا فى حالة البنا كيلا يرى حرف التعريف

او شبيهها بما هو شبيه بالحرف واظهروهما فى حالة الاعراب لان شبه الحرف
انتفى ثم الظاهر ان الصباحا نصب بنزع الخافض يعنى صبحوا تاكيدا من صبحه اذا اتاه صباحا
ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه على الوجهين على الظرفية
ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتلا
ومفعول صبحوا محذوف اى صبحوهم والغارة نصب على الحال اى مغيرين او على
التعليل اى لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن الذين اغاروا صباحا فى ذلك
اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة من الالحاح كالكثار دال على
الترادف او التداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق آخر اى بالنسبة الى
الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق   وما سبق الى البعض الاوهام آه
قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تغير فى التعبير حتى يتحقق الالتفات
فى الاية ولعل المتوهم بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان لنا
لخطاب بناتل   انا الذى سمتنى امى حيدرة البيت لعلى والحيدرة الاسد
كانت فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب غايب سمته اسدا باسم ابيها فلما
قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم با
لسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير   وهو مع ذلك قبيح عند
النحويين حتى قال المازنى آه فيه بحث لان الالتفات من وجوه تحسين الكلام
فلا وجه للتقبيح لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على
جانب اللفظ كما سيجئ فى قوله تعم وانتم تجهلون على انه يورد عليهم بل انتم
قوم تجهلون لان الصفة كالصلة فى وجوب العايد والاسما الظاهرة
كلها غيب سواء كان موصولة او موصوفة صرح به فى شرحه للمفتاح فلو كان فى
امثال ما ذكر قباحة لما وقع فى كلام هو على طبقات البلاغة   تطاول
ليلك بالاثمد الابيات لامرى القيس فى مرثية ابيه والخلى الخالى من الهم والحزن
والرقاد النوم وله حال من ليله اذ لا معنى لتعلقه ببات والنبا الذى جاءه
وهو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا فى شرح الشريف للمفتاح وقيل سمع ذلك
الخبر منه قيل قوله ليلك بحر به فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافاة كما انا

اليه التسم فی شرح الكشاف ورد بان مبنی التجريد علی مغايرة المنتزع للمنتزع
منه ليترتب عليها ما قصد به من المبالغة فی الوصف ومدار الالتفات علی
اتحاد المعنی ليحصل ما اريد به من ابراز المعنی فی صورة اخری عما يستحقه
بحسب ظاهره ويؤيده ما نقله الفاضل اليمنی من ان ابا علی وابن جنی
وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان
حمل علی الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره
الفاضل المحشی فی حواشی الكشاف فی التاييد المذكور بحث لاحتمال
ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق آخر كما هو مذهب
الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التاييد ثم كما لا يخفی علی المنصف
او يكون الثانی فی ذلك ای فی لفظ ذلك ويرد علی الوجهين ان المتبادر
من كلام الكشاف تفريع الالتفات علی الابيات بل هو خطاب لمن تلقی
الكلام فان قلت لو كان كذلك لوجب فی قوله تعالی فذلكن الذی لمتننی
فيه ان يقال فذلكما قلت ما ذكره فی الجواب انما هو علی سبيل الا
حتمال ويكفی ذلك فيه فلا يرد ما ذكره حيث لم يقل بعد ذلكم لا يخفی انه
فی موقع الاستدلال علی كون الخطاب فی ذلكن لمن تلقی الكلام لا المخاطب
الاول والا لقال ذلكم ففيه بحث اذ يلزم منه خلط المثنی فی كلام واحد
من غير تثنية او جمع او عطف فيصح فی بحث التغليب بطلانه علی انه بنا
ظاهرا ما ذكره فی التلويح من ان افراد الكاف فی اولئك هم الفاسقون لا يمنع
عطفها علی جملة فاجلدوهم وان كان المخاطب بها الائمة لان افراد كاف
الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز فی خطاب الجماعة كقوله تعالی ثم عفونا
عنكم من بعد ذلك تم كلامه قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالی لا اعبد
المخاطبون لا يخفی ان المتكلم بهذا الكلام اعنی ومالی لا اعبد هو حبيب
بن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله تعالی فليس المراد بقوله ومالی
لا اعبد الآية مفهومه الظ بل المراد ومالكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام
فی معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم علی سبيل التعريض ليتلطف

بهم ويداريهم والفائدة المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام
بان المراد من اول الكلام المخاطبون وهذا الخطاب مثل التكلم فی قوله من
بنا جاءنی يعنی ان كلا منهما تعبير موافق لاصل المقتضی فان من جاءه الخبر المذكور
هو المتكلم فقوله جاءنی يوافقه والذی قصد بيان رجوعه الی الله هو
المخاطبون حثا لهم علی عبادة خالقهم فقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقتضی
لكن من حيث كون كل منهما تغييرا للاسلوب الذی قبله يكون علی خلاف مقتضی
الظاهر فی التحقيق وقد قطع المص بانه وارد الضمير راجع الی قوله من بنا جاءنی
فصل لربك مكان لنا فائدة الالتفات فی الآية ان فی لفظ الرب حثا علی فعل
المامور به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ان لنا الاحتمال ايضا لان قوله
ايضا انا اعطيناك الكوثر يشعر بان افادة الاعطاء من الله تعالی وايضا كلمة
انا يحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال
هذان الاحتمالان ولم يجئ ذلك للغايب والمخاطب فی الكلام القديم
قبل ای فی الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر جاء فی القرآن للواحد كما قالوا
فی قوله تعالی فنادته الملئكة مع ان المنادی كان جبرئيل وحده وفيه نظر
لان الجمع المحلی باللام ينسلخ عنه فی مثل هذا الموضع معنی الجمعية فيكون
مفردا فی المعنی ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء
المعروفين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده وانما هو استعمال المولدين
فان قلت قد جاء مثل ذلك القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبی
اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله علی الاختصاص لا يدفع لزوم
كون القرآن واردا علی اسلوب المولدين ولو فی بعض المواضع ولا يلتزمه
من به ادنی مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب علی الغايب ای اذا طلقت
انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته وقدوته
كندائهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم وفی هذا بحث وهو ان صاحب
الكشاف والقاضی جوزا فی قوله تعالی فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون
الجمع لتعظيم رسول الله ص واستشهد له الزمخشری بقول الشاعر

شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى وما يسطرون ان
ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط
اللوح فعلى هذا وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين
لا يلزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره العلامة في موقع الاستشهاد
من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ نظيره تأمل   طحا بك البيت في
طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء والبا للتعدية والطرب خفة تعتري الانسان
لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف وطروب او طحا
وعصر حان او حين على الروايتين بدل من بعيد واسناد تفسير بعيد
الشباب وعصر حان مشيب الى انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب
وكون عصر حان مشيب ظرفين لشيء واحد على الابدال وانما لم يحمل
الخطاب في طحا بك للحبيبة اعني ليلى اي ذهب بك قلبك حتى يكون في قوله
يكلفني ليلى التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشارح وهو
طحا بقلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحا بك مفتوحة لانه وان كان خطابا
لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتانيث انما هو في
اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر تذكرت والذكرى
تهيجك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا لنفسه وقول القاضي في
تفسير قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدا
اعني هذا باعتبار الخبر اعني ربي محل نظر اذ لا مقتضي لتانيث المبتدا حتى
يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس و
التانيث انما هو في لفظها ولذا يرى لها مؤنث لفظي والجواب ان يقال
اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ مؤنث عليه يلاحظ ذلك المسمى في
ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ويرجع
الضمير وهذا قال الله تعالى في الاية المذكورة فلما افلت واحتاج
صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب
مع كونه اشارة الى ذات السورة بانه باعتبار الكتاب   او على انه

خطاب القلب قبل اعتبار الالتفات في يكلفني بالنظر الى طحا بك لاحتاج اعتباره
بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو
مفقود هاهنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في يكلفني لم يكن ابتنا الكلام
على اسلوب طحا بك اذ يكون التقدير تكلفك على ان يكون الخطاب
في طحا بك للقلب وفي الكاف النفس وهو ممتنع واجيب بان الشرط صحة اجرائه
على الاصل في الجملة وهاهنا يمكن ذلك على تقدير جمع الالتفات القلبي
اصله وان لم يمكن بدونه فافهم   وقد شط وليها جملة حالية والمعنى
يكلفني وصلها والحال انه بعد قربها على حذف المضاف والخطوب
جمع الخطب بمعنى الامر   حتى اذا كنتم في الفلك الاية فايدة الالتفات في
قوله تعالى وجرين بهم المبالغة كان الله تعالى يرى حالهم غيرهم ويعجبهم منها و
يطلب الانكار عليهم   والله الذي ارسل الرياح الاية فايدة الالتفات
في فسقناه التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة
اذ لم يستعمل في كلام البلغا صيغة الجمع في الغايب للتعظيم حتى يتاتى هنا
المط من غير التفات بان يقول فسقوه   ان يكون المخاطب بالكلام اي
من يلقى اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سواء كان في الكلام حرف خطاب ام لا
واعلم ان تلخيص ما ذكره الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه
الضبط ان يقال لا يخلو اما ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثاني
مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط
ان يكون التعبيران في كلام واحد ام لا الاول مذهب بعض الناس وعلى
الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحدا ام لا الاول
مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور   ومن عند الخليفة
بالنجاح الجار متعلق بالنجاح المقدر المفسر بما بعده او به نفسه بكون
الباء زايدة كما نبهت عليه في قوله تعالى وما استغلينا نعره اي نفي بالهزيمة
لبغية من عند الخليفة والمنادى في قوله يا فوز النجد وفاي يا خليفة
والسبب العطاء والارتياح السرور كانه اراد انك ذو نشاط في العطاء

فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور قيد آخر اعنى
وحدة المخاطب والفايدة العامة التى ذكرها الجمهور لا تدل على اعتبارهم
هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا للخطاب الثانى المتوجه
الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق تلك الفايدة لوحدة
لوحدة السامع الكافية واما قول الش فيما سبق غير مناسب فبتر المخاطب
تطرية لنشاطه فبالنظر الى الاغلب هل يزجرنكم البيت اوله ابنى
كنانة ان حسنتر كنانتى نبل بها نبل الرجال هلوك هل يزجرنكم الخ
الكنانة هى التى توضع فيها النبال ويشدها الانسان على وسطه والنبل
الاول السهام والثانى جمع من النبل والنبالة بمعنى الفضل وقد نبل بالضم
فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر هلك كالدخول بمعنى الفاعل و
الالوك بفتح الهمزة الرسالة وذهوقا لباطل اى ذهب في نفقت نفسه
اى ذهبت وخرجت صرف الله قلوبهم الاية واردة في حق المنافقين
وقد كانوا صرف الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله قلوبهم
تثبيتها على الصرف ومثله شايع تحصيل الحاصل بقصم القفر القصم
بالقاف كسر الشى حتى يبين والفصم بالفا كسره من غير ان يبين متى كان
الخيام البيت المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم وانقضائه تصقل
اى تجلى والمراد بالعارض الاسنان بعد الثنايا والثنايا ليست من العارض
قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذى يليه وقال
بعضهم العارض ما بين الثنية والثانى ان يذكراه الفرق بين المعنيين
ان كون المذكور حجة مستقلة ليس بشرط فى الثانى بخلاف الاول وان ازالة
توهم نشا من كلام سابق شرط فى الثانى دون الاول فلامه سريعا
البيت صرمت الشى صرما اذا قطعته وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم
بالضم اى جديرا واحدا ثانيا قد سبق ان النظر به اذا كان بهمزة اللام
يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون بمعنى التجديد وفيما ذكره
الش تغليط بين للاصغاء اليه يتعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث

التخصيص

والتحضيض على تشبيه الاصغا بالنايم واثبات الايقاظ له استعارة تمكينية
وتخييلية ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لصاحب الاصغا ويجوز ان
يكون اللام لام الاجل اى ايقاظا للسامع لاجل الاصغا اليه ثم هذه
الفايدة العامة التى ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكى
والجمهور لا ينطبق على مادة تكون السامع فيها حضرة البارى جل وعلا
لتعاليه على النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يقع فى حقه
جل وعلا ايضا لكان انسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتى انما وقع
صالحا لان يقصد هذه الفايدة بالنظر اليه بنفسه مع قطع النظر عن الموانع
الخارجية فليفهم وقد يخص موقعه على بنية المفعول لانه متعد وقد
للتحقيق والثانى بلطايف داخلة على المقصور على طريق الاتساع وهو
ان يجرى الظرف مجرى المفعول به كقوله تعم ويوما شهدناه سليما وعامرا
وفى شرح الكشاف للقطب لجيب شعرى لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقية
بمعنى فى كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك
الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان
هذا ظاهر والمفعول محذوف دلالة على التعميم قيل عليه لو كان
مالك الامر كذلك لحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل
الامر على المعهود والتاكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت
الاختصار المط بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظاهر حمل الرحمن
على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن
ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعتبر الابلغية باعتبار
الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المومن والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص
المومن وقد تلحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم
الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها اى
ذلك الغير الظان فيكون اى خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق
على خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير ما اراده كقول القبعثرى اصل اصل

القصة ان القبعثري الشاعر كان جالسا في بستان مع جماعة من الادبار
وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثري اللهم سود وجهه
واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثري وهدده
فقال القبعثري اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك الى آخر القصة
فانظر الى ذكاوة القبعثري فقد سحر الحجاج بذلك الاسلوب حتى تجاوز عن
جريمته واحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج ان يقول
لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال
والتعدية امر وضعي يقال الحمل على الادهم اي قيده و بوسلم فليكن من قبيل القلب
كاستغفره او تشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة من الاصفاد
هو من الصفد بالتحريك وهو العطاء من صفده اي قيده من الصفاد
بالكسر وهو ما يوثق به الاولى بحاله اما لعدم اهلية الجواب ما يسأل او
لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه سألوا عن السبب في الكشاف وغيره
ان السائل اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري والاثنان
اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلهذا قال سألوا بالقطع
للجمع حيث قالوا ما بال الهلال الخ دلالة هذا القول على انه سؤال عن السبب
دون الحكمة خفي جدا كما اشار اليه في شرح الكشاف فاجيبوا ببيان الغرض
المطلق الغرض اطلاق الغرض على حكمه وفعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز
باعتبار كونها على طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالا
غراض عندنا والصواب فنزع واما الاية التي فيها فصعق
فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الاية ونفخ في الصور فصعق ويوم يقوم الخ
بمجرد التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى لكفى لتعلم ان الدين
لواقع اي الجزاء الحاصل و يكون بمعنى لواقع ليقع قيل هذا غير مستقيم
لان اللام تخصص المضارع للحال والمفروض ههنا كونه للاستقبال
والجواب بعد تسليم ان التخصيص المذكور وهو مذهب البصرية ما ذكر في
كتب النحو من ان اللام ربما يكون لمجرد التاكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم

قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف ما كانت عبارة الجواب في اصل
النسخة هكذا ولما توجه عليه النظر المشار اليه بقولي والكلام بعد محل نظر بان
في ما سلم مجيئهما بمعنى الاستقبال بقوله نعم فبمجرد التفاوت بينهما وبين
الفعل في الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما
من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف في ان اسم
الفاعل اه واعترض ولا على النسخة المغير اليها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل
والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا و
عكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية الوضع بجامع التبادر فعبر
عن المتبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز تجوزا وطورا بان زمان الحال معتبر
على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التكلف وتدقيق اعتبار
زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطاري على اصل الوضع لا اليه نفسه لكن
بعض ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم
يقع بعد مجاز لغوي فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا تخلص
الا بارتكاب العبارة بالقيدية ولك ان تفرق بين مذهب اهل العربية والاصول
وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل
الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز
قسيم الكناية اجيب بعد تسليم حصره فيهما بان المقصود بيان كونهما لم يقع غير
موضوع له فصورة فيما اريد فهو بها مجاز فظهر منه الحال في الذي اريد بها
كناية ليشارك المعنى المجازي والكنائي في كونهما غير موضوع له بقي ههنا تامل وهو
ان غاية ما لزم من جواب الشم كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت
هذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم
لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر وكذا الماضي عند الاكثرين اي وكذا اسم
الفاعل والمفعول حقيقة في الماضي ايضا عند الاكثرين واليه ذهب الشافعية
واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب الحنفية وقيل ان
كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك في التكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز

القلب من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا ماهو
في موقع المبتدأ نكرة سواء كانت محضة او مخصصة سواء كان قبل دخول
النواسخ وبعده صح كون الخبر معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام العرب و
اما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك
وكم في كم مالك مبتداء ما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس
وما زعمه الشارح في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك مبتداء
وابوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبرية ايضا نحو قوله تعالى ان
اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا ونحو قولك مررت برجل افضل
منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتداء وابوه خبره قلت لنا ان
نجعلهما ايضا من باب القلب والكلام فيما هو جار على الاصل بقي ههنا بحث
وهو انه اذا جوز كون المبتداء نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به الشيخ
في شرح المفتاح وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سياتي لم
يوجد داع من جهة اللفظ على اعتبار القلب في قوله الهي كان امك لكونه
جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في
الجملة الاستفهامية في الجملة وهو في جملة يكون المبتداء بنفس
الاسم المتضمن للاستفهام لا في كل جملة استفهامية فتدبر قوله قبل التفرق
البيت للقطامي عمرو بن سليم التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث
الكلابي وقد كان اسره فاطلقه واعطاه مائة ورد ما به من الابل والاهل
في ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح وقوله الوداعا
بتقدير مضاف اي موقف الوداع في الصحاح التوديع عند الرحيل والاسم
الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق لان المعروض
عليه ههنا انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ادراك
وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد الاتيان بالمعروض
الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض
من قبيل القلب قول لجماعة منهم الجوهري والكسائي والزمخشري وفي كتاب

التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت
الحوض على الناقة مقلوب وقال الاخرون لا قلب واحدهما واختاره ابو حيان
فانك لا تبالي بعد حول البيت الحول السنة ويؤيده انه يروى اولا فانك
الا يزال بعد عام وقيل حول اسم رجل نسابة كانه يقول لمن هجاه فانك لا
تبالي بعد موت حول ما ادعيت لنسبك من شريف ووضيع لان هذا هو
الذي كان يمنع الادعياء مما يدعونه وقد ذهب نادع ماسيت وفي حواشي
المفصل للزمخشري البطي مثل في الضعف والحمار مثل في القوة ويدل على
ضعفها في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج
اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس وسيق مع المعلهجة العشار
ماج اللوم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه
والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى صار وابا قبيس قيل اراد به
ابا قابوس وهو النعمن بن منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير
الترخيم وقيل اراد الجبل الذي بمكة شرفها الله تعالى والمعلهجة تانيث المعلهج وهو
الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير من امه وبرذون هجين
اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بضم العين والمد وهي الناقة
التي اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيها الفحل وحاصل المعنى ظاهر
لان اسم كان ضمير والضمير معرفة قد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عائدا
الى النكرة ولذا يجري عليه احكام المعارف وقيل في تفسير الضمير العائد الى شيء
ما في قولك اعطني شيئا لما ذلك الشيء لا شيئا والخبر معرفة فان قلت الخبر هي
الجملة لا امك والجملة لا تكون معرفة قلت كان امك ليس بجملة اذ لا ضمير في كان
على هذا التقدير لانه مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه فكذا في مفسره لان مفسر
المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا امك وهي
معرفة والمعنى اطيبا كان امك حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل
مسند الى مؤنث حقيقي من الادميين بلا فصل لكنه نظر الى تقديم الخبر
المذكر فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تانيثه

تاينه وتذكيره ثم اختاها وافق نظم البيت وفي التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باستاد اذ المعنى جاءها باسنادا اهلكناها
كان الباس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في
تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجي الباس اي العذاب اليهم
عن نفس القلب عد نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى
الظاهر وهو غير مقبول الا بنكتة باعتبار ما يليه من الملاحة ايما دفع
بصف ناقة وقيل بصف جفنة مملوة بالثريد المدهن كذا في شرح للابيات
للاقسرائي وهو غلط ناشئ من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم السمن
بفتح السين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح في انه يصف
ناقة كما قال فلما ان مضى تمتان عنها وصارت حقة تعلو الجذاع غرنا
ما يرى البصال فيها فالينا عليها الن بتاعا وقلنا مهلوا التيها لكي تزداد
للسفر الطلاح فلما ان جرى البيت كما طينت وفي الصحاح بطنت بل
طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان القصرة الساع
لا بالعكس اي الطين المخلوط بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس السياع
كما بالعكس الكسر ما يطين به ويقال له بالفارسية كل ماله وبالفتح الطين وفي
الديوان السياع بالكسر ما يطين به والطين ايضا ولقائل ان يقول انه متضمن
اه هذا الابهام مسلم لكنه لا لطف لهذه المبالغة في التشبيه اذ ليس المقصود من
التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التليس ورفع الخشونات فالحق
ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطيين مع الالصاق في
المعنى كالصقت السياع بالفدن على طريق التطيين فلا قلب اصلا على انه حال
من الضمير في انصرفت لكون الاضافة فيها لفظية فلا يتعرف المضاف بها
اقدام غز وداي حرب آه رجل غز بالكسر اي غير مجرب والجرب مثل الجرس والمرس
الذي قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب
تكلمت بالفتح لان ما قبله من الابيات يدل الى آخر البيت لقطري بن الفجاءة
وقبله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام ولقد اراني للرماح

دريئة من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان
لجامي ثم انصرفت البيت المركون الميل والاحجام بالجيم قبل بالحاء المهملة وبالعكس
التاخر عن الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت واراني صيغة المتكلم والروية
والدريئة على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة
وعن اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها ومن هذه هي الداخلة
على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل
قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فاذا
جئت بمن تعين كون المقعود ملاصقا لاول الناحية وهي في البيت متعلق
بفعل دل عليه الكلام اي اتاني الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض لليسار و
الظهر تعويلا على العلم به بالمقايسة وان في قوله او عنان لجامي بمعنى الواو
يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اخرج فيه نظر اذ لا يتعين كون قد
اصبت بمعنى خرجت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى لقيت
على ما صرح به في الجواب المرضي المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى وقد
لقيت من الاعداء ما اردت فلم ينالوا مني ما ارادوا وتحذف المفعول قصدا الى
التعميم نعم كان الانسب ان يقول ولم يصب الا انه يكون من قبيل الاسناد
المجازي فليفهم والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي فان قلت
يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثناء البحث غير مرضي
مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فما السر في ذلك قلت السر فيه
هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير في لم اصب او مفعولا ثانيا له
يفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة قارح الاقدام حال كونه مجروحا او حين
القائم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة ضجرا وبعد الالقاء بسبب
كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود واذا جعل حالا من الضمير
في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا القصور ولذا اختار جواب المرزوقي
لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرته التي كان عليها اولا يناسب و
بالفروح لا بالحداثة وهذا والاحسن في الجواب على ما هو الملائم لقوله اولا

الباب الثالث في احوال المسند

غزو اي مجرب بالاضافة في كليهما اذ ليق وصف الاقدام بالعزم اشارة الى
ان اقدامه ما كان له حال كونه غزا او وصف بصيرته بالحداثة اشارة الى ان
رايه وبصيرته امر حدوثه له وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدرب لا
والتمرن عليها اي قول ضابي بن حارث البرجمي قال الفاضل المحشي يقال
صبات في الارض صبا اذا اختبات فيها وتقديره امثال هذا التركيب بان
المناسب لما يقول بدل بقا الواو اي بدل اذا او جه ما ذكره ظ لكن انما يتجه
اذا لم يقرء صبات مثلا على صيغة الخطاب بل على صيغة المتكلم فتامل ومن يك
امسى بالمدينة رحله البيت من شرطية حذف جزاؤه واقيم غيره مقامه اي من يك
امسى بالمدينة رحله فليس باس لا امسى لاني غريب والغريب عازم على الارتحال
اوليا اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة
النون عن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة
وقيل تشبيها بالتنوين مقاتل اسمي لما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني رحله
بالمدينة حال منه او لفظة رحله وبالمدينة متعلق بامسى كامتناع العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر هذا عند البصرية لان العامل في خبر المبتدا عندهم
هو المبتدا وفي خبر ان ان فلو عطف قبل مضي الخبر على محل اسم ان والمعطوف
عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر
واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها
فلا يلزم في العطف السابق المحذور المذكور احدهما العطف على محل اسم
ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنهم جلهم صاحب المعطوف عليه
في مثل هذا المحل ان واسمها استدل الفريق الاول بان الاسم هو الذي كان
مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقي على كونه
مرفوعا لكونه محلا واستدل الفريق الثاني بان اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان
وحده مبتدا وليس بمبتدا لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه
باعتبار الرفع مجرد لان باعتباره كالعدم كذا ذكره في شرح اللب للنقره كاري
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر لما عطف

علم

على خبر ان يلزم كونه بها الا ان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب
كما صرح به في مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر
للمبتدا اعني المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق بحاله وغاية ما بقي ان المعطوف
على خبر ان في التصوير المذكور معطوف عليها باعتبار محله وهو الرافع اليم
الا ان الرفعين يختلفان بالاعتبار كالنصب في ملك مفردا وجمعا فيكون المعطوف
خبرا للمبتدا الاخير الا ان يقال انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف على معمولي
عاملين مختلفين والمحذوف خبره لا خبر ان لان قول العرب لا يجوزون
ان يكون خبرا للمبتدا اذ لا تدخل اللام على خبره الا ان يقال اللام زائدة
كما في قوله نعم ان هذان لساحران الا ان الحق ان زيادة اللام مختص بالشعر
صرح به في مغني اللبيب او يجعل من قبيل ام الحليس لعجوز شهربة اعني بتقدير المبتدا
وبقي المعنى وقيل وهو غريب فيكون في المعنى داخلة على المبتدا لكنه خلاف الظاهر
فلا يرتكب بلا ضرورة وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف
اي الوجه الثاني من وجهين الارتفاع فيا هو ما قطع به وفي الاية وجه آخر غير الوجهين
المذكورين في ارتفاع فيا هو ما قطع به وفي الاية وجه آخر غير الوجهين المذكورين
في ارتفاع فيار وهو ان يكون الخبر المذكور للصابئون وخبر ان محذوف وتقديره
قبل الصابئون وانما حذف لدلالة خبر الصابئون عليه وربما يرجح هذا على
ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف وفي ذلك الوجه مخالفة
امرين هذا وتغيير الموضوع وبان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو
قائم ان الخبر الثاني وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه الاول
للترجيح بان في تغيير الموضع نكتة شريفة فيرجح اختياره جانب البلاغة
مع كونهم من بين المذكورين ضلالا لان الصابئون على القراءة بالمهموز
لهم وتبعوها على الخلاف اي الخارجون من صبا اذا خرج وهم قوم خرجوا
عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا ابين
المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن في الاية من صح
منهم الايمان فلا يرد ان المذكور في صدر الاية الذين امنوا فكيف يصح
ان يحكي من آمن منهم لان المراد بها في الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور

في الصدر المؤمن على التحقيق ومن آمن من اسن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر
المحذوف للصابئون كذلك والمراد بالتنبيه في قوله وفائدة تقديم الصابئون
التنبيه هو التنبيه من اول الوهلة   وخبر الاول محذوف مبني على ان تقديم
للموصوف خلاف الظاهر ولا يجوز كونه خبر الاول بل المجموع من خبر مصير الى
حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راض كما صرح بمثله في شرح المفتاح
في قوله وقليل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه
وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو
وانا المخرجي ويعث وخبر الواو نحوه واما قول الشاعر والمسجدان وبيت
نحن عامر لنا وزمزم والاركان والستر فمحمول على الحذف والاصل عامروه
فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمة كقوله اذا ما شاء ضروا من سواهم ولا يالوهم
احد ضرارا   وكذا قوله وماني بابر البيت اوله دعاني لصا من لصوص وما ادعاه
بها والذي فيما مضى رحلان رماني بامره والبيت لابن احمر وقيل لازرق بن
طرفة الباهلي شانع هو مع قشيري في طوي وهو البير المطوية عند الحاكم فقال
القشيري هو لص بن لص ليغري عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيت ويروى
ومن جول الطوي رماني ويروى ومن حال الطوي رماني والجال والجول ناحية
البير من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رماني بامر
رجع عليه مكروهه فكانه رماني من قعر البير فرجعت رميته عليه واهلكته
ويحتمل ان يريد بالطوي ما طوي في القلب من الحقد وخبر كنت محذوف قوله
للسعد
اعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان فعيلا وفعولا صالحان
فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابي سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا
يقال رجال كريم لا يفيد ههنا لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة
والموصوف لا يستلزم استعمالها في جميع المواضع ويمكن ان يرجح قول ابن
الحاجب بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا
يحذف خبر كان وقد يجاب عن الاعتراض بمنع وضع التثنية هنا فعيل وحمله
عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال هؤلاء غريب ولا يقال هذان غريب والحق
الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد فيحمل عليه اي جمع غريب

ولا يؤول المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل با
المثنى فتامل   هو عنده اي الكلام عنده جعل بريا خبر الواو الذي وجعل
خبر كان محذوفا   فانا بريء من البيت واريت اي سرقت والمنزع المملي
من قولهم نزع الاناء بالكسر ينزع نزعا اي امتلا واتى عنه اي ادمعن بن
زايدة الشيباني كان من اجواد العرب ممدوح شعراء زمانه حكى محمد بن ابي بكر الرازي
في ينابيع الحكم ان شاعرا حضر باب معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان
شديد الحجاب فكتب على خشبة ابا جود معن ناج معنا بحاجتي فليس الى
معن سواك شفيع والقاه في الماء الذي يجري الى داره فلما ابصرها معن
واخذها وقرا البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه ماة الف
درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط
ويقرا البيت ويعطيه ماة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعة ماية الف
درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان
حقا علي ان اعطيه كل يوم ماية الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شي كقولنا كان
زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحالة المقتضية لترك المسند
من شرح المفتاح في عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كقولك كان زيدا
قائما وعمرو قاعدا دقيقة فليتامل بريان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه
الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه لقائما وعطف قاعدا
على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد ونكتة الدقة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد
كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما
في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل ماخوذا مع عطف صاحبه
ليرتبط بالاخر الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف ههنا على
تقدير العامل دون الانسحاب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح
المفتاح بقي في مثله لصورة المسئلة التي ذكرها بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر
بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب لم يكن الا من
باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مما

للمسئلة اذ ليس فيها جملتان عطف المفرد ان من احديهما على مفردين من
الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على البعض الا ان يجعل على السطر ٧ — ما التمثيل م
المطلق عطف المفردين على المفردين وان لم يكن المفردان من جملتين وقولك
زيد منطلق وعمرو جوز الس في شرح للمفتاح بعد تقدير المسندان يكون من
عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتاتى
على مذهب سيبويه لان العامل في المبتداء الابتداء وفي الخبر هو المبتداء فعند
ه يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين في غير صورة الجواز والفاء فاذا
قيل للسببية وعن الزيادى انها جواب شرط محذوف وعن المازنى انها زائدة
ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوايد
صرح به ابن هشام في مغنى اللبيت ح يكون مفعولا به لاظرفا وهذا مبنى على
ما ذهب اليه من عدم لزوم الظرفية لاذ واما على ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية
غير متصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به ح لا يكون مضافا
الى الجملة لئلا يلزم اعمال خبر المضاف اليه في المضاف لكنه لا يطرد في
نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام مشعر بان الوجهين الاولين من
الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور ولما اذا اصله بان قلنا
اذا لا يجوز زيد في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا
لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما كما لا يخفى ثم انه قد
تعرض على عدم الاطراد الذى ذكره بجواز كون بالباب بدلا عن بالمكان بدل
الكل من الكل ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتداء غير
جاير والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر لا يقال يجوز ان يكون
بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب السيرافى ومن تبعه
ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا
في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول زيد لان الزمان
[illegible] خبرا عن الجثة وان في السفر اذا مضوا جملا روى مثلا مكان جملا اى قد
مثلا واعتبار المزبور وروى ان في كتاب سيبويه ان في السفر ما مضوا

ما جملا على ان ما مصدرية اى مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا
من الضمير في الظرف اى حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعنى
وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلا اى ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا
رجوع لهم ولك ان تقول انه ظرف مقدم لمهلا لان جوز تقديم معمول المصدر
عليه اذا كان ظرفا وان لم يجز فهو ظرف لمقدر يفسره المذكور اعنى ان في
السافرين بعد لفى زمان مضيهم وطولا ولك ان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان
اخران ذكرهما الشريف اى بعدا وقيل المهل الكثرة لا رجوع لهم
عدم الرجوع مستفاد من المحل بقرينة المقام لم يحسن او لم يجز قيل عدم
الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها وفيه نظر
والظاهر ان كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم
لانها الخاضنة اى الحافظة من حضن الطاير بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه
تقديره او تملكون تملكون قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جاير
فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون اجيب بانه مبنى على قانون تقدير صاحب
المفتاح حيث جعل الفعل الثانى في مثله تاكيدا فعلى تقدير لو تملكون
تملكون لغاية التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذ المعنى الا
بيان بهذا الظن تفسير المقدر بان هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه
مبنيا على تقدير السكاكى ولما كان غير مرضى عنده عدل في آخر الكلام الى ما هو
المختار عنده من كون الثانى مفسرا فتامل فيه دلالة على الاختصاص وان
الناس هم المختصون بالشح المبالغ فيه بحث وهو ان بروز قوله نعم انتم تملكون
في صورة المبتداء والخبر على قياس ما عرفت انما يفيد اختصاص الملكية بالمخاطبين
واما اختصاصهم بالشح المبالغ المستفاد من قوله تعالى لامسكتم خشية الانفاق فلا
يفيده البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر الشرط في تملكون
فقط لا مع انتم بان يكون التقدير انتم لو تملكون لظهر الاختصاص بالشح وغاية
ما يقال ان الباقى بالشح دخلة على المقصور عليه لا المقصور وقوله وان الناس
آه ليس بتفسير القول على الاختصاص بحاصل معنى الآية والله اعلم انه لو كان ملك

مخصوصا بكم لا لسكم حيثية الانفاق ولا شك انه يدل على كونهم مبالغين في
الشح مقصورين عليه لا يتعدونه الى خلافه وان لم يدل على ان الشح للتابع مقصور
عليهم اذ لا دلالة في الآية الكريمة على ان غيرهم ليس بهذه الحيثية حتى يفهم ذلك
فليتامل   بحث حذف المسند اليه آه فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح
حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يتاتى بالنظر الى المسند المخصوص
اعني اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لم يتات الا الوجه الاول والسادس
وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والا
حتياج اليه فوق الاحتياج الى ساير الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزايد
بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزايد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفايدة
فلا يناسبه الحذف   وحمله على حذف المبتدا موافق له بحسب معناه فلما ذكره
الفاضل المحشي واما بحسب اللفظ فلان الصبر في كل منهما محكوم به   والقرينة
هنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه آه قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول
الانسان اذا سئل عنه اذا اصابه مكروه ما امرك في هذا امري صبر جميل واذا احتمل
الامران فلا يصح احدهما قرينة   على وجه يكون المبتدا معرفة اولا قيل
هذا معارض بان الاصل في الخبر التنكير المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة
مخصصة بان يكون المقدر فصبر جميل اجمل اولى اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر
التنكير المحض   وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى
فيه بحث اما اولا فلانه ادعى من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل
ثم كونه اجمل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى و
سلوك طريق البرهان فن من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا الحذف في
تقرير المبتدا آه لان المقصود من الكلام القيد الزايد سواء كان في الاثبات او
النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من قوله امري صبر جميل ان امري ليس
بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان مراده ليس الجزع وبث الشكوى على
انه فسر الصبر الجميل فيما سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى
قولنا فصبر جميل اجمل ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجمل ولا شك ان

المفهوم

المفهوم منه انه اجمل من الذي فيه بث الشكوى وهو غير الجزع فالقول بانه
لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى
محل تامل بل الظاهر ان يجعل جميل صفة مادحة لا مخصصة واما الثاني فلان
المفهوم من قوله اجمل من الجزع وجود الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى
التفضيل لكان الاقتران عن اللهم الا ان يحمل جماله على ما فيه من الصدد   لنا او
في الوجود الهة تلزمه فان قلت المتبادر منها اجتماع فيه النفي والقيد رجوع
النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنهي هو القول بتثليث الالهة لا
القول بالالهة مطلقا فينافي التوحيد قلت ما بعد الاية اعني قوله انتهوا
خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي القيد والمقيد جميعا
كقولك ازيد عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقايل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد بعطف مفرد على مفرد
للمشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند
بناء على الفرض المذكور واجاب الشريف بان الظرف في المثال المذكور مشتغل
بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح في قولك زيد القايم وعمرو بخلاف قام
فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه
بزيد فقط من جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا ازيد حصل
او حاصل في الدار وعمرو فيلزم ان يكون زيد قايما وعمرو وفساده بين فلما
كان سوق الظرف غير متغير بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشبه الحال على
المعترض هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظاهر لان
عمرو اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وصل الظرف المذكور
ضمير زيد بخصوصه بل يحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو
احد المذكورين كما في قولك زيد او عمرو قائم من وقياسه على زيد قام وعمرو ليس
بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي هي لاحد الشيئين
او الاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل زيدا
وعمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بتاويل احدهما وكذا اذا قدم

في الدار او امامي توسطه فلا كامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني اللبيب
ان الجزء في نحو زيد في الدار ام عمرو وهما سيان قال فان قلت لو صح ما ذكرته لصح زيدا
قايمان ام عمرو بتقدير زيد وعمرو قايمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو
منتف فيما نحن بصدده لكن يشهد بالجواز قوله ولست مقر الرجال ظلامة ابى
ذلك عمي الاكرمان وخاليا انتهى   جملتان مشتركتان ليس قوله مشتركتان
قيد احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قولك اقام زيد ام قعد عمرو
وامثاله لكانت ايضا منقطعة عند جميع متاخري النحاة الا ابن الحاجب والابد
كما صرح به الفاضل المحشي وانما تعرض للاشتراك لان المثال الساكت كذلك ثم
كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمرو انما كان منقطعة
لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وعزم المتكلم على ايقاع مفرد
بعدها وعدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقدم
الجزء في احدهما وتاخيره في الاخرى مع امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي
فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشارح ان الدليل الذي ذكره يرجح
الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع مجزوما به
فتامل   فام منقطعة كالمتصلة المتصلة للسوال عن تعيين ما علم ثبوته على
الابهام ويليها الاستفهام وان يكون احد المستويين في علم المستفهم يليها و
الاخرى الهمزة والمنقطعة قد يكون بمعنى بل والهمزة اي للاضراب عن كلام سابق
استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض
سواء دخلت على حرف الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام لا قال
الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وعند
البعض لا تسمى ام حينئذ منقطعة ولا متصلة ثم الكون ام منقطعة في صورة
الاختلاف بين الجملتين الاسمية والفعلية حقيقة او بتقدم الجزء كالاختلاف في
فيه اذ ليس هو والهمزة داخلتين على المتساويين هذا ظاهر وتوهم صاحب الكشاف
على ان ام في قوله نعم فلا تبصرون ام انا خير متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان
المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت

خير كانوا عنده بصراء فقوله ام انا خير قول بمنزلة ام تبصرون فلا اختلاف
في الحقيقة حتى لو اوله بقوله ام كنتم بصراء كانت منقطعة كما سيصرح به سيبويه
في الكتاب هذا واما في الصورة الاولى ان يكون منقطعة لما ذكره بقوله
لانك تقدر آه فتدبر   لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض آه
قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السوال وهي محققة
مذكورة في الاية وان كان وصف السوالية مفروضا والمتبادر من قول المص
لسوال محقق وان كان هناك سايل سال الصدر عنه وتحقق منه الا ان
ترك النظر الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق
السوال على تحقق ذاته في الكلام والذكر فيه سواء تحقق وصف السوالية
ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه
لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا للسوال اليه ام لا
هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب
كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا للسوال المحقق باعتبار اتصاف
السوال بالسوالية فالمراد بتحقق سواليته ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الش
على ان الظاهر ان الاية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سوال النبي صلعم فتقدير
الكلام لو سالتهم قايلا كذا يقولوا كذا فالحذف في الاية التي وردت بطريق الحكاية
للحذف في المحكي لا لكونه جوابا للسوال نكرته جوابا للسوال بالنظر الى المحكي فلا بد
من تقدير ثبوت الشرط الجزاء فليتامل   ولان القرينة تعليلية لان القرينة
في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه المشتمل على المسند فهو الذي يدل
على وجوده في الجواب ودولهم السوال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو
خلق السموات والارض وقد يترك حذف مسند للمبتدا اكثر من حذف مسند
الفاعل فالحمل عليه اولى كقولنا الله خلقها يودي هذا المعنى قيل بل يوديه
ايضا قولنا الله خالقها ولا يتاتى الجواب عنه بان حمل الكلام على جملة اولى
من حمله على جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يوجه بعد
تسليم ان الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة مع ان

القرينة يفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل واما
المفهم من الجواب المذكور ترجيح تقدير فعل الفاعل على تقدير خبر المبتدأ آه
لظهور ان السؤال لتعليل النفي المستفاد من كلمة الحصر وانما يدرك اى لا يدل على
ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور ان السؤال آه ومن ثمة قيل الى قوله لمطابق
المسئول قال الفاضل المحشى المطابقة حاصلة معنى على تقدير الحمل على حذف الفعل
المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان اسمية صورة
فهو فعلية معنى لان الاصل فى من اقام اقام زيد ام قام عمرو ام خالد لكون الاستفهام
بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات المنفصلة اجمالا للاختصار
وفيه بحث لما تقرر فى باب الانشاء من ان المسئول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير
اقام زيد ام عمرو ام خالد لكان الشك فى الفعل وليس كذلك بل فى الفاعل
فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنى ثم انه منقوض
بالمتفق عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية يجاب بالاسمية البتة
وما ذكره فى شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور يميز قام لا يتاتى بماذا
صنعت اذا جعلت اسمية وفيه فى الحواشى بان الفعل ههنا مسند الى المخاطب
فليس فى ماذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه فيمن قام ماذا عناه المجاب عنه
بقوله عناه كذا محل بحث لان ما ذكره فى من قام من ان اسم الاستفهام بالفعل
اولى لا يخص صورة الفاعلية فان قولك من ضربت تقديره اضربت زيدا ام عمرو
او بالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا عناه حتى يجاب
بالاسمية فى الاول والفعلية فى الثانى تحكم ولا بد من الفرق فليتامل
والجواب ان حمل الكلام آه الاولى انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله كما مر
ثم قيل لا لبعض المتاخرين اذ هو اثبات مدعى جمهور النحاة بدليل آخر لا تصحيح الدليل
المنظور فيه وهو ظ وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية معارض
بانه كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله نعم من ينجيكم من ظلمات
البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشى بان فيه مانعا من تقديم الفعل
وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف

ومن تابعه واما على مذهب السكاكى فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص فى امثال
الصورة كما تقدم فى مرثية يزيد له المرثية على وزن نعمة مصدر رثاه و
نسبه الى الجاحظ ثم المذكور فى شرح المفتاح للعلامة ان البيت للحارث
بن ضرار النهشلى وفى شرح الرضى لحارث بن نهيك والله اعلم قال البعض المتاخرين
يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اى
ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح
يا ليبك والنائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج
مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد فى هذه الجملة فيكون
منادى والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل على فتح يزيد على انه مفعول فيكون
ذلك مرجحا لكونه فى رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى اى يبكيه
ضارع وقيل اى ليبك وهذا اليق بالمعنى وما ذكره الشارح انسب بالسؤال
المقدر وان لم يعتمد على شئ كان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعتمد
على الموصوف المقدر اى شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد فى تعلق
الجار به لا يجوز ايضا قلت ان كفى فى عمله الاعتماد على الموصوف المقدر
لا يتصور الالغاء لعدم الاعتماد ح لتصريح الشارح فى شرح الكشاف بان ذكر
الموصوف مع اسم الفاعل يلتزم لفظا او تقديرا تعيينا للذات التى قام بها
المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف
مقدر انما يكفى لعمله اذا اقوى المقتضى لتقديره كما فى يا طالعا جبلا ويا راكبا
فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تاتى
مثل هذا المقتضى فى كل موضع محل نظر ليس يقوى من جهة المعنى لان
مطلق الخصومة ليس للبكاء بل هى بوصف المغلوبية فافهم اى يبكى لاجل
اهلاك المنايا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع
المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك
الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت
اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخرج كثرتها وقصد آه اميا الى

المقتضي للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة نعلم ان هناك باكيا هكذا
في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك
اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها في جواب لما فالوجه ان الجواب
محذوف والتقدير لزم الاجمال نعلم ان هناك باكيا دعلى هذا او دفع
استدلال مفصل فان قوله ليبك مجردا عن المسند اليه يدل على موضع غير
معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل تكرر الاسناد في صورة البناء
للفاعل وبصنيع يتعلق العبرة بما يفهم من الجملة المستقلة والكلم المستمرة
على ما لا يخفى واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين فان قلت ذلك
الايهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام
به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في
جملة اخرى انما هو بسبب سؤال ناش من الكلام السابق فالمفهوم من
بناء الفعل الى المفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول
الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور نعم يمكن ان يتوهم في بناء
الفعل للمفعول ايهام الجمع بين المتناقضين حينئذ لدلالة الكلام على عموم
الامر واخره اعني قوله ضارع على خصوصه فافهم نحو قوله ولئن سألتهم
من خلق السموات آه فان قلت وقوع الكلام جوابا للسؤال المحقق قرينة على حذف
المسند والمخاطب بهذا الكلام وبما حذف فيه من المسند من قوله نعم ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واحد فالذكر في احدهما
لضعف التعويل على القرينة وعدمه في الآخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب
مما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا للزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف
تيقظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض
المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء
في تفننهم ومنه قوله نعم بل فعله كبيرهم ههنا بحث وهو ان ما ذكره لم التعريض
يكون سببا لذكر المسند يكون السؤال ههنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية
مختصة فالسر في عدم رعاية التطابق النهي او حبوها في ماذا صنعت ولما

ويمكن ان يقال السر ههنا ابهام الفعل المذكور مستلذ عند المتكلم كما مر وفي وجوه
تقديم المسند وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع اذ المراد حصول قصد
التعجب في التركيب بطريق كونه خاصة له على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه
ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة
فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كعداوة الاسد مثلا
اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان
لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذكر مع كونه
مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا
حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا او قصد التعجب من
المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى
من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره
وتدقيق ما ذكره المص على تقدير تسليمه وارد عليه في ساير اسباب ذكر
المسند لان جميعها مشروط بوجود القرينة فتحصل الاغراض بالقرينة والحق
انه غلط فان التعريض بغباوة السايل والاستلذاذ وبسط الكلام كيف
يحصل شيء منها من القرائن وكذا الكلام في غيره فلكونه غير سببي مع عدم
افادة تقوى الحكم اعترض بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قل هو الله
احد غير سببي ولا يفيد تقوى الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة
واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا وهذا الاحتياج الى الضمير
كما سبق وان كان جملة صورة وعدا شارح السم في المختصر الى جواب آخر حيث
قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد
في جميع صور تحقق هذا المعنى وفيه تامل اذ لو كان سببيا يكون جملة
قطعا لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه
ليس بجملة لما سبق من انه ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس
يقتضي ذلك وذلك محافظة على الضبط فاقتضا سببية المسند كونه جملة
بالطريق المخصوص وهو تكرار الاسناد مع وحدة الفعل

ليشمل صورة التخصيص اى ليشمل الاحتراز والاخراج والاخراج تلك الصورة
وارجاع الضمير الى اليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد فى توجيه
الكلام واما قوله بعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى فمعناه
على ما نقل عن الشارح المحقق انه اشمل لان فيه نفى القصد الى التقوى ونفى افادة
التقوى بدون القصد والحاصل ان العموم بحسب الصدق على الافراد بل
من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفى الى الامرين والعموم بهذا المعنى
يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم فى كل ما هو نقيض الاخر فانه اشمل
من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق
ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشى بكونه سهوا من طغيان
القلم   واجيب لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه
ولو قيل مراد السكاكى لم يكن التقوى مقصودا مطلقا اى لا فى هذا المقام
ولا فى غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول
على حذف المضاف اى لم يكن المقصود من نوع نفس التركيب فلا يخذور اصلا
محكوما به بالثبوت قال الفاضل المحشى هذا اعنى قوله بالثبوت بدل اشتمال
بتكرير العامل والظاهر ان المحكوم به لفظ مركب وقع فى الاصطلاح بمعنى المحمول
وقوله بالثبوت بيان طريق المحمولية اعنى كونه محكوما به كما فى القائم محمول بطريق
الثبوت   وظاهر انه لم يحكم منطلق او انطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم
بالثبوت له كيف يكون مسندا اصلا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشىء
او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت لم المذكور فى تعريف الاسناد اعم من الثبوت
التحقيقى والتعليقى والمعتبر فى تعريف الفعلى المحكوم بانتفائه ههنا هو الثبوت
التحقيقى ونفى الخاص لا يدل على نفى العام فلا محذور   فلو اراد ههنا الثبوت
الفعل حقيقة لا يقصر آه قيد الفعل لا طايل تحته فليفهم   واذا كان المجموع
فعليا فقد بطل آه اجاب الفاضل المحشى بان معنى التعريف مسند يكون
كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية فى زيد ابوه منطلق
ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقى هو الانطلاق فى نفسه نظرا الى

الاب مع تقييده نظرا الى زيد وهذا يا ولون زيد انطلق ابوه مزيد منطلق
الاب واما جعل الجملة جزا فمن الاتساعات التى لا يلتبس معانيها ورد بان
كلام السكاكى فى بيان ضابطة افراد المسند وجمليته فهو قايل بانه اذا كان فى الكلام
مسند سببى فسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة فى زيد ابوه منطلق
مسندا الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف الفعلى مع جمليته فيبطل جامعية
افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب اعتبار بجانب المعنى مع قطع
النظر عن الالفاظ وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجمعوا على المسند
فى زيد قام وامثاله هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب
المعنى ايضا فى الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ
ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما فى الباب لا نزاع فى ان الجملة مسند
بناء على الظاهر والاصطلاح ولا فى انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان
غرض المجيب اصلاح تعريف السكاكى كان له ان يقول مراده مسند حقيقى
يكون كذا فيخرج الجملة آه ولا يضر كونها مسندا اصطلاحيا بناء على الظاهر
للتوسع   ثم استدل على ان المسند آه هذا امر عجيب اذ لعدا المورد
بان المسند هو المنطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية
المسند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بالمعنى المعتبر فى الفعلى بل لابيه
وهذا خبط لان اللازم مما ذكره آه اجيب بان حاصل استدلال ذلك
الفاضل هو انهم لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة تعين
ان الفاعل فى هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل
فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا
يكون واسطة بين المسند السببى والفعلى بل مندرج فى الثانى بتنبيه
لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة
لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضى ان يجعل فاعله فى حكم العدم
وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على
المتصف   وفى الجملة عبارة المص اوضح لدخول زيد منطلق ابوه فى

في ضابطة الافراد في عبارة المصدر دون عبارة المفتاح وقال اذ
التقدير استقر فيها او حصل رد عليه بان المسند فعلي سواء قدر الظرف
بالفعل او باسم الفاعل فما معنى التعليل بتقدير الفعل ما ثم قد ذكروا
ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديمه والجواب عن
الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما
كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه ولم يكن ذلك
ظ في قولك في الدار زيد بل اراد بتقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا
حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار عنده وعن الثاني بان سبب عدم
الجواز هو الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد
فلا يجوز اعماله على المختار كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى
ان قلت لم في عدم افادة زيد قائم للتقوي حاصل في زيد في الدار
لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم قلت هو في الدار وانت في
الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حصل
وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة لم يصح التركيب
لان مستقر ان جعل مبتدأ يلزم وقوع المبتدأ نكرة مع انتفاء الخبر وان
جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس ههنا شيء مقدر وانما قال
حتى يكون خالد مرفوعا به لانه مذهب الكوفية الذي بني الكلام عليه
وجميع ذلك حفظ لا يتناية على ان هذه الامثلة لافراد المسند
لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب
تقييدي دال على هيئة المعرف والا فقد تقرر في المعقول ان قوله عن زيد
ابوه منطلق تعريف بالمثال في التحقيق ويمكن ان يعبر بانه جملة علقت
آه رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون
ان جملة حتى يعرف كونه سببيا مع ان جعل السببية احدى ضابطتي معرفة
كون المسند جملة يقتضي ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به
الى معرفة كون المسند جملة في الكلام فلا طائل تحت هذا التفسير اجيب عنه بعض
الاناضل

الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند وجملته فيكون المعنى
على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي الحكم يؤتى بالمسند جملة
والا فمفردا وذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصده حالة مقتضية
لايتاء المسند جملة لا يؤدي الى الجزء وراءه او فيه ان قولك للقضي لجملة
المسند كونه المسند جملة علقت على ما هو مآل المعنى لا يخلو عن سماجة
هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه من ان ارجع الضمير الى كون المسند
سببيا فقط وان ارجع الى نفس المسند احتيج الى التقدير اي ذو ان يكون كذا او
قوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة
قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت المسند اليه و
المفعول بانه وقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تفسير
السببي خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد ضربته وما بعده اذ ليس ما بعد
الفعل عن الفاعل متعلقا بما قبله بسبب ما فيخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة
مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف
الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسي المحكوم قوة على سبيل وانت تعلم ان كون المسند
الا زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ من قصد التقوي حتى انه لو لم يقصد كان الضمير
مسندا الى زيد ولكن يكون مفردا كما في انا عرفت كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح
المفتاح او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده آه قيل انما حسب
الظاهر بحسب الحقيقة والمآل ليتناول زيد طاب لان المآل زيد طاب ابوه وانما
صير الى ذلك لان الفرق بين المسندين بجعل احدهما سببيا دون الآخر تحكم وقد
منع التحكم الفرق بين طيب نفس زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا من جهة
ابيه فان قلت يفهم من التفسير ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند السببي
مع انه في زيد طاب فعلي والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين
نفس زيد في المآل اجيب بان الضمير لاحضار الشيء السابق والاسناد الى ذلك
الحاضر واما النفس فليس في تلك المثابة به فتامل متعلقا بما قبله بسبب
ما اعلم ان التعلق قد يكون بالاضافة الى ضميره كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون

باضافة الى ضمير ما اضيف الى ضمير وقد يتخيل نحو زيد اخوه ضرب غلامه لكن يلزم ان
يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد واخوه معا فالاول نحو زيد
ابوه منطلق اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو لا يشكل جعله سببيا
اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدا لتعليق اثبات احببته اولا عيسى بعمرو
فيظهر صحة تعليقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب ومنطلق ابوه يصح زيد
مسمى اخوه بعمرو ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب آه قال الفاضل
المحشي وايضا لا يحتاج في ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث يخرج به نحو
انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما حققه وليس القصد من نفس
التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر ويرد على ظاهره ان المسند
اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد المسند بقوله فعليا فاي
حاجة لاخراجه الى قيد آخر وغاية ما يق في الجواب ان السبب في قوله ليس
فعليا متوجه الى القيد اعني كما حققه فيفيد ثبوت الاصل اعني فعليته يعني
ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على ما حققته واما على زعم
المتوهم فهو فعلي لانه يشترط في المسند السببي انتسابه الى الشيء على وجه البناء
اعني تقديم المبني عليه فالفعلي الذي يقابله ما ليس كذلك وهذا السبب
يصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابطة
الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد آخر يخرجه ويمكن ان يق في قوله هو
ان يكون مضافا لحذف وناهو الزمان ان هذا لبناء على ما ذهب اليه بعض النحاة
في مثل آتيك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على مذهب من يجعل المصدر
بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا وقد
يقدر لفظ في في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان
والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان آه لما قدر ظرف الزمان
المضاف الى ما بعده قدر له عاملا من زمرة قبل المضارع ماضيا حيث يقل
اذا يكون بناء على ان الشائع بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم
هذا المعنى على تقدير رجع الضمير الى المسند وقوله او وقت كون المسند

او على تقدير رجعه لا قوله اذا كان السبب سببيا واعلم ان منشأ استبعاد الشريف
هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور في الكلام وان المضارع له
حذا وهذا لما قدر المحذوف عدل من يكون الى كان فلا يرد عليه انا اختا
تاويلا من جنس هذا التاويل في حل قول السكاكي واما الحالة التي يقتضي
طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع آه كما توهم وهو الزمان الذي
قبل زمان تكلمك كان الاستاذ المحقق بقوله لو قرئ لفظه قبل بضم اللام
لم يرد عليه ان ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان
آخر للزمان وهذا الناشئ لو لم يكن قبل لازم الظرفية ثم انه يعود المهروب
عنه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء حمل ترتب الاستقبال
او الحال اذ لا وجه للتوجيه الذي ذكره في قبل والا لكان المناسب له ان يطرح
ترتب وجوده في الذي بعد هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه لو حمل ترتب
على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي
عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا
الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد
الزمانين وخروج الزمان التي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا
يخفى على المتامل ان ما ذكرته من التقرير وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله
وجوده بعد هذا الزمان احسن من تقرير الفاضل المحشي قال وكذلك يرد
دال على زمان مستقبل فيلزم ان ترتب وجود المستقبل في المستقبل ولا
يلزم كون المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين قال الشارح في شرح المفتاح
هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية
بطريق استعمال الكل على الجزء يعني ان كل زمان هو جزء من اجزاء الزمان الذي
قبل زمانك ماض وتدقيق التغاير الاعتباري مصحح للظرفية في الجملة
والحال هو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل آه تعيين مقدار
الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يق
زيد ياكل ويمشي ويحج ويكتب ويقرأ القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك

في اختلاف مقادير اذ منتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين
بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان
الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان
لا جزء منه فالآن بحسب مقالاتهم عرض موجود وحال في زمان موجود
ثم ان ما ذكره الشريف من تقسيم الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه
ولا بالنسبة الى الامور الآنية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة
ولو في واحدة منها وقوع في الحال   بخلاف الاسم نحو زيد قائم
فيه انه خالف لما اسلفه في تعداد مثله خلاف مقتضى الظاهر من ان اسم
الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ولعلك
اذا تأملت في بعض ما اسلفته هناك تطلع على التوفيق   مع افادة
التجدد الذي هو من لوازم الزمان الخ المراد بالتجدد الحصول بعد ان
لم يكن ثم ان افادة التجدد لانه لدخل الزمان في مفهوم الفعل اذ لم
يقصد بالتجدد اقتران الحدث الزمان بل حدوثه فيه وقد كرر
افادة التجدد بتحقيق المقام لا بقيد الاحتراز كذا في شرح المفتاح للشريف
يقتضي تجدد الكل وحدوثه رد عليه الفاضل المحشي بان هذا انما يدل
على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقصود تجدد الحدث
المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود
لان الكلام في الحالة المقتضية لكون المسند فعلا لا حدثا مقارنا للزمان
وفيه انه ان لم يرد المسند في قوله فلتقييد المسند ما هو المسند حقيقة
اعني الحدث على ما اشار اليه الفاضل في البيان لم يكن لفظ التقييد
في محزه لان احد الازمنة جزء مدلول الفعل لا قيده على ان جعل الغرض
افادة انصرام الزمان على ما هو المآل بمعزل عن التحقيق كيف وقول
الشارح اي بتقرير الوجوه ويتأملها الحدث يشهد لك التوسم شيئا
فشيئا ويصدر رهنة النظر لحظة فلحظة يدل على ان المراد افادة تجدد
الحدث فتامل   او كلما وردت عكاظ الخ الهمزة للتقرير ان قدر المعطوف

عليه استحمروني وللانكار ان قدر ولم يعرفوني والعامل في كلما على الوجهين يبعث
شيئا فشيئا يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضي والحصول انه خارج
عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث والمقام نعم قد
يقصد من المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما سننقله عن الشيخ و
يمكن ان يكون غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد
المطلق الذي هو مفهوم الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم في
ضمن التقضي بالاعتبار   يعني ان لي على كل قبيلة جناية وقيل انما بعثوا اليه لانهم
لا يتهيأ لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضي على
كل مجد منيف   فلا افادة عدمهما الظاهر ان يقول فلافادة مطلق الثبوت
حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان
الاسمية لا يفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هما العدم ما يدل
عليهما فتامل   لا يألف الدرهم الخ من ابيات الحماسة قائلها حوية بن
النظر اوله انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت الى طرق الخيرات تستبق
من قوله لكن يمر آه تكميل حسن اذ قوله لا يألفها ربما توهم انه لا يحصل له
الدراهم فازاله   من زجيه التزجية دفع الشيء بالرفق كما تزجي البقرة ولدها
اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فان قلت ظاهر الاستثناء يقتضي الاندراج
وذلك بان يؤخذ التقييد اعم من الظاهري والتحقيقي فما ذكره الشارح جواب
تسليمي والملائم لكلام المص ان يتوهم الاندراج والانتقاض فان المستثناة
من التقييد كون القيد فضلة يحتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود
في باب الافعال الناقصة بالنسبة الى اخبارها قلت الظاهر ان مراده بهذا
الحكم تقييد الفعل بنحو المفعول وبالاستثناء عدم الدخول فالملائمة
على هذا ظاهر فليتامل   لتقرير الفاضل على صفة الاطلاق الفاضل على
اسم كان اما على سبيل التشبيه وتفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم
او شبهه   غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحشي زاد الشارح هذا القيد
تبعا لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع التقرير

ان التقرير تمام الموضوع لم قيد على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في
الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة في مفهومها وفيه نظر اما اولا
فلان الشم لم يرد هذا القيد على التعريف المشهور بل اورده في تفسير قيد
في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع ويمكن ان يجاب عنه
بانه لو حمل ذلك لزم تقييد اللفظ بلا دلالة عليه ومثله غير مقبول سيما
في التعريفات فلا بد ان يحمل على الزيادة ليخرج الافعال التامة واما ثانيا
فلان اللام في قوله لتقرير الفاعل صلة صفة للغاية لا صلة للوضع كما زعم
المحشي بدليل عليه قول الشم على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك
الافعال فان الصفة المشار اليها انما يتصف بالكون وهو غير التقرير
وايضا قد اعترف المحشي صريحا بانه لكان دالا على الاسم ايضا لصار دلالة
على الاشتقاق والتقرير المذكور ولا يشمل الا على الاشتقاق ولا على الاسم
فكيف يكون مخرجه معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على المتبادر
الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر لان الزمان
داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له هذا لم غرض الشم
من ذكر الوجهين اثبات كون كان متلازمين بالنظر الى كل واحد من جزئي
معناه اعني الزمان على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني
فلا وجه بوجها الحكم باستغناء عن الثاني كما لا يخفى وهذا معنى قولهم آه
انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية
واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى آه فلا لانه اعتبر فيه
سبق اتصاف جزئها بمعناها لا يحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف
المضاف وهو الحكم او علم الارادة ان يطلع السامع المراد بالسامع ههنا
المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتامل الا كرمك ان تكرمني
اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق
ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا وهو دال على الجزاء عند البصرية وليس
بنفسه الا لان من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق

اذ لا نزاع في الارتباط المعنوي ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط ماضيا اذا
تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط وهذا المسائل مبني
على فالجزاء ان كان جزاء فالجملة خبرية قيل عليه ان الجزاء في قولك ان ضربتك
تضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخلة في المعنى
على الجزاء كما صرح به الرضي فليس بخبر في نفسها الصدق والكذب اشار بقوله
في نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا
بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري ولا يجوز ان يكون بملاحظة
التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه ان جاءك فانت
مامور باكرامه لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق
واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية اليه
لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء لحمول على حذف المضاف بقرينة السوق اي
الحكم الانشاء وهو تغير معنى الكلام واحداث معنى فيه نظرا الى عدم احتمال
الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا
عن كونه انشاء وهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه لانها غيرت معنى الجملة كالا
ستفهام واحدثت فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا
فرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواعه
تعسف من الجملة كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان حين تعليلا للاصطلاح
فقول الشم وتخليط آه في موقع البيان لوجه التعسف في انها دون لجائه
موضوع للصدق والكذب اي يحتمل الصدق والكذب عدم الجزم
بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد فافعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع
فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان
عليها او على ضرب من التاويل بتنزيل سوق العلوم مساق المشكوك لنكتة
يقتضيه او كون المخاطب غير جازم فانه ان قد يستعمل في شك المخاطب كما يستعمل
في التفصيل الجمل الواقع في ذهنها وغير ذلك مما سيجيء تفصيله واصل
اذا الجزم قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما المظنونات فانما يستعمل

اذ ايهما باعتبار خطابى فليتامل ليطلع على الفرق بينهما من انه عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فى ان لوجود الشك فى وقوعه وفى اذا لوجود الجزم
بوقوعه فيبرز فى المثال حيث قال الا لنكتة وهى ههنا تنزيل المخاطب
منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعات حقه انما هو بوقوع
الشرط ويمكن ان يوجه بان يحمل على حذف المضاف اى بوقوع نقيض الشرط
بقرينة المقام فاذا جاءتهم الحسنة الاية اورد آية من كلام الله تعالى
تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع
والاحتمال بالنظر الى حال الشئ فى نفسه وفرض الكلام معقولا على
لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس
الا العلم بالوقوع او اللاوقوع وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل
من الله المراد بالحسنة فى الاية الاولى الخصب والرخاء لان الاية نزلت فى
اليهود حين تشاءموا برسول الله صلعم لما اصد دخل المدينة نقصت
ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبا
لفضل فى الاية الثانية الغنم والغنيمة يدل على ذلك انه وقع فى مقابله
قوله فان اصابتكم مصيبة اى قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعنى يا ايها الذين
امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم الاية وانما
استعمل الماضى فى فعلى اصابكم فضل لان الشرط مع اللام الموطئة يلزم
المضى لفظا لان الجواب لما كان المقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد
ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم
فهناك شائبة تحقق للنوع الذى يراد بقوله فضل من الله ولما التنكير
للتعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل المحشى وبهذا يظهر اندفاع بحث
الشارح وانه ليس ما يحتاج فى دفعه الى التكلف كما يشعر به قوله اللهم آه
اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليس شئ لانه ما قبل الاية وهو
ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين قرينة اذ كرها فيكون عهدا خارجيا تقديريا
كما اشار اليه الفاضل المحشى فيما سياتى وقد يكفى فى العهد كون

المعهود مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث لا ينتقل ذهنهم الا اليه كما فى قولهم
ادخل السوق اذا لم يكن فى البلد الا سوق داخله وهذا الاعتبار جار فى
الحسنة اذ المتعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا المتعاهد
انما هو بالنسبة الى قوم موسى عم لا الى المخاطبين الآية وهو المعتبر فى العهد
الخارجى كثرة وقوع واتساعا الظ المناسب بقوله بقوله فيما سبق لكثرة
واتساعه ان يكون كثرة وقوع معقولا اى قطع بحصولها لكثرة وقوعها
واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع نقلا للقاطع فكيف ينتصب بحذف
اللام قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الا
ستكثار عرفا على ان الفاضل الرضى لم يشترط ذلك وبهذا ظهر فساد ما قيل
اى بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره الزاهدى
فان قوله حققا ان يشك فيها دليل ظنى على انه حمل العهد على مذهب الجمهور
مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول لا يخفى ان قلة السيئة مستفادة
من تنكيرها وان لفظة المستفادة من التنكير انما هى قلتها بحسب ذاتها لا قلتها
باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد يجامع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان
القلة بالمعنى المذكور تؤكد الوقوع اذ الظان لا يخلو احد عن سيئة
ما ففى ايراد ان الدالة على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله
بالاسبهة وان اراد العهد على مذهب بناء على ان الحسنة المطلقة آه
الظ من كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم عيسى عم لكن فيه نظر
لان هذا الاعتبار عند السكاكى بالنسبة الى المخاطب والمخاطب ههنا غير
قوم موسى عم وبالجملة لام العهد انما يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى
ليسوا المخاطبين فلا يكفى علمهم بالحسنة فى العهد وهذا الاعتراض وارد على
العلامة ايض فتامل وبهذا بطل ما ذكره الشارح العلامة اى بما ذكرنا من ان
المقدر ان المراد الحسنة المطلقة وبطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور
وانما لم ينظم بطلان الكلام العلامة فى سلك بطلان كلام الزاهدى
مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة تطويل الذيل فلو قدم

على الشق الثاني من الترديد لتباعد احد الشقين عن الآخر وفي اختيار لفظ هذا
دون ذلك اشارة الى بنوية المشار اليه وانما يقتضي التوجه اليه وحضوره
لدى الناظر لكونه صحيحا بالابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان تمام
تجعل هذا اشارة الى المجموع مما سبق من ترد السفينين الآن بطل التنبيه هذا انما هو
باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة وكذا التهدي حمل العهد على
مذهب الجمهور وتعريف الجنس على تعريف جنس الحسنة مطلقا وان الشرح حمل
كلامه على هذا لمن تامل في كلامهما ادنى تامل هذه العظائم من الحسنات
الجمع باعتبار جزئيات الخصب فيكون اسوء مدار الاسوئية على ان في
الحمل على الجنس لزوم ترك التنكير على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوء من
تركه على المعهود فقط واما من حيث هي ممتنع يرد عليه ان مراد العلامة
هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون
واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع
دلالة المعهود وهو معنى قوله من حيث هو اي مع قطع عن الاعتبار المذكور لا انما
فهمه الشرح اعني الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد ويمكن
الجواب بان المعنى كونها معهودة اورد عليه الفاضل الحشي ان الحسنة اذ اريد
بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس
ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكي فلا يمكن الاحمل كلامه
على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد الحسنة مجردة عن اللام الخصب ابتداء بجانب
القيام القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخل على الخصب
ابتداء مجازا ان يراد تعريف جنسه وان يراد تمييز بل حقيقته بمنزلة المعهود
الحاضر كما هو مذهب السكاكي في العهد فاذا اريد بها مطلق الخصب يكون
تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشرح معنى كونها معهودة انها عبارة عن
حصة معينة صريح في حمل العهد على مذهب الجمهور فوجب ان يراد بالحسنة
منكرة مطلقها حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهوري وقد يتكلف في الجواب
عن الايراد بان الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح اعم من اطلاق النوع

فاذا احمل

فاذا احمل تعريف الحسنة على الجنس تحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد
بالجنس اه ام وما ذكره الشرح من الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق
الكلام فلا محذور فليتامل ولهذا نكرت ليس التنكير ههنا على تقليلها ان
اراد تقليل السيئة باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا ففيه انه
لا يكون ح قوله ولهذا نكرت في محزه لان ندرة الوقوع لا يكون باعثة لتنكيرها
المفيد تقليلها في حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير
لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق
فلذا مس الناس ضر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل اذا مس الانسان
ضر دعانا فالفاء ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيقع
في التنا فالنظر الى لفظ المس على التقليل دليل قوله تعالى لمسكم فيما اخذتم
عذاب عظيم واجيب بان الذكور ههنا منقول عن الايضاح وسكت عن عادة
المنع اكتفاء بما سبق وبان النفي فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح ارادة
شيء من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن كالتقسيم
الانباء عن القلة والاظهر هو الجواب الاول اذ لا ايماء عن القلة اذا
كان مسلما بحث ودلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتامل فلان
الضمير في مسه للانسان المعرف المنكر اي للانسان المقيد حيث
هو مقيد كما صرح به في شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى
المطلق باعتبار الامر الشرعية مقطوع به لان فيهم العاصي ان الله تعالى
ذكر قبل هذه الاية لا يسام الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس قنوط
فقد ورد لفظان مع ان الضمير هناك راجع الى المطلق الانسان ولو
كان الضمير في الاية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر
نكتة في العدول الى الاذا ثم ان الانسان اذا لوحظ بالانسانية لم يكن مس
الشر به مقطوعا به ولذا ذلك القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى ناى
اي بجانبه تي ناى بجانبه اي بنفسه كان الجانب مجاز والمعنى بعد بنفسه وذهب
بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظما كقولك لمن يكرمك ذكر ابو الحسن

كيسان في تعريفها انه صدق فتقول فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت
له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القايل بكون فلان كاذبا حتى يرد على
المصنف ان تكذيبه تصريح بان المخاطب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من
مواقع ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق
لانه لازم للتكذيب وقد يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب
باللاوقوع تعارض الرجحانان فتساقطا وبقي التساوي ولا يخفى انه وجه
آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل كقولك لمن يؤذي اباه آه
للشان تغيير في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك كانه غافل
من ايذاء ابيه كانه اوقع في الاشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم
كما هو الاصل في ان اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اعلم ان همزة الا
ستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو اولم يسيروا
افنضرب عنكم الذكر اثم اذا ما وقع ونظايرها فسيبويه والجمهور على
ان الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر
واحوالها متاخرة عن العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فاني
يؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة
اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي
والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح اي انهملكم
فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان
الامر لو كان كما قاله الزمخشري ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل
ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ ذلك في الاستعمال بل لا بد ان
يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم بما يقول الجماعة في
مواضع فقال في قوله تعالى افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة
وفي قوله اانا لمبعوثون او اباؤنا الاولون فيمن قرأ بفتح الواو وان اباؤنا
عطف على الضمير في مبعوثون اكتفاء بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام
فيمن قرأ بالكسر واما فيمن قرأ بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه

فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغني عن
الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء والاعراض اسنا
د لكونه صفحا مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصفح بمعنى
الاعراض فعل هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت
المعنى والله اعلم لاعتبار اعراضكم فينطبق على المشهور ان المحال في هذا المقام
يمكن ان يقع الاسراف واقع في نفسه ومحال بحسب النظر الى الايات القاطعة
فهو حال في نفسه ومحاله بالنظر الى الايات تجعل في مرتبة الشك و
الامكان الصرف ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد الاية اذ صح وثبت
برهان يقيني وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك واسبقكم
الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لعظم ابيه اي يحتمل
ان يكون للتوبيخ الظان المخاطب بالاية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فا
لاحسن في التوبيخ ان يعتبر وارد التغليب المرتاب على غيره لان الحدث المطلق
الذي هو مدلوله آه كما ان هذا الدليل لا يجري في غير كان الدالة صار على الانتقا
الذي لا يستفاد من جزء كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الرضي لكن ربما
يدعى انه لا يجري في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار في
كان وهو غير مستفاد من جزء قطعا فتامل ولا يخلص عن هذا الاشكال
اي لا تخلص عن الاشكال الوارد على الاعتبار التغليب الا ما ذكر وبلا بد من منع
الحصر بما اشار اليه سابقا من اندفاعه عن الاية لوجه آخر ويكون معنى
الكلام اعني يمكن تطبيق ما ذكره المص ههنا على التوجيه المذكور وتكلف
وتمحض وما ذكره تغليب مشكوك الارتياب على مقطوع عدم الصواب تغليب
المشكوكين على المستيقنين المعاندين ثم تغليب الكل على المنكرين وكانت
من القانتين الظ ان المراد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث
نفيه تغليب احد الجنسين على الآخر ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل
المحشي لا يخفى حسنها بل يعم جميع القانتات وان اريد الذكور فقط
فالامر ظ وفي الاية وجه آخر غير التغليب وهو ان يقال موضوع عام للذكور والاناث

بذكر اللفظ كالجمع والفوج بل لابتداء الغاية فلا يعتبر التغليب اذ لا
دليل على ارادة احلها بهاهنا ولان الغرض مدحها بانها صدقت يعني ان
الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب كالعمرين قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن
عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان نسألك سيرة العمرين لانهم
قال قتاده اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد
به عمر وعثمان والقمرين للشمس والقمر وعليه قول المتنبي واستقبلت
قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا اراد الشمس وهو وجهها وقمر
السماء يعني ان وجهها لصفائه انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلته
تطبع الصورة في المرآة فرأى العاشق برؤيته وجهها الشمس والقمر
في آن واحد وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع الشمس
والقمر انتهى وما ذكرناه امدح واتم القمران في العرف الشمس والقمر
فانه يغلب على المؤنث اي وان كان اثقل وجه كون القمر اثقل من الشمس
تحرك وسطه ولا يخفى عليك ان الابوين والقمرين وفي بعض النسخ ابوان
وقمران فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج
ولو سلم فليكن مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم
الاخر ادعاء ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب كما في العلم ورد بعضهم
هذا التاويل في العلم بانه قليل بخلاف تثنية فالاولى ان دون الاعلام
لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الا
شتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس وجميع باب التغليب من
باب المجاز قال في شرح المفتاح واما بيان مجازية التغليب والعلاقة
فيه وانه من اي نوع من انواعه فلم ار احدا حام حوله وههنا اشكال
وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا
بين الحقيقة والمجاز اذ لا يبقى لكل معنى مجازي اذ للفظ لم يوضع له لانا
نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع و

الجواب ما اشار اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشاف وهو ان الجمع الممتنع
لنا يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا اريد به معنى
واحد تركيبي من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد
منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية
والمجازية لجواز ان يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا
يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ او لتعودن
في ملتنا يمكن ان يؤول عاد بمعنى صار فلا يكون في الآية تغليب ولا يأباه
قوله بعد اذ نجانا الله منها لان النجاة عن الشيء لا يستدعي سابقة الحصول
فيه كما اشار اليه الشارح في شرحه للمفتاح وقد يقال يجوز ان يكون معتقدا
لكفار ان شعيبا عم كان منهم لسكوته عن اباطيلهم قبل البعثة فلا
تغليب في لتعودن من هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص
والمزايا في مثله في المحكي والظاهر اعتبارها في الحكاية فتأمل انا وانت فعلنا
وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا
وضربنا مجازا في هذا المعنى مم لان هذا متكلم مع الغير كما هو وضعه والجواب
انه لما عبر اولا عن زيد في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب صار التعبير
عنه بالمتكلم وعنه بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لو لم يعبر
عنه اولا بطريق الغيبة بل قيل ابتداء ضربنا مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن
مجازا والفرق ظ وكذا القياس في انا وانت فعلنا فيتعين قراءة بتاء
الخطاب واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره عما اذ لم يعهد في كلام
البلغاء تغليب الغائب وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على
المتكلم من المكلفين وغيرهم الظاهر النظر الى المقام حيث سبقت الاية
لبيان احاطة علمه تعالى بكل شيء ان يعم لفظ غيرهم لغير المميزين العجم اما ان
يحمل في قوله من يمشي على الاستعمال النادر كما في قوله نعم ومنهم من يمشي
على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واما يحمل على التغليب اذ لا معنى لقوله
اعبدوا لعلكم تتقون اي لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا

اما لفظا فلما ذكره الشارح في شرح الكشاف ردا على تجويز القاضي كونه حالا من
ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين
الفائزين بالهدى من ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم
صفة له فلو جعل حالا منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين
منه القوي الرازق فيتوسط الحال من فاعل اعبدوا بين وضع المفعول
كالتوسيط بين العصى ولحائها مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد
واما معنى فلان البلاغة القرآنية تقتضي والله اعلم ان يعبر عن الاول
غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى وان
كان مقتضيا الى الثواب على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع المأمورات
والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا
صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الاسفرايني فالوجه
ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل مستعارا للارادة اعني مجرد الطلب فلا
يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة
وفي لفظ كم تغليبان قيل عليه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع
اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي تجانس في لفظ احدهما مادة معينة
مجازين منهم منه والمحذور هو الثاني دون الاول فالخطاب مختص
بهم استدل عليه بانه لو كان الخطاب بالبث والتكثير عاما للانعام
ايضا لزم مشاركتها الانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب الا
متنان على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان
في نعمة البث والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل
الامتنان ولو جعل الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثير الانعام لمنفعة
الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام
على قوله من انفسكم المقيد بقيد متقدم اعني لكم وقد تقرر ان
القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان
في موقعه ولا يفوت وذلك لعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس

سوق الآية للامتنان على الانسان بجعله محلا للخطاب حتى يفوت بمشاركة
الانعام اياه في محلية الخطاب حسن ذلك الامتنان على الانسان كما لا يخفى
فتأمل لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها
لكن المراد ههنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف
الاطلاق السبب نظم الكلام مما قدروه لانه يجيء بعد هذه الآية والا
نعام خلقها لكم فالمناسب بهذه الآية ان يكون قوله ثم ومن الانعام
معطوفا على من انفسكم ويكون الخاطب في يذرؤكم الانسان فقط ويكون
التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا تكون الآية من قبيل التغليب
متعلق بغيره على ان يكون ظرفا لغوا له لكونه عبارة عن حصول
الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في الظروف ويحتمل الحالية
عنه والوصفية له بتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكانه لم يورد تعلقه
بالامر للزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وايضا اذا اعتبر
الحصول الاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه يلزم تعليق الامر
بالحال وهو مع عقله ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امراه قبل التعليق
انما يتم بامرين بها او يتعلق لان معناه جعل الشيء متعلقا بغيره فقوله
في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئه الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن لا
مانع من تعلقه بجزئه الثاني اعني التعلق لانه مفروض الحصول في الاستقبال
اي ممتنع ثبوته فيه بحاله لان بعض الاسمية يدل على التجدد لان الثبوت وهي
التي جعلها تعليله عن زيد لعموم كما صرح به في واخر هذا الباب فالتعليل
قاصر عن المرام لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا
لان فرض الصدق اي التحقق في الاستقبال لا يتصور في الانشاء ولقائل
ان يقول نعم يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لان ارادة الشرط
خرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال المراد كونه كذلك
باعتبار الاصل عما كان عليه كذا قال الخصاري ان جعلت كلما ها
او احدهما اسمية ظاهره تقتضي جواز كون الشرطية اسمية وقد يقرر

فى النحو امتناعه وصرح به فى شرحه للمفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره
الاخفش ووافقه ابن مالك فى شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية
شرطا لاذا وان لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد باجد بها ما هو الجزاء
بخصوصه فاعتد باكرامى اياك امس هو بصيغة الامر على ما جوزه
الشيخ من جواز كون الجزاء طلبيا بالتاويل واما على ما اختاره الفاضل المحشى
فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره فى شرح المفتاح من انه على صيغة
الامر فيكون طلبا للاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب
باكرامه فلا حاجة فى الانشائية الواقعة جزاء الى ان يأول بالخبرية فبنى
على ما ذهب اليه السكاكى من كون الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له
وقوله فيكون طلب الاعتداد آه بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية
نظرا الى النظم والا فالتعليق حقيقة على اصل السكاكى فلا مخالفة بين كلام
الشريف كما ظن وتاويل الجزاء الطلبى وجه ذكر هذا الكلام فى هذا الموضع
مع انه لمناسبة ذكره لعدقوله ويجاب بتنبيه آه انه ذكره هنا جزاء
مخالفة الظ لنكتة اشار الى رد من جعل وقوع الطلبى جزاء من هذا
القبيل وفيه بحث لان ما ذكره ههنا مخالف لما ذكره فى شرح الكشاف فى
سياق تفسير قوله تع فتلقى ادم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية
جزاء الشرط محل بحث الله الا ان يفرق بين الامر والاستفهام كما فى قول
ابى العلاء يا وطنى آه البيت من قصيدة مطلعها معانى اللوى من شخصك
اليوم اطلال وفى النوم مغنى من خيالك محلال ولعل البيت المذكور
فى الشرح فان استطع فى الحشر آتيك زائرا وهيهات الى يوم القيمة اشغال
فليس دالا على الجزاء وهو محذوف اى لم يترك خاليا والشقا فتح ش
نعم بالضم ونعم بالكسر كعلم اى صار لينا والبال القلب اى على الظهار
الرغبة ورد قوله نعم الظهار الرغبة فى حقه بعجازه لان لازم اعنى الظهار
الرضى وقيل المراد اظهار كون الشى مرغوبا فيه فى نفس الامر لا اظهار
الرغبة القلبية بنفس المتكلم الاولى الا ان التعليق آه عدم الانتفا

بطلبى

بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر فى اللغة من مثل قولك ان ضربت
ضربت هو الرابط فى جانبى الوجود والعدم اولان الاية نزلت آه وحاصله
ان فى التقييد تنبيها على تحقق الارادة فى هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون
الاية من ابراز غير الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الاية الكريمة
فان قلت قد تقرر فى الاصول ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
وقد اعتبر فى هذا الجواب خصوصه قلت العموم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ
صريحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص السبب وهو المراد مما تقرر فى
الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط على ان
الشافعى يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتامل
او للتعريض قيل فى سلوك طريق التعريض فائدتان الاولى هى ان من
هو اعلى مرتبة عند الله تع اعنى النبى اذا كان الاشراك محبطا لعمله فما
حال غيره والثانية اذ كان المشركين حيث لا يجحدون فى مرتبة الخطاب و
اعترض على الفائدة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة محمد صم فلا يتضح
تلك الفائدة والجواب ان الفائدة لنا لا للكفار على ان المشركين قائلون
بنبوة غير محمد صم من الذين قبله بان يسند الفعل الى الواحد والمراد غيره
لا بد ان يكون النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاء زيد
مريدا ابنه ليس من التعريض فى شى فالخطاب له صم تيل عليه سوق
الاية بدل على عموم الخطاب لان الوحى اليه صم والى الذين من قبله هو هذا
بعينه اعنى لئن اشركت فالظاهر ان لا يكون له وللذين من قبله والجواب
انه افراد الخطاب باعتبار كل واحد فيصح ان يكون الخطاب له صم ولك ان
تقول الوحى الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة تليق بهم وكان
التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم
ولا يخفى انه لا معنى للتعرض بمن لم يصدر منهم الاشراك الشرطية المذكورة
الحلبى الى من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك فى الماضى وغيره وفيما
يحصل بصيغة المضارع اعنى لئن تشرك ووجه الرد ان من لم يصدر

منهم الاشراك لم يتحقق التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم
ولا طايل تحته وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض
في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال
على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب له
وجه وناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع
على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرح المفتاح فان قلت ان ان تدخل
على المشكوك كما سبق واشراك الانبياء مجزوم اللاوقوع فهذا يطلع
باعتبار طلب النكتة قلت الجزم بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان
باعتبار طلب النكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح نكتة له وانما
يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس
كذلك لما تحققت من ان التعريض عن صدر منهم الاشراك فتامل
من الخفاء والضعف اي عند المص اما الخفاء فظ واما الضعف
فاما ما توهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت
انه فاعه عن الش واما ما ذكره المؤذني من ان اللام الموطئة توجب
كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه
الدال على الاهتمام به وجب ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا
مدخل للتعريض بكون الشرط عاملا لفظا فلا مدخل للتعريض بكون
الشرط ماضيا وهذا ايض مدفوع بما ذكره من انه لا يتنافى بين المقتضيات
فجاز تعددها على انه قد يدعى المقصر من الاتيان بلام والتزام المضي في الشرط
هو التعريض على وجه تعين قيل هذا اشارة الى انه يقتدر في تعين على
وجه لان الوجه الاول هو ترك التصريح والوجه المعين هو نسبة
الحكم الى نفسه ولا ترك التصريح بنسبته اليهم فتامل ويسمى ايض الاستدراج
يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه على تدريج اي تمنوا ان ترتدوا عن
دينكم اشارة الى ان لو ههنا حرف مصدري يجعل ما بعدها في تاويل
المصدر بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر وقوعها بعد ود ويود والكر

النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان
في قوله تعالى تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر بتقديره
تود لو ثبت ان بينها وبينه ودايهما وهو المذكور في المفتاح يرد
عليه انه مخالف لما ذهب اليه الش في شرح المفتاح من اتحاد الكلامين التحقيقين
حيث قال ههنا انه بتقرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما قال في الكشاف
ويمكن ان يوفق الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقريرين
فانه لو قال مؤدى ما في الكشاف ويمكن ان يوفق الحكم بالاتحاد وان النكتة
هي الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق على ما سواه من اظهار العداوة
وبسط الايدي وغيرهما سبقا زمانيا ومؤدى ما في المفتاح ان لزوم
ودادتهم كفرهم للشرط المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي
الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد
بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية الرتبية يعني ان لزوم الودادة
المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلهما كانا متحدين هنا
لكن الاظهر هو التغاير لانها اوضح اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي
يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي
على تحقق اللزوم وخصوصيته كالماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق
مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو بمعنى تحقق لزومه له فانه يجوز
انتفاؤهما هذه المصادفة آه اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء شيء منهما
قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر المطلق بل في خبر
الله تعالى فالملازمتان واضحتا اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد
الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى العبارة فلا محذور اذا ملكت فاسجح
الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو واما انتفاء ودادة كفرهم
جواب عما يتوهم ان في هذا اللزوم شبهة ايض لجواز انتفاء الودادة المذكورة
باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي ليكون مجموع الجمل الثلث
لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح لابتنائه على كون الجزاء الثالث لازما للشرط

الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومهما
سبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله يكون مجموع
الجمال الثلثة آه فبالنظر الى ان الجزئين الاخيرين اذا كانا لازمين للاول
كانا تعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمال الى لازم واحد ولا يكون كل
واحد منها مستقلا والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبني على اثبات اللوازم
المتدرجة بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها
اوضح بالنسبة الى البعض وغاية ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال مراده
ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط
بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايض بمعنى انه قطع عند تحقق الظفر
بالعداوة والبسط فليتامل وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد
ودادة الكفر آه اشار الفاضل المحشي الى ان هذا لازم على تقدير كونه
من الضرب الثاني لان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن
الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم او لم يبسطوا ويمكن ان يجاب
بان ترتب الودادة للمصادفة بعد بسط الايدي والالسن اظهر لان بسط
الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيودون ارتدادهم
لاجل ليرتفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور
في الخطابيات لا يقال الاية نزلت آه حاصله لا احتياج الى حمل الاية
على خلاف الظ بل المراد نفس العداوة والودادة فرضا في الماضي
مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدرية اي حصولا فرضيا
او الحالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ
الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج
في مفهوم الشرط لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون
الجزاء لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف
مقيدا ايض دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر
له والمراد من الشرط الثاني الجملة الشرطية المتعلق به كالمجيء في المثال المذكور

لا التعليق كما في الاول وهذا التي بالظ فيلزم انتفاء الجزاء وفيه بحث وهو
انا سلمنا في اول الاجوبة عن الاعتراض المورد على قوله نعم ولا نكرهه
سابكم على البغاء ان غرضنا الان ان التعليق بالشرط لا يقتضي الشرط
انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط تاييدا له فما معنى
تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط هاهنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه
على انه نقل الكلام القوم والاقرب ان يقال الربط وجودا وعدما معتبر
في معنى لو حسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق
هاهنا التعليق المخصوص اعني التعليق بطريق التوقف مع وضوح
فساد كل منهما اما فساد جعل المعلق نفس الجزاء المعلق عليه امتناع
الشرط فلانه يلزم صح ان يتحقق الجزاء في مثل لو جئتني لاكرمتك مع انه
غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام على تقدير
المجيء وبالجملة الصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع
على ما ذكرنا ولا يجوز جعل ما مصدرية في الموضعين ليكون تعليق الامتناع
بالامتناع لازما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد
في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتبيينها بالاسم وقد ارجع اليها
فيما نحن فيه وبينت بقوله من مجيء مخاطبك المراد بالحكم ما يدل على
النسبة وهو هاهنا التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف
هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا
قلنا اكرم العالم فحققته رجوع الاكرام الى علم العالم وان جعل المكرم بحسب
الظ ذاته بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع
وان كان بحسب الظ ذات الممتنع بسبب امتناعه فمعناه هي التعليق لا
متلبس بالامتناع القطع فيل لم يرد به كون الامتناعين طرفي الشرطية ولا
ان المعتبر في طرفيها الامتناع بل اراد ان لولا نادما التعليق اي الربط
جزاء بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء
لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض

الفاضل المحشي وهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحا
الا ان بعض الشراح هون من بعض وانتجير بان قول المحشي فالاولى اشارة
الى الاحتمال الى التوجيه والمآل واحد فان قلت كلام السكاكي على
توجيه الشارح يقتضي صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة
ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح تقدير
تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحدة المآل
قلت التعليق وعبارة السكاكي بمعنى الربط وجودا وعدما على ما حققته
فلا صحة عنده للمثال المذكور قطعا فتامل والسبب قد يكون اعم من
المسبب كذا وقع العبارة في اكثر النسخ وهذا وان امكن ان يصح بان
المراد بالعموم كثرة الافراد ولكن المذكور في نسخ شرح الرضي نقلا عن
ابن الحاجب والسبب قد يكون اعم من المسبب وهو الصواب فتامل اما
الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا للجواب لانه لا حاجة للشيخ
ابن الحاجب في تمام اعتراضه على الجمهور الى دعوى انحصار الشرط في السبب
بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم السبب الاعم لا يترتب على انتفائه
انتفاء السبب فلا يكون دعوى بالكلية على ما هو المشهور بين الجمهور
صادقة فلا يرد ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة
ليست من داب المحققين وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير
عكس آه اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قال النحاة في الشرط انما هو
بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء
الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد
قام عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو ولان الاصل
فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر
في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من
الصلوة ان خفتم وعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دلت لو على
ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع بعض

الجواب

الجواب بقولك مثلا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا
على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور
ونظايره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة هي انتفاء
مضمون الشرط النقض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا اذ المراد
ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة
هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو اضاء العالم
لطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول
باخرى نحو لو اضاءت الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة
ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار لدلالة ما اشرنا اليه من ان امثال
هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول ولو دامت الدولات
كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها لقد آن ان ينثني الجمع لجام وان
يملك الصعب الابي زمام وبعده ابو عدنا بالروم ناس وانما هم
البنت والبيض الرقاق سوام قوله كغيرهم حركة نصب قوله رعايا عطف بيان
للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت
الدولات لكان جميع السلاطين رعايا للاول والاظهر ان معناه لو دامت
دولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك
رعيته لكن لما لم يقدر دوامها قصره فاستاصلهم لا ينبغي سيما
على ما تقرر في المنطق وههنا فائدة حيث جعل انتفاء دوام الدولات
علة لانتفاء كونهم رعية فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء
الاول على انتفاء الثاني الدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة
للعلم بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان يقول او على ان العلم
بوجود الاول علة للعلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض التالي كما
ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين التالي فلعله لم
يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء
فانه المتنازع فيه على ما سبق لكن قد يستعمل على قاعدتهم لاحتجاج

لحمل الآية على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال
مجازي بالنسبة لاهل اللغة في القران وقد يتوهم تخصيص المعنى الثاني لغة با
المعقول بكون مبطلاحهم مقصورا عليه لا لنفي كونه معنى لو عند من
من عداهم وح لا ينافي ورود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة ايض
وكم من عايب قولا صحيحا اصدره بسجيته وافته من الفهم السقيم الظان
كم خبرية ويحتمل الاستفهامية وقوله مفعول لعايبا عائدا على حرف الجر
عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدر عند الجمهور النحاة وقد
سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوايل احوال المسند فليتذكر
نحو قوله عليه السلام وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل
ان ذلك في الحديث وظاهره انه عن النبي ص وقال الفاضل بها الدين السبكي
في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا
موقوفا لا عن النبي عم ولا عن عمر مع شدة التفحص وقال الدماميني
سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم تقف
عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب
قال سمعت رسول الله ص يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان
لا يخاف الله ما عصاه لان الغرض مدح صهيب وكان ترتب العصيان
على الخوف غير معقول لما العقول ترتب عدم العصيان عليه ما نفدت
كلمات الله اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات لله وهي غير متناهية
بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق
الاولى وقد يستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية نحو
ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف بشرط بعلة اخرى
مستمرة على التقديرين والقصد تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع
في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود وقد يستعمل بهذا المعنى
لولا ايضا نحو لا اكرمك تاه ان قلت ظاهر لولا في قوله عم لولا ان اشق على
امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور

من قبيل في قوله لولا علي لهلك عمر واعني ربط امتناع الثاني بوجود الاول والا
لا ينعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر فما معناها قلت التقدير
لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني بوجود الاول
ومن مشكلات لولا ايض ما في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت
طايفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان تكون جوابها ممتنعا
فيقتضي ان ينتفي الهم لوجود الفضل وقد همّوا والجواب المعنى ولولا فضل الله
عليك ورحمته لاضلوك اذ همّوا ولاستعرهم اطلاع على حقيقة الحال فانهم
وليس كل المدخل في لزوم شيء آه يعني ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل
في لزوم الجزاء له لكن لا يلزم ان يكون بملاحظة العقل وقيد الجزاء حال الحكم
بلزومه للشرط هو نفس الاكرام آه فيه بحث لان المراد بنفس الاكرام ان كان
الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لو دخلت الدار لا كرمك ممن تدعاه
في نحو ومن البين انه ليس كذلك وان كان المراد بالاكرام المخصوص الذي لزم
الارتباط فلذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير عنه ارتباطه لان التعيين
يجوز ان يكون بجهات اخر مثل الكون في اليوم ونحوه فتامل وقد زعم ابن
الحاجب آه التفرقة المذكورة على تقدير صحته مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني
والا فالمثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتامل بخلاف المنفي فانه يفيد
العموم فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكل لا نفي كل فلا يفيد العموم فلزم
فيتناقض اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصيان بعمومه
لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح تدل على انه غير ثابت
فيتناقض المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى الذي فهم من ظاهر جوابه
وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه آه قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم الارتباط
الاطلاق لجواز ان تخصص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا تضر لانه يمكن
ان يقرر هكذا ان اعتبر الخصوص في المثبت في المثبت فليعتبر في المنفي وقد
يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في المثبت
انما يتحقق في ضمن فرد فبالحقيقة هو الجزاء فانتفاء فرد ذكرنا في ثبوت فرد

واقع واما اللتي فالجزاء فيه عدم شئ وعدم الشئ من حيث انه عدم مضاف
بشئ مخصوص في محل مخصوص وزمان مخصوص افراده وهذا الكلام حوالة
يرد عليه اعتراض الش وانت خبير بان القول بعدم تعدد افراد النفي بالا يسلم
فتامل فاستحالة النتيجة ممنوعة اى استحالتها على تقدير وقوع المقدم
واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر استحالته في نفسه فلا
تدافع بينهما وهذا غلط يمكن ان يدعى ان لفظ هذا اشارة الى السؤال
السابق كما ان الجواب وهذا تغليط السؤال وتقوية الجواب فح لا يرد تشنيع
الفاضل المحشي وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق
الكلام لكن الشر انما هو من الش تام فتامله وارد على قاعدة اللغة
ويجوز ان يستعمل على طريقة قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
ارشاد الى انه لا خير فيهم بالاستراك كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه
اعترض عليه بان المراد من الاسماع ان كان مطلقة فعليه يشترك الكافر
والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع اجابة لا يتصور
التولي على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان
المراد اسماع حقيقته ويجوز ان يوجد التولي في الجماعة المذكورة اعني
بني عبد الدار عن وقتي عنادا ومكابرة واقول لا يجوز ان يكون التولي
رد بان انتفاء التولي لانتفاء سببه لا مدخل له في ذمهم بل المفيد له كون اسماعهم
سببا لتوليهم كما ان المفيد في قولك لا خير في فلان لو كان به قوة سببا
لقتل المسلمين لا انتفاءها حمل كلام الحكيم تعالى وتقدس على معنى لا يكون
لبعض مستعمله الذي هو المبادر بكونه مطمح النظر في لو مدخل فيما سبق
له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا يبلغ الانكار على من سبق الكلام
للانكار عليهم لا يليق منزله ذروة في صناعة البلاغة هذا حاصل ما
ذكره الفاضل المحشي ويمكن ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء
التولي عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالته على ان عدم
تعليمهم لعدم صلاحهم بل هو في الدرجة القصوى من الفساد لانهم

بحيث لو سمعوا لتولوا وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فليتامل معنى لو جعلنا
الرسول ملكا لكان في صورة رجل والحكمة والله اعلم ان الجنس الى الجنس
اميل وان البشر لا يطيقون رؤية الملك وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجوه
الحكمة ان النبوة فضل من الله يخص بها من يشاء سواء كان بشرا او ملكا
وعندي بحث اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكره وقد لوح بان هذا المصور
الذي قد يكون نبيا لما اشتمل على جهتي البشرية صورة والملكية حقيقة
لانه يتدلسه لم يصح ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله يختص به
من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا
المصور ايضا فانه بشر الان ولا يخفى انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها
ان طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعة البشر وربما لا يعذرونهم في
الاقدام على المعاصي وغير ذلك بحث ظاهر لان المانع اذا نزل لحقيقة الملك
المقدر نزوله بحقيقة وهو مع كونه من انقلاب الحقائق خلاف ما يفهم
من كتب التفاسير فان المفهوم منها تبدله صورته بصورة البشر لا حقيقته
بحقيقته فليتامل ويحتمل ان يكون آه لا يخفى على المنصف سياق
الآية يلايم هذا المعنى نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا يخفى ان الظ
من قول المص فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لزومها في استعمالها
على قاعدة اللغة وهي انتفاء جملتيها لا ان المذكور في المتن وهذه الامثلة
التي ذكرها الش لاستعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة وارده على استعمال
اخر ظاهرها لا يناسب المقام وكان الش اشار بايرادها الى ان جميع الا
ستعمالات السابقة في الماضي فيما مضى وقتا فوقتا اشار بقوله
فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد
الاستمرار فيما مضى وقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظ بحسب
اوقات الوجود فان الاطاعة توجد في العرف وقتا فوقتا فيلاحظ
انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد
منه تجددي لا ثبوتي بدليل قوله في كثير من الامر هذا الكلام الكشاف

ومنه بحث اذ المفهوم من هذا العيد ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم
فى كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم راى فى امر كان
معمولا عليه اللهم الا ان يجعل استمرار الاطاعة مقابلا للاطاعة فى قليل
من الامر ويحمل قوله كلما عن لهم اه على المبالغة وتجدده وقتا بعد وقت
فدل هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذى يعطيه الجملة الاسمية لان
النفس اذا اعتادت الشئ العمه ولا يجيء مفارقته فهذا الخالف لما فى المفتاح
آه قيل ما ذكره صاحب المفتاح غير موجه بحسب المعنى فالاصير فى مخالفته ودلالة ان
امتناع عنهم للتبين باستمرار امتناعهم عن طاعتهم حتى لو يستمر بل اطاعهم
فى بعض امورهم لوقعوا فى العنت ولما وقعهم فيه اذا استمر المبنى
على ما يستصوبون كما هو فى ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار
وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح فى انتفائه با
ستمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتامل على ابلغ وجه
واكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا مؤكدا نفيه بتاكيد
النفى ولاجل قوله وما هم بمؤمنين على نفى الاستمرار والثبوت لما كان
كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه وجواب لو
محذوف اى لرايت امرا فظيعا ولا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا
مناسبا للشرط اى لترى والنكتة التنزيل والاستحضار المذكوران
لانه كلام من لا خلاف فى اخباره آه يعنى ان فى العدول الى المضارع
تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف فى اخباره بمنزلة الماضى
المعلوم المحقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا مستقبلة
تحقيقا فروعى الجانبان معا فاتى بلو وصيغة المضارع وان جعل
الخطاب للمبنى ولو للتمنى فلا استشهاد عرض الشارح نفى الاستشهاد
اذا جعل لو للتمنى ولا مدخل فى ذلك لخصوص الخطاب بل انما تعرض لبيان
لما فى الواقع من ان الحق كون الخاطب خاصا عند جعل لو للتمنى لان التمنى
ههنا للخاطب فقط لاستحالته من المتكلم كانه قال ليتك ترى والتمنى

١٩٠

للرسول لهم كما كان التحرج لهم ولعلهم بينه ولانه يجتمع منهم الغصص
لجعل الله تمنى ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليشمت بهم ثم الحق
ان الاية تحتمل الاستشهاد فان احتمال كون لو للتمنى يرفع الاستشهاد
فتامل بعد رب المكفوفة بما ذهب البصرية الى انها حرف والكوفية
والاخفش الى انها اسم نفيلة مرفوع محلا بالابتداء ولا خبر له وقيل لا
محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها ضارعت النفى والنفى لا يعمل فيه عامل
فالحق قول البصريين والقول الاخر هو ما ذكره ابو على فى غير الايضاح
او ما ذكره بقوله واما جعل ما نكرة آه فلا يخفى ما فيه من التعسف وفى
النظم اما الاول فلان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثانى فلفوات
حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى ويجوز ان يكون
مستعارة للتكثير لان الودادة المستفادة من رب فى التوجيه المذكور اولا
بالنسبة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة
فى هذا التوجيه كثرة الودادة فى نفسها فلكل وجه ولا تنافى بينهما هذا
فوائد افادة رب للتقليل بالتوجيه الذى ذكره الشارح نكتة وهى الايماء الى
مقتضى العقل ان يحترز للتخلص عن كل ما فيه شوب احتمال وان كان
نادرا كانه ادعى بانه يكفى فى مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام
ان الكفار يتمنون فى القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره تعالى
منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا فوائد الاسلام من النعيم المقيم
مشاهدة ومضرة الكفر ومن المدخول فى دركات الجحيم كما قال الله
ثم فتثير سحابا يحتمل والله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثارة
السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية
بالنسبة الى زمان تكلمها كما اشار اليه الفاضل المحشى فى بحث الفصل والوصل تكلمنا ح
لا لجعله الجملة الثانية اسمية كقوله نعم ولو انهم امنوا الاية مبنى
على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغى لما لفظا فلان طباق تحقق
النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضية معنى فقط نحو لو يخف الله

لم نعيه اولفظا ايض واما معنى فلان جزية المثوبة لا يتقيد بايمانهم
واتقائهم ولا ينتفي بانتفائهما فالحول دالم يجعل لو للتمنى لان الجواب محذوف
وهو لا يثبوا انما ابتدى الجملة الاسمية على انها جواب القسم مقدر دالة على
ثبات المثوبة واستقرارها فيجب لان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها
وهو كون للمثوبة خيرا الا على ثبات المثوبة وما ذكر انما يتم لو قيل المثوبة
لهم وقد يتكلف ويق الاصل في الاية الكريمة لا ثابهم الله مثوبة فا
جوابها مثوبة تقديرا ثم عدل الى المثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة
لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم المثوبة من عند الله خير
خيرا لهم على ما هم الخبر وتعيينه الى سواهم في الايمان والتقوى فا
تدفع الاعتراضات الثلثة لانه ظ علة لعدم التعرض لما ذكر ولما عدم
التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع في الجزاء فلعله لعدم وجدان
مثاله في كلام البلغاء او للاكتفاء بانفهام نكتة حاذكره في جانب الشرط
واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية واما قول المتنبي ولو قلم القيت
في شق راسه من الضعف ما غيرت من خط كاتب فقيل الحق لانه لا يمكن ان تقع
ولو التي قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل على المعنى اي ولو حصل
قلم اولو لابس قلم وقد يروى قلما بالنصب فالامر اذا ليس بتقدير ولو كان
قلما هذا وقال الرضي ان شرط لو جاء اسمية في الضرورة وقال لو بغير الماء
حلقي شرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولو انهم امنوا اي ولو
تحقق انهم امنوا الوجهين احدهما ما ذكره الشارح من ان الجملة الاولى
لا تقع الا فعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها
في تاويل المفرد فللارادة عدم الحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق تحقيق
في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد الحصر والعهد في
قولك هو البطل الحامي مع وجود تعريف المسند ومثله رايت بكاء
الحسن الجميلا على ما سياتي فالاولى ان يراد قيل يخرج امثاله عوضا
زيد مسيئا اي هو ملحق بالعدم ومات فليس شيئا فضلا عن العظيم

يكون مزاجها عسل وما المصراع لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح
بها النبي صلعم ويهجو ابا سفيان وصدره كان سبيئة من بيت راس ويروى
كان سلافة وبيت راس قرية بين غزة ورملة اشتهر بجودة الخمر فقال
انها مولد السلافي والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراه للشرب واما المحمولة
من بلد الى بلد فهي سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهري وتبعه الشارح
في شرح المفتاح ووقع في القاموس ان الجوهري وهم في ذلك هذا
والرواية في البيت الهمزة والسلافة والسلاف ما سال من عصير العنب قبل
ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل
على الاصل فانتفاء ما بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعهن على اضمار
الشان ولما قول ابن اسد ان كان زانية تحطاء اذ لا يراد بلفظ الصنا
بعياس وكلام ورة تدعوا الى ذلك ههنا ثم جر كان قوله بعد البيت الذي
على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بخمر مزجت
بعسل وماء او بطعم طري من التفاح كسره اجتنائه من الشجر لكمال نضجه ولطافته
لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام متقدم مثاني واحد
الباب الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر
لا يستلزام الحكم على الشيء العلم به ان قلت الحكم على الشيء لا يستلزم العلم به
المحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند
ايضا معرفة قلت الظ ان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل وجوب تعريف
المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بما
المعلومية اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفتها
الاصلين في تعكيسهما يثبت دعاة على زعم تم الدليل المذكور على اصالة
تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم
انتفاء الفايدة في الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود لما ذكر الثاني
ان العلم بحكم من احكام الشيء قيل الظ انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم
له لان علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم

الحكم على ما له الحكم بالفعل اى بقيمته الا انه اكتفى بالجواز لكفايته فى المقصود بقى
ههنا ابحاث الاول انه لو صح الدليل الثانى لاستلزم وجوب كون الفاعل
معرفة ايضا الثانى انه يستلزم وجوب تعريف المسند بنفسه لان الحكم
يستدعى على الحكم العلم بالطرفين على السواء ولا يتأتى الاعتذار المذكور
ههنا كما لا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان
المسند نكرة الرابع انه لو صح لكون نحو الجزء عالم بالجزء عنه لامتناع الخبر
عن المجهول المطلق ولا حاجة الى توسيط الاحتياج بمعلومية الجزء به الخامس
انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع
قوله على ان قوله جواز الحكم آه نفى الفعل ايضا شنيع لان قولك جانى زيد
آه اجيب بان المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو الجى المستفاد
من جانى وهو اسم لا جانى وكذا المحتمل فى طاب زيد لان يكون من جهة
النفس وغيرها انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشيوع
فى الحقيقة الا للاسم ولا يكون التعليل وهما وفيه نظر لان التقييد للفعل
بالحال وغيره انما هو باعتبار زمانه من الحدث فكما ح تقييده باعتبار
معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى نقص الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق
بينهما من هذا الوجه فليفهم فنقول لما اشار قاه كما لا يخفى ان مجرد التغاير
لا يكفى فى الافادة لوجوبه مع عدمها فى الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من
عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخير يتجزا وكالملزوم
عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير فى المفهوم شرط
الافادة ويشترط للصحة اتحاد الطرفين فى الوجود الخارجى او فى الذات
فلا يرد على قوله ليكون الكلام معينا النقض بقولك الحجر حجر لان الافادة
بعد الصحة انا ابو النجم وشعرى شعرى لله درى ما احسن صدرى
تنام عينى وفؤادى يسرى مع العفاريت بارض قفر تقول عن الشان
انا المشباع نحو المنون ليكون مراعيا واحسن من الاحساس والعفاريت
جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيالات الفاسدة

قول ابى فراس فان يكونوا براء من جنايته ابو فراس كنية الفرزدق
والبراء اما بكسر البا على انه جمع برى مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر
فى الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر كرخال
ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف فى سورة الممتحنة ثم لا يخفى بانه يجوز ان
يجعل البيت من قبيل هو البطل الحامى ومما ينبغى ان يعلم ان الجزاء فى البيت
محذوف وعلته قائمة مقامه والمعنى فان يكونوا براء من جنايته فى
زعمكم فقد كذبتم لان من نصر الجانى هو الجانى والمذكور فى بعض الكتب
آه فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التعريف
فتعريف المسند بالاضافة يقتضى معلومية المسند بطريق من طرقه وان
اراد المعهودية فالحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام
والموصولية لكن قولنا مر معلوم آه هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام
فى هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب فلفظ الكتاب ناظر
الى اصل الوضع وما فى الايضاح الى هذا الاستعمال وبذا يندفع هذا الوجه
المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن بقى البحث فى المخالفة بين كلامى
الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلافادة السامع اما حكما معلوم
له بطريق من طرق التعريف بآخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين
كذلك ثم قال بتفسير هذا انه قد يكون للشئ صفتان من صفات التعريف
وشرح الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه
واسمه لكنه لا يعرف انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا
اولم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء
كان لتعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم آخر بان المسند اذا كان
معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين الكلامين فى نفسها
وان امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب
اصل وضعها والثانى الى ما طرئ عليها فى الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر
الكلام الثانى تفسيرا للاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحققت من ان المفسر

يدل على ان الخبر في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتغير بودين بخلافه
على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة واصل وضع الاضا
وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة ذا اللام والموصول سواسية
في الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية
بل من الطارية بحسب الاستعمال وظاهر كلمات القوم لا يساعده فالصواب
ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التلفيق وحاصله ان المراد
بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره ولا منافاة بين ان يكون المسند في
قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان
لا يعرف ان له اخا اصلا لما ذكره والمراد من طرق التعريف ما يعم
الطرق الاصلي والعارض بحسب الاستعمال   صفتان من صفة
التعريف الاضافة الاولى مثلا لا لبستا اي صفتان معلومتان بطريق
من طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه
مسندا اليه وامثالها   وايهما كان بحيث يحصل له اي ادبيان نكتة التاخير
على وجه الاستقلال اهتماما والا بيان سبب تقديم احدهما على الآخر
المستفاد من قوله فايهما كان بحيث يعرف السامع آه يتضمن بيان سبب
تاخير الآخر   واذا عرف اخاله ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح
زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع عارف بان له
اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد
صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا آه كما نقله
الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم في هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع
وهذا يقتضي موضوعية ذلك ومحمولية ما به التعيين كزيد كما ان مراده
في زيد اخوك امن وبعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد
والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره
بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير يسقط ما يتوهم من قول المص في الا
يضاح سواء عرف ان له اخا انه يق زيد اخوك في صورة السامع انه له

اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة اردت تعيينه عنده قلت اخوك
زيد وهل هذا الا تناقض   ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحر آه
قيل انه من باب القلب وقيل المؤخر مبتدا ما تقدم عليه الخبر المعرف اعتمادا
على قرينة المقام   محل نظر لان قوله اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل
بلدك تائب يدل على انه عرف ان انسانا تائب فلابد من ان يقدم اللفظ
الدال عليه ويقول التايب زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة المقررة
في اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان في تقييد الانسان
بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان
ممن تعرفهم باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقد استوى المسند والمسند
اليه في المثال المذكور اعني زيد التايب في المعلومية بطريق من طرق التعريف
وليس مقصود المستخبر الا العلم بالانتساب فلك ان تسال اي شخص من تلك
الاشخاص ثبت لهذه التوبة المعهودة وان تسال ان التايب المعهود هل
هو زيد او عمرو ثم انما عبر من في السؤال المذكور اعني من هو مبتدا والضمير
الراجع الى التايب اعني هو خبر له على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه
فجعل الجواب زيد التايب ليلايم مقصوده الذي هو ايراد النظير
لقوله تعالى اولئك هم المفلحون   على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق
العبارة ان يقول كل رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام
يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد ههنا الافرادي
اي كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما
والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال تعالى كل الطعام كان
حلا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقد قال عم كل الطلاق
واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام اريد
الحكم على كل فرد فهو مع حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيدها وانها لبيان
الحقيقة حتى يكون تاسيسا كلا الامرين محتمل بتوهمنا ابحاث الاول انه
على تقدير ابتناء الغرض على الاتحاد لم يصح ان يقع الكاتب الحيوان بل ان يراد

مقر الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني ان ما
ذكره في بيان الحصر يوهم لدلالة على وجوب الحصر في كل معرف بلام الجنس مع ان
قوله والثاني قد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة
للماهية من حيث هي ولذا لا يثنى ولا يجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى
ونظائرها فينبغي ان يفيد حملها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل
به احد ولك ان تحمل وجه النظر هذه الوجوه الرابع ما ذكره الشريف
من ان المحمول في صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه
الفرد وكان عين زيد لم يكن حمل كلام حقيقة لعدم تظاهر لان تغاير وصدق
الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتامل اما
خاضا واما عشارا الخاض الحوامل من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار
بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة
اشهر ويزول عنها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع وبعد
تضع ايضا ليس معناه انك الكامل في المحبوبية آه الفرق بين المعنيين
المنفيين ان في الاول ادعا قصر صفة المحبوبية على المخاطب قصرا حقيقيا او
ادعائيا وفي الثاني قصر صفة المحبة على فرد كامل منها وهو محبة المتكلم قصرا
حقيقيا او ادعائيا ايضا لانه ليس في المعنى الاول قصر جنس المحبة على
المخاطب حتى يصرح بالمعنى الاول انك الكامل في المحبوبية وليس فيه قصر
المحبوبية المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به مآل المعنى في قصر الجنس
ادعاء كما اشار اليه المص فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا ثم لا يخفى
ان المثال المذكور يمكن ان يحمل من قبيل قولك العبد يعني ان اتصافك
بالمحبوبية امر ظاهر لا يشك فيه كما في قولنا انت المظلوم لا يخفى جواز كون
هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشايع في الاستعمال والمعتبر
عندهم هو ما ذكره الشارح اذا قبح البكاء على قتيل اوله الا يا صخر ان ابكيت
عيني فقد اضحكتني دهرا طويلا بكيتك في نساء معولات وكنت احق من
ابدى العويلا دفعت بك الجليل وانت حي فمن ذا يدفع الخطب الجليلا

اذا تم البيت لان القصر وعدمه التقابل الملحوظ تقابل العدم والملكة
اي عدم القصر عما من شانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع النقيضين
واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك في البيان قطعا ويمكن
ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار العموم لانه اذا وجد فيما من شانه ان
يقصر كان بحواله وجوبه فيما قصر بالفعل اولى بقي فيه بحث وهو ان المعهود
يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد و
المعهود بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه شائبة
الجنسية لكن لام العهد عند ارباب الفن فيمكن القصر في مثل هذا
المعهود ورد بان المعنى المشخص الذي له الصفة صاحب الاسم
قبل المطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات و
زيد بالمعنى المذكور وصار كالصفة في دلالته على معنى قائم بالغير فالمبتدا
هو الاسم او ما هو في تاويله وهذا هو مراد القايل المذكور بلا امتناع
كون المنطلق ونحوه مبتدا وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق
ان النزاع لفظي ولما المجهول عند المضاف بكونه صاحب اسم زيد فيه
بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا احتياج الى هذا
التاويل ان قلت المراد اتصاف المنطلق قلت قد لا يعلم المنطلق المعهود
بان سمع ان شخصا في البلد انطلق فاستفهم انه اي من الاعيان
لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فيه بحث لان الحمل في عرفهم يكون
مفهومه امرا عدميا مفسرا باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي
بحيث يصدق هذا التعريف ينبغي ان يصح ولا شك ان التغاير و
الاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل اللهم
الا ان يقال ما ذكره خاصة اضافية للحمل بتفسير الاعم لا المساوي فان
قلت لا نسلم ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون حمل زيد
عليه بلا تاويل حمل الشيء على نفسه وهو ليس بمفيد قلت لم لا يكون التغاير
باعتبار الوصف العنواني على ان عدم الصحة غير عدم الافادة ولان انا

ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وفيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا بعد وامّا ثانيا فلان الاخبار الواردة غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يوجّه المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابت لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه فلا يمكن ان يجز بثبوته للمسند اليه لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليتامل كلما يحتمل الصدق والكذب للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة انما هو في الخبر والقضية اي في الكلام الخبري والقضية الموجبة الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد واني لك هذا ومتى القتال هذه الامثلة ونظايرها ليست مما النزاع فيه اي مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدّر لا على الخبر وحده وكذا في قوله نعم بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على المخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح وقد سبق هنا في بحث وهو حسبي ونعم الوكيل بحث نكر فليتذكر وزيد كانه الاسد ليس المراد التشبيه والا احتمل الصدق والكذب بل الشك مبالغة في شجاعته بل نقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن تشبيهه اياه فلا يحتملهما على هذا التقدير ايضا فليفهم بحال ما هو آه هذه البا امارات انه لو الوصف مصدر والاولى اولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف[صف] مصدر الايهم على ما لا يخفى فاذا جا بعده الما قال بعده لان الاصل التقديم ويمكن التقدير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى لصيرورة المعتد بخرج عن ظاهره مثل قولنا انا ضربت ذاك الا ان يقال المراد الضمير بما يؤدي مؤداه فعلى هذا التخصيص للتقوى آه سياق الكلام يدل على ان المعنى بعلى ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل بعينه بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا

على المستحيل

ولا

ولا مطلقا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكي في زيد عرفت ان الرفع بقصد تحقق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوى يجري على الطلاقة فنقول في المثال المذكور زيد يعرف لا نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقق تكرار انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظايره وبالجملة ان تخص السكاكي الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيده فالتزم وجود التقوى في مثل زيد ابوه منطلق يرد عليه انه جعل المسند السببي قسيما لما يراد به التقوى فافهم كما سبقت الاشارة يعني في شرح قوله والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى آه لا يخفى ان الحكم بعد الموطئة والمقدمة يعم مثل ان زيدا قائم وما زيد بقائم وكان زيد قائما واشباهها ولعل غرض الشيخ ليس محصورا في المجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوى عنده في مثل في الدار رجل قلت هو داخل في التقوى آه فيبحث لنا ولا فلان اللام في قوله فللتقوى المفرض كما يرشدك اليه تفصيل البلغ لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوى في صورة التخصيص اللهم الا ان يقال بالقصد التبعي وهو خلاف ما له فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوى في رجل جاءني عند الملم كما صرح به الشارح في مباحث تقديم المسند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على ان المص سهى في نقل الكلام الشيخ[هب] لا انه من المص نفسه وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو العرفان المضاف الى المتكلم او غيره لما مر اي لقصد الدوام والثبات في الاسمية والتجدد والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط في الشرطية لان الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى الغير والفعل اشد افتقارا الى الغير والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا ومحله فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقيق وليس في الاسم الا الثاني ورد جماعة منها بما الدعاء من قدره الفطر بنحو قوله تعالى اذا الكم

وقولك اما في الدار فزيد كان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما ما لا يقع بعدها
فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فلما ان كان من المقربين فاجاب عنه ابن هشام
بان الفعل بعده مقدر ولانه تتبّعت تعلقه الصبر في تعلقها بالجمع
الظروف المعدومة بقرينة ذكر الظرفية وينساق الذهن اليه من لفظ
التعليق انسياقا ظاهرا او يرد على الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة
واقع موقعا لا يغني عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يأوّل بالجملة والظرف
الخبر واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة سواء او وقعت فيه جملة تؤول بالمفرد فلا
يصح ان يعامل احدهما معاملة الآخر فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف
مقدر بالفعل لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول فليحمل ضميرها في عبارة
المص راجعا الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية بمساعدة المقام وليس
في ذلك كثير تكلف كا يرتكب لتصحيح وليس في عبارة الايضاح ايض ما يوجب
ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريق الاستخدام لا فيها غول اي في الصحاح
غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدره وقوله نعم لا فيها غول ولا هم
عنها ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع آخر لا يصدعون
عنها وقال ابو عبيدة الغول ان يغتال عقولهم اي بخلاف خمور الدنيا
فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به في بحث المسند ردا على من زعم ان
تقديم الخبر على المبتدأ في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص نعم لو لم يجعل
قوله لا فيها غول معلولة بل مسالة لا يمكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد
للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر
نحو في الدار رجل التقديم لتخصيص المبتدأ النكرة فلا يفيد الاختصاص
واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدأ بالوقوع في سياق النفي فكان
حق الخبر التأخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص كما يقتضيه صدر فصح
وقوعه مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليك وتبيان ان
في الاية تقديم ما حقه التأخير لانا نقول لذلك مخصوص بالمصدر المدعو به
على ما في اللب والمراد به التعجب ايض على ما في معنى اللبيب فان قلت التنوين في غول
للتنويع

للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه وبهذا القدر صح وقوعه
مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التأخير
مفيد التخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ صحح وقوع رجل مبتدأ
تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين والا فلا لزم عدم افادته للحصر
ايض قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى
ولكم في القصاص حيوة الا قد صرح ان التنوين في حيوة للتنويع فيندفع النظر
الذي اورده في بحث السادات وهو من قصر الموصوف على الصفة دون
العكس لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه
والقانون انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به
الفاضل المحشي ايض بجواب من للتايوسف المعين بناء على ان التقديم قد
يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقاة
وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول قد بين فيما سبق ان القصر في
لا فيها غول غير حقيقي ولعل ذكره هنا لانه ذكر الباعث لحمل القصر على
غير الحقيقي في نظائره فاستدل بوجود مثل هذا الباعث فيه ايضا بتذكر
ما سبق من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم آه مبني على
انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى غيره من المؤمنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار
الشارح الى دفعه بان القصر اضافي بل على ان المخصص آه الظاهر ان العلامة لم
يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل معنى قائم زيد انه
المختص به القيام دون القعود فان قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره
اذا حمل الاختصاص على معنى القصر وهم الاختصاص بزيد على القيام بل مراده
بالاختصاص هو التعلق كما في توهم الحلول هو الاختصاص الناعت مراده
ان معنى قائم زيد ان الثابت له القيام دون القعود فعلى هذا يندفع عن
العلامة الخبط الثاني الذي ذكره الفاضل المحشي فتأمل لتوهم انه
نعت له لاجراء نحوها قريبا لتعاضد الامرين في ذلك استدعاء النكرة في
مقام الابتداء الوصف وصلاحية الظرف له ولا يرد جواز زيد القائم ونحو

مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل به دفع الا
لتباس فلا يرد جواز ما ذكره لتحقق التباس المبتدا بالخبر على تقدير تقديم
الخبر لكون قوله كالمنتهى الكبار ها صفة للهم لا يفتح فيما ذكره لان احتمال
الوصفية بعد وصف آخر يكفي لما ذكره لتقديم الظرف في البيت احتمال
آخر وهو الاهمية لكن لا يضر في التمثيل فافهم لجواز ان يكون قايم مبتدا
ورجل بدلا منه اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار ونحوه ولا يجوز ان
يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط العمل الرفع والنصب عند محقق
النحاة ولذا ذكر في اللب في تعريف المبتدا او مسند بعد نفي او ظاهر بعد
همزة الاستفهام او ما النافية فليرجع الى شروحه لانه قايم لا يصح للابتدا
لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات لانا نقول بعد التنزل عما ذكره
انما يتعين تقدير الخبر فيما نحن بصدده اي في الدار قايم رجل او يحمل تنوين
قايم على الافراد والنوعية فيحصل التخصيص كما في شر اهر ذا ناب على انه قد جوز
جمهور النحاة الابتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف
كما قالوا في قولهم ضعيف عاذ بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثا
من هذا القبيل اي شخص قايم رجل فتامل ولانها تستحق بعطوف بحسب
المعنى على قوله فانه يتعين فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده
الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة نحو لي عندي
ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا اخر
وانما لم يقدم في الاية الكريمة لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان
الساعة فقد تضمن معنى الاستفهام المقتضى للصدارة ضرورة ان
التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم فلا تكلف في الجواب عن الايراد
بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اي المحكوم به عليه امر اعتباري اعتبره
المتكلم في ذهنه وجعل التقديم في الذكر دليلا على بحيث يعرف السامع ان
حكمه بالخبر على مخصص وليس المراد ان المتكلم حكم اولا على غير مخصص
ثم بتقديم الحكم عليه تخصص المحكوم عليه فتدبر على تضمين الشرف
فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف وههنا نكتة ينبغي

ان يتنبه لها وهي ان اللفظ في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي و
المعنى الآخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته
كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف
حالا وتارة ينعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف
لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة
المعنى المذكور معرفة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه
و وهو سهو آه اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الغرض امتنا
الدنيا بسبب هذه الثلثة اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه
الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجه في الثاني فلان اشرق يجيء لمتعديا
بنفسه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واشرقت الارض بنور ربها
فعلى تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه الثاني
انهم انفسهم ذوو اشراق والدنيا مشرقة بسبب بهجتهم وانعكاس اشعتهم
سواء قصد واشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم منقلبون على اشراقها وابادتها
والاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعل ثلثة
مبتدا خبر محذوف اي لنا ثلثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف
عليه بدلا او بيانا او يكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال ان فيه
ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلي على مدح الشاعر
نفسه كما لا يخفى لانه كلام لا يعرى عن خبط واشكال وذلك لانه قال آه
افتر فلان ضاحكا اي ابدى اسنانه وكان بعد ترتيبه بعين تضمنه معنى الكشف
هذا وقد بقي ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى السكا
وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيله فهذا الذي ذكره الش انما ينتهض
وجها لعدم ايراد المص قول السكاكي بتمامه لا لعدم عده قصد افادة
التجدد من مقتضيات تقديم المسند والاظهر ان ترك المص ذلك نظرة
فافهم خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل الحشي اذ كان الاسناد
الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدا كان هذا الاسناد

في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب
ان يكون داخلة فيه وارادة نقضا على ما ذكره من القاعدة القابلة ان
الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند
اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة تلك الجملة
التجدد فيخرج الامثلة بهذا القيد وتدقيق في توجيه كلام الشريف قول
السكاكي ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان
ضابطة كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند
فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
بيان نحو جعل المسند فعلا لا تفسير له قوله البتة على ما يشهد به الذوق
السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد الشريف واخت
خبير ان عبارة السكاكي ليست نصا فيها حتى يرد اعتراض الشريف
اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى فيفيد التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل
نظر وان اسناد السكاكي الاخلال بالذكر الى قوله في الدرجة الاولى
من قبيل اسناد الشيء الى الجزء الاخير من سببه وان كان السبب مجموع قوله
ويقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى فتامل ولا يخفى حال
بالنصب معطوف على الضمير في لم يرده ولطيف الخبا مجيئه في النوم والكهف
ان المعترض لم يرد مقصود السكاكي وتعيينه ولا بصورة الحاكية له
فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت مع القول بما ذكره وان لم يكن مصرحا
في شرح الشرح الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلثة اعني انا عرفت وانت
وزيد عرف تفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية
يفيده بل انما يكون اذا لم يكن الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم
الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر
جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهي تفيد التجدد الا ان ينضم قرينة
على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم لا يخفى بطلانه لان المسند

اليه

اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون بالثبوت
والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت
وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فيكفي عدم حقانيته ما لا
يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الاخر
تحكم مع انه يخالف اطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق الحصر في المثالين المذكورين ولو
كالجوهر في قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا ليس مسندا اليه اصطلاحا
الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه ليس الا بين المبتدا والخبر
وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت الى الضمير المتصل من الثاني واما
اسناد جملة عرف الى الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين
فلا بد ههنا من زيادة اعتبار وما يعني ان الشم لم يتعرض لهذه الاعتبارات
الزايد وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه غير واف بالمقصود لا يخفى عليك اعتراف
بذلك حيث قال انما يدل على اولوية اسناد الفعل الى الضمير اه واحترز بقوله
في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول
يعني انه لو قال ويقدم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة
الاولى لورد عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خارج عن الضابطة
لانه لم يقدم على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا
التقييد ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل
على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في
نحو زيد عرف لان كل فعل مسند دائما اولا الا الافعال المكفوفة بما مثل
قلما يكون فلقلته لم يلتفت اليها لانها قلما تكون واما ما يقال اه يعني ان
المص لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالبابين لكان
ان يكون جميع ما ذكر فيهما يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد
مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القايل هذا انه
مثل عدم جريان الجميع في غير البابين بقوله كالتعريف في الحال والتمييز فان
التعريف يجري في المفعول به وهو من غير هذين البابين وكذا الحال
والتمييز نعلم ان الجريان في غير هذين البابين عند هذا القايل انه يجري

احوال متعلقات الفعل

فى كل واحد من غير هذين البابين فيرد عليه ردّ الشارح فى احوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صحّ الفتح ايضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتبادر ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسرّه ان المتعلق هو المتشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى قد سبقت اشارة اجمالية يعنى فى التنبيه السابق بقوله كثير مما ذكر غير مختص بهما آه والمراد باحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا فى العموم الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظان الظرف معمول المضاف مقدر اى ذكر الفعل مع المفعول كذا ذكره مع الفاعل وادخل هٰهنا كلمة مع على التابعين اعنى المفعول والفاعل للذين كل منهما قيد الفعل مع انها بمجرد المصاحبة فانها قد تستعمل فى هذا المعنى كما صرح به الشريف فى حواشى المفتاح وان كان الشايع دخولها على المتبوع رعاية لامر خطابى وهو ان الكلام فى متعلقات الفعل من حيث هى مضافة اليه وحق المضاف اليه ان يقدم فى الذكر التفصيلى ثم جرى على الاستعمال الشايع من دخولها على المتبوع والوجه هو الاول وان كان الثانى فيه رعاية امر لفظى مقتضى لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضماير الاربعة الى شئ واحد وكذا الثانيين بوجه الوجاهة التى احال به على التامل ما فصله الفاضل المحشى من ان لقايل ان يقول لا نم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفى متوجها الى القيد اى اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده والجواب ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المص فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب يعنى قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل آه واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدى اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان مطمح النظر بالمقام بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صريح فيه على ان فيما ذكره القايل مخالفة الاستعمال الشايع اعنى دخول مع على المتبوع فى مواضع وفيما ذكره الشارح والمحشى مخالفة فى موضع واحد لنكتة

خطابيه

خطابية يقتضيه كما نبهنا عليه اى تلبس الفعل بكل منهما فى العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اى تلبس الفعل بما ذكر معه والمص واضح بمن هذا العلم اى مما ذكره نقلا عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه فى الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو الحجة فى صحة حمل المفعول فى كلام المص نفسه على المفعول به مطلقا اى من غير اعتبار عموم فى الفعل اه هذا كلام ذكره المص فى الايضاح وفيه حزازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له فى ترتب الجزاء المذكور اعنى التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تامل ويكون كلاما مع ان يثبت له اعطاء غير الدنانير كانه مبنى على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفى الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر فى الروايات يدل على نفيه عما عداه بلا خلاف لكنه تعسف مستغنى عنه اعتبار فى تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيل الدنانير يعطى بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدنانير صفة للاعطاء على حذف المضاف اى غير اعطاء الدنانير والغيرية باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغايرا لاعطاء بعين متعلقه بانه الدنانير فيؤل المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشى فتامل كلام من نفى ان يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطى كلام من نفى الاعطاء ان قلت فيكون لمن الى المنكر فاين التاكيد قلنا اسمية الجملة مؤكدة ان قلت لا يجوز ان يلقى الى الخالى الذهن قلت قد سبق جوابه فى الباب الاول اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللازم ولو بحسب الادعاء كاف فيها كما سيجى تفصيله فى البيان انشاء الله تعالى المؤمن غرّ كريم الغرّ بالكسر الذى يخدع بسهولة لقلة تجاربه والحب بفتح الفاء وكسرها هو الرجل الخداع الجربز بقول منجنب

يا نجل جنا لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير

لعله ايهام ان الفضلة الخاتم الابهام ايما الى جواز وجود مرجح

للحمل على البعض في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة

الحمل عليه افاد اي المقام الخطابي والفعل المذكور للشاي كون الغرض

ثبوته لفاعله آه قيل فيه بحث من وجهين الاول ان الظ كون المفاد

نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني ان اثر المقام الخطابي وافادة

بحرمة التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول وكل من الا

هين اذ المقصد افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي وما

ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التراكيب التي يفيدها

وان لم تستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثاني ايضا فافهم فصدره

هذا الفعل معرف بلام الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر

دلالة على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على المفردية

ولو تنكر كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق

لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وتقدير الظ ان مدلول الفعل والمصدر

نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة المقام الخطابي من

غير حاجة الى ضم التعريف لا يفيد افادة التعميم آه فتحقيقه ان المراد

اذا كان خطابيا يراد في صورة التعريف نفس الحقيقة لكن لا من حيث

انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس

اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراده الذي اعتبر انتفاؤه بقيد

الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة في ضمن الافراد وبين ان تقصد

من حيث هي للتوسل به الى افادة التعميم كناية فان الثاني بليغ بعيد عن

الغرض والمقصود قيل مراده نفي دخوله في الغرض الاولي والمقصود من نفس

الكلام وان كان داخلا في المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض

الفاضل الحشي ولا يخفى انه طي ما يرد عليه رفع الملام بالا يرتضيه

اولوا الاحلام لان ما ذكره من الحصرين لا يشهد به نقل ولا عقل نقل

عن الشم انه قال اعلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل

فلان يعطي على ما زعم الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد حققناه

على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايض واما الحصر الثاني بناء على التقديم

فلا يصح شرحا للكلام على ما عرفت من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما

الحصر الثاني بناء على التقديم آه ان افادة التقديم الحصر عند السكاكي

انما هي اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا منكرا كما سبق وفلان ليس منهما

بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره فا

لحصر الاول ليس عند السكاكي باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم

الاعطاء المستفاد من المسند المحمول في المقام الخطابي على الاستغراق

وهو الذي اراد الشم بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه

يصح عند صاحب المفتاح فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء

والا لخرج ذلك المفرد من الاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان المراد

انه يوجد كل اعطاء الا انه لا يوجد الا الاعطاء فما لا يسعه هذه العبارة

اجاب الفاضل الهروي بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض الكلام

في صورة تدل قراين المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فانه اذا

ظهر خطأ من مصنف في مسئلة دقيقة وقلت هو رجل نحوي يفهم منه

انه لا يعلم غير النحو مما له دخل في تحقيق الدقائق او سئلت عن شان فلان

وعما يشتغل به من حقائق الافعال وقلت يعطي او يكتب او غير ذلك لافهم

انه مقصور على الايجاد مما ذكرت في جوابه ورد بان ذلك لا يصح مطلقا

ولا قرينة هنا على التقييد فلا يصح فتامل فان هذا المقام مما وقع

فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الجلخالي فانه سلك الشم العلامة

الذي يرى يبصر ويسمع وراء هذا لحسب الحقيقة سبيل التحرير ولعصب

الكامل لكن جعل جزاءهما نفيهما على كاله في السببية فكانه خروج عن

السببية وصاحبي المسبب بل لا يبصر المراد الا اثاره آه وجه

السر في ان المراد لو ابصر غير اثاره لم يكن ابصارا تاما لان المطلق الرؤية

كما هو المدعي لتحققه بعينه في تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع

الواعي وفيه تامل فالفرق بين تعميم آه جواب عما توهمه المحشي من
ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم للمفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم
الفعل من غير اعتبار تعميم للمفعول وهما وان فرض آه يجوز ان
يكون الجملة الشرطية جزء المبتدا او الواو زايدة بينهما لتاكيد اللصوق
ويجوز ان يكون الجزء قوله فالتلازم والفاء زايدة في الجزء على ما يراه
الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر في قوله وان فرض تلازمهما
اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون
تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم
بين التعميمين لا في الوجود ولا في الاعتبار فلا بد من ذكر المفعول
آه مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق
بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف
كما اشار اليه الشيخ في دلايل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشبه بمفعوله
غريبا فحذفه غير مستحسن على ما سبق الى الوهم آه وعلى هذا الوهم ينبغي
ان يجعل في تفكر اول الفعلين المتنازعين اعني ابكي لا ثانيهما اعني بكيت
لان الغرابة في تعلق المشبه بكاء التفكر ومنشاؤها تعلق البكاء بالتفكر
فلما جعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشبه ناسب ان يدعي استفادة ما
هو منشا الغرابة عما ذكره صريحا بكا مطلق يحتمل ان يكون المراد ان ابكي دمعا
فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشبه عليه
بكاء مطلقا وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله تعالى ان الله لا
يامر بالفحشاء والمكر مثل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول بعثناه
اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون لهم مفعول منوي كقولهم امرته فعصاني
وفيه وجوه اخر مذكورة في تفسير القاضي وغيره متعلق بقوله توهم
انما لم يجعله متعلقا بالدفع لدلالة قوله اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما
بعده على تعلقه بالتوهم ولان التعلق بالدفع يوهم ان يكون الدفع لا
في الابتداء غير حاصل كما ان التعلق بالتوهم يدل على ان التوهم في الابتداء
اعني

اعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة هي الدفع المطلق اعني ابتداء
وبقاء على ان نفس الدفع يشعر بالابتدائية لان الظاهر ما يكون في ثاني
الحال هو الرفع وان جاز استعمال احدهما في مقام الآخر مسامحة ومنشاؤه
ايضا الحوالة التعلق بالدفع في الجملة بقوله ويتصور في نفسه من اول
الامر وكم ذدت تذودي بصيغة الخطاب فالمعنى ظ وتذودي بصيغة
التكلم في وصف نفسه بالثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على
الوقايع والبلايا حززن انما قال بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة
لان لكل يوم منها سورة فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكره آه فان قلت
هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا يلجا الى الحذف
قلت حق المفعول بلا واسطة التقدم على المفعول بواسطة وقد عرفت
ما فيه من ان ذكر اللحم اذن لغو لا طايل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس
في المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا الحذف كما يتبادر
اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السكين العظم على وجه يتضمن
ايقاع الفعل على صريح لفظه سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين
الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضرب زيد وضربت عمروا او غيره كما في
قول البحتري فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على حذو مقتضى
الظاهر اذا سبق عليه فبذكر المظهر مقام المضمر يا بما تحصل تلك النكتة ولا
يحتاج الى حذف المفعول اولا قلت الحذف اهون لكثرته في المفعول
الذي هو فضلة وعكس ذو الرمة الرمة بضم الراء قطعة من الحبل البالية
والجمع رمم ورمام وهو لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة
في بلال بن بردة بن ابي موسى الاشعري يصف الشاعر نفسه بعلو
همته وقلة الحرص والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثنائي
ولا اجزى اذا ما قيل فانا لا اشاتع فيه اجزى وقيل فاعلا الاولى
لا كما في القول الشيء اذا قيل بهذا نظر ولقد امرّ على اللئيم يسبني فمضيت
ثمة قلت لا يعنيني ان يكون اصاب مالا آه وقت ان يكون او لان
يكون وانما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال الاصابة المال واستحضارها

لكن التامل الذوقي يشهد آه لو يرد بذلك ذكر المفعول في قرينة اعني
ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقصد
تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية وهذا التخصيص انما يظهر ظهورا تاما
بتقديرا المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفى   وههنا بحث آه يندفع
هذا البحث بما سبق في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف
ليذهب نفس السامع كل مذهب ثم قد نقله صريحا في شرح للمفتاح بما
نقله الفاضل المحشي فالمراد بعدم تميز احد الوجهين عن الآخر الذي
ذكره ذلك الفاضل عدمه في هذا الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشي
ان ما ذكره نص في العموم لا يناسبه تمثيله بقوله والله يدعو الى دار السلم
لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة
الله تعم غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانفهام في
كونه من تلك القرينة فتامل   ولا حاجة الى فيه بحث لجواز ان يكون
المراد عند قيام قرينة غير الحذف على العموم المقدر فيحصل التعميم
من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف
لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما
للتعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته نصا صريحا
لا يقدح وقد تعرضت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله
وههنا بحث آخر عن قوله واما لمجرد الاختصار مع امثلته لشدة
اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سوق الكلام   اذ لو كان
الدعا بمعنى النداء المتعدي الى مفعول آه المفهوم من الكشاف ان
الدعا المتعدي الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير
الآية سموا بهذا او بهذا او اذكروا اما هذا او اما هذا ويؤيده ما نقل في
سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا الله ام انك لتقل ذكر الرسول م
الرحمن وقد اكثر الله في التوراة هذا الاسم فنزلت قل الله او ادعوا الرحمن
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الترك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح
اطلاق اياتهم لو جعل الدعا بمعنى النداء لكان كما ذكره على انه قد يجعل
لفظا

لفظ او للتخيير بين ان ندعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح البيان
واعلم ان جعل الدعا بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما روي
عن ابن عباس في سبب نزول الآية وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول
الله يقول يا الله يا رحمن فقال انه نهانا ان نعبد الهين وهو يدعو
الها آخر فانه حمل الاسمين على المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله
بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول يناسب ما مر من سبب النزول وكلا
السببين مذكوران في الكشاف   وان صح بالواو باعتبار الصفات آه
ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف
مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم جار في الموصوفين
قلت انما جاز تعاطف الصفات بها لانه لم يقصد بشيء منها الذات التي
هي جهة الاتحاد بل للمفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان
مانعه كالاتحاد مراد بالاول القوم السيد والهمام كبير الهمة والليث الاسد والكتيبة
العسكر والمزدحم موضع القتال   ولما ورد ماء مدين الآية ورد ناجع
الى موسى عم ومدين قرية شعيب عم والامرأتان بنتاه عم الادعد الطرد
حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما آه لشيخين ان يقولا الترحم باعتبار ان
السقي للامة لاجل انفسهم والذود من المرأتين لاجل انفسهما بل الامدخل
الملاحظة خصوصية خصوصية المسقي والمذود وتنزيل الفعل منزلة
اللازم بالنسبة المفعول الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل باعتبار
المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على رايهما كما زعم الفاضل المحشي
ونظير هذا ما ذكره هذا آه الفاضل في قوله نعم اقرأ باسم ربك على
ما سيجيء واجاب جمال الدين الاسفرايني في شرح الايضاح بان الموضع
كان يجمع الناس للسقي ومجرد عدم اشتغالهما بالسقي واشتغال الناس
به مع ذكر ضعفهما كاف في ايجاب الرحم وفيه ما فيه   فكان على المص
ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول آه حكم الشارح اولا بوجوب ذكر
قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه الترقي مدعيا حسنية العبارة الثانية

اعني الافادة الاختصاص لاشتمالها على نفي المعينين ايضا وقصر الانشاءات
فاجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن دعوى
احسنية ادراج قصر الانشاءات وهذا كلام جزل لاغبار عليه ثم الواقع
في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة وكان تانيث الضمير باعتبار
تاويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم   لايخ عن تكلف وهو ان نفي
الانشاءات مستلزمة لنسبا خبرية والخطا في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك
اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وآمر به
والمجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم فرد الخطا المخاطب
ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد سيجي تفصيله في مباحث القصر في
تحقيق المناسبة التي ابداها علي بن عيسى الربعي بين انما والقصر   فيقوى
بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون بالجرد التفسير
للمحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لايجوز الجمع بينهما والجواب
ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ هناك تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا
ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا   انه من باب فزيدا رهبته بزيد
انه من باب الاعتماد على شريطة التفسير وفيه بحث لما تقرر عندهم من
ان ما لايعمل فيما قبله لايفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا
لايصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الفا
بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا
بفعل مضمر يدل على المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض
بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف فان المنصوب مفعول
الفعل وسره ان الفا في الحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن من شي فربك
كبر ولما زحلقت الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فامر
كذا في شرح الكشاف الشريف ويمكن ان يتوهم اما مقدرة والفا جوابها اذ قد
تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهي وان لا لاما خاصية جواز
تقديم ما بعد فائها عليهم   وقد صرح في المفتاح بان الفا للعطف على

الحذف على

الحذف وعلى تقدير كون الفا للعطف لايظهر كون اياي فارهبون اوكد
في افادة الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على
وجه الاختصاص تعلق المفسر الظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل
المحشي لان العطف مقتض للتغاير الشخصي والاختصاص في شخص لايقتضي
قوة الاختصاص في شخص آخر اللهم الا ان لاط يعتبر خصوصية الشخصين
في الاختصاص المؤكد   لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة
له فيه فخلصوها في غيرها الخ وهو انه يلزم فيه عطف الانشاء على الاخبار اذ قد
صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء ان انشاء فالجملة انشائية مع ان
قوله نعم ان ارضي واسعة جملة اخبارية ونقل في جوابه عن بعض الافاضل
بعد تسليم ان الفا للعطف ان قوله ان ارضي واسعة في معنى الانشاء
وهو هاجروا فيستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشرط يجوز
وايتم مقامه ملزوم القيام فهو زيد لما قلت هذا ينافي لما تقدم
في ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهما يكن من شي اذ قد علم من تقريره
ههنا ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره في صدر الكتاب
انها واقعة موقعهما جميعا قلت هذا مبني على المذهبين كما فصل ابن الحاجب
في الايضاح   ولذا تقدم على الفا من اجزاء المفعول والظرف وآه هذا التقدم
انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين جزئي الجزاء لانه يتعلق بتقديمه اغراض
واما اذا كان فاصلا اخر ايضا فلا فامتنع اما زيدا طعامك فاكل وان جاز اما طعامك
فزيدا كل كما صرح به الفاضل الرضي وغيره وبهذا يظهر انه ما اشار اليه صاحب
الكشاف والقاضي لا صاحب المدارك في قوله نعم واما الانسان اذا ما ابتليه
ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن ان الظرف متعلق بيقول لايخلو عن
اشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم
ان يجعل الظرف متعلقا بمقدر فالتقدير فاما شان الانسان اذا ما
ابتليه ربه فيكون الظرف من تتمة الجزء الواحد المفصول به ولا يعد
ان يليها كما في قولك اما احسان زيد للفقراء فحسن   ويظهر لك من هذا التحقيق

قال وجه ان يجعل الفا للاعطف على القسم الاول ... عملا على بين زيادة ... الفعل

بقرينة ... الاختصاص المذكور في العطف النادر الفصل في الفعل

اجزاء ... وذلك لانهم لما اشترطوا حذف الشرط لزم دخول اداته على الجواب وذلك مستكره وقد التزموا الفصل بينهما بما بعده الفا ودافع الضرورة بقدر ما الفاصل الواحد كافي فلذلك الامر المستكره نوجب الاقتصار

وه

ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص آه اى ليس الغرض الاصلى فى هذا النوع هو التخصيص
وان افاده فى بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص واما عود اليها
عود فهذا بناهر فلا يفيد الا التخصيص لانه لم يكن عنا نفا بشرت اصل الاكرام
والاهانة فيه بحث لان هذا مبنى على كون القصر فى كل واحد من المثالين المذكورين
اضافيا بيانا لما اختص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون
القصر مبنيا على حال السامع انما هو فى الاضافى كما صرح به ولا يكون هذا
التعليل انا فيا للتحقيق اللهم الا ان يدعى انه لا يجى تقديم معمولات الفعل عليه
الا للقصر الاضافى كما ينبئ عنه ظاهر قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه
لرد الخطأ وان احتمل بناؤه على الاكثر بل لمجرد الاهتمام اراد بهذا الاهتمام
كون المقدم نصب عين المتكلم فى نفسه فان مطلق الاهتمام سيشير اليه كما فى ذكر
الله اهم لا سيما وقد يقال ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرها واما الاهتمام
الذى لم يرتض الشيخ الاقتصار على ذكره فى بيان وجه التقديم كما سيجئ فانما هو
بالمعنى الاعم بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم فى نفسه نصب العين وان
عليكم لحافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل ظاهر الا انه يبقى ان يلا
حظ مثله فيحتاج الى تقديره وان جعل خبر ان فالاظهر ان يحمل على التنظير دون
التمثيل الا ان الكلام ههنا فى احوال متعلقات الفعل وان كان تقديمها
التاخير مطلقا قد يفيد التخصيص ما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص نفى
الحسن لا يقتضى نفى الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعم
ثم الجحيم صلوه على التخصيص اى لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل الاية الاولى
على التخصيص ادعاء مبالغة تنزيلا لظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم
بمنزلة العدم المراعاة حسن النظم السجعى الصواب تبديل لفظ السجع
بالفاصلة رعاية للادب استشهد بما ذكر ائمة التفسير آه الظ من عبارة
المص ان ما ذكره تفريع لا استشهاد والا لكان الانسب ان يقول ولهذا
قال ائمة التفسير وهو ظ اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الا
ختصاص او من غيره ولا ينافى هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى

فيطبق الدليل اعنى قوله لانهم يتقدمون آه على المدعى وفيه نظر
وجه على ما نقل عنه آه واشار اليه فيما سبق انا لا نم ان القول بالتقديم رعاية
للقافية او الفاصلة خطأ لنفيه مع الاختصاص الاهتمام ولانه لو كان
مقدما العاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتداد بشانه
والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون لانها اول سورة
نزلت قال الزهرى اول ما نزلت سورة اقرأ الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت
هى المدثر وقيل هى الفاتحة واهل الحديث وفقوا بان اقرأ اول ما نزلت مطلقا والمدثر
اول ما نزلت بعد فترة الوحى من الايات والفاتحة اول ما نزلت من السور
فكان الامر بالقراءة اهم دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايم الحق
به هو التبرك كما هو الظ ولا يتصور تجويز القراءة بغير اسمه تع حتى يقصد احد حصر
القصر كذا فى شرح المفتاح للسيد هذا انما يظهر اذا جعل اسم الله حالا اى متبركا
باسم الله اذ لا يتصور منه التبرك بغير اسم الله واما اذا جعل مفعولا كما
توهمه الشم من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه ان يكون مقروه اسم الله
وغيره على ان فيه بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو فى القصر
الاضافى فليحمل القصر على الحقيقى بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال
الذى اشرنا اليه من عدم مجى تقديم متعلقات الفعل الا للاضافى وهو مبنى
على انه تعلق باسم ربك آه لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة
دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا
ما ذكره الفاضل المحشى وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهرها فى
مواضع لان صرف عبارة السكاكى عن ظاهرها امر ظاهر يسير باقتضاء المقام احسن
من بناء تخريج الاية على امر نادر فان المحققين من النحاة منعوه وقد اشار اليه ابن
هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب وفى مواضع اخر والباء للاستعانة
او الملابسة رجح الثانى بكونه اكثر فى الكلام من باء الاستعانة ولان فى الاول
جعل اسم الله بمنزلة الالة التى لا تكون مقصودة بالذات ففيه ترك التادب
اى اقرأ القرآن فى تدبر السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا

المفعول الذى قدره اللهم الا ان تضيرالى وابيتى الاخريين فى قول الناس
ولنت خبير بان الجمهور على جواز تاخير البيان من وقت الخطاب وان لم يجز تاخيره
من وقت الحاجة الا عند القايلين بجواز تكليف المحال فلا غبار فى التقدير
المذكور فتامل ولا يبعد على المذهب الصحيح اراد به مذهب الشافعى
فان الشافعى المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نابيا
عن المقام بان يحل على الحقيقى على ما ذكرته اولا فان حمل التقديم على التخصيص
الاضافى فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه
موهم لما هو ناب عن المقام فيما ذكره الشم تضعيف للفساد فضلا عن عدم
الاستبعاد كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمروا احترازا عن نحو ضرب غلامه
زيدا فان فى هذا مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل والمفعول فضلة
يستغنى عنه اى قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل
المتعدى يحتاج اليه تعقلا او وجودا لاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل
وهذا القدر من الفرق يكفى فى تقديم الفاعل على المفعول مطلقا
فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول
به لان طلب الفعل المتعدى له اشد من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو مفعول
بلا واسطة على ما هو مفعول بها ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل
عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة
كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذى لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف
المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى فكانه نظر
الى قلة الفايدة فى المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشم ههنا من علل المفاعيل
على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول له والمفعول معه مع ان الزجاج اسقطها
واسقط المفعول معه مع ان السيرافى اثبته كما بين فى كتب النحو الاصل تقديم
النعت لان المنعوت كشئ واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه
ارسخ فى التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه فانه فى
حكم المنحى والمذهوب عنه وهذا صرح صاحب المفتاح اولا ان البدل

موضعا للعطف لفقدان شرط العطف حكما وهو تقديم المعطوف عليه وبهذا
تبين ان ما ذكره الشم والشريف فى توجيه قوله ثانيا ليس واحد من
الانواع الاربعة يعنى البدل والوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف
بالواو من ان التقييد بالواو تنبيه على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف
باى على انه وبل نحو اعجبنى زيد اى حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال
لان ما ذكره السكاكى من فوات الشرط العطف حكما وكون تقدير سلب
زيد ثوبه على تقدير العطف سلب ثوبه قائم فى العطف ببل واى والظاهر
ان شيا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت
مرادهما الصلوح بحسب ناحية اصل المعنى قلت ان صح فلم لم يصح فى اى دون
بل التغير المعنى عند اظهارها فالصواب الاقتصار على ان التقييد بالواو
بناء على انه المقصود بالبحث هذا وانما ادخلا فى قوله او البيان تنبيها على ان
عطف البيان مع البدل من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل
الكل فان قلت لما اعتبر بهما من واد واحد لم يبق شئ من التوابع حتى
تقديم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما على ما هو مال المعنى قلت
بل بقى العطف بالحرف المتاخر عن الكل لم يرد ما ذكرته فى قوله ثم المفعول
معه الا ان يبنى على المشاكلة او يعتبر هكذا ثم ذكر المفعول معه فافهم
تراد للتم بالاهمية ههنا آه فيه نظر لانه قد عطف عليه باو قوله او لان فى
التاخير اخلالا ببيان المعنى او بالتناسب وهذا العطف يابى ذلك
الارادة الا ان يبنى فايدة يعتد بها فى الافراد بالذكر لتوهم انه من
صله بكلم يمكن ان يرى تقديم الصفة الثانية لانها اهم والفايدة فيها
اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون مستبعد فافادته اهم
وجعل السكاكى التقديم للعناية مطلقا عبارة السكاكى هكذا و
العناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعان احدهما ان
يكون الخ فالمنقسم الى قسمين فى عبارته الا ان انقسامها الى قسمين يستتبع
انقسام التقديم لاجلها فلهذا قال الشم وجعل السكاكى التقديم للعناية

ثم ان فى قوله احدهما ان يكون اصل الكلام اه مسامحة لان ماذكر سبب
للعناية والتقديم لاقسم منهما فقد يقدر اللام اى احدهما الا ان يكون قد
يحمل على المبالغة فى اقتضائه للتقديم وهذا لا يدفع التسامح فان قلت
ما فايدة تقييد المبتدا وذى الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن
المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضى
للعدول عنه كما يدل عليه النظر فى المفتاح فلو كانا نكرتين تخصيص يوجد
المقتضى للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم ايضا كما فى
قولك فى الدار رجل وجاءنى راكبا رجل وانما تعرض للنكرة المخصصة
لان التخصيص يجعلها فى حكم المعرف نصب بتشديد الضم النون وفتحها
اى منصوبا قدامهما من نصب الشئ اقمته وجعلته تجاه عينى بحيث لا تغيب
عنها كانى انظر اليه دائما لمن قال لك ما الذى يتمنى الاوطان لا ينكر الموصول
ويقول ما يتمنى يعنى بكون ما مفعول فيكون السؤال جملة فعلية مطابقة
للجواب بالفعلية على ما صرح به سيبويه فى ماذا صنعت على تقدير ذكر الموصول
يتعين كون ما مبتدا لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه منافيا
للاصول جميعا وتقديم المفعول الثانى على الاول فى قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء الاية مبنى على ان الله مفعول بواسطة قدم على الذى لا
بواسطة اعنى شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو
من جعلوا شركاء وهذا اختيار السكاكى والقول المنصور على ما حقق فى
شرح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف ان الجن مفعول اول
لجعلوا وشركاء مفعوله الثانى ولله ظرف لغو متعلق بشركاء فيجوز التمثيل
بالاية على راى هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف متعلق بشركاء قدم عليه
فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على
المفعول الاول اعنى شركاء بان الاول منكر يستحق التاخير قلت جوزه الشريف
وكذا الشارح فى شرح المفتاح وجعلاه من قبيل فى الدار رجل لكن للقايل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر

مخصص على ان اعتبار المبتدائية والخبرية يطلق فى الحال ولذلك قيل لا
يقع النكرة المحضة اسم ان كما سبق الاشارة الى ذلك فى قوله ان سفوا ونشوه
البيت بتقديم الحال اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا فان
قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلقه معرفة بان
يجعل للثبوت لا للحدوث ويكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف لا اسم
موصول كيلا يلزم حذف الموصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض
صلته على ما مرت اشارة الى مثله او يجعل اللام فى الملا للعهد الذهنى فلا
حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لانه لو اعتبر الملا فى حكم النكرة لم يقع
الذين كفروا صفة له لانا نقول ثم اذ له حظ من التعريف فكما يجوز ان يعامل
معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة على انه قد سبق ان الموصول قد لا
يعتبر فيه التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضرنا لان الاصل
المقصد الاصلى هو الوصف بالكفر كما فى الاية الاولى فتقديم الوصف الاخر ههنا
العارض ولما الحكم بان قوله من قومه حال فبالنظر الى الظاهر الذى لا يعدل عنه
بالضرورة مسوق للانكار التوبيخى الفرق بينه وبين الانكار الابطالى
ان التوبيخى يقتضى ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم على ذلك والابطالى يقتضى
انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم بالبنين واتخذ من
الملائكة اناثا كذا ذكر فى مغنى اللبيب فيمتنع ان يكون تعلق الانكار
باحدهما باعتبار الاخر كليا فان يلاحظ احد المتعلقين اصلا وثانيهما وان
شئت فتامل فى قولك اعطيت سائلا سائلا الاذان فى اعطاء الدينار زيادة
مباهاة تقتضى تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل فى تلك
المباهات والحاكم هو الذوق والجواب انه ليس فى كلامه رده بعض شراح
الايضاح بان مفعولى جعلوا يجب ان يكونا حاضرين فى الذهن وقت الانكار
لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين فى ذلك الوقت لم يصح كون احدهما
نصب العين علة لتقديمه كما نقله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب
ان يكون مختصة به نصبية العين مشتركة بينهما كما حققت واقول يجعل السكا

سبب التقديم كون المقدم فى نفسه نصب وكون كل واحد من مفعولى
جعلوا حاضرا فى الذهن وقت الانكار لا يقتضى كون كل واحد منهما فى
نفسه نصب العين غاية ما فى الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار
تعلق الانكار وهذا الاينافى كون المقدم منفردا بكونه نصب العين باعتبار
آخر مقتضيا التقديم والسكاكى لم يصرح بهذا القيد اعنى بنفسه والمعترض
غفل عنه او عن فايدته فان قلت الاهتمام الناشى من احد المفعولين
نصب العين فى نفسه لا يقتضى التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء
الكلام ولذا المقتضى للاهتمام الناشى باعتبار تعلق الفعل به وقد
عرفت انتفائه قلت لا يجرى فى التصرفات العقلية الذوقية فليعتبر
فى تاخير المفعول الثانى عن العوامل بعدم مرتبة العامل ولينظر فى
تقديمه على المفعول الاول كونه فى نفسه نصب العين فلا تخلو ورا صلا
وجوابه المنع فان الاعتبار المذكور آه فيه بحث مناقشة وهى ان الاعتبار
المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيوجب كونهما نصب العين
فيلزم ان يقدم ما اخر عن الدنيا فى الآية الاولى وموسى فى الاية الثانية
لا يقال الاعتبار المذكور يوجب كون تقديم احدهما وكذا تاخير الآخر متعلقا
وليس كذلك ولئن نقول الموجب للتقديم هو كون الشى نصب العين
من جهة التقديم فتامل وان كان مناقشة فى المثال لكنه حق فلا يدفع
المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه انفهاما صحيحا بل
قال التوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع من هذا التوهم صحيح وانت
خبير بان عبارة المفتاح آبٍ عن هذا الدفع حيث قال لاحتمال ان يكون من
صلة الدنيا واشتبه الامر فى القايلين اهم من قومه ام لا كيف ومثل هذا
الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من
له ادنى استعداد لان يخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على
ان من قومه ليست صلة للدنيا اقوى من كثير من القراين الحالية المصححة
للاستعمالات المجازية وقد يجاب بانه نبه اشارة بلفظه قد الى ضعفه

لانه مبنى على ان يكون الكلام فى تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس
كذلك وبالجملة لا يقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن قوله وجب
الجيب الشى دون ساير الامثلة من تقديم المبتدا على الخبر وذى الحال
على الحال ونظايرهما **الباب الخامس القصر** يقال قصرت اللقحة اللقحة
بكسر اللام والمفتوحة بفتحها الناقة الحلوب وفى الاصطلاح تخصيص
شى بشى بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح
به الشريف فى شرح المفتاح فكلا معنيى القصر حقيقة اصطلاحية اما ان
يكون بحسب [illegible] ونفس الامر فالحقيقى ههنا مقابل للاضافى كما صرح
به فيتناول التعريف القصر الحقيقى والادعائى وقد فسره بوجه اخرجها
وكانه نظر الى ان الحقيقى هو الاصل ولو ارتد الشمول واضحا القيل لان تخصيص
الشى بالشى لما ينفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد ابى قوله بحسب الحقيقة
ونفس الامر اى بما هو كذلك حقيقة او ادعا فيتناول التعريف القصر
الحقيقى الادعائى ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقى مقابلا
للاضافى دون المجازى مع ان اطلاق التخصيص على الاضافى مجاز بحسب اللغة
كما فصله الفاضل المحشى لان الاضافى قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف
به هذا الفاضل فى شرحه للمفتاح وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على اعتبار
اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافى على قسيمه دون المجازى
ثم ان ارباب الاداب استعملوا الاضافى المفيد للقصر والحصر والتخصيص
فى مقابلة الحقيقى وان اهل الميزان استعملوا الاضافية المفيدة للخاصية
فى مقابلة المطلقة ولا مشاحة فى الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية
فى المعنيين على ما يفهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص وكلام
الشريف فى اطلاق التخصيص الاضافى قلت يابى هذه التفرقة قوله انما سمى قصرا او
تخصيصا لقلة جدواه اى لقلة جدوى التصريح فانه ساق الكلام
على وجه دخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم قليل الفايدة وقد يقال كيف يكون
قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف للقصر وازالة الغفلة الابدى

الباب القصر والحصر

التحقيق

الاوهم

كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك التصريح على ان
ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الافراد و
التعيين والقلب في الحقيقي فانه فايدة عظيمة لها نفع في مواضع وقيل الصير
نجد واه راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة جدوى احد
القسمين يعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف
على الصفة يكاد وسمة الاخر وان كان جايز الا انه غير وارد في الكلام يشعر
وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه في كثير الكلام والقسم الثاني منه
موجود وان كان قليلا تحقيقا نحو لا واجب بالذات الا الله وهذا
التقرير شامل للحقيقي وغيره يرد عليه ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل
معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون
وصف ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده شاعرا ومنجما او كقولك
زيد قايم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح فقوله
عند السامع يشعر بان المراد هو القصر الغير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن
يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان القصر الحقيقي لا يعتبر فيه
اعتقاد السامع ولا تردده اصلا مثل زيد شاعر لا غير اي لا غير زيد فهو
على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر
فهو من قصر الموصوف على الصفة ويرد عليك استعمال لا غير في كلا القصرين
وعلى هذا فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا
وكذا ما بعده من الامثلة التي هي معنى قايم بالغير ان اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ
كما هو الظاهر لم يصح قوله لتصادقهما على العلم اه فان النسبة بينهما باعتبار
الصدق هي المباينة ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم
المدلول او على حذف المضاف اي دال معنى يصح ذلك القول لكن الظ
ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا
على نفس اللفظ من قبيل المسامحة الشايعة تابع يدل على ذات ومعنى
فيها غير الشمول المراد بالذات ما يقوم بغيره لا ما يقوم بنفسه ولا الجزء عن

التعريف والنعت وذلك نحو اعجبني هذا السواد الشديد وبالمعنى ما يقوم
بغيره ان قلت يرد النقض بالبدل في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن
انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث يقوم بموصوفه قلت
لفظه فيها تدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين وقيام
الثاني بالمعنى المدلولين وفيما بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بلا اشتباه
وعلى الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة
فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس لخروج الوصف في جاء في القوم
المجتمعون اذ المعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف
اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد
المتبوع والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرق
وهذا المعنى الثاني ان توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني
في قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان التردد فيه في بحث التاكيد
وكذا بين النعت والصفة المعنوية اه قال الفاضل المحشي واما الفرق بين
معنيي المعنوية فالظاهر المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر
القايم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه كالعالم
هذا كلامه ولنا ان نقول ان حمل معنيا المعنوية على ما تبادر من تعريفهما
كانت المباينة ظاهرة لا لما ذكره الفاضل المحشي بل لان المعنى الاول يكون
نفس المعنى والمعنى الثاني نفس اللفظ وان حمل اول معنيي المعنوية على
اللفظ ايضا على سبيل التوسع كانت النسبتان على ما ذكر لكن ينبغي ان
يصار الى الحذف في الموضعين من عبارة المحشي ان يقال المراد ان المعنى الاول
هو دال نفس الامر القايم بالغير والمعنى الثاني هو دال ذات ما مع انتساب
ذلك الامر اليه بقي فيه بحث وهو ان لفظ العارض مثلا يصدق عليه انه
معنى قايم بغيره على الوجه المذكور ولانه يدل على ذات باعتبار معنى هو المفهوم
فقد تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فلا وجه
الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار دينك فقط في الاول من معنيي المعنوية تعسف

لابصار اليه بالضرورة فتامل والانسب لان اعتبار المعنى الثانى
فى مثل ما زيدا الا يقوم او قام او غير ذلك من صيغ الافعال يحتاج الى ان يق
تقديره الا ثابتا وان المقصور عليه ههنا هو الظ لكونه خبرا وقد يعكس
فيعتبر التاويل فى جانب المقصور على معنى قصر الهوية على زيد والكون زيدا
على اخيك والماشية على الساج فح يكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه
لا يخلو عن تكلف يتعذر احاطة المتكلم بها لكثرتها حتى يتوجه عليه
امكان الاحاطة الاجمالية وكيفية لها فى القصر كما فى ليس فى الدار الا زيد
بل لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يقع من العاقل المتحرى
للصدق اثبات واحدة منها ونفى ما سواها مطلقا واما فى ليس فى الدار
الا زيد فالحس حاكم الا ان يراد الصفات الوجودية فيه بحث لان
من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احديهما عين الاخرى كحركة
جسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا فليتامل وما فى الدار الا
آه فيه بحث لان قصر الكون فى الدار على زيد انما يكون بالنسبة الى
ما فى افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة فيه فيول الى
القصر الغير الحقيقى والظ فى المثال ان يق لا واجب بالذات الا الله
فان قلت التقدير فى المثال المذكور ما فى الدار انسان الا زيد لان
المقدر فى الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفى فى كون هذا
القصر حقيقيا انتفاء الكون فى الدار عن جميع من سوى زيد من افراد
الانسان قلنا فح يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا فى
مثل قولنا ما هذا الثوب الا احمر مع انه قد ادعى سابقا انتفاء
هذا النوع من القصر الى المحال اى بالنسبة الى رجاع الضمير الى الحقيقى مطلقا
كما ذكره الفاضل المحشى بل المطلق القصر المصرح واسمل اذ لا مانع من اعتبار
القصر الادعائى فى الامثلة اللهم الا ان يق لم يقع مثله فى كلام البلغاء
وان جاز واكاد عقلا متجاوز الصفة اخرى اشارة الى ان دون
وقع حالا او ذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل

هو نفس اه

هو مفهوم القيام لا نفس القائم ولا الاحكام بتكلف

قوله فمن قصر الموصوف على الصفة مبنى على التاويل فى جانب المقصور عليه صح

الا اذا التقدير ما هذا الثوب الا لونا احمر فيكون القصر حقيقيا

وهو المخصص بالمراد بحسب المعنى فهو فى قوة الملفوظ واما مكانا فقيل حال
ومعناه حال كونها مكان اخرى وفى شرح المفتاح للشريف انه منصوب على
الظرفية اى بصفة واقعة فى مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر اد
مكان من الشى الجار متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يق دنى منه وقرب منه
لا باعتبار المعنى التفضيلى فلا يلزم استعمال فعل التفضيل بالاضافة ومن
ولقائل ان يقول ان قوله آه يمكن ان يجاب بان المراد هو الشق الثانى
ولما كان الحقيقى معلوما بل المراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر فى الحقيقى
اعتمادا على ما ذكره قبل كما يراد به اعم من الواحدة والاثنين لكونه لا الى ما لا نهاية
لحتى يتناول الحقيقى ولما لم يكن المص بصدد التعريف كما سيذكره الش الان
لم يبال بهذا القدر عن صرف الكلام عن الظ فان قلت تخصيص امر بصفة آه
حاصل هذا الجواب كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذى ذكرتموه
غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد وفيه بحث لان المعتبر فى التعريف المنع
عن جميع الاغيار الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر ذلك
الجنس فيه اللهم الا ان يق بالقاعدة المعقول ولا يلزم توافق القاعدتين
هذا ولك ان تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا الاقتضا
الى بان نقول قول المص او مكانا بعد قوله دون صفة اخرى يدل على
اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويزه الامرين كما سيصرح به الشارح فى المطول
الان فى الصفحة الثانية نعنى دون اخرى بدلالة القرينة هو التجاوز بحسب
اعتقاد المخاطب ايض فقد خرج القصر الحقيقى لعدم وجود التخصيص فيه
مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه يندفع
قول الش قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا
بحث الفاضل المحشى ايض فان قلت لو اسقط ملاحظة حال المخاطب لما
ذكر اللغو قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل تصريحا بذلك
المستفاد الضمنى بوان يق القصر الحقيقى الادعائى داخل فيه لان حال المخاطب
قد يعتبر كما سيشير اليه قلت هذا الاقتضاء مختص آه ومما ينبغى ان تعلم انه

قوله

كما م

کتابخانه آستان قدس
دایره خطی

لا ينحصر القصر الاضافى فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل
ربما يعتقد المتكلم ان اعتقده مخاطبه شاعرا مثلا اذا اعتقده على خلاف ما
هو عليه من الشعر والتنجيم او تردد فى امره فتقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه
خطأ او صوابا ومنه قوله نعم ان انتم الا تكذبون كما يراه الفاضل الحشى
الآن هكذا القصر القلبه لم يتعرض له وهذا التقسيم لا يجرى آه لعل المدعى عدم
جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اى فى جميع اقسامه والا فالدليل المذكور يعنى
اعنى قوله اذا العاقل لا يعتقد الا يدل على عدم جريانه فى القصر الحقيقى الادعائى
اذ يمكن ما دعا ما الاعتقاد المذكور فيجرى الاقسام المذكورة يجرى الاقسام
المذكورة بين ذلك اى بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة
وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة المخاطب بالاول كون المخاطب
كل الحين معتبرا فى مفهوم القصر بل شرط الاستعمال بحسب الغالب ولفظ
الايضاح صريح فى ذلك حيث قال المخاطب بالثانى امامن يعتقد العكس واما
تساوى عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان
قوله او تساوى معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب فى القسمين من
اعتقد الامرين كليهما او تساويا عنده ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد
المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين
احدهما فقلت له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين
وقطع الشركة ايضا فمن اى اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو
لوحظ نفى الشركة ينبغى ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب
هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معين ولي
وهذا ظاهر لا مدفع له وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوى المعتبر فى
قصر التعيين تجويز احد الامرين معا كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما
يصلح فيه قصر القلب لانه فيه يجزم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه
المكان لا فيما يصلح فيه قصر الافراد الذى يخاطب به من يعتقد الشركة
او هو ما استعمل فيه لفظ او فى لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين

وهو ههنا

وهو ههنا مقصود لا تجويز احدهما الذى هو الوجود فليتامل وغاية
ما يمكن آه قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد
هذا المعنى بتوجيه آخر ايضا لكن عبارة ايضا فتامل وتدعى ايضا لما
كان اعتبار الكاينة فى قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون آخر ظاهرا مذكوراً
فى كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين فى القسم المشتمل على الكا
ينة واضرب عن ذكر الثانى اعتمادا على الوضوح وشرط قصر الموصوف
على الصفة افرادا من هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف افرادا
عدم تنافى الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتات
اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين ولهذا لم يتعرض له وقلبا
تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين مع عدم
تقدم المجرور والاحسن جعله مطلقا وايضا يخرج به قيل اشتراط تنافى
الوصفين فى قصر القلب لما هو اكثرى لا كلى وقوله ليكون اثباتها آه معناه
ان الاصل ذلك لان استقراء الصحيح يشهد بوقوعه فى الوصفين المتنافيين
اكثر وقيل ايضا انما اشتراط التنافى ليمكن الاستدلال من احد جزئى القصر
وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو النفى على انتفاء
الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قوله تميمى
انا فان النفى فيه خفى والاثبات صريح فشرط التنافى ليثبت المقصود فى جميع
المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اوضح فان قيل فما فائدة الجزء الآخر
للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بان التنبيه على رد الخاطئ الخطاء
وكان ذلك تعسف كما لا يخفى بل اباه لفظ الايضاح حيث قال فى الشرط
الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفى الثانى ليكون اثباتها
مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط فى الموضعين وساق الكلام على
وتيرة واحدة وحمل احدهما على شرط الصحة والآخر على شرط الحسن تعسف
بان لا يجتمع فيه الوصفان اى فى نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب
عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافى فى الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط

اصلا وبهذا ظهر قوله لانه قد علم آه ويندفع التضعيف بان اعتقاد
العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي وتعريف المسند انما خص تعريف
المسند بالذكر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه بقيد القصر بوطنه تلقى
مع التعرض لهما فيما سبق لان المص لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند
اليه بل ذكره الشارح فلا يصح ان يق انما ترك المص ذكره ههنا للتعرض له
فيما سبق فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح هذا الكلام مرتبط
بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر
اما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص بكون بطريق
من هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له لكنها ايتان عن المسند اليه
والمسند كالطرق المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما
من غير باب المسند اليه ليظهر عمومهما على ان عموم طريق التقديم كان قد علم
في الباب الرابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يق ذكرهما لتمهيد
بيان احكام له غير مذكورة فيما سبق ثم الظ في العبارة ان يق كالطرق
المذكورين ههنا منها العطف وكونه على الطرق الثلثة لان النفي والاثبات
فيه مصرح بخلاف غيره فان المنفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح
من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية وههنا بحث
وهو انه قال في مغني اللبيب قد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد
قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف
على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على
اضمار مبتدأ قيل بل في مثله ليست عاطفة وانما هي حرف ابتداء فلا معنى
لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا
على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التنزل لعدم اعتبار عطف
الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند
بعض البصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق
في اوايل احوال المسند والمسئلة ايضا مفصلة في مغني اللبيب وقلما

زيد كاتبا قاعدا نتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في
قصر التعيين لكن المفهوم من دلايل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح
به الشارح فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى فيه منع لجواز ان يستعمل
الطريق لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس آه اللهم الا ان يق طريق القصر يدل
على ان المخاطب يعتقد ثبوت النفي او يجوزه وبالقرينة يتعين حاله وقد
اجمع النحاة كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم اذا
كان ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما اجازوا اعمالها اذا تقدم
ظرفا كان او غيره الا لان اصله العمل واما ليوافق اللغة العاملة
يعني انه لما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر
في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم تعمل ايضا اما عند الحجازيين فلان اصلها
العمل وان جاز ان لا تعمل لمانع مثل الفصل بان وغيرها فاجرى حكمها في
جميع مواردها على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلانها
وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها اللغة العاملة تمنع التقديم كما منع
في تلك اللغة فان مثالا واحدا يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق الى ان الميا
يقتضي الشرطين في قصر الصفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للسلاسة
كقولك في قصر ما زيد الا شاعر اعلم ان الشيخ صرح في موضع من دلايل الاعجاز
ان قولك ما زيد الا قائم لقصر القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا توهم بعضهم
النفي والاثبات مطلقا مخصوص عنده بقصر القلب وليس الامر كما توهم الشيخ قبيل
ذلك الكلام بحثه لكل من القصرين واما نفيه لقصر الافراد في المثال المذكور ففي
خصوصية ذلك المثال وسره ان المنفي فيه عرفا ما ينافي القيام من الاوصاف
مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق
فيه شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين ولهذا الذي ذكرته
اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه ومنها انما الموجب
للحصر في انما بالكسر تاتيه في انما بالفتح حتى قال سبب افادة الحصر تضمنها معنى
ما والا قال في انما بذلك لوجود هذا السبب فيها ومن قال انما السبب اجتماع

اشتراطهم

بلغ

بل صرح به

حرف التاكيد قاله في انما ايضا ومن هنا صح للزمخشري ان انما بالفتح لتفيد
الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى
لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شي
انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر ههنا باطلة لا
قتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد ايضا بانه حصر اضافي اذ خطاب النبي عم
للمشركين فالمعنى ما اوحى الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك
دون الافراد ذكره تنبيها على ان المراد نفي دلالته عند على قصر الافراد لا نفي
دلالته على قصر التعيين وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم ان قلت ما
الكافة احرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت هي باقية لم تدخل
ان في الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف النافية قال الفاضل الحشي وايضا
يلزم تجويز اعمالها اذا لم تكف عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها
قلنا ان صح ذلك فما المانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيدا قائم على لغة
بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان العمل لغة
اهل الحجاز بلا خلاف ويتوقف عليه المانع من عملها انه ليس بالحرف على المذكور
في المعنى ولا يخفى ان هذا بعينه ما ذكره الحشي بقوله وينتقض هذا بانتقاض
النفي بمعنى الا انتامل وحرم مبنيا للفاعل الظان هنا مبنيا حال من المعطوف
على خبر المبتدا ويجوز تقديره كونه مضافا الى حرم ليكون هذا خبره
اذ لو كانت موصولة لكان بالاخبار اه واما المصير الى حذف فكان
ان يجعلا وحذف ضمير المفعول العايد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة
بتقدير اعنوا وعلى البدلية من ان اي ان الذي حرم الله عليكم الميتة
ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح لان ما فيها موصوف
اه واما جعله من قبيل عمي انما بان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير
محذوف عايد الى المبتدا المقدم رتبة ففيه تكلف مستغنى عنه بوضوح
الوجه الصحيح عن المنطلق زيد وزيد المنطلق ذكر المثال الثاني استطراد
والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد والذي انطلق زيدا واحد

في

مردود ثم

في المثال لكنا نقول لجعلها موصولة آه اتبع فيه هذا القول انما على لكن
رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا اختار الشارح في شرح الكشاف
كون ما في الاية كافة وانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في
الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح
كما اشار اليه القاضي في تفسير واخوال عمران ثم ان وجه الموصولية قوية فالحمل
عليه اولى ولقول النحاة انما الاثبات الخ لا يخفى ان قول النحاة انما
يدل على وجود معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا النسبة
سبقها الشيخ عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر لا تضمنها
خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى
ما والا انما يدل على وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا هو يناسب لذلك
مناسبة هذا لتامل ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان
يصح آه هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا
مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح المغني بان هذا يقتضي
عدم تحقق الضرورة دايما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب
في الاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنده
قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقع ما لم يرد الا في الشعر سواء
كان للشاعر عنه مندوحة ام لا على ان انا تاكيد فان قلت كيف يجوز عطف
مثل على المستتر في ادافع مع انه لا يصح اداافع مثلي قلت كما يجوز عطف زوجك
على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك على ضمير الجنة مع انه لا يجوز
اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل
وان شئت فاعتبر بتوهم ضربتني هند وزيد مع جواز ضربني زيد على ان
يحذف الفعل ويجعل العطف في مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع
مثلي مساغا لان قوله انا الزايد آه يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه
في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا يستحسن قوله في العدول
عن لفظ من الى لفظ ما فتوجه ذلك العدول بان المراد الوصف ان قويا

يدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في آيات سورة الكافرين وغيرها
قلنا لا نم ان ضمير الفصل غايب لما كان في الجواب المنفي نوع وبعد اهمله
في شرح المفتاح وقد يجاب ايض بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل
الاتصال اعطي حكم الاسما الظاهرة فاسند اليه الفعل الغايب وبان
مجموع لا انا يتضمن معنى لا غير فيجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع
غيري ولا يخفى بعدهما ايض باحتمال الصفة الواقعة بعده اذ لا احتمال
اعتماده على شي سوى النفي عن علي بن عيسى الربعي هو من اكابر النحاة
البغداد منسوب الى قبيلة ربيعة كحنفي في حنيفة وذلك لان قولك زيد
جاء لا عمرو لو قلت ما ذكرته لا لاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة
العطف دون قولك ما شاعر الا زيد ويتمم انا قلت تصحيح المناسبة يكفيه
بعض الصور اي تقديم ما حقه التاخير تسوا يبقى بعد التقديم على
حاله كما في زيدا ضربت او لا كما في انا اكفيت هلك كذا في شرحه للمفتاح وهذا
على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل تاكيدا لا
سبق تحقيقه الا انه غلط على راي المصنفان تقديم للمسند اليه يفيد
القصر عنده وان كان من قبيل الفاعل فتقديم التقديم يكون ما حقه التاخير
غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب يجاب بكونها حاكما
مشوبا له قد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب
وان كان في القصر الاضافي قال الش في شرح المفتاح هذا اللزوم في كثير من
الصور لما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز
عليه الخطا لكان ذلك لا بطريق التخصيص لامتناعه في مثل اياك نعبد
واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا
يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى عم ما
قلت لهم الا ما امرتني به بانه قصر قلب اضافي والخطا يجوز في كل منهما
على التساوي قال الفاضل المحشي ان كان المخاطب عبارة عن تردد وتشككه
فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطا بل الشك فيما في

الحكم لا يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك وفيه بحث لان مبني ما
نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطا لا يختصان بالحكم في العرف
بل قد يوصف بهما الافعال فيقال لاشارة الى من يحسن الميل خطا او الا
الى المحتاج صواب ومنه قولهم يوصف بهما الافعال فيما الا الاشارة في الكتب
الصواب في العبارة ان يقول كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول
في مباحث بل بان الانشاء يتصف بالخطا مع انه لا حكم في الانشا بالمعنى المعتبر
ههنا فالاولى ان يقال في رده هذا بالشك نفس التردد عند عدم الدليل
المعين لاحد الطرفين فعل لا يوصف بالخطا بل الاسعد ان يقول ان الخطا في
عدم التردد زيد يعلم النحو لا عمرو حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان
الحذف انما يستعمل اذا كان بعد ليس ولو كان مكانها من الفاظ
الجحود لم يجز الحذف فلا يتجاوزه لان مورد السماع ويتعرف لك انها ههنا
وحكم في مغني اللبيب بان توهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن
الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارح كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس
وانشد عن الامام جمال الدين بن مالك في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا
على جوازه جوابا به تحوا عدا عن جوابنا عن عمل اسلفت لا غير تسئل وهو نفسه
لا يستشهد الا بشاعر عربي والمسطور في كلام بعض النحاة ايراد على الام
حيث عدها من طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو القاضي الرضي واجيب
بان ترك النص اه لا يخفى ان هذا الجواب من التكليف وهو في الكلام من
النادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهية الاطناب ترك النص على
المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل متروكا
لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد فان قلت اي حاجة الى هذا
التكليف لتحمل ايراد المثال المذكور الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليهما
في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهية الاطناب وله نظاير كثيرة في المفتاح
قلت الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلثة الاخيرة
واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه

ضمير لا نظير وتقديره ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج
بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه
وفي النسخ الباقية البعض على المثبت فقط يعني ان الاصل فيهما والكثير
الراجح هذا وكا يترك الاصل الاول كراهية الاطناب كما سنوضح في هكذا
اليه وفي مثل ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود قصر الفعل على غير
المذكور كما هو الحق فيكون النص بما لا ينفي لا بما يثبت لان الحكم مختص
بلا دون بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري بل لانه غير مختص بها كما
يشعر به العبارة كانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبته للمتبوع فان
قلت هذا الموضوع له لا يتاتى في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت
هو القيام والمنفي هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه
وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه
قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم
هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عن قاعد وكان الاحسن ان يصرح آه
اذا قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها احد سواه غيره فقول
المص بعينها يتبادر منه سائر كلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح فانه يفهم
وجه غير ما ذكره الشريف فقوله بعينها آه يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا
الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها قبلها بلا العاطفة
الاخرى بل الى العاطفة المخصوصة التي اوردتها في كالك ونفيت بها
شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشيء بهذا المخصوصة قبل ايرادها
على ان يكون الثاني تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا
والكلام فيه اللهم الا ان يقال ابن تاكيد الثاني وعطف على الاول
احسن بين الفاضل المحشي وجه الاحسنية وظهر بما ذكره ضعف
قول الشارح وهذا المقام في من شرح المفتاح من ان قوله هو يا نبي لا غيره
فيه احتمال التخصيص والتقوى على السواء فيقال انما انا تميمي لا
قيسي فان قلت عند اجتماع الطريقين او اكثر الى بهما بسبب اناه

القصر قلت الى الاسبق والاقوى ففي مثل انما جاني زيد لا عمرو الى انما العاطفة مؤكدة
لذلك وفي مثل زيدا ضربت لا عمرو الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت الى انما
تميمي انا الى التقديم حتى يكون زيدا هو المقصود عليه وتميمي لان التقديم
اقوى كذا في شرحه للمفتاح وحكم الشريف بانما المميز انا مستفاد من انما واوفق
الشارح في الباقي وان شئت فارجع الى شرح المفتاح غير مصرح به فان
قلت كيف جاز قولك ما جاني زيد ولا عمرو ومع تقديم النفي المصرح به
قلنا الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حرف الصلة لان
حروف العاطفة لا يدخل بعضها على البعض ولا يمتنع انما من اله الا الله
وانما احد الا وهو يقول ذلك قد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثناء
في الموضعين اعني الا الله والا هو وقد خط عليها في النسخة المصححة من نسخة
الشارح وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من
انما فالا مستدرك قطعا اللهم الا ان توجه بها على سبيل التاكيد ان كان
الاستعمال لا يأباه على ان فيه مناقشة ظاهرة وهي انه لو وقع الامر جاز
بها لم يجعل النفي في حكم المصرح به فيجوز زيادة من ووقوع احد كما جعل النفي
في حكم المصرح في قولنا ان زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي الان
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جوازه آه انما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يكون المراد
بالنفي النفي حقيقة او تاويلا لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص منع
ذلك بان الاختصاص الواقعي لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا
او منكرا ويحصل الفائدة لذلك وغاية ما يقال لا شك ان اصل الدليل الاستدلال
وما ذكر ابداء مناسبة بينهما وان قي اذا كان الوصف مختصا بالموصوف
في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة عليه كان
في افادة الاختصاص فلا فائدة في تصريح النفي بلا العاطفة واما اذا انتفى احد
الامرين ففيه فائدة فالفرق ظ فتامل الا من يسمع ويعقل فيه اشارة
الى ان المراد بالسماع في الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع فان قلت
فاذا كان هذا الحكم معلوما للكل احتجنا الفائدة في القاء الخبر والقصر
الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوبا بخطا وبالجملة الاشكال الذي سبق وجهه

كتابخانه آستان قدس

الشم على ما نقله المص من دلايل الاعجاز وارد ههنا قلت اما القصر فحقيق لا
يقتضي ما ذكر واما نفس لا لانفاد فلعله بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية
وحمل انما في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد ولذا اول كلام الشم
بوجه آخر فكان دلالته على القصر اضعف من انما اعترض عليه بانه
مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى
من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له في قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم
على ما نقلناه انفا وقد يلفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا من وجه
وقوة من وجه اخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف
التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل
في البلاغة او لقدم احتياجه الى التاويل بخلاف انا وانت حينئذ بان كلا
منهما اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت ما ذكره ما ادعاه اعني تعيين
اسناد القصر في انما زيدا ضربت الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبار
كما اشرنا اليه فيصح وجها لترجيح اسناده اليه قلت فلا يتم ما ذكره ههنا من
قوله ولم يذكروا هذا النظر على ان جعل الاسناد الى الذوق السليم سببا
للقوة تارة والاسناد الى الوضع اخرى لا يخلو عن تعسف وما انت عليهم
بمسيطر في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط على الشيء ليشرف عليه ويتعهد
احواله ويكتب عمله واصله من السطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا
العاطفة آه وقد يجاب عنه بان الشيخ خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة
ثم عمم ولذا قال ثم ان النفي فيما يجيء فيه النفي حيث ذكر الاسم والظلم يفعل ثم انه مع
تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في دلايل الاعجاز مما يجهله
المخاطب وينكره انت تجهل المخاطب ما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه
لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت بجمعه الانكار لان المراد به الانكار
لان المراد به الانكار التام والاحتراز كما يظهر من تعقيبه كلام الشم وكان مراد
الشم انه يجيء آه من نظر في دلايل الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلام
وان تطبيق كلامه على ما ذكره الشم لا يكاد يصح وقلبا عوان انتم الا بشر
مثلنا يمكن جعله قصرا افراديا كما لا يخفى وقصر تعيين على ان ادعاءه آه ان شاء

العاقل التردد الا ان الاول اظهر ولا منكرين لذلك ينبغي ان يراد
فيه اخر هو والمتكلمون كانوا عالمين بعدم جهل المخاطبين لان اعتبار التنزيل
انما يصح بعد علمهم بذلك واما ابتناؤها بطريق القصر فليكون على وفق
الكلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما
ابتناؤها ملتبسا بطريق القصر وصورته قصد الى مجرد الموافقة الصورية
مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يكون قصر الكفرة
الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انكم مقصورون على
البشرية لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة
وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عم سلموا كونهم مقصورين على البشر
لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن
الله يمن على من يشاء فتامل والاول ادق بجواب المنى حيث قال الا ان التسليم
انتفاء الرسالة فان المناسب للتنزل الثاني ان يقولوا لان المخاطب من يكون
ذلك ان انتم الا بشر مثلنا لفظان ههنا وفي قوله فقوله ان انتم
الا بشر وقد قيل سهو من قلم الناسخ فان نظم الاية في سورة يس ما انتم الا
بشر لا ان انتم على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
مثل يقال فلان متردد بين الصادقين والكذب عندي اي انا متردد في
صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى ومعنى كلام الشم ان غاية
امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد
بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعي هل هذا لا يرد عليه
ما اورده الفاضل المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى
من العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهر آه تكلف عليتامل والاولى بناء
بناء على ما ذكرنا ان المراد بذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من
ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد
من قوله لتعلم ذلك ويقر به بعلمه ويقر به اذ في بقية بما ذكرنا به
كما هو وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بصواب وخطا آه كما اشار

الاخرين في صحة الجامعة واشتراك الاولين في عدمها انه يعقل بهما
الحكمان معا لاخفاء ان هذه المرتبة ثبتت للتقديم ايضا وانه لو ثبت بما
ذكر منهما البيت جزمنا على النفي والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة
مشتركة بينه وبين العطف واحسن مواقعها آه قيل وجه الاحسنية
انما تستعمل في حكم معلوم بعلمه المخاطب ويقربه على ما يفهم من ظاهر كلام
الشيخ فلا فايدة اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي
فايدة جديدة فحسن موقع الكلام كما نحسنا لا يوجد بدونه ثم قال
الشيخ اعلم انك اذا استقريت آه مفعول استقريت محذوف اي استقريت
مواقع انما وصبر وجدتها اجمع الانما واقوى مبتدا خبره اذا كان والجملة
مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد
تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول
والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت لها متصفا بان اقوى
اكونها اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى اكونها
حاصلا اذا اريد به التعريض سوى المفعول معه انما استثناه لان المفعول
معه لا يجي بعد الا ابو لا تقل لا او زيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك
لانه ما بعد الا كانه منفصل عما قبله لمخالفته له ايضا واثباتا فالا مؤذن
من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين
مؤذنين بالفصل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال
ما قام زيد الا وعمرو كما تقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاءني
زيد وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو
مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول في الفرق بين قولنا ما جاءني زيد
الا وعمرو واجيء جاز الاول دون الثاني ان الواو في معه ليس الا آلة
لملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية
فلا يصح القصر لانه المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع
فانه اسم مستقل معناه بالمفهومية فافهم ومنه قول الشاعر

اشتهى آه ... تقديمها على عاملهما الا انه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على
العكس وانتصاب باب على انه مفعول لا اشتهى لا على انه كان وها لان دواع الحاجة
بل نفعه فافهم كان لم يمت حي سواك آه البيت للاشجع السلمي من قصيدة
اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده
وما كنت ادري ما فواضل كفه على الناس حتى غيبته الصفايح فاصبح في لحد
من الارض ميتا وكانت تضيق الصفايح الضحاضح سابكيك ما فاضت دموعي
فان تغض فحسبك مني ما تجن الجوانح وما انا من رزو وان جل جازع ولا بسرور بعد
موتك فارح كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوايح لئن
حسنت فيك المراثي وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدايح الصفايح الا
حجار العراض التي سقفت بها قبره والضحاح جمع ضحضح وهو المكان المستوي
وكذا الضحضاح والضحضحان والجوانح الاضلاع التي تحت الترايب وهي مما يلي
الصدر كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة لا
يستلزمه قصر الصفة قيل هاهنا الاقرب ان يحمل على حذف الفاعل المضاف
اي لا يهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم باخره
واعلم ان تقديمهما على عاملهما منعه بعض النحاة وهم الاكثرون واختاره ابن الحاجب
حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرو الا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرو والا نه يجوز تعدد
الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد احدا الا عمرو الا زيد وما
ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجز لزم ضرب
الا عمرو الا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به المحققون
من النحاة من ان الا لا يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما بعد المستثنى بها لا يمتنع ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها اي ما ضرب الا زيد عمرا منصوبا بمضمر لما تحققت ولصير الكلام
جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب الشارح في
شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا
باعمال الثاني او ضمير عايد الى المصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم
فلا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح هاهنا مختلفة وقد ذكر في بعضها

الذي نقلته عن ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه الظرف وفي النسخ الظرف
في قوله آه الحوج الى هذا التوجيه هو ان الظرف في الاية معمول ابعث فيكون من
جملته والصفة المقصورة على الاهي والا الابناع المتعلق ببادي الراي فقد
قدم المقصور عليه على المقصور اي ذكر قبل تمام المقصور الذي هو الابناع
المفيد وكذا القياس في ساير الامثلة كما مر اي لا اشتهي باب الامير لاخفى
ان المناسب لتقدير قامت الثاني ان يقدر ههنا اشتهى بدون لا وكذا وقع في شرحه
للمفتاح وان كان لتقدير لا اشتهي ايضا وجه فليتامل والنوائح في البيت الثاني
قد وقع في بعض اللغة بعد قوله اي قامت النوائح هكذا وفيه بحث لان الفعل
الاولى يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا تقدم
المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرو منصوب
بمضمر كانه قيل بعد فيما سالته الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسميته
مستثنى به مجاز ثم الاولى ان يقول فرغ العامل ليكون اشمل ولئلا
يلزم التخصيص من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى عاما
محصوله ان المنادى المخرج منه مطلقا والنسبة الى جميع الخواص على السوية
فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص فلهذا اندفع ما يقال
لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا منه وقد تقرر
ان ما يثبت بالضرورة يقدر بقدرها وتلك الضرورة تندفع بتقدير خاص
لم يحتج الى تقدير عام ولذلك من اراى ولا استلزام الى العموم في المستثنى منه
المقدر كما في شروح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان منشا الحكم
بان تانيث الضمير بالنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلثة فكلام المفتاح وشرحه
غير تعسف وههنا بحث وهو ان تانيث الفعل في الايتين وفي البيت لا يتعين
ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه في الكل مؤنثا بان يقدر
في الاية الاولى نفس وفي الثانية شيئا وفي البيت اعضاء فليتامل وفي بيت
ذي الرمة على ما في شروح المفتاح طوى النحز والاجراز ما في عروضها نصف البوينا
لها للاسير والنحز طوى الى ضم واهزل والنحز بالنون والحاء المهملة والزاي المعجمة

الزرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة
الدخول في الارض جمع جرز وهي الارض التي لا نبات فيها وقد يفتح همزة الاجراز
على انه جمع جرز وهي السنة المجدبة والعرض بالعين والضاد المعجمتين
على وزن الفلس للرجل كالحزام للسرج والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة
القوية والجراشع من الابل هو العظيم القوي وفيه اشكال اجيب بانه
تسمى علامات التانيث ضماير على سبيل المجاز من باب اطلاق احد
المتجاورين على الاخر اعتمادا على فهم السامع فكيف يسند الفعل المنفي آه
هذا الكلام وارد في البدل فان زعم رجال الجواز اسقاط النفي بالا في الفاعل
كل فعلى مذهبه يكون هذا آه نخالفه الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح
بان قول السكاكي للنظر الى الظاهر اللفظ باي عنه اي على تقدير الابدال لا يكون
الفعل في اللفظ مسندا الى المؤنث المذكور بعده فكيف يؤنث للنظر اليه وقد
تكلف بعضهم في دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العايد الى ذلك العام
بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعده كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال
غير مبني على اللفظ قال فقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ باحكام اللفظ مقول لا نيابة
ولعلم ان هذه البدلية في باب الاستثناء تخالف ساير الابدال من وجهين
الاول لعدم احتياجه الى الضمير العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض
والاشتمال لانه لا الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه
فيكون الاتصال قايما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب
والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء كما بنا على حال من
الاحوال ظاهره يدل على ان المثال من قبيل القصر الحقيقي وبهذا استشكل
بانه يؤدي الى المحال واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى
الركوب في حكم العدم بل المراد اخص من ذلك اي من كون المستثنى
منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لا بد مع ذلك من مناسبة
مخصوصة يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر ما جاءني الا زيد شيء ولا جسم
ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبسا وفي

ماصليت الا فى المسجد تقديره فى مكان على هذا القياس وقد بنا قس فى هذا
مبناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت بالتقدير فلا
حاجة الى تقدير الغالب فان فيه زيادة على قدر الحاجة ولك ان تقول هنا انما
يرد اذا كان فى تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان
المقام مشاهد صدق عند من له ادنى على تقدير المناسب فتامل
وفى الحديث ما ايس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء وفى الحديث
اشكال مشهور من جهة دلالته على انه لا ناس الا فى حال الاتيان من قبل النساء
والمقصود العكس وهو انه لا باس البتة فى تلك الحالة فاورد الشارح واشار
الى جواب الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوى ان ياس الشيطان
لا يوجد الا مع الاتيان من قبلهن يعنى ان الشيطان يعتمد عليهن اشد
اعتماد حتى لا يقنط كليا قبل ان ياتى الى جهتهن فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال
من جهتهن ايضا لعصمة الله حصل له السقوط الكلى وعلى هذا لا حاجة الى
جعل الحال حالا مقدرة ولا الى تقييد بغير جهة النساء وذلك لانه قصد
لزوم تعقيبه اشارة الى تعجيل الوقوع هذه الحال ماضيا مجردا عن قد والواو
حاصله ان النفى والاستثناء لما دل على لزوم الثانى للاول كالشرط استعمل فيه
واريد كلما ايس من جميع جهات اتاهم اتاهم من قبل النساء الا على تاويل
العزم فيل عليه هذا التاويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون
العامل لمضمون الجملة الحال واما اذا اعتبر مقارنة حدوثه او بقائه فلا لان
الياس باق وقت اتيانه من قبل النساء وان كان حدوثه سابقا عليه وقد
يقال يجوز ان يراد بالياس فى الحديث الشريف قربه كما اريد الموت فى قوله عم
لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت فالمعنى ما قرب ياس الشيطان من بنى ادم
الا حال اتيانه اياهم من قبل النساء فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع
اسباب الضلال ولما انقطع منها وما بقى رجاؤه الا فى هذا الواحد فان
لم ينتفع به ايضا انقطع رجاؤه بالكلية وحصل تمام الياس منهم كا
لاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به فى التلويح وقد يطلق

على فعل المتكلم وهو الظم والمراد هنا هو الثانى لقايل ان يقول قد تقدم
فى بيان حصر الفن الاول فى ثمانية ابواب ان الانشاء باب ثامن تلك الابواب
وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء ههنا
ايضا نفس الكلام وكذا اقسامه التى هى التمنى وغيره بان يرجع ضمير له فى
قوله والفظ الموضوع له على المعنى المصدرى على طريقة الاستخدام
واراد بها معانيها المصدرية يعنى القاء الكلام المشتمل على التمنى والقاء
الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا لظهور ان ليت موضوع آه لا
يخفى ان التعليل ليس للنفى فقط اعنى قوله لا الكلام المشتمل عليها والا يكفى
ان يقال لظهور ان ليس ليت موضوعا للكلام الذى فيه التمنى بل هو للمثبت
والمنفى جميعا اعنى قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام وحاصل
الاستدراك ان قول المص فاللفظ الموضوع له آه لا يصح اذا حمل الانشاء على
الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذى هو من جزئيات الافادة او
ملزوم له ولا تحصل الافادة او ملزوم له ولا تحصل الافادة بدونه بان يحمل
اللام على العناية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الا
ستخدام فالانشاء ان كان طلبا قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام
الانشائى والظاهر ان هذا الالقاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد
بالانشاء القاء كلام يدل على الطلب واما ان يقال الطلب الظاهرى لازم
لالقاء المذكور فلذا جعل قسما منه ففى العبارة مسامحة لا بسببه او يقال
المراد بالطلب معناه الاصطلاحى اعنى القاء الكلام المخصوص لا اللغوى الذى
هو فعل القلب وهى على ما ذكره المص خمسة ومنهم من جعل الترجى قسما سادسا
ومنهم من اخرج التمنى والنداء من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب
ما لم يعلم استحالته فالتمنى ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج
عن مفهوم النداء الذى هو صوت يهتف الرجل وان كان يلزمه و
الاول ان كان المطلوب به حصول امر فى ذهن الطالب فهو الاستفهام لا
يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون الطلب به آه على ما يدل عليه جعل بين

اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمى وفهمى وانظر لعبر بهذه الحيثية اذ ا
لطلب نفس علم وفهم لا لمجموع علمى وفهمى ولا لمجرد علم وفهم اذ المطلوب بها حصول
امر فى الذهن مطلقا فى ذهن الطالب وبالجملة فلو اعتبر التقييد بالمفعول
الخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للصدق فى ذهن الطالب وبالجملة
لو اعتبر التقييد بالمفعول الخصوص خرجا فيه وان لم يعتبر خرجا بقوله فى ذهن
الطالب فهو الاستفهام آه بقى نظر لان الانتقاض وان كان مندفعا
الا انه ينتقض تعريف الارواح لان المطلوب بعلمنى على هذا الجواب حصول
امر فى الذهن لا فى الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكر تصحيح تعريف
الاستفهام وتصحيح تعريف الامر آخر فله ان يجيب فى تعريف الامر بالجواب
الاخر ويكون مراده الجواب بقيد سيان كلامه بان يقول بدل قوله وان كان
المطلوب به حصول امر فى الخارج والا اى وان لم يكن المطلوب مطلوبا من حيث
حصوله فى ذهن الطالب تامل وان كان المطلوب به حصول امر فى الخارج
اى فى خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بقوله علم وافهم فان المطلوب بهما وان كان
حصول امر فى ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب بقى فيه بحث
وهو ان المطلوب بالنهى وكذا فى بعض الاوامر هو نفس الامر الخارجى لا حصوله
سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول فى نفسه او بمعنى بعينه والحصول للغير
لان الحصول للغير فى الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت
العدميات لموصوفاتها فى الخارج كالعمى لزيد لكنه يقتضى حصول
الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المطلوب بالنهى مثلا حصول انتفاء الفعل
عند المطلوب منه اعنى المخاطب فى الخارج ولا انه شك موجود فليتامل فان كان
ذلك الامر انتفاء فعل بهو النهى هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا
مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب بالنهى عنده امر وجودى وهو كف
النفس والانتهاء فيه بحث لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب
حقيقة والمطلوب بهما حصول امر فى الخارج وليس بهما احد حروف النداء
مع انها ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المص كما سيجى وان كان امرا عند

النجاة منها التمنى قدمه لعمومه وجريانه فى الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام
لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهى لمناسبته له فى الاحكام
وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة قيل ينبغى ان يقيد المحبة بالمجردة
اى عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهى والنداءات التى وجدت
المحبة فيها وقيل قيد المحبة المرادة يكفى فى اندفاع النقض بها واللفظ
الموضوع له ليت قد تحققت ان اللام للغاية لا صلة للوضع فان ما وضع
له ليست الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بتلك
الهيئة ملحوظة لا قصدا وبالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك
النسبة ولذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على ما نوى تقرير الفاضل
المحشى لكن فيه بحث وهو انه لا بد فى الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله
عن لفظه ومن هذا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان التلفظ
بليت زيدا قائم لا يجب كونه ذاهبية مذكورة واما اذا كان الموضوع
له نفس الطلب الظاهرى فلا يرد شئ لعدم التخلف فتدبر وطامعية
وطامعية هو بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا
وطامعية وطماعة فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها والا لصار ترجيا
ليستعمل فيه لعل وعسى اذ كان فيه توقع يستعمل فيه لعل وان كان فيه
طمع يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثانى
ولهذا اخر الطامعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق
فيه الطلب اذ لا طلب فى الترجى كما سيصرح به لعم يصير طلبا مقرونا بطامعية
وليس ذلك ترجيا لو يأتينى فيحدثنى بالنصب والنقد يريد ليت لما
منك فحديثانى ولا يحتاج له الى الجزاء لخروجه عن معنى التعليق ولو فى
الفعل خرج المثال عن الباب وح يجب ان يقدر الجزاء لبقاء لو على
معناها وكما يعرض بوهذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر
جواز استعمال الاول فى موقع الثانى بعد نقل فيه معنى التمنى ونحى
بخلاف ذلك كقول امرء القيس تجاوزت عليها ومعشرا على حراصا لو يسرون

مقبلي وكبر اما ستغني آه اي يستغني بها عن ذكر فعل التمني وان كان مقدرا
بد لعليه قوله او ولو كان   تقلب الها هذه ضعفه لانها دعاه ان يبدل لو الا
من الاثقل فهاهنا يلزم ان يكون الامر بالعكس   مركبتين مع ما ولا والمزيدة
اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لا حال التركيب
اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا
ولولا ماخوذة من هلا ولولا ولا يخفى فساده واجيب بان قوله مركبتين حال
مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها ماخوذة من هل ولو حال
كونهما مقدرين في التركيب مع ما ولا المزيدتين لتضمنهما معنى التمني فيلزم التمني
والمضمن فيه وهذا المعنى اعني اللزوم هو المفهوم بالتركيب والا فاصل التمني
موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين
يفيدان بعرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا الترمتا معنى
لا لافادته بل ليتولد منه التنديم في الماضي والتحضيض في المستقبل
على ما كان يجب ان يفصله الخاطبي من حيث تركه ولو قال على معنى انه كان
يجب آه ليكون بيانا للزوم لكان اظهر   وان يكون كل منهما في بعض النسخ
كل منهما بتثنية الضمير باعتبار النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة
وقد يتمنى بلعل الى ان قال قد يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجي
عليها شعريه قوله لبعد المرجو عن الحصول   والاشفاق ارتقاب المكروه
اذا عدي الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف واذا عدي بعلى يكون بمعنى
العطف وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في الترجي
ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه   ولم يصح ان يقال لم كان
في هل زيد قيد بعض شراح الايضاح في المثال بما اذا قصد به التخصيص
فانه قد ياتي لذلك عند الشيخ عبد القاهر والمص وانما ينبغي به دفع ما
سيجيء للشم من انه لا يجوز ان يكون التقديم للاهتمام وهل لطلب التصديق
وفيه نظر لان المثال يكون ممتنعا قبيحا فيجيء تحقيق الكلام فيه
وهذا اظ في اعمرا عرفت واما في زيد قام فلا آه فيه بحث وهو ان تقديم

المرفوع كما يجيء للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان
ما ذكر في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت
الاختصاص في تقديم المفعول ظاهر دون تقديم المفعول قلت سيمنع
الشارح كون علة الاختصاص علة للقبح في هل عمرا عرفت اللهم الا ان يقوي
قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث يجعل الاهتمام
غير محتمل له فالوجه في القبح دون الامتناع ان يحمل على الاضمار والتفسير
كما سيجيء   لا يخلو عن تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال بالهمزة
كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال
في انت ضربت زيدا متعلق بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد
هل صدر عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق ليس
كذلك لان السؤال يتعلق بالضرب متعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب
بزيد او هل صار زيد متعلق للضرب ومما يؤيد ذلك اي كون المسؤول
عنه بالهمزة ما يليها   وهل لطلب التصديق اي لطلب اهل التصديق
والا فالهمزة ايض لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي
والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق
على سايره فعلى توهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع منه غير النوع
المخصوص فتامل   امتنع هل زيد قام ام عمرو وقد سبق منا في اوايل
البحث الاسنادي الخبري ان ابن مالك استشهد بقوله عليه السلام تزوجت
بكرا ام ثيبا على انه يقع هل موقع الهمزة فتوفي لها بمعادل واشرنا هناك الى الجواب
بجواز كون ام في الحديث النبوي منقطعة والمعنى هل تزوجت بكرا بل ثيبا
لان التقديم يستدعي آه فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء كليا بناء على احتمال
الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل قلت
الاوجه للتقبيح في الحمل على الاضمار والتفسير سوى البعد والقلة فيلزم
قبح وجه الجيد انتهى على ما نعم فيما سياتي ولا قائل فيه فليفهم   وفيه نظر
لانه لا وجه لتقبيحه اه اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون

بمعنى بدعلى ما سيجي والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القايل
هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل بطلب التصديق واستدعا
التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم
للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم من هذا التقبيح وجه الجيب المبنى على قصد
الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل
بالنظر الى الغالب ويدل على عدم اتجاه هذا النظر او رد هذا الوجه في شرح
المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما يمتنع هل زيدا عرفت لا
حتما لان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده
مشغولا به بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص
بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع على ما ذكرنا يكون
معنى قول المص لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم
لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص لكان المثال ممتنعا
لا قبيحا لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه لبعده مستقبح
وههنا نظر آخر بان العلة كونها بمعنى قد في الاصل كما سيجي الا كذ و
هذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وظ
عبارته يفيد الانحصار حيث قال لاختصاصه بالتصديق بنحو هل زيدا
اعرفت الا ان يقدر تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر
اهل عرفت الدار بالعزين العزاف بفتح الغين المعجمة وتشديد الزاي
المكسورة والسهمى قرابة لك فعقيل بن ابي حزيمة من الابرش وحنت
الى الالف المالوف حنت بالتخفيف بمعنى ظلت وعطفت من حنا يحنو حنوا
وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا اتضرب زيدا وهو
اخوك المراد الاخوة الصداقة والثاني لا الا الحقيقة والا لكانت الجملة
الحقيقية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو قال
الحماسي ساغسل البيت القضاء اصله الحكم والايجاب لم يستعمل فكان

الصنع والفراغ من الشي وقضاء يروى بالرفع والنصب فان رفعته يكون
فاعلا لجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير
المعنى ساغسل العار عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم
الله على الشي الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالبا وفاعله ما كان
جالبا ويكون المراد بالقضاء اللون المحتوم والقدر المقدور والمعنى جليا
وبعد البيت المذكور واذهل عن داري واجعل هدمها العرضي من باقي كلامي
حاجبا ويصغر في عيني بلادي اذا انثنت يميني بادراك الذي كنت طالبا يريد
اترك داري واجعل جزائها رقابة لعرضي وتخف علي على تلف تركها خوفا من
لحوق العار ويقل في عيني بلادي اي مالي القديم عند انصرافي ممن جانبه
للط لما سنذكره في بحث الحال من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي يباين
الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استبعدوا علم الاستقبال في الجملة للتنا
بحسب الظ وفي الجملة ولو بحسب اللفظ وهو ينادي على خطابه لانه يدل على وجوب
تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال الذي كان لها مزيد
اختصاص لان مطلق نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو ما موصولة
يجوز ان يكون موصوفة والجملة صفة اذ المضارع لا يكون الا فعلا
فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع تخصيصه بالاستقبال
ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع
ولا يكون دخولها عليها اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره
ويظهر هذا انه قد يقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون مدخولها على الكلما
وغاية ما يمكن ان يقرر اده ان الواضع وضعها للاستفهام من غير الحاصل
لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى هذا الغرض مزيد
خصوصية بالفعل والكلام بعد محل تامل فتامل والنفي والاثبات انما
يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات فذا
الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات المعهومية
وبالصفات مقابلها وهي النسبة الحكمية وبسط فيه بعض البسط الا ان قال

الافعال تتضمن نسبا حكمية ان يتوارد عليها النفي والاثبات وبها انتساب
الى الازمنة واحتمال اختصاص ببعضها ومعنا بخلاف المشتقات فان نسبتها
تقييدية لا تصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه النفي والاثبات الى النسب
الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات
لا بالنظر الى الجمل الاسمية المشتملة على تلك النسب تأمل   ادل على طلب الشكر اي
طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من
علام الغيوب   وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا
اه لانه قد سبق في اوايل احوال المسند انه يرد قوله لعم لو انتم تملكون رحمة
ربي في صورة الجملة الاسمية قد افاد الاختصاص كما يفيده الجملة الاسمية حقيقة
فلم لا يكون يرد فهل انتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها
حقيقة مفيدا لابراز ما سيتجدد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة
الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون
خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا شك انما هو
بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على المط مما هو بحسب الصورة فقط فثبت
ان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون وهو المدعى
ثم ههنا بحث آخر وهو ان هل انتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددي
المابرونة في صورة المبتدا والخبر او لكونه اياهما في الحقيقة على
راي والاستمرار التجددي انسب بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته على طلب
استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعي لزيادة الثواب
كما مرت اليه الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه العدول الى ما يفيد
العموم والاستمرار الثبوتي وللثاني نقول ما ذكر في النظم ادل على كمال عنايته
ثم بعبادة انحيث رضي منهم بما هو اهون عليهم والله اعلم   كقولنا اهل
الحركة موجودة لا يخفى ان الموجود اذا كان محمولا كان النسبة الرابطة
وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ايضا ثلثة اشياء لكن
لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة

موجودة لا يخفى ان الموجود اذا كان محمولا كان النسبة الرابطة وجوده
للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ايضا ثلثة اشياء لكن لما كان المحمول
والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة
الى قولنا الحركة دائمة   وجود شيء لشيء اراد بالشيء الاول غير الوجود
بقرينة المقابلة والا فالمط بهل البسيط ايضا وجود شيء هو الوجود لشيء
واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان لا يسئل بهل المركبة عن الاحوال
التي تعرض للماهية من حيث هي موجودة كانت في الخارج او معدومة
ولعل ذلك بحسب الوضع اللغوي   فان المط وجود الدوام للحركة وفي
بعض النسخ اولا وجوده لها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا لحال المثال
المذكور في المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله اولا دائمة   طالبين
ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت العبارة في النسخ التي رايناها والانسب
بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا او حمل ضمير الجمع على الواحد
التعظيم وهذا وان كان شايعا في المتكلم الا انه بعيد عن المقام   اي
حقيقة التي هو بها اشارة الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة
اعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه
التحقيق بقرينة حكم تقدم طلب هل البسيطة عليه   يعني ان مقتضى
الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيه
بحث فان المط بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهية الاسم حتى
يقع في جوابه حد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف
على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي
لم يكن بد من ان يكون المقصود به نوع خصوص بمفهوم الاسم ولجواز ان
يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه وبالجملة
لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه لما الشارحة للاسم على معنى حل لم لا يكفي هذا
التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاقتضاء مبني على ما فهم هو الاولى
لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في

نفس الامر لا باعتبار ان الاول واجب في نظر البلغاء ووجه جعله مقابلا لما
هو الاول فتامل لا ماهية له ولا حقيقة كان اللاحق عطف تفسير للسابق
والمعدوم لا هوية له اي وجود فان الهوية كما تطلق على الحقيقة
الجزئية تطلق على نفس الوجود الخارجي وخلاصة الكلام ان الماهية المرادف
ههنا ما به الشيء المعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود
له فلا ماهية ايضا بالمعنى المراد ههنا صار تلك الحد ودبعضها حدود
حسب نفس الذات والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم
بازائها فظ واما اذا تصورها ببعض عوارضها واعتبار انها وضع الاسم
بازائها فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات فبعد
العلم بالموجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا استحالة واما بالنظر الى
نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة
ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل الحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى
المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعرف فقط فالامر اظهر
ويبين العارض المشخص لذي العلم نقل لذي العقل ليتناول الباري تعالى
عن من بل واعلم ان السيل بمن ونحوه ما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم
يتصور خصوصية زيد او عمرو وبمقتضى هذا السؤال كان مطلوبه اصالة تصور
الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء لذلك الخصوص تابعا له وبهذا
حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل
ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه ثبوت شيء
لشيء بعينه فامر توسعي وهذا خلاصة ما حققه الفاضل الحشي
فامر بالتامل فيه وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه
ان من وامثاله يكون لطلب التصور ولا يلزم منه ان يكون لطلب
التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور اي اي اجناس
عندك توسع في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب
اي وح يحسن الجواب في السؤال عن الفصل وهو البطلان وقد يجاب

بان السؤال باي اجناس الاشياء عندك لازم للسؤال بما عن جنس ما
يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب بما جنسا عند المخاطب كان
طالبا بالضرورة لتميز هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان يذكر الثاني
يعني اللازم لبيان الاول يعني الملزوم فلا محذور فقد سبق المفردون
اه اما من الافراد والتفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا
مما واعن جميع غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله تعالى او الجاعلون
الله تعالى فردا بالذكر بان لا يذكر غيره وانما لم يعدوا في السؤال ومن المفردون
على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن صفة المفردين وهي ليست من ذوي العلوم
قال البعض لفضل جوابه عليه السلام بقوله الذاكرون آه من باب الاسلوب
الحكيم يعني دعوا سؤالكم هذا لان معنى الافراد ظاهر واسألوا عن اوصاف
المفردين وفيه نظر اذ لا نسلم خلاصة النظر منع ورود من في اللغة للسؤال
عن الجنس وقد يستدل على وروده بما ذكر في الكتاب انوا انا ري ذلك
مسون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فان الجواب دليل على ان المسؤول
عنه هو الجنس وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسا فسالهم عن شخصهم فردوا
عليه بانا لسنا من الانس الذي ظننتنا منهم ففساده يظهر من
جواب موسى عليه السلام بقوله آه فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عليه السلام لبيان
انه لا مجانسة له تعالى مع غيره لانه خالق كل وكل شيء مخلوق فليس كمثله شيء
وبالجملة يجوز ان يكون الجواب من باب الاسلوب الحكيم كانه قال دع السؤال
عن الجنس فانه معلوم بطلانه لانه تعالى لا يدخل تحت جنس بل اللائق
بجنابه ان يسال عن صفاته الكاملة احد المتشاركين هو على صفة التثنية
احدا بالاول والا فقد يكون مميزا احد المتشاركات فقوله بينهما زيادة
توكيد والا فالامر المتشارك فيه ليس الا كذلك كقولنا ايهم يفعل
كذا فان قلت لو قال اي هؤلاء يفعل كذا لكان الظاهر ان المضاف اليه
فيما ذكر من المثال ضمير لا اسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيفت الى اسم الاشارة
بل قال الى المشار اليه وهذه الاضافة محققة بحسب المعنى فيما ذكر لانهم عبارة

عن الاشخاص الانسانية التي من شانها ان يسال الها اشاره حسبه تامل
بجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية الظ صحة الجواب بالمعرف بلام العهد
وما في حكمه من الموصول ايض وتعميم الاشارة الحسية بعيد واذا اضيف
الى كلي فجوابه كلي ورد عليه بانه منقوض بقولنا اى رجل عندك فيجاب بزيدا
او بزيد فالحق ان ما اضيف اليه اى يكون كليا دائما لعلة الاشتراك وهو امر
عام للمشاركين فصاعدا واما الجواب فقد يكون جزئيا اذا اريد بها
لتميز المعين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك والغرض
من ذلك السؤال التقريع لا حقيقة استفهام النبي عليه السلام عن كمية
المعجزات لان المقام يا باه فلو ذكر صريحا كما كانت فيه كم على اصله نحو كم درهما لك
وكم رجلا رايت لكان اولى وانما يسال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة
فالمعنى الموضوع له ملحوظ ههنا ايض كما في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية
وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب
بها يعرفه المتكلم واما العدد فهو مجهول في كليهما فلهذا احتيج الى المميز المبين
للعدد ولا يحذف الا بالدليل وان كان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق و
الكذب بخلاف الاستفهامية وان المتكلم في الخبرية لا يستدعي عن مخاطبه
جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهام يستدعيه لانه مستخبر وغيرهما هو مذكور
في مغني اللبيب وغيره واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة رد
على ذلك البعض وهو الفاضل الرضي وقوله بينة المرفوع على الخبرية مبتداء
ما قبله من النظم بتاويل هذه الاية واما مجرور على انه من تتمة الاية واقول
بمعنى اقراء كان الاية وصرحا في هذا المعنى مجرورا بها كافية وقد يجاب عن
هذا الرد بعد تسليم ان الرضي يجوز كون كم في الاية الاستفهامية كما جوزه
الزمخشري ان مراده عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل بفعل متعد وقد
دل عليه سياق كلامه حيث قال اولا اذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل
متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله
تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور
تميزها

مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا الحكم
وجوب الاتيان بمن اذا فصل بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل من في مميزها اما
في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم من قرية واما في كم الاستفهامية
فلم اعثر عليه وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية
المجرور تمييزها مع الفصل لا يلايم ما ذكره من الادراج نعم لو قيل حال كم الاستفهامية
وجر مميزها على ما نقله هذا المجيب لكان الادراج ظاهرا فتامل والحق ان
قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل يحيى الجواب بان المراد
عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل فتامل وايان نحو لزمان المستقبل
قيل اصل ايان اى وان فحذف احدى اليائين من اى والهمزة من اوان فصار
اى وان فقلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا فصار ايان ورد بان كسر الهمزة
فيه لغة مستعملة وهو يابى ان يكون اصله ذلك لانه ينقل في مقام التخفيف
اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن اليا المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متصرف
متمكن يابى التصرف المذكور مثل يسال ايان يوم القيامة المضاف محذوف
اى وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع الظرف الزماني خبرا عن غير الحدث
بعد ان يكون المكاني موضع الحرث وهو القبل دون الدبر فالاية رد على اليهود
حيث كانوا يزعمون من جامع امرأته من دبرها في قبلها كان الولد احول
وبعضها يختص بطلب التصور كساير الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح
ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة
لطلب التصديق فقط وكلام الشارح باختصاصها بطلب التصور ينافي
ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال
فظهر ان كلمات الاستفهام منحصرة في ما ذكر من اول الباب الى ههنا وام
لم يذكرها ههنا فلها سكوت عنه على ان يكون من كلمات الاستفهام محل
نظر اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة مثبت مشاركة
لما قبلها في كونه مستفهما عنه بمقتضى العطف كما في ازيد قائم ام عمرو واما
المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها لاحد معنييها بل المعنى له

وهذا لم يجوز ان يقع بعد ام ساير كلمات الاستفهام سوى الهمزة المقدرة
الهمزة اي لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجز وقوعها بعدها لاقتضائها كمال
التصديق كما صرح به معنى اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة
بالواو او بالفا او بثم قدمت ايضا على العاطف كما مر تحقيقه   ام كيف
ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن هذا البيت
ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطوا قلبه على ضده وقد انشده
الكسائي بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرد عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال
الكسائي ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان
الرفع على الابدال من ما والنصب بيعطي والخفض على الابدال من الها وصوب
ابن الشجري انكار الاصمعي وقال لان رئمانها للسو بانفها هو اعطاؤها اياه
لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان رفعه اخلاء
يعطي من المفعول لفظا او تقديرا وفيما ذكره ابن الشجري نظر لجواز ان
يتوهم طرف الكسائي اللباس في به زايدة في المفعول والتقدير ما العطيه
العلوق او تضمن معنى يجود فيكون العطية نفس الرئمان كما في صورة
النصب او يقال انزل يعطي منزلة اللازم كما في يجرح في عراقيبها نصلي
وام ههنا بمعنى بل وليست منقطعة لانها ليست متصلة ولا منقطعة كما صرح به
في حاشية الكشاف فلا وجه لوقوعها الاستفهامية بعدها وقد يجاب
بان الثانية تاكيد للاولى اسارا اليه ابن هشام في المغني ما لم يحم احد
حوله وقد تصدى الفاضل المحشي لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكلام لكن
بحث لانه لم يزد على ان اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي لزوم بين
ولا يخفى على العارف لقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة في البعض
علاقة السببية في الاستنباط مثلا استعمل ما وضع للسبب في المسبب
بوسايط وفي التسمية على الضلال وبالعكس كما في للظاهر بالتامل
الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم ولعل ما ذكره في صورة
التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رؤية الهدهد يستلزم الجهل

للمناسب للتعجب من المسبب ففيه خفا لان الاستفهام عن السبب مسبب عن
الجهل به والجهل به ليس بسبب عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما
وضع للمسبب في السبب ولا عكسه بل مركب من الامرين على ان الاظهر في بيان
اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام
عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه والادراك الغريب مع الجهل
بالسبب يستلزم التعجب لزم التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية
لعلاقته   الام وقيم بتشديد الميم كتاب آه لفظ في قوله الام مخففة من ما
الاستفهامية فانه يجب حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا
عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تبعت الفتحة في الحذف وسكن
الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الا
عراف حيث تكلم على قوله تعالى فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم
ان اثبات الالف اذا دخلت عليها حروف الجر قليل شاذ ورد بذلك حمل
ما في الاية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه سياق كلامه وهذا
هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ
النادر بلا ضرورة لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر
ان يكون ما استفهامية وقال الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود
وان كان اثباتها جايزا فالتعارض كما ترى ظاهر مكشوف والوجه ما الا
عرف والله اعلم   والتعجب مالي لا ارى الهدهد انما حمل على التعجب وقدم
الحمل على ما بعده من الحمل على الحقيقة بنا على انه لا معنى لاستفهام
العاقل عن حال نفسه وهو الذي قصده المص يدل على ذلك لفظة به
اذ لو حمل على المعنى الاول لقال بالبادر المفرح   واجيب عنه بانه يدل ما قبل
الاية آه رده بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لشي مما ذكر على علمهم قطعا
ويقينا كيف وقوله تعالى حكاية عنهم من فعل هذا بالهتنا صريح في السؤال
عن الكاسر حتى قيل سمعنا فتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل على عدم
العلم وانت خبير بان كون قولهم من فعل هذا بالهتنا سؤالا عن الكاسر

لايفيد عدم علمهم وقت قولهم ءانت فعلت آه لان هذا القول بعد قولهم
سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابرهيم والظ تحقق العلم بعد ما سمعوا ممن اصدر
منه من الخلق على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون اى
يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه كما ذكره
الشـ والانكار بالجر عطف على التقرير وقوله كل حال من الانكار اى حال
كون الانكار مثل التقرير في حديث الايلاء واما غيرها وان صح بحسب آه الظ
ان فالجواب اما محذوف مع الجواب وانتجابه في السعة واما غيرها
فان صح بجنبه للانكار فلا يجري فيه هذا التفصيل فلا اشكال ومن
اين تدري ما العراء من الزهد مصارع نيت صدره ولصدا الى زبل الجمى وعراره
وقبله عليل ان الحب ما اعرفا فلاتنكر ان الجنس من الواحد اخرج
وللانضاء ما لعقو عنه اذا ذكرت اوطانها ولجنه يحتمل ان يكون نافيا
نعم فانه نافيه ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء جمع نضو وهو المهزول
والعود موضع بالتمامه وهو المطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والـ
الزهد بالراء المهملة الراحة ونصبوا اى تميل العقيلي والمشرفي مضاجعي
المصاريع صدر البيت لامرء القيس اخرم ومسنونة زرق كانياب اغوال المشرفي
سيف قال ابو عبيدة نسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنون من
الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال سيف مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا
كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى المشرف وهو
قين يعمل السيف كذا في ضرام السقط المسنونة المحدودة يقال سن السيف
اذا حدده ووصفها بالزرق لدلالتها على صفائها وكونها مجلوه فا
لمنكر هو نفس اتخاذا لا لزومه فيه انما الى الفرق بينه وبين قوله تعالى اغير الله
اتخذ وليا وتوجيه الدفع ان المنكر في الاية الاولى احد المفعولين حتى
لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقامه ما هو غير المنكر وح يجب تقديم
ذلك المفعول والمنكر في الاية الثانية كلا المفعولين حتى لو لم يكن مثل
الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولذا لم يقل اصناما

تخذ

تخذ آلهة ولا الهة تتخذ اصناما بالمثل كانه تعتقد فكرة على ذلك هذا مبني
على ان قوله افانت تكره افانت تسمع افانت تقدر على اسماع الصم لانكار
نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الاية والا فلا تقريب لجعل
سقفتكا عتقاد المقدرة مراد منه تقوية حكم الانكار لم يقل الانكار
التقوية مع ان الظ هنا هذا لان النفي داخل على كلام تقصد التقوية التقوي
كما سبق التحقيقه في بحث لو حسب خبر جمل قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر
على استمراره الامتناع مع ان الظ امتناع الاستمرار فكانه مبني هذا على
مذهب القوم واعتذار ابنهم بانه اراد في الاية ما لغا اخر سوى ما تقدم
وبان قوله في الفن الثالث في باب تقديم المسند واخوه ان يعرف ورجل
عرف للسامع فنبه هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرف
حمله على وجه تقوى الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص لسر الاند
عرف يحتمل اعتبار التخصيص رجحانا كما اشير اليه فيما سبق فعلم ان
التقدير آه قيل ان شرط المص فيما سبق ليلاء المفرد به الهمزة ليس كما ينبغي
قل آلذكرين حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين
من الضان والذكر من المعز والانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون
ذكورها واناثها او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم
والمعنى لو وجد التحريم كان المحرم اما هذا واما ذاك ولا حرمة في شيء منهما
فلا حرمة في شيء منها فلا حرمة اصلا ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر
الذي كان كان لفظ كان بصيغة الماضي يشعر بان هذا معنى انكار التوبيخ
في الماضي ولا شك ان قوله اولا ينبغي ان يكون معنى الانكار التوبيخي في الزمان
المستقبل كما يدل عليه قوله وذلك في المستقبل فبقى معنى الانكار التوبيخي
في الحال مسكوتا عنه الا على المقايسة على الماضي ويمكن ان يعم المراد
بقوله انه كان في الحال والماضي الوق البدر نوضع لي وساد مصراع
بيت لابي العلاء المعري تمامه الجوار احث بدى وساد والاستفهام
للتقرير ولم سقطه قبر اولا ادعاء وانتحال ان فراشه فوق البدر ثم امر

عن ذلك وترقى الى الحمل الجوزا وساقه لان الجوزا في زعمهم في الفلك الاول
وقول الشاعر هل بخبر المرعلم ثو ثالبيوم البيت لابي العلي من قصيدة
مطلعها بروملك والجوزا دون مرامه عدو لعيب البدر عنه تمام
يقول ويطلبك العدو بالمضاره والمعاداة والحال ان الجوزا اقل
مرامه لا تصل اليك الا بعد الوصول اليه لانه قد جرت به والمعلوم
انه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانه فكيف يصل اليك وهذا
العدو في حسده اياك كغيبة البدر وهذا العدو في حسده اياك كغيبة
البدر عند تمامه والا فكل مصلحة فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان
الاستفهام على حقيقته لم يصح لا سؤال عن خصوصية الوبال بقرينة
على ولا بال فيه بل كل مصلحة فيه من فرعون بفتح الميم فرفع فرعون
بفتح الميم على انه مبتدا بمعنى الاستفهام خبرا وبالعكس على اختلاف
الرايين وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو الظ بل المراد انه
لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم بهذا بقوله من فرعون
اي هل تعرفون هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنك بعذاب يكون
المعذب به مثله انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه
اول الاية فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا
عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون انى لهم الذكرى
روي ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال الدخان الذي
يملا بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه
كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره
ومعنى الاية والله اعلم كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه
من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم
وادخل في جواب الانكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسوله
صلى الله عليه وسلم من الايات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه
ولا يخفى التولدات بما ذكره المص بل تتولد المبالغة بمعاندة الجاحد

كونه

كقوله نعم ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك والظهار تفخيم الشان كقوله نعم عم يتساءلون
وغيره على جهة الاستعلاء واما قوله نعم ماذا تامرون فمجاز عما ذا تشيرون
وقد يقال انه اختص فرد نفر هو منزلة الادنى فتل بعنوان يزاد في التعريف قيد
آخر وهو طلب الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالاشارة
فانه ليس امرا عندهم فلو عرف الامر بانه طلب فعل مدلول بحرها الصيغة التي
وقع الطلب بها لم يرد شيء وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل اجاب
الشارح عنه في التلويح بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتق منه الصيغة
الاقتضاء ويرد عليه اكفف عن كف الكلام الا ان يراد غير كف عن المشتق منه
من حيث هو مشتق منه او يقال ليس الدال على الكف نفس كف بل هو المجموع
كما نظيره رويد بكر احرك الدال لالتقاء الساكنين ونصب نصب المصادر
وهو مصغر ما موريه لانه تصغير الترخيم من ارواد وهو مصدر ارود
معنى رويد عمرا ارود عمرا اي امهله ورويد يكون صفة نحو سار واسيرا
رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون نحو رويد عمر
وبالاضافة كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو
رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهله لا غير وعبض الفاعل عن المخاطب
هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في الغائب
كما ذكر في كتب الصرف وفيه نظر لانا لا نم ان عبارة الايضاح هكذا وفيه
نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره الشم هنا اجود ما قيل في وجه النظر وما
قيل فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ في الطلب المذكور لانه يصح بادنى حقيقة
ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة
في غيرها ايض بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع
قد يقال الاصل الشايع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي
كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات و
افعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى
ولهذا قال الفاضل الرضي وتسميتها اوامر ونظرها بحروف المبنية اولى

من تسميتها بحروف الاستفتاح لافتتاحها صدر الكلام وما ذكره الشارح
من الاحتمال البعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هنا هو المعنى اللغوي
الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الاهمال ادعاء ان كونه امرا
اللام بناء به مستبعد جدا   وقد يستعمل لغيره كالاباحة آه علم عد
الم الندب من الاغيار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء ليس للندب
عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين
الوجوب والندب الطلب على جهة الاستعلاء لا مطلق ودلالة كلام المفتاح
على نفي الاشتراك لا بنص جهة حجة عليه على ان السكاكي من علماء المعاني لا الاصول
وكلام الشارح مسوق لبيان انواعهم   لانه ابلاغ مع تخويف فيل الاظهر
ان يقال تخويف مع الابلاغ   نحو فاتوا بسورة من مثله صدر الاية وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله المراد منه الاحر التعجيز لا الطلب
الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من مثله متعلق بقوله فاتوا
والضمير المجرور بعبدنا لا للموصول في ما انزلنا لانه يقتضي ثبوت مثل
هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز
انما يكون عن الماتي به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن
الاتيان منه بسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم
المحذور السابق على هذا التقدير لان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة با
عتبار انتفاء الماتي منه فاحتمال العقل لا يسبق الى الفهم ولا مساغ له البلغاء
فلا اعتداد به   خاسئين في الصحاح خسأت خسأ طردته وخسأ الكلب
نفسه بعد يتعدى ولا يتعدى   والتمني نحو قول امرء القيس عد التمني من القسم الاول
المعتبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب
المنفي في القسم الاول هو الطلب من المخاطب بما يشعر به اليه انه قال
ههنا فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال في التسخير
والاهانة ليس الغرض انه يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم
على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشي في الجواب من اعتبار الامكان

الط   من سابع الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق توهجه والجوى
الحرقة شدة الوجد من عشق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب
اي آلمه فاحرق جلده ويقال هو هوى لاعج يقال لعجه الضرب اي حرقه الفؤاد
من الحب حقه الفور المراد وجوب تعجيل المامور به في اول اوقات الامكان
ومن معنى التراخي جواز تاخيره عنه لا وجوبه حتى لو اتى به لا يعتد به اذ لا وجه
فالتقابل باعتبار القيدين جميعا   والتكرار الفرق بين الامر والنهي في ذ
ان الامر يدل على طلب الماهية كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل يتحقق بمرة
واحدة والمقصود بالنهي انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفا
ؤها في جميع الاوقات وان كان راجعا الى الاتصال الواقع فالاشبه الاستمرار
المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل والترك ما دامت قدرته
موجودة والاتصال الواقع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام انه اذا نا
الاستمرار فالاشبه الاستمرار حتى يتكرر كما ظن الكاشي في شرحه تامل
كفا النفس عن الفعل آه انما ذهبوا الى هذا لان عدم الفعل مستمر
من الازل فلا يكون مقدورا للمخاطب فكيف يتصور طلب منه اجاب
الفرقة الثانية بان هذا العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار
تحصيله لكنه مقدور باعتبار ابقائه على ما كان بانه لا يشتغل بالفعل
فباعتبار ازالته عما كان عليه بان يشتغل ويزيل استمراره اللهم لا تشمت
بي اعدائي الشماتة الفرح ببلية العدو ويقال شمت به بالكسر يشمت شماتة
وبات فلان بليلة الشوامت اي ببلية تشمت الشوامت   لطلب
الدوام والثبات لعله اراد بالدوام ابقاء الفعل الصادر مرة وبالا
ستمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى فبينهما فرق وبهذا لم ينتظم هذا
الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في الآية على
طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام
واما اذا اريد بها الطريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد كمال النفس بحسب
قوتها فالطلب على حقيقته   والطلب لا ينفك عن سبب حامل آه

اى ليست هذه السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب بل بحسب خصوصيات
الطلب المتعلقة بامور مخصوصة يفهم منه سببية ذلك الامر المخصوص وبهذا
التوجيه يندفع اعتراض الفاضل المحشي فليتامل لان العلة الغائية
آه فيه بحث لان العلة الغائية ههنا عبارة عن السبب الحامل فلا يلزم
ان يكون لوجودها معلولا لان السبب الحامل نوعان احدهما غاية بقصد
حصولها كضربت تاديبا وثانيهما ما هو سبب لوجود شيء نحو قعدت
عن الحرب جبنا مفهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب
وجود السبب الحامل واما كونه سببا عن ذلك الطلب والخارج فليس
مفهوما منه نفسه بل من مقدمة اجنبية وهي قوله لان الغائية آه يكون
هذه المقدمة مشهورة ومقررة فكانما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالمسبب
في قوله ودل عليه ذكر المسبب هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة وضمير
يصلح راجع الى المسبب وضمير عليه الى الطلب واما قوله قل لعبادي
الذين امنوا آه وجواب سؤال مقدر وهو ان اقامة الصلوة لا
يكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما يكون متخلفا عنه فالمذكور بعده لا
اعني يقيموا لا يصلح جزاء له فكيف الجزم وذهب الفراء في الاية الى ان الجزم
باضمار اللام الجازم والتقدير قل للذين آمنوا ليقيموا الصلوة ورد بان
اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه
نظم القران وان وقع في الاشعار نحو محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من امر تبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيهه بالجواب
كما قيل في قوله لم تكن فيكون بالنصب عرض النزول وقيل عرض محبة
النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لم ينزل
الا تنزل تصب خيرا امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال
نزول صاحب لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا يجب
النزول مع سؤلنا اياه يجب ان يكون من جنسها الطلبان الجنسية
يعم المجانسة في النفي والاثبات وفي خصوصية الفعل وان خلا

السكاكي

السكاكي لما هو في وجوب الاول فتقدير صاحب الكشاف في قوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كون لا تصيبن جواب
الامر ان اصابتكم لا تصيب الظالمين خاصة مخالف لمذهب القوم بل التقدير
على الجوابية ان تتقوا لا تصيب الظالم خاصة وليس بمستقيم قوله فانه
لا يجنس الا بالواو الحالية يقتضيه بعض اصحاب الحواشي بقول ابي تمام ولت حا
ارشادي فعقلي مرشدي ام اسمت تاديبي فقدري مؤدبي وجوابه
ان مراد المص عدم حسن مثل قولنا اضرب زيدا وهو اخوك على ان يكون
الفاء تعليلا للشيء الضمني والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار
اليه الشريف في شرح المفتاح ولا نقض لذلك بقول ابي تمام بجواز ان يكون
الفاء فيه تعليلا للمقدر اي لا حاجة الى ارشادك لان عقلي مرشدي كما
ذكره امثاله في قوله تع افمن زين له سوء عمله فراه حسنا فان الله يضل
من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل الشريف في شرح المفتاح عدم
جواز كون الفاء في قوله تع ام اتخذوا من دون الله اولياء فالله هو الولي
تعليلا للشيء الضمني بان قوله فالله هو الولي ليس بمعنى فلا يصح ان يعلل
به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة
الاسمية التي خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام لشموله الماضي على ان
القرينة قائمة بان نصب الانكار نفس اتخاذ غير الله وليا من غير
تقييد بالزمان فتدبر واي والهمزة للقريب ونقل ابن الحاجب عن سيبويه
انه للمتوسط وان الذي للقريب يا وهذا خرق لاجماع النحاة وهل
يعتبر اجماعهم في الامور اللغوية يتردد فيه بعض العلماء اسكان نعمان
الاراك البيت نعمان الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف
يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة يتخذ منه
السواك والربع المنزل واما بعيد آه القول الاول قول ابن الحاجب
والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب والبعيد
على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل فان لم يذكر الشاذ

ما هو موضوع لنداء المتوسط وكذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع له حرف من حروف
النداء مع انه معنى ظاهر الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد
بالبعيد خلاف القريب المعنى قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه
كخصوص الروائح والطعوم التي اكتفي في التعبير عنها كرائحة المسك   واما
الا استقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو عز يا الله هذا كلام
الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما
يقول يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور
فالظاهر هنا ما ذكره ابن الحاجب على ما اشرنا اليه   لكن مجموعه في محل النصب
على الحال رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال ايها الرجل مبتدا خبره محذوف
اي مراد بالعكس اي المراد الرجل   اتقى الناس اي اكثر تقوى وهو
الصيانة   نحن ايها معاشر الانبياء اشارة قوله عليه السلام انا معاشر
الانبياء فيما حكى في فلك كلام او الى قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث ما
تركناه صدقة   بكشف الضباب الضبا بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة
تغشى الارض كالدخان تقول منه اضب يومنا   قال ابن الحاجب
المعرف ليس منقولا اه قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال الجميع منقول من
النداء وانتصابه بانتصاب المنادى احوال باب الاختصاص يجري ما
ثم نقول لكن جوزوا النصب ودخول اللام عن نحن العرب لانه ليس العرب
لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء
المكروه مجامعته مع اللام   في قوله انا بني نهشل لبشامة بن حزن النهشلي
من قصيدة انها الماعبوك باسلي بخيما وان سقيت كرام الناس فاسقينا
وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا انا بني نهشل
لا ندعي لاب عنه ولا هو بالابناء الشربا يقول مستلون عليك ايها المراة
المراة نعلمينا ما مثله وان نحن تخت الكرام وسعيتهم فاحريا بجراهم فانا
منهم وجلي تانيث الاجل وسراة كل شيء ظهره ووسطه والجمع سروات وسراة
الناس خيارهم وادعى فلان عن نسبه فلان اي عدل نسبه وادعى فيهم

اذا

اذا انتسب اليهم والشراء يجي بمعنى البيع وبمعنى الشراء فهو من الاضداد والمراد
هنا البيع   وربما يستعمل صيغة النداء الاستغاثة نحو يا الله من الم
الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء قد تقدم ان اللام الجارة الداخلة على المستغاث
به والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالها بالدعاء وبالاستحضار لتعدية ادل
الفعل عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائم مقامه عند
المبرد وحقها ان يكون مفتوحة فرقا بين المستغاث والمستغاث له وبين المتعجب
منه والمتعجب له اذ قد يلي حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى نحو يا
للمظلوم بكسر المراد الداخلة على المظهر ليوافق عملها وان كان اصلها هو على
حرف واحد البناء على الفتح تخفيفا وانما لم يعكس لان المدعو منادى واقع موقع
الضمير فليفهم   يا ابن حنجي البيت لابي العلاء من قصيدة كتبها الى ابي
حامد الاسفرايني عند كونه ببغداد مطلعها الا وضع للرجل الا ابعد
ايضاع فيها فكيف شاهدان حقابي وارماني الا ايضاع السير السريع فكيف
شاهدت خطاب لناقته يشكو من فورها والاحقاد بالحا المهملة
الفار من الحق معقور ابق للذي ورق [illegible] وحافرة من كثرة المشي وهو
حفي ينا الحفي واحقاه عبره والانساع على الشي العزم عليه وحدوى من
الجد والاناة على وزن القناة التاني والاحلاس جمع حلس وهو
كسا يطرح على ظهر البعير والانساع جمع بكسر النون وهو ما نسج عريضا
للتصدير الى الحزم في صدر البعير وكقوله يا عين بكي عند كل صباح تمامه
جودي باربعة بنابل الراس ومجانبه والدمع يخرج من الشؤون وهي مواصل
قبايل الراس ملتقاها جمع شان اي جودي بدمعك كله وقوله قد كنت
استقال من الاحبار لخطاب الحراج على عادتهم في خطاب الموتى والاجر
الاملس فلا تضاحي البازل   اي يتسبب اليه الكذب اشارة الى ان يكذب
في عبارة المتن على صيغة المفعول من باب التفعيل ويحتمل ان يجعل الكناية
في البعض وليكن كما في المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى
في المستقبل لازم في طلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية الا انها

من الملازم الى الملزوم ومذهب السكاكي واما عند المصنف فالكناية انتقال من الملزوم
الى اللازم كالمجاز والفرق بتحقيق القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في المجاز
دونها ففي اختصاص الكناية بالبعض تامل ونحو ذلك من الاستفهام ان كان عيناه
يقصد في قولك وفقك الله للتقوى الاحتراز عن نسبة الخاطب الى ما يحبه من عدم
اتصافه بالتقوى نظرا الى اللفظ وادخال السرور في قلبه كقولك اطال الله بقاك
ذي مقام ويعطف الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتامل في الاعتبارات الا
كالجزء في كثير مما ذكر قيل انما قال في كثير لانه قد لا يكون كالجزء في بعض احواله فان مسند
الانشا مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الجزا اذ قد يكون كالجزء في بعض
احواله فان مسند جملة وهذا انما يتم في مسند الامر والنهي واما المسند في التمني
مثلا فقد يكون جملة لانه الاصل في الوصل
طار عليه ولان مدار الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل
على جهة واحدة وهي التوسط ولا نقص بقدح في المداية المختلف عن سبيل
السديدة كالوصل لرفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط
لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصيل قيل ظاهره مخالف لكلام ابن
الحاجب من ان الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد حيث لم يقيد بكونه مقصودا
اصليا وانت خبير بان نفس الاسناد قد يفسر بملاحظة الكلام بالمعنى
الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن الحاجب ساق الكلام على الترادف كما هو
مذهب النحاة ودل عليه ظاهر قول صاحب المفصل ويسمى الجملة وبيان التم
على الاصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد الاصلي ما لا يكون للمشابهة
فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل لمشابهة الفعل باعتبار انه
بتقدير ان الفعل ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر المصغر
والموصوف المقرون بالحال والمعرف باللام على الاكثر كما فصل في شرح اللب
للسيد وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملهما ايضا لمشابهتهما
ولهذا اشترط اقتران معناهما بالحال والاستقبال ليتم شباهتهما له وكذا
خرج اسناد الصفة المشبهة لانها انما تعمل لمشابهتها اسم الفاعل الجاري

على الفعل

على الفعل وهذا كله مفصل في كتب النحو ولنا اشرنا حفيه تذكيرا للمصدر و
الصفات المسندة الى فاعلها ليس كلاما مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها
من حيث انها صفات ليست كلاما لما عرفت بيان الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها
عليه فلا يرد اقائم الزيدان لان اسناد الصفة باعتبار تاويلها بالفعل كما ذكره الفاضل
المحشي لكن في كونها جملة بالاعتبار المذكور وعدم كون المصدر بفاعله جملة مع انه
ايضا ماول بان مع الفعل تامل اللهم الا ان يقال فرق بين كونه في حكمه وصفته
كان المصدر الاولى ان يتوهم بامتناع تقديم معمول المصدر عليه مطلقا لكونه
ماولا بان مع الفعل يقدح في هذا التوجيه فانه اذا قصد تشريكه آه واما اذا لم
يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت بوجه الدلالة على تحقق مضمونها
عقلا فان تضمن الفصل لبيانه واو واما وام آه لا فرق بين او واما
بحسب اللفظ وشرط في اما ان يتقدم قبل ما عطفتها عليه اما الاخرى
ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول
وبين احد معمولي العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية
غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة مع انه لا يدخل عاطف على
عاطف والصحيح ان الاجماع بل الاكثر على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان
العاطف في مثل جاءني اما زيد واما عمرو وهو مجموع الواو واما حيث قال
لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض الحرف في اخرى
كما في ايا وزعم بعض ان اما عطف اسم على الاسم والواو عطف اما على اما وعطف
الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو ان وضع ام لاحد الامرين
او لتعيين كما ثبت في ازيد عندك ام عمرو لعالم بان احدهما عنده مستفهم
عن التعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد
عندك او عمرو مستفهم عن ان احدهما عنده ولهذا كان جوابه بنعم او لا
مستقيما وقوله الف او بزيد وقد اختلف النحاة في هذه الاية
فالقرا على ان او بمعنى بل كما ذكره الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى
الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا راهم الرائي

حتى يبين ان يقولهم مائة الف او يقولهم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح
الحصر بين الشيئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ يحصل ما نقل عن سيبويه
انه يجوز انه لا يكون عدد نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون
عددا اكثر احدا جيب رادهم الراهي كان له ان يقولهم انهم مائة الف ولا
كذب في شيء منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا
ينقص وانما المراد المبالغة   وحكم لكن قد عرفت بما سبق اي في بحث
العطف على المسند اليه   وقد يعيد كون المذكور بعدها آه قال الفاضل
الرضي بعد هذا الكلام وقد يجي الفاء العاطفة للفرد بمعنى الى على ما حكاه
الزجاج من انه يقول العرب مطرنا بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى
الثعلبية   ونادى نوح ربه فقال في الاية وجه اخر وهو انه اريد به
النداء ارادة النداء   فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون بياتا حال بالبيات
مصدر بمعنى البيتوتة والقائلون من القيلولة وهي النوم في الظهيرة يقال
فلان يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا
كانه قيل فجاء اهلها باسنا بائتين او قائلين وانما احض هذين الوقتين لانهما
وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد واقطع   فاصبح الارض
مخضرة تعقيب نزول المطر فان قلت الاخضرار لا يتحقق عقيب
نزول المطر قلت ذكره الشيخ في بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة
لما بعد في العادة من غير مهلة متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات
فقد يقصر الزمان والعادة يقتضي اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس والاية
من قبيل الثاني   ثم انشأناه خلقا اخر المراد بالخلق الاخر نفخ الروح
بالجسم فكانه استبعد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسان من الاطوار
المتقدمة ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون جوز صاحب الكشاف
عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما
خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات
ثم انشأناه خلقا اخر والمراد بالخلق الاخر نفخ الروح بالجسم فكانه استبعد

مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسان من الاطوار المتقدمة فوجه التخصيص
رعاية المناسبة بين المعطوف بثم الاستبعادية وبين المعطوف عليه بها
كما لا يخفى وانما لم يحمل على التراخي على معنى انه خلق اخلق مما لا يقدر عليه احد
سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر انه يعدلون على الوجه
الاول من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقديم
الصلة للاهتمام وهذا تخصيص من غير مخصص لما ذكر في التقديرين وعلى كل من
الوجهين كما لا يخفى وبالجملة انما لم يحمل على التراخي لعدم مطابقة المقام اما على الوجه
الاول فلان استحقاقه للحمد مستمر موجود قبل المعطوف وبعده وبعد تكلمه
المعطوف فهنا متراخيا بالزمان على المعطوف عليه الثبة ولم يسلم الشركة في
نفس الامر كما في الخبر بعد خبر والصفة ونحوهما   الا وهي واقعة موقع المفرد
اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم تكن هذه الجملة فيه
بتاويل المفرد فيخرج نحو الجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان ولا بالجملة التي
عن الضمير كما في ذلك ابنك والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل
الخبر والحال الافراد معتبرة بالواو ونحوه اي نحو الواو فيما يكون مدلوله
الجمع المطلق كالفاصلة التي بمعنى الواو الواصلة وثم الداخلة على الجملة
كما نقلنا في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من حروف العطف
المنسلخة عن معناها المستعملة في مجرد التشريك مجازا فيسقط بهذا ما ورده
التحرير بقوله وهو فاسد   لما بين الكتاب والشروح لتناسبا فان
كلا منهما مشتمل على التاليف كما ذكرنا في اول الكتاب   كان كلا من الفاء وثم
يشعر بوقوع شيء في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولا
يتحقق من التدريج كما يبين منه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال
حتى صار ابليس من جندي   وسيصرح الآن في التفصيل كان شرط العطف
بمعنى المقرر في كتب النحو لا يتحقق في الجمل بخلاف الواو وحاصل الفرق
ان الكل من حروف العطف سوى الواو معنى معين تعينا مقصودا اي قصد
يستدعي ذلك المعنى هنا من الجمل خصوصا يستمل ذلك البين على فايدة

العطف وكونه مبتولا لعدم توقف القبول فيها على امر يحصل معانيها واما الواو فانها تدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمالها المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل والمشاركة والتحقيق والايكاد بمعنى واكثر غيرها مستتر بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهذيان واودعت كتب المضاحك فلا بد من المتعاطفين بها من خصوصية جامعة ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذى هو عالم ان النوى صبر او الصبر بكسر الباء هل الدواء المر المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب تقع مرارة النوى قال والذى هو عالم بمرارة النوى وبرافعها بان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان نوع الجهة الجامعة ههنا يجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذان الامران مرارة النوى وكرم ابي الحسن وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال مما ابتدأ منه الكلام من تسمية وغيره الى المقصود اعني المدح بلا ملائمة كما ان عادة متاخريها التخلص وهو الانتقال منه اليه بالملائمة كما سيجي في البديع انشاء الله تعالى فابو تمام اراد احياء هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقارنهما في خياله فليفهم ونعت هوا على العداة آه هواك وعفاك معمولا نعتت والعداة ظرف لعفا طرف لعفا اى اندرس وبيه ايدان بغرب الاندراس وضميرهما للديار وهو حال من طلال قدم عليه على لفظ التنبيه وحسنا طلل قديم وطلالك فاعل عفا الثاني واللوى اسم موضع والباقية بمعنى في ورسوم عطف على طلال والسنن الكرام لاعذت اى لاهتداد ومعقوله على العفاى بالوف متعلق بتحوم اى تطوف وتدور وهو جزء عذرت لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انما نحن مستهزؤن سواء حمل على التاكيد او على التاكيد او على الاستيناف او البدل كما فصله الفاضل المحشي اما على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق في بحث احوال المسند في بحث الابدال منه فظهر ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان يجب

ان يكون اوضح من المبين وفي انما يكون لعدم الابهام التقديري بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود على معنى عطف سوى لزوا العطف بالواو في الجملة التي لا محل لها من الاعراب فاما الدفع الاضطراب من الجملة الاولى الثانية او للقصد الى بيان اجتماع مضمون الجملتين في التحقيق بحسب نفس الامر لقوة الدلالة العقلية الوضعية اذ بدون جمع كان التعليق مستقلا بالافادة اذ ليس اذا حج معمولة للجزاء مقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها ولو سلم آه اى سلم ان مثل هذا القيد التقديم يفيد الاختصاص فلا نسلم ان هذا التقديم حاصل فيما نحن فيه لان العطف على معيّد آه اذا الشرطية آه هذا اشارة الى دفع ما ذكره ثالثا سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا الشرطية لا يضر بالنظر الى القصد الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قوله فيما سبق لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظروف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية نعم انه ليس يقطعي فيكون سبق منافيا لما ايل الكتاب ذكر في شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء لا ان القاعدة كلية بحسب الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه فان الشيخ ابن الحاجب القول بذلك في دلائل الاعجاز فهو على ضربين فيل ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون موقوفا على التاخير حال عاد ابني من السوء صليت ونوضات ووقوع مثله في كلام البلغاء ممنوع ثم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث لان الظ ان المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء فيلزم ان يقيد الاستهزاء المقيد بالمفعول للقول المقيد بذلك بالخلو فالمحذور بحاله لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم آه فيه بحث لانا لا نسلم ان الجزاء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عنهم عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في جدوى التاكيد في قوله تعالى انا معكم حيث قال والمخاطبة

ان الشارح

اخوانهم لهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة
ودون نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء
يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل
من الضرب الثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم
نفصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوجه ذ ونظرنا صرفنا عن
فايدة التاكيد في الحكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا للفصل على وجه
الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام
او كمال الاتصال فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما
يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع بل
والوجه هو العطف ايضا فلم لم يعتبره ولم يتعرض ولم يجعل الاقسام سبعة
مثلا اذا سئلت هل شربت خمرا فقلت لا تركت شربه يكون قولك تركت
شربه تاكيدا للنفي السابق ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما هو
في قولك لا وايدك الله ويمكن ان يجاب بانه لم يعتبر هاهنا دفع الايهام
كما اعتبر في الانقطاع اذ لا يصح عطف احد المتحدين على الاخر حتى يعطف
لدفع الايهام فليتامل اي الاول والثالث فلعدم المناسبة ايضا موجود
في الخامس مع وجود الوصل فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فيه
بحث وهو ان هذا المعنى يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن
العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شائع حسن اللهم الا ان يقال حسنه
ممنوع عند البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلامهم فكل
حتف امرئ يجري بمقدار ادخال الكل على الحتف انما هو باعتبار الاسباب
من كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرها والا فالحتف المضاف الى الامر ام
واحد وانما لم يقل فحتف كل امرئ مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب
لمقام الحرب حيث بان فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل
جانب ان قلت فقول الشيخ فان موت كل نفس يجري بمقدار الله لا يلائم
غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى

فوجوب

وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه على امرئ كما اعتبر صريحا في المضاف ايضا وهو
الحتف لان المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر
فيما سبق ان النكرة في سياق النفي تعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض
في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقول الشيخ بلا ايم عرض
الشاعر جبلا اي جعلها بالمرساة المرساة اله الارساء وهي الحديدة التي تلقى
في البحر لتقف السفينة وتبقى لها بالفارسية لنكر والضمير للحرب فانها
مؤنث سماعي التي وقعت بينهم حرب عظيم قال الخليل تصغيرها حريب بلا هاء
رواية فلا فائدة معتد بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلا بد من تبديل
توضيح الواضح وهذا مما لا حاجة اليه فلا اقتحم العقبة الاية اعترض عليه
بان لا لا تدخل على الماضي الا مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير في الاية اجاب
الشيخ ابو علي الفارسي بان لا ههنا بمعنا لم والتكرير غير واجب كما لا يجب
مع لم وان جاز كما في الاية المذكورة واخرون بان لا ههنا مكررة تقديرا
تقديما لانه قال العقبة وما ادريك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة
ففسر بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة
ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان وتلك الرقبة ظ فان
الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به لمجرد
الترتيب اي بيان الترتيب الرتبي بين المعطوف والمعطوف عليه بان يكون
احدهما مقدما على الاخر في الرتبة ومثل له بمثالين ليعلم التدريج اي الدخول
في درج الارتقاء اما من الاعلى الى الاسفل كما في البيت فان سيادة نفسه
في الرتبة مقدمة على سيادة ابيه وسيادة ابيه مقدمة على سيادة جده او
بالعكس كما في الاية فانه اذا قيل او قيل ولا ما ادريك فهم منه اعتبار واهتمام
واذا قيل ثانيا ما ادريك فهم منه زيادة اعتبار فانه من التعجب والعظم بما ذكر
اولا موخر في الرتبة والاعتبار عما يفهم بما ذكر ثانيا فليفهم كقوله ان من ساد
ثم ساد ساده ابوه البيت اي اجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت
من قبيل ادعاء الترتيب في السببية بان يدعي ان الحداثة السودمن

بين الاب والاب اباه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من
شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن ذرى حسب
كما علت برسول الله عدنان وقد رد واعليه بان قول الشاعر قبل ذلك صريح بما
ينافي هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجابه ان سودد الاب
سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك
بصريح بان سودد مقدم على سودد الاب وهذا طو سوا جعل قبل ذلك من
متعلقات ساد او حالا من جده قدمت عليه اما على الاول فظ واما على الثاني
فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية وقت
اتصافه بالسيادة لانه يبين هيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف با
لقبلية الا قبل ان يجامعه الابن في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية
وقد يجاب عن ذلك بان دعوى الشاعر ان سيادة لما حصلت عن سيادة
الابن امتدت واستمرت الى اول وجود الجد فسيادة الاب مرتبة على سيادة
الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها
الى اول وجود الجد فلا يكون الشاعر قبل ذلك مخالفا للمعنى الذي قاله ابن عصفور
فتامل وقول وهذا النابظهر آه قيل هذا انما يكون اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة
للثانية اذ لم يوجد دليل اخر على عدم ارادة الرجوع اولم يوجد لم يلزم العطف
كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وتحقيق المراد بالابطال ليس الا
جعله في حكم المسكوت عنه والثاني لا ينافيه قوله فتشكك فيه العرب كما
عن الاشكال البحث اذا لم يعرفه الطالب سمي لعجزه قوله وهو ان حدلهم آه
خذلهم لانا اذا ترك عونه ونصرته وخذله عنه اصحابه تخذيلا اى حملهم على
خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه امرا اى زينته وقوله ستدرجا
حال من ضمير الفاعل في خذلهم بين درجة الى كذا واستدرجه اى ادناه منه
على التدريج وفي الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور في تعالى لانه
عبث وجهل قوله وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية وهو الجزاء فلا
نم اه المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيه هو الجزاء وجوز

بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافته كمتى فيصح ان يعمل شرطها كما يعمل في
متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا اذا جاءت قرات القرآن مثلا ظرفية مجردة
كانت او مضافة الى ما بعدها ومعمولة لقرات فيكون الحصر مستفادا من التقديم
وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني قرات كما المشهور كان الحصر مستفادا
من التعليق في افادة الحصر اعتبار ان الشرط محوى الجزاء وحق المعمول التاخير
وهذا لا ينافي التزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت معمولة
للشرط كما ذهب اليه بعض العرب وقال البرح الحرب قد يذكر وقد يونث لكتيبه
وهي الجيش وقيل الصبر للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها
اى السفينة ولا تجروها لكي يتعالجوا والوجه ما ذكرنا وهو لا رجاع الى الحرب
لان المصراع الثاني لا يلائمه الا السفينة واما على القولين الآخرين فيحتاج
الى التكلف وهو ان يقول لهم مجاوز لتخرجوا من السفينة خوفهم من الغرق والهلاك
فلم يقيموا ولم يتوقفوا الحيلة لمعالجة السفينة ولا للاشتغال بشرب الخمر لان
الغرض تعليم الامراة فيه بحث لان المراد له ليس علة خارجية للامر بالاداء
بالجلية له والجزم ايضا يفيد هذا المعنى اعني كون الثاني غاية للاول ولا
ينافي كون الاول علة خارجية للثاني لا ترى ان الاسلام علة خارجية لدخول
الجنة غاية له وكذا الطالب يقال لو جزم لكان المعنى على التعليق اى يعملوا
ثم وهذا المراد ليس الا التنجز اى يصحوا السفينة البتة لاجل تحصيل هذا المهم
فليتامل قلت لما ذكره آه قال ابن هشام في مغني اللبيب لا حاجة الى هذا
الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب الا في كلام الحاكي
فلانها جزء من الحكي والمحكي انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزؤه
ولما في كلام الحكي عنه نظر وكان هذا ما يمكن ان يصار اليه هنا لولا عن اللصم
بما سبق قوله نعم انا معكم في المحل لا في الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الشارح
في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران الاول الكمال الانقطاع
والثاني موجب الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمص بين الامر الاول
ولم يتعرض للثاني اذ لم يرد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل

فتديكون ثم

لمن الاعراب والمهم مثل الامر الاول ولم يتعرض للثاني اذ لم يورد في المثال الا
المصراع وليس فيه الفصل بما لا محل لكمال الانقطاع فقول الفاضل المحشي هام
لا لكمال الانقطاع كما توهمه الشم توهم محض لا لبس في كلامه ما يفيده مطابق
ما اشار اليه من ان تمثيل المهم بمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان
تمثيلا من الاعراب ولما قول المهم فيما سبق لما كان ادرسوا انشاء لفظا و معنى
اي مخصوص منه لوجود الفصل في المحكي لا توضيح لمثال المهم ومراده وسياق
كلامه سيادي عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه لدفع الاعتراض الاول والبعض
من اعتراضات ذلك الفاضل   او لانه لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق
الجملتين في الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للا
نقطاع على تقديرها هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال
الانقطاع بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال اجتمع هناك
للانقطاع سببان   مؤكدة للاولى وبدلا منها او بيانا قيل لا بد لكل واحد
من هذه الامور مما يفيد فائدة غير الواحد كما يظهر من التعريف وضع
كل منها الا معنى الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع هو الثاني باعراب
سابقه فلا بد للمتبوع من اعراب لفظي او تقديري او محلي مع ان الكلام
ليس في الجمل التي لا محل لها اصله ذلك الثاني تقوله المراد من قولهم هو الثاني
باعراب سابقه كونه كذلك فيما ليس لسابقه اعرابا وانه باعراب سابقه نفيا
او اثباتا وان كان خلاف الظاهر لكن كون التابع ما يتلوه السابق
في احواله الاخرى على الاكثر فالتقييد بذلك تنبيها على الغالب صرح به في اللب
وشرحه للسيد ويؤيده ان الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تعالى
امدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله تعالى امدكم بما تعلمون مع انه
لا محل لها من الاعراب كما تحققه   واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان
او اما عن التاكيد والبدل فيميز بان المقصود من التاكيد التقرير ودفع
توهم الغلط او التجوز ومن البدل توفية المراد كما سيأتي واستيناف
الفصل الجملة الثانية وليس شيء من ذلك مقصود من النعت وهو

ظاهر   فهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل قال الفاضل المحشي اي كون التابع د
الا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها
به لكن الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان الضمير
راجع الى كون التابع والحاصل كلامه ان الجملة الثانية لا تجري مجرى النعت
والا يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على بعض احوال متبوعها مع انه
باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه
اصالة والجملة بمعزل عن ذلك فيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل منقوض
بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا فنقول لو كانت الجملة عطف بيان لزم
ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا نقول في
البدل [illegible] ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا
عنه بمجرد لفظها على قياس ما قيل الفعل لا يخبر عنه ولزومه ممنوع واما ثالثا
فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا
بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض
الافاضل ان الضمير راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة
الثانية بمنزلة النعت عن الجملة الاولى لزم ان تدل الثانية على بعض احوال
الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال
الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني والاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا
للجملة ما ذكر في شرح العوامل الصبانية وذكره الشريف ايضا في شرح المفتاح
وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه
والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ويمكن ان يقال هذا ايضا لا
يخ عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها
الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع في ان يتصور
الذوق السليم بين الجملتين تصورات مختلفة حسب اقتضاء مقامه
فيتناولها اعتبارات متفاوتة فتارة يجعل الجملة بمنزلة الصفة للاولى وتارة
بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد ذكر الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز الا

الى هذا من جملتها انه فالذى موضع وبين اللطيف فى ذلك قوله نعم ما هذا الا ملك
كريم وذلك ان قولها ان هذا الا ملك كريم مسارك لقوله ما هذا بشرا وداخل
فى ضمنه من ثلثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتاكيد ووجه هو فيه شبيه
بالصفة فهما انه اذا نفى ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ من المح
ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل فى جنس آخر واذا كان الامر كذلك كان اثبات
ملكا تبيينا وتعيينا لذلك الجنس الذى اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع
بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحى لم يجز ان يكون جملة عطف بيان
لجملة اذ قد ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب ان ما لا ينعت كما لا يعطف عليه عطف
بيان لان عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات وادله
سعل عن ابن مالك وتحقيق السيد فليرجع اليه   ان يكون الم جملة مستقلة
الاول على تقدير ان يكون الم اسم السورة او القران والثانى على ان يقدر
بالمؤلف من هذه الحروف ثم ان فى العبارة مسامحة لان كون الم طائفة
من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين مبتدا
محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثانى هذه
الم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اى حروف الخط الذى وقع عليه
الاعجام وهى النقطة او مصدر كالاعجام وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل
من باب التغليب وجوز الشارح فى شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام
ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مقيسا
او مسموعا فى هذه الكلمة   وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود مثل
ان يكون لا ريب فيه خبر الم وذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او
غير ذلك فما هو مذكور فى الكشاف وتفسير القاضى وغيرهما   وانه الذى
يتساهل فيه من قولهم فلان اهل لكذا ولا يقال متساهل والعامة يقوله
لكن العلامة الزمخشرى قد صحح هذه العبارة فى الاساس   ما يرى به
جزافا الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اى اخذه بتقدير ومعرفة بالكلية
فارسى معرب كزاف والجازفة التكلم من غير تروٍّ وتلفظ ونصبه على المصدر اى

[illegible] به تعجرفا اى رميا بطريق الجزاف   من انه [illegible] تفسير القرآن
بصدد [illegible] وان الشى بالشى اذا ساواه فى الوزن [illegible] على النظر
باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل [illegible] على مرتبة الشى اذا كان
مساويا لمرتبة شى اخر فى امر من الامور وهو المراد ههنا   اى هو هدى
اشارة الى ان هدى خبر مبتدا محذوف وانما لم يجعله مبتدا محذوف [illegible] لما
يجعله مبتدا محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لقوة المبالغة المطلوبة
[illegible] الثانى بالشى اذا ساواه فى الوزن [illegible] اعترض عليه الفاضل
المحشى بانه لا يستقيم حينئذ عطف هدى للمتقين لا ريب فيه لاشتراكهما فى التاكيد لذلك
الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن [illegible] فيه وجه عدم العطف فى قوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع اتحاد كلهم اجمعون فى التاكيد به فليتامل
ولكن ذكر الشيخ يعنى ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد
اللفظى فيكون مخالفا لما صلى للمص [illegible] بمنزلة التاكيد المعنوى
اى القسم الثانى من كمال الاتصال ان يكون آه قال فى شرح الفوائد الغياثية
من كون الفصل فى البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه فى حكم الجملة
العارية عن المعطوف عليها اللهم الا ان يبقى ذلك الحكم اى كون المبدل منه فى
حكم المطروح فى المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى
كلامه   لانه لا يتميز عن التاكيد واما من عطف البيان فيتميز بان البدل
لتوفية تمام المراد وعطف البيان للايضاح وازالة الخفاء   وههنا
ما لا تحقق فى الجمل الاسيما التى لا محل لها من الاعراب اى التميز بمجموع الامرين
المذكورين لا يجرى فى الجمل لاسيما التى لا محل لها من الاعراب فانه لا يجرى فيه
التميز بشى منها وقد اشار الفاضل [illegible] ما قال من ان هذا
الكلام [illegible] تسليم على ان عدم تحقق كون الثانى مقصودا
بالنسبة [illegible] جميع الجمل سواء كانت ذوات محل اولا مع انك اذا قلت ضرب
رجلا [illegible] ضرب زيد عمرا فالقصد بالنسبة اليه لم يعنى بدل الكل لا مرية
هذا وفى شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل

الكل من الكل فمشار اليه التاكيد باعتبار الثاني حيث قال فنحو قولنا اتبعنا
بالاسودين تبعنا الماء والتمرات كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر
توطئة له كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان
المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان
للاولى او تاكيدا لها نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فا
تلت الكلام في الجملة التي لا محل لها من الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول
والصلة على ما اشار اليه الشريف في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند
من شرح المفتاح او للموصول وحده والصلة لا محل لها كما ذكره ابن هشام
في الباب الثاني من كتاب المغني فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة
قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين
الطلب والارادة فيقول لطلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول
الامر هو الارادة ومدلول النهي هو من اقسام الطلب بلا خلاف ارادة
الكف او ارادة عدم الفعل واياما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهي لا نفسه
والتاكيد بالنون دال على كل هذا المعنى فيه بحث لان هذا في شرح
لا يطابق الشروح اي المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون
سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة الكمال في لا تقيمن من النون
والمفهوم من قول المص لا تقيمن او نبادية المراد الدلالة عليه بالمطابقة
مع التاكيد ان يكون التاكيد سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التاكيد
كالمطابقة وجه كونه اوفى لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يؤول المراد بالشم
من الكمال في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ
لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ يعني وجه كونه
اوفى بتاديه اصل الكلام فيتحد مودى الكلامين تدبر وقريب من هذا
ما يقال لا يخفى ان التاكيد والمطابقة في هذا الوجه القريب وجه كون
اللفظ اوفى بتادية المراد بخلاف الوجه الاول فالقريب اقرب لغرض
المص وتقريره ثم انه قد بين الفاضل المحشي وجه القريب بان اللفظ الدال

الكلامين

مع مجاوزة الموضوع له فاما الكناية حقيقة او مجاز اشهرها وان لم يصل حد
الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ
في غير الموضوع له كانت القرينة في غاية الوضوح ويمكن ان يقال انه مبني على
ان الامر الذي يتضمن النهي عن ضده بمعنى انجراره كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا
الشريف في شرح فلا يرد عليه ما اورده البعض من ان معنى تضمن الامر الشيء النهي
عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لا ان هذا المعنى جزء هذا الامر نعم يرد على
التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالته على اظهار الكراهة ضمنا ولكن ليس
بمقصود بل المقصود دلالته على كمال ذلك الاظهار والفرق واضح واعلم ان مجرد
كون الامر متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحيا بل
هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهو ظ ثم ان قوله وهو
اظهار كراهة اقامته لا يوافق المراد لما عرفت الا ان يحمل على حذف المضاف
وهو كمال الاظهار وفيه ان الشرق لا يلائمه فتامل وفيه ان حسنها في الدلالة
حسنها بدلا له في حكم بدل الاشتمال وهذا ظ على توجيه المص واما على قول
من يقول الامر الذي يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل
البعض من الكل لان عدم الاقامة مغاير للارتحال الا ان المغايرة انما
مفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فنزلته
فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا ينافي كون الثاني بدل الكل من الكل بل هي
شرطه لكنها كغير الوافية لم يورد لغير الوافية مثالا ومثاله قوله نعم بل قالوا
مثل ما قال الاولون قالوا ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون فان
الكلام غير واف بالمقصود من العصور لانه دال بالقرينة المتاخرة الجملة
اعني قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فوسوس اليه الشيطان الاية
عدي الوسوسة بالى لتضمينه معنى الانهاء والالقاء واضاف الشجرة الى الخلد
بادعاء ان الاكل منها سبب لخلود الاكل وبمعنى ملك لا يبلى لا يتطرق اليه النقصان
فضلا عن الزوال اقسم بالله ابو حفص عمر وقصته على ما ذكره العلامة في
الفائق اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد على ناقة دبرا نقبا

نعباء نعباء فما سمعته فطنه كاذبا فامر بجمله فانطلق الاعرابي بعيره ثم استقبل البطحا
وجعل يقول وهو يسوق خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر   ما مسها من
نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال
اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن
راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفي بعض
الروايات ان بها كان ما مسها الدبر جراحة الظهر والعجف الهزال والنقب
بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة   لا بد اذا قطعنا النظر عن الفاعل
آه فيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لادم عم مبنية بفعل
خصوص وهو الفعل المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يعتبر الفعل
المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المعنى عام قلت المعنى
بعد اعتبار الفاعل اعني وسوسة الشيطان لادم عم عام ايضا فتامل   يسومونكم
سوء العذاب اي سمته خسفا اي اولية اياه واورده عليه   بحيث طرح
الواو آه هذا نفي الكلام في وجه تخصيص الاول بترك الواو والثانية بايرادها
فيمكن ان نبين وجه تخصيص انه نقصها في سورة ابرهيم عم قوله تعم وذكرهم
بايام الله اي بنعمائه وبلائه كما مثل فناسب العطف على سوء العذاب ليدل
على انه نوع اخر ويكون فيه تعداد النعم والمحن التي اشار اليها بقوله تعم وذكرهم
بايام الله ولا كذلك السياق في سورة كما لا يخفى ولنا ان نقول ان آية البقرة
من كلامه تعم لهم فلم تعدد المحن وانه ابرهيم من كلام موسى عم فعددها ويحتمل
انه لما تعدد ههنا ذكر النعم جعل يذبحون بيانا ليسومون وفي ابرهيم عطفه
ليحصل نوع من تعديد النعم ليناسب قوله تعم اذكروا نعمة الله عليكم
فتامل فانه بين عذاب اليوم الكبير آه وفي الاية وجه اخر وهو جعل الى الله
مرجعكم صفة لليوم بتقدير العائد اي فيه   وشبه هذا بكمال الانقطاع
انه يشتمل على مانع من العطف ينبغي ان نراد به مع المغايرة الكلية
والا فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا   ولذلك يسمى الفصل
لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم او لان كل فصل قطع فيكون من تسمية

المقيد باسم المطلق   اراها في الضلال يهيم قال الفاضل الكاشي اراها نقل
مجهوله من اري يرى ولكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقته ذلك اذ اري
بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا بني اري بصيغة متعديا الى ثلثه مفاعيل ويكون
معنى اريها يعني جعل الداعمر فاضلا زيدا جعل خالدا ظانا عمرا فاضلا
ويلزم هذا المعنى ظن خالد عمرا فاضلا منهم كما استعملوا اري في معنى
لانه هذا البيت هائم على وجهه يهيم هيما وهيما اذا ذهب متحيرا من العشق وغيره
فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة فيه بحث لانه هذا ينافي ما ذكره سابقا
عقيب ذكر الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان
ذلك تصريح بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره
ههنا صريح في خلافه بقيم لوقال ههنا كما قال هناك اما في الاول فلعدم المناسبة لم يرد
هذا لانه مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع
خارجيا ام لا تكن المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجعلها
فيهما للاول والثالث   لئلا يتوهم انه عطف على ابكي فيه بحث لان في
القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر او بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا
لا بقى ونا بلا انه مبدلا منه ففي كل من الفصل والوصل ايهام خلاف المقصود
فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر في الفصل
موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل في السياق
وايضا الاستيناف اظهر في الجملة لانها مستقلة بنفسها واما عند الوصل
فالعطف بالقطع العطف على القريب كالنص في الواو واحتمال خلافه
المقصود في العطف اقرب في تركه فلذا اختير الفصل   لا للوجوب كما
زعم السكاكي لانه لم يبين آه وجه الفاضل الحسني زعم السكاكي وبين وجه
عدم ذلك البيان الا ان كلامه الى اخره يدل على عدم عطف الله يستهزئ بهم
فالوجه انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف
على الجزاء المقيد دون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد الثاني
لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعني قالوا انما نحن

الاشتراك في القتل وهو الحلول وظهورها في قوله نعم اذا جآء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عين الاحتياط فلا بد لما ذكر على وجوب الفصل لانا نقول الاولى ثم فان عطف الشرطية آه قيل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الشرطية ولا عكسه لتحقق المنافاة بينهما ذاتيا من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف لا على الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورده من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا والشرطية جزء فلا يكون المعطوف جملة شرطية واما الثاني فلجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستاخرون مع اعتبار انسحاب القيد اعني اذا جا اجلهم بناء على ان معنى قوله نعم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره على نمط قوله نعم ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقولهم كلمة فارقة على سواد لا بيضاء بدليل على انه غلل متعلق بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا تقريب لهذا الاستدلال فانه انما يتم لو وجد الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انا معكم والسائل انما منع وجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع بينهما جامع بينهما فافهم فتكونها جوابا للسؤال اقتضته الاوضح الشيخ في دلائل الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة كما هو المفهوم من شرح المفتاح فانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كالاتي شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف المقلين هاهنا وربما يوجه بالواو بانه من جملة السؤال وعلى

كل وجه فهو منقوض بوصل قوله نعم وما كان استغفار ابرهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه فلما تبين له انه عدو لله تبرا منه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استينافية لا عاطفة وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤل عنه بالحالة كذا ام لا والغرض من السؤال المعتبر في الاية الكريمة ونظايرها النقض فليس من صورة الاستيناف والفرق واضح فان المعطوف الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي المثالي دفع ما اورده فكان كل واحد منهما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب في طرفين فكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه آخر وفيه ان نكتة القطع وهي الوجوه الثلثة التي ذكرت فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يقدر السؤال في الاية الكريمة لاستبعاد حصوله في الاذهان وغنا الجواب عن البيان ومع لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان اخر يكتسبه مناسبة بالجملة الاولى فكان بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ يلايم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم بالصواب قوله كالمورد للسؤال قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح هو على صيغة اسم الفاعل وللثاني نقل هو لفظ اسم المفعول والمعنى ان الكلام بواسطة دلالته وفحواه على السؤال كالكلام الذي اتى به للدلالة على السؤال قوله ونحو ذلك قال الفاضل المحشي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق مقتضى للسؤال او على بلادة السامع وعدم تنبيهه لذلك الا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه يكون الكلام السابق مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه او لكلام لا يكون عدم التنبيه له بلادة فلا يصح الاعتبار اللهم الا ان يجعل الاضافة في كمال لفظانة بيانية ويراد بالبلادة عدم كمال الفطانة بخلاف ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لانه من باب التقابل لان المحكوم عليه في احدهما يقابل المحكوم عليه في الاخر وكذا المحكوم به

بخلاف جملة الذين يؤمنون لان المحكوم عليه بالحقيقة فيها الكتاب وهو ليس في
مقابلة الكفار وكذا المحكوم به واية سبق عليه بالحقيقة فيها الكتاب وهو ليس
على تقدير سوال لانه لما حصل للغرض بان الكتاب هدى لهم خاصة اتجه السوال
بان يقال ما بال المتقين خصوا بذلك فوقع الذين يؤمنون جوابا للسوال
من غير حاجة الى تقدير تشبيهه بالسوال وتنزيله منزلته لانه جعل الادراج في
حكم المتقين مرتبا ومبنيا على سوال ناشئ عما قبله اى ما لك عليلا قال الى الصحا
ما بالك اى ما حالك والسوال عن الحال لعدم العلم بكونه مريضا يكون عن
سببه فمعناه احرارة تشتعل بالبدن بطوبة نقليل جا الكون عليلا
لانهما من ابعد اسباب المرض اى سبب بعيد بحسب الوقوع لا انه سبب السبب
وعدم التاكيد ايضا يشعر بذلك هذا اذا جرى الكلام على مقتضى
الظاهر واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السوال عن سبب خاص وترك التاكيد
بناء على ادعاء ان كون سببه علة العاشق سهر اه حزنا امر متعين لا ينبغي
ان ينكره العاقل او يشك فيه   فالتاكيد دليل على ان السوال عن
السبب الخاص وهذا ايضا مبني على سوق كلامه مساق مقتضى الظاهر المتبادر و
الا فللتاكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وقليل فائدة محرره
فيها الى لو كان السوال عن مطلق السبب لكان سوالا عن تصوره الذي
لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد في الجواب كما اوضحه الفاضل المحشي   تعف
بيان لمطلق السبب فان قيل كيف يترتب السبب على المسبب الفاء مع ان
الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث ان ذكر السبب يقتضي ذكر سببه
وهذا ابلغ الوصلين واقواهما لانه ادعى فيه ان ذلك بلغ في كمال الحسن
لا يحتاج الى حرف دال على الوصل وبعدنا فسر فيه بان كلا من هذه الاقسام
امر متعلق بالمقام وكل منها ابلغ في محله من الاخرين اذا اقتضى المقام الوصل
الظاهر يكون قولك فالعبادة حق له ابلغ من قولك العبادة حق له فكيف يحكم
عليها بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى
مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى فيها

هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات قال الشارح في شرح المفتاح اذا قلت اعبد
ربك فان كان المخاطب منكرا لاستحقاقه العبادة او مترددا فيها وخاليا لذهن من
مع امارات انكار او سوال كان قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية
لمصادفته مقتضى المقام والعبادة حق له رديا لخلوه عن ذلك وفالعبادة
حق له متوسطا لاشتماله على شائبة تاكيد واشعار بالسببية وان كان خالي
الذهن من غير امارة انكار او ترددا ومنكرا او مترددا مع اعتبار ما يزيل
الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا في الغاية وان العبادة
حق له رديا وفالعبادة حق له متوسطا لقربه من الكلام الابتدائي وان كان
ممن لا يناسبه الا وصل الكلام بما قبله بحرف دال على السببية كان فالعبادة
حق له جيدا في الغاية والعبادة حق له رديا في الغاية وان العبادة حق له
متوسطا لان ان يعني غناء الفاء في الجملة وان كان ممن يناسبه الوصل الخفي
كان الاجود العبادة حق له   نحو قالوا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون
لهم بلغة يعبر فيها مثل ما يعبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا
على ما قيل عالمين باللغة العربية ثم شيوع هذه اللغة انما كان بل اسمعيل
ع   زعم العواذل انه فيه ان الزعم كثيرا ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا
مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن قوله
جمع عاذلة يعني انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقد
مر في الكلام في شرح الديباجة ما يذكر والمكون عاذلة صفة جماعة مبني
على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصارف اما القول بانه يجوز ان يكون جمع
عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء للمبالغة فلا يلتفت اليه لانه ليس
بقياسي   اى وقع عند الاستيناف بتبرك الا ان الفعل في كلام المصنف
اعني استويف مسند الى مصدره بالتاويل المذكور كما في قوله وقد حيل
بين العير والنزوان لكن ان تقول هو مسند الى الظرف بعده كما يشعر
قوله اما اذا اعتبرت المستانف عنه والوجهان مطردان في مثله وهي اى
اعادة ذكر ذلك الشيء اه الاظهر ان يقال باعادة صفته من باب المشاكلة

على نظم قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلنا اطبخوا لي جبة وقميصا على ما
سيجيء في البديع ان شاء الله والمراد بذكر الصفة وقد يكون المراد بالاسم العلم
وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر اولا وكان الصفة مذكورة
بالتبع فاذا ذكر بعده وجبت الاعادة فيحصل الدلالة قوله قلت وجهه انه اذا
ثبت لشيء حكم او رد عليه الفاضل المحشي ان سؤال المخاطب عن سبب احسانه
مما لا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله الاختيارية ثم بين ما هو
الصواب فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من المخاطب
حتى يرد ما ذكره بل قوله لماذا حسن بصيغة الماضي دون لماذا احسنت
يدل على ان السائل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب صديقك بالخطاب
يدل على ان اعتبار السؤال من المخاطب فالحمل على خلافه تعسف ظاهر فان قلت
رد الفاضل المحشي انما يتوجه لو كان كلام الشارح في المثال المخصوص السابق وليس
ذلك بمتعين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف في السؤال
عن السبب يدل على ان كلامه ليس في خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت
ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يتصور السؤال والجواب
في مثال واحد ويمكن ان يقدر فيه السؤال عن السبب مثل ان يقول احسن
زيد الى عمرو صديقه القديم اهل له ثم انه لم يرد ان تقدير السؤال عن السبب
واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز تقدير السؤال عن الاستحقاق
فمقصوده الاشارة الى الجواب بالنسبة الى التقدير واحد فيما يمكن فيه ذلك
التقدير وحالة الجواب بالنسبة الى التقدير الآخر الى المقايسة قلت هذا
لا يفيد استحقاق لان قوله والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن النص في
جواز اعتبار السؤال عن السبب فقوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف
ولذا لم يكن مخصوصا بالمثال السابق يكن [illegible] قطعا فرد اعتراضه اللهم
الا ان يقال لفظ او في قوله لماذا احسن وهل هو حقيق للاضراب يعني بل ويعني الاضراب
بطلان تقدير السؤال المذكور ردا على من زعم ان المقدر هو واعلم ان ايراد المحشي
يتوجه ان احسنت في المثال على صيغة الخطاب كما عليه الشارح واما اذا كان على صيغة

الحكاية

الحكاية ولا يخفى ان صداقة المخاطب قد يكون سببا لاحسان المتكلم فلا يرد
كما لا يخفى على الفطن بقي في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله نعم يتصور ذلك
اذا اتى اولا وادعاه بحسن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنها عما نحن فيه على مراحل
محل منع لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا لافادة
لازم الفائدة اعني حقيقة الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى ان
الانسب ان يقدر السؤال والجواب مناسبا للاصل فلا يقال معنى السؤال
المقدر هل يعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق الصداقة
القديمة لم يكن بعيدا بل جملة فضلا عن مراحل الثاني ان السؤال اذا كان
هل هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب لكونه جملة ملقاة الى
السائل المتردد دون ذكر موجب الاستحقاق المغني عن التاكيد انما هو في القسم
الثاني والاول خال عنه فيكون المثال الاول مستقيما وهذا هو الذي
حمل الشارح على تقدير السؤال عن السبب فقوله السؤال المقدر لماذا احسن
او هل هو حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب ولعمري هذا في صورة
الاستيناف فتامل اي لم يجر كون الجواب باحد الامرين اعني اعادة
الاسم تارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان
يقع جواب عن السؤال عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة
وانما امر بالتامل لئلا يتوهم من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما بني على
الصفة ان المقيد لذلك [illegible] بالغدو والآصال
الغدو في الاصل نقيض الرواح والمراد به هنا الغدوات تعبيرا بالفعل عن
الوقت كما يقال آتيك طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتبارا للاصل
لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والآصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب
وقد يجمع على اصل واصائل كانه جمع اصيلة ويجمع على اصلان [illegible]
كانه قيل من يسبح له [illegible] الشيخ صرح في دلائل الاعجاز بان السؤال المشتمل على
الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية ان قلت كما في قوله
في الآية قلت لانه لو قدر من يسبح له فقيل رجال اي هم رجال تصير الاستيناف

هو الاسم لا الفعل لهم الف وليس لكم الاف الاف مصدر الفه بالفه اذا اسكن
اليه او محبه والالاف مصدر الفه بالفه والايلاف مصدر الفه يولفه تحذف
هذا الاستيناف آه يجوز ان يكون في هذا البيت مذكورا الا محذوفا وجهه
انه لما قال زعمت حرك السائلين ان نسأل الواو تقول لولم تنكر لولك فاجاب
بقولهم اه والدليل على انكار المتكلم ذلك لفظ لان استعمال الزعم في الكذب
اكثر موكد الجواب اوميا اليه لان المراد كذبهم انهم خالفون لهم وهو مقتضى
الاخوة فحاصل معنى قولهم لهم الف وليس لكم الاف عين معنى قوله كذبتم
ندفع هذا الوهم جي بالواو العاطفة يحكى عن صاحب ابن عباد انه قال الواو
احسن من واوات الاصداغ على خدود المراد الملاح وقد توهم بعضهم
آه توهم الزوزني ووجه كونه خبطا انه محتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر
اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما الدفع الايهام واما للتوسط ففيه تقدير
محذوف ليس لحذفه نظر بالضرورة داعية اليه لا تعبدون اخبار في
معنى الانشاد اي لا تعبدوا والآن اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي والمعنى
على تقدير القول اي قائلين لا تعبدوا او قيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا
تعبدوا جوابه فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون معناه بان
المصدرية بلا بان الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون
لولا صلة لان ولا يكون الا بما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد لان الامر في
مؤول بالمصدر معطوف على خبر مر لا بما نحو لانه بمعنى امنوا لان يؤمنون ارشادا الى
التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر قوله
الا عند التصريح بالنداء فيه بحث لان التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة
واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت يحسن العطف بلا تصريح بالنداء كما
في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك ولا يخفى ان افراد احد
الفعلين وجمع الاخر في الاية قرينة على اختلاف المخاطب فلا ليس فلا يصح عطف قوله
بشر عليه اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع من عطف على جواب السؤال
بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا رب فقيل

آمنوا لكن لكم كذا وبشرهم يا محمد بمثوبة لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها
الذين امنوا عام للنبي عم وللمؤمنين والتجارة المدلول عليها ايضا لكنها في شأنه
عم نوع التبشير وفي شأنهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يكون يؤمنون مع بشر
بيانا للكلام نوعيها فتدبر قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر آه اراد انه ليس المعتمد
بالعطف الامر من حيث هو امر اي الجملة الانشائية الغير من حيث خصوصها بل
الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد
بالعطف هو جملة وصف آه ما اريد بها في قولهم ولهم وجملة الامر ولهما
وهو الامر الاجمالي اي الحاصل كما يشير اليه قوله بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون
آه فالمعنى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو وصف ثواب المؤمنين
اي المنظور في العطف ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هي كالنهي
يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف ولك ان تقول هو معطوف
على فاتقوا آه فهو مبني عطف الجملة من حيث خصوصها الا ان يبين بمفرد في
فاعلم معطوف على قوله فاتقوا كما توهمه المحشي وبهذا التوجيه يتبين ان
لا غبار على كلام الشارح واندفع اعتراض الفاضل واما اعتبار عطف القصة
على القصة على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل المحشي فهو ما افاده الشارح
ايضا في شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لانه لا يناسب التصريح بتلك الجمل
لانه مناط الجواب وهذا غير خفي على من له تدرب في اساليب الكلام فما ذكره
الشارح في هذا المقام توجيه آخر لكلام الكشاف غير ما ذكر في شرح الكشاف
قوله لكن من شرط اتفاق الجملتين آه قال ابن هشام في المغني عطف الانشاء
على الاخبار منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب
التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه
الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة
وبشر المؤمنين قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان
على ان يكون العاقلان خبر مبتدا محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا
بها على جوازه فيما لا محل لها من الاعراب واجاز ابن هشام عن الكل فقوله

الفاضل المحشي اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي لا محل
لها من الاعراب فيما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يدعى ان مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين
من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح به ابن هشام
بانه غلط عليه ولما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذان زيد الرجلين
الصالحين رفعت بصفته لانك لا تثني الا على من اثنيته وعلمته ولا يجوز ان
تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفات لما منعها سيبويه
من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصفار
لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت فتوهم ان ذلك
حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء معان ويقتصر على ذكر احدهما
لانه الذي اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء الدين السبكي حاول التوفيق
بين كلام النحاة وكلام البيانيين بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني ان
اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة على جوازه ولا
خلاف بين الفريق لانه عند من جوزه يجوز ولا يحسن بلاغة فافهم قوله
وكانه امر المسح بانه يودي معنى هذا الكلام في لفظ كان انبا على توجيه
اخر وهو ان يقال امر النبي ان يلقي الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم
قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قرا للذين كفروا ان تنتهوا يا بتعينه
كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكره الفاضل الترمذي في
شرحه من القوى المدركة العقل اراد بالقوى المدركة القوى
التي يحلى بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة في الادراك قوله وهي
الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كما عيكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو
فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي
يدرك بالقوة الوهمية عند المتبينين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان
مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة
حتى يتمكن من الحكم وهذا انيق الحس المشترك فلا يجوز ان يكون
الحكم في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن

بعيشه

ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة ترتسم فيها صورها
كلها فالحس المشترك في المثال آلة النفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار
النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا بالاعتبار كونها آلة للحكم
قلت فالحصول عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة بل ربما يكفيه
الارتسام في آلات متعددة كالحواس الخمس فلا تثبت الحس المشترك بالدليل المشار
اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى
الباطنة عند مثبتها كالمرايا المتقابلة تنعكس الى كل منهما ما ارتسم في الاخرى والوهم
هو سلطان تلك القوى فله التصرف في مدركاتها بل الهاتصرف على مدركات العاقلة
فينازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها فان استعملها بواسطة القوة
الوهمية سميت متخيلة كما صرح به فان قلت كيف يستعملها النفس في المحسوسات
بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة بواسطة القوة الوهمية والصور
المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه انفا من ان القوى
الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل وان استعملها بواسطة القوة العاقلة
اشارة الى مغايرة العقل لنفس الناطقة فان لنفس الناطقة جوهر مجرد
في الحيوان والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في
موضعه مثل الاتحاد في الخبر عنه آه التمثيل بالخبر والخبر عنه بل المسند و
المسند اليه بناء على انه قانون الخبر وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم
يخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق ان الحاكم
هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرنا اليه مع ما له وما عليه وفيه نظر
لان التضايف آه يمكن ان يوجه كلام العلامة ان الاقلية والاكثرية
قد يكونان محسوسين وذلك عند كون معروضهما محسوسين لا انهما المحسوسان
بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات واشباهها بناء على ان العقل
يحكم بمجرد الاحساس بشيء من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من شيء في ضمنها
وهذا بخلاف كون شيء من الامور المحسوسة علة وعليه بني فانه لا يدرك
بمجرد الاحساس او وهي بان يكون بين تصوريها شبه تماثل قال الفاضل

الحشى في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشيا الملتبسة وينسب اليه
الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل ذلك من الاتحاد والتماثل والتضايف
سببا في نفسه للاجتماع فيسبب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه
عليه الامر مما لا يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك
الاسباب المقتضية في نفسها الاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان
الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي ينتزع صور الموصوفات والمعقولات
نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية او جزئية محسوسة او موهومة الى
الخيال والضابطة في الجامع ان الجمع اما بسبب الجمع ويقتضيه بحسب
الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي ان التقارن مقدم في خزانة الصور اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما
ان يكون بواسطة امر يناسب الى لو واع زيد في احدهما عارض زائد بها الصفرة
والسواد فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شئ يسير لا يخرجه
عن حقيقته وكذا السواد حمرة زيد فيه شئ يسير ويوهم ان هذه الثلثة
من نوع واحد بسبب اشتراكهما في اشراق الدنيا اسرافا حسبا بالاول دائما
معقليا بالثاني لاضافته الوالد العدل والاحسان او تضاد وهو التقابل
بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف فخرج بقوله
وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة وخرج بقوله
على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر ومن
لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل ومما ذكرنا ظهر ان المراد
بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما
غاية الخلاف يقتضي للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل
بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل يسمى بالتماثل
ومن لا يعتبر هذا القيد فيشتمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى
تضادا مشهورا ويحصر التقابل في الاربعة بقي ههنا بحث وهو ان
تعريفه للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام
لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس

بينهما

بينهما غاية الخلاف فانما هي بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على متصف انه يعاند الحلاوة
والمرارة ادخل وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا
نعم يشعر ان مراد السكاكي هو التضاد انه لو لم يجعل البياض والصفرة متضادين
بل عدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هو الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف وتعريف
التضادين لا يتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على عدد السكاكي الاول والثاني
من شبه التضاد كما هو شبه كما زعم الفاضل المحشى لكنهما لا يتواردان على المحل
لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على
المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمحض
من الاعراض هو الثاني لا الاول فتامل ولذلك اختلف الصور الخ
اي لاختلاف اسباب التقارن وقوله ترتيبا اي اجتماعا على هيئة مخصوصة
متميزة من نسبة اختلفت لمخالفته وقوله وكم من صور لا انفكاك اشارة الى
اختلاف الصور في الترتيب وقوله كم من صور لا تغيب اشارة الى اختلافها في
الوضوح والخفا واختلاف الصور ترتيبا ولو كان يستفهم اختلاف وضوحها
لكن قصد التنبيه عليه اصالة وظاهر انه لا يمكن جعل صورة مرتسمة في الخيال
قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تفارق الصور بمعنى الصور المقارنة ولا يخفى
انه تعسف لا يساعده عبارة السكاكي عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون
بين تصوريهما تقارن في الخيال ونحل الشمس والف باذ نجانه ومرارة الارنب
محذنة هذا نقل المعنى وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة
الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ودبر الجوسى والف باذنجانة كلها
محذنة فلفظ كلها دليل قطعي على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال الآخر
المذكور الذي اورده الشارح والمحشى فليس يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال
كونه من عطف الجمل بحذف الخبر في الاولين فظهر ان جزم المحشى بكون المثال من
قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي مفوض الى ما قبل هذا الكلام
وما بعده تدبر الفاضل المحشى ما قبل هذا الكلام وما بعده ثم اورد بحثا في كل
منها لكن في كل منهما نكتة في البحث الاول بحث لان المتاخر الذكرى لا يمنع التقديم

بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها
بالحدوث فالظ انه يكفى فى صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب
ههنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه والمص لما اعتقد ان كلامه آه حيث
قال فى الايضاح واما ما يشعر به ظ كلام السكاكى فى مواضع من كتابه انه يكفى
ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو
هاتم يعنى زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفت وبنحو قولك هزم الامير
الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه ولعله سهو فانه صرح فى مواضع اخر منه
بامتناع عطف قول القايل خفى ضيق على قوله خاتمى ضيق مع اتحادهما
فظهر الفساد فى قوله الوهمى آه يريد ان المص لما ذكر مكان الجملتين
الشيئين واقام قوله اتحاد فى التصور مقام قوله اتحاد فى تصورهما مثل الاتحاد
اه ظهر انه اراد بالتصور الذى اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم
فظهر الفساد فى القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تغييره
ولا يرد على نفس عبارة السكاكى لانه مثل الاتحاد فى تصورها بالاتحاد فى
المخبر عنه فى الخبر او فى قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصورهما فى قوله
الوهمى ان يكون بين تصوريهما والخيالى ان يكون بين تصوريهما مصوريهما
على ما ابين ما سبق فهو غلط لانه قدر هذا الكلام آه فيه بحث لان المص بعد
ما حمل فى الايضاح كلام السكاكى على السهو وفرع منه قال الجامع بين الشيئين
عقلى ووهمى وخيالى اما العقلى فهو ان يكون بينهما اتحاد فى التصور الى آخر ما ذكره
فالمتعين ان تصدر بهذا الكلام اصطلاح كلام السكاكى بل يجوز ان يريد
نقل كلامه بعبارة اخصر فلا يبعد انه يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم
التصورى ويعضده ذكره سوقا الى جنس المعلوم التصورى المتناول لكل
متصور سواء كان مخبرا عنه او مخبرا به او قيدا من قيودهما كيف ولو لم يحمل على
هذا لم يصح قوله قال السكاكى الجامع بين الشيئين ولهذا قال العلامة الحال الدين
فى شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين لعطف
احديهما على الاخرى لانه قد صرح السكاكى بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المص

عليه والا لم يصح النقل ولعمرى انه كلام فى غاية السقوط اما اذا حمل مذهب
البصريين فلامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما على مذهب
الكوفيين فلان توجيه عبارته صدر بتغير السكاكى بمذهب ضعيف لا نقول به
مع الغناء عنه بتوجيه حسن فى غاية السقوط عند الارباب هذا الفن لانهما
يستقبحونه فى حين الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب
للوجهين حلو عند البعض يكفى فى الفصل ولا يحصل المناسبة بان
يؤتى بالثانية فعلية مرفقة نحو زيد قام وعمرو اعطه وهو ظ وهذا مبنى
على ما ذكره السيرافى ومن تبعه آه الظان الامر الا بتنا بالعكس اعنى ما ذكره
السيرافى مبنى على هذا المذكور والذى يشعر به كلام بعض المحققين ما ذكره
به ابن الحاجب قال فى ايضاح المفصل واما الموضع الذى يستوى فيه الامران
فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة
فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية وفى
هذه العبارة تكلف لان احدهما فى معنى الاشتمال على جملة اسمية لان
المشتمل عين المشتمل والثانى فى معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية
صحيحة لا حاجة بها الى التاويل اللهم الا ان يقع مبنى على المشاكلة تذنيب فيه الفرق
بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما فى ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة
ان ما ذكر فى حين التنبيه بحيث لو تامل المتامل فى المباحث المتقدمة لفهم
نفهمها منها بخلاف التذنيب وهو جعل الشئ ذنابة فى الصحاح الذناب
بالكسر عقب كل شئ وذنابة الوادى الموضع الذى ينتهى اليه سيله وكذا الذنابة
بالضم والذانب التابع عن تكلف تعلق بالكسر اى شئ اخر فقيد للتعلق
فان قلت فاى حاجة الى الضمير قلت قبل مجئ الضمير ليس للربط بل للضرورة كونه
الحال المفرد مشتقا تنبيه بالحال المعنى لذى الحال واما الجملة فى قولك
اتيتك والجيش قادم فهو حال وبيان للازم الفاعل وهو زمان الاتيان
فكانها بيان للفاعل لا حال الا ان المقصود بالحال المتنقلة بيان ان
الفعل صدر عن الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة

والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا
او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة معلوم فلما اصبح الشر وامسى
وهو عريان عامه ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا البيت لسهل بن
شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان
عسى الايام ان يرجعن يوما كالذى كانوا صفحنا عنه اى عفونا عن جرمه وصرح
الشر اى ظهر وانكشف دناهم اى جازيناهم تشبيها بالحال وجه الشبه
كونها حكما لصاحبها يكون نكرة مخصوصة يريد ان ذا الحال الذى لم يتقدم
عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة وذو الحال ههنا اعنى قرية بسبب وقوعها
فى سياق النفى تخصيص لانه فى حكم الموصوف والمعنى على قرية من القرى ولذا لم
يجب تقديم الحال عليه كذا فى شرح المفتاح ويرد هذا التوجيه بالاية فى
قوله تعم سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس سبعة فى حكم الموصوفة حتى يصح الحمل
على الحال فالحق ان قوله تعم وثامنهم صفة سبعة كما يشهد به اخواته اعنى قوله
رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام
ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو
عليه تاكيدا للصوق المذكور فيكون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة كالتى بمعنى
مع والحالية والاعتراضية وههنا بحث وهو ان المذكور فى كتب ان وجوب
تقديم الحال على صاحبها عند محض تنكيره على انها لو اخرت لالتبست بالصفة
فى حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم تعدت فى حالة الرفع والجر اذ لم
يلتبس طرد الباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة
لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا والا فما الفرق ثم الواو
رافع لالتباس الحال بالصفة وهذا لم يتصف على جهلى الاية الا ان الكلام فى بنا
عدم التقديم على كون ذى الحال فى حكم الموصوف ولك ان تفرق بان الالتباس
فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف يبين
الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف
ح ابلغ واما اذا وصفت مرة فقد حصل بيان للذات فناسب ان يبين الهيئة

فالحمل على الحال ح ارجح بقى ان يقال اذا كفى مطلق تخصيص ذى الحال فى دفع وجوب
تقديم الحال عليه لم يجب عليه لم يجب ذلك التقديم فى مثل جاءنى راكبا رجل بل بتصور
محض تنكير ذى الحال التخصصه بتقديم الحكم عليه وهذا خلاف ما صرحوا به ولا
يرد على هذا ورد على القول بتخصيص الفاعل فى مثل جاء رجل بتقديم الحكم
من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على
غير المخصص وهذا ظاهر فليتامل والاوجه عندى ان يجعل جواز الحال
فى الاية بلا تقديم فيها عليها لما اشرت اليه من كون الواو رافعا للالتباس
كما اشار اليه فى اخر الباب ثم لا يرد قوله تعم وثامنهم كلبهم فتدبر
كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو اذ لم يثبت واو بهذا المعنى
ولا نكرة محضة ينبغى ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة
ذا حال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءنى راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم
الا ان يقال الجملة الحالية الخالية بالواو ولا يجوز تقديمها على ذيها رعاية
لواو الذى هو العطف لكنه نص ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان
منعه المغاربة نقله الدماميني فتامل او ملتبسا للزوم ولذلك الكلام
السابق قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام او ملتبسا باللزوم الثابت
لذلك الكلام السابق لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل
المحشى من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع حذف
بناء على ان المفهوم يكون منه هذا الشرط المذكور اولى باللزوم كونه او
بالاتصاف واللزوم الثابت للكلام السابق لا يتصف به غيره لكنه يخرج
الكلام عن حيز الفساد وههنا وجه اخر فى التوجيه احدها ان اللزوم
مصدر مبنى للمجهول ومعناه الكون ملزوما ونظيره تفسير التعقيد فيما سبق بكون
الكلام معقدا وثانيها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولا لانه افعل
التفصيل وذلك اشارة الى الضد وثالثها انه مرفوع باللزوم لانه مصدر و
اعمال المصدر المعرف كثير اكرم وان لم تسمنى واطلبوا العلم ولو بالصين
اعلم ان لو وان فى مثل هذا المقام ليستا لانتفاء غيره ولا للمضى ولا لقصد لانتفاء الشىء

التعليق بالاستقبال بل كل منهما مستعملة في تأكيد الحكم البتة ولهذا ترى القوم
يقولون انها للتاكيد فانت طلاق والطلاق البتة احذ بها المرء يجوم من
سباك الطوامت احذبها الا البتة اليمين والسباك الحبائل والطامت
الحبض من طمث المراة اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء
كلام واحد كما هو الظاهر كلام نوع خفاء اذ الظاهر قوله بها المرء الى الكلام مستقل
وقيل آخر المصراع المذكور ثلثا ومن يخرق اعني واظلم لكن الرواية في هذا
البيت مكان البتة ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليه ورى كلهن
فيها وحاشاك نائيا المصراع لابي الطيب المتنبي في مدح الكافور الاخشيدي
وصدره ويحتقر الدنيا احتقاد مجرب ويروى في اكثر الكتب مابد لعنه
اي لاتعط حال كونك بعدما تعطيه كثيرا هذا على احد الوجهين في قراءة الرفع
في تستكثر والوجه الآخر فيه انه يحذف ان ويبطل عملها واما اذا قرئ بالجزم
على انه بدل من تمنن اي لاتمنن ولا تستكثر فليس مما نحن فيه وفي الآية وجوه
اخر مذكورة في التفاسير فيمتنع دخول الواو كما يمتنع دخوله في المفردة انما
علل على عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال
المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور في الحال
المفرد موثرا في وجوب الاقتصار فيها على الضمير ليتم كلامه ووجه عدم الواو
وعلى ما ذكر ههنا هو انه ليس اصالة الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب
الاكتفاء بالضمير بل الحاق بها في امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث
استدل اولا على ان الاصل في الحال مطلقا ان لايكون مع الواو وبقياسه على
الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل واما ما اورد عليه الشارح من ان هذا
قياس في اللغة وقد صرح كثير من المحققين بجوازه ان ما ذكره النحاة من قبيل
الحمل على النظر لا قياس فهي فهو غير مقبول اذ قد صرح في ايضاح المفصل
وغيره من ان التعليلات في امثال هذه المباحث بيان مناسبات ولا فاصل
الدليل هو الاستعمال اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة
في الحال مجازا في الاستقبال وانما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه حقيقة في الحا
وهو

مجاز في الاستقبال وانما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال
مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو كلاله المضارع تمسك الفريق الاول بان
المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه يصح للاخبار
عن حدث ماض بلفظ الماضي وعن حدث لم ياتي بلفظ المضارع فلو لم يكن هو
مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من امهات المقاصد لم يوضع
له لفظ فيلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر منه الحال
ومنه الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب ان يكون للحال حقيقة كما للماضي
نحو ضرب وللمستقبل نحو سيضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال خفي حتى ذهب
كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل للمتقدم كما لا يخفى وههنا نظر لان
الحال آه جواب النظر ما حققه الفاضل الحلبي وجه وجوب تصدير الماضي
الواقع حالا بقد واصلت الضرب قال الله تعالى وصلت وجوها
ضربت فلما خشيت اظافيرهم البيت الاظافير جمع لاظفار وهو جمع
ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة مالك اسم
رجل قال ثعلب الرواة كلهم على رهنتهم ماضيا على ان ارهنته بمعنى رهنته
الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت
لما خشيت منهم هربت وخلصت نجاشيا لكامرهونا عندهم ودفعتهم
لديهم ومثله قوله تعالى لم تؤذونني الآية في شرح اللب للسيد عبد الله
اذ وجوب الاقتصار على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا
بقد واما اذا كان مصدرا بها فيدخله الواو كقوله تعالى لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما ذكره الشارح ومعناه ان
نفرض انه ما كان في الزمان الماضي آه وانما يفعل هذا في الفعل الماضي
المستغرب كانه يحضره المخاطب ويصوره التعجب منه كما يقول رايت الاسد
فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال
الذي وقع الكلام فيه لان حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير
عن معنى الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به في قولهم باسط

ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل
كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان
اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما تلفظ به كما في قولهم دعني
من تمرتان على ما زعمه الفاضل المحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود
حكاية المعنى هذا وقد ذكر الاندلسي ان معنى الحكاية الماضية ان تقدر
نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود
الان تكون ما ذكره الشيء ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى
حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى
فلم تقتلون انبياء الله من قبل وبعد ما سمعته الفاضل الرضي دون
النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء
في القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف النون الاولى
من الثقيلة تخفيفا ولم يحذفا الثانية لانها لو حذفت لها تحركت فاحتاج
الى تحريكها فيتغير الثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما
خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو موضع الحال
فالتقدير فاستقيما غير متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لا تتبعان نهيا
بحذف النون للتاكيد الخفيفة على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين
ثم ايضا بتبعان انشاء ويجوز العطف فظهر ان الاية لا تصلح للاستشهاد
بل للتمثيل والمعنى ما تصنع حال كونك تنا شانه الى الان العامل في
الحال ما في اللام من معنى الفعل خلوها عن حرف الاستقبال كان
ليس ولكن قد يوجه كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون
مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما
عداه طرد للباب فلا حاجة الى التوجيه المستتبع الذي ذكره الشيخ
لتنافي الحال والاستقبال على ما زعم كل ثابت الى بين الماضي والحال
فلم يستشعر ابعد الجملة بعلم الماضي مسلم وما فلا بد من بيان
الفرق فان قلت منافاة المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهتين

صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلم الماضي
من جهة المعنى ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة
في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشيخ انه مشترك بينهما او حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال كيف ولو ثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع والحال
لا التزموا في المضارع الواقع حالا ما يقربه الى الحال كما التزموا في الماضي
الواقع حالا لفظ قد بل الجواب الحق ما سمع عليك في وجه دلالة الماضي
على المقارنة من ان لما الاستغراق الازمنة وغيرها الانتفاء متقدم
لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة
بهذا الاعتبار فافهم افادوا من ذكر البيت من اوله تعالى مصعب
وبنوا ابنيه فاني احمدهم لا احب الغاني مصعبا اي طلبني مصعب بن
الزبير واخوته والاستفهام في ابن احمد اي امثل والغرض للانكار فلا
احب تاكيده بما افادوا من افاد الامير يكنه من العود فالمفعول في
البيت محذوف والمعنى في البيت محذوف والمعنى مكنى الاولى القبل
من حمى وبه هي من تهجية الحل عن الشيء فهو ادعى والنجزه نكف
وانزجر والاصل فيه تبلغها وانما ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق
بين نعلل وفعل ولتتار ادغم النون الخفيف لانه في الكلمة نونا
ان كان تامة ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان كان ذو عسرة الاية
ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث والحوادث تدخل الذوات
ان كان فينكسر سويه كما بينه الفاضل المحشي ولذا ذكر في شرح اللباب
غنى ان كان تامة ايضا ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو زائدة لانه خلاف
الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت
وجوب دخول كان التامة على الاحداث وقد مر هنا عدم ان يكون
لي غلام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المستقلة على ما سبق
والكبر بعد حلوله غير مستقل فيكفي وجه هنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ
كما تحقق بمضي لم ميسى فان قلت لم نتعقل عدم مساس البشر

ايا ها فكيف عدم من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله
بخلاف قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال
المنتقلة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة كلامه مشعر
بانه عام لكن مذهب البصريين ان قد انما يجب في الماضي المثبت الواقع
حالا الا اذا لم يوجد الواو فيه كذا ذكره الجرجاني واعلم ان وجوب قد في الماضي
المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعده الا واما الاكتفاء بالضمير وحده من دون
قد والواو فاكثري نحو القتبه الا اكرمني لاستبداد بل الاكرام الا ان الاغلب في
الا ان يدخل على الاسم ولفظ قد لا يدخل عليه وقد سبق في اخر الباب
الخامس من الشرح بذهن الكلام فيه فليتذكره كقوله او مقدرة كما في قوله او
كما في قوله تعم اوجاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت وفيه
خلاف سيبويه فانه لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت وذهب الى ان
حصرت لم يقع حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم قوما حصرت
ورد بان الموصوف المذكور اذا وقع حالا موطئة وصفة الموطئة
ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديرها بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه
يكون في صورة الحال القائم مقامه لان قد تقرب الماضي من الحال فيه بحث
لان قد يعيد المقارنة بالنيابة لا المقارنة بالبون والمطلوب في الحال هو الا
الاول وقد اشار الجرجاني الى نعم حيث قال للمقارنة بمنزلة المقارنة فان
القريب من الشيء في حكمه ولذا اطلق الان على الزمان القريب من الحال وفي بعض
النسخ شرح اللب للسيد ولفظ قد تقرب الماضي من ذلك الزمان فيكون
المقارنة بمنزلة المقارنة فالكلام بعد لا يخ عن شيء لان الظاهر ان المعتبر
في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت
جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء مقدما
عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربه من المجيء
فيفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان مقدما على المجيء لكن
قارنه وكيف ولو كفى المقارنة في الحال لم يحتج في مثل قولك جاءني زيد ركب

لزيد

الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى
المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فيفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء
الركوب من جملة تقييدا للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب
اليه الكوفيون نعم لو اطرد الاستعمال ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا
بدون قد لا يمكن ابداء المناسبة بان المقارنة في جاءني زيد ركب يفهم من قد
وبحمل الحال المقيد للعامل وفي جاءني زيد ركب من لا غير فرع على قوة الدلالة
لكن وقوعه بدون قد كثير في الكلام فاي حاجة الى التقدير تامل
قول ابي العلاء اصدقه في مرية البيت من قصيدة في وقوع فيها
بغداد مطلعها بنى من الغراب لنيس على شرع نحيرنا ان الشعوب الى الصدع
اراد بالبنى الحر والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والبحر
جناد والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق
والمراد التفريق وهذا مبني على عادة العرب من التطير بالغراب والمثل اشام
من غراب البين اصدقه في مرية اي اصدق هذا البني حال كوني في شك
مما اخبره لاستيلاء خوف الفراق علي مع ان خبره غير حقيق بالتصديق
ويمكن ان يقرأ اصدقه بالاستفهام انكاري على حذف الهمزة والاخفش
يجيزه في الاختيار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالايات التسع
ما اشير اليه في قوله تعم في تسع ايات الى فرعون وملائه وهي يد البيضاء
والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة وهي
انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى ع ربنا اطمس على اموالهم والجدب
في واما الايتان الاخريان وهما الفلق والنقصان في مزارعهم فالاولى
لم يبعث بها موسى الى فرعون والثانية من قبيل الجدب في المزارع وبهذا
اندفع اعتراض صاحب الكشاف على الاية السابقة بان الايات احدى
عشرة يحصل بها الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر الحركة للمطا
وبهذا قيل المنفي من المضارع لا يدل على الحصول وتحققها فيما نحن فيه ثم قوله
اذا استمر الفعل اصعب بيان سر انتفاء العكس عن قصد الاستغراق في

الاثبات والاكتفاء في النفي بالانتفاء في الجملة وكان نفي النفي اثباتا مثل
ما زال وما انفك ونحو ذلك لاخفاء ان الافعال الدالة على النفي مثل زال و
انفك ونحوهما يدل بحسب الوضع على التجدد واصل التحقق كالافعال الدالة
على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دايما
لا اثباتا في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان يكون زال بمعنى
الاثبات بعد ورود النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب الذي ذكره
الفاضل بانه لا اثباتا على عمومه واطلاقه لانه اذا قلت في جواب ما زال
زيد غنيا لا اريد على تكذيب من يدعي دوام الغنى له لا يكون النفي المورد ونحوه
الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكره في الحقيقة من قبيل ورود النفي
على الاثبات فتامل وقد عرفت ما فيه من ان المطلوب في الحال
مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في
الاستقبال لا بزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة
بزمان المتكلم فاين هذا من ذلك يعني رفع وقوع عوده على الابتداء
الرفع رواية سيبويه وعكس عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض
الفاضل الزمري على السكاكي بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف
لنص النحوي بمعزل عن القبول وفي شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على
انه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه
حال وهو في التمهيد من نصب المبتدا للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز ان
يكون نصب عوده على الظرفية اي رجع عوده على بدئه اي ذهب في
طريقه التي جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجي متعديا
كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم وذكر ابن الانباري في الا
سرار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك
متعلقة جهدك وطاقتك لعدم دلالتها على عدم الثبوت آه فاذا
انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الا
ستيناف فكان دخول الواو اولى مع ظهور الاستيناف فعلل

في الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفايدة وههنا بحث
وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها
اما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او
لمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين باطل اما الاول فانه احد
شقي الدليل الذي ذكر على جواز الامرين وفي مقابلته الشق الاخر وهو
دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود
المعارضة واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهوره
في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفايدة اللهم الا ان
يثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لكان
نحو المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق
ظهور الاستيناف مع وجود حيثية تخالفهما للحال المفردة كامر
اي وانتم من اهل المعرفة او انتم تعلمون ما بينه الى الاول على تنزيل المتعدي
منزلة اللازم والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتبة
في المعنى على قوله وان دخولها اولى وعنه خلاف ابن مالك فعنده
الاكتفاء بالضمير اقل من الاكتفاء بالواو وشبهها بالخبر والنعت
وورودهما في كلام رب العزة كثيرا نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو والله
يحكم لا معقب لحكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عينك دمعها لا يرقا
وحكى عن سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما
نحو مع التمر صوان بدرهم اي منه حتى يدخل في صلة العامل المراد
من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات
وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوي الذي ذكره
عكسه قرب في المعنى من قولك وجدته حاضره الجريدان مجموع
الجملة في المثبت لا يظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك
كما يشهد به الذوق السليم لكن بسبب تقديم الخبر على المبتدا الذي
هو فاعل في المعنى صار كانه مسند الى الظرف ومفرد في التقدير هذا هو التوجيه

الذي ذكره الشارح انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى واحد كما يساعده جبر انه المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاضراه ولحوق الالف لبيان حال الفاعل وهو عمالذي الظ لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى التكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف مثله مقيسا او مسموعا فيه والذي يلوح منه كانه اعتراض على المص كما اشار اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله الشارح من الشيخ ثانيا بقوله وقال في موضع اخر انك اذا قلت اه يلوح منه ان الامر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشارح ان تحصيل قوله بمنزلة الوصفين على التناسب والتشابه حذفت الواو اي واو الحال كما يدل عليه سياق كلام الكشاف في الاية المذكورة وكلام الشارح فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان تجرد الجملة الاسمية من واو الحال بضرب من التاويل والتشبيه والذي ذلك اي كون جاوني زيد هو فارس حسنا او انكرتني بلدة الخ على حذف المضاف اي اهل بلدة او على الاسناد المجازي وانكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرت ونكورا اذا استنكرته والبازي بسكون اليا طاير معروف وجمعه بزاة والباز لغة فيه وجمعه ابواز وبزاز وان امرى اسرى اليك ودونه آه موضع الاستشهاد قوله ودونه موماه والاسرا السير في الليل كالسرى بمعنى يقال سرى واسرى بنفسه واسرا غيره يتعدى ولا يتعدى واسرى به كما يقال اخذت الخطام واخذت بالخطام والزمان عاجرة الموماة وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصلها مومومة على وزن فعللة وهي مضاعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالموماة بناء على انه لما فيها من المخاوف والمهالك يوحي بعض سالكيها الى البعض ولا يقدر على رفع صوته حذرا عن لحوق الهلاك بهم والسلامة

للفائزة من اودى اي هلك فتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان بالناهل تفاؤلا بالسلامة والسملق القاع الصفصف وهي المستوي من الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسملق عجوزاه وجمعه السلقا نخلق وحلقا فالواجبات يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشارح انه بتقدير هاهنا وبحث لانه هذا انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت والظرف واما اذا جعل احترازا عن الظرف الواقع بعده الموصول كما هو المشهور فلا تامل والحوان يحق على كتف سيف الخ لا يخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه لكلام الشارح فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شي فعلت عسى ان تبصر في آه كانه يخاطب امراة عزلته على اعتنائه بشان بنيه يقال قعدوا حواله وحوله وحوليه واحواليه ولا يقال حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح برداك تجميل وتعظيم اي مشتمل عليك بالتعظيم والتجميل اشتمال الرداء على صاحبه فقال بعضهم هو لا بن دلبس نقله عن الفاضل الرضي نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري البيت للمسيب بن علس يصف غواصا طال مكثه في الماء وقد انشده ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب على ان نصف فعل اي بلغت نصفه فعلى هذا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشي بمعنى انتصف فالجملة الحالية خالية عن الضمير يحتاج اما الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامره فيه فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير الا كما يشعر به كلام الفاضل المحشي في شرح الكشاف نعم لا يرجح تقدير الواو ليكون واردة على الاصل في الايجاز والاطناب والمساواة قدم الايجاز تنبيها على انه

يناسبه التقديم في الكلام واردفه بالاطناب لكونه مقابلا له
اما الايجاز واما لم يتعرض للمساواه مع انها نسبتها ايضا لانه لا افضلية
للكلام الاوسط فلا يصدر عن البليغ مساويا الا يكون فيه نكتة تقتضي
كذا في شرح المفتاح للشريف وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون
اذا كان قصد البليغ التجرد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون
في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ
فمن حقه ان يراعيها ويتبعها مع كون لفظها طبق المعنى ويؤيده ما
نسبنا اليه من جواز كون المأخذ بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا للمتعارف
الاوساط مع مراعاته اللهم الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث
انه مساو للمتعارف فان قلت وكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس البلاغة في الموجز
مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص
قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة فتامل
الى الكلام اي بدله يريد انه لا يقدح في كون الكلام من جزا كونه
زائدا على كلام اخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجعلان من قبيل
الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل ولاحي دونها هما كلا
بمعنى واحد في الصحاح اللحي خلاف البيان وقد عي في منطقه وعي ايضا فهو
عي وعي وزن فعل وفي المثل اعي من باقل والفهاهة العي ورجل فه وامراه
فهة عن حكم النعيق النعيق صوت الراعي في غنمه وقد نعق الغراب
ايضا بعين غير معجمة من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف
وكلماته والاضافة بيانية والاطناب ادوه باكثر منها الاطناب على
اصطلاح السكاكي يعم من المساواه لما سيجيئ وهذا التفسير لا يلائم
الا ان يبنى هذا على اصطلاح اخر قوله اي لا يكون عبارة المتعارف
اكثر منه لم يقل اي لا يكونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور وبناسبه
لان هذا امرع معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار الى
واما حديث السيف فهو كان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا في هذا

الكلام في قوله واحرى خليقا بالبسط مما ذكرناه وليس المراد رد على
الخلخالي وجه الرد انه لا معنى لان يرجح كون هذا الكلام موجزا ان المقام
خليق بالبسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظه ان هذا الكلام على ما
يقول بعد هذا التكليف الى ما ذكره الشارح واما ما ذكر في وجه الرد من
لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذا لا
تشمل ما كان مساويا لمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام خليقا بالبسط
من هذا المتعارف قوله لكنه اخار بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان
قلت اذا كان الكلام خليقا بالبسط كان هذا الموجز الذي ذكره غير مطابق
له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه لغرض كا
لتنبيه على قصور العبارة عن وصف اغراض الشباب واحكم المشيب
فعلم ان الايجاز هذا مبني على ما ذكره الزمخشري وغيره من انه لا فرق
بين الايجاز هذا مبني على ما ذكره الزمخشري وغيره من انه لا فرق بين الايجاز
والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى
وقوله بما سيأتي نعم لو قيل الايجاز اختصار بيان المال اليه الشارح نفسه
بحذف حرف النداء وياء الاضافة ظاهر كلامه يشعر بان حذف
كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد يسبق منه الاسارة
الى ان الياء محذوفة من عبارة المتعارف فاما ان يكون الاوساط اعملوا بان
او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال
اذا نال الحميس بعد صدره لا يبعد الله الثلث في العادات الثلث النسم
والنهو والخميس الجيش الذي خمس اركان مقدم وخلف وميمنة وميسرة
وقلب والمعنى لا يبعد الله النسم للنهب والاخذ اذا نال اهل الجيش
بعضهم بعضا هذا نوع ناعيرها بالنسبة بين الاطنابين ايضا عموم
من وجه وقد بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع ومادتي الافتراق الا ان
اعتبار المناسبة الخفية في الصورتين اللتين ذكرهما ما ليس بضروري
ذادا المهم وانما اعتبرها ليتبين الفرق في صورة بلاغة الكلام
وجوابه ان المراد بعد تحقيقه آه نزمت فيه بان قول السكاكي

نعدها شيئ لا يتغير الكلام فيما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق
النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر وقوله الحارث بن
حلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاء
المعجمة المفتوحة   فيه نظر لانه قد اشتهر قبل هذا النظر لا يدفع الاختلال
المذكور لان غاية ما نهم هنا ان يكون العيش في ظلال النوك كناية
عن العيش الناعم والعيش الشاق وكناية عن خسيس المقام فيكون معنا
العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل
مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عنده
من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العقل والعلم ولا خفاء ان عبارة
قاصرة عن اداء هذا المعنى ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى
فتامل   ويبنه على ذلك لفظ الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان
النوك شيء خطير يلتجي الى ظلاله ويطيب حال الملتجي اليه وهذا ظاهر
نحو قول عبيد بن الابرص البرص في الاصل نكت صغار في
شعر الفرس تخالف ساير لونه والابرص اسم رجل كان به برص فكنوا
به عنه   نحو كعيد الزبا بجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة
اسم ملك كان قد قتل اباها او قد قيل زوجها واستولى على ملكته وبعد
رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة
اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فيضم ملكي الى ملكك فمن ذلك
وشاور اهل الراي من ثقاته وهو يومئذ بنفسه من شاطي الفرات فا
جمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة
ان تكتب اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدي
فلما قرب قال للقصير ما الراي قال ببقة خلفت الراي ثم ادخل بعد ال
للبنا والتي على زينا فامرت به فاقعده على نطع وجي بطشت من ذهب
وشد عضداه بالاديم كما يفعل الفصاد ونقطعت اكحلاه فلما
ضعفت يداه من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطشت
فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال جذيمة دعوا دما صنعه اهله فهذا

خلاصة القصة وبالمها فصة في شرحها طول   كذبا ومينا وزعم بعضهم
ان الرواية كذبا ومينا فالتطويل   فلا فايدة في الجمع بينهما فيه نظر
لان هذا من عطف المفرد على احد المترادفين على الآخر وفايدته تقرير
المعنى في الاذهان كالتاكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا نم اخلاله با
لبلاغة   اسم للمنسبة من الشعبة وهي الفرقة سميت المنسوبون بالشعوب
لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام   من شانها الاهلاك
فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فما معنى
من شانه الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل
ان لا يكون من شانه الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء
بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك   وهذا بعينه معنى الشجاعة
لا يخفى ان بذل النفس ابلغ من الشجاعة لان من يختار هلاكه في رضى
محبوبه لا يعد شجاعا عالفا بل من حيث يثبت حمقه بالدلالة القاطعة
قد يختار هلاكه جبنا وعجزا ولو سلم لا اتحاد بينهما انما يرد اذا كان
غرض القايل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده
اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا اذ غايته ما لزم من كلام الشارح
كونه من التطويل   فاعلم علم اليوم البيت من قصيدة مطلعها
امن ام اوفى دمنة لم تكلم   بحومانة الدراج فالمتثلم ودار لها
بالرقمتين كانها مراجع وشم في نواشر معصم   وقد مر شرح الديباجة
والرقمة جانب الوادي والمراجع جمع مرجع من رجعه رجعا يعني
ما رجع وكرر وفلان يرجع صوته اي تكرر والوشم من وشم اليد اذا
غرزها بابرة ثم ذر عليه النؤور وهو النيلج والمعصم موضع السوار من
اليد والنواشر المعصم عروق الواحدة ناشرة شبه الاثار التي في الديار
براجع الوشم ويروى ودار لها بالرقمتين وقوله علم اليوم اما ان يحمل نصبها
على الخصفية اي اعلم علما مستغلقا بهذين اليومين او يجعل مفعولا به
بان ثبوت اعلم بمعنى احصل وقوله عمى صفة مشبهة من عمي على القلب

اى جاهل معناه انه قوله لا يصلح برهان يريدان قوله بانوا
لتادية اصل المعنى لا للتاكيد تقديمها الا انها الاصل وللمقيس عليه
قيل الاولى ان يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجمالى السابق اعنى قوله
والاقرب ان يق الى تمام المقتضى لبيانه فابدء العدول عن اسلوب قوله
باب الايجاز والاطناب والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه فتفرع التقديم
فى الضبط الاجمالى ولا يحيق المكر السيئ الا باهله حاق به السيئ اى احاط
به ووصف المكر بسيئ الهما الا ان بعض المكر ليس سيئ كما فى قوله تع و
مكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيئ ليس بسيئ عليك واسع
المشهور ان الاسم المكان لا يعمل الا فى الظرف ولا فى غيرها فالظرف متعلق
بالجزاء عنى واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله فى الظرف
بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالمنافى اعتبار ذلك
امر لفظى فان قلت لو سلم فيها الجار عليه ان يتعلق فالنفى الاية تلائم
فى البيت اذا الشرط يفتقر الى الجزاء اما البتان كان مذكورا والا المحذوف
يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لاجل مجرد التصحيح اللفظى
بل لتادية اصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا حاجة
الى تقديره بحسب تادية المراد نافعا عن اصل المراد ثم هذا المنع
مبنى على جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظ من تقرير الشم
واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه حتى لو ذكر لكان تطويلا
الاحسن ان يقول حشوا لان الزايد متعين اى رجحان قوله ولكم
فى القصاص حيوة الاحسن ان يقول اى رجحان فى القصاص حيوة
كما لا يخفى والمعتبر الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف فى القصاص
والياء فى مع انهما موجودان فى الكتابة والنص على المطبقات
كون سلوك طريق البرهان فتامل فى البلاغة او النوعية
غير حيثية التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا ولهذا ذكر هنا
فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر لحينه بل العجز

حيثية النوعية

فى مطلق رد العجز على الصدر اوفيما هو من المحسنات بين ما يكون فى الكلام
الذى يكون فى الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع ومنها
ليس فى البين الا كلمة واحدة حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة
رد العجز على الصدر وفيه بحث لان المرجحية بسبب التكرار اذا كانت
معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد
العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واجيب
بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحى وبالثانى اللغوى ويرجح ايضا بما فيه
من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشئ
نافيا لنفسه بحسب الظ كما سيشير اليه الشارح وسلامته عن توالى الاسباب
الخفيفة هى ان يجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو قم وقل من موضع
واحد هى لازم القتل الاولى والقانى وفيه نظر لان تقديم الجر
اه قد سبق منا فى اخر احوال المسند جواب هذا النظر بان حمل تنوين
حيوة على التنوع على التنويع او حسب نوع تخصيص صح ان يقع مبتدا
نفيه تقديم ما حقه التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك فى الدار
رجل حتى ان الحمل تنوينه ايضا على التنويع افاد الاختصاص فتذكر
وقيل ان الصفة اذا كانت جملة فايدة قال الفاضل الرضى
والحذف فى غيرها اكثر كقوله ما لك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء
شديدة الوتر ترمى بكفى كان من ارمى البشر اى بكفى رجل والكبداء
قوس يملا مقبضها الكف وقوله ترمى صفة كبداء بنيت احوالى
بنى يزيد ظلما علينا لهم تريدت من البينية متعد الى الثلثة بحكم
مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واحوالى مفعوله الثانى
وبنى يزيد بدل من احوالى او عطف بيان له او صفة وبنى يزيد يحكى بالضم
عن يزيد فى قوله المال بين يزيد لا يزيد المال فلا تغير حاله فى المواضع الثلثة
ولهم تذبيا اى صبايح فى موضع المفرد اى تادين المفعول الثالث
لنبيت و ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم تذبيرا اى

يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق بظلما او بقد بد على تضمينه معنى الجور
ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثانيا للبيت بمعنى ظالمين وما بعده كما
التقسير لقوله كما مر في احزاب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربعة
يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز في غيره بقرينة قوله وكذا اذا قال
المتنح بالحاء المهملتين الذي في صوته بحة وهي حالة في صوم بكبر
السن وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح
يقح بالكسر ويجح بالفتح هو لغة ضعيفة وعلى كلا الوجهين ينبغي ان
يجعل اذا بمعنى الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
ومنه قوله تعم اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلتها عما قبلها لان بعض
النحاة جوز كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زايدة لتاكيد
اللصوق كما مر نظيره   نحو جاءني زيد ليس الا الى المثال الاول
ليس الجاني الا زيد وفي الثالث والرابع يا ابني ويا غلامي وفي
الخامس لتعذبن بدليل قوله تعم المر الى الذين الى قوله تعم يصب
عليهم ربك سوط عذاب وفي السادس كان ما كان وتله للجبين
صرعه على شقه فوقع احد جبينيه على الارض والجبينان اغرب بين الجبهة
وسماها والتقدير في المثال الثاني وهو يجزينك للفرزدق صدره
يا من راى عارضا ليسر به نختلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه
الى ان المحذوف هو المضاف اليه الاول والتقدير بين فيه فذهب
المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه الاول والتقدير
بين ذراعي الاسد فحذف فاكتفى بالكناية ما اضيف الجملة عليه وذهب
سيبويه الى انه من الثاني والاسم المذكور في الاخر وهو ما اضيف
اليه ذراعي اخر ليكون كالعوض من المضاف اليه الثاني اذ لو قدم
وقيل بين بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن للثاني مضاف اليه
وكان يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل
على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض الشاء العرض في كاق

واسر مضارع مبني للمفعول اي اجعل فرحا مسرورا لذو عان كوكب
نيران يزهاها القمر وجهة الاسد ارجعة انجم يزهاها القمر ايض وللمنادى
محذوف اي يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان يكون موصولة
وهي المنادى فلا حذف   واما الجملة اراد بها الكلام التام الذي
لا يكون جزءا من كلام اخر ولهذا المعنى كلا من الشرط والجزاء جملة
فان ضربت فقد انجرت قال ابن هشام في مغني اللبيب جوز الزمخشري
ومن تبعه ان يكون فاء فانجرت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انجرى
ويرده ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب مثلا ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل الا ان يقال المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار
على الضرب انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد
في دفع الاعتراض شيئا من جهة ان مبنى كلامه ان الماضي بعد تحقق
معناه فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن ان يجاب اصل
السؤال بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي الداخل الداخل
عليه مثلا بحقيقة الاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقق ترتب الانفجار
على الضرب نعم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
لا لجود وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت
مقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى ابن يعقوب كما يدل عليه
لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمها قبل قد والمعنى ان ضربت حكمنا
بانه قد انفجرت وكذا في الاية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء ماضيا
بعد فتدبر   وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة آه عبارة
الكشاف في سورة البقرة هكذا الفاء يعني فاء فانفجرت متعلقة بمحذوف
اي فضرب فانفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم وهي على هذا فاء
فصيحة يفهم من ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى تقدير الثاني الاقرب
وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف ذكره
صاحب المفتاح ان الفاء في فانفجرت فاء فصيحة ثم قدره فضرب فا

نجحوث ولم يتعرض للتقدير الاخر يفهم من ظاهره ان كون الفاء فاء
فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف والصواب
خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح اعني
قوله قالوا خراسان اقصى وهو بتقدير الشرط وفاقا وانما اختار السكاكي
على اختيار العطف لقلة التقدير فيه او لان الفاء الجزائية لا تدخل
على الماضي المتصرف الا مع قد لفظا او اضمارها ضعيف واعلم ان
الجناني في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها مفصحة عن ذلك
المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك من الحسن مع ان حسن موقعها
ذوقي لا يمكن التعبير عنه   خراسان اقصى ما يراد بنا ثم البيت للعباس
الاحنف وكان الرشيد يألفه فلما خرج الى خراسان استصحبه فلما
طال مقامه بها خرج الى ارمينية وبعث العباس فاشتاق الى بغداد فعارض
الرشيد في طريقه وانشده قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول
فقد جئنا خراسانا ما اقدر الله ان يدني على شحط سكان دجلة من
سكان جيحانا متى يكون الذي ارجو وآمله اما الذي كنت احذره
فقد كانا عين الزمان اصابتنا فلا نظرت وعذبت بصنوف الهجر
الوانا ويروى بدله لعينها الهام المكسور احيانا فقال الرشيد
فقد اشتقت يا عباس واذن له بالعود وامر له بثلثين درهم القفول
الرجوع وقولهما اقدر الله التعجب من كمال قدرته تعالى ويدني من الادناء
من الدنو بمعنى القرب وابدلت التاء الساكنة مع تقدير نصب ضرورة
وهو قليل والشحط بالسين المعجمة والحاء المهملة المفتوحتين البعد
واصله ساكنة العين لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ولكنها
حركت للضرورة او يكون الشحط بالتسكين مصدرا وبالتحريك اسما
ومستريث السقطا الخ طربيا الصوت اي العمر في طرق راجع
للابل والباقي بعنادجعي في معلقته ربعنادبالدال المهملة
والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا في الصحاح وكان الاصمعي سميها امنة

الاسلام ويهني ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث ان بغ صنم وداد بالفارسية
عطية وكان معناه عطية الصنم والوهن نحو من نصف الليل وانتصابه
على الظرفية وما في الموضعين للتعجب وانما فصل البيت بقوله منه ولم يقل
ونحوه لاحتمال ان يكون المعاني المذكورة معنى ما الهني وما لنفح لا يكون البيت
من ايجاز الحذف في شيء   فان العقل دال على ان الاحكام العراقية من اهل
السنة واما على مذهب غير اهل السنة فمحل تعلقها بالاعيان حقيقة
يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما   قد شغفها حبا في الصحاح
الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي
بلغ شغافه قوله والعادة صحابة دلت على الثاني فان تلك المراودة
لغرض يحتمل تقدير الحب لا غير لانهن الملمن زليخا وكانت مقهورة العشق
مغلوبة الهوى ارادت ان يظهر لهن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه
مخالف للعادة وكانها قالت فذلكن الذي لمتنني في حبه لوما مخالفا
للعادة فلا شك ان المقتضي يجب ان يكون ما وقع فيه اللوم في نفس
الامر والا لكان كذبا والعادة قد دلت على ان لوم النسوة انما كانت في المراودة
لا في نفس الامر الحب الذي لا اختيار فيه فانما ذكرت الحب حيث قلن امراة
العزيز تراود فتيها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنريها في ضلال مبين
لا لاجل اللوم على نفس الحب فلا يجوز التقدير في حبه بناء على ما يقتضيه العادة
من ان ما لمنها فيه في نفس الامر   اي مكانا يصلح للقتال اي انكم تاتون
في موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا الى الرسول
م ان لا يخرج من المدينة وان الحزم من المدينة وان الحزم القتال بها وا
المقصد في غزوة الاحد مشهورة   كقولهم للعرس بالرفاء والبنين هذا
دعاء لاهل الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهي
عنه   او مقابلة المخاطب بالاعراض وتلبيسه دل على ذلك هكذا في
بعض النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكان ذكر الكفار
بقوله سابقا او المخاطب بالفعل   يوم رقات الثوب ادفاه اذا

اصلحت ما وهن قد اسرنا في مفتح الباب الثالث الى ان القطب رح في
شرح الكشاف امثال هذه التراكيب بان المناسب ان يؤتى مثلا بقول
رفات لتوب بدل يقال او يقال اى اصلحت واسرنا هنا الى ان ما
ذكره انما يرد اذا اوتي الفعل بعد يق على صيغة الحكاية واما اذا اوتي
على صيغة الخطاب نرفا لا ارفات وهذا ظاهر فلا بد ان يعتبر ههنا
في امثاله كون القايل هو المخاطب ومع ذلك هي عبارة قلقة كما صرح به
الشريف في حواشي الكشاف   ومما يوافي ذلك ما في قوله تعم هل ينظرون
الا ان ياتيهم الله وجه المواخاة ان في كليهما حصول شيء عقيب ما ينافيه
وهو اقوى تاثيرا في النفس فان اللذة عقيب الالم اقوى واكمل فكانها لذتان
لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب من مظنة
الرحمة فان فيه المين الم العذاب والم الياس من الرحمة والظلل جمع ظلة
كغلة وقلل وهي ما اظلك قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في
معنى النفي ولذلك جاء بعده الا ان ياتيهم امره او باسه كقوله تعالى
او ياتي امر ربك فجاءهم باسنا او ياتيهم الله بباسه فحذف المأتي به للدلالة
عليه بقوله وان الله عزيز حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز حكيم وقد
وقع في هذا السهو اتباعا لصاحب الكشاف والعجب انه اورد الاية
الكريمة في المتن قبل هذا بسطرين على ما هي عليه فكيف غفل عنه ههنا
لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشر وفي بعض النسخ وكان
اعم من الغم والاول انسب بقوله في جانب الخير كان اسر لما بين لفظيه
من التجنيس الخطي   يحتمل ان يكون الاعراض الثلثة يعني ان هذا الكثير
من شانه ان يفيد الاعراض الثلثة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع
كما في الاية فان المخاطب هو الله تعم فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران و
تحقيقه ان القرآن نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه
بحيث يفيدها لو خوطب به بليغ بالافادة مع قطع النظر عن خصوص
المخاطب فعلى هذا صح مرسله عزم   كقوله تعم وقضينا اليه ذلك

الامران دابر هؤلاء مقطوع مصبحين في الكشاف عدّ قضينا بالى لانه
ضمن معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك
الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تفخيم ذلك
الامر وتفخيم له هذا ودابر القوم اخرهم مصبحين اى حال دخولهم في الصبح
والمراد انقطاع نسلهم هلاكهم بالمرة   من الايضاح بعد الابهام
لم يقل اي من الاطناب الايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق
اختصارا   وقيل الاجمال والتفصيل اشار بلفظ قيل الى انه لا يخ
من ضعف لان الاجمال والتفصيل غير الابهام والايضاح فهذا
التفسير لا يلايم قول المص سوى ما ذكر ولك ان تقول المراد بقوله
سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلثة المذكورة
والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المسطر منه غير ملحوظ
الامور الثلثة المذكورة فلا محذور قوله نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه
الخ لم يقل قوله عم لان متن الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره
يهرم ابن ادم ويشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر
وفي رواية يكبر ابن ادم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول
العمر وكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن ادم الى اخره بناء على
نقل بالمعنى وقوله يشيب بالكسر من شيب الغلام   بمنزلة لو القطن
بعد النتف فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف
وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة النتف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة
ندف القطن بعد اللف قلت لا شك ان اللف المقصود في القطن متاخر
عن الندف ثم ان المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف
وتعيين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيع
من قبيل اللف بعد الندف ولا احتاج الى اعتبار القلب وغيره
وهي صلوة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى كل
صلوة سوى صلوة العشاء طايفة منهم ولم ينقل عن احد من السلف

انها صلوة العشاء وذكر بعض المتاخرين لانها بين الصلوتين لا تقصران
وقال بعضهم هي احدى الصلوة الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد
على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة
لان المصابرة باب من المصابرة الصبر في مقابلة العدو قوله
والايقاظ عن سنة الغفلة مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف
على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة تنبيه
لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم وهو
يعلم وجه خلاصهم ونصيحتهم عليه واجبة فهو يتحزن لهم ويتلطف
بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلوا
على تنصحه لهم كما كرر ابرهيم عم في نصيحة ابيه يا ابت قوله وكما في قول
الشاعر لقد علم الحي اليمانون البيت لسحبان بن زفر بن اناس بن عبد
الشمس وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معوية وعنده
خطباء الافاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال
لقد علم الحي اليمانون الخ فقال معاوية فقال انظروا الى عصى تقيم من اودي
فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما كان يصنع
بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب فوت
صلوة العصر ما تنحنح ولا توقف ولا ابتدا في معنى فخرج منه وقد
بقيت عليه بقية فيه ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال له معاوية
انت اخطب العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك
الحي القبيلة واليمانون جمع يمني كما سبق في بحث تعريف المسند اليه
بالاضافة ثم كون البيت من قبيل التكرير ليتذكر ما بعده على رواية
اني بالفتح واما على رواية الكسر فلا تكرير فيه لانه يحتمل ان يكون خبرا لانني
لجواز وقوع المكسورة خبرا للاحرف الستة كذا في شرح اللباب
او بين بطلان ما قبل آه وجه البتين ان عيون الظباء
حالك حيوع لها سود فقال نسبة الحرذ اليماني الذي فيه سواد وبياض

قيل المراد بالخالي الشامة فانها بغير لون العضو فيكون قوله لبهم تتقبله
خالي من باب التذييل لا الايغال لان دفع توهم خلاف المقصود من السقط
الخالي هو المختال ويعني به ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال بمعنى الكبر
من رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدل الشمس
فاها في الطعم والاستدارة بالكاس الا ان الكاس يكون ابدا منفرجة
الفم غير صفوة فتدارك ذلك بان شبه فاه ثانية بالخاتم لكن الخاتم
انما يكون شيئا لا يشبه الفم مثلا في ذلك بان جعل الخاتم من الدرهم الكائن
في الغالب يكون مستديرا بحيث يكره فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه
يقبلها فتدارك ذلك بصفة الفم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف
غيره دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير آه فان قلت اذا كان
المقصود دفع توهم خلاف المقصود كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده
في الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال
اعم بالفائدة لجواز ان يكون الفائدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود واخص
باعتبار الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليست هذه الاقسام اقساما
متباينة فان الشيخ صرح بان التذييل والايغال عموما من وجه فلا
تخذ وهو في ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايغال وهل نجازي ذلك
الجزاء المخصوص المراد بالجزاء ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور
دون الكافر ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر
واحترز به عن الوجه الاخر في الاية وجه ثالث وهو ان يكون المراد
بالكفور في قوله وهل نجازي الا الكفور العامل لكن عبر عنه بالكفور
ليشاكل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الاية من الضرب الثاني
وكل منهما تذييل على ما قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس
ذائقة الموت تاكيد التاكيد وتذييل للتذييل ويحتمل ان يكون بتقدير
كلاهما تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ولولا قوله ايضا
لتوهم الخ قيل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل

عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو رجع ضميرهو الى الضرب الثانى
لكان المعنى الضرب الثانى ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان
يق لفظه ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثانى والا
لوجب ان يتقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم وليس يسبق
اه عن عمر بن الخطاب قال للجماعة اى شعرائكم القايل ولست وليس يسبق
البيت قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء او عن ضمير المخاطب
فى لست لا وجه لتخصيص الضمير فى لست بكونه دخال الجواز ان يكون لا لمه حالا
عن الضمير فى يستبق اللهم الا ان تبنى الكلام عن الاتحاد الذاتى بين الضميرين
انك لا تهكه على استيفاء مودة لى يشير الى ان قوله اخا على حذف
المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما فى قوله تعم واسئل القرية والتقدير
لست بمستبق مودة اخ لان نزول المطر قد يكون سببا الى قوله يجب
اذ لا يكون فى ايهام خلاف المقصود بمجرد الاحتمال له بحسب نفس الامر كما يشهد
به الانصاف ولا الزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا فى التكميل بل لا بد
من نوع سبق الى الذهن ولا سبق من السقى الا الاصطلاح لشيوع
الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصلاح ولذا يرى البلغا يكتفون
فى مقام الدعاء بذكر السقى فيكون البيت من قبيل التكميل محل تامل فان
قلت يتبادر كونه سببا لخراب الديار ههنا ليس لمجرد ذكر السقى بل باعتبار
دوام المطر السابق فان الدوام معتبر فى مفهوم الديمة المطر الدايم الذى
ليس برعد ولا برق قلت تقديم قوله غير مفسدها على قوله وديمة تهمى يدفع
يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى ولذا عدى الذل بعلى والا فهو يتعدى باللام
لتضمنه ويجوز ان يكون التعدية اه الفرق بين التاويلين ان
الاول باعتبار التضمين والثانى باعتبار التضمين والثانى باعتبار
التنزيل لكونه من العالى الى السافل يدل على حصول معنى العلو فى
المتنزل فلا وجه الى التضمين كذا فى شرح الايضاح وفيه نظر
لانا لا نم اه قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد

لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة البتة
وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى
الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به
الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل بصرح للمص ان ما قاله الشم باعتبار برهان
العقل والظن يكفى فى مقام الخطابة والاقناع فتامل فنوى ذلك التوهم
بقوله مع الحلم اى قد يتا قن منه بان حال البشاشة والتواضع يذهب
مهابة الشخص ولو كان جبارا متعنفا مع ان مع لا يدل مطلقا على ان الحلم
يوجد الحال المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب فى غير العدو ولغير حليم
فى وقت مصادقته اياهم مع ان له حلما وتواضعا مع الاحباء وجوابه
ظاهر فان ماذكره الشم امر خطابى ادعائى واذهاب البشاشة مهابة
الشخص باعتبار الغالب والا فرب ذى سلطان يبسط مع من يخاطبه و
يتلطف به ومع هذا لا يرفع اليه المخاطب راسه من مهابته وهذا مما لا يخفى
على المصنف وعدم دلالة معه بطريق القطع ما ذكره لا يضر اذ جواز حمله
عليه كاف فى مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة
بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشم لا يخلوعن ركاكة بعضه نكتة
اراد بالفضلة نحو المفعول اذ الحال وغيرهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن
كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر فى الامثلة التى ذكرها المص
فى الايضاح او تعليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا
الاية هذا ماخوذ من كلام واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير
هى البعضية فى الافراد لا البعضية فى الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان
الاسراء كان فى بعض اجزاء ليلة اجاب صاحب الكشاف بان ماذكره ماخوذ
من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثانى يقتضى الاستيعاب والاول يصح
على التقديرين وذلك لانه لا يصير محدودا بدخول حرف التعريف عليه و
الليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره يقع على البعض
والكل فيحمل على التعارف والاسراء فى الغالب لا يكون الا فى بعضه وقد يجاب

عند البصريين بما ذكره الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكرا التوسط
الليل والدخول في معظمه يقال سار فلان ليلا او بليل في معظم ظلمته فيستفاد
البعضية بهذا الوجه فلا اشكال ولا يصح ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل
يكون الكلام في قوة اسرى بعبده ليلا قليلا ومثله يستفاد من القلة
بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال بقي ههنا بحث وهو انه ينبغي
على ما ذكره ان المقصود بيان وقوع الاسراء المذكور في بعض الليل فانه دال
على كمال قدرته تعالى ولو اكتفي بذكر الاسراء لتوهم خلاف المقصود فلا يكون
من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لا بد في ايهام المتبادر الى الذهن في الجملة
كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل
فتامل ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الترجمان
على وزن زعفران ويقال ترجمان بضم الجيم ولك ان تضم التاء لضمة الجيم
يقال ترجم كلامه اي فسره بلسان آخر كذا في الصحاح والكلمة رباعية
وغلطوا الجوهري في جعل التاء زائدة وذكره الكلمة في فصل جيم و
معنى البيت ان ثمانين التي سنة انتهى سنها احدثت في سمعه ثقلا بحيث يخفى
معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب ولما
احتاج الادراك المسموع الى ان يقال الكلام لصوت جهير جعل الاعادة
بمنزلة التعبير بلسان آخر فاطلق عليه الترجمان قيل الدعاء للممدوح
ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين
صدقه في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه موهم الدعاء
عليه بالضرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان الا هل اتاها
والحوادث جمة بان امرأ القيس بن تملك بيقرا الصبر في تاها الا جمع
امرأ القيس وتملك اسمها ويبقر افعل ماض بمعنى قام في الحضر والالف
للاشباع والباء في بان زائدة والفرق دقيق في اشار اليه صاحب
الكشاف فقال ابن مالك في شرح التسهيل وتتميز الاعتراضية من الحالية
امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان والسين ولن وحرف

تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية بخلاف الاعتراضية في جميع ذلك
ومن جملة المفارقات اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران
الاعتراضية بالواو مع التصدير بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع
في الحالية هذه هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فهو ما اشار
اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في
المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه
المرتبة وضمير الشان محذوف وهذا على مذهب الجمهور ويجوز ان
يكون المحذوف ضمير المخاطب للمامور بالعلم اي انك سوف ياتيك كل
ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا ابرهيم قد صدقت
الرؤيا فعله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض
باكثر من جملة الخ اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا
اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة لما في الاخرى والا فهي
في حكم جملة واحدة وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها
جملتين معترضتين وللتفتازاني ان تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز
كونه لخبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى السابقة فيحتمل ان
يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والاية لا دليل وخفوق
البيت الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل
فعل في البيت السابق واللهب ما النهب من النار والمراد تلهب الى قلبه
من حرارة الوجد وشدة الاشتياق وما ما ت مناسبة البيت
لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموأل بن عادياء اليهودي
ومطلع القصيدة - اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل
وبعده اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى حسن الثناء سبيل تعيرنا
انا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل وما ضرنا انا قليل وجارنا
عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا جبل يحتله من نجيره منيع يرد الطرف وهو
كليل رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال طويل قال الجو

يريد يوطل دمه واطل دمه وطله الله اهدره ولا يوطل دمه بالفتح
وابو عبيده والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت لم يبت منا رئيس
الا في الحرب ولا ابطل دم قتيل منا في موضع كان وعلى هذا بين التفوق والغرض
التفاخر بالشجاعة ومعنى عيلمك ويروى فيه بحر اي يخلع جوارنا و
حفظه منيع اي ممتنع على طالبيه لاستحكامه يرد الطرف اي مشرف
عال بحيث يكل طرف الناظر اليه وسوق الابيات يدل على ان المراد
من الجبل جبل العز والسمو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي
كما ذكره شارحوا المفتاح فليتامل فيشمل لبعض صور التتميم والتكميل
ويكذا لبعض صور التذييل لكن لما كان اصل التقسيم مثلا لم انصا
وكان الغرض هاهنا ذكر ما يختص بقسم البعض لم يتعرض له ونقل كلامه
على ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله هو ما يكون واقعا في اثناء
الكلام وبين الكلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب
جملة كان او اكثر كما اراد المص فورد عليه الاشكال قوله سهو لان ما هو
اقل من جملة الرد ونبه تكلف ونفى قوله جملة كان او اقل واكثر يرد بدلها
كان واقعا في احد الموضعين بعد اشتراطها وقع اذا كان جملة حالا
محل له من الاعراب وليس ترد بدلها لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل
من التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين سواء كان الواقع جملة او
اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضمير له وجر كان محذوف
اي جوز حذفه وان لم يجوز جعل هذا خبر كان وتقييده بجملة اخرى
حالا كما ذكره التفتازاني ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع
اه ولا يخفى ما فيه من التعسف لانه لما يعلم انه لا ينكره من يثبتهم وايضا
تسبيحهم وحمدهم المستفادان من قوله تعم يسبحون بحمد ربهم يدل على
ايمانهم به تعم وحسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعم
لما ذكر هذا الوصف في شانهم مدحا لهم بين ان هذا وصف عظيم شريف
بحيث يمدح بحملة العرش ومن حوله فهذا البلغ عينا هذا وعمل

ان يكون في نعم ويؤمنون به ايضا الا على المذهب من لم يشترط في البيت
كام وفيه نظر لان هذا ادخل في التتميم الى اجيب بان مراد المص ان هذا
الكلام دقيق في امر يعظم شانه فضد عظم المنظور في رايته بعيني وعند
عظم القول في قاله بعينه وهذا لا يمنع من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضاء
المقام وفيه ما فيه قوله ولست بنظار الى جانب الغنى آه وما بعده وا
لصبار على ما ينوبني وحسبك ان الله اثنى على الصبر قوله وعود الجماح
وسكوان شيئاه هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من
اللوم عرضه وقبله ونحن كماء المزن ما في نصابنا كهام ولا فينا يعد
بخيل وبعده اذا سيد منا خلا قام سيد قؤول بما قال الكرام فعول
الجهام السحاب الذي لا ماء فيه قوله تداسير في الفن الاول الى ان المراد
من الفن الالفاظ لا المعاني والمضاف محذوف في الاول والثاني قوله

الفن الثاني

وهو علم يعرف به ايراد آه اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن
كل من عرف علم البيان في ايراد معنى كان بطرق مختلفة في وضوح الدلالة
له مع انه ممتنع فيما ليس لازم بين او لازم واحد فقط والجواب ان
منشاء هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورا
على ما هو اصطلاح المعقول وستطلع ان المراد اعم من ذلك ما ليس
له لوازم بالمعنى الاعم قوله فليس المراد بالقواعد اي ليس المراد بالعلم
الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بالضرورة داعية الى التقليل وليس
للشارح ان يرجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الحقيقي الاصلي
للعلم لانه في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل
منها ان لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح
عليه ثم على ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول
والقواعد او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة
وان كانوا يعتبرون مقتضياتها في المواد بسليقتهم واما على تقدير حمله على
الملكة فان الملكة على ما سبق من التصريح انما يحصل من ادراك

اي لا يحصل علم بالبيان الا من ... بالعلم بالقواعد [illegible]

انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها الآن خرج علم الله تعالى
وعلم جبرئيل من التعريف على تقدير حمل العلم على الادراك او الاصول
عن ظاهره فتامل قوله واراد بالمعنى الواحد على ماذكره القوم تابعا
الفاضل الحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا
دوعي فيه مطابقه لمقتضى الحال اما باعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم
يجوز ان يكون الالفاظ المفردة معينة للسامع معانيها الا ويرد به حذرا
من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر
من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه يبحث على وجه كلي عن كيفية افادة
التراكيب خواصها التي يبحث في علم المعاني عن افادتها اياها انتهى كلامه
وفيه بحث لان لزوم الدور على مذهب السكاكي انما هو في افادة المعاني
الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ههنا هو المجازي وايضا انما هو
الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات موضوعة نوعا
ايضا على ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم قيل الظاهر ان يقول على
معرفة ايراد لان الايراد انما وقع في التعريف فاعل يعرف وانت خبير
بان ماذكره الشارح تفسيرا باللازم لان معرفة الايراد تستلزم الاقتدار
عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهى
عقلا وكان الاحاطة بالا يتناهى عقلا غير كذلك الاحاطة بما لا
يتناهى عرفا فكيف يقدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة
في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في ساير العلوم ايراد معنى قولنا
زيد جواد اي لا وحده بل معنى كلها ملحوظ ويقصد اليه لئلا يخرج
باستواق المعنى فتامل لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق
كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان
عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكورة علم البيان حتى
يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان الباء في علم البيان
سببية لا صلة ليس عالما بالايراد المذكورة بواسطة علم البيان ولذلك

حملها على الصلة لا باعتبار ان ذلك الايراد علم البيان بل باعتبار ان معرفة
الايراد المذكورة بواسطة العلم البيان فتامل لان كل واضح خفي بالنسبة
الى ما هو واضح فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية
الوضوح وبطريق في نهاية الوضوح وبطريق في نهاية الخفاء علم البيان
مع عدم صدق التعريف اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء
نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ماذكر بدون القدرة على
الايراد بطريق متوسطة بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلم
نسلم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح
لان اصل الدلالة العقلية لا يخ عن وضوح ما وكذا لا يخ عن خفاء ما حاجة للدلالة
الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي ان بعضها واضح الدلالة قيل
الوضوح صفة للمدلول وصفة الدلالة تبعا وقيل صفتها لاختلافها
بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة فلا حاجة الى ذكر
الخفاء بل لا وجه لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة
اولا وبالذات يخرج ملكة الاقتدار على التعبير اه اي يخرج الملكة عن
كونها شمولها لعلم البيان وخرج من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى
واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى
المعاني الداخلة تحت القصد والارادة ومن جملتها المعاني التركيبية ولم
اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة
ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك التعريف انه يحمل
على التجوز بذكر السبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول
والقواعد والملكة المسببة من تلك الاصول فتعريف المص خال عن
هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية ودلالة الاثر على المؤثر انحصارها
في قسمي الدلالة اللفظية على نوعين مسلمة اشارة الى انحصارها في
الوضعية والعقلية كما دل عليه الكلام الفاضل المحشي في حاشية شرح
المطالع والمختار على ما صرح به الاستاد المحقق في شرح المطالع وغيره

فيه اشارة الى ان الخفاء انما [illegible]
قد يكون بقصد وانه يقع بانه
لا يكون بقصد اولا وبالذات
بخلاف الوضوح والفائق [illegible]
الكلام لافادة [illegible]

كتابخانه ...

من المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية اليض فان المستمع احدى
للنغمات الطبيعة في الرقص على وزانها يدل على تأثير المحرك للنغمات في نفسه
ذلك المرتقص على ان طبعه يقتضي ان يتحرك تلك الحركات اذا تأثر من طيب
الالحان ومثل الاصوات وقس على ذلك الخروض بعض الاوضاع لوجه
المتألم وخاصة عند شدة الالم اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا
وقد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول
واحد لكن باعتبارين مثل قولنا العايل في وراء الجدار انا حي بحسب
مقتضى اي طبع اللافظ للفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشي (الطبع صح)
في حاشية شرح المطالع كدلالة اح على الوجع قيل هو بفتح الهمزة و
ضمها وسكون الحاء المهملة المشددة يدل على التحسر واما الذي يدل على الوجع
فاخ بالخاء لم عرفوا الدلالة اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل المحشي في حاشية شرح
المطالع مستنظرها بنقله شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو (مستنظرا)
السمع وكل ارتسامه في الخيال وطريق العلم بالمعنى اللفظ معد ومحل
ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه اما الاول فلان انحصار طريق العلم
باللفظ في السمع مخالف لما ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة دالة
على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه
الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نفس الكتابة كلي لعدم اختصاصه
بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس لا الخيال فاطلاق القول بان محل
ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار طريق العلم في السمع وقد
عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات
المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر انتهى
لعدم توقفها على العلم بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة
الى من هو عالم بالوضع الحصر وان القيود التي تذكر في التعاريف يجب
ان يحمل على المتبادر منها الا لكن نذرا احترز بالقيد المذكور عن

الطبيعية

الطبيعية والعقلية فلا يحتاج الى تأويل من ان التعريف وان كان صادقا
عليهما الا انهما لا ... فان العلم بالوضع لكل منهما متحقق سواء وجد العلم
بالوضع اولم يوجد وح كيف يصح الاحتراز عنهما .. بهذا القيد و
اعترض بان الدلالة اه قرر الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه المشهور
بعد جواب الشارح الذي في شرح المطالع بوضع وتحقيق تحصيله ان تعريف بالدلالة
الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فهم المعنى لازم عن محمول والمشهور عندهم
عدم جواز التعريف به فلا بد من تأويل آخر على انفراد الى آخره احوال انه
تفسير للازم العين المحمول فلا حاجة الى اخراج الكلام عما هو المتبادر
من كونه مصدرا مبنيا للفاعل بان فهم السامع انتم لازم لتلك الا
صافة العارضة لا على الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يعني اعم ما هو قريب
من الدلالة بحسب اللزوم فهذا لعل نفي ما هو الظاهر ان المذكور في شرح
المطالع ان الوصف الناشي من الدلالة اذا نسب الى المعنى كون المعنى
منفهما عند الطلاق والمفهوم كما الكلام الفاضل المحشي او لانه كون المعنى
بحيث يفهم من اللفظ الفرق ظاهر فتأمل وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة
اللفظ وقد رد الفاضل المحشي هذا الجواب بفصل حاصله ان فهم السامع
من اللفظ ليس صفة لكن صرح في مباحث المعاني من حواشي التجريد بان عدم
اللازم عن المحل صفة للمحل وانه قد صرح كلامه في كتابه بذلك ظاهر الا ان نوفق
ما ذكر في حواشي شرح التجريد بمثل الكلام القوم عبارة لان دلالة عليها انما
هي من جهة ان العقل يحكم اي من جهة هي سبب لكون العقل حاكما فنعم العلل (قوله)
وسقط ما قيل ان التغليب عن واضح اذ لو لا ملاحظة العقل وحده لا يكون الجزء
ولا الكل ولا الخروج فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله والصواب
ان يقول التعليل لا ان دلالة عليها من جهة الانحصار ولا استلزام العقليين
والبعض الكل واعتبار الما اعتبر الارادة مع انه مستدرك ويمكن ان الا
سباص اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء ودل على الجزء
بالتضمن يصدق عليها انه التحكم والجزئية وما يتفرع عليهما بانه

الاتضاح ولمثله الخ لفظه الاعتبار في قوله اعتبر ودلالته يليفهم وح ينتقض
تعريف الدلالات بعضها ببعض اي ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض
لاحدها ببعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة ولما لم يتعرض لانتقاض كل
واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاع على مثل له مع انه يمكن
تصويره سيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم
والمجموع كما فصل في شرح الرسالة فالجواب انه لم يقصد التعريف
الدلالات آه ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايض باس في ترك قيد
الحيثية لشهرته وانسياق الذهن كما ذكر في تعريف الحقيقة والمجاز
فلا انتقاض اصلا فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد قيل لا فائدة
لهذه المقدمة اذ لا يدفع امكان اجتماع الدلالات بل انتقاض تعريفها
ويجوز ان يكون اللفظ ابدا متصفا باحدى هذه الدلالات مع انها
يصدق عليها تعريف الدلالات الاخرى واجيب بان هذا راجع
الى ما ذكره الفاضل المحشي فتامل لان التضمن فهم الجزء في ضمن
الكل فان قلنا التضمن صفة للفظ آه وكذلك فهم الجزء في ضمن الكل
فكيف يكون التضمن نفس الفهم قلت هذه من قبيل توهم ان الدلالة فهم
المعنى من اللفظ وقد سبق من الشارح المحشي توجيهه فلا وجه للاعادة
وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا ولا التزاما قال الفاضل هذا باطل
وبين وجه البطلان بتبسيط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول
ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهمه
ملتفتا ومخطورا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد
تضمنا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة فان
قلت يلزم ح تسليم ان سعد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول
الشارح لا تضمنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة
عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك كما يدل عليه السياق او اراد بقوله
لا تضمنا لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لا شك في

كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اصل العربية لا يشترط
في الدلالة الكلية واذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم
خارجا عن الموضوع تعين كونه مطابقة الثاني ما ذكره من ان القرينة
في مثل هذا المقام لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة ينافي ما اشتهر بينهم في
الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في المشترك لدفع مزاحمة
الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي فان اعتبروا في تعريف الوضع قيد
بنفسه وادخلوا بها المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة
لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجيء في بحث الحقيقة والمجاز الثالث
ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء او اللازم مطابقة لا
تضمنا ولا التزاما مبني على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع
بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى
بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك باحدى الباقيين محل نظر
لان سياق الكلام يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن
الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد وكان القصد لا في ضمنه فيها
الصورة لا يكون تضمنا مع عدم التفرقة باطل كما حققه الفاضل المحشي
لكون المقدمة الثانية مبنى على ما ذكره الشارح اللهم الا ان يقال مراد
المحشي انه مبنى ما ذكره على هاتين المقدمتين في نفس الامر وفي الكلام
القوم لا على ما ذكره الشارح لا نظر لنا مطابقة ام تضمن قال لا تضمن
قال الفاضل المحشي وقد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض
مباحثنا التضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح فيجب
اما اولا فلان هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على
المراد وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد حكم
ايض باستلزامها المطابقة فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على
الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد وقد حكم ايض باستلزامها المطابقة
فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم

المراد التزاما ومقتضى التصريح الثاني كونها مطابقة فلا وجه بين القول
بنفي الدلالتين متمسكا فيه بالتصريح الثاني وبالجملة لما جعل البحث
المذكور الارادة مدار الدلالة لم يتصور لها ان تعين احدها في الصور
المذكورة ولهذا قال الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا
واما ثانيا فلان تعين كون الدلالة فيما ذكر من الصور بين مطابقة
كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق
حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامها الدلالة المطابقية على
الكل او الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة
ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات على الارادة وما
يلزمه من امتناع اجتماعها وبالجملة الكلام ههنا مبني على التنزل فلا
وجه للاعتراض وغير ذلك مما يجري مجرى خاص كما بين البخل والجود قوله
في مقام التمليح والتهكم وكلام ابن الحاجب في اصوله يشعر بان الدلالة
هكذا او دلالة اللفظية في كمال معناها مطابقة وفي جزئه الدلالة التضمنية
وعلى اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيا الخ خرج كثير من معاني المجازات
والكنايات الخ جوابه انه من شرط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات
والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب
منها ومن قرائنها الحالية او المقالية من لم يشترط ذلك لا يجعل الدال نفس
تلك المجازات والكنايات وكذا ذكره الفاضل الحشي واعترض عليه
بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو مجموع المركب من اللفظ و
القرينة لم يكن المجاز في رايت اسدا في الحمام مجازا مفردا بل لم يوجد
مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل
في غير الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى
المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة
اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم المعنى المجازي
منه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى

المجازي

المجازي ان يكون المجاز هو المجموع المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى
المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه المجموع المركب من
اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا
على انه لو سلم ما ذكره في امثال اسد في الحمام فلا نسلم انه لا يوجد مجاز في
المفرد ولمنافاته ما ذكر في القرائن اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة
العقلية في حكم لفظ تقديري اذ ليس المجموع المركب من اللفظ والقرينة
العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن
ان يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد
سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق
بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء
المجاز المفرد مطلقا فتدبر بل لم يكن دلالة الالتزام اه رده الفاضل
المحشي بان لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ
على لازم الملزوم لا على لازم لازمه وقد حققه بالامرين عليه لكن
فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم اللازم لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان
اللزوم بينا بالمعنى الاعم او الاخص اما في الاول فظ اذ كفاية تصور آ وتصور
ب في الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصور ب وتصور ج في الجزم باللزوم
بين ب وج لا يستلزم كفاية تصور آ وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما
بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لالف ولزوم ج لب واما
في الثاني فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه بمعنى انه يلتفت اليه
قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا
ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت ان لازم يستلزم تصوره ولو بمعنى ملتفت
اليه قصدا تصور لازم له في بعض المواد ولو لم يكن كليا فتامل
لا يتاتى ابو حنيفة فان قلت التفسير اوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما
في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بان يكون احدهما دالا
على الهيئة التفصيلية والاخرى على الهيئة الاجمالية فلا اختلاف فيهما راجع

الى نفس الامر المدلول لكل الدلالة ولالم يكن كل واحد الا الى الاسناد انه الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع وكذا الدلالة المرادة ههنا اعنى الارشاد يعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان بين الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة مقام كل كلمة منها اى من كلمات كلام السابق ما يرادفها اى يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لها ما يرادف كل كلمة ويحتمل ان يكون لبعض منها ذلك الا ان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو متقدم عليه انتهى قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون بعض منها دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشئ منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شئ منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد او التفسير لزم العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى لا يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مفيد القيد سابق والفرق ظاهر فافهم وقريب منه فانه اه الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب البرهان وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعاني على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بعد انتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك ولكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد وضعي فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك ولكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعنى ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ اخر على مدلول اخر وضعي له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد

قوله

بقلة تكرار المعنى على العقل فله تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في الدالين على معنى واحد وضعي لكان ذكر قلة لا تكرر المعنى على العقل ايضا في غيره فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة للوازم على اللوازم ولا دلالة للالفاظ من حيث انه لازم على الملزوم فتأدية الملزوم بالالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منها الملزوم ويعتبر بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزامية عند اهل هذا الفن فتامل مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعنى الجود وينتقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من مهزول الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان او ينتقل من مهزول الفصيل الى نحره لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن الهرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لما قدمه من الكلام السابق ان دلالة الكل على جزئه اوضح من دلالة على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى ما ذكره في الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم به بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة جزء الجزء الى الكل لغاية الامر ان يتحد في مرتبة الوضوح كان يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتامل قلت الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك الى ان قال الفاضل المحشي هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحث لان الاولى ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزان وما ذكره الشريف بناء على

ما اليه الميزانيون في هذا المقام غاية الامر يخالف الاصطلاحين ولا باس
وجوابه ان ما ذكره الاصطلاح حيث لا نقل عليه من اهل البيان فلا وجه
لحمل الكلام عليه مع ان الانسب بها دبقول الرئيس في الشفا بما يصرح بان
المراد من القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكره في الجواب المطابق لقول
من ان الاختلاف الذي هو يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء
بل لا حاجة اليه في تحقق الاختلاف في دلالة التضمن وضوحا وخفاء
اذ قد سبق منه في بيان المعاني الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على ما
ذهب اليه ارباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولو بالذات يفيد
تفاوت الترتب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة
على الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم المأخوذ
في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله الا انه
يلزم مما ذكره ان يلتفت الذهن عند ارادة الجزء الى جميع الاجزاء وا
بعد واحد وعليه منع يشهد به الوجدان الصحيح السليم قوله ومعنى البال
الواو للحال اى والحال ان معنى النوع بالبال يعني بالاجمال لا بالتفصيل
والا فحصوله بالبال مفصلا بدون حصول الجنس محال ولهذا اشار
بقوله ولم يراع بالنسبة بينهما في هذه الحالة اى نسبة انه جنس له جزء
من حقيقته والمراد عدم اعتبار التفصيل وهو بعد موضع الوجوه
كما لنظر وجوه النظر وقد اوردها الفاضل الحسني على الوجه الذي نقل
عن الشيخ الا ان في اجابات التي اوردها ابحاثا الاول ان قوله في توجيه
مراد الشيخ قولكم فيتصور اختلاف في المطابقة الى قوله اذ لا استبعاد
في التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب
نفس الدلالة وليس مراد الشيخ ما ذكره لان الاختلاف المذكور بالنظر الى
الى الاختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة ايضا بحسبه
كاللزوم في الالتزام كيف ولو كان مراد الشيخ افادة لما احتاج الى اعتبار
كفاية الظن في الوضع اذ قد يبين التفاوت سابقا على وجه يوجد

في العلم

في العلم الجازم الثاني ان قوله وربما لا يتصور في المطابقة اختلاف
وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر
اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة المواسنة ونحوها كما سبق من
الشيخ الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى ما ذكر الوضع قلنا هذا الا
عتبار مما يمكن ضبطها بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات لاصحاب
العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم وبالجملة
الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم هجر
المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلي وما دونه
بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية بعينها
الثالث ان معنى قولهما وربما نقال الخ وذلك في بيان عدم يلتفي الايراد
المذكور في الدلالات الوضعية لا في دفع للمناقشة المذكورة
فيما نقل عن الشيخ بقوله اما اولا الخ كما ظن اذ قد صرح في هذا القول بان
الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فلا يندفع المناقشة
الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا الخ يخالف ما ذكره في شرحه
للمفتاح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك
تزاحم يحتاج في دفعه الى القرينة وجوابه ان معنى ما ذكره في شرح
المفتاح ان لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به وما ذكره ههنا انه
لما لم يكن في التعريف اشعار بذلك القيد صح وجود التفاوت في
المشترك بالنظر الى القرائن الخامس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره يرد
الخ ما اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان التركيب التي يدل على معانيها الوضعية
فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها
ولا مع غيرها ثم ظاهر الكلام الخ انما قال الظاهر لانه بصدد بيان
حال المجاز مطلقا ويستفاد من سياق الكلام انه لا بد لكل مجاز من ان
يذكر الملزوم ويراد اللازم نصا في هذا لان قوله ثم اللفظ المراد به لازم
ما وضع له يقتضي بجانب هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز

قوله وهذا لا يصح آه اقول والاظهر الان علاقة اللزوم وان كانت تذكر

في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان

هذا الكلام واه وانت خبير بما فيه من الاضطراب فلنبين الفاضل

المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان ينبه لها وهي

قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقة لا تتوجه

لكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات

وضعية لا انه يختاره كيف وقد رده في شرح المفتاح حيث قال وما يتوهم

من ان المفهوم في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان

قولك وجهه كالبدر مثلا لا يريد به ما هو مفهومه وضعا بل يريد ان

ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى

لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه هاهنا مما نقله من كلام

الدين كما مثل البحراني وعبر عنه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة

بين كلاميه في كتابيه ولا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها عن

بعض الافاضل تفيد نسبا ما ذكره اولا كما وهم فيه البعض بقي في

الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره

اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له اذ المشا

بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسما

للتشبيه والاستعارة وجوابه لما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح

من ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثم صح ان العلاقة

هي المشابهة وظاهر هذا التفسير انما مثل نحو قولنا آه قيل ليس

مراده الاعتراض بتفسير التشبيه اللغوي لشموله الامثلة المذكورة كما

يدل عليه الكلام الفاضل المحشي وهو ظاهر اذ دخولها في تعريف

التشبيه اللغوي ليس بمخل وربما مستلزم وانما مراده التوطئة للا

عتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام

المص كما اشار اليه بقوله وينبغي ان يراد الخ ثم ورد الاعتراض على تعريف

التشبيه

التشبيه الاصطلاحي متوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان بها

المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى

اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب فان تفق الانام

وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وسموا امثالها تشبيها ضمنيا

فالظاهر ان مثل قايل زيد عمرو اذا قصد التشبيه وكذا قول ابي الطيب

الاصطلاحي الضمني وينبغي ان يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا

يخفى ان هذا الزيادة تغني عن قيد لا على وجه الاستعارة اه فتامل

لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية مراده بذكر

المستعار له هاهنا ذكره على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة

في احد احوال الاسناد الخبري ملاحظا لان لا يراد المنقول عنه او

المنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة

المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه

من افراده فيصلح له لفظه كما يصلح للافراد الحقيقية واشتراط نفي القرينة

انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا للارادة

للمنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ

المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب ايضا بان عدم القرينة يوجب عدم

الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة

يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناش عن دليل وهذا لا ينافي ارادة

القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول وقال الفاضل المحشي مما في حواشي

الكشاف الظاهر ان الحلو شرط ارادة المنقول عنه وعدم الدلالة شرط

ارادة المنقول اليه في الذكر لاشتراط كل مشروط بشرطه انتهى والطلاق لفظ

الاركان يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة فما

ثلث في التعريف امور ماخوذة عن الانفه فلت الكلام في المقصد بالبحث

لا في كل ما اخذ في التعريف لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد

وشممت العنبر آه فيه بحث اذ ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة العنبر

بنفس العنبر الذى هو مشموم عرفى بل برايحته فلا يكون التشبيه بالعرف
فى دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال بى تسمهها الكسر اسم بالفتح وسمت
بالفتح اسم بالضم قوله لانه عدم الحيوة عما من شانه انما لم يقل عدم الحيوة
عمن اتصف بها مع انه الظ والمشهور فى عامة الكتب لانتقاضه بقوله
تعالى وكنتم امواتا واحياكم والاصل الحقيقة واما انتقاض التفسيرين
بقوله ليحيى به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة واذا
كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل
فرعا وهو غير جايز وقد يق ليس كل محسوس اصلا لكل معقول اوضح
واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذى هو محسوس
مخصوص فتشبيه محسوس اخر ليس باصل له ولا باوضح منه ووضوحه
بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اى معقول كان لا يبلغ درجة
وضوح المحسوس باى محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح
تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا ظاهر عند
المص فتامل قوله فدخل فيه الخيال ويمكن ان يق انما جعلوا الخيالات
من قبيل الحسيات لانهما يشتركان فى ادراك الصور عن الحس يدركها
بحضور المادة والخيال بدونها وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا
الخ انما سمى هذا النوع بالخيال لاجتماعه فى صور محفوظة فى الخيال الذى
هو خزانة الحس المشترك الذى يتناول اليه جميع المدركات ولكنه
بحيث لو ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا خيالى ره بان المراد
بالادراك المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة
لان المحسوس قد يدرك اذا كان عقليا بدون الحواس وان كان المراد
الادراك بالحواس فى الخارج اتحد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه
الادراك حال كونه موجودا والادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار
بخلاف اللذة والالام العقليين محصل الفرق بين اللذة العقلية
والحسية بين ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات

وقس على هذا الفرق بين الالمين قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك و
نيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك وتحقيق هذا التعريف
ذكرته فى حواشى المواقف فليطلب ثمة واعلم ان المص لما اقتفى اثر السكاكى فى
النفس وايراد الامثلة على الاصل الفلاسفة عرف الشم الامثلة على ما عرفها
فالعهدة فى ايراد امثال هذه التحقيقات عليها لا على الشم فكادراك
القوة الغضبية هى مبدا الاقدام على الاهوال والشوق الى التسلط والترفع
والقوة الشهوية هى مبدا جذب المنافع وطلب الملذات من الماكل والمشارب
وغير ذلك من المشتهيات كتكيف الذائقة مثالا لما هو كمال وخير عند القوة
الشهوية لا الادراك كما توهم من ظاهره وهو ادراكها المجردات اليقينية
مفعول الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكهما والمراد المعنى الذى
الخ نقل عن الشم ان هذا اذا كان وجه الشبه امرا خارجا اما اذا كان داخلا
او تمام ماهية الشئ لا ينبغى ان يشترط هذا القيد لعدم زيادة الاختصاص
والضمير لليالى او النجوم اراد بالليالى المستفادة من رب الدالة على
التكثير والتعدد المذكورة فى البيت السابق والاضافة فى دجاها على
تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو ان النجوم بينها هذا
ورايت فى نسخة مصحح من نسخة مقروة على الشارح بعد قوله والنجوم هكذا
لى الرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل فى قوله رب ليل تطبعه بصدود
وافراق ما كان فيه وداع موحش كالصقيل تعدى به العين ويأتى
حديثه لا اسماع الصدود الاعراض والتاء فيه للملابسة وضمير فيه
لليل او الفراق ونفى وجود الوداع فيه مع ان سياق الكلام يدل
على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء على ان وجود
الوداع يستدعى سابقة التلاقى فيه فقدم المقتضى لعدم
ذلك التلاقى عن اصله موحش لزيادة الملال وموحش بالجر اى
موحش وحشة صفة ليل كالصقيل تعدى به العين اى يكون ذا وضح
بجرد رؤيته فياذى ويمنع لا يقبل الاسماع حديثه الصادر

عنه ولزم بطريق العكس اه هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا
على حدة كما فعله السكاكي لما فيه من تقليل الاصول ومن جعل تشبيه السنة
بالنور اصلا وتفريع تشبيه البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشم في بحث
الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طار عليه بين الدجى صفة للنجو
كاطراف للاشتراك وانما ظرفه قوله في كون واعلم ان قوله سنن لاح بينهن
ابتداع من باب القلب لا يتعين القلب في هذا المصراع الاول والمعنى كان
النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر في القلب الثاني كانه
قال حتى كانها هي التي تلمع من بينها لا يخفى لما فيه اسناد اللمعان الى البدعة التي
هي كالظلمة من الركاكة وقيل لا ينظر في الطرفين الى معنى الاشتراك بل الى
مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداع مبتدا خبره بينهن والجملة صفة لسنن
لان الظاهر لاحت قوله ونحو ذلك مما يفسد الكلام مثل ان يكون في الكلام
وجوه من الاعراب بعضها مودية الى المعنى المراد وبعضها غير مودية
اليه فان حمل على الوجه المودى كان تعليلا للنجوم مصيبا وان حمل على
الجميع كان تكثيرا له مفسدا في كونها كرباسا او ثوبا او قطنا فيه
نشر على ترتيب اللف وقد يتوهم على كونه من القطن فضلا بانه ليس
مساويا للكرباس اذ يصدق على ما لم ينسج بعد اجيب بعد التسليم بان الفصل
يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان بعيدا حصول الجسم في مكان اه
الصواب ان يقول حصول العين في حيز بعد حصوله في اخر لان الجوهر
الفرد متحيز عندهم ليس بمتمكن والجزء موهوم والحق التعميم المذكور اللهم الا
ان يريد تعريف حركة الجسم لا تعريف مطلقها نظرا لان المقدار لا اه
قلت فليعطف على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام
على تفصيل الكيفيات الى ما يدرك بالحواس من حيث قيل بالبصر او
السمع الخ يابى خروج الشيء من المذكورات في خلال التفصيل عن تلك الا
الانواع وكالاستقامة والانحناء يعني ان عنهم الخط بحسب العرف حين
يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فيعمانه بحسب

الحقيقة ايض فان للكرة المجوفة سطحا مقعرا ومحدبا مع انه لا حظ فيها بان
لعدم تناهي سطحه وضعا كما في اوتار الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى
الغنى وهي بحسب مقام اهل الا لحان الالة ذات الاوتار كالعود والقانون و
نحوهما والمزامير ذات النفخ كالبراق ونحوه واصولها تسعة الحرافة
والمرارة الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة او البرودة او الكيفية المتوسطة
بينهما ومن قابل وهو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما فاذا ضرب
اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها
فالحرارة ان فعلت في اللطيف احدثت الحرارة وفي المعتدل احدثت العفوصة
وفي المعتدل احدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة
ان فعلت في اللطيف احدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي
المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث
الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف لا والافيون مر بارد والعسل حلو
جاء العرسيلا سم حار ولوجوه اخر لا يحتمل المقام ذكرها والعفو
صه والقبض والفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده
والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف هنا بالشدة والضعف ولهذا
اعترض عليه بان الاختلاف بينهما ان اقتضى اختلاف النوعين فالانواع
غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين والتفاهة
قد يقال التفاهة لعدم الطعم ويسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا
يحس طعمه لكثافة اجرامه فلا يتحلل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا
احتيل في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ما هو
المختار من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انها تفرق
المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة
باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين البسائط شديدا في الغاية
ينفصل اللطيف منه فيبادر الى الصعود واللطيف فاللطف دون
الكثيف فيلزم منه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فمعنى

كونها معده لوذلك لان الاجزاء بعد تفرقها تجمع بالمنوف بالطبع فان
الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسبتا اليها كما نسب
الافعال الى معداتها. والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات
وجميع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتشاكلات
وغير المتشاكلات وهذا هو الظ فتامل وكون هذه الاربعة من
الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فلا لان الملاسة استواء وضع الاجزاء
والخشونة عدمه فليستا الا من الاعراض النسبية + والصلابة هي الا
ستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية و
اللين عدم الصلابة عما من شانها ذلك كالبلة والجفاف وقال الفاضل
المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف ما يقابلها
وفيه نظر لانه صرح في حواشي شرح التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية
على سطوح الجسم المبتل فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب ان البلة
وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق اليم
ولا ينافي هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو
المراد مما ذكره المحشي ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى اخر يؤيده تصريحه
في حواشي الطوالع بان الوصف بالحرارة يمنع الحمل على الكيفية واللطافة
والكثافة المشهورة اه اللطافة التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام
والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة
بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة على استعمال
موضوعات ما اراد بالموضوعات الالات يتصرف بها سواء كانت خارجية
كما في المبالغة او ذهنية كما في الاستدلال وهو حركة للنفس مبداها
ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلايم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب
فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى تفسير
الغضب على التسامح والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدا تلك الحركة
لارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب يحركها اسباب الغضب

ويقدر على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان النفس
بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى كالصورة
الوهمية الشبيهة بالمخلب المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح
على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله
وبين اعتباري النسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي وقال
الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية
لان النسبة والاضافة باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي
على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري كاتصاف الشيء بصورة
وهي محض مثال الاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه
التشبيه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين وبهذا يشعر لفظ المفتاح
اه اي لعموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من امور مختلفة وللهيئة
المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان
يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه
حقيقة ملتئمة واما اوصافا اه وفيه نظر كما ستعرفه اي في هذا التقسيم
المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي الخ
وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون
المنزل منزلته وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة
من كثرة التام يحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها وقصده الى مجموعها حتى
يصير تلك الكثرة بالاخرة كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث
قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة والمتعدد
الذي تركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايض اما حسي او مختلف الذي يقتضيه
النظر الصايب انه لا مجال للتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي نعم قد يبنى الامر
على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي
فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي بالمعنى
الذي توهمه الشم والخط فاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب

حسيه الطرفين جاز في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي ان لم يندرج
في مورد الحسي طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين
يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم به
واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب جزء وجه الشبه ليس
بمركب فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه
شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب و
مجموع لا يكون الا معقولا سواء كان بتمامه حسيا او متعددا اختلفا يعني
قوله والحسي ان وجه الشبه الحسي سواء كان معتبرا كلا او جزءا فيدخل فيه
جزء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه الشبه فلا يدخل فيه الا
جسما او قائما اي لا المعاني ولا المجردات فالحصر اضافي فلا نقض بالجوهر
الفرد ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه
العقلي عمومه كائنا بالوجه الحسي تقرير السؤال الخ يريد ان تقرير
السؤال بقياس مفصول النتائج مركب من قياسين اولهما من الشكل
الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل
الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة كلية هي المطلوب وهو ان لا شيء من وجه الشبه الحسي
قوله بان يكون هو غير عقلي اظهار الضمير عن هو لدفع توهم رجوعه الى
التحقيق لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنا عشر
قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا يسقط ثلثه وهي كون الطرفين
عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه ويكونه مركبا حسيا
يسقط ثلثة اخرى ويكونه مختلفا ثلثة اخرى وعيه تسامح لان
الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي وجوابه ان المراد بالخفاء
ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه نعم التسامح
موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها و
المذوق هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفي وان يجعل

اضافة الطيب الى الرائحة من اضافة الصفة الى الموصوف اي الرائحة الطيبة
وكذا الكلام في لذة الطعم بل الحق انه لا احتياج الى التوجيه المذكور في الخفاء
ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله
والجرة هي على وزن الجرعة وقد يترك بهمزة وهي جرعة مثل كرة كالزمرة
ويوجد الرجل في بعض النسخ بلا واو والصواب بالواو والا لفات درجة
ليظهر كلا الارتباط مختصة بذوات الانفس الناطقة بقرينة اخر كلامه
والا فالاسد نفس حيوانية واذا قلت للرجل القليل المغاني المغاني
بالعين المعجمة جمع مغنى اسم مصدر بمعنى الغناء بالفتح وهو النفع قوله
فالعلم يوصل الى الحق الخ اندفع هذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري
الايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر بالدلالة اعني على
ما يوصل لكن يفسر الدلالة الموصلة مبالغة في مدح شأن العلم ووجه
الاندفاع ان العلم ليس بضروري الايصال الى العمل مثلا لكنه ضروري الا
يصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتأمل وفي
وحدة بعض الامثلة تسامح الخ جوابه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة
الهيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل
منها واحد لكنه قيد بمعنى اخر جعل تابعا وتتمة له وكم فرق بين التقييد والتركيب
فتأمل وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة وقد تقدم منافي اول الفن
الا ولا انه يجوز ان يراد الادراك وليتذكر فقريب من هذا يعني الخ المراد
بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك بمعنى
ان لا يكون الخ قيل عليه عدم كون الشيء منتزعا من عدة اشياء هي مادة له
واجزاء لا ينافي انتزاعه من عدم الاشياء هي طرفاه وهو مدفوع بما حققه
الفاضل المحشي في بحث الاستعارة التمثيلية وليس له عليه من الانتزاع
من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيب المنتزع والا لشرح بذلك
محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتتح تقسيم وجه الشبه
الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك ،

والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع
من الاوصاف المختلفة لشئ واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى
الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثانى اشار بقوله واما اوصاف الخ
لا تمادى فيه فليفهم   احيحة بن الجلاح لفظ احيحة بحائين مهملتين مفتوحتين
بينهما يا ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة   وقد
لاح فى الصبح الثريا كما ترى الكاف فى قوله كما ترى ليس للتشبيه بل الجر والعقد
والمراد ان اتصاف الثريا بمشابهة العنقود امر جلى لا خفاء فيه ولو كان
قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر فى افادة هذا المعنى
وفى اعراب كما ترى وجوه منها انه خبر مبتدا اى هذا التشبيه ظاهر ظهورا
المحسوس المشاهد لا خفاء فيه ومنها انه حال من الثريا او صفة بجعله فى
حكم المعرف اى الثريا كالثريا الذى ترى كونه على ذلك الوصف واقربها انه
فى موضع المصدر اى ظهر ظهورا مثل ما تراه   وقد جاء بتشديد اللام
كما فى هذا البيت قال ابن قتيبة فى ادب الكاتب لا اعلم اهو لغة ام ضرورة
وقال الشارح الدهوردى وليس يصبح بصبح   اى بفتح نونه والنور بفتح
النون الزهر   فكانه اراد بهذا التخصيص مجموع مقدار الثريا من طوله
وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقدار الثريا
ومقدار العنقود   وسيجى ان المفرد قد يكون مقيدا الخ دفع لما يتوهم
من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مركب لا مفرد   كان
مثار النقع اه بضم الميم واضافته الى النقع المثار   فقد اخل بكثير من
اللطايف المراد من اللطايف ما سنذكره من المعانى المختلفة وسر اخذ الكلام
بها ان تلك المعانى انما يفهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن بتهاوى
حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدالة
على الحال واما اذا جعل ماضيا والمتبادر هو التشبيه بليل تهاوى كواكبه
فى الزمان الماضى بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل
الحسنى فى شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اى تساقطت ليس كما ينبغى

فانه

فانه يصير الحجل تهاوى ماضيا كما لا يخفى   بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد
اليا واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود   من جوانب دل قوله من جوانب
متعلق بكل واحد من الليل والنقع ولو قال تشبيه النقع الذى هو جانب
لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب متعلق بقوله التشبيه اى ليس
مقصود الشاعر اعتبار هذا التشبيه واعتبار ذلك التشبيه من جانب
وليس المراد جانب المشبه به فتامل قوله فى حكم الصلة للمصدر الخ
لفظ الحكم ولم يقل صلة مصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول
ولكنها صلة للفعل الحقيقى الذى فى ضمنه اعنى المصدر حكما   بهوى
بقتصره النجاحة النقع وسل السيف اى جرح والاغماد جمع غمد وهو
غلاف السيف وترسب منه رسب الشئ اى مضى فى الضريبة لا يلايم قوله
والارتفاع والانخفاض وفى بعض النسخ ترسو من رسا قدامهم فى الحرب
اى ثبت والاول اظهر   واحدام الحرب استداده آه يقال احتدم النار
بمعنى التهب واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحرب
بل هو مما يتعلق به معنى الخ اى يعلق المقارنة والمصاحبة لانه يستحب
عليه بكثر المثال المذكور حكم الضرب   ما يجئ فى الهيات ظاهر العبارة
يفيد ان محل التشبيه يجئ فى الهيئة لا انه نفسها مع انه المراد كما صرح
به الشارح ودل عليه بيان الجمع الموصول فى الموضعين بالهيئة فلا بد ان
يقال هذا من قبيل اعتبار العام فى الخاص كما يقال الحيوان يجئ فى الانسان اى
يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغيير عبارة الشارح فانها تفيد بيان
حال النسبة تصير يجئ فيها عايدا الى التشبيه لا الى الوجه فيفهم منها كون الهيئة
وجه الشبه بلا مشابهة تعسف   احدها ان يقترن بالحركة غيرها عايد فى
التركيب احتياج الى هذا التقدير اذ لا عايد فى الجملة الخبرية الى المبتدا لان
فاعل يقترن هو غيرها والضمير فى غيرها عايد الى الحركة فبقى المبتدا اعنى واحدها
بلا عايد فلا ان يقدر لفظ فيه اى غيرها يقترن بالحركة غيرها فيه او يجعل ج
اللام فى بالحركة عوض عن المضاف اليه اى بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج

الى تقدير فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة لادنى التلبس وهذا ايضا مما يلزم
من تعبير عبارة الشارح لان ضمير يقرن فيها عايد الى المبتدا بلا احتياج الى تكلف
تقدير الرابط لكن لا بد ان يقدر المصدر المعرف الصريح المتولد من ان المصدرية
مع الفعل في قول الشيخ ان يقرن بالحركة بغيرها اسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا
الذي هو عبارة عن وجه الشبه وان يقدر مضاف في عبارة المص اي ذو ان
يقرن على ان الاضافة لادنى التلبس لكن لزوم التاويل في الموضعين انما هو
اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو منهم من
الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه يشتمل صفتين فلا لزوم ان كلا
منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه يشتمل صفتين فلا
لزوم ان كلا من الاقتران والتجرد كما في عبارة الشيخ صفة للهيئة فلا حاجة
الى اعتبار الرابط في كلام المص ايضا لان الخبر عين المبتدا فتامل واعلم
ان مما يزداد به التشبيه دقة الى لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه
الشبه حتى يلزم فيه ما لزم من عبارة المص بل هو عبارة عن الاحوال اي عن
الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة وسحرا هذه وهي الجهة المذكورة
والثاني ان يجرد هيئة الحركة اعادة لفظ الهيئة اعني ضمير عايد الى المبتداء
لاتحادها مع المبتدا والشمس كالمراة في كف الاشل لا الاشل المفلوج
بل المرتعش اذ في كفه يؤدي المراة الهيئة المقصود مع تموج الاشراق
من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال
من الحركة اي كاينة زمان تموجه ... بدا له اذا ندم ومصدره مهموز
بق بدا له بداء وقوله والمعنى ظهر له راي غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا
ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام فان الشمس الخ تعليل لمعنى
الكلام اي تشبيه الشمس بالمراة بما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان
النظر اليها ليعلم جرمها اه بحذف الهمزة اي قلبت الهمزة ياء ثم
فعل ما فعل بقاض فانطبا تارة وانفتاحا الفاء للسببية كانه جواب
لسايل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل بمعنى ان للتعليل كما صرح

به الشيخ في دلايل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي يخرج
منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزاؤه ولعل انفتاح البرق
ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوءه وانطباقه انضمام اجزائه بحيث
يضمحل عن الابصار بالكلية ومن لطايف ذلك قول الشاعر في صفة
الرياض حفت بسرو ضمير حفت اي جعلت راجع الى الرياض والسرو شجر
معروف واحده سروة والقيان جمع قينة وهي الجارية مغنية وكانت
ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية وليس كذلك وقوله تلحفت اي تغطت
حال من القيان او وصف له ان جعلت اللام فيها للعهد الذهني وفي
ابتدار تلحفت على تبست اليها الى الحضرار السرو بتمامه فان اللحافة ما يستر
المرة من راسها الى قدمها وخضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه
بحذف الجار وايصال الفعل اي بخضر الحرير وقوله على قوام في موضع الحال
من ضمير تلحفت ... وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والفاء في
فكانها للتعقيب والترتيب يعني اذا حصل تشبيه السرو بالقيان
فيه للتشبيه الثاني والواو في والريح جاء بميلها للحال وتذكير جاء مع
ان الريح مؤنث سماعي قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شيء بامر ربها
بناء على تاويلها بالمذكر كالهواء الهابب وميلها حال من ضمير جاء او جر جاء
بتضمينه معنى الصيرورة والخجل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة
لا يناسب المقام والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف
الروي لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطايفه ما فيه من التفصيل الدقيق
وذلك لانه ذاتي الحركتين حركة الهبوط للدنو والعناق وحركة الرجوع
الى اصل الافتراق وادى الى ما يكون في الثاني من سرعة زايدة تاديه لطيفة
لان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها
في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدرك الخجل
فيرتدع اسرع من حركته من هم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى
من ازعاج الرجاء كذا في الايضاح من جبلك الله لانه حبلك الانسان

اساه اى دفع التناقض الظاهر بين قوله يجد ولته وبين قوله لم يجدك فى
صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحة الليت الاخطل والصفح الجانب و
المراد ههنا اليد وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب و
النعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ريح يقوم من غشية
الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام والكرى
الاسترخاء والبطوء والتمطى التمدد فى تشبيه المصلوب الذى لا اثر
للحيوة فيه بالحال الذى يرحل حبيبه وهو يمد صفحته لاجل توديعه لطافة
لا بما نيه الا ان المحب فى هذه الحالة فى حكم الاموات بل انه وانقطع الحيوة فيه
اكثر حيث جعله مشبها به ثم لم يحملوها اى لم يعملوا بما فيها فذكر الحمل
بلفظ الحمل على طريقة المشاكلة او لانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها
جعل حملهم كلا حمل لعدم علمهم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب
المشبه اراد بحمل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع
فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفى فى جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع
ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا
فى جانب المشبه وقد يجاب بان المراد بقوله وكذا فى جانب المشبه به اذا
غنيت فيه امور بحيث تناسب هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا
بانه لا يلزم وجود وجه الشبه فى الطرفين تحقيقا بل يجوز التنزيل فى
التمثيل فالحال ههنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا
التورية كذلك فلا اشكال يقال ابرق القوم ذكر جمال الدين فى شرح
الايضاح انه يقال ابرق القوم اى ظهر برقا فاما ان اراد استعمال هذا
بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقاة وان اراد الاستعمال
بتلك الطريقة عاد الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه فلما راوها اقشعت
يقال اقشعت الريح السحاب فاقشعت اى صارت ذات قشع كما يقال كبه فاكب
والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا لفعل بل
مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشري فى سورة الملك

المحدم

قوله

زيادة شرح الزجاج ضد الفرح فالباء فى قوله بابعاد البيت البار
التى تدخل فى المشبه به اى ليست الباء صلة للتشبيه بل للالة كما فى كتبت
بالقلم فان قيل الخ السؤال انه يلزم مما ذكرتم فى البيت ان لا يكون بعض
التشبيهات الجمعية التى من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل
الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين النسبة المذكورة فى البيت وبين
النسبة المتعددة فى المثال المذكور على سبيل التوضيح واراد بالواحد
فى قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد
زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو انه طرب وسهل
وليس فى قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين واما ان احدهما
لا يدوم على ما ذكر فى السؤال فانما يستفاد من التنافى بين الصفتين لا من
نفس الكلام وبهذا التقرير يندفع اعتراض جمال الدين فى شرح الايضاح
بانه انما اعتبر فى قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احد الصفتين ومعناه
ان زيدا ينتقل من احدهما الى الاخرى كان ذلك امرا زائدا على الجمع بينهما
لان الانتقال من احدهما الى الاخرى امر وراء ثبوتهما ولا يخفى ان قولنا
زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين فى الايضاح نقل كلام الشيخ
والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل وان لم يسم فى الاصطلاح تشبيها
والمؤلف يريد به التمثيل فى حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس
غرض الشيخ الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم البحث
ذلك فرحبا بالوفاق وليت شعرى اه اى هذه من هو كانه صارت مدفوعة
بما اجاب احدهما انه لا يجب فيهما يريد الظاهر كلامه وجوب الترتيب فى
كل تشبيه المركب وفيه تردد يمكن ان يقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه
المتعدد لا يجب فيه ترتيب اصلا وفى المركب قد يجب فيكون هذا الفرق بالنظر
الى بعض المواد والله اعلم واذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر
وجه التشبيه فى المثال مع انه مذكور فى الايضاح وهو الشجاعة فى الاول
والجود فى الثانى والمضاء فى الثالث لظهوره اى يدل الذكر على الاخر

بين من غراب يحفيه وقيل ليس له الا المطاعمة وفى كلام على عم ان صح انّ اقدم
انه كاسفاد فى الطاوس فليس اغراب من مطاعم الغراب   من نفس التضاد
والاشتراك الضدين خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان بالاسد يوجد
من تضاد وضعها اعنى الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين يشتركان
فى ان كلا منهما ضد لاخر فبهذه المناسبة يدعى ان هذين الوصفين متحدان
فتشبيه احد موصوفيهما بالاخر هزوا وتمليحا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب
اشارة الى جعل احد الوصفين عين حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك
بين الموصوفين   لاشتراك الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل ولفظ
ثم للتراخى فى الرتبة   بواسطة تمليح او تهكم الحكم يكون بملاحظة حال
المشبه بخلاف التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال
المشبه بخصوصه فليتدبر   وان قوله هو حاتم مثال للتمليح دون التهكم
ليس فى شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال لما اشبه بلا
سد للتمليح وليس فيه تصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان السكاكى
لما اورد مثالين بعد ذكر ان المشبه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة
تمليح او تهكم وهما ما اشبه بالاسد الجبان وانه حاتم ثان للبخيل ورد العلامة
على تجويز كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال الثانى له
ان قلت فللتهكم من نصيب لان كون المثال الثانى للتهكم كون المثال الثانى
للتمليح فما معنى قوله لا للتهكم قلت معناه لا للتهكم فقط كما فى المثال الاول
قال الامام المرزوقى فى نقل مقالته اشارة الى ان قول المص بواسطة
تمليح او تهكم ليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد   اتانى من ابى انس
وعيد البيت لشقيق ابن سليك لشقيق ابن سليك الاسدى سل
على وزن المجهول اى ذاب والغيظة الغضب الكامن وفى بعض النسخ لعزه
الضحاك تسلخ على وزن المعلوم اذاب والضحاك اسم ابى انس كذا
ذكره الامام المرزوقى وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية فهذا خبر ذو
الطلق على ابى انس تمليحا وهزوا   كان للتشبيه اى الانشاء لتشبيه اسمها

بجزها

بجزها   لان الخبر فى المعنى هو المشبه اى لان الخبر الواقع موقع المشبه
متحد فى الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم
تشبيه للزوم تشبيه الشئ بنفسه   والحق انه قد يستعمل عند الظن
اه وقال الكوفيون والزجاج كانّ فى للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح
بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اى لان الارض ولا يجوز تشبيهها
لانه ليس فى الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن
سؤال عن العلة مقدر واجيب بان المراد بالظرفية الكون فى بطنها لا
الكون فى ظهرها والمعنى انه كان ينبغى ان لا يقشعر بطن مع دفن هشام   مكة مع
فيه لانه لها كالغيث وبانه يحتمل ان هشاما قد خلفه من يسد مسده
فكانه لم يمت   اى فى الكاف ونحوها يريد ان الكلام على طريق الكناية
كما تقول فى قولك مثلك لا يبخل الا ان فى الكلام مقدرا قوله اى حاله
وقصته العجيبة الشان المثل فى الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا
المثل كشبه وشبيه ثم نقل الى القول السائر الممثل فى الاصل بمعنى
~~المثل فى الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا~~ المضروب بمورده ثم استعير
للقصة اى الحال والصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة والمناسب هذه الاستعارة
لانهم لم يضربوا مثلا ولا رواه اهلا للسير الا قوله فيه غرابة من بعض الوجوه
او كصيب من السماء وقيل من صاب يصوب اى نزل ويطلق على المطر و
على السحاب ايضا   ولا مفرد يتحمل التقدير مثل ان يقدر كمثل ماء والمقدر
كنبات ماء فلا يصح اصلا لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا
تشبيه بنبات النبات   من انصارى الى الله الانصار جمع نصير بمعنى
الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب على قياس
راكب وركب جمع صاحب اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشى
فى شرح المفتاح يعنى من انصارى الى الله من جندى متوجها الى نصرة
الله فالاضافة فى الانصارى من اضافة احد المتشاركين الى الاخر كانه
قيل من الانصار الذين يختصون بى ويكونون معى فى نصرة الله

معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار
الله اللهم الا ان يقدر مضاف اي نحن انصار نبي الله انه كلامه فان قلت
يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من احد المتشاركين في النصرة الى الاخر
ومعناه نحن حزب الله سيفر معه فاي ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى
واي وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح
فهو ان ما ذكرته يقتضي صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله حتى يلايم التشبيه المقصود
من سوق الاية الكريمة مع انه صرف قبل الضرورة والثاني في قوله تعالى
نحن انصار الله وفيما ذكره ذلك واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه
الحصر فهو الحمل على الاضافي اعني بالنسبة الى الفاء الكلام وعلى ظاهره وعدم
التاويل بوجه ما تعامل والزمان مقدر اي آتيك خفوق النجم هذا
مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان
بجعل السعة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيوب
بان الاية لا يكون نظيرا اذا المشبه به يكون مذكورا لا مقدرا
ويستلزمه قولهم نحن انصار الله المراد بالاستلزام الاستلزام العرفي لما هو القوي
الاذلك لكون لا الاستلزام العقلي او حواري الرجل صفيه وخلصانه
الحواري من الحوار وهو البياض الخالص وقيل كانوا اصحابه على عم قصارا
يحورون الثياب اي يبيضونها ويستوي هو خلصاني اي خالصي
فيه الواحد والجمع والخلص كالخدن مثل الخلصان واضرب لهم مثل
الحيوة الدنيا الاية اي بين لهم وصف ما يشبه الحيوة الدنيا في زهرتها وعزة
زوالها وصفها الغريبة ولا ينبغي ان يعرج عليه يقال عرج على المنزل
تعريجا اذا اجلس مطمئنة عليه والتعريج على الشي الاقامة عليه قال صاحب
الكشاف آه فيه بحث وهو ان الصور المنتزعة عن الصيب وما بعده
لا يصح تشبيهها به بل المشبه الصورة المنتزعة عن ذوي الصيب فتقديره
ذوي ضروري ويمكن دفعه فتدبر ومما هو بين في هذا قول لبيد

اي في ان ما يلي الكاف ليس المشبه به وانما كان بينا في هذا المعنى لان تشبيه
الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة الدنيا بالماء و
النصوص بما يقدر هناك مضاف اي كمثل ماء بقرينة ذكره في المشبه به
فالواو في اهلها للحالية واهلها مبتدا وبها خبره ويوم حلوها ظرف
لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدا محذوف اي وهي بلاقع والبلاقع جمع بلقع
او بلقعة وهي الارض القفر التي لا شي بها وفي حديث اليمين تذر الديار بلاقع وعن ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل فلا يجوز ان يكون
جزءا لامتناع الخبر بالظرف عن عن الحدث وهذه الجملة الثانية ايضا حال
من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا
وبعد البينة المذكورة وما المال والاهلون الا ودايعة ولا بد يوما ان ترد
الودايع وما المرء الا كالشهاب وضوءه يحول رمادا بعد اذ هو
ساطع وفي كون الفعل مبنيا عن التشبيه نظر اذ يمكن ان يقال
استفيد الحمل من الفعل اي ذلك الفعل من التشبيه اليه لان كون زيد
والاسد منصوبين لا يوجب الحمل كما في علمت زيدا اسدا فتامل
ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد كان اصوب فان
فليحمل كلام المص على حذف المضاف اي ينبئ عن حالة تلك لا تنهم التعريف بل يكون
المناسب ان يذكر هذا الكلام في بحث اصول التشبيه والغرض منه
في الاغلب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس امتيازا في شي
عن اخر كان الوجه ان يكون الغرض عايدا الى المشبه الذي هو كالمقيس
ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام
في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه فلا استبعاد في ذلك لان المسك
بعض دم الغزال فيه اشارة الى انه جواب الشرط محذوف اقيم سببه
مقامه او مقدارها اي اذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه و
تركه لظهوره مما ذكر اولا مرفوع معطوف على نفس امكانه اذ لا معنى له
منصوبه شانه الضمير في شانه راجع الى المشبه به والشان بمعنى الحال

نقوله نصويه شانه بمعنى حالة   من لا يحصل من سعيه على طايل الفايدة
يق هذا امر لا طايل فيه اى لا غناء ولا جزية على هذا يحتمل ان يكون زايدة كما
فى قوله ان الكريم وابيك معتبد انما تؤبه بعد على من تكل طايل فاعل يحصل و يحتمل
ان لا يكون زايدة ففاعل يحصل ويحتمل ان لا يكون زايدة ففاعل يحصل
ضمير راجع الى الموصول كما هو الظ ويضمن معنى يحصل مضى مطلع
لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لان النفس فى مبداء الفطرة
خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة الالات وتنبهها لما
بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات
ما يحده فى قوله يوم كظل الرمح اه البيت لشهر بن الطفيل اولا بن
الطثرية وبعده لدن غدوة حتى اذوح وصحبتى عصاة على الناهين شم المفاخر
كاباريق الشمول عشية اذ نابا على الطف عوج الحناجر المراد بدم الزق الخمر
وعناجا لهنه اى تناول دم الزق صادرا عنا ولعن متعلق بقصر و
المزاهر جمع مزهر وهو العود الذى يضرب به يقال بالفارسية چاريار
واصطكاكها ضرب بعضها ببعض وفى الصحاح اصطفاق بدل اصطكاك
وهو الطرب الذى يسمع له صوت والغدوة ما بين طلوع الغداة و
طلوع الشمس فاذا لم تنون يكون معرفة كسحر فاذا نون يكون نكرة والرواح
نقيض للغدو والصحبة هنا جمع صاحب مثل فرهة وفراهة والشم جمع
اشم من الشم وهو ارتفاع فى قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخر جمع
منخر وهو فى الاصل ثقب الانف وشم الانف كناية عن الرفعة والرياسة
والشمول على وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد
الزاء المعجمة البسط ... وقد جمعوه بالواو والنون فقالوا اوزون
والطف اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة
وهى الحلقوم وشبهها النحوى بشبه اوان الجمهور وعنه عرفت واستلبت الطيور
ما اجمعت عشية باعلى الطف معوجة الحناجر لنا بمعنى حملنا فى البهائم
والسالفة فى ناحية مقدم العنق   من انشاد قوله انا ام الوتين عيدنه

عمر اه البيت لسعد بن ثابت ومطلع القصيدة قد سبق وقوله سا غسل
عن العار بالسيف جاليا على قضاء الله ما كان جاليا وبعده لم تشرفه آ
عين نفسه ولم يرض الا قائم السيف صاحبا المراد بالعزم المعزوم عليه و
نكب عنى تنكب اى انحرف وانتصاب جانبا اما على الظرفية اى جانبا او على
الحالية اى متجنبا   اعرف واشهر اه على الاطلاق يكفى ان يكون كذلك
بالنسبة الى السامع فان الامر متفاوت بحسب الرسوم والعادات وفيما تجد
وصفيه امر اشتهاده كل الناس   نقلا لامتناع وقوع المشبه به وقوله نقلا
معقول له للتشبيه نحو اولا تراه وقوله لامتناع معمول به لسقلا هذا اللازم و
عليه وليستطرف تعليل الامتناع   حضور المشبه به فيه بحيث لان الاستطراف
الناشى من نذره حضور المشبه به مع المشبه كما فى حديث البنفسج لاهل فيه بصورة
النادر الى كثرة الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره
اى ليستطرف استطراف النوادر رده الفاضل المحشى فى شرح المفتاح بانه
ليس بحسب لفظ المفتاح فى قوله ليستطرف تصدر بكونه لنقل الامتناع بل مطلق
لفظا فالتعبير عن استطراف النادرة بانه مثل لما ذكر من الاستطراف لا يخلو
عن شناعة وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاسناد
للانفسى ليستطرف واما التفصيل الذى ذكره فال الامر   فيل معناه بمثل
ما ذكر من تعريف المجهول فيه حذف مضاف اى من امتناع تعريف المجهول فيه حذف
مضاف اى من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ فى هذا التوجيه بحجة
بلا شبه كما صرح به الشريف فى شرح المفتاح ورد هذا التعريف باستلزامه
ان يكون المشبه به فى التشبيه الاستطراف اما اعرف لوجه الشبه واقوى
فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه كلما كان اندر حضورا فى الذهن كان
الاستطراف وبالجملة معطوف ان البحر المذكور ليس اعرب بالهيئة المشتركة
ولا اقوى فيها من الفحم الذى فيه جمرة موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور
لا يختلف باختلاف تصرفات قوله لمثل ما ذكر لان قوله او معروض الا
ستطراف داخل فى خبر قوله لم يصح الواقع جزء الانتفاء كون المشبه به

اعرف واخص واقوى كذا ذكر الفاضل المحشي في شرح المفتاح وح لا يبعد
ان يكون يعني لما لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة
التشبيه واقوى حالا معها كليا لانها لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة
التقرير لا يبعد ان مراد السكاكي اه بقي ههنا شي وهو ان المفهوم المتبادر
من قوله ثم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون
المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح مع قوله وح لا يبعد الخ ان يكون
المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس
التزيين مثلا والفرق ظاهر فتامل وجه مجدور بجلة جامدة الخ
ما عليه اثار الجدري السبجة الرداء القار زرات تقرها اي نقشها بالمنقار
والديكة بكسر الدال وفتح اليا جمع الديك وفي هذا اشعار بان اثر النقر
باق في السبجة بعد لانه لا يزول بالزمان ولما اشعر بقوله لانه للتقريب
ولان وردية الواو بمعنى رب ولان ورد بالزاء المعجمة الخالصة لان التي ازرت
صورة الشين لا يستعمل في كلام العرب يجوز ان يريد بها الخ ويحتمل ان
ينفي البوابيب على حقيقتها وح يكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما في
الاول ضعفن بها اي ضعفت تلك القامات من حملها واعيت بسبب
نقلها فالضمير للازوردية لمشاهدة عناق العناق بكسر العين المهملة
مصدر بمعنى المعانقة غصن رفا الغصن الطري حرف بالفاء من
رف كونه اي يرف وتلالا قال الشاعر ربك هل ضممت زنابيل الصبح او
قبلت فاها ورفت عليك حروف رتيف الاقحوان في نداها كان
مثل التقوس الخ قيل هو من وضع الظ موضع المضمر اذ الظ ان يوتى
بضمير راجع الى الطابع كتشبيه الجالع آه حكي ان قاضي سجستان دخل
على الصاحب حين عاد فوجده الصاحب متعبا فاخذ يتعجب
حتى قال وعالم يعرف بالسجزي واشار الى ندمائه بان يتموه فاستطرف
كل منهم حتى انتهت النوبة الى شريف فقال انتهى الى شريف من الخزف ما ربان
تقدم له امارة وهذا الكلام محل نظر فيها بتكلف وبين الزاد بالناقص

في الجملة ولو في الاعرفية والاتمية لا للناقص في وجه الشبه فقط لعموم ارلوق بيان
الاهتمام غرض عايد الى المشبه به ولا حاجة الى ادعاء الكمال حقيقة وهو ظ
من مثل ما في عيني اوفان قلت قوله من مثل يدل على التشبيه و فيتا
على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله من التشبيه المعامل للتشابه
كما لا يخفى على المتامل ام من عبرتي الخ قيل تقرر عندهم ان العطف يقتضي
العلم بثبوت احد المستويين وان يطلب التعيين فرتب قوله فوالله
ما ادري الخ على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين ان
المسبل به اما الخمر او العبرة او تعيين ان المشروب اما العبرة او الخمر فظاهر
البيت لا يفيده فالوجه ان يؤول المصراع الاول اي من الخمر التي اسبلت بها
جفوني ام عبرتي اشرب والمصراع الثاني ام اسبلت بعبرتي التي اشرب
والاقرب ان المعادلة باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب
ان كان عبرتي كان المسبل به هو ونظيره قوله نعم اانذر بيصرون ام انا خبير
فان الاصلام بيصرون فاقيم البيت مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت
خير كانوا عنده بصرا صرح به سيبويه ولو سلم فقد صرح بجوابه التشبيه
عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فان الكلام اسلوب والثاني
اسلوب اخر فلا محذور من قصد الى المبالغة انما لم يذكر عدم القصد
الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يوتى فيه التشبيه لانه اقل الاغراض
من المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وقلما كان القصد
الخ لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به قال البعض الافاضل الظ ان
مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح
مشبها به والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ متى اريد
شي من ذلك لم يستقم اي العكس بقرينة ذكره عقيبه قوله فان العكس
يستقيم اي في التشبيه الامري الى قول الشم لانه اريد في ذلك فان قلت كيف
ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاتمية قلت مراده
لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حصر الادعاء

فان اريد المبالغة وايهام الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء يعني العكس فلا
يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف ههنا ذهول انتهى وقد يوجه
حمل الشريف كلام الشيخ على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة الى حكم التشابه
والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لنوعي التشبيه لان مدار الفرق
بين التشابه والتشبيه هو المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الاول
فليس مقتضى التشابه تعين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصد
المبالغة حقيقة او ادعاء لزم تعينهما ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ
يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل قال في اسرار البلاغة حمله القول بهذا لما
يوجد في بعض النسخ واما لم يذكر الشيخ عدم القصد المبين لا اهتمام مع انه
مما يؤتى فيه بالتشبيه ولانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك صاحب
المفتاح بقوله وقلما كان القصد الى اوجمع وصفين فيل الظاهر انه عطف على
الصورة وقوله على وجه متعلق بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على
السابق ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه والثاني الى الايهام هو الاحسن فقوله
على وجه متعلق بالجمع الثاني والظاهر في الاصل حال من ضمير حده الراجع الى
الوجه فان العكس يستقيم في التشبيه اي يستقيم في التشبيه الواقع في باب
التشابه اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والظاهر ان التعليل المذكور لما
يفهم من الشرطية المذكورة يعني ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد
المبالغة والحاق الناقص بالكامل اذ لو اريد شيء من ذلك لم يقتصر على
الحكم بالتشابه لتنافي لازمهما لان الثاني يقتضي جواز العكس من غير ان يعد
تشبيها مقلوبا والاول يقتضي عدم الجواز نفي فيه بحث وهو ان لا قصد
للمبالغة في بيان الامكان والحال والتقابل في الزيبين والتشويه الزم
من استقامة العكس لان المشبه وهو الشمس غير مقيد فان قلت
المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما لا حظ
في وجه التشبيه فلا يعتبر قيدا للمشبه فتدبر مؤتلفة متفرقة في ادم الى
المؤتلفة المتلالئ وادم السماء وجهها وزهرها الصافية نصب على المصدر

بين المعمر وصلى كم
لا دلالة هو اخرى اعني
تراه التشبيه الى الحكم
بالتشابه

قوله

قوله والمشتري قدامه جملة اسمية وقعت حالا والمعنى معنى كان في بلاغ
الرفعة اي محل عال من قبيل جد جده حال من المشتري او الضمير في قدامه الراجع
الى المشتري او حيز بعد حيز والمراد بجهته في المنظر بان يكون مثلا في النصف
الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشتري والا فالمريخ في السادس والمشتري
في الخامس وقد استرجب صفة المتصرف فالانفراد بتسكين الميم في شمعه
وسمع من كلام المولدين والاصل الفتح فانه لو قيل المريخ آه يعني ان يشبه
المشتري بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من حصول شيء
احمر اللون خلف شيء ابيض اللون مثلا لانهما مسافة قريبة الا ان تشبيه
المريخ بالمتصرف من دعوة لا يصح وهو القول العجل والمذهب الجزل اراد
بالعجل القوي وبالجزل القويم لانه غير الركيك وكذا تشبيه الشاة الجبلي الى العقل
الجيدة لان التاء في الشاة للوحدة لا للتانيث والتذكير والتانيث انما
يستفاد من الصفة زهر الربى جمع ربوة وهي ما ارتفع من الارض ولفظ
من قوله تنقصت باخضرارها انه حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او
مستعارة ولا يخفى هذا عن تسامح لان قوله مقمر يتقيد بليل مقمر كما صرح به
ففيه تعدد وشائبة تركيب والجواب عنه بان الوصف ان لا اضافة لا يمنع
الافراد كما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء و
المشبه به ههنا لا ينبغي ان يكون كذلك وايضا تقسيم اخر للتشبيه
لم تعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا للاقسام السابقة بان نوع
واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد باحقيقة فلا يعني
فيتم انه قوله رطبا بعضها ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى
التشبيه المستفاد من كان فالحق ان الحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في
التذكير والتانيث وقد لعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فالشارح
اشار بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى رفعه لكن الظاهر يقتضي لزوم حذف
الفاعل وابقاء رافعه ولا يجوزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا
ان يريد ان تفضيل الحال لفظا يستدعي تفضيل صاحبها معنى وهو محرز

والعامل

نايهافان الرطوبة بالنسبة الى الغض واليبوسة بالنسبة الى الاخر واظهر ان
يقال التقدير تبسما رطبا وتبسما يابسا   اى قول المرقش الاكبر المرقش
الرش والمختبى ويقال سمى مرقشا لهذا البيت واسمه عمرو بن سعد من بنى اسد
وسى واما المرقش الاصغر فهو من بنى سعد   فتشبيه التسوية يسمى به
لان المتكلم سوى بين الشيئين او اكثر فى التشبيه   فتشبيه الجمع يسمى
به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا فى التشبيه وان كان المشبه بها
على التفاوت   اغيد مجدول مكان الوشاح العيد النعومة يقال امراة
عيداء وغادة ايضا اى ناعمة لينة العيد والاحسن الوشان المائل العنق و
الوشاح نسيج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر لشده المراة بين عاتقها وكشحها
يقال وشاح ووشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الصدر
وقيل الخاصرة   كانما يبسم عن لؤلؤ منضد نسق معنى يكشف نعداه بعن
~~والضم واراد بمكان الصدر وقيل الخاصرة~~   يفتر عن لؤلؤ رطب
افتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث يظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج
عن الصدف والطلع من النخل وهو نور ابيض يشق عنه الكم وحب
المنا القاحات التى تقلوه انثى بالاهس لى ببابنا اه علة بالسنى بها كما يعلل
الصبى بشى من الطعام والروح الفتح نسيم الروح والروح الراحة ايضا
وبيرها الشباب بضم الباب من قيل الجين المارای الشباب المشبه بالبرد و
هو المثوب فى الطراوة والنظارة وقيل هو بفتح اليا بمعنى السوم فان لوم
الشباب الطيب من لوم الشجر والاول انسب بالامانى وهو جمع امنيه
ومعهد الصبا لمانه والذبان جمع دن وصعوها خالصا والعيان
جمع فيه وهى الامة كما سبق   غير حقيقى اى غير متحقق حسا ولا عقلا
ولا يقال فيه تمثيلا فقد اكتفى الشيخ فى التمثيل بانه لا يكون الوصف متحققا
حسا ففى التمثيل اربعة مذاهب وما ذكر الزمخشرى اعم من الكل وفيه ما
هو ظاهر وجهه قوله ظاهر هو المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان
تاعل ظاهر محذوف اذ قد ثبت فى بيت امرئ القيس كان قلوب الطير

ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الطيور الحمل جازى
ولنا المراد طيوره وجهه مما ذكره مآل المعنى لا توجيه التركيب فتدبر   مضمنه
الجوانب التى لا جوف له   تمها التكلمة قال صاحب الكشف ان جعل ما بعد هذه
الاسما القابلة ان الكلمة يعلسا وان كانت صفاتا فلا اشكال وفيه نظر لان قوله
القابلا لا يبنا فى ايضهم بالكمال حتى يحمل الكل على التقليب وبقله ارادا احتمال التقليب
وان كان ظاهر عبارته ياباده   وهم ربيع الكامل اه فيه الكامل والوهاب
بالرفع على انها صفتان لما سبقهما والخماص والفوارس بالجر على الاضافة
لانها لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملها على سابقها   تكلهم اه تكلم
على صيغة الحكاية والشكل فقد لذا المراد ولدها   اى من الحمل فان قلت ذكر
الوصف وعدمه يشمل الحمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالحمل قلت بل له وجه
اذ لا يذكر الوصف المذكور فى المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه
الشبه على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية
كانه قيل وصف احد طرفى التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ايضا ذكر
فيه وجه التشبيه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح فى نظر
البلغاء قوله لان القاصر لا يشعر بالشجاعة اى لا يدل عليها بخصوصه اذ لا
دلالة للعام على الخاص   فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الظاهر
ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدرى اين طرفاها
ولا دخل لذلك فى المفرغ بل هى قيد للمشبه لا يصح التشبيه بدونه اذ
ليس المشبه به هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى فتدبر   سيصبح
القيس فى والليل عندى متى العيس بالسين المهملة فاعل يصبح والليل
معطوف عليه والباقى للتعدية ومعنى اصبح القيس وعند الفتى
ايضا لها اياه وقت الصبح   كقولك فلان كثير الرماد يدل الى السياق
كلامه يشعر بان قوله كثير الرماد صفة لفلان وفيه نظر لان نحو فلان
معرفة لكونه علم جنس كما صرح فى شرح الكتب للسيد وغيره فكيف يقع
الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان الاضا

الحذف الموصول اى فلان اكثر ابادية على ما جوزه الاخفش والكوفيون
وتبعه ابن مالك لكن الشرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر او
يق اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات فى
الموصوفية بالجمل كما عومل فى المعرف باللام العهد الذهنى كذلك
قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون اه لعل السر فى اختصاص التسامح
بذلك لان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور موجودة
مستتبعة قوله فجعلوا وجه الشبه هنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسى
فيه بحث لجواز ان يريد الحلاوة الكلية لا الجزئية   وفساده بين لان
جعلهم لا يمكن ان يق فى قول الشيخ العلامة هو الحلاوة مثلا بايراد لفظ مثلا
دفع هذا الكلام لان غرضه ان البلغاء امثال هذه التسامح وقولهم الحديثة
الوردى الحمرة المحسوسة من الامثال فليتامل   والذى يخطر بالبال ان معنى
كلام السكاكى انما قال يشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا التحقيق الذى ذكره فبنو
الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا
امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئى محسوس وما هو كلى معقول
وههنا بحث وهو ان السكاكى جزم بان التسامح المذكور لا يكون الا
حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية اذ ليست
هيئة مفروضة فكيف يكون التسامح فى هذا من قبيل التسامح المذكور لا
يق المراد بالاعتبارى ما لا يكون موجودا فى الخارج والحمرة الكلية كذلك
اذ التحقيق عدم الكلى الطبيعى فى الخارج لانا نقول فلا يكون القول السكاكى صح
وهذا التسامح مما لا يكون له فائدة معتدا بها لان كل وجه الشبه اعتبارى
اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التسامح لا يكون الا ان تسامحهم بطريق
القطع لا يكون الا فى ذلك فتدبر   ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به يعنى
اذا لوحظ المشبه وفتش عن المشبه به فانه ينتقل اليه وكما اذا سئل الفهم بان هذا
الشئ باى شئ يشبه   ولذلك يقبل النظرة الاولى حقا اذ ربما يستحسن بها القبيح
ويستقبح بها الحسن   بخلاف ما لم يمعن النظر ولم يمعن فى امعن الفرس اذا

بتاعد

بتاعد فى العدو فلا مكان تجانس فى النظر الدقيق والوجه خفى واما الفهم
كثيرة والمناسبة ههنا ما ذكره الجوهرى انه قال يق الفم كذا اى نادم على غلبة حضور
المشبه به اعترض عليه بانه جعل اولا ظهور وجه الشبه علة لسهولة الانتقال
من المشبه الى المشبه به فيكون فى المعنى علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور
المشبه وجعل ثانيا غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه علة لظهور
وجه الشبه فبين كلاميه تدافع واجيب بان المراد مما ذكره اولا انه ينتقل من
المشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به الى التصديق بان ذلك الشئ مشبه
لهذا الشئ فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق وغلبة نفس حضور
المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث
لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة لغلبة نفس حضور
المشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه والاقرب ان يق الغلبة المذكورة علة
لحصول الظهور ابتداء والظهور علة غلبة الحصول بقاء كما فى العقل المستفاد
مع العقل بالفعل والكلام بعد محل تامل   ربما نقضى المرجد دهرا اى يبقيه
فى فصلت الامر اى بعدته   كانه فرع الطرفين ومنها ينتقل اليه فان
قلت فلم لم يعلل عدم حضور وجه الشبه بعد ورود حضور المشبه كما علله
بعد ورود حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين
وظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه   حملت ردينيا
البيت قال الجوهرى الاردن بالضم والتشديد به وكونه باعلى الشام و
القنا الردينية والرمح الردينى وزعموا انه منسوب الى امراة كهر تسمى ردينة
وكانا يقومان القنا بخط هجر والظاهر ان قوله والقناة الردينية والرمح
الردينى ابتداء الكلام اى ويق القناة الردينية وقوله وزعموا انه منسوب
الى المراة اه بيان معنى الردينى فيفهم منه ان معنى الردينى رمح منسوب الى الاردن
فقد وهم يدل على ما ذكرنا قوله وزعموا انه اه كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل
وان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا فان قلت جميع اوصاف الشئ ظاهرها
وباطنها لا يطلع عليها احد حتى يمكن ان يعتبر فى وجه الشبه قلت ليس المراد باعتبار

جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ
منها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود
والاثبات وهذا متحقق فاذا اعتبرت الاوصاف من حيث الوجود و
ارادة هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله لان
تاخذ بعضا وتدع بعضا   اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة الخ
قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله
عبارة خبران ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبره
والجملة هي البيان لقولنا لان قوله معناه انه معك وصفين الا بالاعيه وهذا
ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل
الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات
بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب العام اخص لما عداها والتخصيص
بالمركب بحسب الاصطلاح الميزاني كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود
الحد من حواشي شرح المفتاح   ولا منسوجة عليه العناكب وقد ذكرنا في
شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي بثبوت العناكب لان العناكب
ناسجة لا منسوجة   والمعنى بعدم الظهور الخ هذا مرتبط بقوله واما
بعيد غريب وهو علاوة لعدم الظهور اي الخفاء وجهه في بادي الراي
ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في البلاغة
فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب   ويخرجه عن الابتذال الظ
ان اقتصاره على اخراجه عن الابتذال ايماء الى عدم اخراجه عن الضرب
وبعده يؤيده قوله فيما بعد غريب مبتذل لكن حديث الخفاء قد اخرجه
عن الابتذال الى الغرابة فتلك قريب بعيد لا بعيد غريب لان اسباب البعد
المذكورة فيما سبق لا يوجد هنا كما لا يخفى على المتامل   الا وجه
للتبس فيه هباء استثناء مفرغ من الحال التقدير لم يلق هذا الوجه شمس
نهارنا ملتبسا بوجه الا بوجه للتبس فيه حياء   لتسيح الى البذل العطاء و
معنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح فقاست تلك العطا

بانها من القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها فتستحي لذلك ولما فضل هذا البيت
بقوله ومثله قول الاخر لان التعريف في قول ابي الطيب يا من عدتني وههنا بارد
جودتي وهي ترمز السحاب اي الحبال يوم القيمة   لنا لمة اسحادونية الهواجر الخ
الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر والاصال جمع اصل فاعل
حصلت بمعنى ابتلت وحصل لها الطراوة وقوله والشمس تنفيس جملة حالية
وتغاس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كلمها بضعف بكثرة السير والمراد
ان هواجر الربيع تشبه الاصال في الطيب واللطافة هكذا ان تيقد الذهب   قوله
وللجين اهلا مما ذكره معنى لطيف ومشتمل على صنعة مراعات النظير اعني
الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الاخيران فلا يخفى برودتهما
اما الاول الذي للخلخالي فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء المطلق الورق الساقط
من الشجر وهو ظاهر مع فقدان تلك الصنعة واما الثاني الذي للزوزني
فلانه لا اختصاص للورق المصفر بورد الخريف بالشجر الذي له اصل و
عرف فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصل ولا يخفى لطف ايراد التفريق في ان
سيقد الذهب واللجين لان تبر الجبار من الزيوف   فان المشبه مذكور
قطعا اعترض عليه بجواز ان يكون في جواب قول القائل من تشبيه الاسد
فانه تشبيه قطعا اذ معناه تشبيه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه
به ولم ينحصر المراتب في الثمانية اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس
تشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا
للسائل فلو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها   او كثرة جريان
في الشجاعة فقد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات
الانفس ويجب صدورها عن روية فالاصوب ان يبدل الشجاعة بالجراءة
وكان زيد الاسد مبالغة ليس في الكاف لايهام كان بطن الاتحاد بين زيد و
الاسد منزلا القول ان في لفظ كان افادة الشك المعترض كالامر التشبيه
وهم   باعتبار متعلق بالاختلاف آه لا شك ان قوله باعتبار ظرف لغو
مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة

الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام
ولعل مراده بيان تحصل المعنى لا التقدير في النظم فليتامل ثم الاعلى بعد
هذه المرتبة ينبغي ان يجرد الاعلى من معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا اعلى فيما
بعد هذه المراتب الاربع كما ستتضح من تقريره اما بعموم وجه الشبه من
حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاما ضرورة ان التشبيه
لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها والخلاف لفظي
راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل احد ان
المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات شبهه له
في ضمن دعوى انه هو فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به سواء
ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا او نية او لم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة
على مشاركة شيء لغيره مع كون اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا او تقديرا او نية
وفسر التشبيه المذكور مع كون الطرفين مذكورين او لم يشترط ذكر الاداة
جعله تشبيها وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا اي وان لم يكن
اسم المشبه جزءا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه
مساق الكلام فلا تسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة
امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه
قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع
منه اسد آخر فكان هناك اسد بين من كمال الشجاعة وتسمى هذه الباء
تجريدية وكذا كلمة من ولما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه
اذا ذكر اسم المشبه فقط في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في
الاستعارة التصريحية فحاصلهما انه لم يكن اسم المشبه به جزءا عن اسم
المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق على اختلاف المذهبين
اي في الاستعارة احدهما المذهب المشهور المختار وهو اجراء اسم المشبه
على ما يدعى استعارة له بطريق استعمال الغير وثانيهما المذهب المشار اليه
بقولنا ومن الناس من ذهب وهو كونه اخذ اثره عليه بطريق ابانة

له وانما التشبيه مكنون في الضمير فان قلت فلم لا يكون استعارة بالكناية
عند المصنف لانها التشبيه المضمر في النفس عنده قلت لانعدام شرطه عنده وهو
الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونه على وجه التصريح سماه تشبيها
مضمرا او مضمرة لا فان قيل الان بطل اي اشتغل عن جميع الامور التي عن
اطلاق اسم الاستعارة وحصوله انه اذا وردت يرد حسن اطلاقه عليه لان
الاستعارة تقتضي تنافي بين التشبيه والارادة ولو مقدرة والتشبيه يقتضي
تذكره فيتنافيان وانما نفي الحسن لا الجواز لعدم الارادة صورة وعدم
لزوم التقدير قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة يستحق الفرق بين المعرفة و
النكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا يلايم المشبه
به فانها اذا كانت موصوفا بها لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة
والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء
معرف مشبه به موصوفة بصفة لا يلايم المشبه فتامل وذلك بان يكون
نكرة موصوفة بصفة لا يلايم المشبه فهم من كلامه ان تقدير الاداة ثم يحسن
في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بوصف غير ملايم للمشبه به ولم يفهم حال النكرة
٢ هل الغير الموصوفة بها بل يحسن تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن
فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة بحيث يحسن التقدير في الاولى دون
الثانية ان المفهوم من الكلام في التشبيه والفردية المستفادة من النكرة اعني
اسدا كاسد في تلك المبالغة لان الحقيقة في التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه
لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل في
وجه الشبه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد
مجرد صدقه على الموضوع والا لضاع التعريف لحصول المقصود بالنكرة ايضا كما صرح ح م٢
به الفاضل في بحث تعريف المسند وليس المراد الاتحاد في قولنا زيد
القائم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة
المطلوبة واما اذا نكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده منتج
نتيجة مبالغة ولو قدر اداة التشبيه فات المبالغة هذا اذا كان المقدر
هو الكاف ومثله واما اذا كان كان ومثله فالنقصان في المبالغة الحاصل

من به بالفرد بتجريد ما فيهما من المبالغة لاشعارها بظن الاتحاد والشك كما عرفت ولذا يحسن فيه تقدير كان بخلاف الكاف ونحوه كما صرح به الفاضل المحشي في شرح المفتاح قال الشاعر شمس تالق بضم القاف على انه مضارع حذف احدى تائيه ولو كان ماضيا لقيل تالقت تالق البرق اى لمع والواو في قوله والفراق عن ربها للحال الحقه للجملة الاسمية على الفعلية تالق ويحتمل ان يكون لتاكيد اللصوق والجملة صفة شمس ولا يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان الشايع في القمر الخسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الخسوف زايل فلا يحسن استعماله في الحبيب فانه لا يحسن جعل الكاف ونحوها في شي من هذه الامثلة الى اذ ليس لنا بدر يسكن الارض مثلا وانما لم ينف الجواز لجواز ان لا يكون المشبه به موجودا كما في انياب الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة والتضمن اعتبار لطيفا الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظ وان لم يوجد يلاحظ كونه خلاف الظ ولا يلتفت الى التضمينه الاعتبار اللطيف كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفايدة ليست فيها الا انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه والا مترك تضمينه للفايدة ما يحل تقدير اداة التشبيه اى يمنع منعا قويا فلا يبعد فيه قوله فيقرب من اطلاق الاستعارة بناء على دلالة الاستحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله ويقرب اه على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما في قوله فان تفق الانام وانت منهم البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار التبليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد الهزبر الاسد القوى والفريصة اللحمة بين الجنب والكتف لا تزال ترعد في الدابة عند الفزع وجمعه فريص وفرايص وترعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا اخذته الرعدة اى الاضطراب واما ان

اعنى

الحالة

استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لا تشبيه اه والاستحالة في بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقع هو ان البدر لا يسكن الارض واما قول البحترى وبدر ضياء الارض البيت فهو في مثل قولنا اسد دم الاسد الهزبر خضابه من حيث انه مع ان كون الصفة فيه مما يلايم المشبه به محل تقدير اداة التشبيه في نفس المفهوم من الصفة ان من المستحيل عادة ان يضيء شرقا وغربا يكون موضع واحد مستضيء به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن الارض فتامل لان تشبيهه عكس السبع الى هذا بناء على الاغلب والا فقد مر انه يجوز الجمع بين الشيئين في التشبيه ايض فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا يدفع التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس الاسد يدل على مماثلته اياه والصفة المذكورة على نوعه قلت المدعى على تقدير الاستعارة ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا من افراد النوع الغير المتعارف وهذا يلزم نصب القرينة المانعة من ارادة المتعارف كما ذكر في المفتاح فالمماثلة بغير المتعارف والفوقية على المتعارف فلا تناقض نعم فيه بحث وهو ان توهم التناقض في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذا جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر للمبتدا المحذوف والمذكور في الابيات المتقدمة والظ عندى انها صفة للاسد لان تشبيه الممدوح بالاسد الخيالى الذى صفته كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تنكير الاسد الاول وتعريف الثاني فكانه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس صفته ان ادم الاسد المعهود خضابه وهذا ظاهر عند من له ذوق ومثله قول البحترى وبدر اضاء الارض اه عن الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل وكقول البحترى نصا على مماثلته للبيت السابق لما فيهما من نوع الخفاء كما تحقق من تقدير السابق واضاء هنا متعد ومغربى لازما وشرقا وغربا تمييز من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تع ولهم رزقهم بكرة وعشيا اى دايما او موضع رحله منزلة الى التشبيه السايج اى الذى لا استعارة فيه قوله

قوله

موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره الشرق والغرب مع السواد موضع الرجل منه فان القمر المعروف لا يفرق من التنوير بين موضع وقد يجعل الصفة المنفية عن القمر المعروف واضاءته ما سوى الرجل جميع الاشياء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثانى انما يوجد من المضئ بذاته فلا يتحقق فى القمر لانه بعيد عن المتعارف بل لان المواضع التى لا يصل اليها نور القمر من الكسوف والمواضع الغائرة اكثر من ان تحصى والاول اظهر كما لا يخفى ان شئت من الممدوح بدرا ففى قوله من الممدوح بيانية حال من البدر قدم عليه او تجريدية والمعنى اراد المبالغة فى التشبيه بالبدر الموصوف فهو كقولك رجل كيت وكيت قوله كيت كيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مناسكا وفاسقا وفاجرا والثانى امر بحسب العرف والاستعمال وكما يمتنع دخول الكاف اه كانه جواب عما يقال لم لا يجوزون تقدير غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق على الامثلة المذكورة اقرب امر انما فى الجملة فيه بحث لان ارادة الثبوت الحقيقى فقط نادرا كان وحسنها فى ذلك الشعر ثم الجواز ان يقول لكان الشقيق اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد والقول بان دلالة كان وحسنها على الثبوت الحقيقى معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين فى شرح الايضاح يؤيده قول الشاعر كان محمر الشقيق البيت ولو علل امتناع كان مثلا فى نحو اسد هم الاسد لكان احرى حضانة بما علل به امتناع دخول الكاف لكان احرى لان التشبيه مطلقا اى سواء كان بالكاف او بكان او بغيرهما مما يقتضى فى الاغلب النقصان والمماثلة واوصاف الكمال فيلزم التناقض او خلاف المطلوب كقولك زيد اسد قيل هل المطلوب فى الايضاح للشكوك نحو لكان زيدا منطلق وبخلاف الظن كان زيدا اسد وهذا ظاهر الخلاف لانه ليس يقطع لزيد ولا تطمع الانقياد عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف الظن فلا شك فيه بل يجزم بخلافه ويحمل على التشبيه واما تمثيل الشم نفيه خفاء والعقل وجه ما ذكره الشم من ثبوت المشكوكية فى صورة المعرف

ومخالفة

ومخالفة الظن فى صورة المنكر هو ان الظن فى صورة المعرف دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشى فى بحث الاستعارة ولذا حسن تقديره اداة التشبيه كما مر فتشبيه زيد بالاسد فى الشجاعة ليس بمخالفة الظن جدا غايته ان تلك المشابهة ما يشك فيها واما فى صورة المنكر فالظن دعوى حمل الاسد وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل فى ذلك البحث فذكر ان ما ذكره الشم هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المص فى الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف ثم فى التعبير والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اى النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التى كلامنا فيه ليست ثابتة فى نفس الامر ونحو لكان وحسنت عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر عندهم ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه وايضا هذا الفن اذا تاملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه فى النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة لنا فى هذا الدليل لملاحظة لزوم القياس على المجهول او لغيره صورة الكلام فى تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان المقصد فى مثله معنى لو قدر اداة التشبيه لفات ذلك المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول يتناول النحو علمت والثانى يتناول له غير ظاهر اذ لا لزوم احد الامرين جار فيه قوله اى هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى وجه التركيب بان حذف المبتدا وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه قوله انما هو بحث المجاز اذ به يتاتى اختلاف الطرق دون الحقيقة قوله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة وانما يكون بينهما لحقيقة تقابل العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شانه ان يستعمل فيه وليس فيه كذلك بل هو لازم المجاز قوله فرع الدال على ما وضع له فى الجملة انما قال فى الجملة لان الفرعية ليست ذاتية بين الدالين لاتحادهما بل بين الدلالتين فان دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة فالدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث هما دالان

هنا بحث الحقيقة والمجاز

مطلقا قوله المطلق الى غيره الى آخره اى ينصرف المطلق الى غير العقلى ويتبادر منه
ذلك يتبادر المجاز فى الاسناد من التقييد بالعقلى وبهذا يندفع ما يقال التقييد
اللغوى يتوهم خروج الشرعى والعرفى والاطلاق توهم دخول العقلى وهو كل
منهما توهم خلاف المقصود فما وجه ترجيح احدهما على الاخر على ان ايهام خروج
امرين ربما يزيد على ايهام دخول امر قوله والتاء فيها للنقل آه معنى كون التاء
للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ انما صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال
بعدما كانت وصفا اسمية فرع الوصفية فتشبه بالمونث لان المونث فرع
المذكر فجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة فى رجل علامة لكثرة العلم
بناء على ان كثرة الشئ فرع تحقق اصله قوله يذكر ويونث سواء الى فان قلت
جاء قوله نعم من يحيى العظام وهى رميم وقيم فعيل بمعنى فاعل لانه من رم العظم
على ما ذكره يجب ان يونث رميمة فلم قيل رميم قلت ذكر صاحب الكشاف ان
رميما ههنا ليس بصفة بل اسم للعظام الرميمة فاذن ليس فعيلا بمعنى فاعل
ولا بمعنى مفعول بل هو اسم قوله وفعيلا بمعنى مفعول انما يستوى آه فان
قلت ما الفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل حيث استوى فى الاول المونث
والمذكر اذا اجرى على موصوفه دون الثانى قلت الفرق ان الثانى اقرب
الى الفعل من المفعول والفعل هو الاصل فى الحاق العلامة فالحاق التاء
بما هو اقرب جريا على الاصل ولم يلحق بما هو البعيد فرقا بينهما الكلمة المستعملة
الى قيد بالكلمة ليخرج المعنى لانه لا يوصف بواحد فى الحقيقة والمجاز حقيقة ثم
الظاهر ان التعريف يصدق على المجاز الذى وقع استعماله فى الموضوع له ايضا
فلا ينتقض قيد الحيثية اذ قوله من حيث هى مستعملة فيه فتامل ولا
يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل
التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعمل بالتاء بدون موصوف
المونث اذ به مع الاستغناء عنه بالوجه الذى ذكره قال الشارح فى شرح المفتاح
وانما اختار السكاكى هذا التكليف جريا على مقتضى اصل التاء بخلاف ما ذهب اليه
الجمهور اذ لا يعنى له عندنا اه بناء على انه المتبادر من استعمال الكلمة فى شئ

اطلاقها وارادة ذلك الشئ منها فالمستعمل فيه نفس المعنى فى اصطلاح التخاطب
وهذا اذا جريت على الظاهر المتبادر منها فاما اذا جعلت بمعنى على كما فى قوله
نعم ولاصلبنكم فى جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام من المتبادر
قال الفاضل المحشى وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذى يخرجه هذا
القيد على تقدير تعلقه بالموضوع يعنى الانتقاض على زعم المص فعلى هذا
يندفع الاعتراض عنه بمنع الانتقاض بناء على اعتبار قيد الحيثية لكن يبقى
الاعتراض عليه بمنعه بناء على ان المجاز المذكور ليس بمستعمل فى اصطلاح به
التخاطب بالمعنى الذى ادعى بطلانه مما سبق اللهم الا ان يحمل الاستعمال
فى اصطلاح التخاطب على معنى اخر يجعله الحقيقة فى هذا قيل لكن فى ما
المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا فى اصطلاح التخاطب حدوث الوضع
فى ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة و
قرر عليه فى الاصطلاح والعرف عند ما استعمل النحوى او غيره من اهل
الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع فى ذلك الاصطلاح
سواء حدث الوضع فيه ام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذى احترز بهذا القيد
عنه على هذا التوجيه غير ظاهر كما لا يخفى على المتامل فالاقرب ان يقيد
اصطلاح التخاطب اذا استعمله النحوى الاسد فيما وضع له لغة اصطلاح
اللغة ولا شك فى حدوث الوضع المذكور فى هذا الاصطلاح فلا يلزم
خروج امثاله عن تعريف الحقيقة فليتامل لان الاستعارة وان كانت
موضوعة بالتاويل فى ذلك التاويل كما سيأتى ادعاء دخول المشبه فى
جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين
متعارفا وهو الذى له غاية الجراءة فى ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف
وهو الذى له تلك الجرءة لكن فى غير ذلك الهيكل المخصوص اى ليدل
بنفسه اشارة الى انه قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول
المص فى المجاز لا دلالة بقرينة لا بالنفس والا لقدمه على قوله للدلالة دفعا
للبس فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اى بالوجه المذكور وهو

فانه لم يعتبر قيد الحيثية واعترض
على تعريف السكاكى بما سيأتى لانه لم يعتبر قيد
اصطلاح التخاطب فيعم تعريفه المجاز
المذكور

لعبارة قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر ويوجد في المجاز وضع نوعي بثبوت
قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة
المانعة عن ارادة ذلك المعنى لما يتعلق بذلك المعنى تعليقا مخصوصا ودال
عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت
من الواضع لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها والوضع
النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة
بل الوضع النوعي المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ
يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة على مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له
مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به وقد
صرح الشريف في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين على معناه الافرادي
لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم
فان دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني بل
ما اشار اليه بعض المحققين اه قال الفاضل المحشي ويرد هذا الجواب بتفصيل
الا ان ابطاله للشق الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم
ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على متعلقه بمعنى
الالفاظ غير ها حروفا محل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام
غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع
لها بكلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا يرد ذلك ايضا لان
معنى التعريف على هذه الارادة على ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه
متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك التعلق
فتامل سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه اه لا شك ان مسلمه هو
الذي منعه اولا وهو كون معنى الدلالة على معنى في غيره اشتراط ذلك
التعلق في الدلالة على المعنى الافرادي فما ذكره ههنا مناقض لما ذكره في
مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك بكون العلم بالتعيين كافيا
في فهم المعنى عند الطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال لم لا يكون

هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه
مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه هنا شمول
التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكره من كون العلم
بالتعيين كافيا وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم
مما ذكره في المختصر عدم شمول التعريف بوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا
قوي اعتراض الفاضل المحشي اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفس دلالته
على معناها كيف يقال العلم بتعيينه لمعناها يكفي في دلالتها عليه وهذا ظ
اللهم الا ان يق مراد الش ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه
وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق لحصول المعنى لعدم حصوله في نفسه
لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة وبالجملة فذكر المتعلق من اعتبره الواضع
فيكون هو ايضا من متعلقات التعيين فلا ينافي اشتراط ذكر المتعلق كون
العلم بالتعيين كافيا والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض بعد ما ابدله في بعض
النسخ كما نقله الشريف لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه الدال على
ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى
الاصلي وهو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى فلا دلالة عليه وهذا هو مراد
الفاضل المحشي وان غفل عن البعض ودفع اعتراضه بانا لا نسلم ان هذا معنى
لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم
قول الفاضل المحشي على ارادة المعنى اه محل بحث اذ يمكن ان يق المراد بالمعنى
الاصلي المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصلي
بهذا المعنى فلا محذور فتامل وعدم الدلالة على احد المعنيين لمعارض
الاشتراك الخ الا ظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على
معنى بنفسه فالدلالة هي ما لاجلها التعيين وعدم ترتيب ما لاجله التعيين
لعارض الاشتراك لا ينافي وجه التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يق المشترك
يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ يفهمهما منه غاية ما فيه ان احدهما
ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك بعدم تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقق
الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الحيض

اه القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح وقوله ان لايتجاوز اما بتاويل مصدر بمعنى الفاعل اى مدلوله غير المتجاوز وهو الاحد الداير واما بتقدير مضاف اى مدلوله ذوان لايتجاوز وقوله بمعنى الحيض قد اورد الفاضل المحشي ههنا جوابا سؤالا واوضح الفرق بين قرينتي المجاز والمشترك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من كلام السكاكي والا فلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر اخر نعم على تقدير المزاحمة الدلالة على احد المعنيين محققة ودفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له تحقق تلك الدلالة قطعا ثم ان الطلاق قوله واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي اه محل بحث اذ قد تقرر ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم تكن القرينة مدخل في الدلالة بل في الارادة فبطل الطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل القرينة فظهر عدم انضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتامل والتبادر الى الفهم من قراين الحقيقة اشار بلفظ من وجمع الدلائل ان الدليل غير منحصر فيه فلا يرد ان التبادر يتحقق بالنظر الى خصوصية بين المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ حقيقة فيهما هذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غيره والفرق ظاهر وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا فيه بحث اذ استلزام الوضعين للوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلثة للوضع الرابع وتعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد ولعلهما اللهم الا ان يق استلزام الوضعين الصريحين الوضع الضمني لا يستلزم استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع الضمني فتامل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشي ههنا بحيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك اذا كانا متنافيين لما في المثال المذكور اعني القرء عند الكل يدل على ان المراد بالتنافي بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو التنافي في الارادة بان لم يمكن الجمع بين المعنيين فيهما مثل قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة ونحو قيل امرات هند بمعنى طهرت وحاضت وفي الدار الحيوان اى الاسود والابيض يجوز عند القائل بالعموم فليتامل

هو التأخر

وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص الاى وجه اندفاع هذا الاعتراض بما مر من التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر اليه بسبب الوضع ولا فعند سماع لفظ زيد يتبادر حياته منه لا لفظه مع انها ليست معناه الحقيقي والتبادر فيما ذكر بسبب المزاحمة لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحشي وانت خبير بان في جعل التبادر الى الفهم بسبب الوضع امارة الحقيقة شائبة اللغوية ان يكون معنى التبادر بحسب الوضع امارة الوضع فتامل بان قوله القرء بمعنى الطهر اه وجه اندفاع هذا الوجه بما سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اراد بارادة الموضوع له ارادته ولو في محل اخر باستعمال آخر فالكناية قد يقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في حصول المحل كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله عز وعلا والسموات مطويات بيمينه ونظايرها فقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظ فلينظر فيها لانا نقول الاول يستلزم الدور وقد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وهو ايضا ممنوع فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية كان معنى قوله تخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى تخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له فظاهر هذا مناقض لما اسلفه في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكره في التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلفيق بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الموضعين

المجاز دون الكناية فم

وان الاختلاف في الوضعين بالنظر اليهما والى ان ميل المص الى مذهب المذكور
ههنا ولذا لم يلتفت الش في توجيهها وقع ههنا في اكثر النسخ اي المذهب
الاخير مع انه يمكن تصحيح احدا بذلك قوله وهو انه نظر الى لفظ الايضاح هكذا
وفيما ذكر نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على انه عند الا
طلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القر بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو دال
بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة كما يكون معنوية يكون لفظية
وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة اللفظ على معناه
لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما وو[ضعه]
للمتضادين كالجون الاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولا
خلاف اللغات باختلاف الامم يعني نظر ذلك البعض في الحذاق وهو
الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ الى مذكور
عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراض على السكاكي فاجاب بما نقله
الش فقال مراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم وفيه بحث
لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به
ان يكون العلم بالوضع كافيا فيلزم الدور كما مرت اليه الاشارة والاولى ان يق
المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا حفظت شيئا وغابت عنك
اشياء لعل الشيء المحفوظ لذلك البعض هو الذي ذكره من ان مراد السكاكي
بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم لان ما قيل ان دلالة
الالفاظ ذاتية وانت قد نبهت على ما في هذا المحفوظ ايض من نوع خلل
والظان الواضع هو الله تعالى ثم الحصل فاذا ثبت اللفظ وقد
ابطل او غيره فهو الوضع ثم الواضع اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع
فالاحتمالات اربعة والقايل بالاول هو سليمان بن عمار الصيمري وبالثاني
ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقايل بالمذهب
الرابع وهو ان الحصوص في البعض وهو القدر الذي وقع به التنبيه على
الاصطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح البشر الاستاد ابو اسحق الاسفرايني

ابني او يخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او
جماعة من الانس وفيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع فمجرد سماع لفظ
من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد
ان ينضم من العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا يكون
شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا
في كونه طريقا للتوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم
للدلالة على الوضع يجوز ان يكون بالطبع جزم به في فصول البديع كما اذا خلق
لفظ الوجع في جسم في صوت يدل على معناه طبعا فليتامل واعلم ان الفاضل
المحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقا مستقلا للتوقيف والالهام
طريق اخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان يصار الى ما ذكره المشايخ من ان
الالهام موهبة رحمانية مخصوصة لا دخل للاستعداد فيه ويخص خلق العلم الضروري
بما يكون بالاستعداد والتوجيه لوجب ان لا يختلف اللغات اه الظان كلا منهما
وجه مستقل ففي الوجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية
لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع
بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة ففيه لجواز ان
يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات
ح بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد ففيه ايضا لجواز ان يتعدد الدال بحسب
الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره كما ان كل
احد يفهم من كل لفظ ان له لا نظا فيها اشارة الى دفع ما يقال لعل هناك شرطا
نفقد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه في حق ذلك
البعض وتوجيه الجواب انه ح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ
وحده كدلالته على اللافظ ولا يمتنع جعل اللفظ الى هذا كلام ذكره السكاكي
وحققه الفاضل المحشي ايض في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اي
لا يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى
سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز واما بوصفه له كما في

العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القايل بذلك
هي المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم ودفع المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز لذلك
قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا يمكن جعل اللفظ
بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال
دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي
ومعنى قول الشارح دون المعنى الحقيقي منجا وزا عن المعنى لا بمعنى عدم الدلالة
عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت كان ما بالذات
لا يزول بالغير يدفع الحمل على هذا الوجه ولو سلم فنقول هذا ايضا لا يتم لان المدعي
القايل بذاته دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فتامل لا استلزامه
ان يكون المفهوم من قولنا هو ما هل او جو ز التضاد بالتنافيين فيه بحث لان
من يسمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما
مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة الناشية من ذات
اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم كيف ودلالة
اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابت على المذهب المختار
ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب هناك فتدبر على ما عليه ائمة الاشتقاق
والتصريف هذا ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز موضوع الاخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ
من حيث صورها وهياتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب
بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للفاضل الحسني وفيه
بحث اما اولا فلان تعريف علم الصرف في صدر كتابه مشتمل على اشتقاق
قطعا وكذا سياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس ببديع
ونظيره قوله ولما كان تمام علم النحو بعلمي الحد والاستدلال مع ان الاسم
المجموع المركب من مباحث التصورات او التصديقات عنده هو علم الاستدلال
واما ثانيا فلان تقاصر الكلمات المعتبرة عن اصلها بالابدال ونحوه كما في
قال اصله قول فانه من علم التصريف مع ان البحث عن احتساب احدهما

الى الاخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراك ان يكون كل من الاصل والفرع
مستعملا في الكلام ولا استعمال لقوله مثلا على النقص المبحث عن الانتساب
بالاصالة والفرعية بين نحو المبيت والملت الواقع في علم الصرف فان الاصل فيه
مستعمل وعليه قوله نعم نقلا على الذي عليه الحق بعينها والمخلص ان يراد الاصالة
والفرعية المخصوصتان اي التي بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين المبيت
والملت لاتحاد معناهما بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر قوله كالجهر والهمس
الشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذي هو وظيفة
حروف ان يكون تكيفه كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف
مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر
صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري
الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار والجري وامثلة الكل
تقدمت في بحث الفصاحة لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة لا يخفى
عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات
يتاتى في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه
متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله كالنزوان والحيدي
النزوان ضراب الفحل والحيدي صفة مشبهة من حاد يحيد يقال حمار حيدي
اي مايل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان للافعال
الطبيعية اللازمة ووجه المناسبة ان هذه الافعال من اقوى الافعال لانها
لا يحتاج في حصولها الى الغير كما ان الضم من اقوى الحركات ولانها كالمضموم
الى صاحبها والمجاز مفعل يريد انه مصدر ميمي اما بمعنى اسم الفاعل اي الجائز
او المفعول اي المجوز به ادعى المص ان الظاهر اشارة الى ان الوجه الاول غير
ظاهر قال المص في الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل او المفعول خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة الذي
ذكره الاسفرايني في صحة النحو المذكور في المصدر الميمي بان المسموع منه في غيره
من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه فليس بشيء لان المعتبر في صحة

المجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها ويتجه
على الوجه الذى ذكره وزعم انه لا يلايم ما ذكر فى التسمية بالحقيقة لفوات
التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كانت باعتبار ثبوت الكلمة مكانها الاصلى
لزم فى مقابلها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان فى لفظ الزعم
اشارة الى هذا   واعتبار التناسب فى تسمية شى الى اخره كانه دفع سؤال
مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز لانها ايضا من طريق الى تصور
معناها ووجه الدفع ظاهر   ولذا لا يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون
التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كانه اراد بالوصف اطلاق الصفة
لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من سياق الكلام   فلا
يمكن جمعهما فى تعريف واحد بحيث يحصل معرفة تمام الحقيقة بمعرفة كل واحد
منها بخصوصه ولا نقض بجمع الانسان والفرس فى تعريف الحيوان بانه الجسم
الحساس المتحرك بالارادة   مرتجلا كان او منقولا او غيرهما المرتجل المنقول
لا لمناسبة والمنقول المنقول لمناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك
فلا بد من العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعانى
وبالكسر علاقة السيف او السوط ونحوهما من المحسوسات وقيل بعكسه والعوج
بالفتح ولما قوله تعالى لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل ثم المراد
من قوله فلا بد من العلاقة انه لا بد من ملاحظة العلاقة واعتبارها وهو
ظاهر   وقد يكون مرتجلا اى المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال
الصحيح فى الغير بلا علاقة ودليل وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فى ما وضع له
فيكون حقيقة كما صرح به انفا حيث قال ولقوله غير ما وضعت له خرج الحقيقة
مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعله هنا من اقسام المستعمل فى غير ما
وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار   والمنقول عنه ما غلب الخ
اى معنى مجازى غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالفرد من حيث
خصوصيته معنى مجازى الكلى والاطلاق الكل عليه من حيث خصوصه بطريق
المجاز كما سيتضح ذلك ان شاء الله   فى الاصطلاح المنقول فيه

المنقول

بالعكس

صفة ل
بالعكس المنقول فيه للاصطلاح اى الاصطلاح الذى وقع النقل فى ذلك الاصطلاح
واما من حيث العرف فهو موضوع له ابتداء فى شرح المفتاح للفاضل الحسنى ان
الدابة بحسب العرف يطلق على البعض ايضا   بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز اراد بها
الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل فى غير الموضوع له لعلاقة
وجعلها مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه احتراز اذا استعمله المخاطب بعرف
اللغة انما قيد به لانه ان لفظ الاسد لما ليس بحيوان مفترس مجاز وحتى لو استعمل النحوى
او الشرع يكون الامر على حاله عند استعمال اللغوى بناء على ان اطلاق الحقيقة
اللغوية ثم انما هو بهذه الحيثية اى باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا
يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح لحادثة وكون الخطاب باعتباره
وان لم يتحقق بعد فتامل قوله وفعل اللفظ والحدث اعترض عليه بان الذى
يجى للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح فى غير هذا
الكتاب وقد صرح به الجوهرى ايضا قلت انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول
مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر   فما ذكره بلفظ النكرة اى
كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة فى قوله لما ذكر بعد كل نكرة
النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به فى صورة النكرة معرفة حقيقة اذ المراد من
اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهى اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة
لالفاظ معينة فتامل   والمجاز مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة انما سمى
مرسلا لان الارسال فى اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه
من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد   والا فاستعارة الى اخره
الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عنه بخلاف الاصطلاح
كيلا تقع فى العبث اذا رايت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة   ان يصدر
منها ويصل الى المنعم بها الضمير فى منها راجع الى اليد وفى بها الى النعمة صرح به الشارح
فى شرح المفتاح اى الذى قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم مقام الفاعل
للمنعم هو الضمير المستتر فيه الراجع الى الاسم الموصول الداخل عليه قوله ومع
هذا فلا بد من اشارة الى المنعم لئلا يختل انتقال الذهن من الملزوم الى اللازم

فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في اوائل
شرح الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال البهدوان الابادي حقيقة عرفية
في النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر النعم فليتذكر واما اليد في قوله عم
تفصيل المجمل في ذهن السامع ويعني يكافئوا ويدهم تماثل في القصاص من
الكفو وهو المثل لا فضل للشريف على وضيع والذمة العهد ومعنى يسعى
بذمتهم ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمراد اذا اعطى امانا ليس للباقين
نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة
هي المشابهة اما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين بمعنى ان في هذا القسمة
مجازا مرسلا يمكن ان يوجه ايضا بخلاف المضاف اي من وجوه المجاز المرسل وطرفيه
وهذا هو الظاهر من الايضاح في العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر
ميمي نقل للمجاز وغيره كما ان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل
هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري تعسف بل نفس الحمل على
المعنى المصدري بطريق الاستخدام تعسف ينبه على ارتكاب التسامح كما لا
يخفى على المنصف وهي النخط الرهيب والنار اللبا العنق في الصحاح ربات
العقوم بناء وارتبابهم اي رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع الربايا والانملة جزء
من الاصابع الانملة بالفتح واحدة الانامل وهي رؤس الاصابع قولهم فلان اكل
الدم ومنه قول الشاعر يخاطب امرأته اكلت دما ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى
القرط طيبة النشر دعا على نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ
الدية عند العرب عار عظيم والمراد بعيدة مهوى القرط طويلة العنق وطويلة
العنق وظاهره سهو لانه من تسمية اه وقد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن
الاخذ وهو سبب للاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب والمقول اي الدية
المسماة بالدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم
بعده وتعلق الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن الدية سبب لاكل الدم
والتمثيل بهذا الاعتبار كاف فتأمل لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل
الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر ييتم يتما بالفتح والضم مع السكون

فيها

فيهما واعلم ان اليتيم في بني آدم من قبل الاب وفي البهائم من قبل الام او مجلة عن
فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف
واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما في قوله تعالى واسأل القرية لكن لا يظهر بالتمثيل
قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع الا
نفكاك في الذهن او في الخارج بل الاتصال في الجملة لينتقل الذهن بسببه من احدهما
الى الاخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز ولما في عين فيظهر ان الضمير في
غيره راجع الى الاستعارات باعتبار انها عبارة عن اللفظ فاما ان ذلك
المعنى ما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له الاصل نظرا الى ان الاتصاف بالفعل
ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا
فان نعتت في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم حصول حقيقة الخمر التي
بالفعل اصلا قوله في زمان سابق ولاحق اي زمان سابق على حال اعتبار
الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليهما ولا يلزم فيهما ا
في المجاز باعتبار الكون في الاول اسبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة
اليه للقطع بان الاسم في مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صادف
المسمى في زمان الاخبار قتيلا او خمرا حقيقة فان قلت قولك نحن هذا الحي
امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحيثية للمستند اليه سابق على زمان
باعتبار الحكم اعني زمان التكلم بل هي حاصلة له وقت الحكم الذي يعتبر هنا سبق
حصول الحيثية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو
ايسر الى هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت ميت الى قبيل قلت هذا
امس لم يكن مجازا فتأمل قوله فان الانسان لا يوجد بدونهما فان قلت
هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام
المذكور الاستتباع فتم التقريب لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على
ان كلا منهما ملزوم واصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود وهذا خلاصة
ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وههنا بحث وهو انه لو
حمل اللزوم في قوله بجموع ذلك يشتمل على اللزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال

فى جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى ان ما ادعاه
على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون الا انه مبنى على صحة الجواب المذكور
اذ لو حمل على اصطلاح جمهور ارباب الفن كان المراد استلزام الجزء للكل المعنى
المصطلح اليه والا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولهذا اشترط الخ فى لا يتم الجواب
المذكور فتامل فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاقها عليه
من حيث صدور معظم الافعال منه فى موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز
كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشرى فى قوله تعالى تبت يدا ابى لهب
ان يراد بالنفس فاللفظ الواحد يجوز ان يكون استعارة وان
يكون مجازا مرسلا يعنى ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شئ واحد يجوز ان
يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا يعنى ان اللفظ الواحد اذا اطلق
على شئ كما اذا قلت رايت مشفرا فيما اذا اريد شفة انسان يجوز ان يكون
ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان
فى المص المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة
بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك فى تغاير المعنيين وتعددهما
قول زهير بن ابى سلمى بضم السين والزهير الشاعر وليس فى العرب
ابو سلمى غيره واسم ربيعة بن رياح من بنى رزمان عند اصحاب الحمل
على التخييل ان تشبه الجوع فى التاثير بذى لباس قاصد للتاثير مبالغ فيه
فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو محقق
من انتقاع اللون وتكرار الهيئة الانتقاع تغير اللون من حزن وفزع
والانتقاع مثله وهو لوجود والزهانة الذارة يقال فلان فلان اى شئتها
فيتوهم كونه تشبيها اى كونه من قبيل لجين الما فعلى هذا لا
يتناول قولنا هذا التفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الا
ستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا مع حذف الاداة و
ليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى يتوهم ركاكته لو اريد
على انه لو لا ارادة ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع

والاقتناع

قوله لعدم التناول قطعا على كل حال بل هو مستعمل فى معنى الشجاعة فيكون
مجازا لا يقال المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة
ههنا وما ذكر من ان الحمل قرينة ففيه انه لا دلالة فى الحمل على ذلك لجواز ان
يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفى فى القرينة ما هو الظ وصحة
الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته
الذهنية من حيث وجودها وحصولها فى الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد
قطعا مع انه معتبر فى الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد على هذا
بالاعتبار انه انما يطلق على تلك الذات ماخوذه مع ذلك الوصف جزءا مفهومه فكان اوصاف
الجارى بقى الكلام فى ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات تشبيه زيد
بالاسد او لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول
فهو تشبيه قطعا ولا مجاز فى الاسد كما ادعاه الفاضل المحشى وان كان الثانى
فهو استعارة على ما حققه الشيخ ولا فرق بين قولك زيدا اسدا واسد زيد
وبين قولك زيد شير است وشير است زيد فى احتمال الامرين فانه يحتمل
ان يراد شير فى الموصفين فردى فيجوز بقول الفاضل المحشى ولا شك ان قولك
زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير است وشير است زيد فيكون
سياق الكلام فيه ممتنع اذ يحتمل انه وصف ذات ما بالشجاعة بالاسد و
اطلاق اسم الاسد على هذا المفهوم الكلى استعمل فى فرد منه لا بخصوصه
كما فى قوله رايت رجلا مع ان المراد زيد بعينه نعم يلزم ضمنا من تشبيه
الذات المطلقة بالاسد تشبيه الذوات المخصوصة لكن غير مقصود
تشبيه زيد فيكون اسد مستعملا فى معناه الحقيقى لا يشفى الغليل ثم ان
قولنا ههنا ثلثة مراتب الاول ادعاء المشابهة بلا اداة التشبيه لفظا او تقديرا
نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ الاستعارة
فيه دعوى الاتفاق على ان زيد او الاسد تشبيه وهم كيف وقد مر ان
التشبيه اذا كان مذكورا او مقدرا او كان اسم المشبه خبرا عنه حقيقة او
حكما فعند البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بين الوقف

والمنكر على ان قول الشيخ فانا نابيت الا ان نطلق اسم الاستعارة على هذا القسم
فان حسن دخول ادوات التشبيه فلا نحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم
المشبه معرفة داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد الشيخ ثبوت
الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على التقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة
بتقدير اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف
اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اى لا ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة له
عليه فى المثال المذكور اعنى رايت اسدا يرمى ونظايره ومثل رايت اسدا
فى الحمام اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ما يتوهم من ان
الملازمة المعتبرة فى باب المجاز هى الملابسة فى الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى
المجازى الدلالة فى الجملة بحسب المقامات والقراين وهذا المعنى مما يمكن ان
يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا حاجة لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة
عليه ويدل على ما ذكرنا انه قال الفاضل المحشى ليس فى تعلق الجارية دلالة
على كونها استعارة بل الرجل دليل على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم المعنى
الذى تعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف الشجاعة
فى الاستعارة مثلا لا يلتفت اليه البتة اذ لا انتقال الا الى المعنى المراد الا بملاحظة
مجاز وما بقى على حقيقته فان ملاحظة المعنى الحقيقى كثيرا ما يخلو عن ملاحظة
اوصاف الخارجية فظهر ان تعلق الجار انسب بالاستعارة وان صح الحقيقة
ايضا وهذا ظاهر جدا قوله اسد على وفى الحروب نعامة لن خطان المعنى
الجوارح وزاهدها فتاها نعامة تنفر من صفير الصافر الفتخاء المسترخية
الجناحين من الفتخ وهو اللين يقال العقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت
جناحيها وهذا لا يكون الا من اللين من قوله انه تنفر من صفير الصافر انه
تفزع من مجرد الصدا وبعد البيت المذكور هلا برزت الى غزالة فى الوغى
بل كان قلبك فى جناحى طاير غزالة اسم امراة شبيب الخارجى وكان يضرب
المثل بشجاعتها قيل انها هجمت على الكوفة فى ثلثين فارسا وفيها ثلثون الف
مقاتل وصليت صلوة الصبح وفيها قرات سورة البقرة ثم هرب الحجاج

ومن

ومن معه والوغى الحرب وكقوله اعرابه عليه بعض من البيت لابى العلاء
المعرى فى قصيدة يرثى بها الشريف الطاهر الموسوى مطلعها اودى فليت
الحادثات كفاف مال المسف وعن المستاف وتمام المصراع المسنا اليه
من الشيح والطير اغربة عليه باسرها فتخ الشراة وساكنات بصاف اودى
اى هلك فاعله مال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام بكف الاذى
واسياف الرجل اذا ذهب ماله والاستيناف الشم والفتخ بالضم جمع فتخاء وقد
مر تفسيرها الشراة بفتح السين المهملة جبال باليمن تكون فيها هزيل بينه
غيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام وبصاف جبل طى والمعنى ان كل الطيور
فى الحزن على الرثى مثل الاغربة الباكية عليه وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه بل لا يصح كما اذا اقترن به نفى جنس المشبه عن نفسه
كما فى هو اسد ليس بادمى وفى الشرح يا هذا البشر ان هذا الا ملك
كريم اذ لا معنى لان يقال هو متشبه بالاسد ليس بادمى فان الادمية انما
تنافى الاسدية لا كون الشئ شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ فى اواخر دلايل
الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه
غفل عنه المتاخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصود فى المثال المذكور
نحو بحسب الظاهر جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو معنى التشبيه البليغ
وبهذا الاعتبار صح نفى الجنس الادمى عنه وهذا لا ينافى كون المثال من قبيل
التشبيه فى الاصل واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور
ليس باستعارة ايضا كيف لا وقد اعترف هذا القايل بنفسه بان معيار الفرق
بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة المشبه مقامه
بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة
قولنا رجل شجاع وليس بادمى اقوى من استحالة قولك هو كاسد وليس
بادمى فتامل ولحسن تشبيه البدر هى التى يختار بها فى سيره وهى
اثنى عشر اولها الحمل واخرها الحوت يعد الصبغ على التميز والمها جمع مهاة وهى
البقرة الوحشية والتبرج اظهار المراة زينتها ومحاسنها للرجل فيل معنى

اكتنان

بترجها السائل انهن مخدرات لا يبرزن من الخدر وبهذا يعاد في المها لانها مترجة بخلافهن فان بترجهن استعارة وكان من قبيل قولهم تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاها لانه يحرض ضعفا اسعا من قبيل ويحتمل ان يكون المعنى انهن يبرزن في الاكتنان عند التبرج حتى ان تبرجهن غير اكتنا هن قبل وهاهنا معنى اخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول في البرج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا دنون عن المرائي وهو ان يراد بالترجي الدخول في التبرج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا دنون عن المرائي واستترن فكانهن دخلن في برج اخر ولا يخفى ما فيه من التكلف والظاهر من باب التشبيه الى قوله كما في قولنا رايت اسدا في شجاعة يقتضي تقدير المشبه اي رايت رجلا مثل الاسد في الشجاعة والا لا يصح ان يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رايت رجلا في الشجاعة لكان لغوا من الكلام لان بيان الخيط الابيض بالفجر فيدل عليه هذا التبيين لا يدل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذلك اللفظ مستعملا فيما يشبه معناه وهو شأن الاستعارة وقد يتكلف في الجواب بان ليس المراد بكون الفجر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار ذاته بمعنى انه انما يبين ان اي شيء اريد بهذا اللفظ بل بيان له باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه يبين ان الخيط الابيض وان كان في الظاهر فاعل يتبين ليس فاعلا في الحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض والمشبه به وذلك الامر هو الفجر فيكون قوله من الفجر بيانا للخيط الابيض في الظاهر وبيانا لذلك الامر في الحقيقة فليتامل فان قيل هلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة اجيب بان في هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال التوهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى زيادة بيان في حكم من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد البعد من ذلك الذي من كون ما يترك فيه المشبه واتى بوجه الشبه تشبيها كون الانثيين من قبيل

التشبيه

التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه معتبر فيما مر بخلاف الاثنين ومعنى ضرب الله مثلا وبين والمثل مضروب للمشرك و الثاني للموحد وقوله رجلا بدل من قوله مثلا ويحتمل ان يكون مفعولا بتضمين ضرب معنى جعل وفيه صفة شركاء والتشاكس التخاصم ومعنى سلما سالما من الشركاء والفرات الذي يكسر العطش والسائغ الشراب الذي يسهل دخله في الحلق والاجاج صفة مؤكدة كما في امس الدابر وحين بعد والغرض ايضا التاكيد اي اجاج اي ملح مر وقداح المياه اججا على ما يظهر بالتامل وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل الاول والمؤمن موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب ضرب المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من حال شيء الى شيء اخر هو المقصود وهذا متفق على ذلك التقدير كما لا يخفى لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يبنى عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة اعترض عليه بجواز ان يكون قوله ومن كل تاكلون لحما طريا الاية ترشيحا للاستعارة واجيب بانه سوق الكلام لبيان ان ليس في الكافر نفع اصلا وهذا انما يتاتى اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة كالحجارة او اشد قسوة كانه قيل الكافر كالبحر الاجاج بل ليس مثله اذ ليس فيه هذه المنافع المذكورة وفي الكافر لا نفع اصلا واذا جعل ترشيحا لم يتيسر هذا المعنى المستفاد منه في الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة التي يقال لها الترشيح مثلا اذا قلنا رايت في الحمام اسدا يفترس اقرانه كان المستعار نفس الموصوف الاسد بهذه الصفة فيكون المشبه به فيما نحن البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون للكافر المشبه به نفع وهو سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله ومن كل تاكلون اي ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذاب حتى قال نفسه في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان من الملح فلما التقيا وصار الشيء واحدا جاز ان يقال يخرج منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذاب ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ في سورة الفاطر مبني على القول الاخير الذي

نقله في سورة الرحمن لان الخروج من الحق خروج من العذاب من وجه ومن المالح من وجه فليتامل ولا يخفى ضعفه على من تامل الكشاف قال صاحب الكشاف في قوله تعالى او كصيب من السماء الاية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل المشبه المطوى ذكره على سنن الاستعارة لا تمثيل النفس الاستعارة كما توهمه الطيبي وصاحب الكشف فان الاول احوج الى التمثيل في هذا المقام من الثاني وهذا الكلام صريح اه حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا لان اللفظ ليس موضوعا للمشبه والا لزم فانه يدل على انه لو كان موضوعا له لم يلزم ان يكون مجازا لغويا وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى حقيقة تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وعلى الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع ولم يعني قوله ان التصرف في امر عقلي اشارة بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وظاهر فان المجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد والكلام لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة المشابهة يكون مجرد اصطلاح لا غايره المعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان الوضع يجعل اللفظ للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معنى المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة يكون مجرد اصطلاح لكن في بطلان اللازم بحث فتامل اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد وفيه بحث لان طريق الاطلاق اذا كان قوة المشابهة بحيث يعرف الحقيقة يستفاد منه المبالغة فيكون الاستعارة ابلغ قوله ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا فيه انه يحتمل ان يراد به انه

بن ذكر

بلغ

رعايه

جعله

جعله تشبيها بالاسد مشابهة تامة هذا قيل يخدش هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجري في زيد اسد مع انهم لم يوجد فيه الادعاء المذكور ورد بانه تشبيه ليس باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق اليه في زيد اسد لا بمعنى المعنى على تقدير اداة التشبيه كما سبق تحقيقه بل جعل فردا من افراد الاسد ادعاء نعم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه في الكلام كما سبق فان قلت ذلك الادعا لا يتحقق في المعرف اعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال الاسد جعل زيدا اسدا قلت ان يحث قولهم بذلك في الصورة المذكورة وان المعنى على تقدير الاداة يكون المراد به انه جعله تشبيها بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة فتامل فقد مر انه على القرينة سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر وبهذا يندفع الى بيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين غير المتعارف يندفع اه وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة واما التعجب والنهي عنه فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان تحصل الايراد السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام القائل نعم لا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة والاستعارة تفارق الكذب اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما تفارق الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم ولا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق وزعم صاحب المفتاح انه اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها ادلة بتصوير من صاحبها فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق مع علم القائل

بعدم المطابقة فانه ايض لا ينصب تلك القرينة كان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان
الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعي في التبري عن قصد التاويل لان
مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح في مقصوده هذا القصد
التاويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى منها بان نفى القرينة واقتصر في الدعوى
الباطلة على ذكر التبري عن التاويل لانه اذا تبرى عن التاويل كان نصب القرينة
اشد تبرا فظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونفي نصب القرينة
كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال انه
بينما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم بل تعيين
مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب هاهنا احد
قسميه اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه سمى قسمه الاخر وهو
ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة ولا يكون

الواقع

الاستعارة علما لا يخفى في ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق
العلم وكذا مادر على البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة وقد
سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية واما مادر فانه رجل من
هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي مادرا لانه يسقي ابله من ماء حوض فلما
شرب الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا
من ان تسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا
باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه
يشير بذلك الى احد عشر درهما فانفلت الظبي فضرب به المثل في العي قال حميد
الارقط يهجو اضيافه اتانا وما داناه سحبان وابل بيانا وعلما بالذي هو قايل
فما زال عنه اللقم حتى كانه من العي لما ان تكلم باقل واعلم انك اذا اعتبرت تنبيه
زيد بعمرو في الكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه والدعاء انه عين
عمرو لكمال شبهه به فقلت رايت عمرو فانه استعارة لكون علاقته المشابهة
ومن هاهنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس في بيان الاستعارة بناء على ان
الكثر الاستعارة في الاجناس لا الاشخاص ولهذا علل الفاضل المحشي في شرح

المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة
في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه
به مشهورا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصافها حتى ان
اسماءها ينبئ عن اوصافها ابناء تاما واما الاشخاص فقل فيها اوصاف
كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات مع الشكل
المخصوص ادعاء وان كان موضوعا لذات معين مع الشكل مخصوص حتى
يتاتى اعتبار الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول عن التشبيه
الى الاستعارة هو المبالغة في حال المشبه في وجه الشبه حتى كانه يساوي
المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا
في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتامل فان تعافوا من عاف يعوف
من عاف يعاف كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم يقال
عاف الرجل طعامه وشرابه اي كرهه لدلالة على ان جواب الشرط
محذوف ويلحقوا فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان
يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القايل يدعي الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق
الكافر العدول والايمان واما عدم حمل النيران على الرماح فلشاهد العرف
عليه الاستعمال في السيوف من نصله اي من نصل سيف الممدوح ويحتمل
ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى الملابسة على رؤوس الاقران
سحاب الاقران جمع قرن وهو الكفو في الحرب وخص سحايب فاعل تنكفي و
بعد البيت المذكور يكاد الذي بها يفيض على العدى مع السيف
في شبه قناة قواصب الشي وحدا نثاء الشي اي يعطيها عنه والقنا جمع
هي الرمح والقواصب القواطع انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهي
رؤوس الاصابع نفس الاصابع تصريحا زاد ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة
والمراد بارؤس الاقران جمع النكرة بقرينة المدح ولك ان تحمل على انه جمع
قلة المامير من الاشارة الى قلة الكفاة في الحرب وقلة امثال فيها ولا يخفى ما فيه
من اللطف وهذا اولى من قول المص ان الحقيق والهداية يعني في قول

الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء الحيوة وانما قال الاولى
ولم يحكم بكون كلام المص خطاء لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة
بين لا بين الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو المصدر
المبني للمفعول وهو الاهتداء مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص
وصف ليس في كلامه ما هو المصدر المبني للمفعول وهو الاهتداء
مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو
واما المرسن فكونه انف مرسون واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة
في الهواء فانهم عدوها في الاستعارة الضمير في عدوها راجع الى وضع
المرسن موضع الانف استعارة على الاطلاق المذكور اي بحيث لا تسلم كا
المرسن والانف فان كلاهما مخصوص بطريق الشم وانما الاختلاف
بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة
على هذا القسم من المجاز المرسل على الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس
الى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة
واد واحد وفي كون استعارة الطيران للعدو ومن هذا القبيل نظر
الحبيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع عدم التحامي
الاختياري في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التحامي على
الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة
وهو جمع حلق الدرع الحلق بفتح الحاء جمع حلقة بالتسكين على غير القياس
وقال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكي يونس عن ابي عمرو بن
العلاء حلقة في الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال ثعلب
كلهم يجيز على ضعفه على ان الاسد موضوع للشجاعة اي للشجاع
لا الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه
لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان القول بكون المستعار له
هو المعنى لا المجموع يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما
هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل اللفظ فيه وههنا

اللزوم

اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وبين المجاز بذلك بينه وبين المعنى لانه
ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنها الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل
المحشي فيما وهذا القدر كاف في اللزوم واذا اجبر فربوس اراه القربوس
بفتح الراء ولا يخفف الا في الشعر لان فعلول نادر لم يات غير صعفوق وهي
اسم عجمي غير منصرف للعلمية والعجمة واما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى
به لضعيف والفصيح الضم وكذا سحنون وهو اول البرعم قلت لا حسن
ما ذكرناه اولا اي ربما يقال تشبيه الاحناء الى القربوس كما يؤيد الوجه
الاخر لانه جعل القربوس كالشخص حيث يكون الراس من مستبعاته
واجزائه ولا شك ان الاصل من الشخص جانب الظهر ثم الحشي قد يصح
الثبوت في اسفل الركبتين ثم يسدح الى جانبها مسفا فليتامل
ولم يطر العادي الذي هو رواح النظر اذا استعمل بالصلة فهو بمعنى
الانظار والعادي هو السائر من الصباح الى الظهر والرواح هو
السائر من الظهر الى المغرب سراحثيثا اي سريعا حريصا وجه الشبه
بينهما ظاهر وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة قوله وشتى
امرها في الهوادي والهوادي جمع هادية وهي العنق يقال اقبلت هوادي
العنق الجبل اذا بدت اعناقها كما في امرئ القيس فقلت له لا عطي اوله مطلع
القصيدة قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
وقيل البيت المذكور في الشرح دليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم
ليبتلي ومنقوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور الا يا ايها الليل
الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل السدول جمع سدال او
سديل وهو ما اسيل على الهودج والتمطي التمدد والباء في بصلبه للتعدية
والاردف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو موخر الشيء
يذكر ويونث وهو الرجل والمراة جميعا والعجزة للمراة خاصة ثم المفهوم من
تقرير الشارح ان الناء كلمة اصلية وبه فعل يقال ناء وينوء نوا اي نهض بجهد
ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من ناى بمعنى بعد فوزنه فلع كما صرح

به في الشافية والكلكل والكلكال الصدر وربما جلق الشعر مستردا والظان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الميل بالانسان المتمطي في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهي الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز وانما قال الظاشارة الى ما في شرح البنيان من ان المجموع استعارة تمثيلية وقولك اليد للشمال اشارة الى ما سياتي من قوله وغداة ريح قد كشفت وقرة اصبحت بيد الشمال زمامها من فم صلى العط الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع اليا المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وثدي وقدم كسر حاء الجمع لمكان اليا مثل عصي والفيظ اهل مصر فانكلام في المصرحة لانه في ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة التي هي قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب الاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة المصرحة لان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الوصفي بسواط النار السواط الذهب الخالص الذي لا دخال فيه والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار فيه بجثلان هذا الكلام من المص لا يستقيم على قانون اللغة لكون قوله اشتعل استعارة تخييلية وهي عنده حقيقة ولا يحقق فيه التشبيه وكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشري ومتبعيه ولفظ الزعم لا يخ عن الاشارة الى البحث المذكور وهما حسان فان قلت كل من الكشط والكشف امر عقلي قلت لو سلم فالمراد الهيئة المحسوسة عندهما وهما انزاان اليهما اي حصول امر عقيب امر حاليا او غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام ان المستعار له ظهور النهار لا يخفى ان الانسب اظهار النهار واجيب بحمل عبارته على القلب بان السكاكي لا يشرط النكتة والقلب بل يقبلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجه طعنهما في هذا القلب بناء على لزومها كغيرهم عند المص وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله

المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته بازائه لان المسلوخ لا يبين ولم يسمع استعمال الظهور بمعنى الزوال يكونه مع عن الا مع من وقد اشار الشارح الى الاندفاع الثاني بقوله فاقام ومن مقام عن واما جواب الاول فان بين كلام ان المسلوخ لا يروى من جلدته بل اذا زال الجلدة عنه فقد زال هو الظاهر عن الجلدة وذلك عار يا ابن ربطه ظاهر نحو بيت من ابيات الحماسي صدره اعيرتنا البانها ولحومها وقبله آبيتي دفاع عنك اذا انت مسلم وقد ذل من ذل عليك قرارا وسترتكم في الردع بادوجوهها بخلق اماء والاهلة حراير الاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول اي مخلى من اسلمه اي خلى بينه وبين من يريد الهلكة واقرارا سم واذا امة نبيل الزل بحولك فيما له عليك قرارا والردع الخوف عليلو اي نظن تلك النسوة امادا لكونها مكشوفات الوجوه والحال انهن حراير في نفس الامر والا ستفهام في اعيرتنا ايضا للانكار اي لم يعيرنا البان الابل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جايز في الدين والعقل وتفريقها في المحتاجين اليها احسان وذلك عار ظاهر اي لا زايل وتلك شكاة بفتح السين المعجمة الشكاية وذلك العلاة اي كلام العلامة بخلاف كلام الشارح في ان الظلمة هي الاصل والطاري وهو النور طار عليها وطرف فان الظ على تقدير العلامة ان يكون الليل طرفا والنهار مطروفا ومن لطول الزمان والعادة في مثله الجويلا يخفى انه لا كافيل بحقق ما اختاره الله من التاويل والحقائق للطايف بلاغة التنزيل ان يكون اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى المغرب كما هو المفهوم من الشرح والموافق لكتب اللغة فيكون الفا للتعقيب الحقيقي نظرا الى انها النهار ويستقيم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ان اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الاية على توجيهه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على الاية مجرد اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار

كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا نسلم ان لها دخلا في المقصود فتامل
لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اه فيه انه يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام
بمعونة المقام فيندفع كلمة المفاجاة على انه اذا ترتب على السلخ في الحال
اصل الظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان كلمة المفاجاة باعتبار ان المفاجاة
لما يتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بغتة بلا ترتب كما ذكره الشريف في حواشي
شرح المفتاح تحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل فتامل
واقول تقويه لذلك او فيه بحث لان الاية على ما يتبادر من نظم الاية سلخ
النهار بحيث يفاجئه الظلام ولا شك ان السلخة مع انبساط الشمس بحيث
لا يبقى منه اثر بل ينعدم في الحال ويترتب عليه الظلام دفعة لكمال القدرة
الهية انه والبعوثة التي ذكرها الشيخ انما يظهر لو كان الاية نفس مفاجاة الظلام
فتامل وههنا بحث اخر وهو انه يقال لما كان الرقاد كثير الوقوع في الحس ومكرر
المشاهد عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازمه اشهر واقوى مما هو
في الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع للقوة محل نظر وان كان افادتها
للاشهرية مما لا شك فيه وقد يقال ما ذكره انما يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه
المقلوب ولا يخفى انه لا نكتة يعتد بها في اعتبار التشبيه المقلوب وفيه نظر
لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان يراد البعث المطلق وصدق ذكر
اليقظة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصح لكونه قرينة للاستعارة
على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث في الموت
والمعنى ان الامر ما انه لا يخفى تتجلى تتجى اي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم
احدهما بالاخر كما لا يلتئم الزجاجة المكسورة والجامع الاحاطة واللزوم
وهما عقليان فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة
القبة محسوسة فلم عده عقليا قلت المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة
المعنوية المتحققة في الذلة بالنسبة اليهم كما انها متحققة في القبة بالنسبة
الى الشخص محقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية وهو كذلك
على ان يعين الذات الى مرادهم بالذات في هذا المقام انه يتعلق بالموصوفية

وفي انفسهم اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك
شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والالة وما ذكره ههنا
لا يتناولها من غير اعتبار وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف
متعلق بهذه الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان الفعل وصف وهو
ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف وكذا لا يكون
متناولا لاسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي لدليل يدل
ذا الصلاحية لانه يصدق على كثيرين والا لكان كليا واذا تضمن مفهومه نوع
وصف لم يصير كليا اليهم بل اشتهر ذاته المشخصة بوصف من الاوصاف خارج
عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجية عن المدلولات الاصلية
فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم
الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون وجه
الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيهما اصلية والافعال
والحروف لا يصلح للموصوفية وكذا الصفات المشتقات ولا نشتغل القوم
انما يعرضه للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية
المكنية كما في قولك اعجبني اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا اليها لعدم
وجدانهم اياها في كلام البلغاء او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه
انما ذكر لفظا واشارة الى انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود وانما الموضوع
الحقائق اي الامور المقررة الثابتة اه هذا التعبير ذكره العلامة في شرح المفتاح
قال المراد بالحقائق الذوات الثابتة المقررة كالجسم والبياض والطول لا غير
الثابتة بمعاني الافعال فانها متجددة غير مستقرة لدخول الزمان في مفهومها
وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتعم الشمس
ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار بقوله بعد تسليم صحته وجه المنع كما نقل
عنه ان كالحركة والزمان مع انه ليس من الامور المقررة الثابتة
يقع موصوفا وقد صرح الشارح بنفسه في شرح المفتاح باندفاع هذا
المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة

هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير اعتبار الغير ولا خفاء في ان القيام والحركة كذلك بخلاف العالم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال ودفعه ان المراد بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال لعله لا يخاص عن ان مطمح نظره لرد العلامة وانما لم يفسر الشارح الحقايق بما ذكره هذا الفاضل المحشي لان غرضه توجيه كلام المص على وجه لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك آب عن هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما في قولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال و الصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشي بعد صحة قابليته على هذا التفسير بالصفات وهذا اسقطها المحشي من البين في السياق شروعا لكلامه حيث قال اولا وبما قررناه ظهر ان ما ذكره القوم من منع الاستعارة في الافعال والحروف صحيح الا ان يقال وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني الحروف والافعال وثانيا وكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف دون معاني الافعال والصفات فكانه اشار بالحاق لفظ المعاني الى اندفاع ذلك البحث الذي اورده نفسه في شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالشباهة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير بعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة وان لم يصلح لفظاهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل الهيئة الحاصلة للحركة المستعار منه مفهوم الضرب لا ذاته ثم يبحث في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق ام من ملتفتات العقل … او عروضها فيه … لان العروض انما منع جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر

ايضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة بخلاف مفهوم المصادر وما لم يلاحظ نسبة الضرب مثلا الى شيء لا يعرض له الزمان كما لا يخفى على المتامل ولهذا عرض الزمان للصفات بخلاف المصادر او يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه صراحة بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر في الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص مثل با لافعال الحقيقي يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه دون الحرف وهو ظ لانها روابط وآلات الملاحظات فلا يكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحشي وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل ايضا اصالة فلم يعتبر واستثنى المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد في المجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقته التشبيه فلهذا لم يذكر الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا لا يتاتى في الافعال لكثرة المجازات المرسل فيها فتامل واما الموصوف في نحو شجاع باسل الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن في الوصف الثاني في هذه الامثلة ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول ولذلك امتنع تقديمه فظني منه ان الثاني وصف الاول ولهذا الذي ذكره من ان الصفات لا يصلح للموصوفية ظهر ضعف ما ذكره القاضي في قوله تعالى انها بقرة لا ذلول تثير الارض ولا تسقي الحرث ان لا ذلول صفة لبقرة والفعلان صفتا ذلول لان ذلول من صيغ الصفة فتاويل كلامه بمثل ما اول به قولهم شجاع باسل با سياق كلامه فتامل قوله عن مقام واسع ومجلس فسيح اه المراد بالنعت الذي وانما اورد النعت النحوي ههنا في قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسل اه لتضمنه الوصف المعنوي فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وفيه بحث لان غاية ما لزم ان يجري فيه الاستعارتان الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد يجب ان توجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فالنسبة في الاولى بمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان

قلت هل يجري في نسب الافعال الاستعارة التبعية على قياس الحروف فانها انواع
مخصوصة لها احوال مشهورة وهي بعيد لان المعنى الذي يرجع اليه معاني
نسب الافعال ليس مطلق النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف
يصح بها الاستعارة فاذا اسند المرض الى عوض المخصوص دلالة على قوة النسبة
اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبة الى من يتسبب اليه على جهة
القيام وقلت ضرب نسبها اليه بنوع استلزام لمطلق الاوصاف والقيام
مثلا يرجع اليه نسب اخرى كذلك لمطلق الالية فيقال قتلني السوط او
السيف فالتبعية في الافعال لا يختص باعتبار المصدر على ما هو المشهور بينهم
فتدبر فانه دقيق   قال صاحب المفتاح المراد بمتعلق معاني الحروف ما
يعبر معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها الضمير في بها عائد الى
ما وفي التانيث لكونها عبارة عن المتعلقات في المعنى وفي عنها راجع الى
المعاني وفي عنها راجع الى المعاني وفي معانيها الى الحروف وقوله عند تفسيرها
وضع الظاهر موضع الضمير اذ الظ عند تفسيرها او علم ان لفظ بها غير موجود
في مفتاح بل عبارته هكذا او نعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها
وظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع
فكانه اشارة ههنا بالحمل لفظ الى موجبة عبارة المفتاح بان العايد محذوف
والتقدير ما يعبر عنها بها ويحتمل ان يكون بيان حاصل المعنى الا ان في العبارة سلم
تقديرا نظرا الى ان الفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة
عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه الفاضل
المحشي في شرح المفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال اخر وهو ان يجعل
تعبير على حقيقة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المغيرة معبرا بها لكن
لا يخفى انه تكلف ظاهر ومخالف لنسخة الرواية   مثل قولنا من معناه ابتداء
الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية
ولبيسها ابتداء او يمتد الطرح بمعنى وجه الى الانتهاء الغاية كذا ذكره الشم في التلويح
واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به الشيء وينتهي به الشيء صفة فكيف

يكون جزءا منه بل انما يطلق على اخر جزء منه بمجاورة بينه وبين النهاية وذلك
ان نقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين
وشبه غير غريب والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يبقى الغاية مستعملة
في معناه الحقيقي وهي جنس والابتداء والانتهاء فردان له وكان اضافتها الاسم
اضافة الفرد الى الجنس كلا تحد ورهبة اذ لا يلزم منه انقسام الغاية ولما
يلزم ان لو كان اضافتها اليه اضافة الاجزاء الى الكل   والا لما كانت حروفا
بل اسماء قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز
ان يكون المعنى الواحد مستعملا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه وغير مستعمل
بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الوضع في دلالة احد
اللفظين ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية
هو المثل الا ان هذا المعنى مستعمل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية
وهذا التضعيف مبني على مذهب الشم وقد ابطله الفاضل المحشي وحقق
معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه وظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه بغير
صريح كما سنشير اليه وقد يوجه كلام الشم بالمصير الى حذف المضاف اي المتعلق
المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس الخصوص التمثيل للتعلق المصطلح
بالمتعلق اللغوي وتوضيحه انه مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا
لزيد مع انها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة
بان شبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه
اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فا
اللفظ الموضوع للمشبه الضمني وهو الظرفية في المشبه به للمشبه زيد فالتلبس
مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ المستعار فلا اخلال في هذا الكلام
هذا ما قيل ولا يخفى سماحته اذ لا يلائم سياق كلام المص فانه اعتبر التشبيه
في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى   باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
قد اشرنا في اوائل هذا الفن الى ان اللزوم امر في جميع انواع المجاز استعارة
او مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يخفى في بيان العلاقة فهل لا بد

من بيان الهامس اى نوع من انواعها للعداوه اى بعد نسبة العداوة
فيه نوع تعسف لان موجب كلامه السابق ان بعد انسبة الحروف فى
مجرورها وعلى هذا سياق فى شرح الشيخ حيث قال فيما بعد تبعا للاستعارة
فى الجر دون كما فى اللجرور فى الاية كونه عدوا لانفسهم العداوة والنسبه
على كونه محبا واسا لانفسهم الحجة والبنى نعم هذا يرجع فى المعنى الى العداوة
والسى والحجة لكن الاستعارة فى المنطوق فالتصريح به اولى خصوصا اذا كان
الكلام تما يوهم خلاف ما هو المراد كالمحبة والبنى ونحو ذلك فى الترتب
على التقاط اراد بالمحبة محبة الملتقطة وهو موسى عم اوارادتها والا لمحبة
الملتقط وهو آل فرعون علة لالتقاط مقدمة عليه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه والجامع هو الحصول بعد
طلب النفع ولا يخفى انه اشهر فى ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا
غير واضح لاستدعاء النسبة الجامع ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه ولا
قرينة فى الاوليين اما قال فى الاوليين لما سيجى من ان قرينة التبعية فى الحروف
غير منضبطة جمع الحق لسانى اه تمام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل
بن المعتصم بن الرشيد مولع بعد ظافر في المقتدر بالله ولقب بالمرتضى
واستخلد اسناده وكان واحد عصره فى الكرم والفضل وقد ادركته
حرفة الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته الى ثلاث ساعات من النهار
لم تلق قوا هم سراه الظرف اعنى مناهم متعلق بسر والعشية ما بين المغرب والعشا
والمراد هنا مطلق الوقت وهى اما مضافة الى الجملة بعدها والجملة بعدها
صفة لها بتقدير فيها كان انتصابها على الوجهين بالظرفية وانتفاء التنوين
على الوجه الثانى لكونها غير منصرفة للتانيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر
فى النحو والوادى فاعل بجرى طريق الاسناد المجازى والمراد بجريان الوادى فيها
بالدم ظهور الشر وكثرة القتل نقريهم من قريت الضيف قرى واقراء
اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف فقصر واذا فتحت مد والجامع بين
قرى والهو لطعن ايصال الشى الى الباطن تعرى الحريرى واقرى المسالح

اه البيت من قصيدة ذكرها الحريرى فى المقامة الثانية والثلثين مطلعها
لبست لكل زمان لبوسا ولابست صرفيه نعمى وبوسا فصد الرواة
اه الكلام وبين السعات اوبر الكفر وسا واطوى انطوى اسيل الدموع وطورا
بلهوى اسير النفوسا وافنى السامع البيت حرف الدهرى صد بانه والبوس بضم
النون والفقر البوس واذا فتحت النون مددت والبوسى بضم اليا مصدر
قولك ابئس الرجل ييئس بؤسا او بيسا اى اشتدت حاجته فهو بايس
اوالمسامع جمع مستمع بكسر الميم الاول بمعنى الاذن وان شرطية وما زايدة
وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق نفسه اذ هو السابق
نفسه على اختلاف البصرية والكوفية والحروف الغرس الذى تقف فى اثنا
الحرى والشموس الذى يستصعب الركوب عليه اولى الجميع الى هنا
بمعنى الجميع على ما يقتضيه السوق ونظيره فى مجرد محى الى بمعنى فى قوله عم
من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالى تقرى الرياح رياض
الحزن من هوه اه الحزن بلاد العرب وهو فى الاصل ما غلظ من الارض وتقريه
حال من الرياض يقال ازهر النبت اذا ظهر نوره واذا سرى طرف ليقرى
فغير صحيح لان المجرور اى وقيل المراد بالجميع الاكثر ذكره الشيخ والفاضل الحشى فى
شرحيهما للمفتاح ولا بعد فيه وقد تتوجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور
ارتباطه بحسب المعنى فيكون مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما
فى الاية او باعتبار حاصل المعنى كما فى البيت فان الاجفان مفعول به لتقرى
بذلك الاعتبار وليس بها اجفان الحيوان كما توهم ابل المراد بها اجفان
الرياض وهى الزهر المسند بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع
الى الرياض وجريان النوم فيها دلول تلك الزهر وانضمام اطراف المتعدد بعضها
الى البعض وتقرى الرياح الرياض لا تقاط فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطا
النظارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتقرى والرياض
مفعولا اولا له وظاهر ان الايقاظ لا يكون الا للنايم يعنى ان يراد بالاجفان
البسا فيها العوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على

ان يقرع استعارة بمعنى يفرح انتهى كلام الوجه وهذا المعنى واضح الا ان المفهوم
من البيت قرب الانتهاء ووقت النوم واجتماعهما في وقت واحد فلا يتاتى هذا
على ما ذكره اللهم الا ان يتنزل تقارب الزمان منزلة الاتحاد وانشد المير ابو
الفتح في الحسب   مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع مثل الفاضل
المحشي في شرح المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله نشبت اظفار المنية
وفيه نظر لان نشبت ترشيح فانه من نشب الشيء بالشيء بالكسر نشوبا اى علق
فيه وهو ملايم للمستعار منه والاولى ان يقول اهلكت بدل نشبت ترشيح
التخييلية على مذهب السكاكي ويصرف الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق
ان نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انشبت المنية اظفارها لما كان الامر على
الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطائف الاستعارة بلعي الاية ان الخطاب
في بما ءك ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام ولعل المراد بالوصف المعنى
بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء
على الاغلب لا الحصر فتامل   يعني اذا تبسم غلقت رقاب اليه اموال
في ايدي الناس حاصل المعنى ان السائلين ياخذون المال المهدى من غير
علمه ويجتنبون الى حضرته فيتبسم ولا ياخذهم فيملكون   كانه قيل
ناملها بلباس الجوع فان قلت فقد فاتت النكتة السابقة من لزوم الرزق
للمس قلت لا يفوت بل يكفي فيها كونه كذلك بحسب الوضع الاصلي
والاخرى مكنية وهو انه شبهه اه فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لا بد
ان يذكر فيها المشبه وينسب له شيء من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فان
لفظ ان اذاق ههنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير
لفظه الحقيقي وفي الاية وجه اخر ذكره الزوزني في شرح المفتاح حيث قال
قيل ان المضاف مقدر كما في قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه لم يبعد ولا يخفى
من طعمه الشيء في الصحاح الطعمة بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا
ما يشتهى منه يقال ليس له طعم وما فلان بذي طعم اذا كان غثا والطعم بالضم
الطعام   فلا يكون ترشيحا مثل الطاء بقوله فلا يكون تجريدا لان

مساق

مساق الكلام على ان اذاق تجريد وليس بشيء فان مساق الكلام على انه
تجريد للاستعارة المكنية التي ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشيحا لان
قرينة الاستعارة بالكناية لا تسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام
الاستعارة والقرينة من تتمتها   حاورت اليوم بحرا ذاخرا متلاطم
الامواج حاورت بالحاء المهملة من المحاورة بمعنى المكالمة وهو ترشيح
للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكانت حاورت تجريدا كما ان
ذاخرا متلاطم الامواج ترشيح يعني ذاخرا اي ممتلئ مرتفع جدا وتلاطم
الامواج ضرب بعضها ببعض   هذا تجريد لانه وصف اه مبني على ان
قرينة الاستعارة حالية او في البيت السابق والا فشاكي السلاح قرينة
الاستعارة لا تجريد   حتى تظن الجمود اللام في لظن لام الابتداء
دخلت على الماضي بتقدير قد وهي لظن وخص هذا الظن بالجمود
مبالغة وايماء الى ان الجمود هو الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة
في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع
الكمالات فلا حاجة له في شيء اصلا   وما ذكرنا صريح في الايضاح حيث
قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الخ   ويدل عليه
لفظ المفتاح وهو انه اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام
واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركاكته   كقوله
هي الشمس مسكنها اه فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بالبيت لا يصح لجواز
ان يجعل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة لان قوله نفس المواد عناء
جميلا يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون
ما بعده من النسبة المشكوكة في الجملة حتى يفيد التاكيد وكون الشمس
الحقيقي في السماء لكان جليا لكل واحد   اني اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى قال الشارح في شرح المفتاح يقتضي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان
المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان
يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر اخرى

بل اذا لك الرجل اولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلفه ويتعجب اما اولا
فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع فى مقابلته خلفه ايض
ومن البين ان هذا هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبارهم التقديم فى
الخطوة لا يخلو عن تكلف ويجوز لان الخطوة انما يحصل بتقديم الرجل لا انها
حاصلة مقررة يقدم تارة ويؤخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل
اتحاد متعلق التقديم والتاخير كما لا يخفى على ذى انصاف وعلى ما ذكره الشارح
لا يكونان واقعين على شئ واحد والوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى
يقدم رجله تارة اخرى ويؤخرها تارة اخرى ليتحد متعلق التقديم والتاخير
خط المجاز المركب فى الاستعارة وتعريفه بما ذكره عدول عن الصواب
الحصر مستفاد من تعريف المبتدا باللام فى قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ
المستعمل اه وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الاخر من المجاز المركب
فهو اللفظ اعنى ما ليس باستعارة تمثيلية لعلته وقلة الطايف لان فى
الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه آه هذا اولى من تعليل صاحب الكشاف
عدم التغيير بان الامثال السايرة لا يكون الا اقوالا بها غرابة من بعض الوجوه
نحو فظن على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير وذلك لان الظاهر
التغيير ان فتح التاء فى قولك بالصيف ضيعت اللبن لا يعبر عن ابنك انت عند
الكسر بالصيف ضيعت اللبن لا يعبر عن ابنه كانت عند الكسر بالصيف
ضيعت اللبن الباء فى بالصيف كما فى قولك جلست بالمسجد فالمراد فى
ويروى فى الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفى مقبول رواية ودراية
لان المثل قد ورد فى امراة وهى دختنوس بنت لقيط بن زراره كانت
تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فتزوجت عمير بن
سعد بن زراره وكان شابا فقيرا فلما اشتهى ارسلته الى الشيخ تستمد منه
لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها
على منكب زوجها وقال هذا ومذقه خير يعنى ان هذا الشاب الجميل مع اللبن
القليل المخلوط اى الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير فلما خص

الصيف لان سوالها الطلاق كان فى الصيف واما الاستعارة لمجرد تسمية
خالية عن المناسب فقد يق انما سمى استعارة بناء على انه شبه للاستعارة فى
صورة ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به واذا المنية انشبت اظفارها
اه اذا شرطية وانشبت مفسر بفعل مضمر دخل عليه اذا اعتبارا والفيت
جزاء الشرط والمنية فى الاصل من منى الشئ اى قدره سمى الموت بها لانه مقدر
بجعل معاذة والتعويذ والتعوذ كلها بمعنى وهى شئ يعلق على
عنق الصبيان صونا لهم عن العين اه الخرز على زعمهم يتجلدى للشامتين
اه التجلد اظهار الجلادة والجودة والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر
حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب ولا بقيا على ذى فضيلة البقيا
اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته ان قلت فماذا يقول المصنف اه يعنى ان فيه
استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما متلازمان
بعد التسليم صحة هذا الكلام يعنى انا لا نم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع
لم يصدر عن البلغاء وبهذا المنع المشار اليه ظهر وجه احالة السكاكى فى
بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله اثبات المنية الشبيهة بالسبع وجود
التخييلية بدون المكنية الى اخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون
المكنية فى قول ابى تمام لا تسقنى ماء الملام فاننى صب قد استعذبت ماء
بكائى وذلك لان المثال السابق لما كان من المخترعات السكاكى نفسه لم
يعتد به بخلاف ما ذكره فى اخر الفصل من قول ابى تمام واندفع ايراد الفاضل
المحشى هناك حيث قال يخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون
المكنية قد علم بالسبق من حيث عقب اثبات المنية الشبيهة بالسبع فلا
فايدة فى هذه الحوالة شاع استعمال البعض فى ابطال العهد من حيث
تسميتهم العهد بالحبل ومنه قول ابن التيهان فى بيعة العقبة يا رسول الله
ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله اعزك
واظهرك ترجع الى قومك اه ان يسكتوا عن ذلك الشئ المستعار
ان يسكتوا بدل من هذا اى سكوتهم عن الشئ المستعار من ارسال البلاغة

وهذا قريب مما ذكره المص في التمثيلية والفرق ان التخييلية على ما ذكره
الش لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا
للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون المراد مقارنا للتشبيه ولا كذلك
على ما ذكره المص وغداة ريح فلكشفت وقد الى الواو بمعنى رب
المستعار للكثرة ومفعول كشفت محذوف اى ازالت ودفعت بركتها
عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بكسر القاف
وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة او ريح وقد يروى بفتح
القاف يقال يوم قر وليلة قرة اى باردة واذا طرف لكشفت واصبحت
تامة فاعلها زمامها والتانيث باعتبار المضاف اليه والضمير المستتر
فيها العايد الى القرة او الغداة والجملة اعنى بيد الشمال زمامها حال
من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعنى بيد الشمال
زمامها خبرها والشمال بالفتح ريح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد
اى سلا من السلو وهو زوال العشق والحزن ولا حاجة
اليه لصحة ان يقى امتنع بالطلب عنه وتركه بحاله وبحث لان المذكور
في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة
واختيارا قال في الصحاح اقصرت عنه اى كففت ونزعت مع القدرة
عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف والباطل ليس ذا قدرة واختيار
فهذا القدر يكفي للحمل على المجاز اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق
الوجوب لجواز ان يراد بالاقتصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع
وكذا الضمير في معاودته اى هو ايضا راجع الى ما كان يرتكبه
كذا في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح
وصحاح بالفتح والجاري على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح
ولعضهم شكره بالتسمية الى تسمية هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء
مولاي ان وافيت بابك طالبا منك الصحاح فليست ذاك بمنكر الجراءة
هل لام في للبحر كي يلقى صحاح الجوهري وبرتكب كونه الكلام فلقاي

مصطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين
والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبي الذي يتوهم قبل التامل الصحيح
كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف وهو لا يستعملها
حقيقة ويمكن ان يوجه الكلام السكاكي بوجه يكون خاليا عن الاضطراب
وهو ان بين الاحتراز بالقيد الاخير عن الاستعارة يقتضي سابقة الدخول
نقوله في الاستعارة اشارة الى ان الدخول متحقق فان الاستعارة فيها
استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذي يبنى الاحتراز عليه وعلى
هذا الاعتبار في كلامه فليتامل لفظ الغايط في الاصل المطمئن من الارض
واسعة والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي
حاجته الى الغايط فيقضي حاجته فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغايط
يكني به عن العذرة وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان
لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل فلا بد ههنا من حذف مضاف
مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز
عن خروج ما اذا اتفق اولا هذا القيد لان مثل لفظ الغايط اذا استعمله
اللغوي في مفهوم المتناولات يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في
الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد اخر نعم يلزم ان يدخل في
حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا القيد
عن دخول مثل الغايط اذا استعمله اهل العرف في المفهوم المذكور والجواب
ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاع في قوله غيرها هي موضوعة له
وبعد اعتباره هو والحق لا اشكال لا يتعين اللفظ في الاستعارة بازاء
المعنى بنفسه بل بالاعتقاد الحاصل ان من يدعي ان الاستعارة يستعمل فيما وضعت
له يدعي كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ
بنفسه ليكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء وانها لدفع
مزاحمة المعنى الاخر لا لتحصيل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان الوضع كما
يستلزم الدلالة بنفسه يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففي الاستعارة دلالة

ظاهرة ادعائية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثاني الذي ذكره السكاكي
للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة وان
بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتامل
ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الفرد الكامل
فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التاويلي والقرينة المذكورة
قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم توجد لم يوجد الدلالة والادعاء المذكور
تعسف هذا وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد
ان المطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التاويلي بل مراده
انه عرض اللفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع با
لتاويل كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد
بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع
بالتاويل لزم الدور اراد به توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة
ام لا ولك ان تقول لو قطعنا النظر عن لزوم الدور لا معنى لقولنا الى
نوع حقيقتها لان الكلمة المذكورة غير الحقيقة وجعل الاضافة بيانية
استدراك للفظ الحقيقة ومن ههنا يظهر انه لو قيل بالنسبة الى نوعها
فيخرج من دور واستدراك فليتامل بل الجواب ان تعليق الحكم
بالوضع الى اراده فيه الحيثية في تعاريف الكليات الخمس وغيرها
فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في الايضاح من ان التقييد بالحيثية لا الا
لتفات اليه لانا لا نسلم انسياق الذهن اليه واما قوله وعلى تقدير انسياق
الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعة
له متعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع
الوضع الذي هو وضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية وان
اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء استعمالا لما
يعرف الشرع فيه استعماله فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع
له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد به ايضا لان المخاطب بعرف

شرح م

الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل
لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف
الشرع فلا نم استعمالها فيه من حيث انه موضوع له وهذا غلط لان اسنانه
اه فيه بحث لان حاصل كلام المجيب قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم
قرينة ولهذا قال بانه لا ينصب في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق
بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى ان ينصب اشارة قرينة تدل على
عدم ارادته معنى الفرس على ان ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها
في جميع المواد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخل في تعريف المجاز
وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع
له ونصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايضا يرد ذلك نقضا
على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال في الجواب عن الاعتراض بالغلط
المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة للعهد يرشدك الى ذلك كثرة
استعمال لفظ غير ما وضع له في المتعلق وتبادره منه عند الاطلاق فعلى هذا
يندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها وظهر ايضا ضعف
قوله فيما سبق وثانيا انه لو ترك اه فتامل الراجع الى معنى الكلمة
المتضمنة للفائدة القيد الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن
الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعم وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فا
لحكم الاصلي في الكلام كقوله ربك هو الجر ولما الرفع مجاز فلا بد ان يكتسي
اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لابد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى
عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء والقيد
الثاني اعني المتضمنة للفائدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق
كالمرسن في انف الانسان فانه كذلك سعى اي السعي كذلك سعى
وهو ان يكون له اطفار ولفظ كذلك حال من المستتر في سعى
وكلامه في مناسبة التسمية اه كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره
في مفتاح الفصل الثالث وقد اورده الشارح الخلاصة بقوله والمثبة قد

بورث مع الاظهار اه ولا يخفى وجه استعماله ان المستعار هو الاظهار
ويتجه من كلامهما بيانا في جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستعارة
بالكناية كما عرفت ان يذكر المشبه ويريد المشبه به دالا على ذلك بنصب
قرينة ينصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المشبه ويتجه قوله
الشهر بين اموالنا انشاء الله تعالى ومن الامثلة استعارة وصف احدى
صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى فيرجحت لان المستعار
ابدا هو اللفظ الدال على صورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر
العبارة وان تاول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ
كوصف يكتسبه المعنى فلا يتاتى هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى لان
المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف
معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى.
فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على الوصفية الاصلية للاستعارة
ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد آه حاصله ان قسم الشى قد يكون
اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشى اخص منه
مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما ابيض او اسود فالمراد حيوان ابيض
او حيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين هذا الجواب المذكور بان كون
القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذى لا يراد به الحصر كما في المثال
المذكور والتقسيم الذى يذكر في مشرع ابواب الكتب وفصولها يراد بها
استيفا جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذى يراد به الحصر وقوله
لا يبقى شى من المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة واحلاق المجاز المفرد
المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو دليل على خبط وقع
منه هذا كلامه وفيه بحث لانه اراد بالحصر الذى اوجبه في مشرع ابواب
الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى انه لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد
ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفا جملة الاقسام فهو حاصل في
المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به استيفا جملة الاقسام فهو حاصل

فى المثا

في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر القسم في المقسم على معنى ان
لا يتحقق القسم فلا نم وجوبه في ذلك المشرع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم
التى لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او
كسبى وكل منهما اعم من التصديق الثانى لا نم ان التمثيل يستلزم التركيب
اه للفاضل المحشى ههنا كلام طويل الذيل لكن خطئه في اخر البحث عبارة الشم
في شرح الكشاف وهو قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة
بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى بان لفظ
الوصف مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة
المنتزعة لا وصفها ظاهر الانتفاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة
الشم معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول
المعنى المصدرى وبالثانى الصفة المعنوية التى وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك
الذى ذكره اصلا فتامل وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا الشى الح
يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب
في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل بالمركب لا يقتضى حصره فيه غايته
انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة
في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه
يصح مثالا للاستعارة بان يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل بالمركب
على عادته الجارية في كل باب من تعميم مباحثه وايراد النظاير من غير ذلك الباب
دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد للقطع بان لفظه تقدم في قولنا تقدم
رجلا الخ قد بنا فيش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام
والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخيره حقيقة فلا خفاء ان التجوز كما هو
حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ارتعاج الخاطر
نحو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل والتعليط الخاطر عنه تارة اخرى
بالتاخير فاطلق الفاظ المشبه بها على المشبهات استعارة وهذا المناقشة
على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والا ففي المسلمات اى اعتماد

التشبيه في مفرداتها لتمييز عين ملائم   واما قول ابي تمام لا تسقني ماء
الملام اه تمام البيت لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي
الصبابة رقة الشوق وحرارته يعني رجل صب اي عاشق مشتاق واستعذاب
الشي عده عذبا ومعنى البيت لا يلمني ايها اللائم على كثرة بكائي فانه مستعذب
عندي لا يؤثر فيه لومك او لا تسقني ايها الملائم ماء فانني رأيت بماء
البكاء لا التفت الى ماء ملامتك واعلم ان قوله تعالى واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة ليس من قبيل البيت المذكور كما توهم الطائي نفسه حيث
نقل ان بعض ظرفاء اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام
فقال في جوابه ابعث لنا ريشا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام
وذلك لان الطائر عند استعانته وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه
على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ من
راسه ويخفض من يديه فشبه ذله وتواضعه احدى حالتي الطائر على طريق
الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من امور الملائمة
للحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية   او يكون
قد شبه الملايم بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام
كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكر ليس بمناسب
للمقام فان الشاعر ينبغي ان يدعي هاهنا ان حرارة غرامه لا تسكن اصلا لا
بالملام ولا بشيء اخر فكيف يجعل ما ذكر وجها للشبه وقد اشار الى المعنى الذي
ذكرته من قال ادم دركش از ملامتم اي يار زبهار كين درد عاشقي بملامت
فزون شود وقريب منه قوله احب الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك
فليلمني اللوم على ان التسكين غليل الاوام لا يلائم وصف المشبه به بالمكروه
ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها الحيا ان السكاكي في هذا
الفن حضوصا في مثل هذا لاعتبارات لتيسير تصحيح التقليد لغيره حتى
يعترض عليه وعيبوا ان التغيير بتفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من
غير حاجة وبدونه فايدة تعتد بها لما لا يعتد به قال الجلال الدين الشاشي

في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي ما ذا الجمع بين المشبه والمشبه به
في الاستعارة بالكناية كما يقول اظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان
اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز والمعلى قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا الخلل وقرر ان الاظفار
حقيقة وانما التجوز في اثبات المنية [illegible] واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب
ان السكاكي ان يعتقد في مثلها اظفار اجزاء ان يقول التقدير اظفار المنية
وكذا اظفار السبع كما تقرر في نظايره   ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا
خلاف في ان اليد استعارة اه اراد باليد هاهنا اليد من جملة فانها
لها السمال بدليل قولهم ثم انك لا تستطيع ان تزعم اه واراد بالبديهة اليد
لا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ عليه لا دلالة لان كون اللفظ
استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية ولانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة
حاصل الجواب اختيار الشق الثاني ومنع ضرورة النزاع لفظيا   وفي
الترشيح بغير لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقترن
بلفظ المشبه به كما في قولك مخالب المنية المشبهة بالسبع فان المخالب ترشيح
للتشبيه لا للاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره
الان   وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به اه فيه بحث وهو
ان هذا الجواب منقوض بمثل انبت الربيع البقل فان المراد بالانبات
المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاكي في اخر الفصل الخامس مع اقترانه بلفظ
المشبه على انه مبني على انه ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويز فيها
كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب
المنية نشبت بفلان فافترس الا ان يقال ان في التخييلية تكثير صورة الاستعارة
فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية اخرى او في الترشيح في مثله يعتبر بالنسبة
الى التخييل فتامل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصة المشبه به في التخييلية
وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه عند السكاكي المشبه به فلا يثبت
الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء

لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على انه مجرد
اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلايم بحسب اللفظ وفي الترشيح بلفظ لا يلايم بحسبه
كما قيل فيما ذهب اليه قوله هو هذا المعنى مع لوازمه لا يخفى ان هذا المعنى انما يعد
في الترشيح عنده ما كان بطريق تفريع كلام كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم فالمشبه
به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي فيه بحث وهو ان هذا النوع
والصحيح في المثال الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن كما هنا
له في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله جميعا للقطع بان اعتصموا طلب شيء يتعلق
بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستفاد هذا
المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظايره فتامل
هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه يكون ذلك الوصف من
تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا
مبنيا على تناسبه كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو
الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه موصوف من حيث انه
موصوف ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه
كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسبه
ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية بذات البحر مثلا
ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة ثم ان
قول الشارح وايضا معنى زيادته الى الجواب تسليمي حاصله ان الحق الفرق بين
استعارة المقيد كما في المرشحة واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو سلم
عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروج الترشيح بان المراد منه خروجه بالنظر الى ما
اصل المقصود بدونه وهو ادعاء العينية الكاينة بالاستعارة المطلقة
وان لم يتم كالحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل قوله فقد ذكر المشبه اعني
المنية الى آخره فعلى هذا المستعار له هو السبع المستعار منه هو الموت
والمستعار لفظ المنية وهذا ما وعده الشارح فيما سبق بقوله وسيجيء ما يخالف
جميع ذلك قوله ويحصل التقضي اه وجه التقضي انه اذا جعل مرادفا للسبع

كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال صريح لفظ السبع ووجه الدفع
ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد
لا يوجب كون لفظ حقيقة فيه وللاعتراف بحقيقة الشيء الحمل آه
اعترافا مفعول له لفعل محذوف اي لا يجد اعترافا وقوله الحمل مفعول ثان
لقوله يجد ويجوز ان يكون اعترافا اسم لا ويكون النصب تشبيها بالمضاف
كما في لا خيرا من زيد ويكون الحمل حالا منه مرادفا للفظ السبع فيه
بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال و
السبع اسم الماهية المطلقة فيهما كرجل وانسان فكيف يجمع ادعاء
الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق
فانه كاف في المقصود لان المنية لما صدق على موضوعها السبع هنا
ودعوى السبعية للموت مع التصريح بلفظ المنية ثم يذهب على
سبيل التخييل اه اي على سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق
وعلى هذا يندفع اه فيه بحث وهو ان هذا القول عين ما يفهم
من مقالة السكاكي وتقصيا عن اشكال المص فلا وجه لايراده مقابلا
للكلام السابق ويمكن ان يقال الفرق ان تقدير المرقوم هو ان المنية
مرادف للسبع واستعمال السبع في الموت استعمال في الغير بالتحقيق فكذا
لا يراد فيه وفيه عدم الاعتراف بانه الغير ادعاء بخلاف ما قيل والكلام
بعد محل تامل لان الترادف فيما سبق ادعائي وكذا ما يبنى عليه فتامل
فيما وضع له ادعاء فيه بحث وهو ان مبنى دعوى ترادف الاسم
دعوى ان الموت حقيقته حقيقة الحيوان المفترس المخصوص فاستعماله
في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء ايضا فلا يترجح الجواب بهذا الوجه
فضلا عن التعيين وفيه ما فيه وجه على ما نقل عنه ان ما ذكر
على تقدير التسليم لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على
انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضع
له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا يتبين بطلان الاعتراض بان

اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان
مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية
فيه نعم لو عرف المجاز بان لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع
له لدخل في تعريفه لكن لم يعرف به   ويندفع الاشكال بحذافيره اه اي
بجميعه قال في الصحاح حذافير الشيء اعاليه ونواحيه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها
اي باسرها والواحد حذفار   وبالجملة ما جعله القوم قرينة للاستعارة
التبعية جعله هو استعارة بالكناية اه فيه بحث لان هذا لا يتاتى في مثل
قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى فلا يصير
فيه قلب نعم وكذا قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لان القرينة ههنا امتناع
حالهم لكثرة الودادة قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيها لارجاع
الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الايتين المذكورتين يجعل
الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها ويجعل
الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن التعليلية فهكذا بالكفار ويجعل
ذكر لعل قرينة وفيه ايضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص اعني
الماخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية
وهذا مستعمل على توجيه السكاكي في المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية
لا بد ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية البين
وكذا الكلام في ربما يود الاية والاوجه ان يوجه طريقة الرد ههنا ان يقال
المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة
التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال في ربما يود فتامل
ورد ايضا اه الاوضح في تقرير الرد ان يقال ان قدرت التبعية استعارة
مصرحة فقد اقررت بها وجوده وان لم يكن تخييلية فينفك المكنية عن التخييلية
وانه باطل   فيكون استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين الشيئين
هي المشابهة ومن الفضل تعريف المجاز بالاجمالية لانه على حصر العلاقة
في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل

الحال

الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم
ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح
به الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا
مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم
تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوهم السكاكي لان التخييلية
عنده عبارة عن ان يوخذ صورة وهمية محضة شبيهة بصورة محققة
حسا او عقلا فتستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول
بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية
وهو المطلوب قوله مما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد التسليم لا يفيد شيئا
اذا لوجود الفساد المذهبة عنه باحتياجية لمجازية التبعية وهو وجود
الاستعارة بالكناية بدون التخييلية   ولا مساس له بكلام السكاكي
اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطقت بل في الحال مما لا معنى
له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون
ذكر المشبه به وارادة المشبه لا تحقق له حسا ولا عقلا واتفاقه في مثل
نطقت حقيقته مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما
اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم
في مثل تلك اللوازم ان يكون على سبيل التخييلية وقد ظهر ان الاستعارة
لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه سياق كلام الاصحاب وهذا صريح
في ان المكنية يستلزم التخييلية اذ قد صرح بما قيل بان التخييلية توجد بدون
المكنية كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي
بان نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة تخييلية عنده
وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل مخالف لصريح كلام المفتاح   وهو لا يقوم
دليلا على ابطال كلامه رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب
علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجماعهم كما بين في علم الاصول والجواب
ان الفتح بخرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر وهو ممنوع

كما اشار اليه الدماميني في اوايل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل ابن خيان
عن شيخه بان الالف المفردة الاستفهامية للتوسط وان الذي للتقريب
ما بان فيه خرق اجماع النحاة   وان لا يشم رايحة لفظا انما قال لفظا
لان المعنى على التشبيه قطعا والظاهر ذكر اشمام الرايحة للمبني عن اصله
لانه لو نبه عليه بان بين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا
او ضمنا كما في الخيط الابيض الاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر
والثاني ضمنا بالليل لدلالة البيان الاول عليه لم يصح هناك استعارة
اصلا لم يجب ان يعد مثل ذلك تشبيها الا انه استعارة غير حسنة وعلى
هذا فمثال اشمام التشبيه تقدير اذراره على القرقان فيه ذلك الاشمام
فالتقدير عنى في الاستعارة فيه وان لم يخرج الى باب التشبيه لان ما ذكر
المشبه به فيه لبس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها به بل فيه رايحة
الاشعار بذلك وانما يستفاد من ظاهر الكلام ولهذا قلنا بان نحو رايت
اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة من انه مثال لاشمام رايحة التشبيه
فقيل انه يفهم من شرح ان هذا المثال من قبيل الاستعارة الغير الحسنة
لان هذا انتفاء الاشمام شرط حسن الاستعارة لا شرط اصلها ولم يقل به
احد اللهم الا ان يوجه معنى قوله ولهذا قلنا اه اي ولاجل ان اشمام رايحة
التشبيه يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال
المتجاوز عن رتبة اشمام الرايحة الى التصريح بوجه الشبه او يقال انتفاء
حسن الاستعارة المقتضي انتفاء اصلها عن البلغاء لان ما لم يحسن لم يصح
عندهم فشرط حسنها شرط اصلها لهذا الا ان   فذلك لان اشمامها اه لفظ
ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرايحة من شرايط حسن الاستعارة
وفيه نظر اذ لا يخرج الكلام ح من الاستعارة المدعي انتفاء حسن الاستعارة
في صورة اشمام الرايحة المقتضي ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم الا ان
يصار الى ما ذكرته لان من ان ما ليس بحسن ليس بجايز عند البلغا او ان
حذف للمضاف اي بطل كالة الغرض وقوله اعني ادعاء التغيير للغرض وكاله

بان

بان لا يتحقق في اللفظ اشعار بما يكون المستعار منه او في وجه الشبه
اللازم من ذلك الاشمام فتدبر   لئلا يصير كل منهما الغازا يعني ان
وجه الشبه اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ
ولم يشم رايحته منه يصير كل من التحقيقية والتخييلية الغازا وتعمية و
اعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن
جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل واشتراط الجلاء في
الاستعارة ينافي ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة
والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة
بحيث لا يكون الغازا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما خص
بهذه التوجيه الاستعارة المصرحة لان المذكور فيها لفظ المشبه به
والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين
القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه به والا لم يظهر
ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه
واثبت له شي من خواص المشبه به ودل ذلك على تشبيهه به فلا يضر في خفا
وجه الشبه هناك كالمه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه
وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لا بظهور وجه التشبيه فانا اذا قلنا
جاورت بالدماية لا نجد فيها ما حله يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما
فالفرق بين الاستعارة المصرحة والمكنية في ذلك اللهم الا ان يدعي خفاء
وجه الشبه يكسر سورة القرينة ويكاد يجعلها مؤلفة واما المكنية فقرينتها
لازمة لا مدخل في وجه التشبيه فلها دلالة عليه تامل   في محل النصب
على الحال ويلك ان يجعله صفة اذ لا توقيت في الاسد المائة بل اللام فيه للعهد
الذهني كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني   اي ان كل ما ياتي فيه لا فيه بحث
لان هذا التقدير بعيد لما يتصل به اللهم الا ان تاول بما يتصل به باسمه
اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس كل ما ياتي اه لم يحتج الى التكلف
حتى اتحد اي حتى كانهما اتحدا وانما الكلام محمول على المبالغة   وتعينت

الاستعارة لعله اراد انها يتعين اذا قصد تعيين الكلام كما يدل عليه قوله
لم تحسن لا انه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه فلا منافاة بينه
وبين قول الشم فيما سبق اى ان كلا منها يأتى آه لانها لا يكون الا تابعة
اه فيه بحث لان التخييلية عند المص اثبات اللازم وفى اللوازم ومراتبها
كثيرة وتفاوت فلم لا يجوز ان يحسن بحسب قرب اللازم وقوة اختصاصه
بالملزوم ومنه وعن ذلك اللهم الا ان يق المراد حسنها بحسب التشبيه تابع لحسن
متبوعها لا ان حسنها مطلقا تابع له فليتامل وقلما يحسن حسن البليغ
غيرها حكم بالقلة دون النفى لانها قد يحسن حسن البليغ على قلة اذا لم
يكن تابعة للمكنية كان يق اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظايره فان
التخييلية فى هذه الامثلة حسنة حسنا كاملا وان لم يكن هذه الامثلة
واردة فى كلامهم كذا فى شرح الشريف للمفتاح وحواشيه ولقايل ان
يقول قد يجاب بان التخييلية فى غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبنى
حال التشبيه فيها اعنى اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر فى
المكنية والتابع لا يكون لها حكم نفسه والا لما كانت تابعة ولذا لم يقل
السكاكى ان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت
التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه والاقرب فى الجواب
ان يق لما لم يتفاوت وجه الشبه فى التخييليات كثير تفاوت يكون الجميع
تشبيه صورة الشى متخيلة بنفسها يعتبر ذلك الشرط فقوله وظاهر عبارة
المفتاح آه حيث قال فى قوله تعم وجاء ربك فالحكم الاصلى فى الكلام لقوله
ربك هو الجر واما الرفع فمجاز انتهى ويحتمل ايضا ان النصب فى القرية من قوله
تعم واسئل القرية والجر فى كمثله مجاز وانما قال الظاهر عبارة المفتاح
لامكان تأويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام فى النصب
والجر وان يق المراد ان الرفع حكم مجازى بكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى
فى المجاز اللغوى كما ان الجر حكم اصلها بمنزلة المعنى الحقيقى هناك ويدل
على التأويل سياق كلام السكاكى وسياقه كما لا يظهر لمن ينظر فيه وفى شرحه

ثم

ثم ان قول الشم وهذا ظاهر فى الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز ظ
فى الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه به فى مثل سؤالك القرية غير ظاهر
اللهم الا ان يق هذا الجر الذى كان فى المضاف المحذوف كالجزء الاصل ولا
يخفى انه تعسف للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية لم يلتفت الى
قول القاضى بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك
لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوص دون الاهل فاذا
اطلقت على الاهل لم يطلق بقيام قرينة يدلنا على الحذف ولو كانت مشتركة
لم يكن كذلك فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت
اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شئ لزم ان يكون ما هو فى موضع
المبتدا نكرة وما وقع فى موضع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف
فى الفن الاول قلت كلمة مثل الغاية توغلها فى الابهام لا يتعرف فلا محذور
والاحسن ان لا يجعل الكاف زايدة فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف
زايدة لزم انتفاؤه تعم عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه نفى وجود مثل لمثله و
المقتضى انتفاء مثل المثل لا يق لانم صدق ان الله تعم مثل المثل ولا نصدق
لو كان نعم مثله موجود الا انا نقول صدق القضية ليس يتوقف الا على
وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه فى نفس الامر وهما متحققان
هاهنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى
فالوجه ان الكاف زايدة اللهم الا ان يق اذا لم يوجد متعلق المحمول اعنى
مثله تعم لم يصدق وصف المحمول عليه وفيما فيه فتامل على انه ربما
يق المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفى ان يكون لمثله
مثل ما سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان تحرز دارى
احد فكذا الحد سوى المتكلم واثم لا نم ان لو وجد له مثل لكان هو مثلا
لمثله لان وجود المثل مح والمحال جاز ان يستلزم محالا اخر ونقل الصفدى
فى شرح اللامية انه لو قال بعضهم الكاف ليست بزايدة بل مثل ومثل
ساكنا ومتحركا سواء فى اللغة كشبه وشبه فمثل هاهنا بمعنى مثل وا اللهم

له المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله شئ وهو معنى صحيح اشى فتامل

ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اعادا الوجهين في المال

وكون كل منها كناية عن النسبة لا ينافي عدهما وجهين نظرا الى الجهات

والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل الحشي بانه يجوز بان ما

ذكره الشم في شرح المفتاح يؤيد اعتراض الفاضل المحشي حيث قال

ثمة وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشئ بنفي لازمه فاذا انتفت ان يكون

نفيا المثل على طريق الكناية وقد جعل الوجه الاول قسما للكناية وهمنا

وجه اخر وهو ان يراد نفي شبه المثل القاصر عن المثل في المماثلة على تقصيه

كانوا التشبيه فضلا عن المثل وقيل الراجح لان الاية نفي من شبه ذاته ومعناه

ليس كذاته شئ يحوفان آمنوا بمثل ما امنتم اي بنفسه فتامل احدها

انه الح يمكن تقريره بوجهين احدهما ان المثل لم وهو مثل المثل فذكر

مثل المثل واريد المثل كناية وثانيهما انه نفي مثل المثل لم لزوم المثل فذكر

الملزوم واريد اللازم والاول انسب بمذهب السكاكي في الكناية وهو ان

الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم انفعت لذاته وبلغت اترابه

اليفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع وهو يافع ولا يقال موفع وهو

من النوادر ولداب الرجل اترابه اعني اقرانه في السن جمع لدة والملعوص

من الواو الذاهبة من وله لانه من الولادة وهما لدان وقد يجمع على لدون

والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وقد اشير الى معناه وكذ

يستعمل هذا فيمن له مثل وهو مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس

كمثله شئ فيمن له مثل وهو مسبوق لنفي المثل قلت معنى المثل فيمن يقصد به

نفي المثل ومن لم يتصور له ذلك على ان استعماله لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته

حقيقة اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم الانسب لسياق كلام المص ان

يقول اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي

لفظا يريد به لازم معناه فيه بحث لان القسم الثالث من الكناية

كناية في الاسناد غير المجاز في اللغة فكذلك ينبغي ان يكون الكناية فيه غير

الكناية

الكناية في اللغة فان شئت فتامل في قوله ان السماحة والمروءة والندى في

قبة ضربت على ابن الحشرج هل يجد فيه لفظا اريد به المعنى ومعنى المعنى

لو لم يرد المعنى جائز لا واجب المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية

هو ان الكناية من حيث انها كناية لا ينافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن

قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش

استوى وقد ذكرنا ما في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلينظر

فيه قوله لان الكناية كثيرا ما يخلو عن ارادة المعنى الحقيقي واما ارادة

في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصور المعنى الاصلي

في ذهن السامع لينتقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا

في الكناية من حيث التصور دون التصديق فليس بشئ اذ لا بد في المجاز

ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي لتشتمل على المناسبة

المصححة في الاستعمال فدعوى كونه الموضوع له مقصودا في الكناية دون

المجاز تحكم ولا يتجاوز الامير معه حاصله ان لفظ مع لا يدخل الا على

المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول ان

معنى قوله من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر انه حمل الكلام على حذف

المضاف فلا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان

جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى وفيه ما فيه بيان له

هذه عبارة بعيدة لا يفهم من اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور

انما يتوجه على طريقة المص واما على طريقة السكاكي فلا اشكال ويمكن ان

يدفع عن طريقة المص ايضا بان يراد باللازم التابع والرديف كطول

النجاد فانه من توابع طول القامة ولوازمه فتامل قوله في الكناية ان

يذكر من المتلازمين التلازم همنا بمعنى اللزوم والمراد ان يذكر مما

بينهما لزوم اختصاص بموصوف معين فارض المراد بالاختصاص ما يعم

الحقيقي كالواجب في القديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالصبا فيه مثلا

وصار كاملا فيها بحيث لا يوجد غيره فيه وانما وصف الاختصاص

بالعرض على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة لا يدل بحسب
اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بالموصوف
لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا   بكل ابيض نحذرهم الابيض
السيف والجمع بيض   ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكنايتين
المذكورتين عامتان بحسب المفهوم من المكنى عنه فلا بد من الاختصاص
بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص
بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة
الى ضمير السبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اطلاقه
على الذات والسبب على النجاد ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من السبب
المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب من ذاك اي
متعلق به   نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه نقلوا الضمير الذي
اضيف اليه الوجه الى الصفة اهمالا الى ان الحسن شامل في جميع اجزائه
فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع
بفعل واحد وما في معناه اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين او
مختلفين ثم لما اريد بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة
فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اي حمايل السيف
ونظايره   قلت للقطع بالفاعل انك اذا حققت فالمسند الى الضمير
هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هناك
حقيقة بل مشابهة منه   وعظم الراس بلا افراطها يستدل به على البلاهة
الرجل انما قال بالافراط لان عظم الراس واستوائه ما لم يفرط دليل على
علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنت خالد النبي صلعم بانه كان عظيم
الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس
بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة
المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث
غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعدهم هذا المثال الانتقال عنه

بلا واسطة قلت ما ذكره تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منه اولا
الى تلك البلاهة فلا يعتد به   والجواب انه لا امتناع اه رده جمال الدين
في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة
ليست مطلوبة والا اذا كانت كثرة الرماد كناية قريبة من كثرة احراق
الحطب ولا قايل به والجواب ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما
هو بالنسبة الى قصد المتكلم فيجوز ان قصد المتكلم ويجوز ان قصده الى
جعله عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا لا يحتاج
الى السماع   لان التصريح باثبات الصفة او نفيها عنه مع عدم
ذكر الموصوف ح نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد و
مخبرا عن ضيافة زيد عند السوال سايلا عنها بقوله ازيد كثير الرماد
ام لا اي هو كثير الرماد بعدم ذكر الموصوف يلتبس ح عن التصريح باثبات
الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا او تقديرا
وقد صرح بهذا في المختصر حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكورا
لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكره من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا
لكنه مذكور تقديرا او حكما   وفيه نظر وجه ما سبق منه ان العموم لا
ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو
المشهور قال في المختصر ولا ريب انه لما قال وتتفاوت لان هذه الاقسام
تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة
الوسايط وكثرتها   اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور
في موقع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح
عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض
كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي واردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا
من غير قصد تعريض بمؤذ معين   ومنه المعاريض في الكلام وفي
المثل ان في المعاريض لمندوحة اي سعة عن الكذب   وهو التورية
بالشيء عن الشيء وتبا الخبر تعمية اي سترة واظهرت غيره كانه ماخوذ

من وراء الانسان كانه يعطيه ورائه حيث لا يظهر فيختص باللفظ المركب
لان الدلالة على المعنى المعرض به ما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي
تعين ان يكون بالسياق فتظهر ذلك الاختصاص ان قلت الوسائط
مع خفاء في اللزوم كعرض الفقهاء وعرض الوسائط ان قلت الوسائط
مع خفاء في اللزوم يدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عدل المثال
الاول فيما سبق مما الانتقال فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه فيكون كلامه
مخالفة قلت لا شك ان الكناية الغير العرضية اذا تعددت فيها
الواسطة فان خفي فيها اللزوم يسمى الرمز وان لم يتحقق يسمى الايماء
والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة رأسا
او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي الشريف بانه قلة مستعمل
في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل هنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين
او يستغني بستعرف قلت تريد انسانا مع المخاطب اه لم يرد بما
ذكروا انه يجوز لك ان تريد تارة تعبير المخاطب في آذيتني فستعرف وغير المخاطب
وحده فيكون مجازا وتريد اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية
اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل ارادة
الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء فيلزمه
لزوما عرفيا تهديد كل موذي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد
موذ اخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا كما
قوله مما اذ لا يتصور فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم لما نبهناك
آنفا من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية والمجاز
ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة
لا من البلاغة وكانه مبني على ما نقل من المبرد والاخفش من جواز بناء
افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كافعل واستفعل ونحوهما
قياسا والشيخ في امثال هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة يقول
اشد مبالغة ولما عرض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه او ان

قلت

فان قلت لا دخل في الاعتراض بكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان
يكون لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه
تشبيها بالفعل والاصل في مجال التشبيه لها قلت قوله اصلها التشبيه
يفيد حصول التشبيه في الاصل كما في زيد الاسد والمراد انه لا تشبيه فيها
بالفعل لما التشبيه اصلها فظهر دخله ولكن هذا اخر ما اوردنا
ايراده في تحقيق مقاصد علم البيان والله المسعاد وعليه التكلان
الفن الثالث في علم البديع اي تصور معانيها اه تعلق هذه الاجزاء
بالعلم المدون ان يتناول غير المسايل من المبادي حتى يعلم به المعاني
التصورية واحسن ما ذكره ان يراد بالوجوه الطرق فالمعنى يعرف به طرق
تحسين الكلام فان من علم هذا الفن ومارسه اقتدر على ان يراعي
الصنايع البديعية المذكورة فيه عند ايراد تركيب في قوله يتبعها
وجوه اخراه فالقيد الاتي غير احترازي بل الفائدة نذكرها بعد
ورعاية وضوح الدلالة لا يخفى ان البعدية بهذا يستلزم
البعدية عن الامر الاول لما سبق من ان رعاية الوضوح بعد رعاية
التطبيق وكانه قصد التصريح باعتبار هذه الوجوه بعد الامر الاول ولم
ان تخصيص هذين الامرين توهم ان اعتبار التحسين لا يلزم ان يكون
بعد عدم الغرابة والتنافر ومخالفة القياس والتعقيد اللفظي
وليس كذلك فالصواب ان يقال بعد رعاية البلاغة فليتامل
لانه يدخل فيه مباحث الزيد يندفع هذا بملاحظة ان مرتبة العلمين
بعد مرتبة سائر علوم البلاغة فما يعتبر بعدهما هو بعد الكل
الوجوه البديعة ضربان معنوي اه المراد بالمعنوي ما يحتاج
في تصوره الى ملاحظة المعنى وباللفظي خلافه المطابقة قال
صاحب المفتاح المطابقة ماخوذة من طابق الفرس اي وضع
رجله مكان يده والمناسب للجمع المذكور مطابقته لما فيه من ايقاع
توافق وتطابق بين المتضادين لكونه من وجوه التحسين
يعرف بالذوق وكذا في الوجوه بين متضادين هذا اخذ

بالاول كما في قولهم الكلام هما التضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما
فوق المتضادين لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب
ما معناه ان الاية تدل على زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده تنبيها على
الخير كيفما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعتماد والتصرف تردى
بثياب الموت تردى اي تجعلها رداء لنفسه السندس مارق من الديباج
وخضر من نوع خبر بعد خبر لا مجرور صفة سندس لانه مفرد بخلاف الخضر
فلا مطابقة والتاويل مما لا ضرورة اليه ولان الروي على الضم فان ما بعده على
عدوه والجمع بحسب بدائه فلم يعرف الا واكفانه الاجر وما بعده كان
بني نبهان بعد وفاته نجوم سما خر من بينها البدر والا قوا عيب لا يرتكب
بلا ضرورة فكقول الحريري فذا عز العيش الاخضر وقع في المقامات
هذا البعد قوله ازور الجنوب الاصفر خضرة العيش كناية عن خصبه وطيبه
فان كل عصوطري يوسف بالخضرة والازور الاعوج والهزد جانب
الراس رقيق اي دق قلبه والازرق الخالص العداوة والسديد قيل انما
وصف العدو والشديد العداوة بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم
والزرقة غالبة عليهم ثم يسمى كل عدو وشديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا
في شرح الايضاح لجلال الدين الشاسي والموت الاحمر السند بحيث قال الاحمر
اليابس اي اشد وقيل المراد بالموت الاحمر القتل قوله مثل السببية و
اللزوم قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان
مناف اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا
لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل
الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما
بل بين احدهما وملزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق لهذا الوجه قلت ولست
خبيرا بان هذا الوجه انما يدفع الاعتراض عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه نزع
التقابل في الجملة عن الاربعة فتامل ومقابلة الاربعة بالاربعة فيه
بحث فانه فات في الاية منه الرابع لان لفظ فسنيسره تكرر في الايتين ولم
يلتفت صاحب مقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يحتمل انه يكون فسنيسره

عبلفه

في معنى

في معنى فسنعسره لانه اذا يسر نعسره كان معسرا يكون ذلك غير صحيح واما اعتبار
المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سيقوله من
الايضاح هذا وقد ذكر الواحد من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي ازورهم
وسواد الليل يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري بي وعيبه نظر لان لي ولي صلتان
يشفع ويغري فهما من تمامها بخلاف اللام في على في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت والمقابلة انما يكون بين المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة
الشيخ بالشبيبة في تركتني على راس عمد تاج عز ينته وفي رجل حر وتبيد
ذل الشيبة وقال الصعدي في شرح اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان يعظم في هذا
المعنى قوله وصدق بالحسنى الاية اي بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالملة
الحسنى وهي ملة الاسلام او المثوبة الحسنى فسنيسره اي سنهيئه من يسر الفرس
للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له جمع امروا بنا
لا بالتضاد قيل فيه نظر لانه نفي المناسبة بالتوافق داخلا مع ان الجمع بين المتوافقين
ليس من مراعات النظير في شيء ولذلك قال السكاكي هي عبارة عن الجمع
بين المتشابهات والشمس والقمر بحسبان اي بحساب معلوم يجريان
في بروجهما ومنازلهما قول البحتري في وصف الابل وقيل يصف الرواحل
اختا بهن على هذا الطعن وحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفي حالها معا لان
الوتر منعطف ينعطف ثم يستقيم كالقسي المعطفات القسي جمع قوس
واصله قووس بدليل قولهم قوس اسيخ واستقوس اي انحنى ورجل متقوس
اي معه قوس وقدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواو
فحصل قسو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء
والاولى ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب الياء
فصار قسيا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسر قلبوا ضمة القاف كسرة
للاتباع فحصل قسي بحمنته فلعي قال في الصحاح اذا نسبت اليها قلت قسوي
لانه فلوع معوض بحول فترد الى الواو وقال بعضهم قدمت السين على الواو
في قووس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما في الجمع فجميع

يستوعلي مستى كامر اسمعيل الوعد وفي بعض النسخ يوسف العفو بدل العهد
روى عن ابن عباس رض ان اسمعيل عم وعد صاحبا له ان ينظر في مكان
فانتظر سنة ووعده عم اباه بالصبر على الذبح فوفاه بذلك ابرهيم العهد
معروف وحض سعيبا بالتوفيق لقوله نعم حكاية عنه وما توفيقي الا
بالله واما حديث خلق نبينا محمد حسبك فيه قوله تعم وانك لعلى خلق عظيم
وفي شرح العلامة زيادة هي ابرهيم الجود وعلى هذا يكون من قبيل الجمع
بين خمسة كقول ابن رشيق اه الذي العطاء المأثور المروى من
اثرت الحديث اذا ذكرته عن غيره والحيا بالقصر المطر الرواية اخذا عن
يقول الراوي عن فلان عن رسول الله صلعم وقوله على ما يلي اي ما هو المشهور
وان لم يكن كذلك عند المحققين قوله مما يناسب ابتداؤه في المعنى لو قال
يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف
وان كان ابتداؤه الكلام بكونه رأس الاية لكن قوله وهو يدرك الابصار
الذي يناسب الخبير لعله ابتداء الكلام بكونه رأس الاية لكن قوله وهو يدرك
الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام فان اللطيف بما
كونه غير مدرك للابصار فيه تامل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق
من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى
الرأفة فلا تظهر مناسبته له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار
من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينقطع فيها فهذا القدر
يكفي في المناسبة ففي ذلك الحرف والنون ابهام بين ذلك الرسم
ايضا حيث توهم الكتابة اي مسند حال المسند بن اعمر ضرعلية
بان الظاهر انه ابري بمعنى اصلح ولهذا ابري اعط القوس باريها واجيب بان
البحث قد يكون اصلاحا وقد يكون فسادا او لعينه الى المقام ومعا
ههنا بقوله رش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد فلان
يطبع الاسجاع من طبعت السيف والدرهم اي عملت وطبعت من الطبع
جوه اذا عرف الروي فنقول بمعنى مفعول من الروية وهي المفكرة سمي

الحرف المخصوص به لان الشاعر يروي فيه وقال ابو علي من قولهم للرجل
رواى اي منظر حسن سمي به لان به عصمة الابيات وما يمسكها ولو امكانه لتفرقت
عصمها ولم يتصل شعرا واحدا فيه وجوه اخر ستذكره الشارح الحرف الذي
اه هذا البيان مما لا يفيد تعيين الروي لان بعض الحروف مما يجب تكراره
وهو ليس بروي قطعا كما سيتضح ولا يفهم من البناء بمعنى مخصوص بالروي
سبق هذا من تفصيل كلام ابن جني في تحقيق الروي قال ره واحفظ ما في
في حروف الروي ان جميع حروف المعجم يكون رويا الا الالف والياء والواو
الزائد في اخر الكلمة غير مبنيات فيها بناء الاصول نحو الالف الجرعا
وواو الحيا وياء الايامى والا هاء التأنيث والاضمار اذا تحرك ما قبلها
نحو طلحة وضربه وكذا الهاء التي تبين بها الحركة نحو ارمه واغزه وتمه
وفيه وكذا التنوين اللاحق لاخر الكلم للصرف كان او لغيره نحو زيد
وصه وعلق ويومئذ وقوله اقل اللوم عاذل والعتابا وكذا الالف
التي تبدل من هذه النون كما اذا قيل والعتابا وكذا الهمزة التي تبدلها
قوم من الالف في الوقف نحو رايت رجلا وهذه حبلا ويريد ان نعربها
وكذا الالف والواو والياء اللواتي تلحق الضمائر نحو رايتها ومررت بي د
وهذا غلامهو فاذا جاءك بيت فانظر الى اخر حرف منه فان لم يكن من
الحروف المستثنات فهو الروي وان كان منها فانظر الى ما قبلها فان لم يكن
منها فانظر الى ما قبلها وان لم يكن منها فهو الروي وان كان منها فانظر الى
ما قبلها فانه لا بد ان يكون حرفا رويا اخر اذ لا يمكن ان يلحق بعد حرف الروي
اكثر من حرفين الاول هاء الوصل والاخر حرف الخروج مثاله انا نظرنا الى قوله
الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق فوجدنا الحرف الاخر منه وهو القاف
من غير الحروف المستثناة فعرفناه انه الروي ونظرنا الى قوله صحا القلب
عن سلمى واقصر باطله وعرى افراس الصبى ورواحله فوجدنا اخر البيت
من الحروف المستثناة الا برى انها هاء اضمار متحرك ما قبلها فجاوزنا
الى ما قبلها فوجدناه من غير الحروف المستثناة فحكمناه بانه الروي ونظرنا

الى قوله عرف الديار توهما فاعتادها من بعد شمل البلا البلادها فوجدنا
الحرفين الاخرين من البيت من الحروف المستثناة فحكمنا بان ما قبلها
وهو الدال هو الروى والقصيدة دالية وهذه الطريقة اصح الطرق الى
معرفة الروى واجلاها واوضحها فلا شى يتقدم فى استعمال علمه مقامها
انتهى كلام ابن جنى ملخصا فانه لو لم يعرف ان القافية فاتحرد معرفة
ان الروى ميم لا يكفى فى معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم انه يخرم
قوله ومنه المشاكلة اه ان كان بين ذلك الشى والغير علاقة مجوزة للتجوز
من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن
كما بين السببية وجزايها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان
تجعل الوقوع فى الصحبة علاقة مصححة للجاز فى الجملة والا فلا وجه للتعبير
عنه كذا قيل والتحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار انها دليل المجاز وفى
الخيال فهى العلاقة فى الحقيقة والا فالمصاحبة فى الذكر بعد الا
ستعمال والعلاقة تصحح الاستعمال فيكون قبله كذا فى فصول البدايع
فان قيل كان ينبغى ان يذكر المشاكلة فى القسم الثانى لانها يتعلق با
للفظ اجيب بانها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن
ثمة سماها صاحب الكشاف لنا اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار
المعنى اللغوى لا الاصطلاحى وتضمنها المقابلة اللغوية لا يستدعى
ايرادها هنا والاوضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان الملحوظ فيها
اولا وبالذات جانب المعنى ثم هذه اعتبار العلاقة بلفظ غيره
لوقوعه فى صحبته صنعه على ما ذكره فى شرح الكشاف فى قول بعضهم
فى جواب من قال انك تبسط الشهادة انها لم تجعله عنى حيث اطلق
النفس على ذات الله تعالى الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما فى
ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله ما فى نفسى وانت خبير بان لا
اعلم فى ذلك وحقيقتك ليس بكلام مرضى بل الوجه ان يقال انه عبر عن
لا اعلم معلومك بلا اعلم ما فى نفسك لوقوع المعبر عنه تعلم معلومى تعلم

ما فى

ما فى نفسى كذا فى شرح الكشاف فعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس اراد به
الاصطناع المامور به المخاطب بقوله اغرس والغير الذى اعتبر هو
مصاحبا له فى التقدير هو غرس الاشجار واما تغرس فلان فهو
واقع فى صحبة الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضع التمثيل
كما لا يخفى فتدبر قوله اى يوقع المزاوجة اه ذلك ان تقترن اوج على لفظ
الخطاب او يسند الفعل الى بين على ما جوزه الاخفش فى قوله تعالى
لقد تقطع بينكم قوله حين بين العبر والزوان اصل المثل ان صخرا اخا
الخنسا طعنه ربيعة الاسدى فى الحرب بجنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته
وكان يكرمها اخر ما فمر بها رجل فقال لها كيف الكفل فقالت نعم نما فلا حى و
قال كيف عن بصنك فقالت لا حى فيرجى ولا هيت فيسترح منه وكان ذلك
بسمعه صخر فقال اما والله ان قدرت لا قدمنك ثم قال لها انا ولينى السيف
فناولته فاذا هو لا يقلبه فقال ابيات منها اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد
حيل بين العير والنزوان اصاخت الى الواشى آه قيل الصواب وقد
ودراية اصاخ بالتذكير لان ما قبله كأن الثريا علقت فى جبينه وفى نحره
الشعرى وفى خده القمر وفى شرح البحيان ان فى قوله تلج فى الحب تلجلاح
البحاج من العاشق فى العشق لا من العشق فيه ومن المعشوق فى الهجر
لا من الهجر فى المعشوق اذا احرمت يوما الخ الاجراب الجرب والصعيد
فى اجربت ودماؤها الى الفرسان المذكورة فى البيت السابق لفظة
له معنيان اه قيل اراد به الزيادة على معنى واحد سواء كانا معنيين
او اكثر او الاقرب انه اخذ بالاقل كما بينا فيما سبق مثله التى لا تجامع
شيئا مما لا يلايم المعنى القريب هذا يتم بجامعته ملايمة التعقيد وعدم
مجامعته ايضا والمناسب الثانى الاطلاق كما فى الاستعارة لكن تصدقا
ههنا تعليل الاعتبار نحو الرحمن على العرش استوى فيه بحث لان
العرش يلايم الاستواء والجلوس بلا شبهة والغراية من طول المدى
خوف الغراية منصوب معطوف على اسم كان فى البيت السابق وهو

قوله كان كانون اهدى من ملابسه لشهره خز الالوانا من الحلل او

مرفوع والجملة معطوفة على الجملة السابقة قيل الكانون التنور

وقيل اسم من اسما شهور الشتاء وهذا انسب والمدى الزمان

اعني الرشاد الرشا على بعل بالتحريك ولذا بطسه الذي قد تحرك

ومشى وفي كونه معنى قريبا للغزالة بحث لانهم غلطوا الحريري في قوله

لما داوى الغزاله طمر طمور الغزاله وقالوا لم يقل العرب الغزال فالحاصل

طيته ذكره الصفدي في شرح اللامية اورده في سياق شرح قوله وا

علاني عرد وفي فلا عجب لي اسوة بالحظاة الشمس عن زحل كيف

السقط اذا صدق الحداب البيت من قصيدة معاني اللوى من

تضحك اليوم اطلالي وفي الموم معنى من حيالك علالا وقيل هذا

سيطلبني بهي في الذي لو طلبته لما زادوا الدنيا حظوظ واصاب

وبالحال الحلة الحلية الكبر   لانه تمثيل لانه لما كان اه سياق

كلامه يشير الى ان المراد الاستعارة التخييلية لكن قوله جعلوه كناية

عن الملك ولما امتنع اه يابى ذلك بل هو كالصريح في انه استعارة في المفرد

تبعية حيث اريد بلا سوا الملك ويمكن التوجيه بان اصل الكناية

ويتعلق هاهنا المجاز سوا حمل على الافراد او التركيب لان امكان المعنى

الحقيقي شرط في الكناية عنده كما اشار اليه في تفسير قوله تعالى ولا

ينظر اليهم يوم القيمة لكن الابلغ الحمل على التركيب فلذا عينه اولا

والتمثل للتشبيه من ضيق العطن النا حوله الورد وذلك

التمثل ان يقال المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية قوله وهو ان

يراد بلفظ واحد معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي

في بشر النار وقال في الايضاح الشجر والاصوب ما ذكره

الشر لان الايقاد للنار لا الشجر   بان القصائل هي اشد البران

ومن ثمة جعل الحكم الليل والنهار فان قيل لم لا يعين الضمير

المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من قبيل اللف

والنثر

والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق

انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الاية الكريمة انما هو بحسب اللفظ

والتعيين في الاية الكريمة انما هو بحسب العقل والمعنى لا اللفظ فان ذلك

الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا يتعين لفظا اصلا

وهاهنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك اه لم يرد ان تجرد المعنى

الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث لا يهتدى اليه الا المقابل اراد ان

هذا المعنى لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الاية

الكريمة منه والى قول صاحب الكشاف وهذا نوع من اللف لطيف

المسلك اه الى ان هذا النوع يزداد لطافة ودقة باقتضاء المقامات

فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل المحشي   بعدة من ايام

اخر فان قلت اخر جمع اخرى لانه لليوم واخرى يجمع على ول انما جعل جمع

فاوجه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجرى مجرى المونث لمكان التناسب

بين ما لا يعقل وبين الاناث فما لا يعقل لا نقصانا في صفات العقل فكان

اخر اخرى فيجمع على اخر كذا في الاقليد   التفاتا لحدث التفات

على هذا الكتاب العلامة كانه يبعث الامور يتصل الى حقايقها

وللحادث الصادق الظن في الامور كانه حدث بها قوله علم ما علم آ

ليعلم ما علم على حذف المضاف ولا يجوز ان يكون ما مصدرية لان المآل

بقوله من كيفية تبعها ثم لا يخفى ان هذا التعليم لا يدخل في متعلق

الشرع واعتباره من العلات لا يلائم ضبطها في اجمال قوله شرع

اللهم الا ان يجعل ذلك اشارة الى غير التعليم وشرع ما علمه يتضمن

التعلم   ويمكن التفصي اه كان حاصل الاشكال السابق هو انه

ذكره على الاغلة لم وعلة لا تعلل لها فحاصل هذا الجواب ان ذكر

العلل الاول بهتدي ليس بمقصود بالتعليل وان عدم ذكره مع

ذكر علته ثم غايته انه اذا اكتفى في العلل بالذكر الضمني   وقد

يقي   لتكملوا العدة اه اعراب لصاحب الكشف حيث قال قوله

علة الام بمراعاة العدة يعني في الاداء والاقتضاء ثم لا يخفى ان هذا
القول بيان ان لا معلل بدون علة واما عدم المعلل الاخر مع وجود
علته فباق بعد ولعل هذا القائل تشبث بدفعه بما ذكره الش
من الذكر الضمني وله وللقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن
هذا القيد اه فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح او بيان في
لي ايا كلان اذا صحب المرء غير الكبد فهو طويل العناء وهذا نظير كظل
الوتد من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما لكل اليه ثم ان التعيين
فيه مع انه او بيان مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من
حيث ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد
به فان استبطل الحال على السامع لم يضر في قصد التعيين كذا ذكره في
شرح الشريف للمفتاح ولو سلم نقول جعلت هذه اشارة الى
فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة ما لكل اليه على التعيين اليه ان
يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر و
هذا لا يصلح على كل من التقديرين بل احدهما وهو ان يجعل هذه اشارة
الى غير الحي وذا الى الوتد ولو تنزلنا عن ذلك فاى فرق في احتمال التعيين
بين البيت المذكور وبين الاحتمالية التي جعلها فيما سبق من قبيل اللف
والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعم ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله اللهم الا ان يقال لا
تعيين في الاية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله بما يرجع
اليه الضمير بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على
ان كلا منهما اشارة الى الامر الاقرب على تقدير تسليم التساوي في
الاشارتين ان نصبا الى ما نقله من شرح المفتاح من ان اصل اسم
الاشارة ان يقارنه الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار يحصل التعيين و
اما ما ذكره البعض من ان تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوي
الاشارتين فقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب

على صح

اللفظ

اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما حققته
تامل الدهر معتذر كان سيف الدولة الحمداني قد غزا الروم كما هو
هو عادته فاتفق ان سبى وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم عليه
الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبي القصيدة اراد ان الدهر
معتذر اليك حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرة
تشفيك منهم وانهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع اى هو له
اشارة الى تقدير المضاف اولان الانسان عادى لئلا يلزم ان يكون
للزمان زمان اذ لو ابقى على ظاهره لزم ذلك لان معنى اتيان اليوم
وجوده بمعنى يوم اتيان اليوم لليوم وجوده فيلزم ذلك والظرف
منصوب باضمار اذكر لا يخفى ان المصنف اذا كان باذكر لم يصح الظرفية
باعتباره اذ من البين ان المامور به ليس الذكر في ذلك اليوم بل في
الدنيا فالمراد ذكر ذلك اليوم لا الذكر فيه فيكون اليوم مفعولا به
واطلاق الظرف عليه لكونه ظرفا على تقدير وهذا في موقف ويمكن
ان يق التلفيف للنفس عام لكونها نكرة في سياق النفي فلا استثناء
في شان المؤمن لا ينطقون في شان الكافر اي سموات الاخرة
وارضها ويدل عليه قوله تعم يوم تبدل الارض غير الارض والسموات
وان اهل الاخرة لا بد لهم من مظل ومقل وفيه نظر لان التشبيه بما لا
يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على
دوام الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه ما اقام ثبير
اسم جبل بمكة كما يق الرضي كما تغير قوله وكذا الاستثناء الثاني معناه
فيه ان جعل الفساق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف
الظاهر من سياق الاية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة
واما اعتراض الفاضل المحشي بقوله ويرد عليه انه يمكن ان يدفع بان
المراد انهم لا يخلدون في الجنة من ذلك اليوم فالمستثنى منه كونهم من
ذلك اليوم في الجنة خالدا فهذا لا ينافي كونه اعتبارا الخلود بعد دخول

بالضم طلب الكلا في موضعه والمراد هنا طلب المعروف اى الاعادة
اهون واسهل عليه من البداء لان المعدوم استفاد بالوجود الاول
الذى كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاهونية
بالقياس الى القدرة الحادثة التى يتفاوت مقدوراتها معتبرة
واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك
تفاوت بالاهونية واليه الاشارة بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج
اى قوله هو اهون عليه قد ضربه لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء
فى عليه راجع الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين لعدم تصرف فيه فيه
بحث اذ لا يلزم من مطابقة ما فى الواقع عدم التصرف فيه لجواز ان يشتهر
عمله على خلاف الواقع وبيانه انه تصرف محض والجواب انه اراد
بالواقع وما فى نفس الامر ما يعم الواقع بحسب زعم القوم وبه يندفع ما
اورده الشريف فيما سياتى عن قريب لم يحك نائل السحاب لو قال
لم يحك كفيك السخا لكان اظهر فليتامل وقد وجد بيتا فارسيا
فى هذا المعنى مترجمة وقد صرح به فى الايضاح والبيت الفارسى المشار
اليه كر نبودى عزم جود احد متنى كس نديدى بر ميان ابر كمر
وفيه نظر لان المفهوم من الكلام آه اجيب عن ذلك بان الانطباق المذكور
ليس بصفة ثابتة بل صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزاء لا يسرها شطق بل وصولها
بالنسبة الى الكوكب التى حولها نسبة الانطاق لا يقى شرط مراد الشاعر هذه
الحالة الشبيهة بالانطاق لا حقيقة الانطاق لانا نقول لا نسلم ذلك بل
مراده الانطاق الحقيقى بالادعاء كما هو مذهب السكاكى فى قوله واذا المنية
انشبت اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو ما يمتنع وقوعه
فليتامل علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به وانيم شد النطاق دليل
مشهور يستدل به فى العرف الشايع على نية الخدمة فلا يكون اعتبارا
لطيفا اذ لا دقة مع الشهرة والظهور ملامع جمع ملمع اريد ما مع بطريق
ذكر المحل وارادة الحال وهو قوله ترى ترفع ابدا الى جمع ربوة

وهى التل المرتفع من الارض ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول
فهو من الشفع بمعنى الضم وان كان على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر انه من
الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح وعلى هبوبها
لانه مصدر فى الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب
الابيض والصيرفى جاهل للترتيب والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو
المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع معنى ساقت الريح اه
بيان لحاصل المعنى لا بيان اللغة كما توهم شارح الايضاح
طللته طال عليها الامد الطلل رسم الدار والامد الزمان كما سبق
والدريس الانمحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الحجارة يوضع
بعضها فوق بعض والنضد ايضا متاع البيت المنضود بعضه فوق
بعض والنضد السرير الذى ينضد على المتاع بحبيبنا تفسير
قيل ومن اللطايف على هذا التقدير ان اسم ابى تمام حبيب
الا ان صدر البيت العزاصر والبلقع الارض القفر التى لا شى
بها ومنه التفريع بالعين المهملة وهو فى اللغة جعل الشى
فرعا لغيره وقد روى بالعين المعجمة وهو الافاضة والصب ووجه
تسمية هذا القسم بذلك على الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم
اى صب من المتعلق الاول الى الثانى وهو احتراز عن قولنا
غلام زيد راكب وابوه راجل الظاهر هو راجع الى قوله على وجه يشعر
آه فالوجه ان يجعل هذا ذكرا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب
كما وقع فى اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين
يخرج المثال الذى ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب
وللاخر الراجلية احلامكم لسقام الجهل البيت السقام بفتح
السين المرض وما فى كادوا ما لكم زائدة لا يمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى
فبما رحمة من الله لنت لهم اى فرحمة فيكون الدماء هنا مجرورا بالكاف
وما بعده اعنى يشفو من الكلب فى موضع النصب على الحال لكونه

كتابخانه آستان قدس

يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره ولا دواء لما يجع من شرب دم ملك اى انفع واكثر تاثيرا في يجع فيه الدواء اى دخل واثر فيل شرط الاصبع من رجله اليسرى ويؤخذ قطرة على تمرة ويطعم بها المعضوض فيجد الشفاء باذن الله تعالى قوله واساة كلامه الوساة جمع اس من الاس بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم فتفرع على صفتهم شفاء احلامهم اه اراد بالتفريع التعقيب الصورى والاستعار بالذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف لان انتفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء احلامهم اسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه في قوله كما دماءكم يدل على ان امر التفريع على عكس ماذكره الشارح والمشبه به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التعليل كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم على الاعم الاغلب والا فقد يكون آه فيه بحث لان هذا الكلام يدل على انه لا اختصاص بخصوص المدح والذم ههنا وليس كذلك والا فلا وجه لجعل تاكيد الذم بما يشبه المدح قسما آخر من المعنوى واندراج ما ذكره في تاكيد المدح ليس اولى من اندراجه في تاكيد الذم وان لم يلاحظ الخصوص فيه ايضا اللهم الا ان يعتبر في الثاني الخصوص ويعتبر ههنا العموم ولكن يجب ان يتناولهما اعتبر في الثاني فقط وانه تكلف جدا ثم ما ذكره الشارح صحيح في المفتاح لان السكاكي لم يذكر القسم الثاني وهو ضربان آه يريد ان الشهرة بانهما ضربان والا فقد ذكر ان فيه قسما آخر بل فيه ضرب رابع مثل ليس زيد جاهلا التعريف الا انه اعلم بالنحو وضرب خامس مثل زيد عالم الفنون الا انه متبحر في البديع حتى يلج الجمل في سم الخياط اى يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة قوله من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب الخلابة الخديعة باللسان والتاخيذ من الاخذ بالضم وهي رقية كالسحر انه صفة لشيء صفة مدح آه ينبغي ان يقيد

بعدم العموم حتى يصح عدم المبالغة من الجهة الاولى والا فقولك لفلان جميع الاخلاق الكاملة الا انه متناه في الجود فيه مبالغة والعجب من المصنف في الايضاح قول الشاعر فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا من قبيل الضرب الثاني ثم نفى المبالغة الاولى اللهم الا ان يريد بالاثبات الجمل فهو وهو فيه ما فيه قوله وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا المعنى عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني قوله ترني من الرنين وهو الصوت ويحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحشي الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام في اللغو فقد اعتبر جهتا تاكيده والا فلم يعتبر الا جهة واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الاية من الضرب على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الاية منه على التقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن اكتفى بقوله لم يقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني فتامل واهل الجنة اغنياء عن ذلك عن الدعاء بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة الا قيلا سلاما سلاما سلاما ما بدل من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما واما مفعول به لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام والاستثناء في الدار العليا لفظا لكن اه فيه عيب من الجهة

لكلام

فى عدم افادته لكن المبالغة من الجهة الاولى فى افادته اياها من الجهة الثانية
ايضا كلام لان مبنى الافادة على ان يوهم الاخراج لان الاصل فى الاستثناء
فهذا ابهام فتامل هو البدر الا انه البحر زاخرا الى بحرا زاخرا اى مرتفع
ممتد الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد انه يهب
الاعمار دون الاموال لتخصيص الذكرى وان لم يكن مستلزما النفى ههنا
الا انه يفهم منه ذلك الذوق السليم فى كلام البلغاء وقيل فى البيت
وجه اخر وهو انه لم يعوا نهب من الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذى هو عرض
الاسبل حتى يبقى فى الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجراءة
قال الواحدى هذا المدح احسن ما مدح به ملك الى دهرنا الاسواق
تضا حاجة المحتاج ونعماك بضم النون والعدم بمعنى النعمة واذا فتحت
النون مددت وهو منصوب باضمار فعل يدل عليه فقد ينهى ان
الشكاية مصرح بها وقد يجاب بان مقصود الشاعر بالذات مدح الوزير
وتهنيته بالوزارة فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان وفيه مدحا له
بالعرض وفيه تعسف ولا بد لى منه جهة فى وصالة بريان وصا
لا يتيسر الا بترك الوقار ومداراة رقبائه وملازمته عتبته والرضا
بالطرد والشتم وغيرها مما هو من افعال الجهلاء والخل بالكسر الخليل و
معادلة النساء محادثتهن ومراودتهن ومعاد الاسم العذل وهو
ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اى احتمالا على سواء فلا يتناول
الابهام خاط لى عمرو قباء ليت عينيه سواء المطرع للبشار وتمامه
قلت شعرا ليس يدرى امديح ام هجاء وروى ان بشارا قال له خط لى ثوبا
لا يدرى انه جبة او قباء اقول فيك شعرا لا تدرى انه مديح ام هجاء فان
قلت الظاهر ان مراد الشاعر المدح لانه بازاء خياطته وهو الاحسان ومقابل
الاحسان يكون احسانا فلم يستوى الاحتمالان فلا يستقيم عده من
التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان رجح
احد الاحتمالين بالنظر الى المقام فان الكلام لم يدل عليه فتفاوتهما باعتبار

اخر وهو انه آه وباعتبار اخر ايضا وهو ان المعنيين فى التشابه ما ثابتا
متضادين يكون احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه وفى التوجيه لا بد ان يكونا
متضادين قوله ومنه الهزل الذى يراد الجد حاصله ان يذكر الشىء على سبيل
اللعب والمطايبة بحسب اللفظ والغرض لم صحيح بحسب الحقيقة قال فى الصحاح
ودعجته بمعنى غير تفسيره عد عن ذا اى له تجاوز عن المفاخر ومنه تجاهل
العارف فان قلت ذكر السكاكى فى تنكير المسند اليه ان التجاهل لاشتماله على
نكت بهيه وانه سحر البلاغة وما لكه فلا يكون من المحسنات البديعية لانها
من اللواحق ولا يفيد البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة
من وجه اخر كما ههنا كما نبه عليه فى المقدمة ايا شجر الخابور ما لك مورقا
البيت لليلى بنت طريف ترثى اخاها وكان قد قتله يزيد مورقا حال من
الكاف فى ذلك والعامل معنى الفعل كانه قيل ما دعك للحال كونك مورقا
قوله وسوق اخال ادرى اخالك بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة
اى اظن قال الجوهرى الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بنى اسد خاصة وهو
القياس وهل يرجع التسليم او يكشف العماه وفى بعض النسخ او يدفع
البكاء يرجع من الرجوع والتسليم مفعوله وقلات الاثافى وهى الصخرات التى
يجمع ويوضع عليه القدر فاعله وكالتعريض فى قوله وانا او اياكم لعلى هدى
او فى ضلال مبين قال فى الايضاح وفى هذا اللفظ على هذا الابهام
فايدة وهى انه يبعث المشركين على الفكر فى حال انفسهم وحال النبى صم والمؤمنين
واذا فكروا فيما هم عليه من اغارات بعضهم على البعض وسبى ذراريهم واموالهم
وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفس التى حرم الله قتلها
وشرب الخمر التى يذهب العقول ويحسن ارتكاب الفواحش وفكروا
فيما النبى عم والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف
والنهى عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله
علموا ان النبى صم والمؤمنون على الهدى وانهم على الضلال فبعثهم ذلك على الاسلام
وهذه فايدة عظيمة كقوله قالت لقد اه ومن هذا الباب قولا

وله من ابيات يخاطب بها رجلا اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضي ضياعه

ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن منك يعني لو تعي او قال

قد وقعت فيصدق انها وقعت لكن منه احسن موقع واما البيت الحالي هذا

القاضي قول من قال ولما ان توليت القضايا وفاض الجور من كفيك

فيضا ذبحت بغير سكين وانى لارجو الذبح بالسكين ايضا وهما قيل في القضاة

قضاة زماننا صاروا لصوصا عموما في القضايا لا خصوصا يرون الغنم اموال

اليتامى كانهم تلوا فيها نصوصا وخفنا منهم لو صالحونا السلو امن خوا منا

نصوصا قوله من غير تكلف في السبك ان يقع الفصل في الاسماء بلفظ غير

دال على نسب كقولك رايت زيدا الفاضل بن عمرو بن بكر والنجدة النزول

والانسجام من السجم المطر والدمع اي سال وتضعضعت حالهم اضعفت

او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في

مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافي

بالنسبة الى التشابه المتفق فيهما فلا محذور ويوم تقوم الساعة الاية

الالف واللام زائدة لا بعيرة ولا كذلك الميم في مساق تامل وذي دمام

الواو بمعنى رب واسناد الوفاء الى الذمة مجازي قوله وكقول ابي العلاء

مطايا مطايا آه من قصيدة مطلعها تحته كسرى في سناء وتبع بريسك لا زاد

تحته اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو والتبع ملك

اليمن وكان يقع الاول لفلك اصالى والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب

في ربعك للحبيبة وحاصل المعنى ان منزلك عندي يقتضي ان احرز بعك

بعبحة الملوك ولا ارضى ما اشاده الحبون من تحته اربع والمطا البعد والمدا

القدر والمنازل اما منازل الحبيبة وضمير عنها للمطايا على الالتفات

من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقوى

احد في بعد ضعف اي تواني والمنازل الطريق والوجد بمعنى الحزن ف

حمل المعنى يظهر من كلام الفاضل المحشي ويحتمل ان يكون المعنى ان هذه

المنازل التي يرى وجدا للمطايا مقهورة ملمضيه سوهيا كان الحوادث زلت

عنها

عنها فلم يغيرها ولكن المبنى الذي زلت عنه ليس هو منقطع عني اي ان الحوادث

لا يزال يصيبني ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه البيت من قصيدة مطلعها

لعمرك ما بقي المعاني ولا الغنى اذا اسكن المشتري ثرى ثوى به فخذ من مراض

الله بالمال راضيا بما تعطني من اجره وثوابه ولا ديه صرف الزمان فانه لجلبه

الاشقى يقول ذهابه فواها بعيد سارة سوء فعله وايدي التلاقي قبل

اغلاق بانه لعمرك كلمة قسم والمعاني المنازل والمشتري صاحب المال الكثير

والثرى التراب وثوى به اي اقام والمخلب الاسد بمنزلة الظفر للانسان ويعود

بمعنى يهلك والناب اعظم الاسنان وواها كلمة تعجب وتلاف الامر تداركه

بيديه التوبة قبل ان يغلق باب الغلاق بعد الغفر تعليه قوله

كقولهم البدعة شرك الشرك بفتح الراء المهملة حبالة الصايد او زائدة

على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من في الاثبات خلافا للجمهور

من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان اي عاصية كانت لانهم ضاعة

لا صدقا لهم كلفظي بضر ونكال اه اورد ثلاثة امثلة بينها على ان الحرف

المتفق بها اما في الاول او في الوسط او في الاخر وهو ثلاثة اضرب لان

الحرف الاجنبي اه لاشك ان لفظ هو في كلام المص راجع الى الحرف الذي

في قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام الشريف تعالى انه

راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى ح اللهم الا ان يقال مراد الشريف بيان

حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير في البيان والمبين فليتامل

يشوبني كنى الكن البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس

ويدمس بالضم والكسر والطامس الدارس لا يبين فيه اثر يهتدى به بين الحرفين

لان في علم يقارب الفاء والميم الشفويتين نظر قد يجاب عنه بان

المراد من تقارب المخرج قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين

وليس بين مخرجي الفاء والميم بعد لان هذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين

والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان

علم الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليتامل

اقل حيا اى حذعا وتيو كقولهم عزلشعزلك الى قيل هذه الكلمات مما
كتبه علي بن ابي طالب عليه السلام الى معاوية وكتب معاوية في جوابه على قدرى
وصارى ذلك اى نهايته وعلى الغنى لعل كقولهم في مسعود مني
تعودآه في كل من الامثلة الثلثة تصحيف فان في مسعود ثلث سنات
بعد الميم وكذا في مني تعود وان كانت منفصلة وفي المستغربة خمس سنات
بعد التعريف والميم وكذا في المسى والمستغربة مدرسة بيغداد بناها
المستنصر بالله من الخلفاء العباسية وفي اسمعي بعد نصرته خمس
سنات بعد الالف كما في اين تصحيفه واحدث تصحيفه فكل من الثلثة الاحرة
تصحيف الاخر انا قلتم الى الارض اى تثاقلتم وقرى به وضمن معنى الميل
تعدى بالى والمعنى ملتم الى الدنيا وشهواتها وكرهتم مشاق السفر
ومتاعبه وقيل ملتم الى الاقامة بدياركم وارضكم وهروناذا اما قلبا
الالف في قلبا للاشباع وقلب هرون السورة قيل وتمامه ان هرون
اذا ما قلبا يجعل اللحية شيئا عجيبا اذ لا صدارة لحشو المصراع
الثاني وقد يجاب بانه لو كان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه
لكان لحشو المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة اليه فتامل سريع
الى ابن العم وبعده حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيع
اقول لصاحبي والعيساء بكسر العين والسين المهملة الابل
التي يخلط بياضها من الشعرة واحدها اعيس والانثى عيساء وهو بالفتح
يهوى هويا اى مضا منحدرا والنفقة والضمار موضعان والمجاراة
المماشاة هو الخفة وقوة العقل هذا على تقدير ان يكون سفاها
بفتح السين فيكون نصبا على التمييز وقد يروى بكسر السين المعجمة بمعنى
المسافهة فيكون نصبا على المصدر اى ملاحة ومسافهة او على الحال
اى سفهات او انا المسامين اه وقيل المراد بالمثال الثاني ما نقول له
بالفارسية درسه سى وهو اقرب القصيدة املهم ثم املهم اه ومن هذه
ياقوم قد طال مقامي بكم من غير نفع الرونع تؤي في الذرى ثوى

اتام والثمر الاول بمعنى السرو والثاني بمعنى الكبير النائل العطار قول
الحريري وكلاح يلحى على جرى العنان الخ اى ظهر الشيب يلوم على جرى العنان
الى موضع فيه اللهو وبعد الله ومصطلع بتلخيص المعاني المصطلع
بالشي القوى عليه الناقص يفتعل من الضلاعة وهي القوة وشدة الا
ضلاع ديوم طلع لهذا الامر بمعنى مصطلح به لكن الاطلاع من العلو من
قولهم اطلعت على الثنية اى علوتها اى هو عال لذلك مالك لو قول
الحريري فصل بصير الفصل فلذلك استعمل بالى وتلخيص المعاني اقتضا
الفاظها وحسن عباراتها وتلخيص المعاني نكات الاسير ولعل البيت
المذكور وكم من قارى فيها وقال اثر الجفون ويا الحفان ضمير فيها راجع الى
البصرة وقارى اى يطعم للضيفان واحترز الاول بالجفون لكثرة قرابته بالمل
واحترز الثاني بالجفان لانه اطعم ما قبلها وجعلها خالية عز وجل
تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا اى ما لكم لا تاملون له تعظيما والمعنى ما لكم لا
تكونون على حال تاملون تعظيم الله اياكم في دار الثواب ولله بيان للموقر
ولو تاخر لكان صلة للوقار وما لكم لا تعتقدون له عظمة فيخافوا عصيانه
وانما عبر عن الاعتقاد بالرجاء التابع لادنى الظن مبالغة وقد خلقكم اطوارا
قال ابن الانباري الطوار الحال والمعنى خلقكم اصنافا مختلفين لا يشبه
بعضكم بعضا فرصيع قيل هو ماخوذ من رصعت العقد اذا جعلت
ما في احد جانبيه مثل ما في جانب الاخر وذلك بان يكون ما في احدى
القرينتين او اكثر عنه تطرة لانه نوع قسم اخر يشمله قول المص والاكثر وهو ان
يكون ما في احدى القرينتين او اكثر فيه نظرة لانه نوع قسم اخر يشمله الحكم وما يقابله
من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية مثلا والاية المذكورة من هذا
القبيل الاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية واما لفظه فيها فلا
يقابله شي من الفقرة الاخرى والك ان تقول دما ذكره اعني قوله وذلك بان
يكون اه على سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذي ذكرته لدلالة الاية
عليه الاكواب جمع كوب جمعوا الكوز الذي لا عروة له كقول الصاحب

لابدبركه الاعين آه صدره حمدا لله الذى لابد بركه الاثنين اه كقوله
نعم وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الاية الاد والادة الداهية والامر الفظيع
فى سدرة مخضود وطلح منضود السدر شجر النبق ويقال له بالفارسية
كنار والمخضود الذى لا شوكة له كانه خضد اى قطع شوكة الطلح شجر
الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدى شجر يشبه طلح الدنيا ولكن
له ثمر احلى من العسل والمنضود الذى نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه
فليست له ساق بارزة فى الصحاح نضدت متاعى بنضده بالكسر وضع
بعضه على بعض وظل ممدود اى ممتد لا تنسخه الشمس كقوله واذا اذقنا
الانسان منا رحمة ثم الاية نظم الاية هكذا واذا اذقنا الانسان منا رحمة
ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته
ليقولن ذهب السيئات عنى انه لفرح فخور قوله واثرت به اى صارت
ذات ثروة غنى لما امعدت عانت الاعتراب اه حكى المسعودى عن
بعض اهل العلم اقتعد الداعى بعوده اذا ركبه فى كل حاجة وابتذله والقعود
البكر الذى يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق والاعراب
من العرب ولما بى ابعد آبى والمتربة الفقر والاتراب الاقران جمع ترب والنطوح
الرمى والطوائح الزمان حوادثه المفرقة جمع مطيحة على خلاف القياس
وصفاء وضية اليمنى مدينة كبيرة افاطم مهلا المهمزة حرف النداء و
فاطم مرخم فاطمة ومهلا المنصوب على المصدرية اى امهلنى مهلا والتذلل
بالذال المهملة الفتح والارفاع القصد ولم يبد اى يلد من نهد ينهد
اى نهض وهو جعل العروض اه وقال الصفاقسى التصريع تقفية
العروض للضرب قافية ووزنا واعلالا وعلى هذا فلا تصريح فى قول الحارث
بن حلزة ادعنا بينها اسماء اوما وعمل منه الثواء لان العروض فعولن
والضرب فاعلاتن بخلافه على التعريف الذى ذكره الشم معانى السعب
على اه المعانى جمع المغنى وهو المنزل بمعنى غنيت بالمكان اى اقمت به والشعب
موضع كثير الشجر والمياه متى كان البئر اه الشرب بالكسر الحظ من الماء

والعفا

والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعت
الماشية اى اكلت ما شاءت قيل نصف الممدوح بالجود والشجاعة
والظان بصفه بالجود السابق والشهادة واللاحقة خارجة مما
نحن فيه لعدم وجود السجع لعدم الموافقة بل لا تصريع فيه بالمعنى الذى
ذكر سابقا وهو جعل العروض مقفاة بقفية الضرب ونمارق مصفوفة
وزرابى مبثوثة النمارق جمع نمرق بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة
والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اى مبسوطة قوله والكلام
جداول وهو النهر الصغير قول البحترى فلم ار امثال الرجال حين يمدح
فتح بن خاقان ويذكر مبارزته الاسد والضيغم فى الهيج واقدم الاسد
والجواب ان لفظ الوافى لا يشعر بذلك لان القافية لا تكون الا فى البيت
من الشعر ويستلزم تحققها استقامة الوزن والقافية وان اشعر بصحة
المعنى ايضا لان الشعر الكلام موزون على قصد بوزن عدلى مما ليس له معنى
خارج بلفظ الكلام كما ان ما ليس له وزن خارج هو بقوله موزون الا ان
الاكتفاء بالاشعار من الجوار لا من اللوازم سيما اذا خفى ومن المبين ان
اشعار القافية بصحة الوزن اجلى من اشعارها بصحة المعنى فهذه الا
بيات من الطويل هذا وقع فى بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن
مفاعيلن ثمانى مرات ومن البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب
انها من الكامل كما فى اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات
وانه مسدس على الاصل تارة ويجزؤ تارة اخرى فضربه الثانى هو مسدسه
الذى عروضه سالم وضربه مقطوع وقد يدخله الاضمار ايضا كما فى قوله
واذا انتشرت الى الدساكر لم تجد حرا يكون صالح الاعمال والابيات
المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل والمضربه الثامن نعم هو
الذى اجزاؤه الاربعة سالمة والابيات على القافية الاولى كذلك كما
يخفى حودى على المشتهر بالتراب اى مولع به لاسالى ما قيل فيه و
الصب العاشق والجوى على وعيل من الجوى وهو الحرقة وشدة الحزن

من عشق او حزن يقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جوٍ مثل دوٍ والسحر على وزن فعيل ايضا من السحر وهو الحزن وهذه الابيات على قوافٍ عدّة الاولى وروايتها في المسهر والمتفكر والثانية ثانية في الصب والقلب والثالثة ثابتة في الجوى والسحر وعلى هذا القياس. والاعنات من العنت وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره وهو الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب يرد عليه ان هذا التعريف دوري ضرورة توقفه معرفة الروى على ما اخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه وتوقف النسبة على معرفة الروى اذ لا ينسب القصيدة الى حرف دونها فالتحقيق في حروف ما قدمناه نقلا عن ابن جني او من المرى دفيه وجوه اخر ذكرتها فيما سبق. ساشكر عمرا البيت قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قميصه متهرئا من تحته فبعث اليه عشرة الف درهم فقال فيه الابيات وان في قوله وان هي جلت للوصل اى لم تمتن وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان يكون نافية معطوفة على ما لم تمتن اى ولم يكن جليلة عند عمرو وان كان كذلك في نفس الامر. فجعل ايادى بدل الاشتمال من عمرو فينبغي ان يقدر الرابطة اى ايادى له لوجوبه بدل الاشتمال والبعض وان لم يجب في بدل الكل كعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدا وقد جوز الفاضل المحشى في شرح المفتاح كون الايادى مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر سبق في شرح الديباجة وهو انه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح. فقال في الكناية عن نزول الشدة او الكلام مبنى على تشبيه السقوط الرتبي الذي هو الفقر بالسقوط الحسى بجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المسقط على سقطة الانسان. وقد يوم عيشة رغد وزعداء واسعة طيبة قوله وما اشار العسل من اجتنى الكسل يوم شريت العسل واشترتها اى

اجتنها والمشهور عود يكون مع شتار العسل قوله وقد يحتمل ان يريد الح قيل انما يستقيم هذا لو لم يمنع قوله ما لا يلزم في السجع على مذهب فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع وانت خبير بان الشارح حمل قوله سابقا ما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم في مذهب السجع فاندفع هذا الوهم او لعدم رجوعه الى تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله في فن البلاغة لا تسميته ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما لا اثر له في التحسين اصلا تسميته مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام والصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع الى اه ويمكن ان توجه بان لفظة او اشارة الى التجوز في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شايع في عبارة المفتاح. فمن يحلس اه اى صيرتني مجنونا وهو اسم امراة والتجني ان يدعي عليك ذنب لم تفعله يعنى اى ممنوع عن نحن. عن لي تريا علام الخ اى على كل حال وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان بن حارثة المرى صاحب زهير الذي يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء فهو كبير السن. صغرى ابدلك الاحزان ساوها الله انه يصف دينارا لكن في بعض النسخ ديوانه صهبا وهو يصف خمرا كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله في كف حاذقٍ حرفي ذى ذكر لها الحسان او نحو ذلك وذلك الغاية في الحسن كقولهم وصفنا في بديه نظام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والالزم والبناء والمنع والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي الخيل والليل والبيداء تعرفني والضرب والحرب والقرطاس والقلم. ومثل ما سمى تنسيق الصفات الجمة الرمز من القران المجيد قوله تعالى هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوى عم الا اخبركم باحبكم الى واقربكم منى مجالس يوم القيمة احسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون ومن النظم قول ابن عباس بن عبد المطلب في مدح النبي عم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل قوله

فتأمل بذلك ان الخاتمة اه وقد سبق منا في بحث المقدمة تحقيقه فلينظر فيه
بالتهلل بالبشاشة والسرور   مزحل اي مبعد بالزاء المعجمة والحاء المهملة
عادوا اهتضام هضمت الشيء اي كسرته بق هضمته حقه واهتضمته اذا ظلمته و
كسر عليه حقه وانشد قصيدته التي اولها العمرك ما ادري آه انشد يتعدى
الى مفعولين ثم انشد في شعر المفعول الاول ههنا محذوف اي انشده
واوجل من الوجل وهو الخوف ويوضع على اساء نصبه لانه مفعول لاجله
وقوله واني لاوجل اعتراض ولتعدو بالعين المهملة اي يصبح الموت واول مبني
على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما في قبل وبعد اي اول كل شيء وحاصل
المعنى وبقاء لشما اعلم ان يكون اقدم من الآخر في عدو والموت عليه وا
خالف يترقب   ودع الكلام آه المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة
والبغية الحاجة   ووقوفا بها صحبي آه وقوف جمع واقف من الوقف
بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت
متعد ومفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية من فاعل نبك اي قفا نبك
في حال وقف اصحابي مراكبهم على قائلين لا تهلك اسى ولا اسى الحزن يقول اسيت
على الشيء اسى اسا اذا حزنت عليه قال الكوفيون نصب اسا على المصدر
لان قولك لا تهلك اسى في معنى قولك لا تاس اسا وقال البصريون نصبه
لانه مصدر في موضع الحال والتقدير لا تهلك اسيا اي حزينا وتجمل اي اصبر
جميلا فان قلت الصحب جماعة   ووقوفا فعل مقدم لا ضمير فيه فكان
الواجب ان يقول اذا وقفا بها صحبي كما يقول مررت بذلك قائما اسكانها
فالجواب ان الاختيار عند سيبويه فيما كانت جمعا مكسرا ان يقول
فيه مررت برجل حسان قومه قال زهير بكرت عليه غدوة فوجدته
قعودا لديه بالصريم عواذله واذا ما جمع جمع سلامة كان الاختيار
التثنية والجمع فتقول مررت برجل صالح قومه على انه يجوز ان يكون قوله
وقوفا منصوبا على المصدرية من وقفا وقد وقوفا مثل وقوف صحبي و
يجوز ان يكون مصدرا وقع موقع الوقف لا ستعانه ويكون التقدير

وقت

وقت وقوف صحبي   شم الانوف آه جمع الاشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة
الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والظاهر ان
المراد ههنا المجد والشرف اي من النمط الاول في المجد والشرف   فيتمي لبانه
ومسخا الاعارة في اللغة ذهب المال والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية
ظاهر   تنمي للقنا القنا جمع قناة وهي الرمح والسمر وهو جمع اسمر من
السمرة وهو لون الاسمر   اسنى اما نضاها احكا لهرتين فيه محذوفة على نمط
قوله تعالى افترى على الله كذبا والاستفهام انكاري والنيل من الانالة وهي الا
عطاء   قال الشيخ في المسائل المشكلة آه ويجاب بان المراد نيل الزمان
مثله عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويزه وجود مثل
له فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا ياتي بمثلي
لانه لا يجوزه فضلا عن ان ياتي به وانت خبير بانه يكفي في التصور ما يستفاد
من ظاهره وحمل على المجاز مع عدم ظهور العلاقة والقرينة لا يدفعه
اعدى الزمان آه الاعداء ان يجاوز الشيء من صاحبه الى غيره والاسم
العدوى في الحديث لا عدوى اي لا يعدي شيء شيئا   كان المعنى على المضي
والمراد الحلقة كان فان قلنا المعنى وان كان على المضي الا انه عدل الى المستقبل
قصدا الى الاستمرار وحكاية للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما لم يبق
محل الزمان بعد اعداء سخاوته اياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على
حكاية الحال تامل   قال ابن جني اي نعلم الزمان آه فالبيت على ما ذكره ابن
جني من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق
وقيل انها جمع لهاة وهي الهيئة المطبقة من اقصى سقف الفم وقد يجمع
على اللهوات ولهيات مثل عطيات   وكذا قول القاضي الارجاني ان كانت
الرواية في اسرعي على صيغة المعلوم فودعي بكسر الدال لا غير فاعله وان روي
على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور فودع بفتح الدال على انه مصدر
او اسم زمان اي وقت توديعي والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى
ايضا موخر العين   وقاتلة اي رب جماعة قائلة وسمطين حلا من نحر نساء ظهرها

والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك حسنا تهما اى ملّاهما فبل قول الزمخشرى
افضل لان فيه صفة المراجعة وهى السؤال والجواب كقوله قال لى ابو سليمان
لبعض القول اشنع قال صف عندى عليا اتى وادع قلت انى لب اول ما فيكما
لحو يحرع قال كلا فلنسمه الا قال قلت فاسمع قال صفه قلت تعطى فالصفى
قلت عنه واجيب بان يكون المراجعة من المحسنات البديعية يحتمل نزاع ولذا لم
يذكرها المص ولو سلم فهى انما يعتبر فى السؤال المكرر والجواب المعاد
مقيم الظن اى انا مقيم الظن واراد بالظن محلّه وهو القلب والاماني جمع
امنية والقلق الاضطراب والجدوى العطاء وقول ابى الطيب وانى
عليك آه الفاد لرابى دغناء الداء ما اشد من جوابها محبك اى انا محبك
فى المجلس القاصى اى الممل رحب الباع الرحب الواسع والباع قدر
من اليدين مدى جعفر اى الغاية التى بلغ اليها جعفر وقول
ابى تمام لعمده آه فيه بحث لان بيت ابى تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية والكناية حيث شبه الصبر بالبأس واثبت له شيئا
من لوازم المشبه به اعنى المهو سمية وبنى تسمية الحارع جازما فذلك يستلزم
كون الحزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الى الملزوم والبيت الاول
لا يشتمل على هذه اللطايف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول
ان يكون احدا لبيتين نسيبا يقال نسب الشاعر بنسيب الكرنسيبا
اى نسبت بها الى المعنى المختلس يقال خلست الشى واختلسته اى استلبته
سلبوا على صيغة المجهول وهذا يسمّله وبعز هو وقع بعده فى بعض النسخ
روى انه لما بلغ هرون كثرة افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه فى زمانه
عاد عليه غيره افضت به الى الشكوك والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه
الابيات قوله الهرون اما الهدى عند احتفال المجلس الحاسد انت على ملك
من قدره فلست مثل الفضل بالواحد ليس من الله بمستنكر البيت فامر هرون
باطلاقه واخلع عليه الاحتفال الاجتماع والحاسد الجامع وادا جعلها للعاطفة
وجعل الحالية لما فى العطف من ايهام بجواز عدم نجبته مع محبة الملامة فيه

ونعمه عيف آه نعم بت اراحل جبره وجد واه اى اعطاه مفعول معيف بمعنى
سايل وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى اه العقبان جمع عقاب الراية
وهو العالم الضخم شبه بالعقاب من الطير الضخمة كذا فى الصحاح وقال الخلخالى
المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس الا
علام والعقبان الثانى جمع عقاب الطير وهو الطاير المعطوف الذى نرب
الارنب ويعرف به يوقع الغربة اه الغربة ما افترسه السباع والحيرة الكعا
فلم يلم بشى اه يمكن ان يق ان قوله حتى كانها من الجيش الجام بمعنى قوله راى
عينى فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت قريبة محيطة بهم كما يحكى عن
ابن سياد اسم امراته فالتهلل لطلاقة الوجه كما مر والاهتزاز التحرك والمهند
السيف المطبوع من حديد الهند والخطبى اسم شاعر يسمى به لقصره وقيل
الدمامة واستغنى فاعفى نواعمنى من الخروج معك اى وعفى منه
واستعفا من الخروج معه او ساله الاعفاء قوله فكانه قال لا يستعمل ذلك
السيف الاظالم وابن ظالم الى آخر القصة وذلك لان ذلك السيف لما لم يكن
حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة لايلامه وكان
الضرب به ظلما على المقتول بن سار السيف اذا لم يعمل فى الضريبة والرعب الخوف
والدهش الحيرة والصمام والصمصامة السيف الصارم لا ينثنى واغمار السيف
جعله فى غمده اى غلافه وان فى ما لعاب نايرة صبا اى مال الى الجهل والفتوة
كما عرفت فيما سبق وكنى بمعنى ذل ومراغه ام جرير لقبها بها الاخطل تعريضا بانها
يمرغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على القياس او جمع غرم على خلافه كمحاسن
جمع حسن وهما ما يلزم اداءه كالدين مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح
لهم اذ فيه حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج
هكذا فما ظنك بهافى غيره كذا قيل وهذا انما يتم لو افهم انفك نجاما وظبة
السيف طرفه ومناط البنية وهى العودة التى تعلق فى عنق الانسان وكليب اسم
قبيلة وطرم اسم رجل واغرب اى اتى بشى غريب بديع اذا كنت ارمقت
آه قيل ارمقت يتعدى بنفسه وبعلى كاجمعته واجمعت عليه والاول من

السكاكى والثانى مذهب القراء وما نافية ما جازم زائدة وهى المحاولة المخادعة قوله اذا ضاق صدرى اه المبنى فى البيت على كونه من شعر العنبر
عملت بها كانت لمهجته السببية سكرى اه وفى الصحاح هو فى لهنية
من العيش اى سعة وهو ما لحق بالخماسى بالف فى آخره صارت الالف ياء
لكسرة ما قبلها والنون زائدة والسبسب السباسب والصحو خلاف السكر و
السرة الطريقة والجمل الى لبنى جميل قوله كانه كان مطويا اه الاحسن جمع احسنه
وهى الحقد اذا ما اسلموا اى صاروا الى السهل وهى الارض اللينة والدخول
فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم وتمامه ليوم كريهة وسواد ثغر وبعده
كان لم اكن فيهم وسيطا ولم يك نسبتى فى آل عمرو قد غلت لما اطلعت الى
الوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض
بالمعجمتين الطرى والمراد به خد الحبيبة ورد وضعه آس مفعول اطلعت والآس
ورد اخضر كذا فى شرح الايضاح لجلال الدين الشاشى والمراد به هنا
الشعر النابت على وجهه والهمزة فى اعذاره حرف ينادى به القريب ونقل ابن
الجبار عن سيبويه انه للمتوسطة وان الذى للقريب يا وهو خرق للاجماع
وعذار الرجل شعره النابت فى موضع العذار واراد الساترى بالنصب
على انه صفة لعذاره الا انه سكنه للضرورة وترفعا امرهن ترفعين وقف
اصله ترفعن قلبت النون الخفيفة الفا كما مر اسى فى بوسى بعد ما اه
اه اراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته والبوس الشدة والمكابدة المقاساة
وقذى العين الحب الذى يقع فيه حالة الوجع نرعوا اليها العوالى
جمع عالية الرمح وهى ما دخله منه فى السنان الى ثلثه والسوابق الخيل
اقول لعشر اه هو ابن جلا اى ابن رجل واضح امره واشتهر وطلاع
الثنايا اى ركاب لصعاب الامور وهذا كله تهكم به والثنايا جمع ثنية
وهى طريق العقبة انلنى بالذى استقرضت اه انلنى اعطنى والباء فى بالذى
للبدل اى بدل الذى استقرضته والمعسر الجاعة وصبر شاهد وراجع
الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت او الى الذى فى بالذى عنت

اى خضعت

اى خضعت وذلك جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وابن المشبهات اراد
بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الاشياء التى تشبه الحلال ولا تقطع
بحلها من اشبهت فلانا كقول بعض المغاربة جمع مغربى والياء فى الجمع عوض عن
ياء النسبة على اصاغره متعلق بالتوهم والضمير المجرور عايد الى الانسان والاضافة
كالذى التكليس والمراد باصاغره حال مما يخطر على معنى صدق صدق ما يخطر بقلبه
من جنس التوهم كائنا على اصاغر التوهم فقد ركب شططا طفنا باحرابهم
وقد حوم الهوى اه وحوم الهوى قلوبا اى جعلها دايرة حول الحبيب وخطرات
القلوب ما يتخالج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع
اى والحال ان الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقى ادعاء
والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وغلة الليل
فى الشمس باحل الهودج ونفى بمعنى خلع والصبغ اللون والمراد بانطواء الثوب
المحوع خفاء الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم فى نومه
والنار عطف على الرمضاء او معطوف على عمرو كما ذكره فى المختصر فيكون
الموجز لها معا عمرو وهو جساس بن مرة فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن
حارث وجساس هو جساس بن مرة فلعل احدهما الاخر وقد ذكر فى شرح
مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن حارث فلم
يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس اغثنى بشربة
ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو
اغثنى بشربة ماء فنزل اليه واجهز عليه وهذا صريح بما قلنا وهى ان
البسوس اسم امراة وهى بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية
ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وهى الحجاز والنسبة اليها عالى
وبوابض علوى على غير قياس والمصاهرة الى قوم الزوج والاصهار اهل
بيت المراة فانكرها اى لم يعرفها سجاى تبسل فصاحب سوس
من واذاه واغرباه وانشاءت تقول لعمرك لو اصبحت فى دار
منقذ لما ضيم سعد وهو جار لابيالى ولكنى اصبحت فى دار غربة حتى

يعرفها الذئب بعد على شاة والقعود بكر الابل والفحل ذكر الابل اهدى اى
اسكنني من هدى يهدى والعزه العقلة فاجزت عليه يعنى على العسل اى
اسرعت فيه اى علق ويغلب وبكر قبيلتان قوله كانني وبيني المسادرة آية المو
والصبلية الحبة الدهنية والرقش جمع رقشاء وهي الحية التي فيها نقط
سوداء او بياض نافع اى بالغ ابا النار المطل اه المطل المشرف من الحل
عاليا اى اشرف وتميم قبيلة ولهذا انت الضمير العايد اليها وانسخ له الشئ اى قدر
والصبا بالنصب على التمييز غنم بطرف اللوم البيت وبعده ارى الليل
يجلوه النهار ولا ارى خلال المخازي عن تميم يجلت ولو ان برغوثا على ظهر
قملة يكر على صفى تميم لولت ولو جمعت عليها ثم حجوتها على ذرة معقوله
ستقلت ولو ان ام العنكبوت بنت لهم مظلها يوم الندى لاستظلت فاذ بحنا
فيمنا الخ بيحنا وما ذبحت بو اليم نتمت نكش اه نصوت من الكيش
وهو صوت الافعى من جلدها لاهن فهو ترثي الهادي من ترى القرحة
برتع وحلال البرقع للدواب ونساء الاعراب وكذا يرقوع وجلال
جمع جل نقابك آه في تقابلته اقوال احدها ان يكون خاطب رفيقين
له والثاني ان يكون خاطب رفيقا له او واحدا وثنى لان العرب يخاطب الواحد
بخاطبة الاثنين قال الله تعالى مخاطبا لمالك القيا في جهنم والعلة في هذا ان
اقل اعوان الرجل في ماله وابله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على
ما قد الف من خطابة لصاحبه والبصريون ينكرون هذا لانه اذا خاطب
الواحد بخاطبة الاثنين وقع الاشكال وذهب المبرد في قوله تعالى القيا في
جهنم الى انه ثناه للتوكيد اى الق الق وخالفه الزجاج وقال انه خاطب الملكين
وكذلك قفا انما هو مخاطبة صاحبيه والقول الثالث انه اراد قفن
بالنون فابدل الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف والسقط ما تساقط
من الرمل وفيه ثلثه لغات سقط وسقط وسقط كليني لها اى دعيني
واتركيني والهم الحزين ناصب اى ذى نصب والنصب التعب وصف الهم بالنصب
مجازا اذ التعب لصاحب الهم دليل اقاسيه اى اكابده وبطئ الكواكب

في البيت كناية عن طول الليل فراق ومن فارقت آه مطلع قصيدة مدح بها كافور
الاخشيدي الوالي بمصر حين فارق سيف الدولة وقصيدة فالمراد من العارف سيف
الدولة ومن الامر اى المقصود كافور ثم ادما اشربه المدام اى لنا عواد وما فيه
والمدام الخمر وقوله مثل ما يهب الليام كناية عن قصر العمر ومن الغزل اه معاذلة الحسان
مخادعتهن ومواعدتهن ومن المثل الغزل من امرئ القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح الاعضاء
الظاهرة والنسيب مدح الامور الباطنة ويجب ان يجتنب المديح ما يتطير به روى انه
بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الموصلي يا دار غيرك البلى ومحاك
يا ليت شعري ما الذي ابلاك فتطير المعتصم بالله وامر بهدمه ودخل ابو نواس على الفضل
بن يحيى البرمكي وانشده ايربع البلى ان الخشوع لباد عليك واني لم اخنك ودادي فلم انتخ
الفضل متطيرا بذلك وعاد مكور يحو الله ما بينا فلما انتهى الى قوله سلام على الدنيا
اذا ما فقدتم بني برمك من حاضرين وباد استحكم تطيره ونهض فدخل دار الحرم فلم يبق في
المجلس الا واستفهم ذلك من اختيار ابي نواس ودخل البحتري على ابي سعيد الثغري
فانشده لك الويل من ليل بطاء اواخره فقال له ابو سعيد بل الويل والحرب لك ام
لك ومما ينبغي ان يجتنب الشاعر في المدح اساءة الادب فانه اذا احسن في نظمه
واساء في ادبه عظمت الاساءة على الاحسان واستحق الهوان روى ان ابا النجم العجلي دخل
على هشام بن عبد الملك وكان احول فانشد ارجوزته التي يقول فيها الحمد لله الوهوب
المجزل حتى بلغ قوله والشمس قد صارت كعين الاحول فغضب هشام وامر بضربه ونفيه ومن ذلك
قول بعضهم وقد مدح زبيده وهي تسمع ازبيدة ابنة جعفر طوبى لزائرك المثاب
يعطين من رجليك ما يعطي الاكف من الرغاب فهم الخدم والحشم بضربه فقالت دعوه
فانه لم يرد الا خيرا ولكنه اخطا الصواب لانه سمع قولهم في الشعر شمالك اندى
من يمين غيرك وظهرك احسن من وجه سواك فظن ان الذي ذهب اليه من هذا
القبيل اعطوه ما امل ونبهوه على ما اهمل فتعجب الناس من حلمها وصبا احسنها ونبهها
نحو الي الفرج الساوي آه واما البيت المذكور فلا يعزيركم حسن اساي فعولي
مضحك والعقل منك تغر الدولة العبر وافاني احدث الملك منه لسيف هلك وقد
كان استطال على البرايا ونظم جمعهم في سلك ملك فلو شمس الضحى جاءته يوما لقال لها

نحو او مكسورها اليوم استه رضا نار افتقول رضيت عنك فامسى بعدها فرغ الربا
امير العرب ضيق وضنك اقذدانه لو عادوا الى اللهو ابتسرل توب لسنك بق فرعت
نوفى اى علوتهم بالرها وبالجبال والضنك الضيق   السيف اصدق انباء من الكتب
الخ المراد من الكتب كتب النجوم وحد السيف حاية الذى يباشر به الضربة والحد الذى
بمعنى الحاجز وقوله بيض الصفايح مبتدا خبره جملة من صوتهن جلاء او الصفا
جمع صحيفة وهى هنا تقبح   بعض عرض لسكاه عظيم العمر آه الشكاه امر يشتكى منه
وبعد البيت المذكور ولكنهم اهل الحفائظ والنوى بهم السلات الزمان حصو
كان بليت منها بهم وتكسر علله فيها جراح منهم وكلوم الحافظ جمع حفيظة وهى
الغضب والحمية وسلات الزمان مصائبه النازلة والوعك بقت الحى بورحهم والبين
او الفراق والعشق الحيس والجمع عبالى   وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
الشعرا على اربع طبقات الجاهليون كامرء القيس وزهير وطرفه والمخضرمون الذين
ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كجرير والفرزدق
وجرير وذى الرمة وهولاء كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الا
سلام الذين نشاوا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحترى وابى الطيب لا يستشهد
بكلامهم الا ان يجعل ما يقول بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا القول وان صدر عن
صاحب الكشاف بتفسير قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم فان مبنى
الرواية على الوثوق والضبط ومعول القول على الدراية والاحاطة والاتقان
فى الاول لا يستلزم الاتقان فى الثانى والقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث
بالمعنى ليس بسديد بل هو نقل الراوى اسمه وهو لا يوجب السماع   كقوله
تدارى الله فى السبيب جرآه تدعى لا يتعين كون هذا من الاقتضاءات
لان اول كلامه ندم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد مشيبا فيكون مناسبا
لاول الكلام واعترض على المص بان كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك
الجاهلية واجيب بان مراده ان الاقتضاءات مذهب المخضرمين وهذا ينافى ان
يتسلكه الاسلاميون ويتبعونه فى ذلك ولذا اورد بيت ابى تمام كقوله بقيت
بقاء الدهر اه ومثله فى الفارسى طول وعرض خواستم اى نامرا مصحف لاحد

سال ١٣٤٨ خورشيدى
بازبينى شد

سكنم

شكستم خامسه او لعلم ان المص لم يتعرض لذكر حسن الطلب وهو ايضا مما يستحسن رعايته فى
الكلام البليغ وتفسيره بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع فى الكلام بتقديم وسيلة
موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التى هى العبادة على
المطلوب الذى هو الاستعانة لانه اسرع الى المطلوب كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك
الكبار   اذا نظرت فواتح السور اه بيانه انك اذا نظرت الى فواتح السور جملها او
مفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصف العباد
كالتحميدات المفتتح بها اوايل السور وكالابتداء بالنسبة الى النداء فى مثل يا ايها الناس او يا ايها
الذين امنوا فان مثل هذه الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء بحروف
التهجى نحو الم وحم فانه مما يبعث ويحرص على الاستماع اليه لانه يقرع السمع بشى غريب
واما خواتيم السور ففى غاية الحسن الا ترى الى الدعا الذى ختم به سورة البقرة و
الوصايا التى اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرائض فى خاتمة سورة النساء والتبجيل
والتعظيم الذى فى خاتمة المائدة والوعد والوعيد الذى خاتمة سورة الانعام
وغير ذلك   وقد اعجز مصاقع البلغاء وقد اخرس شقاشق الفصحاء مصقع خطيب
مصقع اى بليغ يجهر بخطبته الماس صقع الديك اذا صاح والمس الصفع بمعنى الجانب
لانه يا خذ فى كل جانب من الكلام والماس صقعه اذا ضرب صوقعته اى وسط رأسه
والشقاشق جمع شقشقة وهى شنشنة رئة يخرجها الفحل عند سكن شبه تكلم
الفصيح بصوت الفحل فى تلك الحالة يقال هدر شقشقته وخطيب ذو شقشقة
قوله والتذكر للاحكام المذكورة فى علم المعانى والبيان انما لم يتعرض بالبديع لكونه
خارجا عن البلاغة

هذا آخر ما جرى القلم بسطره وادى الحال محله فى تاريخ خامس عشر من شهر ربيع الثانى المنتظم
فى سلك شهور سنة ثلاث وسبعين والف
من الهجرة النبوية صلى الله عليه وعترته
الطاهرة اللهم اغفر للمؤمنين و
المؤمنات والمسلمين والمسلمات ومن بذل جهده
فى تصحيح هذا الكتاب وتنقيحه

الملك لله الواحد القهار
مالكه [illegible] عبده
على بن حسين محمد عبد الله
[illegible] عنهم اجمعين

كتابخانه آستان قدس
موزه
نقل الى ولده [illegible]

ملک ۱۱۵۵

بازبینی شد
۱۳۵۲

بسم الله الرحمن الرحیم

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد